



سلسلة أطروحات الدكتوراه (٨٩)

التصدّعات الاجتماعية

وتأثيرها في النظام الحزبي الإسرائيلي

الدكتور عبد القادر عبد العالي



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة أطروحات الدكتوراه (٨٩)

التصدّعات الاجتماعية
وتأثيرها في النظام الحزبي الإسرائيلي(*)

الدكتور عبد القادر عبد العالي

(*) في الأصل، أطروحة قدمت لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية تحت العنوان نفسه. وقد نوقشت وأجيزت في جامعة الجزائر ـ بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام عام ٢٠٠٨ بإشراف د. منصور بن لرنب.

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

عبد العالي، عبد القادر

التصدّعات الاجتماعية وتأثيرها في النظام الحزبي الإسرائيلي / عبد القادر عبد العالي.

٤١٥ ص. ـ (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٨٩)

ببليوغرافية: ص ٣٦٣ ـ ٣٩٣.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-347-8

١. إسرائيل ـ الأحزاب السياسية. ٢. إسرائيل ـ الأحوال الاجتماعية.
أ. العنوان. ب. السلسلة.

324.25694

العنوان بالإنكليزية

Social Cleavages and the Israeli Party-System

by Abd El Kader Abd El Aali

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠

إهـــــداء

إلى روح الدكتور منصور بن لرنب (المشرف على الأطروحة) الذي وافته المنية بعد أشهر من مناقشة هذا العمل، تغمّده الله برحمته الواسعة،

إلى الأبوين الكريمين،

إلى زوجتي وابنيّ آيات الكوثر ومحمّد الحسن،

إلى الباحثين عن الحقيقة.

المحتويـــــات

خلاصة الكتاب

مقدمة

ينطلق هذا الكتاب من الإطار النظري لنظرية التصدّع الذي يرى أن التصدّع الاجتماعي يؤدي دوراً مهماً في تشكيل بنية النظام الحزبي. ويمكن تعريفه بأنه عملية تشكيل لخطوط انقسام اجتماعية عميقة وبنيوية بين مجموعات اجتماعية متمايزة، لها وعي بهويتها الذاتية المتمايزة من الهويات الاجتماعية الأخرى، ولها نسق من الفعل، ومستوى من التنظيم الاجتماعي والسياسي يعبّر عن مطالب المجموعة المعينة. ومن خلال اتخاذ إسرائيل كحالة للدراسة، فهي تكشف عن وجود بنية تراتبية في نظام التصدّع الاجتماعي، حيث يحتل التصدّع القائم بين اليهود والعرب موقع الصدارة، يليه التصدّع الديني الذي يقسم المجتمع الإسرائيلي اليهودي في حدّ ذاته إلى متديّنين وعلمانيين، والتصدع الإثني الناشئ في الأساس من الطبيعة الاستيطانية والمهاجرية لإسرائيل بتراكم التمايز بين مجموعات المهاجرين الجدد والمهاجرين القدامى من اليهود، والتصدّع الطبقي الذي يعمل على تعزيز بقية التصدّعات الأخرى.

ويتناول الكتاب مدى تأثير التصدّعات الاجتماعية في انقسام الأحزاب السياسية الإسرائيلية أيديولوجياً وبرنامجياً إلى مجموعات أو عائلات حزبية لها أصول تاريخية واجتماعية مشتركة، وهي نفسها محاور الانقسام والتصدّع الاجتماعي، كما يتناول دور العامل المؤسسي والنخبوي الذي يحدّد السياسات الحزبية والانتخابية التي بها تتم محاولة التحكّم والتعامل مع الانقسامات الاجتماعية، ومسالة التأييد الانتخابي على أساس الانتماءات الاجتماعية المختلفة، للتحقق من القوة النسبية للتصدّعات الاجتماعية في التأثير وتحديد الخيارات الانتخابية.

الكلمات المفتاحية: نظرية التصدّع الاجتماعي، المجموعات الاجتماعية، النظام الحزبي، إسرائيل، التوجهات الانتخابية، العائلات الحزبية.

❋ ❋ ❋

في البداية، لا بدّ من توضيح معنى التصدّع الاجتماعي، في إطار نظرية التصدّع (Cleavage Theory)، بأنه لا يعني بالضرورة حالة لتفكك وتحلل النظام الاجتماعي، أو حالة من التقسيم والشرذمة تؤدي إلى تقويض النظام السياسي في المحصّلة، رغم أن ذلك قد يكون احتمالاً قائماً في بعض الحالات. فالتصدّع هو الكلمة التي اخترناها لترجمة مصطلح «Cleavage» بالإنكليزية، للإشارة إلى الدور الذي تؤديه الانقسامات الاجتماعية في تحديد التوجّهات السياسية لدى الأفراد ولدى الأحزاب السياسية في المحصّلة، ويمكن إدراك ذلك من خلال دور التصدّع الاجتماعي (Social Cleavage) في هيكلة الحقل السياسي، وهيكلة النظام الحزبي، حيث تزداد أهميته في المجتمعات المنقسمة إثنياً وعرقياً وقومياً، إذ كلّما زاد عمق الانقسام والصراع الاجتماعي بين المجموعات، أدى إلى زيادة فرص ظهوره سياسياً.

وقد كان هذا، وما زال، أحد الاهتمامات البحثية في حقل السياسات المقارنة، وعلم الاجتماع السياسي، حيث نجد أهم الأعمال التي سلطت الضوء على هذه الظاهرة: كتابات وأعمال كلّ من مارتن ليبست، مثل كتابه **رجل السياسة**، وكتابات ستين روكان، خصوصاً المقال المشترك الذي قام بنشره مع ليبست عام ١٩٦٧، بعنوان: «بنية التصدّعات، النظام الحزبي والاصطفافات الانتخابية»[١]. وتوالى بعد ذلك العديد من الأعمال والدراسات حول نظرية التصدّع الاجتماعي، التي يصعب حصرها في كتابنا هذا، ومثال ذلك دراسات بارتوليني حول تشكّل النظم الحزبية في أوروبا الغربية، وكتابات الفرنسي دانيال لويس سيلر التي حاول أن يؤكّد التأثير البنيوي لظاهرة التصدّعات الاجتماعية ودورها في تشكيل العائلات الحزبية الأيديولوجية الكبرى في تاريخ أوروبا[٢].

(١) Stein Rokkan and Seymor M. Lipset, «Cleavage Structures, Party Systems, and Voter Alignments: An Introduction,» in: Seymour M. Lipset and Stein Rokkan, eds., *Party Systems and Voter Alignments: Cross-National Perspectives*, International Yearbook of Political Behavior Research; v. 7 (New York: Free Press, 1967), pp. 1-64.

(٢) Stefano Bartolini, *The Political Mobilization of the European Left, 1860-1980: The Class* =

والمقصود بالتصدّع الاجتماعي، في هذا الإطار، نمط الانقسام الاجتماعي الذي يحدد الخطوط الأساسية الصراعية في المجتمع، ويولد قيم ثقافية لدى المجموعات الاجتماعية على أساس الوعي الذاتي بهوية جماعية خاصة، تعمل على تعبئة الوعي بها على أساس مجموعة من الفواعل التنظيمية والمؤسسية، مثل الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية، التي تعمل على التمثيل والتعبير عن المطالب الاجتماعية المتعلّقة بهوية مجموعات خاصة. وهذا التعريف للتصدّع يكتسب قدرة تفسيرية في تسليط الضوء على دور الانقسامات والصراعات الاجتماعية في هيكلة الحياة السياسية والنظم الحزبية. ويمكن استخلاص ذلك من خلال التعريفات التي يعطيها العديد من الدارسين لنظرية التصدّع، فالعديد من التعريفات ركّزت على تأثير الانتماء إلى المجموعات الاجتماعية في صياغة خيارات الناخبين السياسية والحزبية، التي يمكن أن تتخذ مظهر انقسام ثابت في السلوك التصويتي للناخبين، إزاء مجموعات حزبية تعرض أمامهم برامج انتخابية ومواقف متعارضة تجاه القضايا الاجتماعية والسياسية.

فعلى سبيل المثال، يعطي رونالد إنغلهارت (R. Inglehart) تعريفاً للتصدع الاجتماعي بأنه: «مظهر ثابت للاستقطاب، حيث تكون فيه كلّ مجموعة مؤيدة لسياسات أو أحزاب، بينما تميل أحزاب أخرى إلى تأييد سياسات وأحزاب معارضة (للأولى)»[٣]. وقريب من هذا المفهوم، يعطي آلان زوكرمان (Zuckermann) تعريفاً للتصدّع السياسي، الذي يعرّفه بأنه: «انقسام سياسي على المستوى الانتخابي بين فصائل من الناخبين وبين أحزاب سياسية بشكل مستمر ولفترة طويلة»، وهذا الانقسام السياسي يعكس، بحسب زوكرمان، انقساماً اقتصادياً واجتماعياً واسع الانتشار، وبشكل دائم، على مستوى السلوك الانتخابي[٤]. لذا يرى أن ظاهرة التصدّع هي صراع وانقسام مستمر، وليس مؤقتاً أو عابراً، وأن التصدّع السياسي، كمفهوم تفسيري، له جذوره النظرية في

= *Cleavage*, Cambridge Studies in Comparative Politics (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2000), and Daniel Louis Seiler, *Les Partis politique en occident: Sociologie historique du phénomène partisan* (Paris: Ellipses, 2003).

(٣) Ronald Inglehart, «The Changing Structure of Political Cleavages,» in: Russell J. Dalton, Scott C. Flanagan and Paul Allen Beck, eds., *Western Society, Electoral Change in Advanced Industrial Democracies: Realignment or Dealignment?* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984), p. 26.

(٤) Alan S. Zuckermann, «New Approaches to Political Cleavages,» *Comparative Political Studies*, vol. 15, no. 2 (1982), p. 131.

أعمال كارل ماركس (Karl Marx) في نظريته حول «الصراع الطبقي»، ثمّ في أعمال ماكس فيبر (Max Weber) حول «الطبقات والمكانة الاجتماعية»، وأعمال رالف داهرندورف (Ralf Dahrendorf) حول «الصراع الطبقي في المجتمعات الصناعية»، التي هي في الواقع ارتباط بين الخصائص الاجتماعية ووجود صراع سياسي حولها[٥].

أولاً: الانقسام الاجتماعي وتأثيره السياسي من خلال نظريات التصدع الاجتماعي

إن الفرضية المركزية في نظرية التصدّع الاجتماعي تدور حول وجود علاقة سببية لتأثير بنية الانقسام الاجتماعي في بنية الانقسام في النظام الحزبي، أي كلّما كانت البنية الاجتماعية لبلد ما أكثر تنوّعاً وانقساماً من الناحية اللغوية والعرقية، وحتّى الطبقية وغيرها من محاور الانقسام، وُجد نظام حزبي يعكس هذه الطائفية، وهذا الانقسام اللغوي أو الطبقي وغير ذلك، فمعظم الأعمال البحثية تدور حول محاولة إثبات أو نفي هذه الفرضية. ومن خلال عرض بعض الأعمال التي تبحث في التصدّع الاجتماعي، مثل أعمال آلان زوكرمان (A. Zuckerman)، وإنغلهارت (R. Inglehart)، وبايبا نوريس (P. Norris)[٦]، يمكننا الاستنتاج أنه ليس بالضرورة أن يملك كُلّ صراع وانقسام اجتماعي مقوّمات التصدّع البارز (Salient) سياسياً، أو أن يتحول آلياً إلى حزب أو أن تمثله مجموعات حزبية، إذ يمكن للتصدّعات الاجتماعية أن تظهر في مستوى فرعي من خلال وجود مظاهر اصطفاف لدى الناخبين، أي ميل إحدى المجموعات ذات الانتماء الاجتماعي المشترك إلى أحزاب معينة بدل أخرى، حتّى ولو كان الأمر يتعلق بنظام حزبي ثنائي، أو حتّى انحياز مجموعات جهوية أو إثنية إلى تأييد أجنحة فرعية داخل الحزب الواحد.

ولأن ظاهرة التصدّع ظاهرة مركّبة، لا يكفي مجرد التعريف الإجمالي لتوضيحها، لذا فإنه من الضروري عرض عناصر ومراحل تشكّل التصدّعات

(٥) Alan S. Zuckerman, «Political Cleavage: A Conceptual and Theoretical Analysis,» *British Journal of Political Science*, vol. 5, no. 2 (1975), pp. 232-233.

(٦) المصدر نفسه، و Inglehart, «The Changing Structure of Political Cleavages,» and Pippa Norris, *Electoral Engineering: Voting Rules and Political Behavior* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2003).

الاجتماعية، فالتصدّع كمفهوم له صلة بمفاهيم الصراع والانقسام والمعارضة. وهذه المفاهيم تعدّ عنصراً من عناصره، وليست مرادفة له في إطار نظرية التصدّع الاجتماعي، فالتصدّع قد يحمل مضامين الانقسام، والصراع، والهويات الاجتماعية والسياسية، أو تشكّل الهويات والوعي بها من خلال التمايز بين المجموعات الاجتماعية. وهذا يعني أن التصدّع الاجتماعي تمّت دراسته من خلال مضامينه، ومن خلال التركيز على العديد من المفاهيم الإجرائية له، التي تترجم العديد من المظاهر الدالة عليه. فإذا تطرقنا إلى مقال ليبست وروكان، فالتصدّع الاجتماعي بنية انقسامية صراعية في المجتمع تعبّر عن وقائع تاريخية وإمبيريقية لصراعات اجتماعية تاريخية طويلة الأمد، تكمن جذورها في البنية الاجتماعية في حدّ ذاتها. فالتصدّع الاجتماعي، بحسب ليبست وروكان، له ثلاثة مضامين أساسية تتمثل في:

١ ـ وجود انقسام اجتماعي كعنصر أول، يقسم بين المجموعات الاجتماعية على أساس التمايز بين هذه المجموعات في بعض الخصائص الاجتماعية، مثل الانتماء الديني، والإثني، واللغوي، والطبقي... إلخ.

٢ ـ تبلور هوية جماعية ووعي بها، وتقبّلها من قبل المجموعات والأفراد الذين ينتمون إليها، والتصرّف وفقها.

٣ ـ توفر هذا النوع من الانقسام على عنصر تنظيمي أو نسق للفعل، بتعبير العالم الاجتماعي الأمريكي تالكوت بارسونز، أي انخراط الأفراد في عمل منظّم للتعبير عن مصالح ومطالب خاصة بهوية اجتماعية معينة، قد ينتج منها لاحقاً تأسيس المجموعات الاجتماعية المنقسمة إلى تنظيمات نقابية، وجمعيات، وتنظيمات حزبية، تقوم تعبئتها للجماهير والناخبين على أساس هذه المصالح والمطالب[٧]، أو من خلال اتسام سلوك وفعل أفراد المجموعة الاجتماعية بنسق معين، مثل التحيّز والاصطفاف وراء أحزاب وتيارات سياسية معينة.

و**النقطة المهمة** في إدراك طبيعة التصدّع في إطار النظم الحزبية هو أنّه يعطي طابعاً مؤسسياً للصراع الاجتماعي ودخوله إلى الحلبة السياسية عبر النقابات والجمعيات والأحزاب السياسية، كتنظيمات وسيطة ناقلة لمطالب اجتماعية، فالطابع المؤسسي للتصدّع عنصر مهم، بحسب بارتوليني، لأنه يعرّف التصدّع الاجتماعي على أنّه «نوع من الصراع الاجتماعي المستوعب من خلال مؤسسات

(٧) Lipset and Rokkan, eds., *Party Systems and Voter Alignments: Cross-National Perspectives.*

سياسية واجتماعية، يؤسس لهويات اجتماعية فرعية، ويؤسس لحدود أو تخوم اجتماعية بين المجموعات الاجتماعية»[8]. ومن هذا المنطلق، يعبّر التصدّع الاجتماعي عن حالة انقسام وصراع مضبوط من الناحية المؤسسية، ويعبّر عنه تنظيمياً من خلال منظّمات سياسية واجتماعية، مثل الأحزاب السياسية والنقابات والجماعات الضاغطة في الأنظمة التي تسمح بالتعددية الحزبية والسياسية، وبمستوى من الممارسة الديمقراطية، أو من خلال جمعيات ثقافية وتيارات دينية، مثل الكنائس والجمعيات الدينية والتنظيمات الاجتماعية ذات الخلفيات التقليدية في أنظمة أقل تنافسية. والتصدّع الاجتماعي، بهذا المفهوم، يجعل الصراع الاجتماعي لا يخرج عن مستوى مضبوط من التنافس، إلى مستويات تهدد النظام الاجتماعي والسياسي للدولة بالانهيار أو الوقوع في حرب أهلية، وإن كان التصدّع يرسم خطوط الجبهات والتقسيم بين المجموعات المتصارعة في الحروب الأهلية في المجتمعات غير المستقرّة والمنقسمة إلى مجموعات متنازعة[9].

وهناك **نقطة أخرى** لا بدّ من الإشارة إليها، وهي دراسة العلاقة بين التصدّع الاجتماعي والتصدّع السياسي؛ هل يعبر المصطلحان عن مفهوم واحد، أو عن مفهومين متمايزين، أو عن مرحليات مختلفة، في انتقال التصدّع الاجتماعي من الفضاء الاجتماعي إلى الحلبة السياسية؟ وبحسب ستيفانو بارتوليني وبيتر مائير (Peter Mair) وهانزبيتر كريسي، فإن التصدّع يشمل الأبعاد السياسية والاجتماعية على حدّ سواء[10]، أي أن التصدّع هو مفهوم مركّب، فالتصدّع الاجتماعي أو السياسي، بحسب هؤلاء، يشير إلى مفهوم واحد، فكلا الصفتين الاجتماعية والسياسية هما جزآن من عملية تطور التصدّع من الكمون (Latent) الاجتماعي إلى الظهور (Salient) السياسي، بينما يرى اتجاه آخر، مثل آلان زوكرمان (Zuckerman) وروبرت داهل (Robert Dahl)، أن هناك فرقاً بين

(٨) Stefano Bartolini, «Cleavages,» paper presented at: Workshop on the Analysis of Political Cleavages and Party Competition, Duke University, Department of Political Science, 2-3 April 2004, p. 3.

(٩) بيار بيرنبوم [وآخرون]، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**، ترجمة هيثم اللمع (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، ص ١٠٤.

(١٠) Stefano Bartolini and Peter Mair, *Identity, Competition, and Electoral Availability: The Stabilisation of European Electorates, 1885-1985* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1990), and Hanspeter Kriesi, «The Transformation of Cleavage Politics the 1997 Stein Rokkan Lecture,» *European Journal of Political Research*, no. 33 (1998), pp. 165-185.

التصدّع السياسي الناشئ عن الاستقطاب في النظام الحزبي، والتصدّع الاجتماعي الناشئ عن الانقسام والصراع بين المجموعات في المجتمع، وأن التصدّع الاجتماعي قد لا يرتبط بالضرورة بالتصدّع السياسي، وليس مولداً ومنتجاً للتصدّع السياسي، وذلك لأن الأبحاث المسحية التي استدل بها هذا الفريق تشير إلى أن هناك علاقة ضعيفة بين مظاهر التصدّع الاجتماعي، ولا سيّما بين الانقسام الطبقي والانقسام السياسي[11]. وفي هذا الإطار، يميز إريك ألاردت (Erik Allardt) وبرتي بيزونن (Pertti Pesonen) بين التصدّع البنيوي أو الاجتماعي والتصدّع غير البنيوي أو السياسي[12]. أما روبرت داهل (Dahl)، فهو يقصر بُعد التصدّع على الجانب السياسي، على اعتبار أن البنية الاجتماعية ليست شرطاً ضرورياً، ولا كافياً، في إحداث التصدّع السياسي، وهي إحدى الفرضيات التي تحاول الدراسة البرهنة عليها من خلال الحالة الإسرائيلية.

إن هذا التوصيف للتصدّع الاجتماعي يجعل منه مفهوماً تحليلياً يصف بنية الانقسامات والصراعات في كلّ مجتمع، على أساس أن لِكُلّ مجتمع تصدّعاته الخاصة به، تبعاً لطبيعة الانقسام بين المجموعات الاجتماعية المختلفة في الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والصراعات وأشكال المعارضة فيه[13]. وهذا يتوقف على منابع ومصادر هذا التصدّع في المجتمع، حيث تختلف أهمية التصدّعات وقوتها النسبية انطلاقاً من طبيعة الانقسام الاجتماعي وأهميته، والمجال الذي يدور حوله الصراع وتنقسم على أساسه المجموعات الاجتماعية. فهناك فرق من حيث الأهمية بين انقسام يرجع إلى اختلاف في توزيع الموارد، مثل الانقسام الطبقي الذي يتجسّد من خلال أنماط عيش ومكانات وتراتبيات اجتماعية ذات صلة بالنظام الاقتصادي، ينتج منها نسق فعل خاص بالمجموعات الاجتماعية، مثل المجموعات العمالية اليدوية من جهة، والطبقات الاجتماعية الثرية، على سبيل المثال، حيث قد يختلفان في جوانب عديدة من نسق الفعل والقيم. وهذا الانقسام الاجتماعي الذي يبرزه التصدّع الطبقي، يختلف عن تصدّع اجتماعي آخر منشأه الاختلاف بين مجموعات اجتماعية من الناحية اللغوية أو العرقية أو الدينية.

لذا، فبعض الدراسات اهتمت بمسالة تصنيف التصدّعات الاجتماعية

(١١) Zuckerman, «New Approaches to Political Cleavages: A Theoretical Introduction,» p. 132.

(١٢) Erik Allardt and Pertti Pesonen, «Cleavage in Finnish Politics,» in: Lipset and Rokkan, eds., *Party Systems and Voter Alignments: Cross-National Perspectives*, p. 325.

(١٣) Zuckerman, «Political Cleavage: A Conceptual and Theoretical Analysis,» p. 231.

كمسألة ضرورية لمعرفة الأهمية النسبية لِكُلّ بُعد من أبعاد التصدّع، والتعرّف على الخصائص العامة لنظام التصدّع الاجتماعي من حيث العلاقة التي تنشئها هذه التصدّعات الاجتماعية في ما بينها من حيث التداخل بين هذه التصدّعات (Cross-cutting)، والتراكم بتقوية هذه التصدّعات لبعضها البعض (Overlaping)، حيثُ إنّ بنية التصدّع الاجتماعي لها تأثير في طريقة بناء النظام السياسي ومدى نجاح الديمقراطية، إذ يرى روبرت داهل أن النظم الناجحة ديمقراطياً هي تلك النظم التي تتميز بوجود تصدّعات اجتماعية متقاطعة فيها، حيث يمكن للفرد أن ينتمي إلى عدة هويات جماعية، على عكس المجتمعات المنقسمة بعمق، التي توجد فيها ثقافات فرعية مختلفة[١٤].

ومن أمثلة هذه التصنيفات، تصنيف سكوت فلاناغان (Flanagan)، الذي يصنّف التصدّعات الاجتماعية كما يلي: التصدّع القطاعي (Sectarian)، وهو يشمل التصدّعات الناتجة من الانتماء اللغوي والعرقي والديني وسائر التصدّعات ذات الانتماء الوشائجي أو الانتسابي؛ والتصدّع الثقافي، وهو يتعلق بالتمايز داخل المجتمع بين المواقف والقيم، بحسب الجيل والمحيط، مثل التصدّع الثقافي الجيلي الناتج من التفاوت بين الفئات العمرية (Cohort)، وبين الشباب والشيوخ، والتصدّع الناشئ عن الاختلاف في البيئة، مثل التصدّع بين الريف والمدينة، وأنماط المواقف السلوكية والإدراكية، مثل النمط السلوكي المحافظ ـ التقليدي مقابل النمط السلوكي الحديث ـ التحرري؛ والتصدّع الوظيفي، الذي يتعلق بالاختلافات الناجمة عن توزيع الأدوار داخل النسق الاقتصادي في المجتمع، وما ينجم عنه من اختلاف في توزيع الموارد، مما يؤدي إلى تشكيل طبقي وتراتبية في المكانة الاجتماعية[١٥].

وبالنسبة إلى التصدّعات الاجتماعية التي كان لها أثر تاريخي في تشكّل النظم الحزبية في أوروبا، يرى مارتن ليبست وستين روكان أن هناك أربعة تصدّعات رئيسيّة عملت على هيكلة وتشكيل التوجهات الحزبية الرئيسيّة في أوروبا الغربية، وهي تندرج ضمن محورين، هما:

(١٤) Robert A. Dahl, *Polyarchy; Participation and Opposition* (New Haven, CT: Yale University Press, 1971), pp. 105-106.

(١٥) Scott Flanagan and Lee Aie-Rie, «The New Politics, Cultures Wars, and the Authoritarian-Libertarian Value Change in Advanced Industrial Democracies,» *Comparative Political Studies*, vol. 36, no. 3 (April 2003), pp. 235-236, and Yonhyok Choe, *Social Cleavage and Party Support: A Comparison of Japan, South Korea and the United Kingdom* (Huddinge: Sodertorns Hogskola, 2003), p. 4.

١ ـ المحور **الأول** هو المحور الإقليمي الثقافي، ويندرج ضمنه:

أ ـ التصدّع الإقليمي بين المركز والمحيط، وهو تصدّع يعكس انقساماً وتعارضاً بين الثقافات المحلية والخصوصية، والثقافة المهيمنة للمركز التي تحاول فرض ثقافتها القومية، ويعكس تعارضاً بين الأولويات المحلية والأولويات الوطنية.

ب ـ التصدّع بين الدين والدولة، أو بين الكنيسة والدولة، وهو التصدّع الثاني ضمن هذا المحور، وهو يمثل البعد الاجتماعي للانقسام، أو التصدّع السياسي بين اليسار واليمين في العديد من الدول.

٢ ـ المحور **الثاني** هو المحور الوظيفي: ويشمل:

أ ـ التصدّع بين الريف والمدينة أو الحواضر، وهو يعكس التعارض بين المصالح الزراعية والفلاحية والمصالح الصناعية، أو بصيغة أخرى التعارض المصلحي بين مصالح الاقتصاد الأولي التقليدي والاقتصاد الصناعي الحديث.

ب ـ التصدّع الطبقي بين العمال وأرباب العمل أو بين المالكين والأجراء[١٦]، وهو يمثل البعد اقتصادي في الانقسام بين اليمين واليسار في العديد من البلدان.

ويرى هانز دادلر (Hans Daadler) أن هناك خمسة أنواع من التصدّعات السائدة عبر المجتمعات الأوروبية، هي:

١ ـ التصدّع على أساس المصالح الطبقية والقطاعية.

٢ ـ التصدّع الديني.

٣ ـ التصدّع الجهوي الإقليمي.

٤ ـ التصدّع القومي.

٥ ـ التصدّع على أساس الموقف من النظام السياسي.

ويضيف إليها رونالد إنغلهارت بُعدين آخرين من أبعاد التصدّع، خاصين بالمجتمعات ما بعد الصناعية، هما: البُعد **الأول** هو التصدّع المتعلق بالموقف من

(١٦) Lipset and Rokkan, eds., *Party Systems and Voter Alignments: Cross-National Perspectives*, pp. 11-19.

قضايا السياسة الخارجية، فكثير من الأحزاب والمنظّمات السياسية ذات المواقف الأيديولوجية والقومية، مثل الأحزاب الشيوعية في أوروبا، كانت تبدي اختلافاً واضحاً عن المجموعات الحزبية الأخرى تجاه الموقف من بعض قضايا السياسة الخارجية؛ والبعد **الثاني** هو المتعلق بالقيم أو التصدّع القيمي، وهو التصدّع في المجتمعات ما بعد الصناعية بين القيم المادية وقيم ما بعد المادية (Post-materialism). وهذا البعد من التصدّع هو الذي ركّز عليه رونالد إنغلهارت في أبحاثه التي تناولت التغيّر الاجتماعي السائد على مستوى القيم في البلدان الصناعية أو ما بعد ـ صناعية، ورأى أن هذا النوع الجديد من التغيّر في القيم له نتائج على البنية الاجتماعية والسياسية في هذه المجتمعات، وأن هذا التغير يمثل: «ثورة صامتة»[١٧]. ويقصد بقيم ما بعد المادية تلك القيم التي تركّز على نوعية الحياة، مثل قضايا البيئة والتحرر الجنوسي، بدل الاهتمام بالمطالب المادية التقليدية التي تدور حول قيم الحيازة والأمن الاقتصادي والبدني، وهو بُعد جديد من أبعاد هيكلة الاستقطاب بين اليمين واليسار في الدول المتقدمة صناعياً. فإنغلهارت يرى أن معظم القضايا والحركات السياسية في المجتمعات ما بعد ـ الصناعية التي وصلت إلى مستوى من الرفاه الاقتصادي، هي مستقطبة حول هذا البُعد من التصدّع في العديد من القضايا، مثل: البيئة، والموقف من الأسلحة النووية، والتلوث، وقضايا النوع أو الجنوسة، مثل النسوية الحديثة وغيرها من القضايا التي تعبّر عن اهتمامات واختلافات المصالح في هذه المجتمعات[١٨].

ولدراسة تقييم وتفسير العلاقة بين النظام الحزبي والتصدّع الاجتماعي، يمكن استعراض التوجّهات النظرية من خلال أربعة اقترابات أساسية، هي:

١ ـ **الاقتراب البنيوي السوسيولوجي**، كما برز أساساً في أعمال مارتن ليبست وستين روكان (Stein Rokkan)[١٩]، ثمّ في ما بعد في أعمال ستيفانو بارتوليني (Stefano Bartolini)[٢٠]، وهو يرى أن التصدّعات الاجتماعية لها دور

(١٧) Ronad Inglehart, «The Silent Revolution in Europe: Intergenerational Change in Post-Industrial Societies,» *American Political Science Review*, vol. 65 (1971), p. 991.

(١٨) Inglehart, «The Changing Structure of Political Cleavages,» pp. 34-35.

(١٩) Rokkan and Lipset, «Cleavage Structures, Party Systems, and Voter Alignments: An Introduction».

(٢٠) Bartolini, *The Political Mobilization of the European Left, 1860-1980: The Class Cleavage.*

في هيكلة الأنظمة الحزبية، وأن الصراعات الاجتماعية الأساسية هي التي أدت إلى بروز الأحزاب السياسية وهيكلة الأنظمة الحزبية في أوروبا. فهناك، بحسب أنصار هذا الاقتراب، علاقة بين الانقسامات الاجتماعية والانقسامات السياسية التي هي انعكاس لها. فمظاهر الانقسام الطبقي، على سبيل المثال، تنعكس سياسياً وحزبياً في وجود أحزاب طبقية، مثل الأحزاب العمالية والشيوعية التي تدافع عن مصالح الطبقة العمالية في مقابل الأحزاب الليبرالية وأحزاب المحافظين التي تدافع عن المصالح التجارية والصناعية للطبقات العليا في المجتمع، أو الأحزاب القائمة على أساس ديني أو إثني للتمثيل والدفاع عن المصالح الدينية والثقافية لمجموعات معينة. لذا، فأوائل كتابات مارتن ليبست أكدت الصلة القوية بين الخصائص الاجتماعية والتصويت والانتماء الحزبي[٢١].

٢ ـ **الاقتراب القيمي**، الذي يركّز على دور القيم في تشكيل الخيارات السياسية للأفراد في المجتمع، وهو ينطلق من فرضية مفادها بروز تصدّعات اجتماعية جديدة لها تأثير في التوجّه نحو قيم معينة بدل أخرى، وترى أن التصدّعات الاجتماعية التقليدية، مثل التصدّع الطبقي أو الديني، أخذت تفقد قيمتها في البلدان الصناعية، وهو ما تطرحه أعمال من يسمّون بـ «اتجاه السياسات الجديدة»، مثل رونالد إنغلهارت[٢٢]، وسكوت فلاناغان[٢٣]. فالتصدّع القيمي، بحسب إنغلهارت، يدور بين قيم المادية وقيم ما بعد المادية، وهو يعكس تفاوتاً في القيم بين الأجيال القديمة والأجيال الشابة، وهو البعد الجديد من التصدّع الذي أصبح يقسم بين اليسار واليمين، وبين اليسار التقليدي واليسار الجديد[٢٤]. أما سكوت فلاناغان، فيرى أن التصدّع الأبرز في المجتمعات المتقدمة هو ذو طابع ثقافي قيمي يتمثل في التصدّع بين قيم الليبرالية مقابل قيم التسلطية[٢٥].

٣ ـ **الاقتراب المؤسسي**، ويرى أنصاره أن المؤسسات، بما فيها الأحزاب

(٢١) سيمور مارتن ليبست، رجل السياسة: **الأسس الاجتماعية للسياسة**، ترجمة خيري حماد (بيروت: دار الآفاق الجديدة، [د. ت.])، ص ٩٤ ـ ٩٥.

(٢٢) Inglehart, «The Silent Revolution in Europe: Intergenerational Change in Post-Industrial Societies,» pp. 991-1017.

(٢٣) Flanagan and Aie-Rie, «The New Politics, Cultures Wars, and the Authoritarian-Libertarian Value Change in Advanced Industrial Democracies,» pp. 235-270.

(٢٤) Inglehart, «The Changing Structure of Political Cleavages,» p. 27.

(٢٥) Flanagan and Aie-rie, Ibid., pp. 235-236.

السياسية، تعمل على توليد وتقوية التصدّعات الاجتماعية والسماح ببروز بعضها دون أخرى.

٤ ـ **اقتراب الخيار العقلاني أو الاستراتيجي**، وهو يركّز على الاستراتيجيات الفردية للناخبين، ودور النخب في إثارة بعض الصراعات الاجتماعية، وجعلها ضمن الأولويات لدى الأحزاب السياسية ولدى الناخبين. فالناخب، بحسب نوستن وسكاربروث، أصبح أكثر استقلالية في تكوين خريطته الإدراكية وخياراته من تأثير التعبئة الاجتماعية والسياسية، نتيجة تعدد القنوات الإعلامية والخيارات المتعددة أمامه في جمع المعلومات، كما أنّ الأحزاب السياسية لها قدرات في التكيّف مع الأوضاع المتغيّرة. لذا، فهي تعمل على تنويع مواردها من خلال التغيير في طابعها التنظيمي، وفي توسيع نطاق دعايتها الحزبية وبرامجها الحزبية وخطابها، لتتجه نحو مجموعات أكثر تنوّعاً[٢٦].

ورغم الاختلاف في وجهة النظر التفسيرية، لكنّها تكشف عن العناصر الأساسية في دينامية تكوّن التصدّعات الاجتماعية وانتقالها إلى الساحة السياسية، وهيكلتها للنظام الحزبي، ذلك أن التصدّعات الاجتماعية هي انتقال الصراعات الاجتماعية الناشئة عن التحولات الاجتماعية الكبرى، والمولدة لانقسامات اجتماعية عميقة، إلى ظاهرة احتجاجية منظّمة تتجسد في حركات اجتماعية وحزبية. هذا الانتقال يتم عبر سلسلة من العلاقات التفاعلية بين الصراعات الاجتماعية التي تنشأ عنها التصدّعات ومتغيّرات أخرى تمثل متغيّرات وسيطة، ومن أهم هذه المتغيّرات الوسيطة، طبيعة النظام السياسي، من حيث درجة التنافسية، ودرجة استيعابه لمظاهر التعددية الاجتماعية والثقافية والسياسية، وطبيعة النظام الانتخابي ودرجة نسبيته، وتوجهات النخبة السياسية وموقفها من الانقسامات والصراعات الاجتماعية، والتحالفات الانتخابية والسياسية التي تعمل على تخفيف أو إبراز بعض التصدّعات الاجتماعية من خلال تأثير هذه التحالفات في الاصطفافات السياسية الحزبية والانتخابية.

ولدراسة التصدّع الاجتماعي وانتقاله إلى الحلبة السياسية من خلال تأثيره في هيكلة النظام الحزبي، لا بدّ من البحث في أربعة مؤشرات تتمثل في:

١ ـ دراسة أشكال وأنواع الانقسامات الاجتماعية الموجودة في أرض

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٤٩٨.

الواقع، من حيث المجموعات الاجتماعية المتشكلة وفق أحد أبعاد التصدّع الاجتماعي، والعلاقة بين التصدّعات الاجتماعية من حيث التراكم والتقاطع.

٢ ـ دراسة العائلات الحزبية من حيث محاور الانقسام بين المعسكرات الحزبية، وما هي القضايا المسؤولة عن هذا الانقسام، التي تتجسّد من خلال البرامج الحزبية والأيديولوجيات الحزبية المعلنة، والهويات الاجتماعية والسياسية التي تعلن عنها بعض الأحزاب السياسية، وذلك للتحقق من مدى تأثر الانقسامات الحزبية في النظام الحزبي ببنية الانقسام في النظام الاجتماعي، حيث عادة ما ينتقل أحد التصدّعات الاجتماعية ليمثل أحد أبعاد الانقسام بين اليمين واليسار، أي يمثل انقسام اليمين واليسار في العديد من البلدان الغربية بين يسار يدافع عن قضايا الإجهاض والحق في الطلاق، مقابل يمين محافظ يعارض الإجهاض وما يعتبره أخطاراً على العائلة التقليدية.

٣ ـ دراسة السياسات الانتخابية الحزبية على مستوى البرامج والحملات الانتخابية، والتحالفات الانتخابية، وسياسات الائتلافات الحكومية، لمعرفة كيف تستجيب المؤسسات السياسية والحزبية لمطالب المجموعات الاجتماعية المختلفة.

٤ ـ دراسة الاصطفافات السياسية الحزبية على مستوى السلوك الانتخابي عند الأفراد، بحسب الانتماء الاجتماعي إلى أي بعد من أبعاد التصدّع، لمعرفة الأهمية النسبية لأي بعد من أبعاد التصدّع الاجتماعي في هيكلة الخيارات الانتخابية للأفراد. وبهذا التصوّر، يمكن دراسة التصدّع الاجتماعي من خلال تتبع امتداد بنية التصدّع من البنية الاجتماعية للمجموعات الاجتماعية إلى البنية السياسية على مستوى النظام الحزبي.

ثانياً: نظام الانقسام الاجتماعي في إسرائيل

تعتبر إسرائيل، بسبب طبيعتها الكولونيالية والاستيطانية، من المجتمعات المنقسمة بعمق، ليس فقط بين السكان المحليين والمستوطنين، وهو عامل مفتاحي في تفسير الحالة الإسرائيلية، وخصوصية هذا العامل في تعميق وتقوية التصدّع القومي بين العرب واليهود. هذا الواقع الانقسامي والصراعي أكده العديد من الدارسين وعلماء الاجتماع الإسرائيليين، فباروخ كيمرلينغ تحدث عمّا يسمّيه بـ «تشكّل ثقافات فرعية في إسرائيل»، أي وجود سبع مجموعات اجتماعية وسكانية على الأقل منفصلة إلى حدّ ما عن بعضها البعض في الحياة اليومية

الاجتماعية في إسرائيل، ولديها شبكة إعلامية وخدمية خاصة بِكُلّ منها، وهي: الأشكناز العلمانيون، واليهود المتدينون الصهاينة، واليهود المتدينون من أصول سيفاردية، واليهود المتدينون الحراديم الأشكناز[٢٧]، والمهاجرون الروس، والمهاجرون الفالاشا، وفي الأخير العرب الإسرائيليون أو الفلسطينيون داخل الخط الأخضر[٢٨]. ويرى سامي سموحا أن المجتمع الإسرائيلي يشهد ثلاثة أنواع من التصدّعات الاجتماعية، على الأقل يراها أساسية، بالإضافة إلى التصدّع الطبقي، وهي: التصدّع القومي بين العرب واليهود، والتصدّع الإثني الذي يحصره فقط بين ما يطلق عليهم باليهود الأشكناز أو اليهود من أصول غربية، واليهود السيفاراديم أو اليهود من أصول شرقية، والتصدّع الديني القائم بين جمهور الأغلبية من العلمانيين ومجتمع المتدينين اليهود[٢٩].

يعتبر البُعد **الأول**، وهو التصدّع القومي بين العرب واليهود أبرز وأقوى تصدّع سياسي واجتماعي، وهو ذو طبيعة تراكمية، لأنه يعبّر عن علاقة صراع تاريخية بين العرب الذين أصبحوا أقلية في بلادهم، واليهود الذين تأسس مجتمعهم عبر الهجرة والاستيطان. والعنصر الثاني في مأسسة هذا الصراع هو حضور ذاكرة صراعية ـ تاريخية تؤسس لخليقة «إيتوس» صراعية مستمرة عبر الأجيال[٣٠]، وتفرّق بين مجتمعين، وليس مجموعتين فقط. وهذا التصدّع بين العرب واليهود له مستوى عال من المأسسة، نظراً إلى قيام إسرائيل في حدّ ذاتها على أساس قومي إقصائي، لأنها تعرّف نفسها على أنّها دولة يهودية. لذا يرى العديد من الدارسين لطبيعة النظام السياسي الإسرائيلي، أن وصف إسرائيل كـ «دولة ديمقراطية»، بعيد عن الواقع، لأن البنية التصدّعية العميقة بين العرب

(٢٧) مفرد حريدي أو حريد بالعبرية، وتعني التقيّ أو مخافة الله، ثمّ أُطلقت في ما بعد على اليهود المتدينين الرافضين لِكُلّ شكل من أشكال التغيير، انظر: إسرائيل شاحاك ونورتون ميتسفنسكي، «الأصولية اليهودية في المجتمع الإسرائيلي،» **الكرمل**، العدد ٦٢ (شتاء ١٩٩٩)، ص ٩٨.

(٢٨) Baruch Kimmerling and Dahlia Moore, «Collective Identity as Agency and Structuration of Society: The Israeli Example,» *International Review of Sociology*, no. 7 (1997), pp. 25-49.

(٢٩) Sammy Smooha, «Class, Ethnic, and National Cleavages and Democracy in Israel,» in: Ehud Sprinzak and Larry Diamond, eds., *Israeli Democracy under Stress: An Israel Democracy Institute Policy Study* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1993), p. 309-310.

(٣٠) Neta Oren, Daniel Bar-Tal and Ohad David, «Conflict, Identity and Ethos; The Israeli-Palestinian Case,» in: Yueh-Ting Lee [et al.], eds., *The Psychology of Ethnic and Cultural Conflict*, Psychological Dimensions to War and Peace, 1540-5265 (Westport, Conn: Praeger, 2004), pp. 133-134, and Daniel Bar-Tal, «Societal Beliefs in Times of Intractable Conflict: The Israeli Case,» *International Journal of Conflict Management*, no. 9 (1998), p. 22.

واليهود، وقيامها على أساس عنصري وإقصائي للعرب، وسيطرة المجموعات اليهودية، خصوصاً الأشكنازية، على جهاز الدولة، وتحول الدولة إلى جهاز رقابة وقمع للعرب الفلسطينيين، يجعلها بعيدة عن النظم الديمقراطية المعروفة، والبعض يصنّفها في فئة النظم السياسية الإثنوقراطية، على اعتبار أن الإثنوقراطية هي «نظام سياسي يتأسس على نوع من حقوق المواطنة المشروطة بانتساب عرقي أو إثني أو ديني أو لغوي، وذلك بسيطرة مجموعة إثنية على أجهزة الدولة من أجل ضمان هيمنتها على بقية المجموعات الإثنية الأخرى»[٣١].

والبعد **الثاني** من أبعاد التصدّع في المجتمع اليهودي الاستيطاني، هو التصدّع الإثني، وهو نتيجة قدوم الهجرات المختلفة، والاختلاف الثقافي بين المجموعات اليهودية المختلفة. لكن مع بداية التسعينيات، وقدوم هجرة معتبرة من اليهود من بلدان الاتحاد السوفياتي، وغالبيتهم يتكلمون اللغة الروسية، واستقدام أعداد من اليهود الإثيوبيين، أصبح الحديث عن انقسام المجتمع اليهودي في فلسطين المحتلة بين أربع مجموعات إثنية على الأقل، يمثل التصدّع الإثني الذي أخذ في الظهور اجتماعياً وسياسياً، أي وجود أربع هويات إثنية بارزة في المجتمع اليهودي الإسرائيلي، هي: الإثنية السيفارادية أو اليهود الشرقيين، والإثنية الأشكنازية، وإثنية اليهود الروس، وإثنية اليهود الإثيوبيين. وهناك من يعتبر المجموعتين الروسية والإثيوبية، كهويات اجتماعية فرعية: **الأولى** محسوبة على الهوية الأشكنازية لليهود الغربيين، و**الثانية** ملحقة باليهود الشرقيين، حيث يمثل هذا الانقسام نوعاً من الاستقطاب الإثني بين المجموعات اليهودية المختلفة. وقد برزت المظاهر التنظيمية لهذا التنظيم من خلال اتسام العديد من المنظّمات والأحزاب السياسية من أوساط اليهود الشرقيين بالطابع الاحتجاجي، والأمر نفسه بالنسبة إلى المنظمات والجمعيات والحركات التي أسسها المهاجرون من بلدان الاتحاد السوفياتي، والمهاجرون من إثيوبيا لاحقاً. فالهجرتين الروسية ـ السوفياتية والإثيوبية التي لم تستوعب من الناحية الثقافية، وكرّست لتحول المجتمع إلى مجتمع متعدد اللغات والعرقيات بصفة فعلية، بإضافة اللغة الروسية إلى لغة الإعلام العبري في القطاع اليهودي، والتعددية العرقية بوجود عرقية يهودية سوداء تواجه التمييز العنصري، متمثلة في يهود الفالاشا. وكلا الهجرتين الإثيوبية والروسية أنتجتا مجموعة من

(٣١) Oren Yiftachel, ««Ethnocracy»: The Politics of Judaizing Israel/Palestine,» *Consetellations*, vol. 6 (1999), pp. 364-391, <http://www.geog.bgu.ac.il/members/yiftachel/new_papers_eng/Constellations-print.htm>.

التنظيمات الاجتماعية المحلية، ومجموعات ضغط ومصالح طائفية توّجت بدورها بظهور أحزاب تمثل هذه الإثنيات مصلحياً وبرنامجياً[٣٢].

ويعود السبب الرئيسي في مأسسة التصدّع الإثني بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين، بحسب أورن يفتاحئيل وميخائيل شاليف، إلى سياسات التوطين القائمة على عدم المساواة والتمايز في العقارات والمناطق السكنية والجغرافية والمخصّصات المالية[٣٣]. فمن المعروف أن تنظيمات الكيبوتز، أو المستوطنات الفلاحية القائمة على النموذج الاشتراكي التعاوني، هي أشكنازية الطابع، وفي المقابل هناك نمط آخر من المستوطنات خصّص للمهاجرين الشرقيين، حيث يشكّلون الغالبية في قرى يطلق عليها الموشاف. وعلى مستوى المناطق السكنية، فقد تمّ إسكان اليهود الشرقيين في مدن التطوير، وهي في معظمها قرى عربية تمّ تدميرها أو هجّر أهلها، وتم إطلاق تسميات عبرية عليها. وامتدت هذه السياسة، حتّى داخل المدن الكبرى، حيث تكرّس الفصل الإثني عبر الأحياء المتمايزة من خلال تشكّل وسط مديني يسكنه الأشكناز، وأحياء طرفية يسكنها السيفارديم أو اليهود الشرقيون. وتأسيس هذه العلاقة بين المركز الأشكنازي والهامش السيفارادي الذي يرتبط بعلاقة تبعية بالمركز، امتدت إلى العلاقة بين الكيبوتزات الغنية، التي تملك مناصب العمل والأرض، ومدن التطوير التي تشكّل الشرائح الفقيرة والمحتاجة إلى العمل[٣٤].

وبشأن البُعد **الثالث**، وهو التصدّع الديني في المجتمع الإسرائيلي، فالأمر لا يقتصر فقط على الانقسام بين أتباع الديانات الثلاث، ولا على تعريف الدولة كدولة يهودية ولليهود، وذلك لأن الديانة اليهودية ليس لها مؤسسة تاريخية مركزية على غرار الكنيسة المسيحية، بل اليهودية أصبحت من ضمن مكوّنات الدولة ضمن ترتيب مؤسسي تصالحي، لأن الهوية اليهودية على أساس ديني هي من ضمن مكوّنات الدولة. فليس هناك فصل كبير بين الدين والدولة، إذ إن

(٣٢) Dina Siegel, *The Great Immigration: Russian Jews in Israel* (New York: Berghabn Book, 1998), pp. 30-31.

(٣٣) Michael Shalev, Yoav Peled and Oren Yiftachel, «The Political Impact of Inequality: Social Cleavages and Voting in the 1999 Election,» CiteSeerx beta (January 2000), p. 15, <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/summary?doi=10.1.1.58.3636>.

(٣٤) راسم خمايسي، «تركيبة اليهود الشرقيين في إسرائيل: توزيعهم والسياسة الرسمية لتوطينهم،» في: أودي أديب [وآخرون]، **اليهود الشرقيون في إسرائيل: الواقع واحتمالات المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٨٥ ـ ٨٦.

كثيراً من مظاهر ورموز الدولة هي ذات مصدر ديني يهودي، مثل رمز الخطين الأزرقين في العلم الإسرائيلي، اللذين يرمزان إلى الطاليت، وهو الرداء الذي يجعله اليهودي على رأسه أثناء الصلاة، كما أنّ الأعياد الوطنية هي بذاتها أعياد دينية يهودية، ومن أبرزها عيد السنة اليهودية وعيد الفصح.

وهناك بعد آخر من التصدّع وسط المجتمع اليهودي يدور حول درجة التديّن، والقائم على انقسام المجتمع الإسرائيلي إلى فئات ثلاث: متدينون، وتقليديون، وغير متدينين. ورغم الحجم النسبي الضئيل للمتدينين، حيث تصل نسبتهم إلى ١٠ بالمئة في أحسن التقديرات، فهناك ميل إلى ازدياد الاستقطاب بين المتدينين والعلمانيين عبر الزمن. ففي أبحاث مسحية مختلفة، من بينها تقرير لدراسة مسحية من معهد غوتمان (Gutmann) أفاد أن هناك تزايداً في نسبة الذين يعرّفون هويتهم الدينية على أنهم متدينون من جهة، والذين يعرّفون أنفسهم على أنهم غير متدينين، بينما هناك تقلص طفيف في نسبة الذين عرّفوا أنفسهم بأنهم تقليديون (ماسورتيم) أو المتدينون بصفة جزئية[٣٥]. فبشأن المتدينين، هناك مجموعتان: المجموعة **الأولى** هم غلاة الأرثوذوكسية اليهودية (Ultra Orthodox)، سواء من اليهود الشرقيين أو الأشكناز، انتهجوا استراتيجية العزلة للحفاظ على نمط الحياة اليهودي الديني من خلال عزلتهم في أحياء منفصلة، مثل مستوطنة بني براك أكبر مستوطنة دينية في إسرائيل، وحي مائة شعاريم في مدينة القدس ومدن أخرى، كطبرية وصفد، حيث تمثل البيشيفا (المدرسة الدينية العليا) والكنيس مركز حياتهم الاجتماعية، وحيث يكرس العديد من المتدينين حياتهم لدراسة التلمود، ولا يمارس العديد من دارسي الشريعة أي نشاط إنتاجي. وهم نتيجة لهذا الانغلاق الاجتماعي مجتمع أكثر انضباطاً وطاعة لقادته الدينيين، ومجتمع سريع التعبئة من قبل القيادات الدينية حين يشعرون بأن منظومتهم الدينية معرضة للتهديد أو للهجوم عليها[٣٦]. والمجموعة **الثانية** هم الصهيونيون المتديّنون الذين يشاركون في الحياة السياسية، وفي النشاط الاستيطاني، من خلال العديد من المنظّمات الاستيطانية. وهناك مجموعة من القضايا التي يدور حولها

(٣٥) Levy Shlomit, Hanna Levinsohn and Elihu Katz, «A Portrait of Israel Jewry: Belief, Observation, and Values Among Israeli Jews 2000,» Guttman Center of the Israel Democracy Institute and the Avi Hai Foundation (June 2002), pp. 3-4.

(٣٦) Alain Dieckhoff, «Les Visages du fondamentalisme juif en Israel,» *Cahier d'étude sur la Méditerranée oriental et le monde Turco-Iranien*, no. 28 (juin-décember 1999).

الخلاف والصراع والتوتر بين المجتمع العلماني والمجموعات الدينية، من أهمها مسألة الهوية اليهودية، ومكانة التشريعات الدينية في الفضاء العام.

أما التصدّع الطبقي، فهو يعمل على تقوية التصدّعات الاجتماعية الانتسابية المذكورة، فيرى مائير يعيش، أن الانقسام الطبقي في المجتمع اليهودي له صلة بالمؤسسات التي بنيت في عهد الاستيطان اليهودي (اليشوف)، والتي أسست لبنية غير متكافئة للفرص أمام المهاجرين والسكان المحليين[٣٧]. فالتراتبية الطبقية في إسرائيل، بحسب تحليلاته، لا تتبع منطق الاستحقاق والإنجاز الفردي، لأن مجال الحراك الاجتماعي له حدود وقيود أمام العرب على وجه الخصوص، وأمام قطاع كبير من اليهود الشرقيين. وهذه البنية غير المتكافئة للفرص ساهمت فيها عدة عوامل، منها **أولاً** التزايد الملحوظ في الفجوة الطبقية، على أساس تزايد الفجوة بين الأجور، وعلى أساس إعادة إنتاج تقسيم العمل. ومن العوامل **الأخرى**، ارتباط الفوارق الطبقية وبنية الفرص بالمجال المكاني، حيث يؤثر السكن ومحل الإقامة في إمكانية التقدّم والتطور الاجتماعي، بوجود ثلاثة فضاءات سكنية متفاوتة التطوير من حيث البنية التحتية. فالفضاء **الأوّل** يتمثل في المدن الكبرى والمدن الساحلية التي يتركّز فيها النشاط الصناعي والسياحي والخدمي، والفضاء **الثاني** يتمثل في مدن التطوير ومدن وأحياء الضواحي ذات الأغلبية السكانية من اليهود الشرقيين ومن المهاجرين حديثاً، والفضاء **الثالث** هو المناطق العربية التي تفتقر إلى الكثير من المجالات الخدمية والصناعية. والعامل **الثالث** هو ارتباط التصدّع الطبقي بالتصدّعات الاجتماعية الأخرى، ولا سيّما التصدّع الإثني والقومي، إذ إنَّ هناك تقسيماً طبقياً ثلاثي الفئات في الأساس، بين ثلاث مجموعات، هي على الترتيب: الأشكناز، والسيفارديم أو اليهود الشرقيين، ثمّ العرب.

ثالثاً: التصدّعات الاجتماعية والمؤسسات السياسية الإسرائيلية

إن العامل المؤسسي والنخبوي في الحالة الإسرائيلية له دور في بروز التصدّعات الاجتماعية وهيكلتها، والعمل على تقوية بعض التصدّعات الاجتماعية، مثل التصدّع القومي بتكريس الانفصال بين المجتمعين العربي واليهودي. ويمكن التعبير عن ذلك بوجود سياسات عزل مؤسسي بينهما، وهو

(٣٧) Meir Yaish, «Class Structure in a Deeply Divided Society: Class and Ethnic Inequality in Israel, 1974-1991,» *British Journal of Sociology*, vol. 52, no. 3 (September 2001), p. 414.

مرتبط بطبيعة الدولة والنظام السياسي القائم على الممارسة الإثنوقراطية (Ethnocracy) التي تعطي شرعية لهذا الفصل من خلال تكريس مفهوم إثني للمواطنة وسياسات الإقصاء المنهجي والمنظّم الموجّه ضدّ المجتمع العربي في إسرائيل، والسياسة القمعية الموجهة ضدّ العرب في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان[٣٨].

ويبرز دور العامل المؤسسي والنخبوي في الحالة الإسرائيلية في وجود إجماع توافقي داخل دائرة المجتمع اليهودي، ولا سيّما بين المجموعات الدينية والأغلبية العلمانية. فالقطاع الديني يتمتع باستقلالية نسبية في العديد من المجالات الاجتماعية. وهناك محاولة لاحتواء وإضعاف التصدّع الإثني في الوسط اليهودي، بحجة الحفاظ على الوحدة الوطنية التي يُقصد بها القطاع اليهودي فقط. فمفهوم الوحدة الوطنية، في التفكير الإسرائيلي، مفهوم إقصائي يستبعد منه العرب، بل يتوجّه ضدهم بتصاعد خطاب الفوبيا الديمغرافية للعرب، ومستقبل الدولة ذات الأغلبية والطابع اليهودي الذي تتنافس الأحزاب اليهودية وتزايد عليه، بين ما يسمّى بأحزاب اليسار وأحزاب اليمين كلّ بطريقته، وبحسب الجمهور اليهودي الذي يستهدفه.

رابعاً: الانقسام السياسي والعائلات الحزبية في إسرائيل

هناك أربع عائلات حزبية رئيسيّة، بما في ذلك عائلة الأحزاب العربية، وداخل كلّ عائلة حزبية هناك تكتلات حزبية وعائلات فرعية للأحزاب القطاعية أو الإثنية. ويرجع تشكّل العائلات الحزبية الإسرائيلية إلى الانقسام التاريخي - الأيديولوجي الذي ارتبط بكيفية تنفيذ المشروع الصهيوني بين الصهيونية العمالية والصهيونية التنقيحية التي تحالفت مع الصهيونية العمومية بعد تأسيس الدولة، من خلال اتحاد حركة حيروت مع الحزب الليبرالي، الذي تحول عام ١٩٧٣ إلى تشكيل حزب الليكود. وهناك عائلة الأحزاب الدينية التي بدورها هي نتاج الصراع بين المتدينين الذين عارضوا الصهيونية والمتدينين الذين أيّدوا الصهيونية، أي بين مجموعات اليهود الأرثوذكس الذين عرفوا باسم «الجمعية العالمية» التي أسسوها، وأطلقوا عليها اسم «أغودات إسرائيل»، والمجموعات الدينية التي أيّدت الصهيونية

(٣٨) Ivan Ivekovic, «The Israeli Ethnocracy and the Bantustanization of Palestine,» *Revista de ciencias socials de la universidad josé santos ossa*, vol. 6 (2002), pp. 121-138.

التي عرفت باسم «حزب المزراحي» و«حزب عمال المزراحي»، اللذين اتحدا في الحزب الديني القومي «مفدال». والعائلة الرابعة هي الأحزاب التي تنتمي أو تمثل القطاع العربي، ومن ضمنها الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة التي هي امتداد للحزب الشيوعي الإسرائيلي، وقد تحول إلى حزب ذي أغلبية عربية في أعضائه وقاعدته الانتخابية. أما بقية الأحزاب العربية، فقد بدأت بالظهور في أواسط الثمانينيات من القرن العشرين، وقبل ذلك كان التمثيل العربي في الكنيست يقتصر على قوائم تابعة لحزب العمل أو نواب عرب من حزب المابام أو جبهة «حداش».

وقد أدى نظام التصدّع الاجتماعي في إسرائيل إلى إعادة تشكيل العائلات السياسية، بمفهوم دانيال سيلر (Daniel L. Seiler)، أو المعسكرات الحزبية الرئيسيّة فيها، من خلال بروز عائلات حزبية فرعية جديدة تمثل هويات فرعية مختلفة للمجموعات الإثنية في المجتمع الإسرائيلي، ومن خلال سلسلة من الاصطفافات السياسية المتعددة الاتجاهات على مستوى التحالفات الحزبية، حيث نجد على مستوى البعد القومي بروزاً واضحاً لعائلتين، هما: الأحزاب اليهودية التي تمثل اصطفافاً قومياً دينياً وصهيونياً في مقابل الأحزاب العربية التي تمثل تزايداً في ميل الأقلية العربية في إسرائيل نحو المزيد من الفلسطنة أو الوعي بالهوية القومية كفلسطينيين على حساب الأسرلة. وقد عمل على بروز هذا الانقسام سياسات الدولة الإثنية المشجعة على الهجرة اليهودية والاستيطان، التي عملت على حصار العرب داخل مناطقهم وعزلهم مؤسسياً ومكانياً، ومن خلال تصاعد المدّ اليميني القومي اليهودي منذ عام ١٩٧٣، تاريخ تأسيس حزب الليكود، والتراجع المستمر لليسار الإسرائيلي بمختلف توجّهاته.

وقد أصبح هناك ميل داخل العائلة الحزبية اليهودية، بالإضافة إلى الانقسامات التقليدية بين اليمين واليسار، وبين الأحزاب الدينية والأحزاب العلمانية، إلى تشكّل عائلات حزبية فرعية على أساس الثقافات والانتماءات الفرعية الإثنية والطائفية التي بدأت تظهر بوضوح منذ انتخابات ١٩٩٦. وهي تمثل مساراً متصلاً يبرز التنامي المتصاعد لليمين القومي المعارض لاندماج المواطنين العرب، الذي يؤكّد الهوية القومية والدينية لليهودية ولدولة إسرائيل، ومساراً لتنامي الأصولية اليهودية، وتوسيع نشاطها الاجتماعي، وتزايدها الديمغرافي، وخروجها من العزلة الدينية التي كان يفرضها زعماء الأغودات والمجموعات الدينية الحسيدية على أتباعها من خلال بروز حزبيْ شاس وراية التوراة من انشقاقهما من حزب الأغودات، وتحول شاس في الانتخابات الأخيرة

في عام ٢٠٠٦ إلى القوة الحزبية الثالثة في البرلمان الإسرائيلي. وهو كذلك مسار لبروز الأحزاب الإثنية لليهود الشرقيين المحتجين على سيطرة النخبة الأشكنازية، وتهميشهم الثقافي والاجتماعي والمكاني والاقتصادي من خلال المحاولات المستمرة لبروز قوائم وتنظيمات مستقلة لليهود الشرقيين، تمكّنت من النجاح أخيراً ببروز حركات وصلت إلى التمثيل برلمانياً، مثل حركة تامي سابقاً، وحزب غيشر، وحركة شاس، وغيرها من الحركات ذات الخلفية اليهودية الشرقية. وهو كذلك أحد إفرازات الهجرات المتنوّعة، وصعوبة استيعاب المهاجرين الجدد اجتماعياً وثقافياً، مما فرض واقع التنوّع الطائفي واللغوي في الوسط اليهودي، خصوصاً بعد قدوم اليهود من الاتحاد السوفياتي سابقاً، وإنشائهم لمنظمات محلية وخدمية خاصة بهم، ثمّ إنشائهم لأحزاب تمثلهم في الكنيست، بدءاً من حزب «إسرائيل بالهجرة»، وانتهاءً بحزب «إسرائيل بيتنا». والأمر ينطبق كذلك على يهود الفالاشا، الذين قاوموا سياسات الاستيعاب والتذويب، وسعوا إلى الحفاظ على نمط التديّن التقليدي وطقوسهم الدينية، وسعوا إلى إنشاء قوائم انتخابية محلية وأحزاب سياسية، مثل حزب المستقبل.

هذا الواقع يعبّر عنه باروخ كيمرلينغ بـ «حرب الثقافات» التي اندلعت في إسرائيل، في تعليقه على انتخابات ١٩٩٦، حيث يرى أنّه «لأول مرة في إسرائيل، أصبحت الانتخابات والفوز فيها لا يحدد من هو الحزب الذي سيحكم إسرائيل، وما هي السياسات التي ستعتمد فقط، بل وأي قسم من الهويات الاجتماعية السياسية سيهيمن على السلطة»[٣٩]. وبناءً على تصنيفه للمجموعات الاجتماعية السبع (أشكناز علمانيين، متدينين أشكناز صهيونيين، متدينين أشكناز حراديم، سيفاراديم متدينين تقليديين، يهود روس، يهود إثيوبيين، عرب)، يمكن إعطاء تقسيم حزبي مماثل لذلك، مما يدلّ على حضور التصدّعات الاجتماعية في تشكّل العائلات الحزبية، وفق التقسيم التالي:

١ ـ **اليسار العلماني الأشكنازي** ذو القاعدة الاجتماعية (المجموعات المرجعيّة) الأشكنازية. والتوجه العلماني الواضح أو الضمني، ويشمل ذلك حزب العمل، واليسار العلماني المتمثل في ميريتس وشينوي.

---

(٣٩) Baruch Kimmerling, «Elections as a Battleground Over Collective Identity,» in: Asher Arian and Michael Shamir, ed., *The Elections in Israel 1996* (Albany NY: State University of New York Press, 1999), p. 27.

٢ ـ **اليمين القومي** ذو القاعدة الانتخابية المشكلة من اليهود الشرقيين من مدن التطوير، ومن مجموعات المستوطنين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. وهذا اليمين يتمثل أساساً في حزب الليكود والأحزاب التي انشقت عنه، مثل حزب غيشر.

٣ ـ **اليمين المتطرف**، وهو يمثل قاعدة اجتماعية ذات أغلبية أشكنازية، وهو مشكل اجتماعياً من أوساط المجموعات الاستيطانية والحركات الاستيطانية الرئيسيّة، مثل غوش أمونيم. وتعكس البرامج السياسية والخطاب السياسي لها خصائص اليمين المتطرف المتمثل في كراهية الأجانب، إلى حدّ الفوبيا، واستهداف الأقليات القومية بالعداء. وفي إسرائيل يتم تركيز الهجوم على العرب، وتشمل هذه العائلة الحركات اليمينية القومية المتشددة، مثل حركة «كاخ» العنصرية، و«تحيا» و«موليديت» سابقاً، وحالياً «الاتحاد الوطني» و«إسرائيل بيتنا». وهي أحزاب تطور خطابها المعلن من الترانسفير أو الفصل العنصري علانية، كما كانت تطرحه حركة كاخ، إلى طرح جديد يتمثل في الترانسفير الطوعي، وفي ما يعتبرونه مسألة المعضلة الديمغرافية التي أصبح يواجهها المجتمع الإسرائيلي، المتمثلة في التزايد الديمغرافي للفلسطينيين سكان إسرائيل، وزيادة توجّهات القومية الفلسطينية بينهم. والمخاطر الأمنية الداخلية الناجمة عن ذلك، المتمثلة في ما يسمّونه بـ «الولاء المزدوج لعرب إسرائيل». لذا تشترك في طرحها لفكرة الترانسفير الطوعي للعرب، أو التبادل السكاني الجغرافي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

٤ ـ **الأحزاب الإثنية القومية**، وهي أحزاب تتفاوت وتتداخل مع اليمين المتطرف، ومن أبرزها أحزاب المهاجرين الروس، مثل «إسرائيل بالهجرة» و«إسرائيل بيتنا»، وأحزاب اليهود الإثيوبيين، مثل حزب «مستقبل واحد».

٥ ـ **الأحزاب الدينية الإثنية**: في البداية، وقبل انشقاق هذه الأحزاب عن الأغودات، لم يكن مجتمع الحراديم لليهود الأرثوذكس، يعكس تمييزاً إثنيا واضحاً، ولكن التمايز الإثني الديني ظهر من خلال إنشاء اليهود الشرقيين لأحزاب وتنظيمات خاصة بهم، هي المتمثلة في حركة شاس وأحزاب الحراديم الأشكنازيين، مثل حزب «راية التوراة».

٦ ـ **الأحزاب الدينية القومية**: أبرز ممثل لها هو «الحزب الديني القومي» الذي تغيّرت تسميته إلى حزب «البيت اليهودي» عام ٢٠٠٨، وحركة غوش أمونيم، وحزب تكوما، وحزب الأمل، المنضويين ضمن تحالف الاتحاد الوطني، وحركة «ميماد» التي تتحالف انتخابياً مع حزب العمل.

٧ ـ **أحزاب الأقلية القومية**: تمثل الأحزاب العربية في الحالة الإسرائيلية أحزاب الأقلية القومية، فهي الأحزاب ذات التأييد الانتخابي من الوسط العربي حصرياً، وذات القيادات والبرامج الحزبية العربية التي تنصّ على الدفاع عن الحقوق العربية، وتخرج عن إجماع الأحزاب اليهودية في ما يتعلق بالقدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، ومعارضة الهجرة اليهودية، والطابع اليهودي للدولة.

وهذه التصدّعات الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي هي من العوامل الأساسية التي عملت على تغيير النظام الحزبي عبر مراحل: **المرحلة الأولى** تمثلت في مرحلة الحزب المهيمن من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٧٧. ففي البداية كان هناك تغيّر في الاصطفاف الانتخابي على أساس إثني بيّن، خصوصاً في أوساط اليهود الشرقيين، بتحولهم من اليسار إلى اليمين، ونحو حزب الليكود على وجه التحديد، وتزايد مظاهر الانتخاب الاحتجاجي ضدّ سلطة حزب العمل منذ عام ١٩٧٧، حيث يمثل ظهور حزب الحركة الديمقراطية للتغيير مثالاً بارزاً لذلك. و**المرحلة الثانية** للنظام الحزبي امتدت بين عام ١٩٧٧ إلى غاية عام ٢٠٠٦، حيث يمكن إدراك تزايد أهمية الانقسامات الاجتماعية في الساحة السياسية الحزبية، وأثرها في المزيد من التجزئة في النظام الحزبي من خلال الارتفاع النسبي لعدد الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان، وازدياد تراجع القوة الانتخابية للحزبين الكبيرين، حزب الليكود وحزب العمل، وازدياد التصويت للأحزاب القطاعية والطائفية في الوسط اليهودي. ونظراً إلى التآكل المستمر للحزبين الرئيسيين، فإن انتخابات ٢٠٠٦ وما بعدها، مثلت مساراً لاستمرار التجزئة في النظام الحزبي بفعل تزايد الأحزاب التي تعبّر عن الهويات الاجتماعية بوضوح في الوسط الديني والإثني لليهود، ومن خلال تزايد قوة ما يسمّى بـ «اليمين الإسرائيلي»، وتغيّر النظام الحزبي من نظام الثنائية المستقطبة إلى نظام حزبي مفرط في تعددية الأحزاب، يدور حول ثلاثة محاور حزبية تتنافس على ما يسمّى بـ «الوسط السياسي»، بظهور حزب كديما كحزب حاكم، ينافس كلاً من الليكود وحزب العمل.

خامساً: الانقسامات الاجتماعية والسياسات الحزبية في إسرائيل

تبرز مسالة تأثير التصدّعات الاجتماعية في السياسات الحزبية في الاستجابة المتفاوتة بين الأحزاب لواقع التعددية الإثنية والطائفية والتصدّع الديني والقومي، فعلى مستوى تشكيل القوائم الحزبية المعدّة للانتخابات، أخذت الأحزاب الكبيرة،

مثل حزب العمل والليكود وكديما، تراعي مسألة تمثيل الانتماءات الاجتماعية والإثنية، بهدف احتواء الانقسامات الاجتماعية، والحفاظ على القاعدة الانتخابية بالنسبة إلى الأحزاب الرئيسيّة، وبالنسبة إلى الأحزاب الجديدة والصغيرة بهدف الاستفادة من هذه التصدّعات الاجتماعية وركوب موجتها. وقد أخذ ذلك يتم عند الأحزاب الكبيرة، مثل حزب العمل وحزب الليكود وكديما، بإدراج ممثلي الطوائف اليهودية المختلفة، من اليهود الشرقيين والمهاجرين الجدد، بما فيه بعض المتدينين، وشخصيات من الوسط العربي. وهذه كانت أحد الأساليب الفعالة في استيعاب الحركات الاحتجاجية في بداية نشوء الدولة، وفي عهد الستينيات والسبعينيات. فقد نجحت هذه الاستراتيجيا إلى حدّ معين في اختفاء القوائم الانتخابية لممثلي الطوائف الشرقية السيفارادية، مثل قائمة السيفاراديم، وقائمة اليهود اليمنيين، في بداية نشوء الدولة، والفهود السود في السبعينيات. وتم إضعاف التعبئة الاجتماعية للتنظيمات والحركات الحاملة لمشروع تصدّع اجتماعي وهوية اجتماعية احتجاجية على خلفية إثنية.

فعلى سبيل المثال، سعى حزب العمل إلى تقسم دوائره الانتخابية إلى اثنتي عشرة دائرة، ثماني دوائر على أساس جغرافي، وأربع دوائر على أساس قطاعي، حيث تم توزيع المقاعد في القائمة بمراعاة تمثيل المدن الكبرى (تل أبيب، والقدس، وحيفا)، وأماكن مضمونة في حزب العمل تمثل العرب، بمنح أماكن مضمونة لما يسمّى بالأقليات في قوائمهم بإدراج شخصية من الوسط الدرزي، وأخرى من بقية الوسط العربي، وحجز أماكن مضمونة لممثلي القطاعات الفلاحية لِكُلّ من الكيبوتز والموشاف. أما حزب الليكود، فقد قسّم دوائره الانتخابية إلى عشر دوائر، تسع دوائر تمثل دوائر جهوية، ودائرة انتخابية واحدة قطاعية تراعي تمثيل غير اليهود والمهاجرين الجدد، وله أماكن مضمونة لِكُلّ من المهاجرين، ومقعد للأقليات التي يقصد بها الوسط العربي[(٤٠)].

ولذا، تمّ ترشيح محمّد وتد في قائمة المعراخ (تكتل حزب العمل والمابام سابقاً) في المرتبة ٣٣، وعبد الوهاب دراوشة في المرتبة ٤٢[(٤١)]، ومثل صلاح

(٤٠) Reuven Y. Hazan and Gideon Rahat, «Representation, Electoral Reform, and Democracy: Theoretical and Empirical Lessons from the 1996 Elections in Israel,» *Comparative Political Studies*, vol. 33, no. 10 (December 2000), pp. 1314-1315.

(٤١) سعيد تيم، **النظام السياسي الإسرائيلي** (بيروت: دار الجيل، ١٩٨٩)، ص ٢٩٠ ـ ٢٩٢.

طريف من الوسط الدرزي في حزب العمل عام ١٩٩٢. وفي الليكود، كان هناك عربي على الأقل في القوائم الانتخابية له، ففي انتخابات ١٩٨٤، تمّ إدراج أمل نصر الدين من الوسط العربي في القائمة في المرتبة ٢٨. وهذا التمثيل قد يضمن مستوى من التغلغل داخل أوساط المجموعات الإثنية والطائفية، وفي الوسط العربي والدرزي على وجه خاص. أما حزب كديما في حملته الانتخابية عام ٢٠٠٦، فقد انتهج هذه الاستراتيجيا نفسها، إذ هدف إلى جمع أكبر قدر من الفئات الاجتماعية والسياسية التي تخدم برنامج الحزب الذي ركّز على الانسحاب الأحادي الجانب من الأراضي المحتلة وقطاع غزة، وردم الهوة بين الأغنياء والفقراء. وقد شملت قائمة كديما ١١ امرأة، و١١ يهودياً شرقياً، و٦ مرشحين من المهاجرين الروس، و٤ مرشحين من المتدينين الأرثوذكس[(٤٢)].

وفي المقابل، فإنه بفضل التحالفات الانتخابية، تمكّنت الأحزاب الإثنية من اجتياز نسبة الحسم، وكثير من هذه الأحزاب القطاعية الدينية أو الإثنية تمكّنت من الوصول إلى الكنيست بفضل التحالف مع الأحزاب الأكبر منها أو مع مثيلاتها. وهنا نلحظ الاتجاه البراغماتي لهذه الأحزاب، والقوائم التي تبدل مواقعها بين اليمين واليسار وفق المصلحة الانتخابية، مثل حزب غيشر الذي شكّل تحالفاً انتخابياً مع الليكود في انتخابات ١٩٩٦، وهو تحالف اشتمل على أحزاب اليمين المتطرف، مثل حزب تسوميت، ولكنه في انتخابات ١٩٩٩ تحالف مع حزب العمل وحزب ميماد المقرّب من الأحزاب اليسارية.

ورغم إمكانية تأثير التحالفات الانتخابية والاندماجات في تقليص مؤشر التجزئة في النظام الحزبي، فإن الواقع الإسرائيلي يشير إلى العكس من ذلك تماماً، فالتجميع والاتحادات بين الأحزاب كان يعقبها انشقاقات في العادة، مثل تحالف بعض الأحزاب الدينية الصغيرة، مثل حزب عمال الأغودات وحزب ميتسادا (حزب معسكر الصهيونية الدينية) في جبهة موراشا، الذي انتهى بانشقاق كتلة أوروت وميتسادا من التحالف، وأدى إلى عودة عمال الأغودات إلى حزب الأغودات.

ونسجل في هذا الإطار ظهور تحالفات انتخابية على خلفية التصدّع القومي من خلال اتحاد الأحزاب الدينية والأحزاب الإثنية على أساس قومي. فتحالف

(٤٢) Gil Hoffman, «Politics: Kadima's Dreamers,» *Jerusalem Post*, 2/2/2006.

الاتحاد الوطني الذي جمع بين الأحزاب القومية في اليمين المتطرف والمنشقين من الحزب الديني القومي، تعكس هذا التوجّه القومي في الوسط اليهودي، وفي ميل الأحزاب الدينية والإثنية في الوسط اليهودي إلى الاصطفاف وراء الأحزاب اليمينية القومية. وهو يدلّ على أن التصدّع الديني أصبح معزّزاً للتصدع والانقسام السياسي القومي والإثني. فانتخابات عامي ١٩٩٦ و١٩٩٩، حول انتخاب رئيس الوزراء، بيّنت انقسام المجتمع إلى قسمين، يميل المتدينون والأحزاب الدينية، إلى أحد أطرافه، وهو اليمين القومي، في مقابل الأحزاب اليسارية والأحزاب العربية وحزب العمل، إلى اليسار. وما يلاحظ على الأحزاب الدينية هو أنّها أصبحت أكثر يمينية، وأكثر تشدداً من الناحية الدينية، والاستثناء الوحيد هو حزب ميماد الديني المتحالف انتخابياً مع حزب العمل لغاية عام ٢٠٠٨، ومع الحركة الخضراء في انتخابات ٢٠٠٩.

وفي القطاع العربي، بدأت الأحزاب تدرك أهمية التحالفات الانتخابية منذ مرحلة مبكرة، بسبب الحظر على ظهور الأحزاب العربية التي منعت من العمل. فكان المخرج هو اصطفاف قسم كبير من المواطنين العرب وراء الحزب الشيوعي (ماكي) الذي انشق منه الجناح ذو الأغلبية العربية عام ١٩٦٩ بتشكيل قائمة راكاح. وقد اتسع هذا التحالف الانتخابي ليضم بعض التنظيمات العربية، وبعض القيادات السياسية العربية المحلية، وبذلك تمكّنت القوى السياسية العربية، التي كانت محصورة محلياً، من دخول البرلمان عن طريق الحزب الشيوعي، ضمن تحالف الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، في السبعينيات. وابتداءً من انتخابات ١٩٨٤ نلاحظ بداية ظهور القوائم العربية المستقلة عن سلطة الأحزاب الصهيونية، بتشكيل القائمة التقدّمية للسلام، وحصولها على مقعدين في الكنيست في تلك السنة. هذا الأمر مهّد لظهور الأحزاب العربية وتحالفاتها ضمن قوائم مستقلة خاصة بالوسط العربي، مثل حزب التجمّع الوطني الديمقراطي، والحركة العربية للتغيير، والقائمة العربية الموحّدة التي تجمع بين الجناح الجنوبي للحركة الإسلامية وأحزاب وتنظيمات عربية أخرى.

وإزاء هذه التحولات، فقد حاولت السياسات الحكومية التعامل مع التعددية الحزبية المفرطة، التي يعود أحد أسبابها المؤسسية إلى النظام الانتخابي الإسرائيلي القائم على التصويت للقوائم الانتخابية المغلقة، وعلى أساس الانتخاب النسبي، مع عتبة حسم منخفضة، ودائرة انتخابية واسعة جداً، حيث تعدّ إسرائيل دائرة انتخابية واحدة. وهذا يشجع على الانقسامات الحزبية ويرفع عدد

الأحزاب في الهيئة البرلمانية. وقد تمثلت محاولة تعديل النظام الانتخابي في محاولة رفع عتبة التمثيل إلى مستوى طفيف جداً، وتعديل نظام توزيع باقي الأصوات وفق أكبر المعدلات، وإدراج الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء عام ١٩٩٦. ولكن التعديل الأخير كانت له نتائج عكسية في ارتفاع التجزئة في النظام الحزبي، وتزايد ضعف الأحزاب السياسية الرئيسيّة، وتزايد قوة الأحزاب الطائفية الممثلة لمصالح هويات اجتماعية، مما أدّى إلى التراجع عنه عام ٢٠٠١ كآخر عملية انتخاب مباشر لرئيس الوزراء.

وعلى مستوى الأحزاب السياسية، فهناك توجّهات للتحالف السياسي قائمة على التقارب الأيديولوجي القومي التي تكرّس الانقسام القومي والديني، والتي أدت إلى تزايد القوة النسبية للأحزاب اليمينية اليهودية والأحزاب الدينية الحرادية في الوسط اليهودي، وازدياد التصويت للأحزاب العربية في الوسط العربي، وتزايد ضعف الأحزاب المنتمية إلى ما يسمّى بـ «اليسار الصهيوني»، خصوصاً حزب العمل الإسرائيلي. كما تعكس السياسات الائتلافية الموجودة على مستوى الحكومات الإسرائيلية، وجود ثلاث سياسات إزاء التصدّعات الاجتماعية، هي: سياسة التوفيق بين الأحزاب الدينية والأحزاب العلمانية، وسياسة الاستيعاب من قبل القوى الحزبية الكبرى تجاه الأحزاب الإثنية اليهودية، التي توّجت بالنجاح النسبي وبالاختفاء التدريجي للقوائم والأحزاب الإثنية، ولا سيّما أحزاب المهاجرين الجدد، وتراجع قوتها الانتخابية بفشل العديد من هذه القوائم، رغم وجودها على المستوى المحلي، من الوصول إلى البرلمان، أو الاضطرار إلى التكيّف وتغيير الأجندة الانتخابية بانضمامها إلى المزايدة القومية اليمينية، على غرار حزب «إسرائيل بيتنا» المحسوب على المهاجرين الروس، وحزب «شاس» المحسوب على اليهود الشرقيين. كما كانت هناك سياسة إقصاء واستبعاد متواصلة تجاه الأقلية العربية والأحزاب التي تمثلها، فتشكيل الحكومات الائتلافية، وتأليف حكومات الوحدة الوطنية[٤٣]، قام على إقصاء العرب كأحزاب سياسية من التمثيل الحكومي. وقد ازداد هذا التوجّه بعد انتفاضة الأقصى من خلال الحملات الإعلامية الموجّهة ضدّ العرب، ومحاولة سنّ مجموعة من القوانين تقيّد نشاط الأحزاب السياسية العربية، والدعوة إلى محاكمة العديد من القيادات العربية، وحظر الأحزاب العربية، مثل محاولات

(٤٣) Asher Arian, *The Second Republic, Politics In Israel* (Chatham, NJ: Chatham House, 1998), p. 290.

محاكمة وملاحقة عزمي بشارة، رئيس التجمّع الوطني الديمقراطي.

وهذا يثبت دور التصدّعات الاجتماعية، وتزايد تأثيرها في هيكلة النظام الحزبي، من خلال ازدياد توجّه الأحزاب السياسية نحو سياسات الهوية الاجتماعية، ومن خلال التأثير في هيكلة النظام الحزبي الذي أخذ يتحول نحو المزيد من التجزئة الحزبية، وتآكل ملامح الثنائية القطبية التي استمرت من عام ١٩٧٧ إلى عام ٢٠٠٦، بتزايد القوة الانتخابية للأحزاب الطائفية، مثل تزايد قوة «شاس»، الحزب ذي الخلفية الدينية والإثنية السيفارادية، وحزب «إسرائيل بيتنا»، بالإضافة إلى الأزمة العميقة في الأحزاب الكبيرة، مثل الليكود والعمل، كان من نتائجها ظهور حزب «كديما» كحزب وسط بديل لقيادة الحكومة، بعد الأزمة الحكومية والحزبية على مستوى حزب الليكود عام ٢٠٠٣، على خلفية خطّة الانسحاب من غزة. وهذا التأثير الذي تمارسه التصدّعات الاجتماعية في النظام الحزبي تعمل على تسهيله متغيّرات وسيطة، أهمها النظام الانتخابي العالي النسبية الذي يشجّع على رفع عدد الأحزاب في البرلمان، وبالتالي يسهّل مفعول الانقسام الاجتماعي على الانقسام السياسي، ونمط التحالفات السياسية الحزبية على مستوى الانتخابات والائتلافات الحكومية، وتوجّهات النخب الحزبية نحو المزايدة على المشاعر القومية والعداء تجاه العرب.

سادساً: الانقسامات الاجتماعية ومظاهرها الانتخابية في إسرائيل

وعلى مستوى التحليل الفردي للسلوك الانتخابي في إسرائيل، تكشف نتائج الانتخابات بحسب المناطق، ومن خلال التعرّض لخصائص السلوك الانتخابي للمجموعات الاجتماعية في إسرائيل، عن ميل نحو التجانس في مظاهر السلوك الانتخابي من خلال التمركز الجغرافي لهذه المجموعات، مثل تمركز أغلبية اليهود الشرقيين في مدن التطوير، ويهود الفالاشا في بئر السبع، الذين يصوّتون بصفة تقليدية لصالح الليكود والأحزاب الدينية مثل حزب شاس وحزب المفدال، والأغلبية الأشكنازية في المدن القديمة ومستوطنات الكيبوتز التي تصوّت بصفة تقليدية أكثر لصالح الأحزاب الأكثر علمانية والأقل يمينية مثل حزب العمل، والأحزاب التي تقع على يساره مثل حزبي شينوي وميريتس، وتمركز أغلبية المتدينين في القدس والمدن الدينية القديمة مثل صفد وطبرية، وفي أحياء أو مستوطنات يستقلّ بسكنها المتدينون مثل مستعمرة بني براك قرب تل أبيب،

الذين يصوّتون بصفة واضحة لصالح الأحزاب الدينية مثل حزبي المفدال وأغودات، والأحزاب المنفصلة عنه مثل حزبي شاش ويهودية التوراة. وفي حالة انتخابات رئاسة الوزراء في انتخابات ١٩٩٦، و١٩٩٩ و٢٠٠٧، كان هناك استقطاب واضح بين هذه المجموعات السكانية، بانحياز تصويت اليهود المتدينين وأغلبية اليهود الشرقيين والمستوطنين لصالح مرشح الليكود في انتخابات ١٩٩٦ و١٩٩٩ و٢٠٠١، وانتخاب المستوطنات الأشكنازية الطابع مثل الكيبوتزات والمدن الساحلية والقديمة، لصالح مرشح حزب العمل.

لذا، فالانتخابات الإسرائيلية تعكس على نحو متزايد أهمية التصدّعات الاجتماعية في هيكلة الخيارات الانتخابية من حيث العلاقة الوطيدة بين الانتماءات الاجتماعية والخصائص الاجتماعية والديمغرافية من جهة، والخيار الانتخابي من جهة أخرى. وهذا يكشف عن الاهتمامات التي تطغى على الانتخابات الإسرائيلية التي تختلف نسبياً عن تلك الموجودة في المجتمعات الغربية. فالقضايا الانتخابية ذات الأهمية تتمثل في الأمن والعملية السلمية بالدرجة الأولى، وهي في الوقت نفسه مرتبطة بخطاب الهويات الاجتماعية وبسياسات الهوية، نظراً إلى وجود أقلية عربية معتبرة يتزايد حجمها السكاني، وإلى الخصوبة المرتفعة في المجتمع العربي عن المجتمع اليهودي. ولذا تعمل النخب الحزبية اليهودية على الترويج للخطابين الأمني والديمغرافي، اللذين يريا في وجود العرب وتزايدهم الديمغرافي خطراً على مستقبل إسرائيل كدولة يهودية. وهذا ساهم في بروز استقطاب اجتماعي بين العرب واليهود، وازدياد مؤشرات الكراهية بين المجتمعين، كما أنَّ خطاب الهويات الفرعية انخرط في هذه المزايدة القومية، مع بقاء مؤشرات التصدّع الديني في الوسط اليهودي باستمرار التمايز بين العلمانيين والمتدينين، وبدرجة أقل بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين، وبين اليهود الجدد القادمين من الاتحاد السوفياتي سابقاً ومن إثيوبيا، واليهود القدامى، خصوصاً من المجموعات الشرقية، الذين يرون فيهم منافساً جديداً في سوق العمل، وفي المكانة الاجتماعية[٤٤].

وهذا السياق الإسرائيلي يعكس بنية اجتماعية مجزأة تميل نحو مزيد من الاستقطاب سياسياً بين معسكرين: معسكر يميني أكثر تديناً ومزراحية (نسبة إلى

(٤٤) Baruch Kimmerling, «Elections as a Battleground Over Collective Identity,» in: Asher Arian and Michal Shamir, eds., *The Elections in Israel, 1999*, SUNY Series in Israeli Studies (Albany, NY: State University of New York Press, 2001), pp. 27-44.

الميزراحيم أو اليهود الشرقيين) وطائفية، وأكثر ميلاً نحو التطرف القومي، ومعسكر يساري أكثر علمانية وأشكنازية (نسبة إلى اليهود الأشكناز)، ومن الناحية الاجتماعية أصبحت عاملاً حاسماً في تشكّل الهويات الفرعية، وفي هيكلة الخيارات الانتخابية، وفي ازدياد تأثير التصدّعات الاجتماعية في هيكلة النظام الحزبي من خلال بروز تصدّعات اجتماعية محزبة، أي ظهور أحزاب سياسية وقوائم انتخابية ممثلة في البرلمان تعكس في برامجها وخطاباتها مسائل الهوية الاجتماعية التي تمثلها.

ولكن الأهمية النسبية لأبعاد التصدّع تتفاوت، فالتصدّع القومي بين العرب واليهود يأتي في المقدمة، نظراً إلى ارتباطه بمسائل تمثل أهمية أولى لدى النظام السياسي القائم على الممارسة الإثنوقراطية، ولدى الناخب الإسرائيلي اليهودي، وهي الأمن والأرض أو الموقف من قضايا الاستيطان والأراضي المحتلة، ولدى المواطن الإسرائيلي العربي في تحسين أوضاعه الاجتماعية، وحل الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني. فازدياد الاهتمام بهذه القضايا (Issues) انعكس في المجتمع اليهودي نحو ميل الناخب أكثر نحو اليمين، ونحو الاستقطاب على أساس قومي، ونحو عزل الأقلية العربية، وتزايد مؤشرات الكراهية تجاهها. وفي الوسط العربي، هناك توجه نحو تأكيد الهوية الفلسطينية أكثر من الهوية المدنية الإسرائيلية. أما العامل ذو المرتبة الثانية في الأهمية، فهو **التصدّع الديني**، وهو يعكس انقساماً بين القيم الدينية في تعريف الهوية اليهودية، وبين القيم العلمانية القومية في تعريف اليهودية كانتماء قومي ثقافي، وبين قيم يهودية دينية تتقيد بالتشريعات الدينية، وصراعاً ثقافياً بين مجتمع تقليدي محافظ يعكس تقاليد مجتمع المهجر الدينية، ويحاول الاستمرار ومقاومة ما هو خارجي، ومجتمع حديث علماني منفتح على العولمة والعصرنة. أما **التصدّع الإثني**، فقد زادت أهميته، رغم محاولات إضعافه داخل المجموعة اليهودية، لارتباطه بالتهميش الثقافي ومشاكل الاستقبال التي تواجهها المجموعات المهاجرة القادمة. أما **التصدّع الطبقي**، فهو تصدّع يأتي في المؤخرة من حيث الأهمية، ولكنه يعمل على تعزيز بقية التصدّعات الأخرى من خلال انقسام المجموعات الاجتماعية على أساس طبقي، الناجم عن تبلور نظام تقسيم عمل ثقافي بين المجموعات الاجتماعية[٤٥].

---

(٤٥) Yaish, «Class Structure in a Deeply Divided Society: Class and Ethnic Inequality in Israel, 1974-1991,» pp. 409-439.

خاتمة

إن أهمية التصدّعات الاجتماعية في هيكلة الخيارات الانتخابية، ومن ثمّ هيكلة النظام الحزبي من حيث عدد الأحزاب والتجزئة في النظام الحزبي، تدلّ على أن المجتمع الإسرائيلي تجاوز مرحلة البناء القومي واتجه نحو نظام سياسي قائم على التعددية الثقافية في الوسط اليهودي، لكنه ما زال في مرحلة التعامل مع استيعاب الثقافات الفرعية والبحث عن صيغة إجماع موجّه ضدّ الأقلية العربية. ومن نتائجها البارزة، زيادة تكريس الطابع الإثنوقراطي للنظام الإسرائيلي إلى درجة الأبارتيد الكولونيالي، وهو يعكس من جهة أخرى توتراً متزايداً بين الثقافة والعملية الليبرالية للمجتمع الإسرائيلي، وبين النزعة التقليدية والدينية والقومية المتطرفة التي تعمل متضافرة ومتعاونة لتعزيز التصدّع القومي بين العرب واليهود، وإضعاف التصدّعات الإثنية اليهودية سياسياً مع بقاء مظاهر التمايز الاجتماعي والثقافي.

إن الحالة الإسرائيلية من حيث وجود نظام للتصدّعات يؤثر في هيكلة النظام الحزبي يؤكّد الفرضيات المتعلّقة بأهمية التصدّعات الاجتماعية في المجتمعات المنقسمة إثنياً وعرقياً ودينياً، وتأثيرها في هيكلة النظام الحزبي، من خلال بروز أحزاب ذات خلفية اجتماعية وثقافية واضحة، ووجود اهتمام لخطاب ومطالب الهويات الاجتماعية في النشاط الحزبي، وفي الحملات الانتخابية. كما تؤيد الحالة الإسرائيلية الفرضيات المتعلّقة بتأثير متغيّرات وسيطة في العلاقة بين الانقسام الاجتماعي والميل نحو المزيد من التجزئة في النظام الحزبي، من أهمها طبيعة النظام السياسي في هيكلة التصدّعات الاجتماعية وهندسة الانقسامات الاجتماعية، وتأثير درجة نسبية النظام الانتخابي في التشجيع على بروز التصدّعات الاجتماعية سياسياً، ودور السياسات الحزبية والنخبوية في إضعاف أو تقوية بعض الانقسامات، بتسوية القضايا التي تثيرها في مقابل تأكيد انقسامات اجتماعية أخرى. كما تكشف الحالة الإسرائيلية عدم إمكانية قيام ديمقراطية في ظلّ نظام للتصدّعات الاجتماعية يتسم بالتراكمية وهيمنة التصدّعات ذات الطبيعة الانتسابية، خاصة أنّ التصدّع القومي أصبح يهمين على بقية التصدّعات الاجتماعية الأخرى، لأنه يرتبط بالطبيعة الكولونيالية للمجتمع الإسرائيلي، والطبيعة الإثنوقراطية للنظام السياسي القائم.

كما تكشف الحالة الإسرائيلية عن وجود تراتبية في أهمية تأثير بعض

التصدّعات في النظام الحزبي أكثر من بقية التصدّعات الأخرى، بهيمنة التصدّع القومي على بقية التصدعات الاجتماعية، وأهمية التصدّع الديني على بقية التصدّعات الاجتماعية داخل المجتمع اليهودي، وزيادة أهمية التصدّع الإثني داخل المجتمع اليهودي من خلال التركّز الجغرافي للمجموعات الإثنية والدينية، وحداثة الهجرات الجديدة التي ما زالت بصدد الاستيعاب. وهذا يؤكّد الفرضية المتعلّقة بقوة التصدّعات الانتسابية أمام التصدّعات الوظيفية في هذا النوع من المجتمعات، وذلك من خلال تتبع الدراسات المسحية لنتائج الانتخابات الإسرائيلية، وتتبع نتائج الانتخابات الإسرائيلية عبر المناطق الجغرافية والتجمّعات السكانية، التي كشفت أن الاختيارات الانتخابية يؤثر فيها عاملان، هما الانتماء الاجتماعي والثقافي بالدرجة الأولى، وتأثير المحيط السكني في تحديد الخيارات الانتخابية بالدرجة الثانية، نظراً إلى تمركز كلّ مجموعة في مناطق سكنية وجغرافية معينة. وهذه المعطيات تؤكد وجود تصدّع سياسي اجتماعي من خلال وجود اصطفاف انتخابي لدى الناخبين، بحسب انتماءاتهم إلى إحدى المجموعات الديمغرافية الموجودة في إسرائيل. ومن هذه المجموعات: العرب الذين يمثلون أقلية قومية تعاني التمييز والفصل المؤسسي تجاهها، والأشكناز الذين يمثلون الطبقات العليا والوسطى، ويتركّزون في المدن الرئيسيّة، ويمثلون النخبة السياسية والاقتصادية الحاكمة في إسرائيل. أما اليهود الشرقيون، كمجموعات طرفية في المجتمع اليهودي الإسرائيلي، فيغلب لديهم الطابع الاحتجاجي، ويميل المتدينون، بحسب توجهاتهم الأيديولوجية والإثنية والمذهبية، إلى العزلة وحماية مجتمعهم من أخطار العلمنة، بينما يحتجّ المهاجرون الجدد، بحسب انتماءاتهم الثقافية والعرقية، على سياسات الاستيعاب.

مقدمـــــــة

يدور موضوع هذه الدراسة حول تأثير التصدّعات الاجتماعية في النظام الحزبي من خلال دراسة حالة إسرائيل. لكن ينبغي التنويه أن استعمال مصطلح «التصدّع» لا يشير إلى معان سلبية، أو قد يعني تفكّك المجتمع الإسرائيلي وانحلاله، وغير ذلك من المعاني، بل هي محاولة لتوظيف نظرية التصدّع الاجتماعي، التي تعني محاولة البحث في محاور الانقسام الأساسية اجتماعياً وسياسياً في المجتمع الإسرائيلي، والعلاقة بينها، وكيف تتشكّل البرامج والسياسات الحزبية والخيارات الانتخابية بناءً على ذلك، وكيف تتشكل الهويات الاجتماعية التي تبحث عن الاعتراف بها من خلال الدخول في الساحة السياسية، وتحاول طرح مطالبها في الساحة السياسية والحزبية.

سبب اختيار الموضوع

يرجع سبب اختيار الموضوع إلى اعتبارين: الاعتبار **الأوّل**، وهو الجانب الذاتي، المتمثل في الاهتمام بالحالة الإسرائيلية على العموم، والظاهرة الحزبية في إسرائيل التي كان لها دور في تحديد العديد من ملامح الوضع السياسي، والصورة التي تظهر بها إسرائيل أمام العالم من جهة، ومن جهة أخرى سياساتها الاستعمارية والاستيطانية تجاه الفلسطينيين. كما أنّ إسرائيل تمثل حالة خاصة وطارئة ومفروضة على المنطقة العربية. فقد اختلف الدارسون العرب والغربيون حول موضعة هذه الحالة، واختلفت التفسيرات ووجهات النظر حول دراسة الموضوع الإسرائيلي، لأن لها امتدادات أيديولوجية ودينية وقومية. ففي الجانب الغربي، والدوائر الإسرائيلية جزء منها، ترى في إسرائيل حالة فريدة في المنطقة، فهي بحسب هذا المنظور، البلد الوحيد الذي يتمتع بديمقراطية مستقرّة في منطقة «الشرق الأوسط». وفي الجانب العربي الرافض لكثير من هذه المقولات، يجري التعامل مع إسرائيل بصفتها

حالة استعمارية بالدرجة الأولى، فريدة من نوعها أيضاً، بل من أبشع أنواع الاستعمار، كما يرى ذلك عبد الوهاب المسيري، وبالتالي فأي تناول للحالة الإسرائيلية يغفل هذا الجانب سيقع لا محالة في التطبيع المعرفي.

ولكن البحث العلمي يقتضي التحرر من الذاتية إلى حدّ يسمح لنا بالتعامل مع القضايا والمسائل السياسية والدولية بعيداً عن الانفعال الذي تثيره الأحداث المتلاحقة، من خلال الصراع الدامي بين الفلسطينيين وإسرائيل، والممارسات القمعية التي تمارسها إسرائيل على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، باسم محاربة الإرهاب الفلسطيني، وشنّ الحروب على لبنان وغزة، وفرض الحصار على غزة، والتمييز ضدّ من يسمّونهم بعرب إسرائيل أو الأقليات بحجج مختلفة، مما يمثل ضغطاً متزايداً على الباحث في التعامل مع موضوع قريب من الحساسية الذاتية، وهو في تطور مستمر.

والاعتبار **الثاني** لاختيار هذا الموضوع، هو محاولة لفهم الواقع عبر إعادة النظر في الأطر النظرية والمفاهيمية التي تحدّد المدركات تجاه هذا الموضوع، وهو محاولة فهم الحالة الإسرائيلية في الإطار النظري الذي تناول فيه الباحثون في علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي تأثير الانقسامات والصراعات الاجتماعية في نشوء الأحزاب السياسية، دون إغفال الجوانب الاستثنائية للحالة الإسرائيلية، التي سيتبيّن أن لها جوانب تفسيرية أكثر أهمية في إطار نظرية التصدّع الاجتماعي ـ السياسي، وسنرى إلى أي حدّ يمكن أن تستوعب في تفسيرها خصوصية الحالة الإسرائيلية، ذلك أن من أهم الافتراضات النظرية التي استندت إلى شواهد إمبيريقية تاريخية، تلك التي ترى أن تشكّل النظام الحزبي له جذوره التاريخية في الصراعات الاجتماعية التي هيكلت التكتلات والعائلات الحزبية حول قضايا معينة. ولذا، فهيكلة النظام الحزبي في أي بلد يرتبط بالصراعات التاريخية التي سادت خلال فترات محورية وحاسمة في ذلك المجتمع. وهذه الصراعات تختلف في مضمونها من مجتمع أو بلد إلى آخر.

أهمية الموضوع

لذا، فهذه الدراسة تحاول فتح زاوية جديدة أو اقتراح اقتراب جديد في دراسة الحالة الإسرائيلية، باعتبارها تمثل مجتمعاً منقسماً داخلياً من عدة أبعاد، ومع ذلك فهناك قدرة مؤسسية في التعامل مع هذه الانقسامات الداخلية، رغم عدم الاعتراف الرسمي بالعديد من قضايا الانقسام، مثل قضية الانقسام بين اليهود الغربيين واليهود الشرقيين. كما تتمثل أهمية الدراسة في تسليط الضوء على حالة

لنظام تمّ فرضه في قلب المنطقة العربية، وقد أصبح قوة إقليمية تفرض إرادتها على الدول العربية المحيطة بها وغير المحيطة. ولا شكّ في أن هذه القوة لها مصادر داخلية، بالإضافة إلى تلك المصادر الخارجية المعروفة لدينا التي تتمثل في دعم القوى الكبرى لها. ومصدر القوة الداخلية قد تكون في بناء المؤسسات وعلاقة الدولة بالمجتمع، من حيث طريقة التعامل مع الانقسامات والصراعات الاجتماعية في مجتمع متعدد الثقافات ومشكّل من الهجرات اليهودية، وتحويلها إلى حالة مؤسسية دون الوقوع في خطر الصراع الداخلي العنيف الذي يهدد مؤسسات الدولة بالانهيار والضعف أو قد يهدد وجود واستمرار الدولة في حدّ ذاتها.

وتكمن الأهمية أيضاً في أن دراسة الحالة الإسرائيلية وفق اقتراب التصدّع الاجتماعي قد يمدّنا بالكثير من المعلومات حول خصائص وديناميكية وتأثير التركيبة الاجتماعية وتفاعلها مع مكوّنات النظام السياسي، والتعامل مع الهويات الاجتماعية والثقافات الفرعية، مما يمثل حالة يمكن الاستفادة منها، ولا سيّما في مسألة التعامل مع الهوية القومية والهوية الدينية، دون أن يعني ذلك اتخاذ إسرائيل نموذجاً يحتذى به، وخصوصاً أن المنطقة تعرف المزيد من الطلب على الانفتاح السياسي والمطالبة بالديمقراطية أمام عودة خطاب وممارسات الهوية الاجتماعية الإثنية والطائفية والقبلية وعوامل التقسيم والتجزئة.

وتكمن الأهمية العلمية في دراسة الحالة الإسرائيلية في أنها تمثل حالة مناسبة لاختبار الفرضيات المصاغة حول علاقة التصدّعات الاجتماعية بالمبنى السياسي وهيكلة الأنظمة الحزبية، فعن طريق هذه الحالة يمكن تحسين بلورة نظريات التصدّع الاجتماعي، رغم أن دراسة حالة بمفردها لا تقوى على التعميم، وهو ما يستدعي دراسات مقارنة بين عدد كاف من الحالات التمثيلية، بل إن هذه الدراسة لا تهدف إلى التعميم بقدر اعتماد الفهم المعمّق.

الأدبيات

بدأت الأدبيات التي تناولت موضوع التصدّع الاجتماعي بالتكاثر ابتداء من أواخر الخمسينيات، وانطلقت من واقع المجتمعات الغربية التي شهدت تبلوراً للأنظمة الحزبية بظهور عائلات حزبية ذات برامج حزبية وتوجّهات أيديولوجية، وانعكست في استقرار نسبي للنظام الحزبي، وانتظام نسبي في توجّه الفئات الاجتماعية نحو خيارات انتخابية وحزبية محدّدة.

لذا، من أوائل الدراسات الرائدة لمفهوم «التصدّع الاجتماعي» نجد دراسات

سيمور مارتن ليبست (Seymour Martin Lipset)، ولا سيما كتابه الشهير **رجل السياسة** (١٩٦٠)، حيث انطلق من واقع المجتمع الأمريكي، وعبّر عن واقع الانقسام الحاصل في الاستقطاب السياسي بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي بـ «التصدّع السياسي». وقد تناول فيه أهمية الانتماء الاجتماعي، خصوصاً الانتماء الطبقي في توجيه الخيارات الانتخابية. وهذا الاهتمام المعرفي والبحثي تجسّد في مقالة مشتركة بين ليبست وستين روكان (Stein Rokkan) تحمل عنوان: «بنية التصدّعات، الأنظمة الحزبية واصطفافات الناخبين»[١]، وهي الدراسة الرائدة التي اكتسبت أهمية نظرية، وتوجّه الكثير من النقد والتمحيص النظري والميداني بشأنها، خصوصاً مقولة تجمد التصدّعات وهيكلتها للنظم الحزبية الأوروبية.

وقد تركّزت الانتقادات لهذه النظرية حول بعدين: بعد زمني، وبعد مكاني. ففي البعد **الأوّل** حاولت الدراسات اللاحقة، ومن أهمها دراسات إنغلهارت (Ronald Inglehart) ودراسات سكوت فلاناغان (Scott Flanagan) أن ترى في التصدّع الاجتماعي حالة عابرة تعكس حالة المجتمعات الغربية التاريخية التي كانت بصدد الدخول في عصر المجتمعات الصناعية، وأن الواقع الراهن للمجتمعات الغربية يشهد انتقالها منذ بداية الستينيات إلى حالة المجتمعات ما بعد الصناعية أو ما بعد المادية، حيث أصبحت متغيّرات أخرى تنافس الانتماء الاجتماعي في توجيه الخيارات السياسية للمواطنين، مثل النظام الإعلامي، ونمط الحياة الاستهلاكي، وانفتاح الخيارات الاجتماعية نحو المزيد من الرفاه والتمكين الإدراكي والمعرفي. لذا، هناك من يرى ضرورة تجاوز الإطار التقليدي لمفهوم التصدّع نحو مفهوم يركّز على البعد القيمي والإدراكي، وتجاوز هذه النظرية لأن التصدّعات الاجتماعية والانقسامات التقليدية التي شكّلت الأنظمة الحزبية في أوروبا الغربية في بداية القرن العشرين قد بدأت في الضعف والانحسار[٢].

(١) Stein Rokkan and Seymor. M. Lipset, «Cleavage Structures, Party Systems, and Voter Alignments: An Introduction,» in: Seymour M. Lipset and Stein Rokkan, eds., *Party Systems and Voter Alignments: Cross-National Perspectives*, International Yearbook of Political Behavior Research; v. 7 (New York: Free Press, 1967), pp. 1-64.

(٢) وهو التوجه النظري لتيار ما يسمّى بـ «السياسات الجديدة»، التي ترى أن التصدّعات التقليدية قد بدأت تتلاشى في المجتمعات الغربية، على سبيل المثال، انظر: دراسات نوتسن (Knutsen) ودراسات دالتون راسل، زوكرمان، ومارك فرانكلين. انظر أيضاً: Oddbjorn Knutsen and Elinor Scarbrough, «Cleavage Politics,» in: Jan W. Van Deth and Elinor Scarbrough, eds., *The Impact of Values* (Oxford: Oxford University Press, 1995), pp. 492-523.

أما البعد **الثاني** الذي يتوجه إليه النقد والمراجعة، فهو المتعلق بالمنطلق التاريخي والجغرافي لنظرية التصدّع الاجتماعي التي ركّزت على التجربتين الأوروبية والأمريكية فقط، وحاولت تعميمها على بقية المجتمعات الأخرى التي لها تجارب من الصراع السياسي والاجتماعي والتاريخي المختلفة في سياقها عن تلك التي في العالم الغربي. وهناك بعد **ثالث** يتعلق بالجانب المنهجي والنظري لدراسة التصدّعات الاجتماعية، وما هي المتغيّرات الإجرائية المناسبة، وترتيب المتغيّرات المستقلة والتابعة في دراسة التصدّعات الاجتماعية، والمنهج، والاقتراب الملائم في دراسة العلاقة بين البنية الاجتماعية والنظام الحزبي.

ففي البعد الثاني بدأ الدارسون في السياسات المقارنة يركّزون على حالات أخرى خارج مجال أوروبا الغربية: مثل حالات بلدان أوروبا الشرقية بعد انهيار الشيوعية، وظهور التعددية الحزبية فيها على أسس قومية وطائفية. ومن أهم الدراسات، نجد دراسات هربرت كيتشلت (Herbert Kitschelt)[٣]، وديغان كروس (Deegan Krause)، حيث ركّزا على مسألة العلاقة بين الأقليات مع الأغلبية، والانقسام بين الأحزاب السياسية في تبنّي قيم الديمقراطية أو التسلطية كتعبير عن التصدّع القيمي[٤].

أما في دول أمريكا اللاتينية، فقد كان هناك اهتمام بالتصدّعات الاجتماعية بعد تراجع الأنظمة العسكرية، حيث برزت التناقضات الاجتماعية ذات البعد الجهوي في الساحة السياسية. وقد لاحظ بعض الدارسين، مثل مينوارينغ سكوت (Mainwaring Scott) وماريانو توركال (Mariano Torcal) أن هناك صلة ضعيفة بين الانقسامات الاجتماعية والخيارات الحزبية في دول أمريكا اللاتينية، والنتيجة نفسها توصلت إليها بايبا نوريس (Pippa Norris) حول البرازيل[٥]. وقد ركّز الدارسون لدول أمريكا اللاتينية، مثل هوارد فياردا (H. Wiarda) ومينوارينغ

(٣) Herbert Kitschelt, «The Formation of Party Systems in East Central Europe,» *Politics and Society*, vol. 20, no. 1 (1992), pp. 7-50.

(٤) Nenad Zakošek and Cular Goran, «Ideological Cleavages and Party Preferences: The Case of Croatia,» paper presented at: The Panel no. 19: «Cleavage Development: Causes and Consequences» at the European Consortium of Political Research's Joint Session of Workshops, Edinburgh, 28 March-2 April 2003.

(٥) Pippa Norris, «Electoral Reform and Fragmented Multipartyism: The Mechanical and Psychological Effects of Electoral Systems on Party Systems,» paper presented at: The International Conference Political Reform in Brazil in Omparative Perspective, 27-28 June 2002.

سكوت وماريانو توركال على طبيعة التنظيمات الحزبية وبنية النظام السياسي التي تميل إلى النخبوية في هذه القارة[٦]، باعتبارها العامل المفتاحي في تفسير التحولات السياسية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية.

أما في بلدان الشرق الأوسط، فقد ركّزت معظم الأدبيات أو انحصرت في الحالتين الإسرائيلية والتركية بحجة أنهما البلدان الوحيدان في المنطقة اللذان يشهدان استقراراً في المنافسة الحزبية والإجراءات الانتخابية، حيث تمثلان نموذجاً للبنية الاجتماعية للمجتمعات في هذه المنطقة، إذ يسود التوتر بين الديني والسياسي، وبين الهويات الاجتماعية التي تبحث عن الاعتراف بها. ففي الحالة **التركية** نجد من أمثلة هذه الدراسات: دراسات ليسوشي هزاما الذي يرى أن أهم المسائل التي تقسم الساحة السياسية والاجتماعية في تركيا هي مسألة الهوية الدينية والإثنية ودرجة التديّن، وأن هناك صراعاً سياسياً أساسياً بين الأحزاب القومية التركية والأحزاب الكردية، وبين الأحزاب الإسلامية والأحزاب العلمانية[٧].

وفي الحالة **الإسرائيلية** التي نحن بصددها، فقد تناولت الدراسات السابقة موضوع التصدّع الاجتماعي من الزوايا التي أشرنا إليها، ومن أهم هذه الدراسات الرائدة: دراسات وأبحاث ميخال شامير (Michal Shamir) بصحبة آشر أريان (Asher Arian)، وهما يريان أن مشهد التصدّع الاجتماعي تطغى عليه سياسات الهوية، خصوصاً حول الهوية الإثنية والطائفية، بطغيان الانقسام بين المتدينين أو الأصوليين والعلمانيين[٨]؛ ودراسات سامي سموحا (Sammy Smooha)، العالم الاجتماعي الذي درس مسألة التصدّع الاجتماعي من زاوية الانقسامات الاجتماعية والفوارق الاجتماعية والثقافية والطبقية السائدة بين العرب واليهود على الخصوص، وبين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين. ومنها كتابه الأخير **مؤشر العلاقات العربية اليهودية في إسرائيل**، حيث تناول

---

(٦) Mariano Torcal and Mainwaring Scott: «Individual Level Anchoring of the Vote and Party System Stability: Latin America and Western Europe,» Seminario de Investigacion de Ciencia Politica; Curso 2002-2003, Estudio,» Working Paper; 17 (2003), and «Party System Institutialization and Party System Theory after the Third Wave of Democratization,» Working Paper; 319 (April 2005).

(٧) Hazama Yasushi, «Social Cleavages and Electoral Support in Turkey: Toward Convergence?,» *Developing Economies*, vol. 41, no. 3 (September 2003), pp. 362-387.

(٨) Michal Shamir and Asher Arian, «Collective Identity and Electoral Competition in Israel,» *American Political Science Review*, vol. 93, no. 2 (1999), pp. 265-277.

فيه مؤشرات التعايش بين اليهود العرب الذين يمتلكون المواطنة الإسرائيلية[٩].

ونظراً إلى الوضع الداخلي الذي بدأ الحديث عنه إعلامياً وسياسياً منذ بداية الثمانينيّات، حول اليهود الشرقيين وازدياد احتجاجاتهم، بالإضافة إلى تزايد حضور المواطنين العرب ديمغرافياً وسياسياً، فإن هذه المعطيات كان يتم تجاهلها منذ بداية الستينيات، لدى بعض الأوساط الأكاديمية الإسرائيلية، وكانت دراسة المجتمع العربي في إسرائيل تتم بمعزل عن المجتمع اليهودي الاستيطاني، وهي ترى في الانقسامات بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين مجرد ظواهر عابرة، مثل كتابات كلود كلاين (Claude Kleine)، وإيغال إيريرا (Egal Errera)، وآلان دوتي (Alan Dowty) التي ترسم صورة جميلة وورومانسية عن المجتمع الإسرائيلي، عن إنجازاته وتحدياته الكبيرة.

وكردّ فعل على ذلك، أثار هذا اهتمام اتجاهات جديدة لدى الدارسين الإسرائيليين حول ضرورة مراجعة النموذج المعرفي الأولي في دراسة إسرائيل، وتتدرج هذه المراجعات في إطار النقد العام للصهيونية وللنظرة النمطية إلى إسرائيل من دولة ديمقراطية غربية، إلى أنها دولة إثنواقرطية لدى أورن يفتاحيل ما زالت بعيدة عن الممارسة الديمقراطية الفعلية، وأنها مجتمع منقسم لا بدّ من أن يعيد النظر في السياسات المنتهجة حول الفئات السكانية[١٠].

ومما أثار هذا النوع من الدراسات جملة الاهتمامات، لعل أهمها النقاش حول مستقبل إسرائيل[١١]، ومصير ومستقبل هوية إسرائيل كدولة يهودية ومستقبل الصهيونية. وهذا الاهتمام بدوره أثارته سلسلة من الأحداث، كان أهمها حرب ١٩٦٧ التي أثارت موجة من التفاعلات الداخلية أدت إلى انتعاش حلم إسرائيل الكبرى، تلاه صدمة ١٩٧٣ التي أثارت إعادة نظر في تقييم الأخطار الوجودية لإسرائيل، التي يتم تقييمها باستمرار. وفي بداية الثمانينيات أثارت مجموعة من الأحداث التاريخية هذا الاهتمام، لعل أهمها انتفاضة الفلسطينيين عام

---

(٩) Sammy Smooha, *Index of Arab-Jewish Relations in Israel* (Haifa: Jewish-Arab Center, University of Haifa, 2004).

(١٠) حول هذه المراجعات، انظر: Gershom Shafir and Yoav Peled, *Being Israeli: The Dynamic of Multiple Citizenship* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2002).

(١١) على سبيل المثال، انظر: **إسرائيل ٢٠٢٠: خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع**، راجع الترجمة عن العبرية الياس شوفاني وهاني عبد الله؛ تقديم سلمان أبو ستة، ٦ ج، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

١٩٨٧، ثمّ انتفاضتهم الثانية عام ٢٠٠٠، التي شارك في بدايتها هذه المرة عرب يعتبرون مواطنين في دولة إسرائيل. هذا فضلاً على الهجرة المهمة لليهود من أقطار الاتحاد السوفياتي سابقاً، والتراجع المستمر الذي أخذ يمسّ الأحزاب التقليدية في إسرائيل. هذا الأمر جعل العديد من الباحثين الغربيين والإسرائيليين يلتفتون إلى هذه الظواهر الجديدة، ويقترحون المداخل النظرية لدراستها، مثل **اقتراب التقسيم الثقافي للعمل** ليوآف بيليد (Yoav Peled)، و**اقتراب الإثنوقراطية** لأورن يفتاحئيل (Oren Yiftachel) وغيرهما. وهذه الدراسة ترى أن أهم مدخل يمكن أن يكون أكثر شمولية وامتلاكاً للقدرة التفسيرية للتحول في النظام الحزبي هو دراسة الحالة الإسرائيلية من خلال مدخل التصدّع الاجتماعي.

وفي البعد **الثالث** المتعلق بالجانب المنهجي، نجد أن هناك توجهين منهجيين في دراسة التصدّع الاجتماعي وعلاقته بالتصدّعات الاجتماعية: التوجّه المنهجي **الأول** نجده في دراسات دانيال لويس سيلر (Daniel L. Seiler) التي هي امتداد نظري لأعمال روكان وليبست حول التعريف النظري للتصدّع، فقد عالج هذه المسألة من خلال توظيفه لمفهوم العائلات الحزبية (Political Family) من خلال إجرائه تعديلات على أعمال نظرية روكان وليبست حول ظهور الأنظمة الحزبية الأوروبية، والعائلات السياسية التي صنّفها إلى سبع عائلات أساسية. ومنطق التصنيف نجده كذلك لدى مجموعة من الدارسين، مثل بيتر مائير، وجون ومونيكا شارلوت، وريتشارد روس، ودريك إروين وغيرهم.

أما التوجه المنهجي **الثاني**، فقد ركّز على الدراسات الكمّية باستخدام التحليل الإحصائي للأبحاث المسحية المتعلّقة بالتوجّهات الانتخابية للأفراد، مثل إنغلهارت[١٢] في دراساته، ومن أهمها التي سمّاها بـ **الثورة الصامتة في أوروبا**، ودراسة نيوبرتا وبروك[١٣]. وفي الحالة الإسرائيلية نجد دراسة مائير يعيش وأندرسن[١٤]، ودراسات آشر أريان وميخال شامير وغيرها. وهناك جهات قامت بإجراء دراسات كمية مقارنة عبر - قطاعية شملت العديد من البلدان أو

(١٢) Ronald Inglehart, «The Silent Revolution in Europe: Intergenerational Change in Post-Industrial Societies,» *American Political Science Review*, vol. 65 (1971), pp. 991-1017.

(١٣) Jeff Manza and Clem Brooks, *Social Cleavages and Political Change: Voter Alignments and US Party Coalitions* (New York: Oxford University Press, 1999).

(١٤) Robert Andersen and Meir Yaish, «Social Cleavages, Electoral Reform and Party Choice: Israel's Natural' Experiment,» *Electoral Studies*, no. 22 (2003), pp. 399-423.

الحالات، مثل دراسة بايبا نوريس[١٥]، ودراسات أورديشوك وسفيتسوفا باعتماد التجزئة الحزبية والاجتماعية كمؤشر في دراسة التصدّعات الاجتماعية[١٦]، مع الاقتصار على بعدين من أبعاد التصدّع الاجتماعي، هما: التصدّع الإثني والتصدّع الديني.

المشكلة البحثية

تنطلق المشكلة البحثية من اعتبار إسرائيل مجتمعاً متعدّد المجموعات دينياً ولغوياً وإثنياً، وفي المقابل يوازي هذا التعدّد في التركيبة الاجتماعية تعددية سياسية حزبية نلمسها في عدد الأحزاب الممثلة في البرلمان، وتلك التي تنشط خارج البرلمان، أي أن هناك انقساماً اجتماعياً يوازيه انقسام سياسي، أو بصيغة أخرى وجود عدد مهم من الأحزاب والقوائم الحزبية في كلّ دورة انتخابية. انطلاقاً من هذا المعطى، يبرز تساؤل حول: هل هذه التعدّدية السياسية تعبّر عن تعددية اجتماعية موجودة تفرض نفسها سياسياً؟

وهناك تساؤلات فرعية عن هذا التساؤل الرئيسي، مثل: إلى أي مدى، وبأية طريقة تؤثر التصدّعات الاجتماعية في التغيّر في نمط النظام الحزبي؟ وما هي التصدّعات الاجتماعية التي لها حضور أقوى على مستوى الأحزاب السياسية والنظام الحزبي؟ وما هي العلاقة بين التصدّعات الاجتماعية في ما بينها كنظام للتصدّع الاجتماعي؟ وما هي العوامل التي تؤثر في قوة أو ضعف تأثير التصدّعات الاجتماعية في هيكلة النظام الحزبي؟

إن هذه المشكلة البحثية تحدّد مجموعة من المتغيّرات الجديرة بالدراسة، وهي اعتبار التصدّع الاجتماعي متغيّراً مستقلاً، والنظام الحزبي متغيّراً تابعاً له. وهناك متغيّرات وسيطة قد يكون لها دور في تقوية أو إضعاف بروز التصدّعات الاجتماعية سياسياً، ومن أهمها دور النظام الانتخابي والتعديل الذي يطرأ عليه في التمثيل السياسي، والسياسات التي تتخذها النخب السياسية.

(١٥) Pippa Norris, *Electoral Engineering: Voting Rules and Political Behavior* (New York; Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2003).

(١٦) Peter Ordeshook and Olga Shvetsova, «Ethnic Heterogeneity, District Magnitude, and the Number of Parties,» *American Journal of Political Science*, vol. 38, no. 1 (February 1994), pp. 100-123.

حدود ومجال الدراسة

تمتد حدود الدارسة من عام ١٩٤٨، وهي تمثل عام تأسيس دولة إسرائيل، إلى غاية عام ٢٠٠٦، وهي تمثل حدث انتخاب الكنسيت السابع عشر، مع التركيز على الفترات الأخيرة الممتدة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٦.

منهج الدراسة

ولدراسة الموضوع، فقد ركّزت الدراسة على منهج دراسة الحالة، لأن موضوع الدراسة يتعلق بحالة ينظر إليها على أنها حالة نموذجية لاختبار الفرضيات حول دور التصدّعات في هيكلة النظام الحزبي، وتكمن أهمية هذا المنهج في تمكينه الدارس من التركيز على حالة معينة، ودراستها بدقة وعمق من مختلف الجوانب، إلى غاية استكشاف المتغيّرات المفتاحية التي لها مساهمة في التفسير. ورغم الانتقادات الموجّهة إلى هذه الطريقة، بحجة أنها طريقة غير علمية تتجاهل المعطيات الكمية، وليس لها القدرة على التعميم. لكن هذا الاعتراض ينطلق من عدم فهم الحالات في حدّ ذاتها التي يمكن أن تكون حالات نموذجية، حيثُ إنَّ التعمّق فيها يفيد في التعميم، أو في حالات أولية تعبّر عن ظاهرة في طور النشوء، أو حالات شاذة وخاصة. كما دافع عن منهج دراسة الحالة الكثير من أنصار الاتجاه الكيفي أو أنصار الجمع بين الجانبين الكيفي والكمّي في الدراسات، إضافة إلى أن منهج دراسة الحالة أصبح من بين المناهج الأكثر استعمالاً في الدراسات السياسية في رفقة المنهج المقارن وتوظيف الطرق الإحصائية، مما يستدعي ويستلفت الانتباه إلى أهمية التساند المنهجي بين منهج دراسة الحالة، والمنهج المقارن، والدراسات الكمية، والدراسات الكيفية، في حقل السياسات المقارنة.

وقد تمّ جمع المعلومات عن طريق جمع المعطيات الإحصائية، والتتبع التاريخي للأحداث، والمتابعة المستمرة للأحداث السياسية، من خلال وسائل الإعلام الإسرائيلية، ومراكز الأبحاث والهيئات الرسمية، مثل تتبع تركيبة الكنيست، وتركيبة الائتلافات الحكومية، واتجاهات التصويت، ونتائج الانتخابات لِكُلّ دورة لانتخابات البرلمان (الكنيست)، والإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية المختلفة التي يوفرها العديد من مراكز الأبحاث، ولا سيما الإسرائيلية، مثل المكتب الإسرائيلي للإحصاء، والدراسات المسحية، ومسوح الرأي العام التي تجرى من فترة إلى أخرى، والتقارير التي تنشرها المراكز المختصة.

تصميم الخطّة

وقد تناولت الدراسة الموضوع ضمن خمسة فصول، مثلت تدرجاً ومحاولة للإحاطة بالموضوع ضمن الخطوات التالية:

في **الفصل الأوّل** تناولنا مفهوم التصدّع الاجتماعي وأبعاده، وتعدد وجهات البحث والنظر حول نظرية التصدّع الاجتماعي، وعلاقة التصدّع الاجتماعي بنشوء الظاهرة الحزبية، وبهيكلة النظام الحزبي.

وفي **الفصل الثاني** تناولنا التصدّعات الاجتماعية الموجودة في إسرائيل، التي لها أهمية في التأثير في الساحة الحزبية، وفق التعريف الذي حدّدناه للتصدّع الاجتماعي في الفصل الأوّل. لذا ركّزت الدراسة على التصدّع القومي، والتصدّع الإثني، والتصدّع الديني، والتصدّع الطبقي.

وفي **الفصل الثالث** تناولنا الشقّ الثاني في الدراسة، وهو النظام الحزبي من خلال التطرّق إلى العائلات الحزبية الإسرائيلية، وكيفية دراستها من الزاوية الأيديولوجية المتعلّقة بالانقسام بين اليمين واليسار، وفي الحالة الإسرائيلية بين ما يسمّى باليمين القومي واليسار الصهيوني، ومن زاوية التصدّعات الاجتماعية ومدى تأثير التصدّعات الاجتماعية الجديدة في إعادة رسم الخريطة الحزبية، والمحاور الأساسية للانقسام بين الأحزاب السياسية الإسرائيلية.

وفي **الفصل الرابع** تناولنا العلاقة التفاعلية بين التصدّعات الاجتماعية والسياسات الحزبية على مستوى الحزب السياسي أو القوائم الحزبية، وعلى مستوى النظام الحزبي وتغيّر ملامحه وتركيبته، وعلى مستوى بنية التحالفات الحزبية والائتلافات الحكومية، والسياسات المنتهجة التي تعبّر عنها هذه التحالفات تجاه المجموعات المختلفة، ومستوى تمثيلها في هذه الحكومات.

وفي **الفصل الخامس** تناولنا الموضوع من مستوى الاقتراب الجزئي المتعلق بتوجهات الناخب الإسرائيلي وعلاقة خياراته الانتخابية بانتمائه الاجتماعي، من خلال التعرّض إلى المعطيات المتعلّقة بالنتائج الانتخابية على مستوى المناطق، ثمّ على مستوى الانتماءات الاجتماعية، ثمّ على مستوى قياس الأهمية النسبية لأبعاد الهوية الاجتماعية التي تتخذها هذه التصدّعات الاجتماعية والعلاقة بينها.

صعوبات الدراسة

وقد واجه إنجاز البحث في هذه الدراسة بعض الصعوبات، فمن الجانب النظري تبقى مشكلة التعريفات الإجرائية المعتمدة في دراسة التصدّع الاجتماعي ودراسة النظام الحزبي. وتمثلت الصعوبة الثانية في جمع المعطيات الكمّية والنوعية التي تصلح للدراسة. وتم تجاوز هذه الصعوبات بإيلاء المزيد من الانتباه إلى مسالة المعطيات الإحصائية، ومحاولة الإحاطة وحصر الأدبيات الأساسية المتعلّقة بالتنظير للتصدّع الاجتماعي وبدراسة الحالة الإسرائيلية.

وفي الأخير، فإن هذه الدراسة تمّت بمساعدة الكثير من الأفراد الذين يعجز اللسان عن شكرهم، فبعد شكر الله تعالى، أتوجه بالشكر إلى الأستاذ المشرف د. منصور بن لرنب، من خلال صبره وعمله الدؤوب على إتمام العمل في هذه الأطروحة، والتضحية بوقته وجهده رحمه الله. كما أتوجه بالشكر إلى العديد من الذين ساعدوني في توفير واقتراح المراجع والنقاشات حول الموضوع، وأخص بالذكر أستاذي د. محمّد شلبي، وأ. بن نعمية. وأتقدم بالشكر كذلك إلى كلّ من ساعدني على توفير بعض المراجع، وأخص بالذكر د. أحمد عبد العالي، ود. رون ستوباغر من الدانمارك، والباحثة ميغان ريف من جامعة شيكاغو، وأ. جدعون راحات، وأ. ميخائيل شاليف من الجامعة العبرية في القدس.

الفصل الأوّل

التصدّع الاجتماعي: المفهوم والنظرية

لقد لاحظ الدارسون لتطور الظاهرة الحزبية ونشوء الأنظمة الحزبية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، أن هناك نوعاً من الترابط الظاهر بين الانتماء الاجتماعي والمكانة الاجتماعية والطبقية للأفراد والتصويت لصالح أحزاب معينة، وأن المجموعات التي تجمع بين أفرادها خصائص معينة، مثل المجموعات الدينية والمجموعات الإثنية والقومية، لها انحياز إلى أحزاب سياسية بعينها، ويخضع السلوك السياسي والانتخابي لأفرادها لنمط مشابه. وفي مقابل ذلك، هناك أحزاب تكرّس نشاطها وبرامجها لتنحاز إلى فئة من المجتمع: لها خصائص اجتماعية وسياسية معينة، أو ما يسمّى بـ «الجماعات المرجعيّة». وعلى هذا الأساس، برزت في أوروبا الغربية، ثمّ في باقي الدول التي تتبنى التعددية الحزبية أو التنظيم الحزبي والاقتراع العام، الأحزاب السياسية التي لها توجّهات معينة من حيث الانتماء الاجتماعي، مثل الأحزاب العمالية، والأحزاب القومية، والأحزاب الدينية، وأحزاب وحركات اليمين المتطرف.

وهذا جعل كثير من الدارسين لسوسيولوجيا الانتخابات والأنظمة الحزبية في علم الاجتماع السياسي، وفي السياسة المقارنة، ينصبّ اهتمامهم على طبيعة الارتباط بين خصائص البنية الاجتماعية والأنظمة الحزبية الناشئة منذ المنتصف الثاني للقرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. هذا النوع من الارتباط بين خصائص البنية الاجتماعية والاستقرار النسبي في السلوك التصويتي للأحزاب سمّي بـ «التصدّع الاجتماعي»، ليشير إلى نوع من الانقسام المستمر والصراع المستديم في المجتمع له تأثير وانعكاس في السياسات الحزبية، وفي ظهور وتشكيل الأحزاب السياسية.

في هذا الفصل ستتم معالَجة الموضوع من خلال البحث عن صياغة تعريف لمفهوم «التصدّع»(*)، وهي الكلمة المختارة في الدراسة لكلمة «Cleavage»

(*) مصطلح التصدّع وجدناه أنسب كلمة للتعبير عن المصطلح باللغة الإنكليزية (Cleavage)، وهو من الكلمة (Cleave)، التي يوازيها بالعربية مفردة «الصدع»، «الشقّ»، «الشرخ»، «الانقسام».

بالإنكليزية، باعتباره مفهوماً أكثر خصوصية من مفهوم الانقسام والصراع. ونتناول من ثمة مسألة العلاقة بين مفهومي التصدّع الاجتماعي والتصدّع السياسي، وهل يوجد فرق بينهما من حيث الاستخدام، ولتوضيح شكل العلاقة بين التصدّع الاجتماعي والنظام الحزبي.

ويعرض هذا الفصل التصوّرات النظرية المختلفة للباحثين حول تصنيف التصدّعات الاجتماعية من حيث الأنماط والخصائص والأبعاد والعلاقة في ما بينها، وما هو التصنيف الأنسب لدراسة التصدّعات الاجتماعية، وكيف تنشأ هذه التصدّعات أو خطوط التقسيم الأساسية والمحتملة التي تتشكل على أساسها المجموعات المتمايزة مصلحياً وثقافياً داخل المجتمع. وكيف تبرز هذه التصدّعات وتتحول إلى الحقل السياسي لتؤثر في النظام الحزبي والسياسي؟ لذلك، فمن الضروري تناول النماذج النظرية التي حاولت إعطاء تصور وتفسير لكيفية نشوء التصدّعات الاجتماعية، وكيفية تحولها إلى تصدّعات سياسية من خلال بروز أهم مظهر سياسي لها، وهي الأحزاب السياسية، وأثر ذلك في النظام الحزبي ككل.

أولاً: مفهوم التصدّع الاجتماعي

ارتبط استعمال مفهوم التصدّع الاجتماعي في العديد من الدراسات بظاهرة الانقسام والصراع الذي عرفته المجتمعات الغربية على الخصوص، والذي على أساسه ظهرت الأحزاب السياسية المعاصرة. فالكثير من الباحثين اهتموا بتحديده وتمييزه من مفهوم الصراع والانقسام، أو أنه شكل من أشكال الصراع الاجتماعي. ولعل أهم دراسة رائدة لهذا الموضوع هو التصور النظري الذي قدمه ستين روكان (Stein Rokkan) ومارتن ليبست (Martin Lipset)، بإبراز الدور التاريخي للصراعات الاجتماعية المحورية في تشكيل الأنظمة الحزبية المعاصرة لأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، ورغم أن الباحثين في هذه الدراسة لم يبرزا تعريفاً مباشراً لمفهوم «التصدّع»، إلا أنهما قدما تعريفاً له من خلال إبرازهم الخصائص الأساسية له.

١ ـ استعمال مصطلح «التصدّع» في الحقول المعرفية المتعددة

من الناحية اللفظية، أو المعنى الإتيمولوجي للكلمة، فهو مصطلح مستعمل في الحقول المعرفية خارج العلوم الاجتماعية، وقد انتقل استعماله إلى حقل علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة ليشير إلى الانقسام في النظام الاجتماعي والسياسي عبر الخطوط الإثنية والأيديولوجية في الاستعمال الغالب، أو الانقسام

حول أبعاد وقضايا مختلفة، وأحياناً للإشارة إلى عدم الاتفاق حول مسألة سياسية أو اجتماعية يدور حولها الخلاف والصراع[١]. ولذا فالتصدّع السياسي يعرّفه المعجم السياسي لغي هرمي وبرتراند بادي بأنه: «انقسام مجتمع أو بيئة اجتماعية إلى مجموعات ومجموعات فرعية تتبع توجهات سياسية متباينة». فالمفهوم الأولي للمصطلح يشير إلى كافة أشكال الانقسامات الفعلية والمحتملة التي تطرأ على المجتمع بين مجموعات مختلفة.

٢ ـ «التصدّع» في حقل السياسة المقارنة وعلم الاجتماع السياسي

أما في حقل السياسة المقارنة وعلم الاجتماع السياسي اللذين كان موضوع الظاهرة الحزبية والسلوك الانتخابي أحد المواضيع البحثية المهمة لهما، فقد أصبح مفهوم «التصدّع» أكثر دقة ليشير إلى الانقسام الثابت في السلوك التصويتي للناخبين، إزاء مجموعات حزبية تعرض أمامهم برامج انتخابية ومواقف متعارضة تجاه القضايا الاجتماعية والسياسية. فعند رونالد إنغلهارت (R. Inglehart) يعرّف مفهوم التصدع بأنه: «مظهر ثابت للاستقطاب، حيث تكون فيه مجموعات محددة مؤيدة لسياسات أو أحزاب معينة، بينما تميل مجموعات أخرى إلى تأييد سياسات وأحزاب معارضة (للأولى)»[٢]. وقريب من هذا المفهوم، يعطي آلان زوكرمان (A. Zuckermann) تعريفاً للتصدع السياسي، الذي يعرّفه بأنه: «انقسام سياسي على المستوى الانتخابي بين فصائل من الناخبين وبين أحزاب بشكل مستمر ولفترة طويلة»، وهذا الانقسام السياسي يعكس، بحسب زوكرمان، انقساماً اقتصادياً واجتماعياً واسع الانتشار، وبشكل دائم على مستوى السلوك الانتخابي[٣]. لذا يرى أن ظاهرة التصدع هي صراع وانقسام مستمر، وليست مؤقتاً أو عابراً، وأن التصدع السياسي كمفهوم تفسيري له جذوره النظرية في أعمال كارل ماركس (Karl Marx) في نظريته حول الصراع الطبقي، ثمّ في أعمال ماكس فيبر (Max Weber) حول الطبقات والمكانة الاجتماعية وأعمال رالف داهرندورف (Ralf Dahrendorf) حول

(١) Lain McLean, ed., *The Concise Oxford Dictionary of Politics* (Oxford: Oxford University Press, 1976), p. 76.

(٢) Ronald Inglehart, «The Changing Structure of Political Cleavages,» in: Russell J. Dalton, Scott C. Flanagan and Paul Allen Beck, eds., *Western Society, Electoral Change in Advanced Industrial Democracies: Realignment or Dealignment?* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984), p. 25.

(٣) Alan S. Zuckermann, «New Approaches to Political Cleavages,» *Comparative Political Studies*, vol. 15, no. 2 (1982), p. 131.

الصراع الطبقي في المجتمعات الصناعية، التي هي في الواقع ارتباط بين الخصائص الاجتماعية ووجود صراع سياسي حولها[٤].

ولكن مفهوم التصدع في إطار نظرية التصدع الاجتماعي (Social Cleavage Theory) ـ كما عرضها ستين روكان (Stein Rokkan) ومارتن ليبست (Martin Lipset) ـ هو نوع خاص من الانقسام الاجتماعي والسياسي، يعبّر عن وقائع تاريخية وإمبيريقية، بوجود ثلاثة مضامين يعبّر عنها هذا المفهوم ليشير إلى:

أ ـ وجود انقسام اجتماعي يقسم بين المجموعات أو الأفراد على أساس تمايز بين هذه المجموعات والأفراد في بعض الخصائص الاجتماعية، مثل الانتماء الديني والإثني واللغوي والانتماء الطبقي.

ب ـ وهذا الانقسام ينتج منه تبلور لهوية جماعية ووعي بها، وتقبل المجموعات والأفراد بالتصرّف وفق هذه الهوية.

ج ـ توفر هذا النوع من الانقسام على عنصر تنظيمي، أي انخراط الأفراد في منظمات تعبّر عن مصالح ومطالب خاصة بهوية اجتماعية معينة، وتأسيس المجموعات المنقسمة لتنظيمات حزبية تقوم تعبئتها للجماهير والناخبين على أساس هذه المصالح والمطالب[٥].

إنه انقسام قد تنشأ عنه صراعات اجتماعية متفاوتة الحدة، بل هو في حدّ ذاته صراع مستمر ومستديم، لأنه ناشئ عن تناقض بنيوي داخل المجتمع، فالصراع هو جزء من الحقيقة الواقعية والاجتماعية للتصدع[٦]. والصراع المستديم أو المتواصل للتصدع الاجتماعي، الذي يعبر عن تناقض بنيوي يشكل خطوط تقسيم دائمة وغير عابرة. ويمكن عبرها التمييز بين مجموعات مختلفة.

والتصدّع بهذا المفهوم، يشمل ثلاثة أبعاد رئيسيّة، بحسب هانزبيتر كريسي (Hanspeter Kriesi):

---

(٤) Alan S. Zuckerman, «Political Cleavage: A Conceptual and Theoretical Analysis,» *British Journal of Political Science*, vol. 5, no. 2 (1975), pp. 232-233.

(٥) Stein Rokkan and Seymor M. Lipset, «Cleavage Structures, Party Systems, and Voter Alignments: An Introduction,» in: Seymour M. Lipset and Stein Rokkan, eds., *Party Systems and Voter Alignments: Cross-National Perspectives*, International Yearbook of Political Behavior Research; v. 7 (New York: Free Press, 1967), pp. 1-64.

(٦) Daniel Louis Seiler, *La Politique comparée* (Paris: Armand Colin, 1982), p. 110.

البعد **الأول** هو البعد البنيوي، وهو عنصر مركزي يميّزه من الصراعات والانقسامات العابرة، مما يجعل هذا الانقسام سمة دائمة في المجتمع، فهو انقسام ممتد لفترة طويلة من الزمن بين مجموعات من المجتمع، يمكنه أن يولد صراعات اجتماعية بين المجموعتين على الأقل، بغضّ النظر عن المستويات والتعبيرات التي يتخذها هذا الصراع.

أما البعد **الثاني** فهو عنصر الوعي الذاتي واكتساب الهوية الصراعية، وذلك بأن تكتسب المجموعات الصراعية التي يشكلها التصدع الاجتماعي وعياً بهويتها الجماعية، على أساس قيم خاصة بها تميزها من المجموعة أو المجموعات المنافسة لها. وبتعبير كريسي: «المجموعات المنضوية يجب أن يكون لها وعي بهويتها الجماعية كعمال أو أرباب عمل أو كاثوليك أو بروتستانت، ويرغبون في التصرف بناءً على تلك القاعدة»[٧].

أما البعد **الثالث** فهو التنظيم أو نسق الفعل الذي ينشأ من التعارض والصراع، فالمجموعات الصراعية تنشئ نسقاً للفعل وفقاً لخطوط التقسيم بصفة منتظمة وفق صيغ تنظيمية مختلفة[٨].

وفي الاتجاه نفسه الذي يعرّف التصدع بأنه بنية انقسام وصراع، يعرّف ستيفانو بارتوليني (S. Bartolini) التصدع بأنه ظاهرة لا تحدث إلا في إطار الحلبة السياسية. فالتصدع، بحسب رأيه، لا يكتسب مدلوله الكامل إلا إذا انتقل إلى الحقل السياسي. لذا فهو يعرّف التصدع على أنّه: «نوع من البنى السياسية وشكل من أشكال الهيكلة السياسية في حقل السلطة أو الحلبة السياسية»[٩]. فالحديث عن التصدّع، بحسب رأيه، يقتصر على الانقسامات التي تنشأ في الحقل السياسي فقط، أما التصدّعات أو الانقسامات الاجتماعية، فهي من الناحية الإجرائية لا تدخل ضمن مفهوم التصدع، بحسب بارتوليني. فالتصدع الاجتماعي، بهذا التعريف، لا يقتصر فقط على مجرد الانقسام الاجتماعي، أو وجود شكل من أشكال المعارضة الاجتماعية (Opposition)، بل لا بدّ من توفر شروط وعناصر

---

(٧) Hanspeter Kriesi, «The Transformation of Cleavage Politics: The 1997 Stein Rokkan Lecture,» *European Journal of Political Research*, no. 33 (1998), p. 167.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) Stefano Bartolini, «Cleavages,» paper presented at: Workshop on the Analysis of Political Cleavages and Party Competition, Duke University, Department of Political Science, 2-3 April 2004, p. 3.

أخرى حتّى يتم الكلام على تصدّع اجتماعي يهيكل الحقل السياسي. وتتمثل هذه الشروط في العناصر الأربعة التالية:

أ ـ الاختلاف في توجهات وطبيعة المصالح النابعة من البنية الاجتماعية.

ب ـ الاختلاف والتعارض، من الناحية القيمية، في التوجهات الثقافية والأيديولوجية بين المجموعات الاجتماعية.

ج ـ الاختلاف في الأنماط السلوكية للأفراد.

وهذه الشروط الثلاثة تنشئ العنصر الرابع، وهو:

د ـ تشكّل حدود اجتماعية (Social Borders) بارزة (Salient) ذات طبيعة انغلاقية تؤسس لحدود اجتماعية إقصائية وإدماجية في الوقت نفسه، بين مجموعات مختلفة في ظلّ مأسسة (استيعابه في مؤسسات تعبّر عنه) عالية للصراع[10].

فالتصدّع الاجتماعي، انطلاقاً من هذه التعريفات، يعبّر عن حالة انقسام وصراع مضبوط من الناحية المؤسسية، ويعبّر عنه تنظيمياً من خلال منظمات سياسية واجتماعية، مثل الأحزاب السياسية والنقابات والجماعات الضاغطة في الأنظمة التي تسمح بالتعددية الحزبية، وبمستوى من الممارسة الديمقراطية، أو من خلال جمعيات ثقافية وتيارات دينية، مثل الكنائس والجمعيات الدينية في أنظمة أقل تنافسية. والتصدّع الاجتماعي، بهذا المفهوم، يجعل الصراع الاجتماعي لا يخرج عن مستوى مضبوط من التنافس، إلى مستويات تهدد النظام الاجتماعي والسياسي للدولة بالانهيار أو الوقوع في حرب أهلية، وإن كان التصدّع يرسم خطوط الجبهات والتقسيم بين المجموعات المتصارعة في الحروب الأهلية في المجتمعات غير المستقرة والمنقسمة إلى مجموعات متنازعة[11].

فخصوصية هذا المفهوم المختلفة عن بقية المفاهيم، مثل الانقسام والاصطفاف والصراع، تكمن في أنّه يشملها، فهو شكل من الانقسام والصراع في المجتمع نتيجة اختلافات مصلحية واختلاف في الرؤية الأيديولوجية والقيمية، تكون نتيجته مستوى مستقر وبارز من البنى التنظيمية، واصطفافات وتحالفات

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) بيار بيرنبوم [وآخرون]، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**، ترجمة هيثم اللمع (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، ص ١٠٤.

حزبية وانتخابية مستقرة على مستوى السلوك الانتخابي للناخبين في المجتمعات التي تتوفر على أنظمة حزبية تنافسية، واهتمام بهذه الانقسامات واستغلالها على مستوى استراتيجيات النخب الحزبية.

وبصيغة أخرى، فالتصدع الاجتماعي هو انقسام وصراع اجتماعي يرجع إلى بعض مظاهر التناقض البنيوي في المجتمع، وهو يتطور من خلال وجود مجموعات صراع تتعارض مصالحها بشكل جذري. وهذا يؤدي إلى اكتساب قيم ووعي ذاتي للأفراد داخل كلّ مجموعة بفعل هذا الانقسام. وهذه القيم تعمل بصفة نظامية على صياغة هوية جماعية لِكُلّ مجموعة صراع، وعلى توليد نسق من الأفعال الاجتماعية لدى الأفراد المنتمين إلى كلّ مجموعة صراع، مما يسهل من إيجاد إطار تنظيمي لهذا الصراع الاجتماعي، أي أنه لا يمكن التحدّث عن تصدع اجتماعي أو سياسي إلا بناءً على وجود أربعة عناصر له، وهي:

أ ـ وجود مجموعات صراع متمايزة.

ب ـ الوعي الذاتي لدى المجموعات بهويتها وحدودها.

ج ـ وجود نسق فعل خاص بِكُلّ مجموعة اجتماعية.

د ـ وجود تنظيم سياسي يعبّر عن مصالح كلّ مجموعة.

وهذه العناصر هي ذاتها تعبّر عن الإجراءات المرحلية التي تساهم في اكتمال بروز وظهور التصدع الاجتماعي على المستوى السياسي (انظر: الشكل الرقم (١) في ملحق هذا الكتاب).

ثانياً: التصدّع الاجتماعي والتصدّع السياسي

لا تتوقف صعوبة تحديد هذا المفهوم على مجرد الانقسامات والصراعات عند هذا الحدّ، فهناك عدم تحديد في الكتابات انطلاقاً من ليبست وروكان بين مفهومي التصدّع السياسي والتصدّع الاجتماعي، فهل هما يعبّران عن المفهوم نفسه أم يعبّران عن طبيعتين من التصدّع ذات منشأين: سياسي واجتماعي، أو ضمن حقلين متمايزين، أحدهما الحقل السياسي، والآخر هو الحقل الاجتماعي، أم أنهما يعبّران عن مراحل ومستويات في تطور عملية التصدع الاجتماعي من الكمون إلى الظهور على الساحة السياسية؟

فالسياق العام عند ستين روكان وليبست، بحسب مقالهما عام ١٩٦٧، يفيد

بأن التصدّع الاجتماعي يتعلق بالانقسامات السياسية المستدامة بين مجموعات الصراع في المجتمع، أما التصدع السياسي فهو نوع من الانقسامات السياسية التي تستند إلى انقسامات اجتماعية مسيّسة، أو بصيغة أخرى، هو المظهر السياسي للتصدّع الاجتماعي. وليس واضحاً في مقالهما إن كانا يميزان بين المفهومين أو يعتبرانهما مفهوماً واحداً يعبر عن مرحلية في تطور الانقسامات والصراعات بين المجموعات. وبحسب بارتوليني وكريسي وبيتر مائير (Peter Mair)، فإن التصدّع يشمل الأبعاد السياسية والاجتماعية على حدّ سواء، أي أن التصدّع هو مفهوم مركب، فالتصدع الاجتماعي أو السياسي، بحسب هؤلاء، يشير إلى مفهوم واحد، فكلا الصفتين الاجتماعية والسياسية هما جزآن من عملية تطور التصدع من الكمون الاجتماعي إلى الظهور السياسي، بينما يرى اتجاه آخر، مثل آلان زوكرمان (Zuckerman) وروبرت داهل (Robert Dahl)، أن هناك فرقاً بين التصدّع السياسي الناشئ عن الاستقطاب في النظام الحزبي، والتصدّع الاجتماعي الناشئ عن الانقسام والصراع بين المجموعات في المجتمع، وأن التصدع الاجتماعي قد لا يرتبط بالضرورة بالتصدع السياسي، وليس مولداً ومنتجاً للتصدع السياسي دائماً، وذلك لأن الأبحاث المسحية التي استدل بها هذا الفريق تشير إلى أن هناك علاقة ضعيفة بين مظاهر التصدع الاجتماعي، ولا سيّما الانقسام الطبقي، والانقسام السياسي(١٢). وفي هذا الإطار، يميز ألاردت (Allardt) وبيزونن (Pesonen) بين التصدع البنيوي أو الاجتماعي، والتصدع غير البنيوي أو السياسي(١٣). أما روبرت داهل، فهو يقصر بُعد التصدع على الجانب السياسي، على اعتبار أن البنية الاجتماعية ليست شرطاً ضرورياً، ولا كافياً، في إحداث التصدع السياسي، وهي إحدى الفرضيات التي تحاول الدراسة البرهنة عليها من خلال الحالة الإسرائيلية.

• مستويات التصدّع

تشير وجهتا النظر هاتان إلى مفهومين لظاهرتين مترابطين، هما الانقسام على الساحة الاجتماعية، والانقسام داخل الحقل السياسي بين الأحزاب السياسية بشكل أساسي. وبصيغة أخرى، فهذان المفهومان يشيران إلى التأثير الذي تمارسه البنية الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع أو لنظام سياسي ما، في الصراعات

(١٢) Zuckerman, «New Approaches to Political Cleavages,» p. 132.

(١٣) Erik Allardt and Pertti Pesonen, «Cleavage in Finnish Politics,» in: Lipset and Rokkan, *Party Systems and Voter Alignments: Cross-National Perspectives*, p. 325.

الاجتماعية والسياسية داخله، أو العلاقة المفترضة الموجودة بين الانقسام الاجتماعي والانقسام السياسي. وهذا المنظور لا يخرج عن الأساس المشترك عند منظّري علم الاجتماع الأوائل، مثل ابن خلدون وكارل ماركس (Marx) وماكس فيبر (Weber)، بأن مصدر الانقسامات السياسية تكمن وتنتج من البنية الاجتماعية المتسمة بالتمايز في العمران بالمفهوم الخلدوني، والتفاوت الطبقي بالمفهوم الماركسي، والتفاوت في المكانات الاجتماعية والثقافية وفي وجود تراتبية اجتماعية بالمفهوم الفيبري.

ولكن يمكن الجمع بينهما، باعتبار أن جانباً مهماً من التصدع السياسي يمثل مستوى من مستويات تطور التصدع الاجتماعي، وانتقاله من الساحة الاجتماعية إلى الحقل السياسي، أي أن نظرية التصدع قائمة على فرضية مفادها أن الانقسام والصراع على المستوى الاجتماعي يؤثر في الانقسام والصراع على المستوى السياسي، ووجود صلة بارزة بين الحقلين الاجتماعي والسياسي.

وهناك توجه ثالث يشير إلى الوجود الإمبيريقي لِكُلّ من التصدع الاجتماعي والتصدع السياسي، بأنهما يعبّران عن مسار في تطور التصدعات الاجتماعية من مرحلة الكمون الاجتماعي إلى البروز السياسي. وهو التصور الذي انطلقت منه هيثر ستول (Heather Stoll) في دراستها، وجيمس سكاريت (James R. Scarritt) ومظفر شاهين (Mozaffar Shaheen) وغلين غليش (Glen Galaich) في مقالهم المشترك، ومفاده أن انتقال التصدع الاجتماعي إلى الساحة السياسية يمرّ بمراحل، حيث يكون فيها تصدعاً كامناً من الناحية السياسية، لكي يصبح تصدعاً سياسياً أو محزباً، أي اتخاذه مظهر حزب أو أحزاب سياسية تعبر عنه بصفة حصرية في برامجها وفي استهدافها لجمهور معين من الناخبين(١٤). وهذا التحول من الكمون إلى الظهور مرتبط بشروط سياقية أخرى تجعل من التصدع الاجتماعي يكتسي صبغة وأهمية سياسية، فتحول التصدع الاجتماعي إلى تصدع سياسي ليس عملية آلية أو حتمية: ليس كلّ تصدع اجتماعي سيتحول بالضرورة إلى تصدع سياسي، كما أنّه ليس لأي صراع في المجتمع أن يتحول آلياً إلى تصدع اجتماعي، لأن

(١٤) Heather R. Stoll, «Social Cleavages, Political Institutions, and Party Systems: Putting Preferences Back into the Fundamental Equation of Politics,» (Ph.D. Thesis, Stanford University, Stanford, CA, 2004), p. 30, and Mozaffar Shaheen, James R. Scarritt and Glen Galaich, «Electoral Institutions, Ethnopolitical Cleavages and Party Systems in Africa's Emerging Democracies,» *American Political Science Review*, vol. 97, no. 3 (2003).

تحول التصدع الاجتماعي إلى تصدع سياسي، ومن ثمّ إلى تصدع محزب، تعبّر عنه الأحزاب في مرحلة تالية ومتقدمة من تحوله إلى تصدع سياسي، مرتبط بشروط ومتغيرات وسيطة تتمثل في:

أ ـ مدى وجود مستوى من التنظيم داخل المجموعات الاجتماعية، مثل المجموعات الإثنية، يعمل على تعبئة أفرادها حول مصالح معينة، وبالتالي بداية لتبلور هوية جماعية للمجموعات الصراعية.

ب ـ مدى وجود قيادات ونخب داخل المجموعة تحاول التكلّم والدفاع عن مطالب المجموعة.

ج ـ وهذا قد يؤدي لاحقاً، وكشرط ثالث، إلى انخراط أعضاء المجموعة واشتراكهم في الفعل الجماعي الصراعي العنيف أو غير العنيف، ضدّ مجموعات موالية للسلطة أو لحزب معين أو اتجاه اجتماعي سياسي معين أو معارضة له.

د ـ هناك شروط أخرى لتكوين المجموعات الصراعية، تتعلق بالسياق الاجتماعي والاقتصادي لأفراد المجموعة، ومدى تمركزهم في منطقة إقليمية أو مقاطعة إدارية داخل الدولة، ومدى شغلهم لوظائف مدنية أو عسكرية رفيعة، ومدى تحكمهم في موارد اقتصادية واجتماعية(١٥).

ثالثاً: أنماط التصدّع الاجتماعي

إن مصدر التصدع الاجتماعي هو الانقسام بين المجموعات الاجتماعية، الناتج من التباين في الموقع الاجتماعي والمصالح الجماعية والفردية، والاختلاف في الخصائص العامة، الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، والاختلاف في المواقف والقيم. لذا، فمصادر الانقسام في المجتمع، المسؤولة عن توليد التصدع، هي من مصادر ومستويات مختلفة اجتماعياً. لذا يرى بيير بيرنباوم (Pièrre Birnbaum) وبرتراند بادي (Bertrand Badie) أن الانقسامات أو التصدعات تنشأ من دوائر انتماء متعددة ومختلفة: «تتعين هذه الانقسامات بصفة أعم بالنسبة إلى الطبقات أو المراتب الاجتماعية، إلى الجنسية أو اللغة أو الثقافة الإجمالية لفئة من السكان، إلى العرق أو السلالة أو الجنس أو السن أحياناً، كذلك تبعاً لدوائر اجتماعية معزولة، أو البيئة العائلية أو المحلية، أو إلى المستوى العلمي، أو نموذج الإقامة أو درجة

(١٥) Shaheen, Scarritt and Galaich, Ibid., p. 383.

الأمان المادي والمعنوي، أو الخبرات أو الإحباطات الشخصية أو الجمعية»(١٦).

هذه العبارة تحيل إلى وجود مصادر متعددة لنشوء الانقسامات، ومن ثمّ لنشوء التصدعات الاجتماعية، أو وجود عدة أبعاد للتصدع، وبالتالي التعامل مع أشكال وأنماط مختلفة من الانقسامات الاجتماعية. ومن هذا المنطلق، فلكل مجتمع تصدعاته الخاصة به تبعاً لطبيعة الصراعات وأشكال المعارضة فيه، ونوع المجموعات المختلفة في الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والصراعات التي تدور فيه(١٧).

ولهذا، فلتصنيف التصدعات الاجتماعية أهمية منهجية وبحثية، في ترتيب المعلومات وصياغة المفاهيم الإجرائية والمؤشرات الدالة حول التصدع وطبيعته ومستوياته. ومن الناحية البحثية الميدانية، فلا بدّ من أن يكون للمجالات التي يدور حولها الصراع والانقسام مظاهر متنوعة في النشاط الاجتماعي والسياسي. وهذا يحيل إلى المفاهيم الإجرائية للتصدع الاجتماعي، كما أنّه من الناحية التفسيرية، تختلف أهمية التصدعات وقوتها النسبية انطلاقاً من طبيعة الانقسام الاجتماعي وأهميته، والمجال الذي يدور حوله الصراع، وتنقسم على أساسه الجماعات. فهناك فرق في التعامل مع انقسام يرجع إلى اختلاف في توزيع الموارد، مثل الانقسام الطبقي الذي يتجسد من خلال أنماط عيش ونسق فعل خاص بالمجموعات، مثل المجموعات العمالية اليدوية، على سبيل المثال، التي قد يختلف جانب من نسق الفعل والقيم عندها عن ذلك الذي يسود بين الطبقات الوسطى والعليا. وهذا الانقسام الاجتماعي الذي يبرزه التصدع الطبقي، يختلف عن تصدع اجتماعي آخر منشأه الاختلاف بين مجموعات اجتماعية من الناحية اللغوية أو العرقية. ولذا، فالأبحاث حول التصدع الاجتماعي لم تغفل أهمية التصنيف كمقدمة لترتيب وتفسير نوع التصدعات المدروسة، لأن الأمر يتعلق بالنظر إلى القضايا التي تثير الصراع، وتتشكل على أساسها الهويات الاجتماعية، وتكون قابلة لتعبئة الأفراد حولها.

فقد صنف دوغلاس راي (Douglass Rae) ومايكل تايلور (Michael Taylor) التصدعات الاجتماعية إلى ثلاثة أنواع، وهي ما يسمّيانها بـ: التصدعات الانتسابية، والتصدعات الموقفية، والتصدعات السلوكية.

أ ـ التصدعات الانتسابية: هي ناشئة عن خصائص وسمات انتسابية

(١٦) بيرنبوم [وآخرون]، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**، ص ١٠٣.

(١٧) Zuckerman, «Political Cleavage: A Conceptual and Theoretical Analysis,» p. 231.

(Ascriptive Trait) موروثة اجتماعياً، وهي تعني الانتماء إلى مجموعة اجتماعية على أساس هوية اجتماعية محددة سلفاً، وذات طابع وشائجي (Primordial) تحدد سمات خاصة بالفرد أو الجماعة، مثل الانتماء العرقي واللغوي والديني.

ب ـ **التصدعات الموقفية**: هي انقسامات تعكس اختلافاً وتبايناً في الآراء والتوجهات والمواقف والتفضيلات، وهذا ما يطلقان عليه بالتصدع الثقافي والأيديولوجي.

ج ـ **التصدعات السلوكية**: هي اختلاف في أنماط السلوك المسموح بها أو المرغوب فيها اجتماعياً أو داخل المجموعة، التي تتخذ أشكالاً مختلفة من أنساق الفعل، مثل: أشكال العضوية في المنظمات والسلوك الانتخابي[18].

وما يلاحظ على هذا التصنيف الذي قدماه هو الفصل بين عناصر التصدّع، وهي المواقف وأنظمة الفعل أو السلوك، وأحد مصادر التصدع، وهي: الانقسام على أساس الخصائص الانتسابية، فانطلاقاً من المفهوم النظري الذي حددته هذه الدراسة للتصدع، يفصل هذا التصنيف بين الجزء والكل، وذلك إذا اعتبرنا أن المواقف وأنظمة الفعل أو السلوكيات هي مكوّن من مكونات التصدع الاجتماعي في حدّ ذاته، وليست أحد أنواعه أو أشكاله. والمبرر الذي على أساسه قدم الباحثان هذا التصنيف، هو اقتصار تعريفهم للتصدع على التصدع السياسي، وتصنيف هذا التصدع وفق المظاهر التي يتخذها في المجال السياسي.

أما سكوت فلاناغان (Flanagan) فيصنف التصدعات الاجتماعية إلى: التصدع القطاعي، والتصدع الثقافي، والتصدع الوظيفي.

أ ـ **التصدع القطاعي** (Sectarian): هو يقترب من مفهوم التصدع الانتسابي عند تايلور وراي، أي يشمل التصدعات الناتجة من الانتماء اللغوي والعرقي والديني وسائر التصدعات ذات الانتماء الوشائجي فقط.

ب ـ **التصدع الثقافي**: هو يتعلق بالتمايز داخل المجتمع بين المواقف والقيم، بحسب الجيل والمحيط، مثل التصدع الثقافي الجيلي الناتج من التفاوت بين الفئات العمرية (Cohort) بين الشباب والشيوخ، والتصدع الناشئ عن الاختلاف في البيئة، مثل التصدع بين الريف والمدينة، وأنماط المواقف السلوكية والإدراكية،

(١٨) Douglas W. Rae and Michael Taylor, *The Analysis of Political Cleavages* (New Haven, CT: Yale University Press, 1970), pp. 1-2.

مثل النمط السلوكي المحافظ ـ التقليدي مقابل النمط السلوكي الحديث ـ التحرري.

ج ـ **التصدع الوظيفي**: يتعلق بالاختلافات الناجمة عن توزيع الأدوار داخل النسق الاقتصادي في المجتمع، وما ينجم عنه من اختلاف في توزيع الموارد، مما يؤدي إلى تشكيل طبقي وتراتبية في المكانة الاجتماعية[19].

وهذا التصنيف أكثر دقة من سابقه، بتركيزه على المصادر المسؤولة عن الانقسام، وليس مظاهره الجزئية، ومع ذلك فهذا التصنيف عليه ملاحظات من حيث وضع بعض التصدعات في فئة دون أخرى. فالانقسام أو التصدع على الأساس الديني أدرجه سكوت فلاناغان ضمن التصدع القطاعي. ولكن هذا النوع من الانقسام على الأساس الديني يحتاج إلى المزيد من التدقيق في تصنيفه وطبيعته، إذ كما يمكن النظر إليه على أنه تصدع قطاعي، يمكن النظر إليه كذلك على أنّه تصدع ثقافي، بحسب التصنيف الذي اعتمده. فالدين جزء من ثقافة المجتمع، والتصدع الديني قد ينشأ إما بسبب بعد انتسابي أو قطاعي يتعلق بالانتماء إلى هوية دينية، كما قد ينشأ داخل المجموعة الدينية نفسها، نظراً إلى الاختلاف في سلوكات التدين، مثل الانقسام بين العلمانيين والمتدينين في إطار المجموعة الاجتماعية الواحدة التي تنتمي إلى الديانة نفسها، أو بين المتدينين المعتقدين وغير المتدينين.

أما الانقسام أو التصدع بين الريف والمدينة الذي اعتبراه نوعاً من التصدع الثقافي المحيطي، فهو بدوره يمكن أن ينظر إليه كنوع من التصدّع والاختلاف الوظيفي في النظام الاقتصادي الذي يشمل توزيعاً للموارد وتقسيماً للعمل بين الريف والمدينة، ويحدد لِكُلّ بيئة دورها ضمن النظام الاقتصادي العام. ومن جهة أخرى، فقد اعتبر التصدع الثقافي صنفاً من التصدع، بينما يمكن النظر إليه على أنّه عنصر من عناصر تطور التصدع الاجتماعي وأحد مكوناته. وقد اعتبر التمايز الجيلي (بين الأجيال) نوعاً من التصدع، بينما مفهوم التصدع يشير إلى حدوثه بين مجموعات ذات حدود مغلقة، كما أكد ذلك بارتوليني، بينما الاختلاف الجيلي لا ينشئ مجموعات ذات معايير انغلاقية لمجموعات اجتماعية مستقلة قائمة بذاتها، وذات نمط حياة ووجود اجتماعي محدد ومستقل عن بقية أفراد المجتمع، ولا

(١٩) Scott Flanagan and Lee Aie-Rie, «The New Politics, Cultures Wars, and the Authoritarian-Libertarian Value Change in Advanced Industrial Democracies,» *Comparative Political Studies*, vol. 36, no. 3 (April 2003), pp. 235-236, and Yonhyok Choe, *Social Cleavage and Party Support: A Comparison of Japan, South Korea and the United Kingdom*, Research Reports; 52002 (Huddinge: Sodertorns Hogskola, 2003), p. 4.

يعطي هوية اجتماعية مستمرة وثابتة، فشباب اليوم هم شيوخ الغد، بل يقتصر هذا النوع من الانقسام أو التمايز الاجتماعي على التفاوت في السن بين شرائح عمرية لها علاقة ببقية الشرائح العمرية المختلفة.

وهناك اقتراحات تصنيفية أقل تجريداً، بناءً على التصدعات التاريخية الأكثر انتشاراً في التاريخ الأوروبي والغربي على العموم، فعند هانز دادلر (Hans Daadler) هناك خمسة أنواع من التصدعات السائدة عبر المجتمعات الأوروبية، وهي تصنّف على أساس الاعتبارات التالية: المصالح الطبقية والقطاعية، والتصدع الديني، والتصدع الجهوي الإقليمي، والتصدع القومي والإثني، والتصدع على أساس الموقف من النظام السياسي.

أ ـ التصدع الطبقي والقطاعي، وهو يقسم المجتمع إلى مجموعات تختلف مصالحها بحسب القطاع الاقتصادي والموقع المهني التي تؤمن مصالحها منه، مثل قطاع: الصناعيين، والتجار، والعمال، والفلاحين.

ب ـ التصدع الديني، أو الانقسام حول المسألة الدينية، فالأمر لا يقتصر على الانتماء الديني وعدد المجموعات الدينية، بل حول دور الدين في المجتمع والنظام السياسي (العلاقة بين الدين والدولة). وهو يقسم الطبقة السياسية والمواطنين إلى حداثيين وعلمانيين مقابل الأصوليين والمحافظين.

ج ـ التصدع الجهوي الإقليمي، أو الانقسام الجغرافي والإقليمي الذي يولد اختلافاً وصراعاً بين مصالح الريف ومصالح سكان المدن.

د ـ التصدع القومي والإثني: وهو يقسم المجتمع إلى مجموعات قومية وإثنية تختلف في موقفها ودرجة ولائها للدولة.

هـ ـ التصدع على أساس الموقف من النظام السياسي بين مجموعات أو أحزاب تؤيد الوضع القائم (Statu quo) مقابل الجماعات الإصلاحية والثورية التي تحاول تغييره[٢٠]، وهو أساس الصراع بين الطبقات الاجتماعية عند رالف داهرندورف[٢١].

وقد اتجه أرندت ليبهارت (Arendt Lijphart) نحو صياغة تصنيف لأنماط

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٥ ـ ٦.

(٢١) Ralf Dahrendorf, *Class and Class Conflict in Industrial Society* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1959), pp. 242-243.

التصدع السياسي والاجتماعي، على أساس المتغيرات السياسية والاجتماعية التي تنشئ كلّ منها نوعاً أو بعداً من أبعاد التصدع، وعلى اعتبار أنّها التصدعات الأكثر شيوعاً وانتشاراً عبر الدول، فقسم التصدعات إلى سبعة أبعاد:

أ ـ البعد الاقتصادي والاجتماعي: وهو النوع من التصدع، بحسب ليبهارت، الناشئ عن الاختلاف والصراع حول شكل الملكية ودورها في الاقتصاد، والاختلاف حول دور الدولة وتدخلها في الاقتصاد بين الرؤية التدخلية والرؤية الليبرالية، والاختلاف حول توزيع الثروة في المجتمع وحول البرامج العامة وسياسات الحماية الاجتماعية.

ب ـ البعد الديني: وهو بعد يتعلق بالمواقف تجاه الدين ودوره في الحياة العامة. فالأحزاب السياسية والمنظمات الدينية تقف عادة في موقف متعارض مع الأحزاب والتنظيمات العلمانية في أية دولة من العالم، ولا سيّما في الدول الديمقراطية، حيث يمكن للتصدع الاجتماعي أن يبرز ويتحول إلى تصدع سياسي ومحزب، إذ تتنافس الأحزاب والمنظمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني الدينية مع نظيرتها العلمانية، وتختلف باستمرار حول القضايا الدينية وموقعها في المجتمع، وحول تنفيذ السياسات بشأنها، مثل قضايا الأسرة والقيم والتشريعات الدينية، مثل تحريم الإجهاض، وتختلف بشأن طريقة تسوية وحل هذه القضايا ضمن المؤسسات القائمة، حول أسس حلها: هل على أساس ديني أم على أساس مدني أو وفق صيغة توفيقية، خصوصاً مسائل التعليم والتربية؟

ج ـ البعد الإثني والثقافي: وهو يكتسب أهمية متزايدة في المجتمعات المنقسمة عرقياً ولغوياً، ففي دراسة ليبهارت وجد أن العامل اللغوي له أهمية في بعض البلدان دون أخرى، ففي دراسته المقارنة بين كلّ من كندا، وبلجيكا، وهولندا، وسويسرا، وجنوب أفريقيا، وجد أن العامل اللغوي أقل أهمية من العامل الديني في هذه البلدان، باستثناء جنوب أفريقيا التي يبرز فيها العامل اللغوي بصفة أكبر من العامل الديني في الاختيار الانتخابي[٢٢].

د ـ البعد الحضري ـ الريفي: يرى أن هذا النوع من التصدعات موجود في كامل دول أوروبا، وفي الكثير من المجتمعات الغربية والصناعية، فهو يعكس

(٢٢) Arend Lijphart, «Religios vs. Linguistic vs. Class Voting: The «Crucial Experiment» of Comparing Belgium, Canada, South Africa, and Switzerland,» *American Political Science Review*, vol. 73, no. 2 (1979), p. 449.

الاختلاف في المناطق والأوساط الريفية والحضرية. ويرى دانيال سيلر (D. Seiler) أن هذا التصدع لم يعد له دور في هيكلة النظام الحزبي، أي لم يعد تصدعاً سياسياً إلا في حالات قليلة مثل الدول الاسكندنافية[٢٣].

هـ ـ البعد المتعلق بالموقف من النظام السياسي: وهو نوع من الانقسامات ذات البعد السياسي، وهي تعكس اختلافاً أيديولوجياً في النظام السياسي، ووجود معارضة حزبية مهمة ضدّ النظام القائم[٢٤].

وعلى خلاف هانز دادلر، فقد أضاف رونالد إنغلهارت بعدين يتعلقان بنوعين من التصدع هما:

و ـ البعد المتعلق بالقيم: وهو التصدع في المجتمعات ما بعد الصناعية بين القيم المادية وقيم ما بعد المادية (Post-materialism). وهذا البعد من التصدع هو الذي ركّز عليه رونالد إنغلهارت (R. Inglehart) في أبحاثه التي تناولت التغير الاجتماعي السائد على مستوى القيم في البلدان الصناعية أو ما بعد ـ صناعية، ورأى أن هذا النوع الجديد من التغير في القيم له نتائج على البنية الاجتماعية والسياسية في هذه المجتمعات، وأن هذا التغير يمثل: «ثورة صامتة»[٢٥].

فإنغلهارت يرى أن معظم القضايا والحركات السياسية في المجتمعات ما بعد ـ الصناعية التي وصلت إلى مستوى من الرفاه الاقتصادي، هي مستقطبة حول هذا البعد من التصدع في العديد من القضايا، مثل: البيئة والموقف من الأسلحة النووية والتلوث وقضايا النوع أو الجنوسة، مثل النسوية الحديثة وغيرها من القضايا التي تعبّر عن اهتمامات واختلافات المصالح في هذه المجتمعات[٢٦].

ز ـ بعد التصدع المتعلق بالموقف من قضايا السياسة الخارجية: فكثير من الأحزاب والمنظمات السياسية ذات المواقف الأيديولوجية والقومية، مثل الأحزاب الشيوعية في أوروبا، تبدي اختلافاً واضحاً عن المجموعات

(٢٣) Daniel-Louis Seiler, *Les Parties politiques*, 2ème éd. (Paris: Armand Colin, 2000), p. 70.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) Ronad Inglehart, «The Silent Revolution in Europe: Intergenerational Chnge in Post-Industrial Societies,» *American Political Science Review*, vol. 65 (1971), p. 991.

(٢٦) Ronald Inglehart, «The Changing Structure of Political Cleavages in Western Society,» in: Dalton, Flanagan and Beck, *Western Society, Electoral Change in Advanced Industrial Democracies: Realignment or Dealignment?*, pp. 34-35.

الحزبية الأخرى تجاه الموقف من بعض قضايا السياسة الخارجية[٢٧].

وأما التصنيف الذي وضعه ستين روكان ومارتن ليبست للتصدع الاجتماعي، فقد صنّفا الانقسامات الاجتماعية التي تنشئ التصدعات السياسية والاجتماعية إلى أربعة تصدعات أساسية تندرج ضمن محورين أساسيين، هما: **محور إقليمي ثقافي** يتمثل في:

أ ـ تصدع إقليمي بين المركز والمحيط، وهو تصدع يعكس انقساماً وتعارضاً بين الثقافات المحلية والخصوصية، وبين الثقافة المهيمنة للمركز التي تحاول فرض ثقافتها القومية، ويعكس تعارضاً بين الأولويات المحلية والأولويات الوطنية.

ب ـ تصدع بين الدين والدولة أو بين الكنيسة والدولة.

ويتمثل **المحور الوظيفي** في:

ج ـ التصدع بين الريف والمدينة أو الحواضر، وهو يعكس التعارض بين المصالح الزراعية والفلاحية والمصالح الصناعية، أو بصيغة أخرى التعارض المصلحي بين مصالح الاقتصاد الأولي التقليدي والاقتصاد الصناعي الحديث.

د ـ التصدع الطبقي بين العمال وأرباب العمل أو بين المالكين والأجراء[٢٨].

وقد اقترح يونهوك شو تصنيفاً للتصدعات راعى فيه اعتبار الشمول لكافة الأنواع من التصدعات الممكنة والمحتملة ـ بحسب نظره ـ التي تمثل صراعات كامنة. فصنفها إلى نمطين أساسيين هما:

أ ـ الانقسامات أو التصدعات القطاعية، ولها مفهوم التصدعات الانتسابية نفسها عند تايلور وراي.

ب ـ الاختلافات أو التصدعات المتعلّقة بالقيمة والاختلاف حول توزيعها وإدراكها، سواء كانت قيماً رمزية أو مادية، وهي تنقسم إلى تصدعات متعلّقة بطريقة إدراك القيم، وهي التصدع الإدراكي، وتصدعات مرتبطة بتقسيم الموارد، مثل التصدع الطبقي[٢٩].

(٢٧) Seiler, *Les Parties politiques*, p. 71.

(٢٨) Lipset and Rokkan, *Party Systems and Voter Alignments: Cross-National Perspectives*, pp. 11-19.

(٢٩) Choe, *Social Cleavage and Party Support: A Comparison of Japan, South Korea and the United Kingdom*, p. 8.

ولكن تطرح الملاحظة السابقة نفسها بتصنيف دوغلاس راو وتايلور على هذا التصنيف، من حيث مدى استناده إلى تعريف واضح للتصدع والتمييز بين مكونات التصدع وأنواعه، ذلك لأن بعد الإدراك والقيم هو أحد المكونات البنيوية لتطور التصدع الاجتماعي، وليس أحد أنواعه المستقلة.

لذا، من المنطلق التعريفي الذي تتبناه هذه الدراسة، فقد تمّ اقتراح تصنيف التصدعات الاجتماعية على أساس معيارين اثنين، هما:

المعيار **الأول** هو منشأ وطبيعة الانقسام المسؤول عن التصدع (انظر الجدول الرقم (٢) في ملحق هذا الكتاب)، وقد تمّ التمييز بين نوعين من التصدعات بحسب المنشأ، هي: التصدعات الانتسابية، وهي تلك التصدعات التي تنشأ من وجود مجموعات اجتماعية مختلفة تتمايز في ما بينها من خلال هويات تورث لأفرادها، وعلى أساسها يشعرون بهويتهم الاجتماعية غير القابلة للتغيير، مثل الانتماء الإثني والعرقي والديني. أما التصدعات الوظيفية، فهي الناشئة من انقسام المجتمع إلى مجموعات اجتماعية ضمن تراتبية اجتماعية معينة ناشئة عن التقسيم الوظيفي للعمل في المجتمع، ومن توزيع الأدوار والمكانات، مما ينشأ عنه مجموعات مختلفة في مكانتها الاجتماعية وانتمائها الطبقي، يحدّدها العديد من المؤشرات، مثل الانتماء المهني ومستوى الدخل ونوعية السكن ونمط الحياة السائد. وأبرز التراتبيات السائدة هو انتماء الأفراد إلى طبقات متمايزة.

والمعيار **الثاني** هو مستوى تطور هذا التصدع، من مرحلة أولى يكون فيها التصدع الاجتماعي كامناً، حيث يقتصر على وجود انقسامات وصراعات اجتماعية بين مجموعات اجتماعية، وهو يمثل مرحلة **أولى** من حالة صراع وانقسام اجتماعي مرشح لأن يكون تصدعاً سياسياً، أي تصدعاً بارزاً، ثمّ تليها المرحلة **الثانية** أو المستوى الثاني، حيث يتحول إلى تصدع اجتماعي بارز مزوّد بقدرات تنظيمية وتعبوية تعبّر عن الانقسام والصراع الاجتماعي الموجود، وعلى أساسه تتشكل اصطفافات (Alignments) اجتماعية، حيث تنحاز إحدى المجموعات إلى طرف، والأخرى إلى طرف آخر. ثمّ هناك المستوى **الثالث**، وهو مستوى من الانقسام أو التصدع المحزب الذي يعبّر عن حالة من الانقسام والتجزئة تتقارب فيه وتتطابق حدود التقسيم الاجتماعي بين المجموعات مع التقسيم السياسي والحزبي، إذ يصبح لِكُلّ مجموعة حزب أو تنظيم سياسي خاص، أو مجموعة من الأحزاب والتنظيمات التي تنطق باسمها حصرياً، حيث

تعبر الأحزاب والتنظيمات السياسية بوضوح عن مرجعيات اجتماعية لها.

فعلى سبيل المثال، إذا أخذنا بهذا التصنيف، فيمكن دراسة التصدعات الاجتماعية من منطلق التطور الاجتماعي والتنظيمي لها، فالتصدع الإثني يكون في البداية تصدعاً كامناً إذا كان يقتصر على وجود مجموعات متمايزة إثنياً، وفي المرحلة الموالية، أي مرحلة التسييس، تبدأ ببروز تعبئة سياسية تنظيمية على أساس إثني، وبروز اصطفافات وتحيزات انتخابية وسياسية على هذا الأساس، يلي ذلك مرحلة أبرز من التصدع حين تبرز أحزاب سياسية تحمل خلفية إثنية بارزة.

وهذا التصنيف يمكننا من الدراسة المنهجية للتصدعات من حيث منشأها وطبيعة تأثيرها، ومستوى تطورها ووصولها إلى الساحة السياسية وتفاعلها مع التصدعات الأخرى، ذلك لأن نوعية القضايا التي ينشأ عنها التصدع مرتبطة بطبيعتها المنشئة، والقوة النسبية والطاغية لأحد الانقسامات على بقية الانقسامات الأخرى في المجتمع. وديمومة التصدعات الاجتماعية تختلف من مجتمع إلى آخر، ففي المجتمعات الصناعية الحديثة أدى التصدع الطبقي (Class Cleavage) دوراً محورياً في تقسيم وهيكلة الحياة الحزبية (وهو ما سنراه لاحقاً)، بينما في المجتمعات التقليدية تؤدي الانتماءات التقليدية للمجموعات أو التصدعات الانتسابية في الغالب الدور المحرك في تشكيل مجموعات الصراع المسؤولة عن التصدعات الاجتماعية البارزة، مثل المجموعات الإثنية والعرقية والدينية، ولها دور في تشكيل بنية النظم الحزبية فيها. لذا، فهذا التصنيف يسلط الضوء على السبب في وجود أهمية نسبية لظهور أحد أبعاد التصدع الاجتماعي، وضعف أو غياب أحد الأبعاد الأخرى في مجتمع من المجتمعات أو نظام من الأنظمة السياسية، مثل الضعف أو الغياب النسبي للتصدع الطبقي في الأنظمة السياسية الحديثة أو المجتمعات المنقسمة التي تطغى عليها الاهتمامات القومية والإثنية وغيرها من التصدعات الانتسابية.

• العلاقة بين التصدعات الاجتماعية

تعرف كلّ الأنظمة السياسية وتواجه مجموعة من القضايا المركزية في المطالب السياسية، يعبّر الكثير منها عن مجموعة من الانقسامات والصراعات حول قضايا مختلفة، بين مجموعات من المجتمع. وتختلف هذه الانقسامات من حيث أهميتها ودورها في إبراز خطوط التقسيم المهمة في المجتمع. فتأثير التصدعات يتفاوت من تصدع إلى آخر، فهناك قوة نسبية لِكُلّ منها، وهو مرتبط بالحجم النسبي

للمجموعات الصراعية التي تمثل هذا التصدع، فقد يكون أحد أبعاد التصدع ضعيفاً أو شبه غائب بسبب الحجم الصغير للمجموعة التي تمثله، أو الأهمية النسبية التي تعطى للقضايا المرتبطة به في اهتمامات الرأي العام ومجموعات الصراع، كما أنّ العلاقة بين هذه التصدعات تؤثر في محصّلة قوة التأثير التي تمارسها هذه التصدعات في هيكلتها للنظام الحزبي والسياسي. فهناك التصدعات التي تتقاطع مع بعضها البعض، مما يؤدي إلى إضعاف قوتها النسبية أو هيمنة إحداها على الأخرى، وقد تكون التصدعات مقوية ومعززة لبعضها البعض، مما يجعل فرصة تأثيرها في بنية وتشكيل الأنظمة الحزبية قوية.

ولذا، فإن دراسة العلاقة بين بنية التصدع في المجتمع والنظام الحزبي تتطلب التعرف على الانقسامات الأساسية في المجتمع، وما هي طبيعتها، وطبيعة العلاقة بينها، والقوة النسبية لهذه التصدعات، والتأثير المتبادل بين التصدعات؟ أي أن كلّ مجتمع يحوي نظاماً للتصدع، أي نظاماً يحدد الانقسامات الاجتماعية وشكلها وبنيتها في كلّ مجتمع، ونمط الصراعات الاجتماعية، وكيف تسير وتتم تسويتها، والأشكال المؤسسية التي تستوعبها وتحتويها وتمثلها، وعلاقتها بالنظام الحزبي (في حالة نظام ديمقراطي أو نظام يعترف بدور للأحزاب في العملية السياسية)، وعلاقتها بالنظام السياسي من حيث توجهاته نحو المجموعات الاجتماعية والثقافات الفرعية الموجودة في المجتمع.

كما تعرف سائر المجتمعات والأنظمة السياسية أهمية متفاوتة لهذه التصدعات، وهو ما يطلق عليه هربرت كيتشلت (Herbert Kitschelt) بتراتبية التصدعات، ويعني بذلك أن هيمنة بعض التصدعات قد تمكن من حجب بروز أو تحول في التصدعات الآتية بعدها من الناحية الزمنية أو الموضعية[٣٠]. فعلى سبيل المثال، يمكن في ظرف صراعي حاد بين مجموعتين إثنيتين أو قوميتين أن يحجب ويقلل من الأهمية النسبية للتصدع والانقسام الطبقي أو الديني داخل كلّ مجموعة أو عبر هاتين المجموعتين.

لذا، فالعلاقة بين التصدعات يمكن أن تتجسد في ثلاث حالات أو

(٣٠) Nenad Zakošek and Goran Cular, «Ideological Cleavages and Party Preferences: The Case of Croatia,» paper presented at: The Panel no. 19: «Cleavage Development: Causes and Consequences» at the European Consortium of Political Research's Joint Session of Workshops, Edinburgh, 28 March-2 April 2003.

وضعيات، هي: حالة تعزيز وتقوية تصدع لآخر (Overlapping Cleavages)، وحالة تقاطع التصدعات وتشابكها (Cross Cutting Cleavages)، وحالة الهيمنة النسبية لبعض التصدعات وإضعافها للبقية.

فحالة تعزيز وتراكم التصدعات، أو ما يسمّى بالتصدع المقوي أو تقوية التصدعات لبعضها البعض، هي وضعية يشهد فيها المجتمع أنماطاً من التصدعات التي تقسم المجتمع إلى المجموعات نفسها، أو بعبارة أخرى وجود انقسام بين المجموعات نفسها على أساس عدة قضايا وأبعاد، مما يؤدي إلى تعميق الفجوة الصراعية والخلافية بين المجموعات، وهو بشكل أوضح تعميق للانقسام. ومثال ذلك انقسام مجموعتين من المجتمع على أساس الاختلاف اللغوي والديني والجهوي في الوقت نفسه، فكُلّ مجموعة لها لغة خاصة بها، وتتمركز في منطقة من البلاد، وتنتمي وتمارس ديانة أو مذهباً مختلفاً عن المجموعة المقابلة، وفي هذه الحالة قد نتكلم على تراكم وتعزيز التصدعات اللغوية والدينية والجهوية لبعضها البعض. وهذا النوع من العلاقة بين التصدعات في هذا النوع من الحالات يؤدي إلى تقوية وتعميق الانقسام بين المجموعات[٣١]، وهذه الوضعية ستكثف الصراع بين المجموعات، وقد تميل بها نحو العنف، أو تشكيل تراتبيات مغلقة بين المجموعات، خصوصاً إذا كان التصدع الطبقي تصدعاً مقوياً ومعزّزاً لبقية التصدعات الأخرى، أي أن المجموعتين نفسهما تختلفان من حيث الموقع الطبقي.

ومن الناحية السياسية، يرى آلان زوكرمان (Alan Zuckerman) أن نظام التصدع المتضاعف، أو تراكم أبعاد التصدعات لدى المجموعات نفسها، يعمق من حدة الانقسام والصراع السياسي، ويشجع على المواقف السياسية المتطرفة، ويؤدي إلى عدم قابلية التفاوض والاتفاق حول القضايا موضع الخلاف، وعدم الاستقرار والعنف الاجتماعي والسياسي[٣٢]. كما يؤدي هذا الوضع التصدّعي إلى حالة استقطاب (Polarization)، وهو يشير إلى مسافة صراعية تفصل بين مجموعتين على أساس تراكم التصدعات وتساوي أهميتها النسبية.

أما في حالة التقاطع (Cross Cutting) بين التصدعات، وهي بخلاف الحالة

(٣١) Yeve Meny, *Politique Comparée: Les Démocracies: Allemagne, Etat Unies, France, Grande Bretagne, Italie*, 3ème éd. (Paris: Montchrestien, 1990), p. 25.

(٣٢) Zuckerman, «Political Cleavage: A Conceptual and Theoretical Analysis,» p. 239.

الأولى، فإنها تتمثل في مجموعة من التصدعات التي تقسم المجتمع إلى مجموعات مختلفة، بحيثُ إنَّ كلّ تصدع ينشئ مجموعة أو مجموعات تختلف في تكوينها عن المجموعات الأخرى التي تنشئها التصدعات الأخرى وتتقاطع معها، حيث يصبح من الممكن للأفراد أن تتشكل هويتهم وانتماءاتهم من عدة دوائر هوية متقاطعة ومتداخلة. ومثال ذلك انقسام المجتمع إلى مجموعات على أساس ديني من جهة، وعلى أساس طبقي من جهة أخرى. فالتصدع الديني، وهو ينتمي إلى نمط التصدعات الانتسابية قد يقسم المجتمع إلى مجموعة من الانتماءات الدينية، أما التصدع الطبقي فهو يقسم المجتمع إلى طبقات. والتقاطع بين التصدعين يتمثل في انقسام المجتمع إلى فئات طبقية عبر كلّ مجموعة دينية، أو انقسام الفئة الطبقية الواحدة إلى انتماءات دينية مختلفة، وهذا النوع من العلاقة بين التصدعات يؤدي إلى إضعاف التصدعات والتخفيف من حدة تركيز الصراعات الاجتماعية.

وفي حالة التصدع المهيمن تكتسب بعض التصدعات التي تقسم المجتمع أهمية وقوة أكثر من بقية التصدعات الاجتماعية الأخرى، وهذا يعني وجود التصدعات الاجتماعية في حالة تراتبية من حيث قدرتها على تعبئة وتأجيج الصراعات، وتغليب الانتماء إلى دائرة من دوائر الهوية على حساب أخرى، أو هو تغلب أحد أبعاد التصدع على بقية التصدعات الأخرى في أهميتها، إلى درجة حجبها وإضعافها لبقية أبعاد التصدع الأخرى، أو منعها من البروز وبقائها تصدعات كامنة. والوضعية التالية قد توضح ذلك: إحساس مجموعتين أو عدة مجموعات بأن لها مصالح مشتركة ووعي بالهوية الجماعية العامة لِكُلّ مجموعة والانتماء المشترك لها، والشعور بتهديد مشترك لأعضاء هذه المجموعات الاجتماعية من قبل مجموعة أو مجموعات اجتماعية أخرى. وهذا سيضعف حدة الصراعات الداخلية بينها، ويعزز التضامن بينها لمواجهة التهديد المشترك، أو الاهتمام بالمطالب المشتركة، فقد تضعف احتمالات بروز أهمية التصدع الطبقي أو الديني وسط مجموعات يطغى بينها التصدع القومي، وهو ما يحدث في العديد من المجتمعات والأنظمة السياسية التي تعرف تهديداً خارجياً أو تحدد لنفسها عدواً أو خصماً خارجياً أو داخلياً للمجموعة القومية، حيث تؤدي إلى إضعاف التصدع الديني الداخلي. ومثال آخر: أن التصدع الديني الطائفي قد يصبح أكثر أهمية وقوة بالنسبة إلى التصدع الطبقي في مجتمع يقوم على الطائفية، بينما قد لا يكتسب هذه الأهمية في مجتمعات أخرى.

رابعاً: طبيعة القضايا التي تثير التصدّع

ترجع الأهمية النسبية للتصدعات إلى طبيعة القضايا التي تنجم عن هذه التصدعات، والأمر هنا يتعلق بقابلية القضايا للتفاوض حولها وقابليتها للتجزئة. ومن هذه الزاوية، يرى ستين روكان ومارتن ليبست أن هناك نوعين من القضايا الصراعية تتعامل معها السياسات، فهناك الصراعات التي تدور حول تخصيص الموارد وتوزيعها على المدى القصير أو الطويل، مثل قضايا الأجور وتوزيع الأرباح، والصراع بين جماعات المصالح الاقتصادية بين العمال والمستخدمين، وبين المنتجين والباعة، وهذا النوع من القضايا والصراعات يميل إلى أن يحلّ عبر التفاوض والمساومة وإبرام الصفقات والتسويات، وتكون نتيجتها توطيد قواعد عامة لتوزيع وتخصيص الموارد، بينما في الصراعات التي تتخذ طابعاً ثقافياً وأيديولوجياً، فإنه يصعب إخضاعها للتفاوض والمساومة (لا مساومة على المبادئ كما يقولون)، لأن الأمر هنا هو صراع أو اصطفاف وتمايز على قضايا غير قابلة للتجزئة تخضع لمنطق الكل أو اللاشيء، بحسب منظور أطراف الصراع، وحول مفاهيم الأحق أخلاقياً، وحول تأويل التاريخ والعضوية والانتماء، وفي هذه الحالة لا تصبح مسألة انتماء وانخراط متعددة الاتجاهات، بل التزام صارم بمجموعة معينة دينية أو قومية أو أيديولوجية[٣٣]، وصعوبة قابلية القضايا للتقسيم، وهي تلك التي نجدها في التصدعات ذات الطابع الانتسابي.

ولكن كانشان شاندرا (Kanchan Chandra) في أبحاثها حول السياسة اللغوية في الهند، تفنّد هذا التصور وتراه يفتقد الدقة، فليست القضايا الناشئة عن التصدعات الانتسابية والقضايا الثقافية غير قابلة للمساومة دائماً. فالقضايا الناشئة عن هذا النوع من التصدعات، خصوصاً التصدع الإثني هي بدورها قابلة للانقسام والتفاوض حولها، وإمكانية تقديم بدائل وتنازلات متبادلة، وهي ليست ذات طبيعة صفرية في محصلتها (Zero Sum) بالضرورة. فهي ترى أن سبب تصور عدم القابلية للتفاوض والمساومة يرجع إلى الاعتقاد بالمنطلقات النظرية الوشائجية التي ترى أن هناك استقراراً في حدود الهويات الإثنية، وبالتالي فحدود الهوية الإثنية من الثوابت، ولا إمكانية للمساومة على الثوابت، وترى أن هذا غير دقيق

(٣٣) Lipset and Rokkan, *Party Systems and Voter Alignments: Cross-National Perspectives*, pp. 14-15.

لأن الهويات الاجتماعية حتّى الوشائجية منها ليست ثابتة في تكوينها، كما يرى الاقتراب الوشائجي في دراسة المجموعات الإثنية، بينما يرى الاقتراب التكويني أن المجموعات الإثنية تتكون وتتشكل باستمرار عبر تحولات تاريخية(٣٤). وبناء على هذا التصور، فهي ترى أن هناك ثلاثة عوامل على الأقل تجعل القضايا الإثنية قابلة للتقسيم والتفاوض: العامل **الأوّل** يتعلق بوجود أفضليات وخيارات داخل أعضاء المجموعة الإثنية، فكلما زاد عدد البدائل زاد ذلك من احتمال عدم الاستقرار والانسجام داخل المجموعة حول هذه البدائل. ويتعلق العامل **الثاني** بحجم المجموعة، بينما يتعلق العامل **الثالث** بعدد القضايا التي تهم المجموعة. فازدياد حجم المجموعة وعدد القضايا التي تهم المجموعة يعني زيادة عدم التجانس داخل المجموعة، وهذه العوامل في المحصّلة ستجعل المجال متاحاً وممكناً أمام المرونة في التفاوض وقابلية القضايا للتقسيم والانقسام حولها(٣٥).

خامساً: كيف ينشأ التصدّع الاجتماعي؟

إن السؤال المركزي للعديد من الدراسات والصياغات والنماذج النظرية التي تطرقت إلى دراسة التصدع الاجتماعي والسياسي، انطلاقاً من التجربة التاريخية لمجتمعاتها في أوروبا الغربية وفي شمال أمريكا، كان يتمحور حول تقديم تفسير سببي لظهور التصدعات الاجتماعية، وتأثير هذه التصدّعات في ظهور الأحزاب السياسية وتوجهاتها البرنامجية والأيديولوجية، وصلتها بالقاعدة الاجتماعية، وطبيعة التأييد الانتخابي الذي تتلقاه.

وقد لخصّ روكان وليبست خمسة أسئلة أصبحت تدور حولها الجهود النظرية لتفسير منشأ وتطور التصدع، وهي الأسئلة التالية: «ما هو منشأ نظام التعارض والتصدّع بين المجموعات؟ ما هي شروط بروز وتطور نسق التصدع؟ لماذا تتحول بعض الصراعات والتصدعات إلى أحزاب سياسية وأخرى تبقى تصدعات كامنة؟ وهل نمط النظام الحزبي تحدده بنية التصدع الاجتماعي؟ ولماذا هناك تأثير وبروز أكبر لبعض التصدعات دون أخرى؟». وهذه الأسئلة تمثل الأسئلة الرئيسيّة كما وردت في المقال الافتتاحي لستين روكان ومارتن ليبست(٣٦)، وتمثل الخطوط

(٣٤) Kanchan Chandra, «Ethnic Bargains, Group Instability, and Social Choice Theory,» *Politics and Society*, vol. 29, no. 3 (September 2001), p. 345.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٣٤٧.

(٣٦) Lipset and Rokkan, Ibid., pp. 1-2.

العريضة والأساسية في صياغة نظرية التصدع، هذه النظرية التي ترمي إلى تفسير الانقسام في النظام السياسي وفي الظاهرة الحزبية.

وللإجابة عن هذه الأسئلة، أو عن جانب منها، يمكن تصنيف الأعمال والدراسات من خلال أربعة منطلقات نظرية، حاولت تقديم تفسير للتصدع الاجتماعي من خلال أربعة اقترابات تمثل الإقترابات الأساسية في العلوم السياسية والاجتماعية وهي: الاقتراب البنيوي، والاقتراب الثقافي القيمي، والاقتراب المؤسسي، واقتراب الخيار العقلاني(٣٧). وسنرى أن كلّ اقتراب رأى في أحد عناصر عملية التصدع الاجتماعي العنصر المفتاحي التفسيري لنشوء التصدعات وهيكلتها للنظام الحزبي، وتشكيل الاصطفافات الانتخابية أو إعادة الاصطفافات في الساحة الانتخابية الحزبية.

١ ـ الاقتراب البنيوي لنظرية التصدّع

ونظرية التصدع البنيوية، كما صاغها روكان وليبست، ترى أن ظهور التصدع السياسي مرتبط بشروط بنيوية تكمن في وجود انقسامات وصراعات اجتماعية لها جذور في البنية الاجتماعية، وأن هناك علاقة سببية بين أشكال الصراعات الاجتماعية ومحور الانقسامات بين الأحزاب السياسية، وأن هناك علاقة بين الانقسامات الاجتماعية والانقسامات السياسية التي هي انعكاس لها. فأنصار هذا الاقتراب يرون أن مظاهر الانقسام الطبقي، على سبيل المثال، تنعكس سياسياً وحزبياً في وجود أحزاب طبقية، مثل الأحزاب العمالية والشيوعية التي تدافع عن مصالح الطبقة العمالية، في مقابل الأحزاب الليبرالية وأحزاب المحافظين التي تدافع عن المصالح التجارية والصناعية للطبقات العليا في المجتمع، أو الأحزاب القائمة على أساس ديني أو إثني للتمثيل والدفاع عن المصالح الدينية والثقافية لمجموعات معينة. لذا، فأوائل كتابات مارتن ليبست أكدت الصلة القوية بين الخصائص الاجتماعية والتصويت والانتماء الحزبي(٣٨)، وأن الأحزاب السياسية هي تعبير عن الصراع والانقسام الاجتماعي، حيث يرى ليبست:

(٣٧) David D. Laitin, «Comparative Politics: The State of the Subdiscipline,» paper presented at: The Annual Meeting of the American Political Science Association, Washington DC, September 2000, <http://www.stanford.edu/~dlaitin/papers/Cpapsa.doc>.

(٣٨) سيمور مارتن ليبست، **رجل السياسة: الأسس الاجتماعية للسياسة**، ترجمة خيري حماد (بيروت: دار الآفاق الجديدة، [د. ت.])، ص ٩٤ ـ ٩٥.

«تعبر الأحزاب السياسية في جميع الديمقراطيات الحديثة عن أوجه الصراع بين الجماعات المختلفة، ولو أن بعض هذه الأحزاب يرفض مبدأ الصراع أو الولاء الطبقي، إلا أننا إذا قمنا بتحليل مواقف تلك الأحزاب ومناهجها، نجد أنها تمثل مصالح الطبقات المختلفة. . . لكن هناك استثناءات لهذه التعميمات بالطبع، إذ إنَّ الطبقة ليست إلا إحدى التقسيمات التركيبية للمجتمع، وهي متصلة بدعم الأحزاب. ففي البلاد التي يوجد فيها أكثر من دين مهم واحد، أو التي يقوم فيها تمييز بين المؤمنين بالدين وغير المؤمنين به، نجد أن هذه الخلافات الدينية قد أسفرت عن الانتماء إلى حزب أو آخر، كما نجد في بعض البلاد أن الدين كان سبباً في تكوين أحزاب دينية سياسية مكرّسة لسد متطلبات كنائس معينة، وانعكست الانقسامات العرقية كتلك القائمة على اختلاف العنصر أو العادات أو غير ذلك من أسباب الانقسام»[٣٩].

هذا المنظور الذي يرى أن خصائص البنية الاجتماعية تنعكس في التنظيمات الحزبية، تبلور في نظرية للتصدع، لتفسير خطوط التقسيم الأساسية في الأنظمة الحزبية لأوروبا الغربية أثناء الستينيات من القرن العشرين. ومضمون نظرية التصدع الاجتماعي هذه، يفيد بأن النظام الحزبي في أوروبا الغربية يرجع منشأه إلى أربعة تصدعات اجتماعية أساسية، نتجت من التغيرات الاجتماعية الكبرى التي أحدثتها كلّ من الثورة الوطنية والثورة الصناعية في بلدان أوروبا.

فالثورة الوطنية نتج منها نوعان من التصدعات الاجتماعية، فقد أفرزت كلا من التصدع الديني المتمثل في الصراعات والانقسامات حول المسألة الدينية من حيث علاقة الدين بالدولة، والتصدع بين المركز والمحيط، وهو يمثل الصراعات الناجمة عن التوجه المركزي للدولة إلى تقوية الدولة الحديثة، وما أفرزه من ردّة فعل ومقاومة من طرف المجموعات البعيدة عن المركز التي تمثل الخصوصية الثقافية والقومية للأقاليم والأقليات اللغوية والإثنية في الأطراف. أما الثورة الصناعية، فقد ولدت مجموعة من التغيّرات الاجتماعية، أدت إلى صراعات في المصالح الاقتصادية بين القطاعات الإنتاجية والمصالح التجارية لِكُلّ من الريف والمدينة أو بين القطاع الأولي الفلاحي والقطاع الثانوي الصناعي المتنامي في المدينة. وفي داخل التجمّعات الكبرى في المدن، ولدت الثورة الصناعية صراعاً بين العمال وأرباب العمل، تركّز حول الأجور وظروف التشغيل.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١١٤.

أ ـ التصدّعات الناجمة عن الثورة الوطنية

أول هذه التصدّعات هو التصدّع بين المركز والمحيط، فبحسب تعبير روكان وليبست، هو صراع ملازم لظهور الدولة الحديثة، ارتبط بمرحلة بناء الدولة. فالنمو المتزايد للبيروقراطية الوطنية، وزيادة تغلغل الدولة إقليمياً، تولدت عنهما مقاومات وردود فعل محلية، حاولت وضع حدّ لعملية البناء القومي المركزي، لأنها رأت فيه تهديداً للخصوصيات المحلية، سواء كانت إثنية أو لغوية أو دينية، وتجلّت ردود الفعل من خلال الميول الاستقلالية وحروب الانفصال والنزعات السياسية والحزبية الجهوية. وكلها تعكس الصراع بين الثقافة المهيمنة التي كانت تحمل رموز القومية للدولة ـ الأمة، وردة فعل الثقافات المحلية الفرعية تجاهها. ومثال ذلك الصراع الذي نتج من عملية بناء الدولة في البلدان الكاثوليكية، مثل فرنسا وإسبانيا بين الثقافة المحافظة للمجتمع الريفي مقابل الثقافة الحضرية الجديدة.

وكان سبيل الدولة الوطنية للتغلب على هذه العقبة هو تطوير مجموعة واسعة من الوكالات والمنظّمات الإدماجية التي اخترقت معقل الثقافات المحلية من خلال تعاون بعض الفواعل المحلية مع الإدارة أو معارضتها، مثل الكنائس المحلية والمصالح التجارية والفلاحية[٤٠].

أما المسألة **الثانية** المرتبطة بالثورة الوطنية وبناء الدولة، فكانت بصفة خاصة تدور حول التحكّم في التعليم على وجه الخصوص، وهو الذي أثار الصراع بين الدولة والكنيسة في مجمل دول أوروبا الغربية. فالتصدّع الديني الناشئ عن الثورة الوطنية، وبتعبير روكان وليبست، التصدّع بين الكنيسة والدولة، كان صراعاً حول مكانة الدين ودوره في المجتمع. وقد برزت مسألة التحكّم في التعليم الذي أخذت تطالب به الدولة في هذا الصراع، الذي اتخذ سمة أكثر عنفاً في فرنسا إبان الثورة الفرنسية التي تمثل نموذجاً للثورة الوطنية المعارضة لدور المؤسسة الدينية في النظام القديم.

وقد تمثلت ردّة الفعل الدينية في تعبئة القوى الدينية، وتشكيلها لشبكة من المنظمات والمؤسسات الموازية للمؤسسات الخدمية والبيروقراطية للدولة، عن طريق إقامة المدارس الدينية والحركات النسائية والنقابات العمالية والنوادي

(٤٠) Lipset and Rokkan, *Party Systems and Voter Alignments: Cross-National Perspectives*, pp. 13-18.

الرياضية، إلى غاية إقامة محطات إذاعية وتلفزيونية. فالأحزاب المدافعة عن الدين نشطت عبر حركات جماهيرية كبرى، خصوصاً في أوساط الطبقة العاملة، وعملت على عزل أتباعها ومناصريها من المؤثرات الخارجية عن طريق إقامتها للمؤسسات الخدمية وتنشئة أتباعها على نوع خاص من شبكة العلاقات التي تعزّز الانتماء الديني، وتسهل عملية التعبئة تجاه القضايا ذات الصلة بالدين.

أدى هذا الصراع الديني ـ العلماني إلى انقسام في الثقافات الفرعية في دول مثل ألمانيا وهولندا وإسرائيل، على أساس هذا البعد من التصدع، وانقسام اجتماعي في الثقافات الفرعية بوجود ثقافتين فرعيتين على الأقل ناشئتين إما عن الهوية الدينية الانتسابية بانقسام المجتمع وبناء مؤسساته الاجتماعية على أساس طائفي ديني، أو على أساس نمط التدين السائد بين كلّ مجموعة بين متدينين وغير متدينين، بتشكّل ثقافة فرعية دينية محافظة أو أصولية وأخرى معارضة لها: ثقافة فرعية علمانية قومية، ومثال ذلك، بحسب روكان وليبست، انقسام المجتمع الألماني إلى ثلاث ثقافات فرعية، على أساس وجود ثقافة فرعية لبيرالية علمانية، وثقافتين فرعيتين دينيتين تعكسان الخلاف التاريخي بين الكاثوليكية والبروتستانتية[41].

ب ـ التصدّعات الناجمة عن الثورة الصناعية

أدت الثورة الصناعية إلى تغيّرات اجتماعية سريعة وواسعة النطاق، حيث تولدت عنها حركات احتجاجية واسعة عبر دول أوروبا الغربية، بسبب التحولات الاجتماعية السريعة التي أحدثتها، وظهر معها نوع من الصراعات الوظيفية المرتبطة بالمصالح الاقتصادية التي تزايدت التعبئة السياسية حولها بفعل التفاعل والاتصال بين المناطق، من خلال دور الكنائس والنقابات والأحزاب التي ظهرت في المراحل التالية لظهور الثورة الوطنية.

وقد أفرزت الثورة الصناعية نوعين من صراع المصالح، هما: صراع المصالح بين الريف والمدينة، وصراع المصالح بين العمال وأرباب العمل الرأسماليين، فالثورة الصناعية بدورها أثارت حركة احتجاج ثقافية، وعمّقت من التناقضات السياسية والاقتصادية التي ترجع جذورها إلى بدايات عصر النهضة. وهو تناقض قائم بين مصالح الريف الفلاحية ذات التنظيم الإقطاعي في مجمله، الذي أخذ يشعر بالتهديد الذي أصبحت تمثله المصالح التجارية

(41) المصدر نفسه، ص 15 ـ 16.

والصناعية المتصاعدة في المدن[42]، وما يستلزمه من سحب النفوذ الاجتماعي والسياسي للنخبة الأرستقراطية لكبار الملاكين والإقطاعيين نحو نخبة المدينة البرجوازية. وهذا التصدّع **الأول** كان يعكس الصراع بين طبقة النبلاء التقليدية الريفية والطبقة البرجوازية الصاعدة في المدن.

والتصدّع **الثاني** بين العمال وأرباب العمل حدث في داخل المدن. فقد ظهر التصدع بين العمال وأرباب العمل بعد توسع جمهور الأجراء أو العمال الذين تركّزوا حول المصانع. وأخذت مطالبهم واحتجاجاتهم تتزايد بسبب ظروف التشغيل السيئة، ومستوى الأجور المتدنية، وعدد ساعات العمل الكثيرة. فتأسست النقابات العمالية في أوساط المدن الصناعية ذات التجمّعات العمالية المعتبرة. وتحولت الحركة الاجتماعية العمالية إلى نقابات وأحزاب اشتراكية وشيوعية، ركّزت في برامجها على تحسين شروط حياة الأوساط العمالية وإعادة النظر في توزيع الثروات[43].

وقد صمم ستين روكان وليبست نموذجاً نظرياً تفسيرياً وتصنيفياً حول تموضع هذه التصدّعات، مبنياً على أساس النموذج الوظيفي الرباعي لتالكوت بارسونز (T. Parsons) المعروف بنموذج (الأجيل) (AGIL) لتقسيم الوظائف، الذي مفاده أن النظام الاجتماعي والأنظمة الفرعية له تقوم بأربعة مقتضيات وظيفية، هي: التكيف (Adaptaion)، وبلوغ الهدف (Goal Attainment)، والتكامل (Integration)، وحفظ النمط (Latency) (انظر الشكل الرقم (2) في ملحق هذا الكتاب).

وفي هذا النموذج صنّفت التصدّعات الأربعة وفق محورين:

الأول هو المحور الإقليمي الثقافي الذي يقع في محور تحقيق الهدف وحفظ النمط، وهو يعبّر عن صراع وانقسام حول وظيفة الدولة الجديدة أو النظام السياسي الجديد وموقفه تجاه القضايا الثقافية والخصوصيات الإقليمية، ولا سيّما الدين. وقد حدّدت إمكانية المعارضة الجهوية الإقليمية في نهاية حفظ النمط من محور المركز المحيط، وهي تعبّر عن معارضة ورد فعل المناطق الطرفية والأقليات الثقافية واللغوية من الذين يشعرون بتهديد ثقافي لهويتهم من قبل مشروع النخبة الوطنية. أما في نهاية المحور نحو نهاية بلوغ الهدف، فهي تشير إلى الصراع على السلطة والقوة بين النخب المتنافسة.

(42) المصدر نفسه، ص 19.

(43) المصدر نفسه، ص 20 ـ 21.

والمحور **الثاني** هو المحور الثقافي الوظيفي الذي يقع ضمن نهايتين وظيفيتين، هما التكامل والتكيّف. والتصدّعات التي ولدتها الثورة الصناعية تقع ضمن هذا المحور. وفي نهاية هذا المحور نحو التكيّف، فهو يعبّر عن مقتضيات التكيّف في النظم السياسية الجديدة، والاختلاف حول تخصيص الموارد بين العمال وأرباب العمل، وبين مصالح الاقتصاد الأولي الريفي والاقتصاد الثانوي الصناعي في المدن. أما في نهاية المحور نفسه نحو وظيفة التكامل، فيشير إلى تحول الصراعات نحو طابع أيديولوجي وديني، لأن الصراع هنا يكتسي اختلافاً في القيم (انظر الشكلين الرقمين (٢) و(٣) في ملحق هذا الكتاب).

هذا الاقتراح النظري حول تفسير ظهور التصدّعات الاجتماعية في ضوء تصميم وظيفي أثار عدة انتقادات حوله، وانتقاداً حول المفاهيم التي استعملها روكان وليبست، التي تحتاج إلى توضيح، وانتقاداً موجهاً إلى الأسس النظرية والفلسفية التي تستند إليها.

فحسب إريك ألاردت (Erik Allardt)، فإن تموضع بعض التصدّعات في أحد المحاور يثير إشكالات: فالصراع بين العمال والمالكين، على سبيل المثال، هل يمثل فقط صراعاً حول تخصيص الموارد لتتموضع في نهاية محور التكيف، أم أنّه من الناحية الواقعية يمثل تصدّعاً يتعلق كذلك بالصراع على السلطة، أي سلطة تحديد الموارد ومن يتحكم في توزيعها، أي نهاية بلوغ الهدف في المحور الأوّل؟ فهذا التصنيف من وجهة النظر هذه يبيّن أن وضع التصدّعات الاجتماعية ضمن المحاور الوظيفية لنموذج بارسونز عملية تحكمية ومبسّطة[٤٤].

وبحسب وجهة هربرت كيتشلت، فإن النظرية التي تقدّم بها روكان وليبست حول ظهور التصدّعات الاجتماعية ترجع إلى خلفيتين نظريتين، هما النموذج البارسونزي، واستقراء تاريخي من زاوية معينة لتطور الظاهرة الحزبية في أوروبا الغربية[٤٥]. والنموذج الوظيفي المستعمل في تفسير بروز وعمل التصدّعات الاجتماعية، لا يتناسب مع تصنيف التصدّعات التي تحمل قدراً من الصراع على السلطة، فتفسير ظاهرة صراعية في الأساس ضمن نموذج وظيفي يثير مثل هذا

(٤٤) Erik Allardt, «Past and Emerging Cleavages,» in: Otto Stammer, ed., *Party Systems, Party Organizations, and the Politics of New Masses* (Berlin: Institut für Politische Wissenschaft an der Freien, University Berlin, 1968), p. 68.

(٤٥) Zakošek and Cular, «Ideological Cleavages and Party Preferences: The Case of Croatia,» p. 3.

الالتباس. كما أنّ النظرية، بحسب ألاردت، أهملت البعد الإكراهي الصراعي في عملية التغيّر البنيوي، الذي يعجز النموذج الوظيفي عن استيعابه. ثمّ إن هناك مشكلة تطرح حول مدى استيعاب هذا النموذج الاستاتيكي للتصدّعات الاجتماعية الجديدة، وضمن أية زاوية من النموذج تصنّف؟[٤٦].

وبحسب رون ستوباغر (Rune Stubager)، فإن المنظور الصراعي غير الوظيفي هو المنظور الموائم في نظرية التصدع، لأن الصراع حقيقة اجتماعية، إضافة إلى التكامل والتساند الوظيفي، فالصراع والتكامل يمثلان وجهين لعملة واحدة[٤٧]. فبحسب وجهة نظره، لا يتلاءم المنظور الوظيفي لتفسير التصدع الاجتماعي مع مقولة الصراع، التي يراها عنصراً من عناصر التصدع الاجتماعي، وهو يتضمن تجاهلاً لدور الصراع في التغيّر الاجتماعي والسياسي، ويرى أن المنظور الصراعي لنظرية التصدع يتناسب مع ما قدمه رالف داهرندورف (Ralf Dahrendorf) حول ديناميكية الصراع الاجتماعي، وأن التصدع الاجتماعي هو محصّلة لهذا الصراع الاجتماعي بتشكل مجموعات صراع (Conflict Groups). كما أن تسييس التصدعات الاجتماعية وبروزها سياسياً هو تعبير عن تصاعد صراع اجتماعي معيّن، بالإضافة إلى زيادة التمايز بين المجموعات الصراعية.

وتحتاج نظرية التصدع الاجتماعي في تكوينها إلى المنظور الصراعي كإطار تفسيري لديناميكية التصدع وتطوره، لأن ديناميكية تطور التصدع من الكمون إلى البروز (Salience) مرتبطة بتفعيل الصراع الاجتماعي له، فبحسب رالف داهرندورف، وهو على غرار كارل ماركس، يرى أن المجتمع ينقسم إلى فئتين: فئة تملك السلطة، وفئة تخضع للسلطة، والسلطة تبنى على التجمّع الإلزامي السلطوي، مما يفرض مصالح موضوعية للحفاظ على الوضع القائم عند مجموعات مستفيدة من الوضع القائم، ومصلحة في تغيير وتعديل هذا الوضع لدى مجموعات أخرى، وعلى أساس أن الناس يكتسبون وعياً بمصالحهم، مما يؤدي إلى تشكيل جماعات مصالح هي الفاعل الحقيقي لمجموعات الصراع، بحسب داهرندورف[٤٨].

(٤٦) Allard, Ibid., p. 69.

(٤٧) Rune Stubager, «Cleavage: An Exploration in Definition and Model Development,» (Master Science Dissertation, Department of Political Science, University of Aarhus, Aarhus, 2002), p. 31.

(٤٨) Dahrendorf, *Class and Class Conflict in Industrial Society*, p. 241.

كما أنّ التحليل التاريخي الذي استعمله روكان وليبست حول مفعول الثورات الاجتماعية في إحداث التصدعات الاجتماعية، واجه مأزقاً في تصنيف الأحداث اللاحقة، ومنها الموقف من الثورة الروسية التي أدت إلى انقسام داخل الأحزاب العمالية، فانقسمت إلى اشتراكيين وشيوعيين كعائلات حزبية تختلف في أيديولوجياتها وبرامجها السياسية. لذا، فالنموذج حصر التغيّرات الاجتماعية المولدة للتصدعات في ثورتين، وطنية وصناعية فقط، مما يجعل قدرته التفسيرية التعميمية محدودة. لذا، فهناك من يقترح بعداً إضافياً ليدرج الثورة الروسية اللاحقة في هذا النموذج في مسعى نحو تعديله، مثل اقتراح جون ومونيكا شارلوت (Jean et Monica Charlot) إضافة تصدع آخر تمثل في الثورة الروسية كمحطة تاريخية ومنطلقاً له، وهذه الثورة الثالثة تمثل، بحسبهما، بروزاً للتصدع بين الدولة والمجتمع المدني(٤٩).

ويرى دانيال لويس سيلر (D. L. Seiller) أنّه من خلال نظريات التصدع الاجتماعي لروكان، والأعمال التي أتت بعده، أن الثورات المولدة للتصدعات الاجتماعية هي متغيّرات، وليست ثوابت، وعددها غير محصور، وهي تعبر عن تاريخ كلّ مجتمع(٥٠). لذا، فنظرية روكان وليبست هي مقترح نظري سلط الضوء على ظاهرة التصدعات الاجتماعية، التي هي انتقال الصراعات الاجتماعية الناشئة عن التحولات الاجتماعية الكبرى والمولدة لصراعات عميقة إلى ظاهرة احتجاجية منظّمة تتجسد في حركات اجتماعية وحزبية. وبالرغم من ذلك، فإن النطاق التفسيري بهذه الصيغة يبقى ضيقاً ومنحصراً في التجربة الأوروبية الغربية، مما يحدّ من قدرتها على التفسير.

ج ـ نموذج رونالد روغوفسكي حول التصدّعات الاجتماعية

تعتبر نظرية رونالد روغوفسكي (Ronald Rogowski) التي تندرج ضمن النموذج المسمّى بـ «النموذج العقلاني» الاقتصادي لتفسير بروز التصدعات الاجتماعية، حول تأثير العوامل الاقتصادية الداخلية والتجارة الخارجية في بروز التصدعات الاجتماعية، متأثرة بنظرية ستوبلر وساموليسن حول دور التجارة الخارجية في التأثير في البنية الاجتماعية. لذا تندرج هذه النظرية ضمن المنظور

(٤٩) Seiler, *Les Parties politiques*, p. 99.

(٥٠) Daniel Louis Seiler, *Les Partis politique en occident: Sociologie historique du phénomène partisan* (Paris: Ellipses, 2003), p. 55.

البنيوي، فقد حدد العامل المؤثر في بروز التصدعات الاجتماعية في المتغيّر الاقتصادي المتعلق بالتبادل التجاري، إذ يرى روغوفسكي أن هناك عناصر اقتصادية تسهم في التغيّرات الاجتماعية، وهي: الأرض، والعمل، ورأس المال(٥١).

كما يرى روغوفسكي أن كلّ طرف من الأطراف التي لها ارتباط بمصالح التجارة الخارجية تملك أحد هذه العناصر، أي الأرض، أو رأس المال، أو العمل، وأي تغيّر اقتصادي على مستوى التجارة الخارجية يجعل أحد مالكي هذه العناصر أكثر استفادة من الآخرين، وبالتالي يعمل على بروز بعض التصدعات على حساب الأخرى، وذلك بقيام الأطراف بثلاث خطوات: فالمستفيدون من الوضع سيواصلون تسريع عملية التغيّر لصالحهم، بينما المتضرّرون سيحاولون وضع حدّ لهذه التغيّرات، كما أن المستفيدين من توسع التجارة الخارجية سيعملون على تشجيع التجارة الحرة، والمتضرّرين سيطالبون بالحماية الجمركية وتقييد التجارة الخارجية.

إن الزيادة في ثروة المستفيدين من الوضع ستؤدي إلى زيادة تأثيرهم ونفوذهم السياسي، ويؤدي هذا التوسع في النفوذ السياسي إلى فرض قواعد إجرائية للعمل السياسي لصالحهم من أجل فرض خياراتهم السياسية. وقد عرض روغوفسكي عدة احتمالات لتشكّل التصدع الذي سيبرز نتيجة ندرة أحد هذه العناصر الثلاثة، وقد حصر التصدعات في نوعين: التصدع الطبقي، والتصدع الريفي ـ الحضري، مع وجود علاقة عكسية بين توفر عنصر العمل وعنصر الأرض. وهو يرى أن توفر أحد العنصرين يقابله ندرة العنصر الآخر، وعلى هذا الأساس قسّم المجتمعات إلى مجتمعات متقدمة، وهي التي تتوفر على عنصر رأس المال، ومجتمعات متخلفة، وهي التي تتسم بندرة رأس المال. كما يرى أن التصدع الطبقي سيكون أكثر بروزاً في المجتمعات المتقدمة التي يمثل العمل العنصر النادر فيها، وفي المجتمعات المتأخرة التي يمثل رأس المال والأرض العنصرين النادرين فيها، بينما التصدع الريفي الحضري يكون أكثر بروزاً في المجتمعات المتقدمة التي يكون فيها عنصر الأرض هو العنصر المتسم بالندرة، وفي المجتمعات المتأخرة التي يكون عنصر العمل هو العنصر النادر فيها(٥٢).

(٥١) Ronald Rogowski, «Political Cleavages and Changing Exposure to Trade,» *American Political Science Review*, vol. 81, no. 4 (December 1987), pp. 112-113.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١١٢٤ ـ ١١٢٥.

يعتبر هذا النموذج أن التصدع السياسي والاجتماعي يتأثر بمدى انفتاح الاقتصاد على المبادلات التجارية الخارجية، ومدى العلاقة النسبية بين عناصر: الأرض، والعمل، ورأس المال. وقد حاولت هذه النظرية تفسير نشوء وتطور الأنظمة الديمقراطية في أوروبا الغربية في أواخر القرن التاسع عشر، وقبيل الحرب العالمية الثانية، بفعل تحالف قوى العمل ورأس المال في فرض إصلاحات سياسية. وتعتبر بريطانيا وسويسرا مثالاً على هذا التحالف، بينما في بلدان أوروبية أخرى، مثل ألمانيا، حيث كان عنصر رأس المال والأرض هما العنصران النادران، فقد وقع تحالف آخر بين الرأسماليين وملاك الأراضي كان وراء عرقلة الإصلاحات السياسية وفرض الحمائية الاقتصادية والتسلطية السياسية التي أنتجت في ما بعد النازية والفاشية والحركات الراديكالية(٥٣).

لكن ما يلاحظ على نظرية روغوفسكي أنها نظرية تقتصر في تفسيرها لنشوء التصدعات على التصدع الطبقي والتصدع الريفي ـ الحضري فقط، وتهمل العديد من الأبعاد الأخرى للتصدعات الاجتماعية، مثل وجود تصدعات اجتماعية أخرى قد تتقاطع أو تعزز أحد التصدعات المذكورة أو تضعف تأثيرها. كما أنه ينطلق من خلفية نظرية ضمن اقتراب الاقتصاد السياسي تحصر بروز وتطور التصدعات السياسية والاجتماعية في العامل الاقتصادي، وبالتحديد: تأثير التجارة الخارجية في التصدعات الاجتماعية والسياسية، وهذا غير كاف من الناحية التفسيرية، ويهمل العوامل الاجتماعية والثقافية ودور المجموعات الاجتماعية أو مجموعات الصراع في بروز التصدعات الاجتماعية.

٢ ـ الاتجاه القيمي ـ الإدراكي في تفسير التصدّع الاجتماعي

وهذا التوجه النظري في دراسة التصدعات الاجتماعية يرى في نظريات التصدع البنيوية، كما قدمها روكان وليبست، أو كما في نظرية روغوفسكي، أنها لم تعد تعكس الواقع الاجتماعي والسياسي في بلدان أوروبا الغربية والديمقراطيات الحديثة. فالعديد من الدارسين للتصدع الاجتماعي وعلاقته بالأحزاب السياسية أخذوا يرصدون ضعفاً في الولاءات الحزبية، وضعفاً في الارتباط بين التوجهات الانتخابية والانتماء الاجتماعي للأفراد، وأن العامل

(٥٣) William Daniel Garst, «From Factor Endowments to Class Struggle: Pre-World War Germany and Rogowski's Theory of Trade and Political Cleavages,» *Comparative Political Studies*, vol. 31, no. 1 (February 1998), pp. 23 and 39.

الطبقي أو اللغوي أو الديني لم يعد له دور في هيكلة الانتماءات السياسية، مما يعني وجود حالة من ضعف الاصطفافات التقليدية التي تكلّم عليها دعاة المنظور البنيوي في تفسير التصدع الاجتماعي، وأن هناك حالة عامة من ضعف التصدعات القديمة في الديمقراطيات التاريخية(٥٤)، مما جعل الكثير من الباحثين يعيدون النظر في نظرية التصدع الاجتماعي، من حيث مدى التأثير الفعلي للبنية الاجتماعية في التنظيمات الحزبية والولاء لها. وطالبوا بإعادة النظر في الفرضيات البنيوية التي ترى أن هناك تأثيراً للانقسامات الاجتماعية والصراعات الاجتماعية التاريخية في بروز الأحزاب السياسية، وتشكّل الأنظمة الحزبية في أوروبا الغربية، وتقديم نماذج تفسيرية بديلة حول العلاقة بين التصدع الاجتماعي والنظام الحزبي، وعمّ إذا كانت المجتمعات تشهد ضعفاً وتراجعاً في التصدعات الاجتماعية التقليدية، مثل التصدع الطبقي والديني، وبالتالي ضعفاً في الاصطفافات السياسية التي تعبر عنها، أو تشهد المجتمعات المتطورة بروز أبعاد جديدة من التصدعات، مثل التصدعات الإثنية في بلدان أوروبا الشرقية، وبالتالي إعادة اصطفافات جديدة في الساحة السياسية؟

وبحسب رونالد إنغلهارت (Ronald Inglehart)، تشهد المجتمعات الغربية تحولاً من نظام التصدعات التقليدي الذي كان يدور حول مكانة التصدع الطبقي في تقسيم العائلات الحزبية بين اليمين واليسار، بتزايد ضعف الصلة بين الانتماء السياسي لمقاييس اليمين واليسار بالانتماء الطبقي، وتزايد ضعف أهمية التصدع الديني أو الريفي ـ الحضري في تحديد التوجهات الانتخابية. وقد أخذت هذه التصدعات في التلاشي ليحلّ محلّها الصراع والانقسام حول القيم، وهي البعد الجديد للتصدع الاجتماعي، وقد سمّاه بـ «بعد المادية ـ ما بعد المادية»، لأن المجتمعات الغربية تشهد تحولات اجتماعية عميقة وسريعة سمّاها بـ «الثورة الصامتة»(٥٥).

لقد تمثلت هذه الثورة التي بدأت في مطلع الستينيات من القرن العشرين

(٥٤) Mark Franklin, «The Decline of Cleavage Politics,» in: Mark N. Franklin, Thomas T. Mackie and Henry Valen, *Electoral Change: Responses to Evolving Social and Attitudinal Structures in Western Nations* (Cambridge, CA: Cambridge University Press, 1992), pp. 383-405, and Martin Elff, «Social Structure and Party Support in Comparative Perspective: The Decline of Social Cleavages in Western Europe Revisited,» (28 October 2004).

(٥٥) Ronald Inglehart, «The Silent Revolution in Europe: Intergenerational Change in Post-Industrial Societies,» *American Political Science Review*, vol. 65 (1971), pp. 991-992.

في موجة من الحركات الاجتماعية، يعود سببها، بحسب إنغلهارت، إلى التغيّر في نظام الأولويات القيمية الناتجة من التغيّر الهيكلي في بنية الاقتصاد، وانتشار القطاع الخدمي، وارتفاع المستوى التعليمي. فقد ولد توسع القطاع الخدمي ظهور طبقة وسطى جديدة منفصلة عن العملية الإنتاجية المباشرة، بالإضافة إلى ازدياد الثروة العامة والرفاهية الاجتماعية، مما أدى إلى تعديلات جوهرية في بنية الفرص الاجتماعية. وهذا التغيّر أدى بدوره إلى ازدياد مستوى التعليم للأفراد في المجتمعات الصناعية، كما أدى إلى ازدياد تداول الأفكار، مما عمل على تقليص دور الانتماءات الاجتماعية التقليدية في تحديد الخيارات السياسية للناخبين، وتغيّر في الاهتمامات والقضايا العامة نحو قضايا «ما بعد المادية» التي تدور حول المطالبة بنوعية الحياة، والاهتمام بالبعد البيئي، وازدياد تحرر المرأة، وتوسع أدوارها الاجتماعية. ومن جانب آخر، فالتصدع القيمي، بحسب إنغلهارت، بين قيم المادية وقيم ما بعد المادية، يعكس تفاوتاً في القيم بين الأجيال القديمة والأجيال الشابة، وهو بعد جديد من أبعاد هيكلة الاستقطاب بين اليمين واليسار في الدول المتقدمة صناعياً[٥٦].

هذا التغيّر الاجتماعي الجديد له تأثير في بروز صراعات اجتماعية جديدة، بحسب هذا المنظور، بسبب التغيّر في الأولويات القيمية بين الأجيال، فهو يرى أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى التغيّر في الأولويات القيمية، فانتشار التصنيع وتوسع القطاع الخدمي وانتشار الرفاهية الاجتماعية يؤدي إلى تغيير في قيم الأجيال الجديدة نحو زيادة الاهتمام بقيم الجودة والنوعية، بدل قيم تأمين الحاجات المادية، كما إنَّ لهما مفعولاً في زيادة الميول نحو العلمنة وأنماط الثقافة العقلانية. يقابل ذلك انخفاض وتلاشي نسبي في أهمية المؤسسات الدينية، مثل الكنائس والمؤسسات التقليدية، مثل العائلة، من خلال التغير الجذري في العلاقة بين الجنسين، والتغير القيمي بين الأجيال[٥٧].

ويستند إنغلهارت في تفسيراته لبروز تصدع المادية ـ ما بعد المادية إلى فرضيتين: الأولى هي فرضية الوفرة، والثانية هي نظرية التنشئة. ففرضية الوفرة مفادها أن السلوك السياسي للفرد تحدّده ظروف الندرة الاجتماعية والسياسية.

(٥٦) Inglehart, «The Changing Structure of Political Cleavages in Western Society,» p. 27.

(٥٧) Ronald Inglehart and Wayne E. Baker, «Modernization, Cultural Change, and the Persistence of Traditional Values,» *American Sociological Review*, vol. 65 (February 2000), pp. 19-18.

فاستناداً إلى نظرية ماسلو (Maslow) حول ترتيب الحاجات الإنسانية، يرى إنغلهارت أن الأفراد، نتيجة لظروف الندرة التي عاشوها، سيحتفظون بميول نحو ترتيب معين للقيم، التي تعبّر عن ترتيب للحاجات المادية وغير المادية التي تعكسها ظروف البيئة التي نشأوا فيها، وهذا الترتيب القيمي مرتبط بظروف النشأة، وهي الفرضية الثانية.

ولإثبات أثر هذا التغيّر القيمي، يستدل إنغلهارت بالفارق الموجود بين الأجيال التي عايشت الحرب العالمية الثانية، والأجيال اللاحقة التي ولدت بعد الحرب. وهذه الأخيرة هي الأكثر ميلاً نحو قيم ما بعد المادية أو قيم ما بعد البرجوازية التي تتمثل، بحسبه، في الاهتمام بمسائل غير مادية وغير ذات نفع مادي مباشر للفرد، مثل الاهتمام بالبيئة والسلام والتعبير عن الذات والاهتمام بنوعية الحياة، وذلك في مقابل الأجيال الأكثر سناً التي عايشت ظروف الحرب العالمية الثانية، فهي أكثر ميلاً نحو قيم المادية وقيم الحيازة، المتمثلة في الاهتمام بالأمن الاقتصادي والبدني كمؤشرات على ذلك[٥٨].

وقد أدى هذا التغيّر القيمي إلى تصدعات سياسية على مستوى النظم الحزبية، وعلى مستوى الميول السياسية الحزبية للأفراد، وإلى تأثير في بنية التصدع التقليدي من خلال إضعاف التصدع الطبقي. فإنغلهارت يرى أن تصاعد الاهتمام بقضايا ما بعد المادية أدى إلى عزل الاستقطاب السياسي المبني على أساس الطبقة الاجتماعية، ويستدل على ذلك بتراجع ما يسمّيها بـ «الأحزاب اليسارية التقليدية»، فالأولويات القيمية لها تأثير مباشر في التغيير السياسي، وفي التشجيع على ظهور أحزاب جديدة تعكس هذا التصدع القيمي الجديد[٥٩].

وهذا التصدع القيمي أدى إلى إعادة اصطفاف للقواعد الاجتماعية للأحزاب الموجودة، وظهور أحزاب وحركات تعبر عن القضايا الجديدة لما بعد المادية، تتمثل في اليسار الجديد، والإيكولوجيين، والحركات النسوية، وحركات مناهضة الحرب والتسلح النووي. وبحسب دراساته المقارنة من خلال مشروع المسح العالمي للقيم، فهو يرى أن قيم ما بعد المادية في البلدان

(٥٨) Inglehart, «The Silent Revolution in Europe: Intergenerational Change in Post-Industrial Societies,» p. 995.

(٥٩) Inglehart, «The Changing Structure of Political Cleavages in Western Society,» p. 28.

المتقدمة صناعياً هي أكثر حضوراً لدى الفئات العمرية الشابة، في مقابل قيم المادية التي هي الأكثر حضوراً لدى الفئات العمرية المتقدمة في السن. ويفسر ذلك بأن درجة الأمن الاقتصادي أو إشباع الحاجات الاقتصادية في مرحلة النشأة تؤدي دوراً مهما في تشكيل السلوك السياسي المستقبلي للأفراد، فأجيال ما بعد الحرب العالمية الثانية عايشت أوضاع مجتمع كان يتجه نحو الزيادة في الأمن والوفرة الاقتصادية. أما العلاقة الثانية التي حاول أن يثبتها، فهي أن المجموعات الأكثر ميلاً نحو قيم ما بعد المادية هي الأكثر ميلاً نحو اليسار واليسار الجديد[٦٠].

إذن، فهذا التوجه النظري يركّز على الدور المهم الذي يؤديه التغيّر الثقافي والتغيّر القيمي في التأثير في بنية التصدعات الاجتماعية والسياسية. وهذا التوجه في التركيز على القيم، نجده كذلك في أعمال سكوت فلاناغان، فرغم انتقاده لمنظور قيم المادية وما بعد المادية بالصيغة التي أعطاها إنغلهارت، فهو مع ذلك يرى أن التصدع الأبرز في المجتمعات المتقدمة هو ذو طابع ثقافي قيمي، يتمثل في التصدع بين قيم الليبرالية مقابل قيم التسلطية[٦١].

وقد حاول إفرايم يوختمان ياعر (Ephraim Yuchtman Yaar) تطبيق المنظور القيمي لإنغلهارت على المجتمع الإسرائيلي، ورأى، استناداً إلى معطيات المسح العالمي للقيم حول إسرائيل، أنها تندرج في طابعها القيمي ضمن الدول ما بعد الصناعية من خلال وجود هذا البعد من التصدع القيمي فيها، وأنها تمثل شذوذاً وحالة منفردة في منطقة الشرق الأوسط[٦٢].

وقد انتقد هذا التوجه أو الاقتراب المتعلق بدور القيم في توليد التصدعات السياسية من عدة جوانب. فمن الناحية المنهجية والبحثية، فقد توجه الانتقاد إلى أنصار التوجه القيمي والثقافي من ناحية منهجية البحث والتحقيق في استعمالهم لتقنيات المسح الاجتماعي المتمثلة في الترتيب (Ranking)، أي إعطاء ترتيب في القيم، أو إدراجها ضمن سلم قيمي تعبّر عن نظام الأفضلية عند المبحوثين، من

(٦٠) Inglehart, «The Silent Revolution in Europe: Intergenerational Change in Post-Industrial Societies,» p. 1001.

(٦١) Flanagan and Lee, «The New Politics, Cultures Wars, and the Authoritarian- Libertarian Value Change in Advanced Industrial Democracies,», pp. 235-236.

(٦٢) Ephraim Ya'ar, «Value Priorities in Israeli Society: An Examination of Inglehart's Theory of Modernization and Cultural Variation,» Tel Aviv University (2003).

غير أن تأخذ بعين الاعتبار مشكلة التبادلية والتعارض بين هذه القيم. فهذه الأبحاث تضمّنت، بحسب غي مور (Guy Moors)، نسبة كبيرة من عدم الدقة والخطأ في القياسات[٦٣]. ومن الناحية الميدانية، فإن أبحاثاً أخرى أثبتت عدم وجود ارتباط بين المتغير الجيلي واعتناق قيم ما بعد المادية، وعدم وجود ارتباط بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية من جهة، ونظام الأولويات القيمية من جهة أخرى. كما أن نتائج الدراسات تختلف من منطقة إلى أخرى، ففي أبحاث أخرى في بلدان أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفياتي سابقاً، أثبت البحث الذي قام به كيفليديس (Ioannis Kyvelidis) أن هناك تساوياً نسبياً بين قيم ما بعد المادية وقيم المادية، بأخذ مسألة الاهتمام العالي بمشاكل البيئة كمؤشر على قيم ما بعد المادية، وقيم المادية المتمثلة في المشاكل الاقتصادية، وذلك رغم تعرّض المنطقة، ومنها روسيا، إلى وضع سياسي واقتصادي يتسم بعدم الاستقرار[٦٤]. وهو ما يخالف فرضيات إنغلهارت حول تأثير البيئة في ترتيب الأولويات القيمية عند الأفراد.

وبحسب نوتسن (Knutsen) وسكاربروث (Scarbrough)، فإن مفهوم التصدع الذي يقترحه إنغلهارت مخالف للتصور النظري البنيوي حول تكون التصدع، من حيث إنّه نوع من الانقسام الاجتماعي بين مجموعات اجتماعية لها مستوى معين من الانغلاق[٦٥]. فستيفانو بارتوليني (Bartolini) يرى أن التصدعات ليست مجرد انقسامات أو نوع من التمايز القيمي بين فئات اجتماعية متفاوتة الأعمار، أو تمايز في القيم الجنوسية (الجندرية) الناشئة عن توزيع الأدوار بين الجنسين، «فخطوط التصدع تظهر نفسها عبر كثافة من العلاقات الانغلاقية بين تنظيمات تعاضدية (كوربوراتية) مصلحية، وحركات اجتماعية وتنظيمات انتخابية»[٦٦]. وفي المقابل، فإن المعيار الذي يركّز عليه إنغلهارت في قياس شدّة التصدع ومظاهره تعتمد على معيار السن والجنس، وهي حدود مفتوحة[٦٧].

(٦٣) Guy Moors and Jeroen K. Vermun, «Heterogeneity in Postmaterialist Value Priorities: A Latent Class Discrete Choice Approach,» *Political Research Quarterly* (Tilburg University, Faculty of Social and Behavioural Sciences, Department of Methodology and Statistics) (2004), pp. 4-5.

(٦٤) Ioannis Kyvelidis, «Measuring Post-Materialism in Paost-Socialist Societies,» *European Integration Online Papers* (EIOP), vol. 5, no. 2 (2001), <http://eiop.or.at/eiop/texte/2001-002a.htm>.

(٦٥) Oddjorn Knutsen and Elinor Scarbrough, «Cleavage Politics,» in: Jan W. van Deth and Elinor Scarbrough, eds., *The Impact of Values* (Oxford: Oxford University Press, 1995), pp. 492-523.

(٦٦) Bartolini, «Cleavages,» p. 19.

(٦٧) Pippa Norris, *Electoral Engineering: Voting Rules and Political Behavior* (New York; Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2003), p. 55.

٣ ـ اتّجاه المؤسسية الجديدة في دراسة تكون التصدع

على عكس الاقترابين السابقين اللذين يعتبران أن النظام الحزبي والمنظمات الحزبية هي متغيّر تابع للتصدعات الاجتماعية والقيمية، فإن اقتراب المؤسسية، كما يتبدى عند أنصار المؤسسية الجديدة، مثل آدم برزيورسكي (Przeworski)، وجوهان سبراغ (Sprague)، وروبرت هوكفلدت (Huckfeldt)، فهم يرون أن هناك علاقة تفاعلية بين الأبنية الاجتماعية والمجموعات الاجتماعية مع المؤسسات والأحزاب السياسية، وأن هناك نوعاً من الاستقلالية لدى المؤسسات لكي تمارس تأثيرها في محيطها الاجتماعي، وأن النظريات ذات التفسير البنيوي، مثل نظرية روكان وليبست، ونظرية الاقتراب الثقافي القيمي، كما عرضت عند إنغلهارت وفلاناغان، هي نظريات تركز على البعد الكلي (ماكرو)، وتغفل الكثير من الديناميات التي تحدث على المستوى الجزئي عند الأفراد والمؤسسات أو الوكالات، وأن تفسير بروز التصدعات الاجتماعية لا بُدَّ من أن يسلط الضوء على السلوك السياسي للمؤسسات ودورها في حلّ الصراعات أو التوسط في نقل المطالب[٦٨].

فبنية التصدعات وتحولها إلى المجال السياسي ليست عملية اجتماعية حتمية لا يمكن تفاديها، وليست علاقة بسيطة ومباشرة، بل تنشأ وتتعزّز عبر نشاط التعبئة الذي تمارسه المنظمات السياسية، بما فيها الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة. فالأحزاب السياسية ليست مجرد انعكاس للهويات الاجتماعية وناقلة للصراعات الاجتماعية، بل تساهم في تشكيل وصياغة الهوية الجماعية للمجموعات، ولا سيّما القومية أو الإثنية أو الدينية عبر نشاط التعبئة الذي تقوم به[٦٩]. فنسق الفعل كأحد مكونات تشكّل التصدع الاجتماعي يحتاج إلى مؤسسات تؤمن استمراره، وذلك عبر المنظمات السياسية التي تحدد المصالح الاجتماعية بالنيابة عن أي فعل جماعي ممكن. وهذه الصلة بين المجموعات والمنظمات السياسية يمكن أن تتوطد عبر الزمن، وتنشئ تقاليد ثقافية تحافظ على درجة من الثبات في السلوك الانتخابي والسياسي يتميز من سلوك مجموعات أخرى.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٩٨ ـ ٩٩، و Robert Huckfeldt and John Sprague, «Political Parties and Electoral Mobilization: Political Structure, Social Structure, and the Party Canvass,» *American Political Science Review*, vol. 86, no. 1 (March 1992), p. 70.

(٦٩) Barbara Sgouraki-Kinsey, «Cleavage Formation: The Contextual Dimension,» paper presented at: The 58th Annual Meeting of the Midwest Political Science Association, Working Paper; no. 398, Chicago, IL, 27-30 April 2000, p. 7.

أما عند هربرت كيتشلت (Herbert Kitschelt) الذي درس طبيعة العلاقة بين التصدعات الاجتماعية والنظام الحزبي في أوروبا الشرقية، فقد أعطى دوراً مهماً للمؤسسات السياسية في تقوية أو إضعاف التصدعات الاجتماعية أو إبقائها كامنة. فالتصدع الاجتماعي يبرز، بحسب وجهة نظره، من خلال أحزاب تقدّم رسائل تنافسية، تتوجه نحو مجموعات الناخبين على أساس مواقعهم الاجتماعية ومواقفهم الأيديولوجية، ودرجة ميلهم إلى الانخراط في العمل السياسي. والتصدع الاجتماعي يبرز عبر ثلاثة محددات مؤسسية تقوم بتحديد نطاق المنافسة السياسية، فالمؤسسات السياسية تحدد **أولاً** من اللاعبين في الحلبة السياسية ومن يسمح لهم بذلك، و**ثانياً** تحدد قواعد اللعبة التي يلتزم بها اللاعبون في الحلبة السياسية، و**ثالثاً** تحدد المؤسسات السياسية من يمثل الجماعة الوطنية والسياسية[٧٠].

إن العنصر الثالث مرتبط بتحديد المواطنة ونطاق ممارستها، فهناك تصوّران للمواطنة لدى الأنظمة السياسية، فهناك مواطنة ذات طابع موضوعي كوني وإدماجي لا تميز فيه بين المواطنين، فهي مواطنة إدماجية. وفي المقابل، قد نجد مفهوماً خصوصياً وإقصائياً للمواطنة، مبنياً على أساس الانتماء الثقافي أو العرقي للمجموعة المسيطرة سياسياً، كما هو الحال في بلدان أوروبا الشرقية وإسرائيل. وتحدد المؤسسات إجراءات وقواعد التنافس التي تتفاوت من إجراءات ليبرالية إلى إجراءات تسلطية، وتعمل المؤسسات أو القواعد المؤسسية كذلك على تخصيص وتوزيع الموارد الرمزية والمادية للدولة أو النظام السياسي[٧١].

وبشأن تحديد قواعد وإجراءات التنافس، نجد أن أهم هذه القواعد هي تلك القواعد التي تحددها المؤسسات الانتخابية التي تنظم آليات التنافس السياسي، أي ما هو النظام الانتخابي المعتمد؟ ولذا يرى دونالد هوروفيتز (Donald L. Horowitz) أن النظام الانتخابي له دور مهم في بروز التصدعات الاجتماعية أو إضعافها. فنظام الأغلبية البسيطة ونظام الدورتين يعملان في بلد منقسم اجتماعياً بين مجموعات عرقية ودينية، على سبيل المثال، على دفع الأحزاب المتنافسة إلى تكييف وتغيير استراتيجياتها، وجعل تنظيماتها الحزبية تتكيف لتصبح أحزاباً لاقطة تعمل على جمع أكبر قدر من الأصوات، ويصبح من

(٧٠) Herbert Kitschelt, «The Formation of Party Systems in East Central Europe,» *Politics and Society*, vol. 20, no. 1 (1992), pp. 11-12.

(٧١) المصدر نفسه، ص ١١٢.

مصلحتها تجاهل الاختلافات الاجتماعية، كما قد تضطر الكثير من الأحزاب في سبيل الحصول على الدعم الانتخابي إلى التغيير في توجهاتها السياسية وبرامجها الحزبية، مثل التخلي عن بعض الثوابت المتشددة أو الدينية لديها، بحسب تعبير هوروفيتز، وذلك من أجل البحث عن تأييد أكبر قدر من المجموعات وتوسيع قاعدتها الانتخابية. وهذا في المحصّلة سيؤدي إلى إضعاف حدة التصدعات الاجتماعية. أما في الأنظمة السياسية التي تعتمد النظام الانتخابي النسبي، كما هو الحال في هولندا وإسرائيل، فإن ذلك سيعمل على توطيد الصلة بين كلّ حزب أو كتل حزبية متقاربة في خطابها السياسي مع مجموعة خاصة من الناخبين، مما يعزز ويقوّي مظاهر التصدع الاجتماعي[٧٢]، ويضعف اتجاهات التصالح والتوافق بين المجموعات الإثنية والدينية[٧٣].

٤ ـ اتّجاه الخيار العقلاني

وهناك جانب تفسيري آخر في التوجه النظري للتصدع الاجتماعي ينطلق من البعد الجزئي بدل الكلي، ويركز على تصورات وسلوكات الأفراد وحساباتهم العقلانية، أي التفسير المتعلق بالخيار العقلاني للفاعلين السياسيين الذي يشمل عدة مستويات من الناخب إلى النخبة، أي إلى ما يسمّى بـ «المقاولين السياسيين» (Political Entrpreneurs) وموجهي الرأي العام وقادته الذين يعملون على ربط الصلة بين الأحزاب السياسية والمجموعات داخل المجتمع. فالتفسير في إطار نظرية الخيار العقلاني يتوجه إلى السلوك السياسي على المستوى الفردي والخيارات التي ينشئها الأفراد والمؤسسات والنخب الحزبية. أما البنية الاجتماعية والسياق المجتمعي، فهما يمثلان قيوداً أمام اللاعبين ومتخذي القرار. فالناخب هو الذي يقرر ماذا، ومن ينتخب؟. والقيادات الحزبية وقادة الحملة الانتخابية يقررون كيف يوجهونها، وإلى من يتوجهون، وبأية طريقة؟[٧٤]، لكن بالنظر إلى القيود والفرص المتاحة أمامهم.

وبحسب ويليام بروستين الذي درس مظاهر التصدع الاجتماعي من النوع الجهوي، باعتماده على تفسير الاختيار العقلاني، فإن نمط الإنتاج الاقتصادي

(٧٢) Norris, *Electoral Engineering: Voting Rules and Political Behavior*, pp. 100-101.

(٧٣) Donald L. Horowitz, «Electoral Systems and their Goals: A Primer for Decision-Makers,» Duke University (North Carolina) (January 2003), p. 4.

(٧٤) Norris, Ibid., p. 119.

يحدد الأفضليات السياسية للناخبين، لأنه يولد مصالح على أساسها يحدد الأفراد سلوكهم السياسي، ليخلص إلى نتيجة أن استمرار أنماط السلوك السياسي الجهوي مرتبط أساساً بالتمايز الجهوي في أنماط الإنتاج[٧٥].

وبحسب ماريانو توركال (Mariano Torcal) وشيبر (Chibber)، فإن القيادة الحزبية والنخب السياسية لها دور في إثارة وتسيير الانقسامات الاجتماعية وفق الاستراتيجيات والسياسات التي تنتهجها في معالجة قضايا اجتماعية مختلفة[٧٦]. فالتصدع الاجتماعي سيكون محصّلة للتسييس والتعبئة الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية، والنخب الحزبية والسياسية لها دور بارز في ذلك. فمن خلال توجهات القيادات الحزبية نحو تعبئة الجمهور الانتخابي نحو التركيز على قضايا معينة، وتجنب أخرى، يتوجه انتباه الرأي العام نحو قضايا معينة بدل أخرى. وقد أثبت الباحثان في دراستهما المتعلّقة بإسبانيا أن هناك ارتباطاً ذا دلالة بين الانتماء الاجتماعي للأفراد وطريقة تقييمهم للأداء الحكومي وتأييدهم لأحزاب الحكومة[٧٧].

وتقترح باربارا غوراكي ـ كينسي (Barbara Sgouraki-Kinsey) وجهة نظر تفسيرية أخرى تتمثل في ما تسميه بالتفسيرات السياقية (Contextual Explanations)، وتقصد بذلك تفسيراً يجمع بين آليات استمرار مظاهر التصويت والحسابات الاستراتيجية للأحزاب السياسية، ومفاده أن التصدعات الاجتماعية تبرز سياسياً عن طريق التعبئة الاجتماعية، وهذه التعبئة الاجتماعية مرتبطة بشروط سياقية تتمثل في تموقع الناخبين الجدد والقدامى في أنماط من التفاعل الاجتماعي، واعتماد متبادل بين الأفراد. وهذه التعبئة الانتخابية والسياسية تطرح كلفة متفاوتة بالنسبة إلى الأحزاب السياسية، وتكون عالية بالنسبة إلى المنظمات السياسية الجديدة[٧٨].

ويبرز هنا مفهوم الخريطة الإدراكية والتحليل الفردوي في أعمال إ. سكاربرو (Elinor Scarbrough) ونوتسن (Knutsen)، ورغم أنهما ينطلقان من

(٧٥) Sgouraki-Kinsey, «Cleavage Formation: The Contextual Dimension,» p. 8.

(٧٦) Pradeep Chhibber and Mariano Torcal, «Elite Strategy, Social Cleavages, and Party Systems in a New Democracy: Spain,» *Comparative Political Studies*, vol. 30, no. 1 (1997), p. 31.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(٧٨) Sgouraki-Kinsey, Ibid., pp. 8-9.

التوجه النظري لروكان وليبست، فإنهما أدرجا الجانب الفردي والخيار العقلاني في تفسيرهما للعلاقات بين البنية الاجتماعية والنظام الحزبي. فقد رأياً أن مفعول وتأثير الهويات الاجتماعية لم يعد لها المفعول نفسه كما في الماضي (أوائل القرن العشرين). واقترحا مفهوماً تفسيرياً بديلاً لوصف ما يحدث، وهو مفهوم «الخريطة الإدراكية»، أي أن السلوك السياسي والخيار الانتخابي مرتبطان بإدراكات الأفراد، التي من خلالها يكتسب الناخبون مهارات سياسية وموارد ضرورية لكي يصبحوا مكتفين سياسياً[٧٩]. فالناخب يصبح أكثر استقلالية عن تأثير التعبئة الاجتماعية والسياسية، وأكثر استقلالاً في تكوين آرائه السياسية عن الأحزاب، وذلك نتيجة تعدد القنوات الإعلامية والخيارات المتعددة أمامه في جمع المعلومات. وفي المقابل، فإن الأحزاب السياسية لها قدرات في التكيف مع الأوضاع المتغيرة. لذا فهي تعمل على تنويع مواردها من خلال التغيير في طابعها التنظيمي، وفي توسيع نطاق دعايتها الحزبية وبرامجها الحزبية وخطابها، لتتجه نحو مجموعات أكثر تنوعاً. ويستدل الباحثان على ذلك بأن الأحزاب المسيحية الديمقراطية وسّعت من نطاق دعايتها لتصبح أحزاباً لاقطة (Catch All Parties)، أما الأحزاب المحافظة فقد اعتنقت القيم الاقتصادية لليبرالية الجديدة، والأحزاب الاشتراكية تخلت عن الكثير من مبادئها المساواتية والماركسية المتشددة[٨٠].

وضمن هذا الاقتراب، فإن التصدع الاجتماعي يتم وفق السياق السياسي العام الذي توجد فيه فواعل الصراع، والمجموعات الصراعية المتنافسة. ووفقاً لهذا الاقتراب الذي يركز على الخيارات العقلانية لدى الأفراد، فاهتمامات ومصالح المجموعات الاجتماعية إذا لم تتجسد في حزب خاص بها، سيتحول أعضاء المجموعة إلى تأييد أحزاب أخرى. وقد يقومون بإعادة صياغة هوياتهم ومطالبهم بالتركيز على بعد آخر من هوياتهم ومطالبهم الاجتماعية. ومفاد ذلك أن التصدع الاجتماعي يتأثر بدوره ببنية المنافسة الحزبية التي تؤثر في درجة الترابط بين الهوية الاجتماعية للمجموعات والتأييد الحزبي[٨١]، أي مدى وجود اصطفاف قوي أو ضعيف للمجموعات الدينية والإثنية أو غيرها وراء حزب أو

(٧٩) Knutsen and Scarbrough, «Cleavage Politics,» p. 494.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٤٩٨.

(٨١) Robert Andersen and Anthony Heath, «Social Identities and Political Cleavages: The Role of Political Context,» Department of Sociology, University of Oxford Press, Sociology Working Papers; no. 06 (2002), p. 9.

مجموعة من الأحزاب، تتشابه وتتقارب في برامجها وأيديولوجياتها وتحالفاتها.

لذا، فمن أهم الفرضيات التي ينطلق منها أصحاب الاقتراب العقلاني، والتي وجّهت معظم أبحاثهم إلى الجوانب الميدانية والمقارنة في تفسير بروز التصدعات الاجتماعية، هي الفرضية التي تحاول البرهنة على أن هناك علاقة قوية بين الانتماء الاجتماعي أو الوضع السوسيو ـ اقتصادي والاختيار الحزبي[٨٢]. وضمن هذا المنظور، فالتصدع الاجتماعي يعطي فرصة للمنظمات الحزبية أو المقاولين السياسيين (Political Entrepreneurs) في توظيف تعبئة حوله، لأنه جزء أساسي من بنية الفرص أمام المقاولين السياسيين لجذب التأييد السياسي.

لكن ما يؤخذ على الاقتراب العقلاني الاستراتيجي في تفسير التصدعات الاجتماعية، وكذا على المؤسسية الجديدة، أنهما اعتمدا في دراستهما للتصدع الاجتماعي على السلوك السياسي المباشر للنخب الحزبية أو الناخبين، وأهملا القضايا الأساسية المولدة للصراع وللتصدع، مثل الاختلافات الإثنية والعرقية والصراعات الاجتماعية وعدم المساواة الطبقية، وغيرها من القضايا التي تثير الصراع الاجتماعي وتنقله إلى الساحة السياسية، وهي العناصر التي نجدها في الاقتراب البنيوي.

ومما سبق، يتضح أن الاقتراب البنيوي هو الإطار المناسب لهذه الدراسة، من حيث أهمية دراسة نوع التصدع الاجتماعي (انتسابي أو وظيفي) وتشكل الهوية الجماعية للمجموعات الاجتماعية المشكلة للتصدع، والأنماط التنظيمية التي تظهرها كمرحلة أولى في بروز التصدع من الكمون إلى الظهور، نتيجة مستوى من التنظيم الاجتماعي داخل المجموعة يستند إلى شبكة العلاقات بين أفراد المجموعة، مما يعني أن تشكل التصدع وفق هذا المنظور يمرّ بمراحل أربع، هي: «مرحلة تشكل مجموعة الصراع، ومرحلة اكتساب الوعي الذاتي وتبلور الهوية الجماعية، ومرحلة بروز أنساق فعل خاصة بالمجموعة من خلال تكثف شبكة العلاقات وتشكل التنظيم الاجتماعي؛ وهذه المرحلة ستؤدي إلى مرحلة تالية، وهي ظهور التصدع الاجتماعي إلى الساحة السياسية، سواء من خلال سلوك سياسي يتعلق

(٨٢) Martin Elff, «Vote Intentions, Social Cleavages and Parties Electoral Platforms,» paper prepared at: Delivery at the Annual Meeting of the Arbeitskreis «Wahlen und Politische Einstellungen» in the Deutsche Vereinigung für PolitischeWissenschaft, University of Mannheim, Germany, 8-9 June 2005, p. 11.

باصطفاف المجموعة ضمن تيار سياسي معين، أو وجود تنظيمات سياسية وحزبية تعبر عن هذا التصدع وعن الجماعة المرجعيّة له، ومعنى ذلك أن دراسة التصدع الاجتماعي لا يقتصر فقط على دراسة المجموعات أو التوجهات الانتخابية في صلتها بالانتماءات الاجتماعية، بل يشمل دراسة الاصطفافات السياسية ودراسة العائلات الحزبية وبنية الانقسام في النظام الحزبي، لأنها تعبير عن تحول التصدع الاجتماعي من الكمون إلى الظهور، وهو ما يتطلب دراسة علاقة التصدع الاجتماعي بالنظام الحزبي (انظر الشكل الرقم (١) في ملحق هذا الكتاب).

سادساً: التصدّع الاجتماعي والنظام الحزبي

إن تأثير التصدعات الاجتماعية في بنية النظام الحزبي لها عدة أبعاد، منها كيفية دخول التصدع الاجتماعي في الحلبة السياسية، وبقائه واستمراره في هيكلة الأحزاب السياسية، وهيكلة الكتل الحزبية، وفي قوته النسبية. وذلك أن بعض التصدعات تتحول إلى تصدع سياسي قوي وبارز، بينما تبقى بعض التصدعات الاجتماعية ذات تأثير ضعيف سياسياً وحزبياً، أو لا تجد سبيلها في التعبير السياسي. وهذا يطرح السؤال حول المتغيرات الوسيطة التي تعمل على نقل تأثير التصدعات الاجتماعية إلى النظام الحزبي. فأحد الاقتراحات التفسيرية حول هذه النقطة هو أن القوة النسبية للتصدعات وبروزها مرتبط بدور الفاعلين والوكالات في النظام الحزبي، أي الدور الذي تؤديه النخب الحزبية في تسيير المنافسة السياسية والانتخابية ونظام الأفضليات الذي يتشكل عند الناخبين. لذا يرى جيوفاني سارتوري (Sartori) أن النظام الحزبي من حيث إنّه يشكل بنية منافسة وأفضليات، يمكنه أن يعطف ويحول اتجاه الصراعات الاجتماعية وينقلها بطريقة تؤدي إلى عدم إمكانية بروزها السياسي[٨٣].

يرجع بروز التصدعات الاجتماعية على المستوى السياسي، بحسب روكان، إلى الدور الذي تؤديه الأحزاب السياسية والتحالفات التي تعقدها في ما بينها. فالتحالفات بين الأحزاب يمكن أن تغير من الأوضاع الصراعية للتصدعات الاجتماعية التي تمثلها، وترجح قوة تصدع اجتماعي على حساب آخر. فالتحالفات الحزبية بين أحزاب ذات انتماءات اجتماعية مختلفة تعني نزع التسييس عن بعض

(٨٣) Jakub Zielinski, «Translating Social Cleavages into Party Systems: The Significance of New Democracies,» Department of Political Science, Ohio State University, 10 August 2001, p. 11.

الانقسامات الاجتماعية المرتبطة بالجماعات المرجعيّة التي تؤيد هذه الأحزاب[٨٤].

ويعني هذا أن الحزب السياسي، بما أنّه يمثل عدة مجموعات أو مجموعة مرجعيّة، فإن المواقف التي يتخذها هذا الحزب متأثر إلى حدّ بعيد بهذه المجموعات التي تناصره، فهو يتخذ مواقف توفيقية ووسطية تجاه العديد من القضايا التي تمثل نقاط خلاف بين هذه المجموعات، ومواقف قصوى تتسم بالتشدد وبالوضوح في قضايا ومواقف مجمع عليها بين المجموعات المؤيدة للحزب. وبالتالي، فإن ظهور تحالف حزبي أو ظهور حزب يمثل تحالفاً لمجموعات مختلفة قد يؤدي إلى إزالة أو إضعاف تسييس بعض الانقسامات الاجتماعية بين هذه المجموعات.

١ ـ تحول التصدّعات الاجتماعية إلى النظام الحزبي

إن تحول التصدعات الاجتماعية إلى النظام الحزبي من خلال ظهور أحزاب جديدة، أو من خلال التغيّر في برامج وتنظيم الأحزاب السياسية، ليس مسألة آلية. فبحسب ستين روكان وليبست، كما عند ريتشارد روس (R. Rose) ودريك إروين (D. Erwin)، لا تتحول الانقسامات الاجتماعية أو التصدعات الكامنة آلياً وبصفة مباشرة إلى تصدع سياسي، إلا بوجود شروط معينة. فليست هناك علاقة سببية مباشرة بين الانقسامات الاجتماعية والانقسام على مستوى النظام الحزبي، فوجود انقسام اجتماعي (انقسام لغوي، إثني، ديني... إلخ) غير كاف لتبلور التصدع السياسي، فليست هناك علاقة خطية بين عدد الانقسامات السياسية وعدد الأحزاب السياسية.

وقد سبق القول، من خلال استعراض النظريات البنيوية والقيمية والمؤسسية، إن كثيراً من التصدعات الاجتماعية تظل كامنة، وأخرى يظهر تعبيرها السياسي، من خلال أحزاب سياسية، ومن خلال تغيّر في بنية النظام الحزبي من حيث عدد الأحزاب والتكتلات الحزبية والأيديولوجيا التي تظهر من فترة إلى أخرى. فالأمر هنا يتعلق بكيفية تسييس التصدعات الاجتماعية أو تحزيبها، أي نقلها إلى مجال التنافس الحزبي أو امتلاكها لأداة حزبية تعبّر عنها.

فهناك إجابات متعددة حول تفسير العلاقة بين التصدع الاجتماعي والنظام الحزبي، واختلاف منهجي ونظري في كيفية دراسة هذه العلاقة، من حيث تحديد

(٨٤) المصدر نفسه، ص ١٢ ـ ١٣.

ما هي المتغيرات التي تعتبر مفتاحية في دراسة العلاقة بين متغيّرات التصدع الاجتماعي ومتغيرات النظام الحزبي. فأحد الإجابات حول كيفية ترجمة التصدع إلى نظام حزبي، هي التفسير الذي قدمه ستين روكان وليبست، فقد رأيا أن هذا التحول تحكمه اعتبارات سياسية وتنظيمية تتمثل في مجموعة من المتغيرات الوسيطة تجعل هذه العلاقة ممكنة، ومن خلال التأثر بالإطار الوظيفي، فهناك مجموعة من ما يسميانه بـ «العتبات»، وهي تلك المتغيّرات الوسيطة التي ينتقل عبرها التصدع الاجتماعي إلى تصدع سياسي في النظام الحزبي.

أ ـ عتبات التحول إلى النظام الحزبي

لمعرفة كيفية تحول الصراع الاجتماعي والثقافي إلى معارضة حزبية عند ستين روكان وليبست، فلا بدّ من معرفة تقاليد صنع القرار في النظام السياسي، وهو يمثل العتبة **الأولى** التي ينبغي أن يواجهها أي تصدع اجتماعي صاعد، فالأمر يختلف بالنسبة إلى الإجراءات التفاوضية مقابل الإجراءات الأوتوقراطية للحكومات، وكذلك بالنسبة إلى المعايير المتخذة في ضبط ومراقبة أو حماية مختلف المجموعات الاجتماعية، ومدى السماح بالنشاط السياسي والاتصال والاحتجاج وتنظيم المظاهرات.

والعتبة **الثانية** هي معرفة قنوات التعبير والتعبئة، أي كيف يتم التعبير عن الانقسامات والصراعات الاجتماعية من خلال المطالب الاجتماعية، ومدى وجود نظام للتمثيل السياسي لهذه الصراعات الاجتماعية ونطاق هذا التمثيل، ومن يختار الممثلين عن المجموعات المختلفة؟ وكيفية هذا الاختيار؟ أي مدى وجود نظام انتخابي ونمط هذا النظام. ومن جهة ثانية، يقصد روكان وليبست، بهذه النقطة، مظاهر التعبير عن هذه التصدعات، هل تتم عبر وسائل أقل عنفاً، مثل المظاهرات والإضرابات، أو عن طريق سلوكات أكثر عنفاً؟ وما هي القنوات التي يتم التعبير بواسطتها، سواء عبر الانتخابات أو وسائل احتجاج أخرى للضغط، ولنقل لمطالب، مثل جماعات المصالح المختلفة؟

والعتبة **الثالثة** هي قواعد التفاوض والمساومة وكيفية إدارة الصراعات، أي مدى وجود سهولة أو صعوبة في إيجاد فرص للمساومات والمفاوضات والتسويات، وذلك من أجل توسيع قاعدة التأييد الحزبية والانتخابية بالنسبة إلى الأحزاب القديمة، أو الحصول على تمثيل جديد بالنسبة إلى الأحزاب الجديدة على الخصوص، وتكلفة التحالف في النظام الحزبي بالنسبة إلى هذه الأحزاب مقابل الحفاظ على القواعد

الاجتماعية المناصرة، ومصداقية هذا التمثيل الحزبي بالنسبة إلى الجماعات المرجعيّة.

والعتبة **الرابعة** هي النظام الانتخابي المعتمد في النظام السياسي ونظام اتخاذ القرار الحكومي، على أساس مدى وجود معارضة داخلية حكومية أو برلمانية أو حزبية، أي معرفة مقتضيات وإمكانات وحدود قواعد الأغلبية في النظام السياسي، وعلى مستوى البرلمانات والحكومات الائتلافية، على وجه الخصوص[٨٥].

ويرى الباحثان أن انتقال الحركات الاحتجاجية ودخولها إلى النظام الحزبي مرتبط باجتياز العتبات الأربع، وهي بمثابة متغيّرات وسيطة بين التصدع الاجتماعي والنظام الحزبي، وهذه العتبات هي: عتبة الشرعنة، وعتبة الإدماج، وعتبة التمثيل، وعتبة سلطة الأغلبية.

ـ **عتبة الشرعنة** (Legitimation): هي المدى الذي يُسمح به للاحتجاجات وللمطالب الجديدة لأن تكون مشروعة ومعترفاً بها. وبصيغة غابريال ألموند: شرعية المطالب، فليست لِكُلّ المطالب والاحتجاجات المستوى نفسه من التقبل والتسامح إزاءها، وهناك حدود في إبداء النقد والمعارضة.

ـ **عتبة الإدماج**: تتعلق بدرجة إعطاء الحق في المشاركة السياسية وعدم الإقصاء بالنسبة إلى الحركات الاجتماعية الجديدة ومؤيديها، وبالنسبة إلى المجموعات الاجتماعية التي تبحث عن تمثيل لمطالبها في النظام السياسي، على غرار دخول الفئات العمالية إلى ساحة التمثيل السياسي بتوسيع حقّ الاقتراع العام والاعتراف بالنقابات والأحزاب العمالية.

ـ **عتبة التمثيل**: هي مدى وجود إمكانية للحركات وللأحزاب الجديدة للدخول في المنافسة الانتخابية، لطرح مطالبها وبرامجها التي تعبر عن مجموعات اجتماعية معينة، ومدى وجود فرص في اجتياز عتبات التمثيل الانتخابي، مثل نسب التصويت الكافية للتمثيل في المجالس الانتخابية.

ـ **عتبة الأغلبية**: هي المدى الذي تسمح أو تمنع به آلية اتخاذ القرارات والتشريعات على أساس قاعدة الأغلبية بالنسبة إلى الأحزاب المنتصرة، التي تمثل أغلبية انتخابية في المجالس التمثيلية وفي الائتلافات الحزبية والحكومية، بإجراء تغييرات واسعة لصالحها، أم أن هناك قيوداً على تنفيذ القرارات، وعلى المشاريع

(٨٥) Lipset and Rokkan, *Party Systems and Voter Alignments: Cross-National Perspectives*, pp. 28-29.

التي تمثل الأغلبية، مثل قيود التصويت واتخاذ القرارات المشروطة بوجود نسبة تصويت عليها بأكثر من الثلثين أو بوجود نظام للنقض، كما هو معتمد في بعض الائتلافات الحكومية، أو نظام التصويت لدى الأنظمة الفدرالية أو تلك التي تعتمد الديمقراطية التوافقية[٨٦].

وبحسب وجهة النظر هذه، فالتصدع الاجتماعي لا يؤثر في النظام الحزبي إلا من خلال متغيرات وسيطة. أهم هذه المتغيرات أو العوامل الوسيطة هي العامل التنظيمي أو المؤسسي المتمثل في النظام الانتخابي، ومختلف القيود المؤسسية المتعلّقة بالتمثيل السياسي، والعامل السياسي والسلوكي المتعلق بالسياسات الحزبية والحكومية، وبنية التحالفات والاستراتيجيات التي تنتهجها النخب السياسية والحزبية، وتوجهات النظام السياسي نحو تشجيع التعددية الاجتماعية والتعددية الحزبية السياسية.

ب ـ النظام الانتخابي

إن الدراسات التي حاولت إثبات تأثير النظام الانتخابي في النظام الحزبي معروفة، ومن أهمها الدراسة الرائدة لموريس دوفرجيه (M. Duverger)، حول تأثير نمط النظام الانتخابي في شكل النظام الحزبي، فتبني نظام الاقتراع بالأكثرية ذي الدورة الواحدة، كما هو المعمول به في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، يؤدي إلى تخفيض عدد الأحزاب ويدفع نحو الثنائية الحزبية، بحسب دوفرجيه[٨٧]، بينما يؤدي النظام الانتخابي الأكثري ذو الدورتين إلى نظام متعدد الأحزاب، ومثال ذلك حالة فرنسا. أما النظام الانتخابي النسبي فله مفعول تشتيتي أكثر من النظام الأكثري ذي الدورتين، ويؤدي إلى تعددية حزبية، ومثال ذلك هولندا وبلجيكا[٨٨]. وقد تلت دراسة دوفرجيه دراسات ناقدة ومعدلة لاحقة، مثل دراسة دوغلاس راي (Douglass Rae)، ودراسة أرندت ليبهارت (Arendt Lijphart) حول دور حجم الدائرة الانتخابية في التأثير في النظام الحزبي.

وهناك اتجاه مضاد يرى أن العلاقة بين النظام الانتخابي والنظام الحزبي يمكن

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٨٧) موريس دوفرجيه، **الأحزاب السياسية**، ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد، ط ٣ (بيروت: دار النهار للنشر والتوزيع، ١٩٨٩)، ص ٢٣١.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٢٥٠.

أن تكون عكس ما افترضه دوفرجيه. فالأحزاب المهيمنة يمكن أن تؤثر في اللعبة الحزبية لصالحها منذ البداية أكثر مما يمكن أن يؤثر به النظام الانتخابي، أي أن النظام الانتخابي قد يكون بحدّ ذاته انعكاساً لنظام حزبي قائم سلفاً[٨٩].

وفي إطار العلاقة بين التصدع الاجتماعي والنظام الحزبي، فمن الواضح أن النظام الانتخابي يعمل دور المعدل والوسيط بينهما. فالتجزئة الاجتماعية (Social Fragmentaion) هي مدى وجود عدد معين من الانقسامات الاجتماعية، تعمل على رفع عدد الأحزاب إذا كان النظام الانتخابي يميل أكثر إلى النسبية. وتعمل التصدعات الاجتماعية على زيادة عدد الأحزاب إذا زادت سماحية النظام الانتخابي (Permissivety)، أي انخفاض عتبة التمثيل إلى مستوى يسمح بتمثيل الأحزاب التي تعبر عن هذه الانقسامات الاجتماعية[٩٠].

ج ـ توجهات النظام السياسي

ترجع معظم الأدبيات التي تناولت التصدع الاجتماعي إلى خلفية نظرية يطغى عليها الاهتمام بمسألة الدمقرطة أو التحول الديمقراطي، ودور الأحزاب السياسية في هذه العملية. وبالتالي، فدراسة التصدع الاجتماعي تنصبّ على الاهتمام بمدى تمثيلية النظام الحزبي لمطالب المجموعات والثقافات الفرعية في المجتمع، ويصبح هذا معياراً أساسياً في الحكم على العملية الديمقراطية وعدالتها، باعتبار أن الأحزاب السياسية هي أهم بنية وساطية بين المجتمع المدني والسلطة السياسية[٩١].

ولكن هذا النوع من الدراسات أغفل دراسة التصدعات الاجتماعية في النظم غير الديمقراطية، أو تلك التي تفتقر إلى وجود نظام حزبي مستقر مؤسسياً ووجود تنافسية سياسية فعلية داخله، لأنها ربطت ظاهرة التصدع بالمجتمعات الديمقراطية التي لها أنظمة حزبية ذات استقرار مؤسسي وتقاليد تاريخية راسخة في التمثيل السياسي، أو تلك التي تعرف انتقالاً من التسلطية إلى الحكم

(٨٩) Joseph M. Colomer, «It's Parties That Choose Electoral Systems or, Duverger's Laws Upside Down,» *Political Studies*, vol. 53 (2005), p. 1 and 11.

(٩٠) Matt Golder, «The Sociological and Institutional Determinants of the Number of Parties: An Improved Empirical Analysis,» Working Paper (8 December 2002), p. 11, and Federico Ferrara, «What We Really Know: Institutions, Cleavages and the Number of Parties,» Harvard University, Department of Government, 4 December 2005, p. 9.

(٩١) John Kennth White, «What is a Political Party?,» in: Richard S. Katz and Willaim Crotty, eds., *Handbook of Party Politics* (London: SAGE Publication, 2006), p, 7.

الديمقراطي، رغم أن مفهوم التصدع الاجتماعي، كما سبق أن عرّفناه، لا يتضمن هذا الشرط، أي وجود مستوى من الدمقرطة في العملية السياسية تسمح ببروز التصدعات الكامنة إلى الحلبة السياسية.

لكن هناك مسألة مهمة في هذا الصدد، وهي دور النظام السياسي في هيكلة التصدعات الاجتماعية من خلال السياسات المختلفة تجاه المجموعات الاجتماعية، من حيث الاعتراف بها وبمطالبها، أو من خلال التعامل مع المطالب بالإقصاء والتجاهل، أو بالاستيعاب والتسوية أو الإدماج. فطبيعة النظام السياسي والسياسات العامة المتوجهة نحو المجتمع والمجموعات الاجتماعية، مثل الأقليات، أو تجاه الأغلبية، قد تكون منحازة تجاه مجموعة اجتماعية على حساب أخرى، وقد تركّز على بعد من الهوية الجماعية وتغفل أبعاداً أخرى منه. وهذه السياسات قد تكون منحازة في الغالب إلى بعض المجموعات الإثنية أو القومية المسيطرة، من حيث تخصيص الموارد الرمزية والمادية. وهذا يحدد إطاراً لبروز التصدعات الاجتماعية سياسياً وحزبياً كرد فعل على هذه السياسات. لذا، فمن المعطيات الأساسية للشروع في دراسة أي بلد من البلدان هو النظر في التركيبة الديمغرافية والعلاقة بين المجموعات المسيطرة سياسياً والمجموعات الطرفية، أو العلاقة بين الأغلبية والأقليات، والعلاقة بين الثقافة المهيمنة والثقافات الطرفية أو الثقافات الفرعية[٩٢].

وتحدّد بنية التصدعات الاجتماعية والعلاقة بينها الأحجام النسبية للمجموعات (القومية، والدينية، والإثنية... إلخ) الموجودة في البلد، والمسافة العدائية والثقافية والقيمية بينها، ومستويات الاندماج الثقافي والاجتماعي الموجود بينها، ومستوى التبادل بينها.

وهناك نقطة سبق أن أشرنا إليها عند تناولنا لنظرية التصدع السياسي عند هربرت كيتشلت، الذي ركّز في دراساته على بلدان أوروبا الشرقية بالخصوص، التي تعرف تصدعات إثنية وقومية. فقد ركز على طبيعة السياسات التي ينتهجها النظام السياسي تجاه المجتمع، من حيث تحديده لطبيعة المواطنة، وهو بعد مهم من أبعاد الصراع والتصدع الاجتماعي والسياسي. وهو يوازي مفهوم ستين روكان حول التصدع بين المركز الذي يحاول التغلغل وفرض ثقافته المهيمنة، والأطراف التي تحاول التمسك بالخصوصيات المحلية لها وثقافتها الفرعية. فالتصدع السياسي،

(٩٢) Elizer Ben-Raphaël, «Le Multiculturalisme: Une perspective analytique,» *Cahier international de sociologie*, vol. 54, no. 1 (1998), p. 283.

بحسب هربرت كيتشلت، يرتبط بتحديد مفهوم المواطنة وحدودها، بين مفهوم وتعريف كوسموبوليتي مدني للمواطنة، وتعريف خصوصي إثني لها[٩٣]، أي بين سياسات اندماجية وتعددية، وسياسات إقصائية وعنصرية.

وانطلاقاً من هذه الفكرة، فالأنظمة السياسية يمكن تصنيفها إلى أربع فئات أساسية، من حيث دور النظام السياسي في تحديد فضاء المواطنة، وأثر ذلك في هيكلة التصدعات الاجتماعية والتعبيرات السياسية لها، وذلك وفق معيارين: معيار تحديد المواطنة بين الخصوصية القومية الإثنية والكوسموبوليتية، ومعيار السياسات المتخذة تجاه المجموعات الطرفية والأقليات والمهمشين والأجانب، أي بين فرض الاندماج أو الاعتراف بالتعددية الثقافية. لذا، يمكن وضع سياسات تحديد معيار المواطنة وفق النماذج التالية:

- **النموذج الإثني الاندماجي**: هو نموذج يحاول فرض هوية قومية على جميع المواطنين، مع صعوبة الحصول على المواطنة لغير المنتمين مسبقاً إلى الأمة، ومثال ذلك ألمانيا وسويسرا في فترات تاريخية متفاوتة.

- **النموذج المدني الاندماجي**: يسهل في هذا النموذج على الأجانب الحصول على المواطنة، بشرط الاندماج في الثقافة القومية الرسمية، حيثُ إنَّ الهوية القومية الأساسية للدولة - الأمة تُفرض على الجميع، ومثال ذلك فرنسا كنموذج لدولة أو نظام سياسي فرض مفهوماً للمواطنة والأمة.

- **النموذج المدني التعددي**: يكتسب فيه الأجانب والأقليات الثقافية والعرقية والمجموعات الطرفية المواطنة، مع الاحتفاظ بحق الاختلاف الثقافي بين المجموعات، أي الاعتراف بالتعددية الثقافية (Multi-culturalism)، ونموذج ذلك بريطانيا وهولندا وكندا.

- **النموذج الإثني التعددي**: يتم فيه الاعتراف بالتعددية الإثنية، مع معيار إثني للمواطنة متحيز إلى المجموعات المسيطرة على جهاز الدولة. والسياسات المنتهجة هي سياسات إثنية وقومية عنصرية، ومثال ذلك سياسات إسرائيل تجاه الأقلية العربية لعرب ١٩٤٨، وسياسة الفصل العنصري لنظام جنوب أفريقيا في عهد الأبارتيد[٩٤].

(٩٣) Kitschelt, «The Formation of Party Systems in East Central Europe,» p. 15.

(٩٤) Marco Giugni and Florence Passy, «Cleavages, Opportunities, and Citizenship: Political =

إن إطار المواطنة يحدد طبيعة التصدعات التي يسمح بها النظام السياسي لكي تبرز سياسياً، ففي البلدان التي تُعرف المواطنة فيها على أساس إثني، هناك ميل لدى الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين إلى صياغة المطالب بصيغ إثنية ـ ثقافية، وتسود فيها بالتالي فئات التصدع ذات الطابع الوشائجي الانتسابي، وتضعف فيها التصدعات الوظيفية، مثل التصدع الطبقي. فالتصدعات الطبقية أو المدلول الاجتماعي، من حيث قدرته على التعبئة وصياغة قيم لهويات اجتماعية لها، تكون في غاية الضعف.

وبحسب مفهوم الفرص السياسية، تضع السياسات الإثنية التي تفرضها النخبة الحاكمة في هذا الإطار، قيوداً أمام الحركات الاجتماعية والسياسية، لكي تنتهج نهج النظام الحاكم في السياسات المتحيزة اجتماعياً. والمحصّلة تنعكس جلية في النظام الحزبي، حيث تميل الأحزاب السياسية إلى الانقسام وفق خطوط تقسيم إثنية وقومية، أي أن الانقسام السياسي الحزبي يكون مطابقاً في عمومه للانقسام الاجتماعي. ولا تستطيع الأحزاب السياسية الفوز سياسياً وانتخابياً والترويج لبرامجها دون التحيز إلى تمثيل مصالح هوية اجتماعية لبعض المجموعات دون أخرى.

وفي هذا الإطار، فالدارسون للأنظمة السياسية يقسمونها إلى قسمين وفق معيار موقفها من التصدعات الاجتماعية، بين أنظمة تكاملية اندماجية تصبح فيها الدولة دولة لِكُلّ مواطنيها، وأنظمة إثنية أو إثنوقراطية تحصر المواطنة في مجموعة معينة، وتنتهج سياسات تفضيل فئة من المواطنين على مواطنين آخرين، أي وجود نظام تراتبي للمواطنة من الدرجة الأولى، ومن درجتين ثانية وثالثة... إلخ.

٢ ـ التصدع الاجتماعي والعائلات الحزبية

يقصد بالعائلات الحزبية المجموعات الحزبية التي تنتمي إلى أحد أطراف التصدع، وذلك لأن الأحزاب تمثل عامل نقل للصراع وأداة للتكامل في الوقت نفسه. وكل حزب له خلفية تاريخية، ومشروع يهدف إلى تحقيقه، بحسب دانيال سيلر[٩٥]، ذلك لأن الصراعات الاجتماعية لها دور في هيكلة الأحزاب السياسية، وهو ما ينعكس في البرامج والشعارات التي تحملها هذه الأحزاب. ولذا، فهناك

= Claim-Making by the Extreme Right in France and Switzerland,» Department of Political Science, University of Geneva, Switzerland, 2000, pp. 5-6.

(٩٥) Daniel Louis Seiler, *Les Partis politique en occident: Sociologie historique du phénomène partisan*, pp. 45-46.

تصنيفات مختلفة للأحزاب السياسية ليس على أساس الخصائص الأيديولوجية لها، أو على أساس ثنائية اليسار واليمين من حيث البيان البرنامجي لها (Manifesto)، بل على أساس أن الأحزاب تحمل هوية اجتماعية، وتمثل جماعات مرجعيّة لها هويات اجتماعية محددة[٩٦]. وعلى أساس هذا المعيار الأخير، أي مدى تحيز وتموقع الأحزاب السياسية ضمن أحد أبعاد التصدع الاجتماعي، فقد اقترح دانيال لويس سيلر (Seiler)، بالاستناد إلى نموذج روكان وليبست حول التصدعات الاجتماعية، تصنيفاً للأحزاب السياسية في أوروبا ضمن سبع عائلات سياسية على الأقل، يرى أنها نتجت من التصدعات الاجتماعية التاريخية التي شهدتها أوروبا. وقد أشار إليها ستين روكان وليبست في نموذجهما حول التصدع الاجتماعي وهيكلته للاصطفافات الانتخابية للأحزاب في أوروبا الغربية، حيثُ إنَّ كلّ تصدع أفرز معسكرين متعارضين من الأحزاب، وقد استثنى من ذلك التصدع بين الريف والمدينة الذي أفرز عائلة الأحزاب الفلاحية فقط (انظر الجدول الرقم (١) في ملحق هذا الكتاب).

ولكن هذا التصنيف لا يخلو من الانتقادات، باعتبار أنه لا يمثل الحقيقة الواقعية الفعلية للأحزاب السياسية التي تضم في صفوفها وبين مؤيديها العديد من الفئات الاجتماعية، والتي قد تتغير من حقبة زمنية إلى أخرى. ومن ناحية ثانية، فهو تصنيف غير دقيق بما فيه الكفاية، لأن تقييم هذه التصنيفات يختلف الحكم حولها، وحول الأحزاب التي قد تدرج ضمن أي من العائلات الحزبية، مع إمكانية تحول التسميات الحزبية أو أحزاب بذاتها من موقع صراعي إلى آخر، وتحول في برامجها وأيديولوجياتها.

ومن ناحية أخرى، فالنمط التنظيمي للأحزاب السياسية تطور مما سمّاه دوفرجيه بأحزاب الأطر وأحزاب الجماهير، إلى أنماط تنظيمية أخرى، فالأحزاب أصبحت تميل إلى كسب الأصوات من مختلف المجموعات داخل المجتمع، مثل ما يسمّى بأحزاب الآلة والأحزاب اللاقطة عند كيرشهيمر (Otto Kirchheimer)، وأحزاب الكارتل (Cartel Parties) أو الأحزاب الاحتكارية، فهذا يثير التساؤل حول العلاقة بين التصدعات الاجتماعية وانتقالها إلى مجال الأحزاب السياسية ومحدودية تأثيرها في الانقسام بين الأحزاب السياسية والفوارق البرنامجية بينها.

(٩٦) Jacques Lagroye, Bastien François et Frédéric Sawicki, *Sociologie Politique*, 4ème éd. (Paris: Presse de la foundation nationale des sciences politique, 2002), p. 262.

ولكن مفهوم العائلة الحزبية أو تصنيف الأحزاب السياسية على أساس التصدعات الاجتماعية الأساسية له أهمية في إمكانية تصنيف الأحزاب السياسية ضمن مجموعات تتشابه في مواقفها السياسية تجاه قضايا معينة، وتتشابه في برامجها وشعاراتها وقاعدتها الانتخابية. وله أهمية في تحليل العلاقة بين التصدع الاجتماعي والنظام الحزبي، من حيثُ إنَّ وجود مقدار من التقارب والتماثل بين خطوط الصراع التي تولد التصدعات الاجتماعية، وخطوط الانقسام والاستقطاب بين الأحزاب السياسية، سوف تكون له دلالة على وجود مستوى من تأثير التصدعات الاجتماعية في الخطابات السياسية والتعبئة الحزبية والانقسام بين الأحزاب السياسية، وقيام تحالفات بينها على أساس مجموعة من القضايا الاجتماعية. وفي هذه الحالة، فإن التطابق بين الانقسام الاجتماعي والانقسام السياسي يشير إلى وجود بعد واحد على الأقل من التصدعات الاجتماعية له أثر في هيكلة النظام الحزبي.

٣ ـ التصدع الاجتماعي وعدد الأحزاب

والبعد الآخر من الدراسات التي بحثت عن كيفية هيكلة التصدعات الاجتماعية على النظم الحزبية، ركّزت على معيار عدد الأحزاب الفعلي وعلاقته بعدد الانقسامات الاجتماعية الفعلية، أي دراسة العلاقة الارتباطية بين التجزئة الحزبية (Fragmentation) التي اتخذت لها مفهوماً إجرائياً متمثلاً في حساب مؤشر التجزئة الحزبية، وهو إما العدد الفعلي للأحزاب الانتخابية، أي النسب المئوية للتصويت لِكُلّ حزب، أو العدد الفعلي للأحزاب التشريعية، وهي النسب المئوية لحصة كلّ حزب في الهيئة التشريعية، وهو المفهوم الإجرائي الذي تبناه تاجيبيرا (Taagepara)[٩٧]. أما في ما يتعلق بالمفهوم الإجرائي للتجزئة الاجتماعية، فقد انكبّ العديد من الدراسات على بعد واحد من التصدعات الاجتماعية، هو التصدع الإثني، كما عند دراسة بوزنر (Posner) ودراسة مظفر شاهين وجيمس سكاريت حول الأحزاب في أفريقيا وتأثير التجزئة الإثنية فيها[٩٨]. فقد وجد شاهين وسكاريت أنّه في المجتمعات المنقسمة إثنياً هناك ميل

(٩٧) Rein Taagepera and Grofman Bernard, «Mapping the Indices of Seats-Votes Disproportionality and Inter-Election Volatility,» *Party Politics*, vol. 9, no. 6 (2003), pp. 659-677.

(٩٨) Shaheen, Scarritt and Galaich, «Electoral Institutions, Ethnopolitical Cleavages and Party Systems in Africa's Emerging Democracies,» pp. 380-381.

إلى إقرار نظام حزبي منقسم ومجزأ، ولكن مفعول التجزئة الاجتماعي على النظام الحزبي من خلال عدد الأحزاب يتفاوت بحسب حالة التمركز الإثني جغرافياً، أو التشرذم والتجزئة عبر المناطق والدوائر الانتخابية، والحجم النسبي للمجموعات الإثنية. لذا فشاهين وسكاريت يريان أن العلاقة بين التجزئة الاجتماعية كمؤشر للتصدع الاجتماعي، والتجزئة الحزبية كمؤشر للنظام الحزبي، ليست علاقة ذات اتجاه واحد دائماً، ففي المجتمعات المنقسمة إثنياً يمكن أن يتقلص عدد الأحزاب، رغم ارتفاع مؤشر التجزئة الاجتماعية، بسبب طموح السياسيين إلى البحث عن تحالفات عبر إثنية، وهذه التحالفات عبر الإثنية تزداد صعوبة في حالة وجود تمركز مهم للمجموعات في مناطق مختلفة، أي أن التمركز الإثني يزيد من حالة التجزئة الحزبية، أما التجزئة الإثنية مع ضعف التمركز الإثني فتميل إلى تقليص عدد الأحزاب[٩٩].

أما عند أموريم نيتو (Amorim Neto) وج. كوكس (G. W. Cox) ودراسة أولغا شفيتسوفا (Shvetsova) مع أورديشوك (Ordeshook)[١٠٠] فقد حاولوا البرهنة على فرضية العلاقة الارتباطية بين الانقسام الاجتماعي وعدد الأحزاب السياسية، أي مدى وجود التصدع الاجتماعي من خلال محاولة إثبات أن هناك ارتباطاً وعلاقة بين عدد الأحزاب أو مستوى من التجزئة في النظام الحزبي بعدد الانقسامات الاجتماعية. وهذه العلاقة مرتبطة بنمط النظام الانتخابي المعتمد. ويفسر نيتو وكوكس هذه العلاقة بأن عدد الأحزاب المنتخبة يمكن دراستها على أنها نتيجة لسلسلة من القرارات لفاعلين مختلفين (ناخبين، ورؤساء أحزاب، وقادة رأي) عبر ثلاث مراحل: في المرحلة **الأولى** هو تحول التصدع الاجتماعي إلى أفضليات حزبية (Preference)، وفي المرحلة **الثانية** هو تحول هذه الأفضليات إلى تصويت، وفي المرحلة **الثالثة** هو تحول التصويت إلى مقاعد[١٠١].

٤ ـ التصدع الاجتماعي والاصطفافات الحزبية

هناك اتجاه في دراسات تأثير التصدع الاجتماعي في النظام الحزبي ينطلق

(٩٩) المصدر نفسه.

(١٠٠) Peter Ordeshook and Olga Shvetsova, «Ethnic Heterogeneity, District Magnitude and the Number of Parties,» *American Journal of Political Science*, vol. 38, no. 1 (1994), p. 109.

(١٠١) Amorim O. Neto and Gay W. Cox, «Electoral Institutions: Cleavage Structures and the Number of Parties,» *American Journal of Political Science*, vol. 41 (1997), p. 152.

من منظور جزئي يركّز على تفضيلات الأفراد، وميلهم نحو اتجاه معين من الأحزاب، أي أن التصدع الاجتماعي يؤثر في توجهات الأفراد، وفي الخيارات السياسية التي يتخذونها، سواء بالمشاركة السياسية بمختلف درجاتها، أو بالعزوف عن المشاركة أو تغيير الاتجاه الانتخابي. فعلى المستوى الفردي في دراسة تأثير التصدعات الاجتماعية في النظام الحزبي، هناك ثلاثة توجهات للأفراد:

ـ **الاصطفاف** (Alignment): هو يعني انحياز مجموعة من الناخبين ذوي خصائص اجتماعية واقتصادية معينة، أي لهم خلفية اجتماعية محددة، مثل الانتماء الطبقي، والديني، والعرقي، والإثني، إلى التصويت وتأييد حزب أو مجموعة من الأحزاب المتقاربة أيديولوجياً أو تطرح القضايا التي تمسّ مصالح هذه المجموعة. وقوة الاصطفاف في هذا المستوى التحليلي مؤشر على وجود نوع من التصدع الاجتماعي، فإذا كان هناك اصطفاف طبقي دلّ على وجود تصدع اجتماعي ذي دلالة للتصدع الطبقي في هيكلة السلوك الانتخابي.

ـ **عدم الاصطفاف** (Dealignment): هو عكس الحالة الأولى، يدلّ على ضعف التصدعات الموجودة أو على عدم وجود تصدعات قوية. وعلى المستوى الفردي يدلّ على عدم اهتمام سياسي أو عدم إيلاء أهمية للاحتكام إلى الهوية الاجتماعية كمنطلق للقرار الانتخابي أو في السلوك السياسي. فبحسب دالتون راسل (Dalton Russel) ينتج من ضعف التصدع الاجتماعي المزيد من الأصوات العائمة (Floating Votes) حتّى في الدول الديمقراطية الجديدة، ويدل على أن النظام الحزبي يفتقر إلى جماعات تصدع ثابتة وواضحة[١٠٢].

ـ **إعادة الاصطفاف** (Realignment): هي تغير في السلوك الانتخابي والسياسي للأفراد بوجود تغير واضح على مستوى الهيئة الانتخابية في توجه الأفضليات السياسية للناخبين نحو اتجاه سياسي جديد أو مخالف للتوجه السابق، وهو قد يدلّ على ظهور بعد أو أبعاد جديدة للتصدع الاجتماعي، كما هو الشأن في ظهور اليسار الجديد وأحزاب «الخضر» التي تهتم بحماية الطبيعة كأولوية عندها، وحركات وأحزاب اليمين الجديد في أوروبا.

(١٠٢) Russel J. Dalton, «Political Cleavages, Issues, and Electoral Change,» in: Lawrence LeDuc, Richard G. Niemi and Pippa Norris, eds., *Comparing Democracies: Elections and Voting in Global Perspective* (London; New Delhi: Sage Publications, 1996), p. 339.

خلاصة واستنتاجات

يمكن تعريف التصدع الاجتماعي بأنه انقسام اجتماعي، يحدد الخطوط الأساسية الصراعية في المجتمع، وينتج منه تكوّن مجموعات لها هوية وقيم خاصة بها، تعمل على تعبئة الوعي بها مجموعة من الفواعل التنظيمية والمؤسسية، مثل الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية. وتعمل هذه الأحزاب والتنظيمات الوسيطية على تمثيل مطالبها الاجتماعية والتعبير عنها. وهذا التعريف للتصدع يكتسب قدرة تفسيرية لدور الانقسامات والصراعات الاجتماعية في هيكلة الحياة السياسية والنظم الحزبية.

ولكن العلاقة السببية بين التصدع الاجتماعي والنظام الحزبي ليست بسيطة أو ذات اتجاه واحد، فليس بالضرورة أن كلّ صراع وانقسام اجتماعي يملك مقومات التصدع الاجتماعي، ويمكن أن يتحول آلياً إلى حزب أو أن تمثله مجموعات حزبية. فيمكن للتصدعات الاجتماعية أن تظهر في مستوى فرعي من خلال وجود مظاهر اصطفاف لدى الناخبين، أي ميل أحد المجموعات ذات انتماء اجتماعي مشترك إلى أحزاب معينة بدل أخرى، وهذا ما يسمّى بمرحلة التصدع المسيس أو البارز، حتّى ولو كان الأمر يتعلق بنظام حزبي ثنائي، أو انحياز مجموعات جهوية أو إثنية إلى تأييد أجنحة فرعية داخل الحزب الواحد.

ولدراسة تقييم وتفسير العلاقة بين النظام الحزبي والتصدع الاجتماعي، فقد تمّ تناولها من خلال أربعة اقترابات أساسية تمثل التوجهات النظرية في تفسير نشوء التصدع الاجتماعي وعلاقته بالنظام الحزبي، وهي الاقتراب البنيوي، والاقتراب القيمي، والاقتراب المؤسسي، واقتراب الخيار العقلاني. فالاقتراب **الأول**، وهو البنيوي، يرى أن التصدعات الاجتماعية لها دور في هيكلة الأنظمة الحزبية، وأن الصراعات الاجتماعية الأساسية هي التي أدت إلى بروز الأحزاب السياسية وهيكلة الأنظمة الحزبية المعاصرة، خصوصاً في دول أوروبا الغربية. والاقتراب **الثاني**، وهو الاقتراب القيمي، يركّز على دور وأهمية القيم التي يحملها الأفراد في تشكيل الخيارات السياسية في المجتمع، ويرى أن الشروط الاجتماعية والاقتصادية والانتماءات الاجتماعية لم يعد لها تلك الأهمية في تشكيل التصدعات الاجتماعية والسياسية الجديدة. والاقتراب **الثالث**، وهو الاقتراب المؤسسي، يرى أن المؤسسات، بما فيها الأحزاب السياسية، تعمل على توليد وتقوية أو إضعاف التصدعات الاجتماعية، والسماح بروز بعضها دون أخرى.

أما الاقتراب **الرابع**، وهو ذو صلة بالاقتراب المؤسسي في تطبيقاته، وهو اقتراب الخيار العقلاني والاستراتيجي، فإنه يركّز على استراتيجيات الفاعلين من الوحدات الاجتماعية أو الأفراد، ودور النخب السياسية والحزبية في إثارة بعض الصراعات الاجتماعية، وجعلها ضمن الأولويات لدى الأحزاب السياسية، ولدى الرأي العام للناخبين.

ورغم الاختلاف في وجهة النظر التفسيرية، فإنها تسلط الضوء على العناصر الأساسية في آلية تكون التصدعات الاجتماعية وانتقالها إلى الساحة السياسية وهيكلتها للنظام الحزبي، من خلال دخول متغيرات وسيطة تشكل الشروط الكافية لظهور التصدعات السياسية، **وأهم** هذه المتغيرات هو ذلك المتعلّق بتوجهات النظام السياسي تجاه المجموعات الاجتماعية، من حيث تحديد معيار المواطنة، والمتغير **الثاني** هو طبيعة النظام الانتخابي، والمتغير **الثالث** يتمثل في توجهات النخبة السياسية تجاه الانقسامات والقضايا الاجتماعية.

ويبقى الاقتراب البنيوي هو الاقتراب النظري الأكثر شمولاً لعناصر التصدع الاجتماعي، لأنه يقدم تصوراً للتصدع الاجتماعي على أنه امتداد لمظاهر الصراع والانقسام الاجتماعي إلى المستوى السياسي. وباعتباره نظاماً للانقسامات الاجتماعية، يتشكل من جماعات صراعية وعناصر إدراكية ثقافية تتعلق بالوعي الجماعي وتشكل الهوية وعناصر مؤسسية تتعلق بتشكل نسق الفعل ضمن منظمات سياسية، مما يجعله يلائم دراسة آلية انتقال التصدعات الاجتماعية إلى الحلبة السياسية من خلال البحث **أولاً** في أبعاد التصدعات الاجتماعية المهمة، والجماعات المتشكلة والممثلة لأحد أبعاد التصدع الاجتماعي، **وثانياً** دراسة العائلات الحزبية التي تنشأ عن أبعاد التصدع الاجتماعي، أو مدى تأثر الانقسام في النظام الحزبي بالانقسام في النظام الاجتماعي، **وثالثاً** كيف تستجيب المؤسسات السياسية لمطالب المجموعات الاجتماعية من خلال السياسات الانتخابية الحزبية على مستوى البرامج والحملات الانتخابية والتحالفات الانتخابية وسياسات الائتلافات الحكومية، **ورابعاً** دراسة الاصطفافات السياسية الحزبية على مستوى السلوك الانتخابي عند الأفراد، بحسب الانتماء الاجتماعي لأي بعد من أبعاد التصدع، لمعرفة الأهمية النسبية لأي بعد من أبعاد التصدع الاجتماعي، وبهذا التصور يمكن دراسة التصدع الاجتماعي من خلال تتبع امتداد بنية التصدع من البنية الاجتماعية للمجموعات الاجتماعية إلى البنية السياسية على مستوى النظام الحزبي.

الفصل الثاني

التصدّعات الاجتماعية في إسرائيل

يتسم المجتمع الإسرائيلي بالتعدد العرقي واللغوي والديني، وينتمي إلى فئة المجتمعات العميقة الانقسام أو المنقسمة بعمق، بفعل طبيعته الاستيطانية من خلال الهجرات اليهودية المتنوّعة من كلّ أقطار العالم، التي أضيفت إلى المجتمع الأصلي للفلسطينيين، مما خلق صراعاً مستديماً داخلياً وإقليمياً. وقد حاول الكثير من الدارسين تجاهل هذه الحقيقة بعدة طرق، ومن ذلك محاولة تجاهل التناقض والانقسام الحاصل بين المهاجرين من الجماعات اليهودية المختلفة ثقافياً وعرقياً وإثنياً من جهة، والفلسطينيين، السكان المحليين الأصليين، لأن هذا الانقسام يكشف عن الطابع الاستعماري (الكولونيالي) للمجتمع والدولة في إسرائيل.

ولهذا، فالدراسات الإسرائيلية التي شاعت في بداية نشوء دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ وتأثرت بالمناخ الأيديولوجي والصراعي، مثل كتابات صموئيل إيزنستادت (Samuel N. Eisenstadt)، وأندريه شوراكي (André Chouraqui)، وآشر أريان (Asher Arian) في كتاباته المبكرة، وغيرهم، غلب عليها ما يسمّى بـ «الاتجاه الوظيفي المحافظ»، الذي يركز على فكرة قيم الإجماع والانسجام في المجتمع الإسرائيلي الجديد[١].

وفي مقابل هذا الاتجاه، خصوصاً لدى الباحثين في الوطن العربي، يسود خطاب الرفض لهذا المجتمع وشرعية قيامه، بل إنكار صفة المجتمع عليه، والنظر إليه على أنّه تجمّع جماعات متناقضة ومتباعدة ثقافياً وحضارياً، إذ كان للصهيونية من خلال تحالفاتها مع القوى الاستعمارية دور في المأساة الراهنة للمجتمع الفلسطيني بين حدود ما يسمّى بالخط الأخضر الذي فصل الشعب الواحد إلى عرب ١٩٤٨ يمتلكون الجنسية الإسرائيلية، وعرب الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ الذين يخضعون للحكم العسكري، وإلى فلسطينيين خرجوا أو أخرجوا إلى

(١) Jan Selby, «Post-Zionist Perspectives on Contemporary Israel,» *New Political Economy*, vol. 10, no. 1 (March 2005), p. 107.

الشتات، وعلى حسابهم تمّ إنشاء مجتمع يهودي استيطاني مفكّك ومنقسم بحدة[٢]. وقد شهد هذان المنظوران المتناقضان ـ اللذان يعبّران عن تجاذب أيديولوجي وفكري تجاه الموقف من الصهيونية بالدرجة الأولى ـ بعض التحوير والتعديل. فقد بدأ الخطاب الذي يعترف بالتعدد والانقسام يأخذ مكانه في الأوساط الإسرائيلية الأكاديمية من خلال التركيز على العامل النخبوي لدى المدرسة النخبوية التي ترى في دور النخبة الصهيونية الحاكمة دوراً مفتاحياً في العديد من التغيّرات السياسية والاجتماعية، مثل دراسات يوناثان شابيرو (Y. Shapiro)، وقد انتقدت في إهمالها للجانب غير النخبوي في المجتمع، وأهملت حقائق الصراع بين اليهود الشرقيين والغربيين، وبين العرب واليهود[٣]، أو من خلال التركيز على الدور التاريخي للصهيونية كسياسة للدولة لدى من يسمّون بـ «المؤرخين الجدد»، مثل إيلان بابه (Ilan Pappé)، وتوم سيغيف (Tom Segev)، الذين سلطوا الضوء على بدايات تأسيس الدولة، والكشف عن المجازر والطرد الجماعي اللذين تعرّض لهما الفلسطينيون، وهو منظور يندرج ضمن المراجعة الشاملة للتاريخ الرسمي لإسرائيل الذي وضعته الصهيونية، ولدور الصهيونية في حدّ ذاتها. لذا يسمّى هذا التيار بـ «تيار ما بعد الصهيونية»[٤]، أو أنصار التوجه النقدي على العموم، على غرار باروخ كيمرلينغ، وشاليف، ويفتاحئيل، وغرشون شافير، ويوآف بيليد[٥].

ومن جهة أخرى، فأعمال الأكاديميين في علم السياسة وعلم الاجتماع الذين يختصون بدراسة المجتمع الإسرائيلي، يؤكّدون هذا الواقع الانقسامي الذي يمثل قاعدة لبروز التصدعات الاجتماعية على مستوى الحقل السياسي. فسامي سموحا، وهو من أبرز دعاة الاقتراب التعددي الثقافي في دراسة الحالة

(٢) على سبيل المثال، انظر: عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد**، ٨ ج (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، ج ٢، وحامد ربيع، **إطار الحركة السياسية في إسرائيل** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٥).

(٣) Gershom Shafir and Yoav Peled, *Being Israeli: The Dynamic of Multiple Citizenship* (Cambridge, CA: Cambridge University Press, 2002), p. 30.

(٤) دومينيك فيدال، **خطيئة إسرائيل الأصلية: المؤرخون الجدد الإسرائيليون يعيدون النظر في طرد الفلسطينيين**، ترجمة جبور الدويهي (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٢)، ص ١٠١ وما بعدها، وأمنون روبنشتاين، «الثورة فشلت، الصهيونية نجحت،» ص ١٠٣ ـ ١٠٥، وأليعزر شفايتزر، «أهداف الصهيونية،» في: «ندوة الصهيونية وما بعد الصهيونية،» ترجمة أحمد خليفة، **دراسات فلسطينية**، العدد ٣٣ (شتاء ١٩٩٨)، ص ٩٤ ـ ٩٥.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٢ ـ ٣٣.

الإسرائيلية، يرى أن المجتمع الإسرائيلي يشهد ثلاثة أنواع من التصدعات على الأقل يراها أساسية، بالإضافة إلى التصدع الطبقي، وهي التصدع القومي بين العرب واليهود، والتصدع الإثني الذي يحصره فقط بين ما يطلق عليهم باليهود الأشكناز، أو اليهود من أصول غربية، وبين اليهود السيفاراديم أو اليهود من أصول شرقية، والتصدع الديني القائم بين جمهور الأغلبية من العلمانيين ومجتمع المتدينين اليهود[٦].

أما باروخ كيمرلينغ، فيتحدث عمّا يسمّيه بتشكل ثقافات فرعية في إسرائيل، خصوصاً بعد موجة المهاجرين من روسيا وإثيوبيا بعد عام ١٩٩٠، بوجود سبع مجموعات سكانية، على الأقل، منفصلة بشكل ما عن بعضها البعض في الحياة اليومية الاجتماعية، ولدى كلّ منها شبكة إعلامية وخدمية خاصة بها، وهذه المجموعات والثقافات الفرعية تتمثل في: الأشكناز العلمانيين، واليهود المتدينين الصهاينة، واليهود المتدينين من أصول سيفاردية، واليهود المتدينين الحراديم الأشكناز[٧]، والمهاجرين الروس، والمهاجرين الفالاشا، وفي الأخير العرب الإسرائيليين أو الفلسطينيين داخل الخط الأخضر[٨].

ويمتد تأكيد المنظور الانقسامي إلى المنظور النقدي للعلاقة بين المجتمع والدولة، لدى كلّ من يوآف بيليد، وآرون يفتاحئيل، وغرشون شافير، بالإضافة إلى الباحثين العرب، مثل عزمي بشارة، وعزيز حيدر، ونديم روحانا، ومجيد الحاج، وغيرهم، حول نقد الممارسة الديمقراطية والنظام الديمقراطي في إسرائيل، على أنها ممارسة محدودة في إطار إثني ضيق خاص بالمجموعات اليهودية، لتصبح العلاقة بين المجتمع والدولة تحكمها ممارسات إثنوقراطية لدولة إثنية أو إثنوديمقراطية (Ethnodemocracy)، كصيغة مخففة من الممارسات التمييزية الإثنية ضدّ الأقلية العربية الفلسطينية داخل الخط الأخضر[٩]، ناهيك عن

(٦) Sammy Smooha, «Class, Ethnic, and National Cleavages and Democracy in Israel,» in: Ehud Sprinzak and Larry Diamond, eds., *Israeli Democracy under Stress*, An Israel Democracy Institute Policy Study (London; Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1993), pp. 309-310.

(٧) مفرد «حريدي» أو «حريد» (بالعبريّة) وتعني التقي أو مخافة الله، ثمّ أطلقت في ما بعد على اليهود المتدينين الرافضين لِكُلّ شكل من أشكال التغيير، انظر: إسرائيل شاحاك ونورتون ميتسفنسكي، «الأصولية اليهودية في المجتمع الإسرائيلي،» **الكرمل**، العدد ٦٢ (شتاء ١٩٩٩)، ص ٩٨.

(٨) Baruch Kimmerling and Dahlia Moore, «Collective Identity as Agency and Structuration of Society: The Israeli Example,» *International Review of Sociology*, no. 7 (1997), pp. 25-49.

(٩) Oren Yiftachel, «Ethnocracy and its Discontents: Minorities, Protest and the Israeli Polity,» =

الممارسة الاستعمارية الاحتلالية القمعية في الأراضي المحتلة للضفة الغربية وقطاع غزة قبل الانسحاب منه.

لذا يلزم تناول خصائص المجتمع الإسرائيلي العامة التي لها صلة بتبلور التصدعات الاجتماعية الأساسية، ثمّ التطرق إلى التصدعات الاجتماعية الأكثر بروزاً في الساحة الاجتماعية والسياسية، والعلاقة بين هذه التصدعات الاجتماعية، ولا سيّما العلاقة بين التصدعات الانتسابية التي تحدد بصفة مسبقة انتماء الأفراد إلى مجموعات اجتماعية، والتصدعات الوظيفية التي تعكس نظاماً للتراتبية الاجتماعية، خصوصاً بين الطبقات الاجتماعية في المجتمع.

فبحسب الحالة الإسرائيلية، تتمثل التصدعات الأساسية في ثلاثة تصدعات انتسابية تتمثل في التصدع القومي المحدد إجرائياً في هذه الدراسة، بالتصدع بين العرب واليهود؛ والتصدع الإثني المحدد إجرائياً بالانقسام والتمايز بين المجموعات اليهودية في إسرائيل؛ والتصدع الديني بين الجمهور العلماني اليهودي والمتدينين اليهود. ومن جهة أخرى، يمكن تبيّن علاقة هذه التصدّعات ببعضها البعض والقوة النسبية بينها، وإلى أي مدى تتقاطع هذه التصدعات الاجتماعية مع بعضها البعض، ومن منها يقوّي الآخر، وعلاقة التصدعات الاجتماعية ذات الطابع الانتسابي بالتصدعات الاجتماعية ذات البعد الوظيفي، المتمثل في التصدع الطبقي، وهل قوة هذه التصدعات تضعف أهمية الانقسام الطبقي، وإلى أي مدى هناك تعزيز أو تقاطع بين التصدع الطبقي وبقية التصدعات الانتسابية؟

وتمثل التصدعات الأربعة الأبعاد الرئيسيّة للتصدعات الأكثر انتشاراً عبر المجتمعات، ولا سيّما التصدعين الإثني والديني في الدراسات المقارنة، فهي تمثل التصدعات البارزة في المجتمع الإسرائيلي بين عامي ١٩٤٨ و٢٠٠٦، كما تمثل أهم القضايا الأساسية في الخطاب السياسي والحزبي المستعصية على الحلّ في السياسة الداخلية للبلد، وهي التصدّعات الأكثر دلالة من ناحية المعطيات الإحصائية والمعطيات التاريخية لتطور المجتمع الإسرائيلي.

Critical Inquiry, vol. 26 (Summer 2000), p. 724-725; Oren Yiftachel and Haim Yacobi, «Urban = Ethnocracy: Ethnicization and the Production of Space in an Israeli «Mixed' City»,» *Environment and Planning D: Society and Space*, vol. 21, no. 6 (2003), pp. 673-674; Yoav Peled, «Ethnic Democracy and the Legal Construction of Citizenship: Arab Citizens of the Jewish State,» *American Political Science Review*, vol. 86 (1992), pp. 432-36, and Shafir and Peled, *Being Israeli: The Dynamic of Multiple Citizenship*, pp. 33-34.

أولاً: خصائص المجتمع الإسرائيلي

إن التصدعات الاجتماعية التي لها تأثير في المجتمع الإسرائيلي، والمتمثلة في التصدعات الاجتماعية الأربعة، هي التصدعات المشكلة في الوقت نفسه لمجموعات سكانية متمايزة من بعضها البعض. وهي ناجمة كذلك عن السياق العام للمجتمع وتركيبته التي تحدد الخطوط الأساسية للتقسيم بين المجموعات الاجتماعية. لذا، فهناك من الشروط والسياقات الاجتماعية والمؤسسية التي تسمح للانقسامات الاجتماعية بتطورها إلى مستوى التصدع الاجتماعي البارز. وهذه الشروط والسياقات تتمثل أهمها في:

- أن إسرائيل مجتمع تشكّل عبر الهجرة والاستيطان على أنقاض مجتمع أصلي. وهذه الخاصية أساسية وعنصر مفتاحي في تفسير التصدعات الاجتماعية في إسرائيل، فمن الناحية التاريخية تأسس المجتمع الإسرائيلي بملامحه الحديثة على أساس الهجرات اليهودية التي قامت بتنظيمها المنظمة الصهيونية قبل إعلان الدولة عبر الوكالة اليهودية، وأسست لمجتمع استيطاني أطلق عليه اسم «اليشوف» باللغة العبرية، انغلق في وجه السكان الأصليين الفلسطينيين. ومن الناحية العددية الإحصائية، فإنه وإلى حدّ الآن، فالمجتمع الإسرائيلي متكوّن في أغلبيته الساحقة من المهاجرين وأبناء المهاجرين من مختلف مناطق العالم، ولا سيّما المهاجرين من بلدان أوروبا الشرقية وروسيا في نهاية القرن التاسع عشر والنصف الأوّل من القرن العشرين، وذلك لأن هذه المناطق كانت تمثل مهد تكوّن المسألة اليهودية والمنظمات الصهيونية التي كان لها دور نشيط في تنظيم الهجرة والاستيطان. والمجتمع المشكل من الهجرة يتسم بالحراك الاجتماعي وبتنامي الصراع وتعدده بين مجموعات الهجرة المختلفة، والصراع بين المهاجرين والسكان المحليين. وهذا الصراع الأخير يعتبر أحد المداخل التفسيرية لتطور التصدع الاجتماعي وديمومته البنيوية. وهذا الطابع المهجري للمجتمع يجعل أفراد الهجرة يتطلعون إلى التغيير الاجتماعي، ورؤية وضعهم الآني على أنّه وضع مؤقت وانتقالي. لذا، فإن الفارق بين التوقع والأوضاع التي اصطدم بها المهاجرون هي وراء بروز مظاهر الاحتجاج والصراع بين المجموعات التي تساهم في بروز التصدعات الاجتماعية في المجتمع اليهودي في إسرائيل.

- أنّه مجتمع استيطاني، بحيث يرى فريق من الباحثين في المجتمع الإسرائيلي أن الطابع الاستيطاني هو الخاصية الجوهرية في التفسير وفهم الظاهرة الإسرائيلية.

ونكرانها يعني الوقوع في شكل من التطبيع المعرفي، لأن الحالة الإسرائيلية تمثل، بحسب عبد الوهاب المسيري، حالة نموذجية أو نموذجاً أساسياً من نماذج الاستيطان، ألا وهو الاستيطان الإحلالي[١٠]. فالتطور الديمغرافي اليهودي في فلسطين لم يتشكل عبر عملية الهجرة فقط، بل عبر عملية استعمارية شملت سياسة ممنهجة لاقتلاع وتهجير قطاع كبير من السكان الفلسطينيين من أراضيهم وقراهم قبل عام ١٩٤٨ وبعدها. ويرى عبد الوهاب المسيري أن إسرائيل تمثل نموذجاً خاصاً من المجتمعات الاستيطانية عبر ممارستها لسياسة الإحلال، أي إحلال المهاجر الوافد محل ابن البلد الفلسطيني. ويرى أورن يفتاحيل (Oren Yiftachel) أن السياسة الاستيطانية هي وراء تشكّل معالم الإثنوقراطية الحالية، والتمييز المؤسسي القائم بين المهاجرين والمستوطنين اليهود من جهة، والسكان العرب المحليين من جهة أخرى، بل إن السياسة الاستيطانية، كرّست الفوارق بين اليهود الشرقيين الذين أسكنوا في مدن التطوير، واليهود الغربيين الذين اختاروا الأماكن الأكثر تطوراً وخصوبة[١١].

ـ أنه مجتمع جديد، فهو نتيجة لتوافد الهجرات المتعددة، أصبحت التركيبة الديمغرافية حديثة، حيث يمثل المهاجرون وأبناؤهم الأغلبية الساحقة في المجتمع. فبحسب سامي سموحا، تعتبر إسرائيل مجتمعاً من المجتمعات الفتية، التي أسسها المستوطنون والمهاجرون الأوروبيون، وتتشابه في الكثير من الخصائص مع الدول ذات الخلفية الكولونيالية في التأسيس، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا وأستراليا[١٢].

ـ أنه مجتمع مترف يتمتع بسيل من التدفقات المالية الآتية من الخارج، وهذا له أثر في توزيع الثروة في المجتمع، وأن يتخذ شكلاً طبقياً خاصاً. فهو من المجتمعات العالية الدخل، إذ بلغ متوسط دخل الفرد فيه حوالى ٢٥،٨٦٤ دولاراً عام ٢٠٠٥[١٣]. وهو الأعلى من مثيله في دول المنطقة، ما عدا دولة قطر. فالمستوى العام للمعيشة لا يتواءم مع حجم إنتاج المجتمع، خصوصاً في الحقبة

(١٠) المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد**، ج ١، ص ٩٧.

(١١) Yiftachel, «'Ethnocracy' and its Discontents: Minorities, Protest and the Israeli Polity,» *Critical Inquiry*, no. 26 (Summer 2000), p. 724.

(١٢) Sammy Smooha, «La Pérennité de l'ethnicité Juive,» *Le Cahier de L'Orient*, vol. 2, no. 542 (1999), p. 17.

(١٣) United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report 2007: Vulnerability and the Attainment of the MDGs at the Local Level* (New York: UNDP, 2007), p. 229.

الأولى من تأسيس الدولة، بسبب المساعدات المالية على شكل هبات وتعويضات ألمانية وقروض طويلة المدى من الولايات المتحدة على الخصوص[١٤].

ـ أنه مجتمع منقسم، فهو من المجتمعات التي تتشكل من ثقافات فرعية وانقسامات دينية طائفية وإثنية. فالانقسام الأساسي هو الانقسام القائم بين العرب واليهود، وهو انقسام يرجع إلى فترة الانتداب البريطاني وتوافد المهاجرين اليهود، وطرد العرب من أراضيهم، ويرجع إلى تأسيس دولة إسرائيل كدولة يهودية وطرد وتهجير العرب من أراضيهم أثناء وبعد حرب ١٩٤٨، حيث تمثل نكبة بالنسبة إلى العرب الفلسطينيين، وما يسمّى بـ «حرب تحرير» بالنسبة إلى اليهود الإسرائيليين.

وهذا **التصدع الأول** هو تصدع تاريخي يتخذ بعداً قومياً بصفة أساسية، وبعداً دينياً وإثنياً في الوقت نفسه. كما أنّ هناك انقساماً داخل كلا المجموعتين القوميتين، فعلى الأقل من ناحية التقسيم الرسمي، يعتبر اليهود منقسمين إثنياً إلى مجموعتين أساسيتين، هما اليهود ذوو الأصول الغربية (الأشكناز)، يضاف إليهم معظم المهاجرين من الاتحاد السوفياتي سابقاً، واليهود من أصول شرقية (الذين يغلب وصف السيفارديم عليهم)، ومن ضمنهم بعض المجموعات التي أتت من الاتحاد السوفياتي سابقاً، مثل يهود بخارى، بالإضافة إلى مجموعات يهودية أخرى، مثل الفالاشا، ويهود الهند. أما لدى العرب الفلسطينيين، فالانقسام الاجتماعي يتخذ طابعاً طائفياً ومللياً، موروثاً منذ العهد العثماني. ولذا تتعامل معهم الدوائر الرسمية كأقليات مشكّلة من المسلمين والمسيحيين والدروز، وداخل الوسط المسلم يتم تمييز البدو والشركس كمجموعتين مختلفتين من بقية المجتمع الفلسطيني.

أما **التصدع الثاني** فهو المتمثل في الانقسام الديني الذي يتخذ بعدين: البعد **الأول** يتعلق بالديانات، وهو تصدع معزز للتصدع القومي بين العرب واليهود على أساس وجود ثلاث ديانات أساسية، هي اليهودية والمسيحية والإسلام، فاليهودية في إسرائيل تمثل ديانة وقومية في الوقت نفسه في الوسط اليهودي، والإسلام والمسيحية هما الديانتان اللتان يعتنقهما الوسط العربي الفلسطيني. والبعد **الثاني** من التصدع الديني هو القائم، خصوصاً بين كلا الوسطين، بين توجهات دينية وتوجهات علمانية.

(١٤) حاييم حانجبي، موشي ماشوفر وآكيفا أور، **الطبيعة الطبقية للمجتمع الإسرائيلي**، ترجمة إبراهيم منصور (بيروت: دار ابن رشد، ١٩٧٩)، ص ١٦.

والتصدع الثالث والأبرز هو ذلك التصدع القائم بين الأغلبية اليهودية، بين اليهود العلمانيين واليهود المتدينين.

أما **التصدع الرابع**، فهو الانقسام الناتج من التوزيع والتراتبية الطبقية في المجتمع، وهو يتداخل مع التصدعات السابقة.

ثانياً: التصدع القومي بين العرب واليهود

وهذا التصدع يعبّر عن علاقة صراع تاريخية بين العرب الذين أصبحوا أقلية في بلادهم، واليهود الذين تأسس مجتمعهم عبر الهجرة والاستيطان. ففي أثناء سلسلة من سياسات التهجير والتطهير العرقي الممنهج الذي تعرّض لها العرب من قبل اليهود قبيل عام ١٩٤٧ وبعده، تمّ طرد أكثر من ٧٥٠ ألف فلسطيني من القرى والمدن. وتم الاستيلاء على ممتلكات المهجرين واللاجئين، وتمّت عملية الطرد والتهجير وفق سياسة قسرية وإرهابية، ارتكبت من خلالها العديد من المجازر، التي اشتهرت منها على الأقل مجزرة دير ياسين[(١٥)]. ومن جهة أخرى، يعتبر هذا الأمر تصدعاً وصراعاً بين مجتمعين وقوميتين على الأرض نفسها، وعلى الموروث التاريخي الثقافي والرمزي نفسه[(١٦)]، وهو صراع بين القومية العربية والصهيونية التي تظهر نفسها كحركة تحرير قومية لليهود بجمعهم من الشتات.

فمن عناصر مأسسة هذا التصدع الاجتماعي بين المجموعتين هو حضور ذاكرة صراعية ـ تاريخية تؤسس لخليقة «إيتوس» صراعية مستمرة عبر الأجيال[(١٧)]، في مجتمع أهلي تعرّض للتصفية، وهو المجتمع العربي، وما تبقى منه، أي حوالى ١٦٠ ألف نسمة عام ١٩٤٨، أصبحوا يمثلون أقلية في بلدهم الأصلي، وتمّ منحهم المواطنة الإسرائيلية. وهذا التصدع يعاد إنتاج صراعاته

(١٥) فيدال، **خطيئة إسرائيل الأصلية: المؤرخون الجدد الإسرائيليون يعيدون النظر في طرد الفلسطينيين**، ص ٤٩ و٨١.

(١٦) Wegrman Slim-Freund, «Le Devoir d'Israël,» *Le Mode diplomatique* (septembre 1990), p. 32.

(١٧) Neta Oren, Daniel Bar-Tal and Ohad David, «Conflict, Identity and Ethos: The Israeli-Palestinian Case,» in: Yueh-Ting Lee [et al.], eds., *The Psychology of Ethnic and Cultural Conflict*, Psychological Dimensions to War and Peace, 1540-5265 (Westport, Conn: Praeger, 2004), pp. 133-134, and Daniel Bar-Tal, «Societal Beliefs in Times of Intractable Conflict: The Israeli Case,» *International Journal of Conflict Management*, no. 9 (1998), p. 22.

ليتحول إلى تصدع دائم ومستديم، نظراً إلى التناقض القائم بين مجتمعين: **الأول** أهلي فلسطيني (السكان الأصليون)، **والثاني** استيطاني مهجري يهودي. ونظراً إلى الاختلافات العميقة في السمات الأيديولوجية والثقافية واللغوية والدينية والمكانية، من خلال مظاهر التمركز الجغرافي والسكني المنفصل بين المجتمعين العربي واليهودي، فقد انعكس هذا في الفصل المؤسسي القائم بين ما يسمّى بالقطاع العربي والقطاع اليهودي.

ويتفاقم هذا الاختلاف عبر العديد من المؤشرات الاجتماعية. فالعرب، بحسب وجهة النظر الإسرائيلية، وهي هنا تنظر إليهم من زاوية غربية استشراقية[(١٨)]، ترى أنهم يقتربون من النمط التقليدي للمجتمعات من حيث تركيبة العائلة الموسعة، والانتماء التقليدي الاجتماعي على الأساس الحمائلي والعشائري، في مقابل اليهود الذين هم أكثر عصرنة أو تأثراً بعملية التحديث على مستوى العلاقات العائلية. ويتجلى ذلك في ارتفاع نسبة الولادات في الوسط العربي عن مثيله في الوسط اليهودي، فمعدل الخصوبة وحجم الأسرة في الوسط العربي هو ضعف مثيله في الوسط اليهودي، باستثناء قطاع المتدينين اليهود المعروفين بالحراديم. فقد تضاعف عدد السكان العرب من عام ١٩٤٨ إلى عام ٢٠٠١ إلى ثماني مرات، وتحول تعداد العرب من ١٥٦ ألف نسمة إلى أكثر من ١،٢ مليون نسمة (وهذا الرقم يتضمن سكان القدس الشرقية والجولان في الإحصائيات الإسرائيلية)[(١٩)]، أي أصبحوا يمثلون خُمس السكان، إلى جانب ما تمثله الأقلية العربية (عرب إسرائيل كما تسمّيهم الدوائر الرسمية الإسرائيلية) من مشكلة ديمغرافية في نظر السلطات الإسرائيلية[(٢٠)]، يستدعي استيعابها ومحاولة توظيفها كجزء من التطبيع مع العرب الآخرين، بل ما تطرحه على مصير دولة إسرائيل كدولة متعددة الإثنيات والقوميات أو دولة ثنائية القومية. لذا، تسعى النخبة الإسرائيلية اليهودية إلى الأخذ بسياسات تشجيع الهجرة والتضييق على العرب، بهدف الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة، وبهدف

(١٨) انظر على سبيل المثال لا الحصر: Sammy Smooha, «Class, Ethnic, and National Cleavages and Democracy in Israel,» in: Sprinzak and Diamond, *Israeli Democracy under Stress*, pp. 309-342, and Dorris Ben Simon et Errera Egal, *Israéliens, des juifs et des arabes* (Bruxelles: Edition Complexes, 1989).

(١٩) State of Israel, Prime Minister's Office, Central Bureau of Statistic, Center for Statistical Information, «The Arab Population in Israel,» *Statistilite*, no. 27 (November 2002).

(٢٠) عمانوئيل روزن، «عرب إسرائيل عام ١٩٤٨: الأقلية تتحول إلى أغلبية،» **الأرض**، السنة ٩، العدد ١٥ (٢١ نيسان/أبريل ١٩٨١)، ص ٤٣-٤٤، نقلاً عن: **بمحنيه**، ٢٤/ ١/ ٨١.

الحيلولة دون أن يصبح اليهود أقلية. فهناك خطاب ديمغرافي أصبح يبثّ الخوف بين الأغلبية اليهودية من مصير إسرائيل نحو دولة ثنائية القومية، بناءً على التوقعات الديمغرافية[٢١].

وتتعدد النظرة التفسيرية للتصدع القومي بين العرب واليهود وطبيعته، بين الباحثين العرب والباحثين الإسرائيليين. فالإسرائيليون، ولسنوات طويلة، ميّزوا في دراستهم للمجتمع الإسرائيلي بين المجتمعين. فالمجتمع العربي يدرس من وجهة استشراقية على الأغلب، أما المجتمع اليهودي فتتم دراسته على أساس أنه مجتمع من المجتمعات الغربية الحديثة. فدراسة المجتمع العربي ضمن رؤية استشراقية يعكس خلفية إثنية مركزية، أو بهدف تكريس المراقبة والسيطرة من خلال دراسة المجتمع العربي من زوايا معينة، مثل السلوك السياسي لدى العرب، والتركيبة الاجتماعية القبلية والحمائلية للمجتمع الفلسطيني، واتجاهات تطور الهوية العربية[٢٢]. ومن أبرز الدارسين في هذا المجال نجد سامي سموحا، وميخائيل شاليف، ومئير يعيش، وغيرهم من الباحثين الإسرائيليين. ومن ضمن هذا الاتجاه من يدرس الفوارق الطبقية والثقافية والتمايزات الرمزية بين المجتمعين من زاوية العلاقة بين المستوطنين والسكان المحليين، أي أن التصدع القومي بين العرب واليهود يوجد في سياق اجتماعي يتسم بازدواجية قومية ومجتمعين متوازيين. وهناك تصدع ناشئ عن الاستيطان والصدام بين المجموعتين منذ بداية القرن العشرين بين قومية السكان الأصليين للعرب الفلسطينيين، وقومية المستوطنين لدى المجموعات اليهودية، التي تعاني مشكلة صياغة وحدة ثقافية ضمن منظور استيعاب المهاجرين[٢٣]، أمام التنوع العرقي والثقافي والطائفي واللغوي للمهاجرين اليهود الذين أتوا من مختلف أقطار الأرض.

وبحسب عبد الوهاب المسيري، فإن الإطار التفسيري لمعالجة العلاقة بين

---

(٢١) Sergio DellaPergola, «Demography in Israel/Palestine: Trends, Prospects, Policy Implications,» paper presented at: The 24th General Population Conference Salvador de Bahia, S64, Population Change and Political Transitions, August 2001.

(٢٢) عزمي بشارة، **العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٢٦، وأوري رام، «الموقف من الكولونيالية في علم الاجتماع الإسرائيلي،» **الكرمل**، العدد ٦٤ (صيف ٢٠٠٠)، ص ٢٤١ وما بعدها.

(٢٣) مجدي حماد، **النظام السياسي الاستيطاني: دراسة مقارنة بين إسرائيل وجنوب أفريقيا** (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١)، ص ٨٧.

العرب واليهود في فلسطين المحتلة (إسرائيل)، لا بُدّ من أن ترجع إلى الإطار النظري لما يسمّيه بـ «نموذج الجماعة الوظيفية»، فاليهود هم مجموعات وظيفية، بحسب المسيري، وظفتها وتوظفها القوى الاستعمارية، وأية محاولة لدراسة الظاهرة السياسية الإسرائيلية واليهودية على غرار باقي المجتمعات والأنظمة السياسية الأخرى ستكون نتائجها غير دقيقة، وغير ذات معنى، بحسب وجهة نظره، لأن الحالة الإسرائيلية تمثل وضعاً استثنائياً، وهو وضع أنشأته الصهيونية كأيديولوجيا وتنظيم دولي متحالف مع القوى الاستعمارية، فالنخبة الصهيونية بتحالفها مع القوى الاستعمارية أنشأت المجتمع الاستيطاني، وأنشأت أحزابه ومنظماته ونقاباته، وحتى الطبقة العاملة لهذه النقابات[٢٤].

ولكن هذا المنظور يقف عند حدود لا يتعداها، وهي الانغلاق في رؤية تاريخية تعتم على الدارس دراسة التطورات الحاصلة في الميدان الداخلي، دون خلفية تاريخية متحيّزة تبكي على الأطلال. ويرى روزنهيك وشاليف أن هذا النوع من التفسير هو تفسير معمّم يغطي على الوقائع الجزئية، وخطاب يؤدي إلى العزلة الفكرية من خلال إعطاء الحالة الإسرائيلية مكانة ووضعاً خاصاً إلى حدّ الإفراط[٢٥]. وهذه النظرة، بدورها، تحاول التعمية على الطبيعة الاستيطانية للمجتمع والنظام السياسي الإسرائيلي، وتحاول دراسته كغيره من المجتمعات.

لذا يرى دارسون إسرائيليون آخرون، مثل أورن يفتاحئيل وسامي سموحا، ولكن من وجهة نقدية للسياسات الإسرائيلية، أن التصدع القومي القائم بين العرب واليهود هو ناجم عن طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي في حدّ ذاته، الذي ينتهج سياسات تمييزية ضدّ العرب، تستهدف السيطرة على مواردهم واستقلالهم الثقافي، وعدم الاعتراف بهم كمجموعة قومية، بل مجرد أقليات، مما يجعل النظام الإسرائيلي بعيداً عن الممارسة الديمقراطية والنموذج الديمقراطي الغربي، كما يحاول أن يروّج لذلك العديد من الكتّاب أمثال آلان دوتي (Alan Dowty)، وكلود كلاين

---

(٢٤) عبد الوهاب المسيري، **الأيديولوجية الصهيونية: دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة**، عالم المعرفة؛ ٦٠، ٢ ج (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٣)، ج ٢، ص ١١١.

(٢٥) Zeev Rosenhek and Michael Shalev, «The Contradictions of Palestinian Citizenship in Israel Inclusion and Exclusion in the Israeli Welfare State,» in: Nils A. Butenschon, Uri Davis and Manuel Hassassian, eds., *Citizenship and the State in the Middle East: Approaches and Applications* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2000), p. 288.

(Claude Klein)، وآلان ديكوف (Alain Dieckhoff)[٢٦] وغيرهم، وما تحاول أن تروّج له الخطابات الرسمية الإسرائيلية التي تسود في الجامعات والأوساط البحثية الإسرائيلية. لذا، فالنظام السياسي الإسرائيلي يمارس منذ نشأته سياسات متحيزة ضدّ العرب من خلال اعتبار دولة إسرائيل دولة يهودية، وهو ما يتجسد خلال العديد من القوانين العادية والأساسية التي تنصّ على الطابع اليهودي للدولة.

لذا يرى سامي سموحا أن إسرائيل هي نظام ذو ديمقراطية إثنوقراطية[٢٧]، أي باحتفاظ إسرائيل بالطابع الديمقراطي رغم سياساتها الإثنية، بسبب أن الإثنية المهيمنة تمثل ٨٠ بالمئة، وهي تمارس، على الأقل داخلياً، نوعاً من الديمقراطية، وتحافظ على مؤسسات ديمقراطية، ولكنها تختلف عن باقي الأنظمة الديمقراطية بسبب معايير التميز والإقصاء الممارسة ضدّ الأقلية العربية، مثل محدودية وقلة تمثيل العرب في المناصب العليا، وإقصائهم من الكثير من المناصب السياسية والإدارية المهمة، وجعلهم في حالة تبعية اقتصادية وثقافية، لأنه نظام أصبح فيه مبدأ الأمة أو القومية له الأولوية على الدولة والمجتمع المدني. ورغم منح بعض الحقوق السياسية والمدنية لأفراد هم الأقلية، إلا أنها مقيدة ومشروطة بالمصلحة القومية للجماعة المسيطرة[٢٨]. أما أورن يفتاحئيل، فيعتبر إسرائيل دولة إثنوقراطية، لا ديمقراطية، باعتبار أن الإثنوقراطية هي «نظام سياسي يتأسس على نوع من حقوق المواطنة المشروطة بانتساب عرقي أو إثني أو ديني أو لغوي، وذلك بسيطرة مجموعة إثنية على أجهزة الدولة من أجل ضمان هيمنتها على بقية المجموعات الإثنية الأخرى»[٢٩].

ويرى نديم روحانا وأسعد غانم وأرون يفتاحئيل في مقال مشترك في الردّ على سامي سموحا أن الطابع الإثني للدولة الإسرائيلية كدولة يهودية، يتعارض جذرياً مع الطابع الديمقراطي للدولة الذي يتضمن المساواة الكاملة بين كافة المواطنين. وهذا ما يجري فعليا في إسرائيل من خلال سياسات تمييزية تجاه الأقلية

(٢٦) Alain Dieckhoff, «Démocratie et ethnicité en Israël,» *Sociologie et sociétés*, vol. 29, no. 2 (automne 1999), pp. 163-173.

(٢٧) Sammy Smooha, «The Model of Ethnic Democracy,» ECMI Working Paper; 13, European Centre for Minority Issues (Germany) (October 2001).

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) Oren Yiftachel, «Ethnocracy, The Politics of Judaizing Israel/Palestine,» *Consetellations*, vol. 6 (1999), pp. 364-391, <http://www.geog.bgu.ac.il/members/yiftachel/new_papers_eng/Constellations-print.htm>.

العربية، من خلال مجموعة من القوانين التي تكرس الطابع التفضيلي لليهود، منها قانون العودة الذي يمنح الجنسية الإسرائيلية لأي يهودي قادم إلى إسرائيل، والقوانين المنظمة لمصادرة الأراضي وتوزيعها، والقوانين الأساسية، كالقانون الأساسي للكنيست، والقانون الأساسي للحكومة، اللذين ينصّان على الطابع اليهودي والديمقراطي لدولة إسرائيل[٣٠].

ويتجسّد التصدع القومي اليهودي ـ العربي في الاندماج المحدود للعرب في المجتمع الإسرائيلي، والعوائق المنصوبة أمام النخبة العربية للمشاركة في السلطة، التي تنحصر في الكنيست أو في تعيينات محدودة في الإدارات والمناصب الحكومية، بل لم يكن يسمح لهم بالترشح في قوائم مستقلة حتّى عام ١٩٨٤، حين تقدّم محمّد ميعاري بقائمة مستقلة تدعى «القائمة التقدّمية للسلام» أدرج فيها بعض اليهود اليساريين (ماتي بيلد)، إلى جانب محدودية الفرص أمام العرب الإسرائيليين للارتقاء في الإدارات والمناصب العليا في مؤسسات الدولة، وعدم رغبة الغالبية في ذلك، طالما أنّ الدولة تعلن نفسها أنّها لليهود. فأعلى منصب حكومي بلغه عربي في السابق قبل عام ١٩٩٩ هو نائب وزير في وزارات غير مهمة، وبعد عام ٢٠٠٠ عيّن صالح طريف كأول وزير عربي في حكومة إسرائيلية، وهي الحكومة التاسعة والعشرون، ولكن في منصب وزير دون حقيبة، تلاه تعيين غالب مجادلة وزيراً للعلم والثقافة والرياضة في حكومة أولمرت عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٦[٣١].

لكن ما يلاحظ على هذه التعيينات المحدودة، أنّها تبقى تعيينات فردية وهامشية، كما أنّ هذه الشخصيات العربية تنتمي إلى الحزب الحاكم من المحسوبة والمتعاونة مع السلطات، فلم يتم استدعاء كتلة حزبية أو انتخابية عربية مستقلة إلى المشاركة في الحكومات الائتلافية، وهذا يعكس الطابع الإثني الحصري للدولة كدولة يهودية (انظر الجدول الرقم (١١) حول تمثيل العرب في الحكومات الإسرائيلية ملحق هذا الكتاب).

وفي الجانب الاقتصادي، قامت سياسات مصادرة الأراضي والتهويد

(٣٠) As'ad Ghanem, Nadim Rouhana and Oren Yiftachel, «Questioning «Ethnic Democracy»: A Response to Sammy Smooha,» *Israel Studies*, vol. 3, no. 2 (Fall 1998), pp. 253-267.

(٣١) «Ministers of the Minorities,» The Knesset, <http://www.knesset.gov.il/govt/eng/GovtByParameter_eng.asp?par=2>.

والاستيطان، على حساب الاقتصاد المحلي الفلسطيني، الذي أصبح تابعاً لسوق العمل الإسرائيلية. وهنا يتموقع العرب في أسفل الهرم من حيث مستوى المعيشة والدخل والعمل والتعليم، ويتم إقصاؤهم من الخدمات الاجتماعية المشروطة بالخدمة في الجيش الإسرائيلي الذي لا يخدم فيه العرب، باستثناء الأقلية الدرزية والشركس وبعض الفئات من البدو. ونتيجة لذلك، فمن الطبيعي أن يقلّ تمثيل العرب أو الأقلية العربية في المؤسسات الحكومية للدولة. فإذا كان العرب يقتربون من نسبة ٢٠ بالمئة من السكان، بحسب الإحصاءات الرسمية لمكتب الإحصاء الإسرائيلي، فهم يمثلون فقط ٩ بالمئة من أعضاء الكنيست. ويعتبر تمثيل العرب في باقي المؤسسات ضئيلاً جداً، فإلى غاية عام ٢٠٠٠ لم يكن هناك أي عضو عربي في المحكمة العليا الإسرائيلية، باستثناء تعيين عبد الرحمان زوابي كأول قاض عربي في المحكمة العليا، لمدّة تسعة أشهر في عام ١٩٩٩[٣٢] بعدها، وفي عام ٢٠٠٤، تمّ تعيين القاضي العربي سليم جبران كأول قاض عربي في منصب دائم في المحكمة العليا الإسرائيلية[٣٣]، ولم يكن هناك سفير عربي لغاية عام ١٩٩٥، حيث تمّ تعيين علي يحيى كأول سفير عربي لإسرائيل سفيراً في فنلندا[*]. ولم يكن هناك أي مسؤول عربي بارز في الهستدروت، المؤسسة النقابية والاقتصادية المهمة في البلاد، ولم يكن هناك تمثيل ذو شأن للعرب على مستوى التنظيمات الحزبية الكبيرة ما عدا أفراد قلائل سبقت الإشارة إليهم.

وبسبب ظروف الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فقد اعتبرت الأقلية العربية، وما زال ينظر إليها من قبل قطاع مهم من المجتمع اليهودي، كأقلية معادية يتزايد التخوّف والتخويف منها[٣٤]، وينظر إليها كخطر أمني وطابور خامس. ومن الجدير بالذكر اعتراف بن غوريون، رئيس الوزراء، وأحد القادة المؤسسين

(٣٢) «First Arab Named to Israeli Supreme Court,» Jewish Virtual Library, <http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Politics/arabct.html>.

(٣٣) Daphne Barak-Erez, «Israel: Citizenship and Immigration Law in the Vise of Security, Nationality,» *International Journal of Constitutional Law*, vol. 6, no. 1 (2008), p. 189.

(*) بعد العام ١٩٩٩، تمّ تعيين سفراء وممثلين دبلوماسيين، يُعدون على الأصابع، في بعض الدول مثل الفييتنام والإكوادور، أو قناصل في بعض القنصليات، مثل تعيين أحد العرب من البدو، قنصلاً في سان فرانسيسكو، انظر: Asafa Peled, «Israel's First Bedouin Envoy,» *Yediot Ahranot*, 22/6/2006, <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3266233,00.html.28-03-2010>, وموقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، <http://www.mfa.gov.il>.

(٣٤) Sammy Smooha, «Index of Arab-Jewish Relations in Israel,» The Jewish-Arab Center (University of Haifa) (2004), pp. 26-27.

للدولة، بأنّه لم يسبق له أن زار أية منطقة عربية على مدى ١١ عاماً من توليه منصب رئاسة الحكومة[٣٥]. فالأقلية العربية حظيت بالاهتمام، ولكن كموضوع أمني، كان يمثل حجر الزاوية لدى كلّ الحكومات الإسرائيلية.

لذا، فقد انتهجت السياسات الحكومية الإسرائيلية مجموعة من الإجراءات الرقابية، ففي البداية، ومن الفترة الممتدة بين عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦٦ فرض على العرب الذين بقوا في مدنهم وقراهم حكماً عسكرياً، أدى إلى مجموعة من الإجراءات التي شملت حظر التجول وتقييد التنقل من قرية أو مدينة إلى أخرى ومصادرة الأراضي[٣٦]، وكان أحد نتائجها مجزرة كفر قاسم. ورغم أن حالة الطوارئ انتهت عام ١٩٦٦، فإن مظاهر الرقابة والسيطرة والتمييز استمرت عبر عدة سياسات، منها سياسة الإسكان، والتعليم، والعمل، وغيرها من المجالات. ففي إطار الطبيعة الكولونيالية للاقتصاد الإسرائيلي، فرض على العرب منذ البداية مبدأ «أولوية العمل العبري»، فأقصي العرب من عدة قطاعات في التشغيل، ولا سيّما في المجال الصناعي، بحجة حماية العمالة اليهودية الوافدة من الهجرة، وبحجة الضرورات الأمنية لبعض الصناعات. وبالإضافة إلى ظروف الحصار ومصادرة الأراضي، فقد تحولت أغلبية العمالة العربية من المجال الزراعي إلى العمل اليدوي المأجور، مثل قطاع البناء، وجمع المحاصيل، وأعمال التنظيف. وتحولت اليد العاملة في أغلبيتها الساحقة إلى بروليتاريا، وأصبحت القرى العربية مكاناً للمأوى فقط، بحسب عزمي بشارة[٣٧]. وما يزال هذا التمييز قائماً في مجال فرص العمل أمام أصحاب الشهادات العليا العربية، ففي عام ١٩٩٩ كان هناك ٦,٥ بالمئة من القوى العاملة العربية التي تحمل شهادات جامعية مقابل ١٣,٨ بالمئة بين اليهود[٣٨].

كما أنَّ الفجوة في المداخيل كبيرة وآخذة في الاتّساع، فمتوسط الدخل

(٣٥) Alan Dowty, *The Jewish State a Century Later* (Berkely, CA: University of California Press, 2001), p. 184.

(٣٦) أحمد شاهين، **صراع الإرادات في فلسطين: الفلسطينيون مواطنو إسرائيل** (الجزائر: المجلس الأعلى العربي للعلوم والتكنولوجيا، ١٩٩٤)، ص ٢٨ وما بعدها، وحبيب قهوجي، **العرب في ظل الاحتلال منذ ١٩٤٨** (بغداد: مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٢)، ص ١٢٣ و١٣٦ ـ ١٣٧.

(٣٧) بشارة، **العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل**، ص ٢٩.

(٣٨) Majid Al-Haj, «The Status of the Palestinians in Israel: A Double Periphery in an Ethno-National State,» in: Alan Dowty, ed., *Critical Issues in Israel Society* (Haifa: University of Haifa, 2001).

للفرد العربي أصبح تقريباً نصف مدخول دخل اليهودي من أصول غربية، بحسب ما ورد في تقرير أدفا[٣٩].

وعلى المستوى المؤسسي، يبرز التمييز والتمايز في عدة مظاهر، ففي ميدان التعليم هناك أرضية قيمية ومؤسسية لبروز التصدعات الاجتماعية، وتكريس الفصل بين العرب واليهود، ليبرز ذلك جلياً في وجود أربعة أنظمة من التعليم منفصلة عن بعضها البعض، وهي التعليم الحكومي العام، والتعليم الحكومي الديني الخاص بالمتدينين، والتعليم الديني المستقل الخاص بالمجتمع الديني الحريدي، والتعليم في القطاع العربي. وما يميّز هذا الأخير هو خضوعه لرقابة صارمة من قبل وزارتي التربية والداخلية في مقابل استقلالية واسعة لقطاع التعليم الديني، بالإضافة إلى الميزانية الضئيلة المخصصة له، بل إن هناك تمييزاً واضحاً في توزيع الميزانيات وتخصيص المشاريع على مستوى الوزارات بين البلديات العربية والبلديات اليهودية التي تفوز بحصة الأسد. وهناك بلدات عربية يسكنها البدو في جنوب النقب لم تعترف بها السلطات الإسرائيلية إلى حدّ الآن، كما تفتقر إلى العديد من الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم وقنوات الصرف، بالإضافة إلى أن سكنات العرب فيها مهددة بالهدم والإزالة[٤٠].

وفي مجال الأحوال الشخصية والجنسية، كرّست السياسات الإسرائيلية تقسيم الأقلية العربية، على أساس طائفي، بعضه موروث من نظام الملة العثماني المتعلق بالمسلمين والمسيحيين. فالعرب مقسمون من هذه الناحية إلى ثلاث مجموعات، بحسب التقسيم الرسمي للسلطات الإسرائيلية، وهي: المسلمون الذين يمثلون ٨٢ بالمئة من العرب، والمسيحيون الذين يمثلون ٩ بالمئة، والدروز الذين يمثلون ٩ بالمئة أيضاً[٤١]. وقد دعمت السلطات الإسرائيلية هذا التوجه الطائفي عن طريق التعامل مع الزعامات العشائرية والطائفية[٤٢]، وذلك بهدف إضعاف التضامن القومي لدى عرب إسرائيل، والتعامل معهم كمجموعة من

(٣٩) شلومو سبيرسكي وأتياس ايتي كونور، **صورة عن الوضع الاجتماعي في إسرائيل لعام ٢٠٠١**، ترجمة مدار، أوراق إسرائيلية (تل أبيب: مركز أدفا، ٢٠٠١)، ص ١٠.

(٤٠) ميخائيل بليكوف، **تقرير جمعية سيكوي، ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤**، تحرير شالوم (شولي) ديختير (القدس: جمعية سيكوي لدعم المساواة المدنية، ٢٠٠٤).

(٤١) State of Israel, Prime Minister's Office, Central Bureau of Statistic, Center for Statistical Information, «The Arab Population in Israel,» p. 2.

(٤٢) بشارة، **العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل**، ص ١٤٤.

الأقليات والعشائر والطوائف. لذا، فهناك مستويات متفاوتة في الاندماج في المجتمع الإسرائيلي بين هذه المجموعات، وهو ما يطلق عليه بالأسرلة، حيث ينظر إلى الدروز على أنهم المجموعة الأكثر اندماجاً أو أسرلة في الحياة الإسرائيلية، فهم مثل بقية الجمهور اليهودي يلتزمون بأداء الخدمة في الجيش، التي أصبحت إجبارية عليهم منذ عام ١٩٥٥، نتيجة اتفاق الحكومة الإسرائيلية مع القيادة الدينية أو مشيخة العقل الدرزية[٤٣]. وهذا الاندماج المتقدم للدروز في المجتمع الإسرائيلي، يرجع إلى وضع الدروز كأقلية دينية مضطهدة في العهد العثماني، لم يتم الاعتراف بها في نظام الملة العثماني، واعتبرت طائفة منحرفة. وهذا الوضع استغلته الوكالة اليهودية قبيل قيام الدولة في نسج علاقات مع القيادات الدينية والسياسية الدرزية، وصلت إلى حدّ تأسيس وحدات درزية في الجيش الإسرائيلي عام ١٩٤٨، ثمّ اعترفت السلطات الإسرائيلية بالدروز كمجموعة دينية مستقلة لها محاكمها الخاصة عام ١٩٥٧[٤٤]. ورغم وجود بعض الأوضاع الامتيازية للدروز في إسرائيل، وتوفر كثير من خدمات الدولة بصورة أفضل في مناطق الدروز، فإن السياسات المتعلّقة بمصادرة الأراضي لم تستثنهم.

والمسيحيون يمثلون أكثر المجموعات العربية تقدّماً في الحياة الثقافية والاقتصادية الإسرائيلية، نظراً إلى الامتيازات التعليمية والاقتصادية التي ورثوها عن نظام الامتيازات في العهد العثماني، والتي تتضمن الاعتراف بالمحاكم الخاصة بالأحوال الشخصية والدينية لطوائفهم الست الرئيسيّة. وإبان الانتداب البريطاني على فلسطين، وبوصفهم مسيحيين في عهد الانتداب، فهم كانوا وما زالوا أكثر الشرائح العربية تقدّماً في المجال التعليمي[٤٥].

أما المسلمون، فهم من الطائفة السنّية، ويمثلون أغلبية السكان المواطنين العرب في إسرائيل داخل الخط الأخضر. وتتفاوت أوضاعهم الاجتماعية بين سكان الشمال الأكثر تقدّماً من حيث المؤشرات الاجتماعية عن سكان الجنوب العرب، وهم يمثلون أغلبية السكان العرب في القرى والمدن العربية المتوسطة، مثل أم الفحم، والطيرة. ومن جملة فئات المسلمين الفئة التي تصنفها السلطات

(٤٣) Ben Simon et Egal, *Israéliens, des juifs et des arabes*, p. 458.

(٤٤) Laurent Chabuy et Annie Chabuy, *Politique et minorité au Proche-Orient: Les Raison d'une explosion* (Paris: Edition Maisonneuve et la rose, 1984), pp. 216- 217.

(٤٥) State of Israel, Prime Minister's Office, Central Bureau of Statistic, Center for Statistical Information, «The Arab Population in Israel,» p. 8.

الإسرائيلية بالبدو، وهم أكثر المجموعات العربية معاناة من حيث عدم اعتراف السلطات بالكثير من القرى البدوية في النقب(٤٦).

ويرى عزمي بشارة أن الوضع الطائفي أو الانقسام الإثني والديني لدى العرب في إسرائيل، رغم أنه واقع اجتماعي تاريخي موروث، فإن النظام السياسي الإسرائيلي يتعامل معه باهتمام وتضخيم. وفي الدوائر الرسمية والدراسات الأكاديمية يجري الحديث عن العرب تحت عبارة الشعوب أو الأقليات غير اليهودية، وذلك لخدمة عدة أهداف، **أهمها** الحؤول دون الاعتراف بالفلسطينيين كجماعة قومية مستقلة، والحيلولة دون منحهم أية فرصة للاستقلال الذاتي، بحسب عزمي بشارة، والتعامل معهم من خلال منح حقوق فردية جزئية دون الحقوق الجماعية، والتعامل معهم على أنهم أبناء أقليات وطوائف غير يهودية. ويبرز ذلك من خلال بطاقات الهوية التي تشير إلى القومية. ويتمثل الهدف **الثاني** في مصادرة طابع البلاد القومي الفلسطيني، وعدم الاعتراف بطابع البلاد الأصلي، وعدم الاعتراف بحقوقهم على الأرض. لذا، يرى عزمي بشارة أن عملية التشكيل القومي الوطني للفلسطينيين تعرّضت للانقطاع القسري، وذلك بتدمير المراكز المدينية (من المدينة) للعرب عام ١٩٤٨، وبقاء الهوامش الريفية للعرب التي تمّ تحديثها وتحويلها إلى هوامش للمدينة اليهودية(٤٧).

١ ـ بعد الهوية في التصدع القومي العربي ـ اليهودي

إن الهوية أو الوعي بالهوية الجماعية القومية، هو المستوى الثاني من تشكل التصدع الاجتماعي ذي البعد القومي، حيث يكتسب ويتنامى داخل كلّ مجموعة وعي جماعي مضمونه الأساسي أن المجموعة التي ينتمون إليها هي في وضع صراعي وتنافسي، أو على الأقل وضع متمايز، من بقية المجموعات الأخرى. وهو شرط ضروري في تأسيس الحدود الاجتماعية الانغلاقية بين المجموعات الصراعية التي تتمايز في بنيتها الاجتماعية وشبكة العلاقات الاجتماعية(٤٨). ووفق نظرية التصدع، بالصيغة التي يطرحها بارتوليني (Bartolini)، فإن التصدع الاجتماعي يبرز من خلال بروز حدود انغلاقية بين المجموعات، تميز بين من هم

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٣.

(٤٧) بشارة، **العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل**، ص ١٤٠.

(٤٨) Jeff Manza and Clem Brooks, *Social Cleavages and Political Change: Voter Alignments and US Party Coalitions* (New York: Oxford University Press, 1999), pp. 34-35.

داخل المجموعة ومن هم خارجها، وهذه الحدود ترسمها خطوط التمايز في الخصائص الانتسابية وفي القيم بين المجموعات. كما أنَّ المسافة الاجتماعية بين مجموعات الصراع (Group Conflicts) تزداد بمقدار وجود حدود عضوية موجودة مسبقاً على أساس تاريخ متسم بالصراع والمعارضة(٤٩).

وهذا الشرط موجود وجلي في حالة التصدع القومي بين المجتمع العربي والمجتمع اليهودي منذ بداية الاحتكاك، فنتيجة لهذه الحدود الصراعية الشديدة الانغلاق، يظل الاندماج محدوداً بين العرب واليهود أو منعدماً. لذا، تبلورت العلاقة بين المجموعتين على أساس ذاكرة تاريخية صراعية، نشأت عنها منظومتان صراعيتان للقومية. وهاتان المنظومتان لهما منطق إدماجي توحيدي داخل أعضائهما، وتدينان كلّ محاولة لتغليب أية خلفية وانتماء فرعي داخلهما على الأولوية القومية. فالصهيونية ينظر إليها اليهود الصهاينة والمتعاطفون معها على أنّها حركة قومية تحررية سعت وتسعى إلى جمع اليهود مما يسمونه بالشتات اليهودي، وتوحيدهم ضمن كيان قومي موحّد، وإضعاف كلّ التصدعات الفرعية داخل الجماعية اليهودية. وأمام تأكيد الخطر الأمني، والتهديد الذي يمثله الاتجاه القومي بين العرب، ينظر إلى كلّ محاولة داخل المجتمع اليهودي للخروج عن الإجماع الصهيوني على أنّها تهديد للوحدة الوطنية، وأية محاولة داخل القطاع العربي ذات توجه قومي ينظر إليها كخطر موجه إلى الأغلبية اليهودية. أما خطاب الوحدة الوطنية في إسرائيل فهو يعمل على تصعيد التصدع العربي ـ اليهودي.

وهذا التصدع ينظر إليه من خلال مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني الإسرائيلية، كأمر مشروع ومرغوب فيه ولا مناص منه، وذلك في إطار دولة تفتقر إلى التجانس بين المجموعات اليهودية نفسها، وتبحث عن فرن لصهر المجموعات اليهودية الآتية من كلّ أطراف العالم. فالوحدة الوطنية في إسرائيل هو مشروع خاص باليهود، يتجه إلى تسييس التصدع القومي بين العرب واليهود، وجعله هو التصدع الذي يهيمن ويحجب التصدعات والصراعات الأخرى بين المجموعات اليهودية(٥٠). ويبرز إقصاء العرب من خلال ما يصفه يوآف بيليد

(٤٩) Stefano Bartolini, *The Political Mobilization of the European Left 1860-1980: The Class Cleavage*, Cambridge Studies in Comparative Politics (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2000), p. 183.

(٥٠) Guy Ben Porat, «Between Jewish and Democratic the Jewish-Arab Cleavage and Israeli Democracy,» paper presented at: ECPR Joint Session, 2000, pp. 3-4.

وجرشون شافير بالخطاب القومي الإثني والخطاب الجمهوري للمواطنة، وكلا الخطابين يبقى فيهما العرب في حالة هامشية طرفية[٥١].

وفي المقابل، ففي الطرف الفلسطيني، هناك تنام للشعور بالهوية الفلسطينية على حساب عملية الأسرلة أو بالتوازي معها. هذا الشعور بالهوية القومية طالما ازداد تأكيده في بعض المناسبات والمحطات التاريخية، مثل حرب ١٩٦٧ وما نتج منها من احتلال للضفة الغربية وغزة، حيث عمل ذلك على اتصال الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، مما عزّز الشعور بالهوية القومية ووحدة المصير. وقد تزايد هذا الاتجاه مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧، والثانية عام ٢٠٠٠، حيث سقط العديد من فلسطينيي ١٩٤٨ قتلى في بعض المظاهرات في بداية هذه الانتفاضة. لذا، يُنظر دائماً إلى إسرائيل على أنها دولة تمييز داخل الخط الأخضر، ودولة احتلال خارج الخط الأخضر.

ورغم وجود مبادرات عربية يهودية للحد من الصراع الداخلي والتصدي للممارسات التمييزية ضدّ العرب من خلال ما يسمّيها أمنون روبنشتاين بـ «خطوات لتصحيح الوضع»، المتمثلة في تعديل بعض النصوص القانونية، مثل قانون التعليم الرسمي الصادر عام ١٩٥٣، والقانونين الخاصين بالشركات الحكومية وسلك الدولة اللذين أصبحا يكرسان لمبدأ الوضع التفضيلي لصالح المواطنين العرب بتمثيلهم تمثيلاً ملائماً في مؤسسات الدولة[٥٢]، ومثل مبادرة التخفيف من التمييز التي أسسها ميخائيل ملخيور، وزير الخارجية الأسبق من خلال منتدى اتفاق المواطن (CAF)، وهدفه تخفيف التوترات والصراعات بين المجتمعين اليهودي والعربي، وتطوير المجتمع المدني الإسرائيلي على أساس التفاهم والاحترام المتبادل، ورغم العديد من المبادرات والقوانين، فإنها تظل حبراً على ورق. وهذا ما يعترف به العديد من التقارير الصادرة عن منظمات حقوقية، مثل تقرير لجنة «أور» التي تأسست على أثر الصدامات بين العرب والشرطة في انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠. وهي تعترف بأن الوضع ظلّ على حاله.

والأمر نفسه تؤكده تقارير كلّ من منظمة «سيكوي» (فرصة) ومنظمة

(٥١) Gershon Shafir and Yoav Peled, «Citizenship and Stratification in an Ethnic Democracy,» *Ethnic and Racial Studies*, vol. 21, no. 3 (May 1998), p. 414.

(٥٢) أمنون روبنشتاين، «إسرائيل والدول القومية الجديدة،» **المشهد الإسرائيلي** (مركز مدار ـ نابلس)، ٢٤/٣/٢٠٠٤.

«مساواة» التي تسجل على أن الدولة لم تبذل أية جهود جادة في محاربة الوضع التمييزي ضدّ العرب[٥٣].

وفي المقابل، فإن كثيراً من مبادرات الحوار تمّ إقصاء العرب منها، مثل إعلان كينيريت في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠١، الذي وقّعته ١٦ شخصية إسرائيلية من مختلف الانتماءات السياسية والدينية، بهدف إعطاء تقييم ونظرة جديدة للانقسامات والتوترات الداخلية في البلد. وهذه المبادرة ركّزت على أن إسرائيل دولة يهودية ديمقراطية، وغيّبت العرب من هذه المبادرة، وأعطيت لهم أهمية ثانوية، وهو ما يندرج، بحسب روحانا ونمر سلطاني، في إطار خطاب الهيمنة الصهيونية الجديدة[٥٤].

٢ ـ البعد التنظيمي والمؤسسي في التصدع القومي

إن البعد التنظمي في التصدع هو الذي يمهد لتحول الانقسام والصراع الاجتماعي إلى قضية سياسية تتم على أساسها التعبئة والتعبئة المضادة، بل إن هذا التصدع الاجتماعي تشجعه مؤسسات الدولة القائمة على الإثنوقراطية، حيث يتم تهميش وفصل العرب عن مؤسسات الدولة والمؤسسات التي كان لها نفوذ اقتصادي وثقافي في البلد، مثل الهستدروت والوكالة اليهودية والصندوق القومي (الكيرين كايمت)، التي حصرت الاستفادة من خدماتها واستغلال الأراضي باليهود حصرياً. لذا، يرى يفتاحيل أن سياسة الاستيطان وطدت حدوداً مكانية بين المجموعات الإثنية والقومية، وكرّست لانقسام وتجزئة اجتماعية مؤسسة بين ثلاث مجموعات سكانية على الأقل، وهم السكان المحليون، أي العرب، واليهود الأشكناز، واليهود الشرقيون[٥٥].

وبروز التصدع القومي بين العرب واليهود واضح، إذن، من خلال الفصل المؤسسي بين مؤسسات القطاع العربي والقطاع اليهودي في كلّ المجالات. فيرى

(٥٣) بليكوف، **تقرير جمعية سيكوي، ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤**.

(٥٤) Nadim N. Rouhana and Nimer Sultany, «Redrawing the Boundaries of Citizenship: Israel's New Hegemony,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 33, no. 1 (Autumn 2003), p. 8, and «The Kinneret Agreement,» *Israel Insider* (11 January 2002), <http://www.israelinsider.com/channels/politics/popup/popup_0049.htm>.

(٥٥) Oren Yiftachel, «Nation Building or Ethnic Fragmentation? Frontier Settlement and Collective Identities in Israel,» Ben Gurion University of the Negev, Department of Geography, Beer-Sheva, Israel, 1996, pp. 3-4.

آلان دوتي (Dowty) أن كلّ المؤسسات التي ورثتها الدولة من عهد الانتداب البريطاني كانت محددة إثنياً، بحسب مفهومه، ويشمل ذلك الكنيست الذي كان مؤسسة يهودية تمثيلية خاصة باليهود، والوكالة اليهودية التي كانت بمثابة حكومة فعلية لليهود، والنقابة العامة لعمال إسرائيل المعروفة بالهستدروت التي كانت أهم تنظيم لتوظيف اليهود المهاجرين، والأحزاب السياسية الصهيونية التي كانت لها أجنحة عسكرية وأجهزة خدمية خاصة باليهود فقط. ففي إسرائيل هناك مجالان غير متطابقين، هما مجال المواطنة الذي تحدده الجنسية الإسرائيلية التي تشمل العرب واليهود، ومجال الانتماء القومي للدولة المحصور فقط في اليهود[٥٦]. ولهذا يرى يفتاحئيل أن الانقسام بين العرب واليهود، أو مسألة الأقلية العربية، هي أهم التحديات المثيرة للاهتمام في السياسات الإسرائيلية تفوق مسألة التصدع الديني أو ما يسمّيه بالتصدع الطائفي بين اليهود.

ونتيجة للضغط القائم على القطاع العربي والتمييز الذي يعانيه، فقد كانت ردود الفعل تتمثل في حركة اجتماعية في الوسط العربي، شملت العديد من المحاولات التنظيمية والتعبوية لتوحيد المواطنين العرب تجاه العديد من المظالم، ولا سيّما مصادرة الأراضي، التي أصبح النضال من أجلها رمزاً وطنياً تجسد في الاحتفال السنوي بيوم الأرض. ومنذ الخمسينيات إلى السبعينيات تأسست العديد من المنظمات العربية التي قوبلت بالرفض، ومن أبرزها حركة الأرض عام ١٩٥٩ التي قوبلت بمجموعة من المضايقات، فقد صادر الحاكم العسكري مجلة **الأرض** عام ١٩٦٤، ومنعت الحركة من الدخول إلى الانتخابات في الكنيست تحت اسم «القائمة الاشتراكية» في عام ١٩٦٥. وفي عام ١٩٧٢ تأسست حركة «أبناء البلد»، وهو تنظيم قائم إلى حدّ الآن، ويرفض الانخراط في العمل السياسي البرلماني، وفي مؤسسات الدولة الإسرائيلية، وهو التوجه نفسه لدى تنظيم الحركة الإسلامية، خصوصاً الفرع الشمالي بقيادة رائد صلاح، فهما يريان أن الانخراط في العملية السياسية البرلمانية غير مجد لتحسين الأوضاع العامة للعرب، ويمثل اعترافاً مجانياً وضمنياً بالدولة التي اغتصبت أرضهم وممتلكاتهم، وبدلاً من ذلك يركّزون على العمل السياسي المحلي المتعلق بتقوية المجتمع المدني الفلسطيني.

وهناك نوع آخر من التنظيم الاجتماعي أسسه العرب، وهو النشاط على

(٥٦) Dowty, *Critical Issues in Israel Society*, p. 186.

المستوى المحلي والقروي، فقد تأسست منذ عام ١٩٦٩ العديد من التنظيمات المحلية التي تهتم بشؤون القرى العربية على مستوى القرى الدرزية والمسيحية على الخصوص. وقد توّج العمل المحلي في تأسيس اللجنة القطرية للبلديات العربية عام ١٩٧٤، وعلى أثرها تأسست لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل عام ١٩٨١، التي ينظر إليها الوسط اليهودي على أنّها بمثابة برلمان لعرب إسرائيل، وهذه اللجنة القطرية كان لها دور في أحداث يوم الأرض في ٣٠ آذار/مارس عام ١٩٧٤[٥٧].

ثالثاً: التصدّع الإثني بين المجموعات اليهودية

إن الإثنية كمجموعة اجتماعية تشمل جانبين: الجانب الموضوعي، وهي الخصائص العامة للمجموعة التي تتمثل في التقاليد واللغة، وحتّى لون البشرة أحياناً، والجانب الذاتي أو الخصائص الذاتية، وتشمل الميل بالإحساس بالـ «نحن» مقابل الـ «هم»، أي الإحساس بالجماعية على أساس الانتماء المشترك.

وفي إسرائيل يجري التعبير عن هذا الانقسام، ولا سيّما في المجتمع اليهودي، بالانقسام الطائفي («عيدا» بالعبرية). والانقسام الإثني يمثل المستوى الفرعي بعد الانقسام الإثني القومي الذي أشرنا إليه سابقاً. وكان يجري الحديث عن الانقسام الإثني بين المجموعات اليهودية في السابق، وإلى غاية نهاية الثمانينيات بالانقسام الإثني والطائفي داخل المجتمع اليهودي في إسرائيل، أو الانقسام بين اليهود الشرقيين (المزراحيم بالعبرية) الذين تغلب عليهم صفة السيفاراديم من الناحية المذهبية الدينية، واليهود الغربيين أو الأشكناز. ولكن مع بداية التسعينيات، وقدوم هجرة معتبرة من اليهود من بلدان الاتحاد السوفياتي، وغالبيتهم يتكلمون اللغة الروسية، واستقدام أعداد من اليهود الإثيوبيين عبر عمليتين لنقلهم من إثيوبيا إلى إسرائيل عبر جسر جوي، أصبح الحديث عن أربع مجموعات إثنية في إسرائيل بارزة، تمثل التصدع الإثني الذي أخذ في البروز، أي وجود أربع هويات إثنية بارزة في المجتمع اليهودي الإسرائيلي، وهي الإثنية السيفارادية، والإثنية الأشكنازية، وإثنية اليهود الروس، وإثنية اليهود الإثيوبيين.

والانقسام الإثني بين اليهود يرجع إلى تشتت اليهود كديانة عبر العديد من

(٥٧) شاهين، **صراع الإرادات في فلسطين: الفلسطينيون مواطنو إسرائيل**، ص ٥٩ - ٦٠.

مناطق العالم، فاليهود عبر العالم ينقسمون إلى عدة مجموعات تختلف في ما بينها لغوياً وثقافياً وحضارياً. ومن أهم هذه التقسيمات الانقسام بين اليهود الأشكناز واليهود السيفارادیم، والأشكناز في اللغة العبرية للقرون الوسطى أطلقت على ألمانيا، وسمّي اليهود الذين هاجروا إليها من جنوب إيطاليا ما بين القرن السابع والثامن بالأشكناز، وقد انتشروا في ما بعد نحو شمال ووسط وشرق أوروبا إلى غاية الأراضي الروسية(٥٨).

أما السيفاراديم، فأطلقت على اليهود الذين سكنوا شبه جزيرة إيبيريا، خصوصاً إسبانيا التي أطلقت عليها تسمية سيفاراديم بالعبرية في الفترة نفسها، وقد انتشر اليهود السيفاراديم في ما بعد في بلدان البحر المتوسط وأمريكا الجنوبية(٥٩). لكن تسمية السيفاراديم أخذت تشمل اليهود القادمين من الدول العربية ودول إسلامية، مثل إيران ومناطق كردستان، حتّى إنها تنطبق على يهود اليمن، رغم أن تقاليدهم الدينية تختلف عن الموروث الثقافي السيفارادي ليهود إسبانيا. والسيفاراديم والأشكناز يشكّلون الغالبية العظمى من المجموعات اليهودية في العالم، وفي إسرائيل، والاختلاف بين المجموعتين هو اختلاف مذهبي في الأساس، ثمّ لغوي وثقافي. فالأشكناز من الناحية التاريخية اشتهروا باستعمال لغة الييديش التي ما زالت مستعملة في بعض الأوساط الدينية في إسرائيل، بينما استعمل السيفاراديم المتحدرين من إسبانيا لغة اللادينو، التي تقلّص استعمالها وأوشك على الانقراض. ومن الناحية الدينية، فهناك اختلاف مذهبي بينهما، يتمثل في صيغ الصلاة والأدعية الدينية، وبعض التشريعات المتعلّقة بالأحوال الشخصية، وتقاليد اللباس والأكل، وفي اعتماد الأشكناز تفاسير تلمودية مختلفة عن تفاسير الشريعة المعتمدة لدى السيفاراديم.

وبحسب هذا المنظور، فقد تشكّلت الهويات الإثنية المعروفة حالياً بين اليهود على أساس الأشكناز والسيفاراديم في القرون الوسطى، بعد فتح المسلمين للأندلس، وتقلص الصلة بين اليهود التابعين للإمبراطوريتين الجرمانية والبيزنطية المسيحيتين، واليهود التابعين للخلافة الإسلامية. كما بقيت مجموعات يهودية في عزلة عن تطور هاتين المجموعتين، مثل اليهود الذين سكنوا في وسط أفريقيا،

---

(٥٨) «Funk and Wagnalls,» in: Isidore Singer [et al.], eds., *The Jewish Encyclopedia* (New York: [n. pb.], 1901-1906), pp. 192-193, <http://www.jewishencyclopedia.com>.

(٥٩) Dowty, *Critical Issues in Israel Society*, p. 197.

مثل يهود الفالاشا في إثيوبيا، واليهود الذين هاجروا إلى جنوب شرق آسيا، ويهود العراق واليمن الذين طوروا تقاليد دينية مستقلة، وإن كانت أقرب إلى التقاليد السيفارادية، لكن العديد من الكتابات تطلق تعبير اليهود الشرقيين أو اليهود السيفاراديم على كلّ المجموعات اليهودية التي تنتمي إلى العالم الإسلامي، أو من الناحية الجغرافية يهود أفريقيا وآسيا.

فاليهود من الخلفية الأشكنازية، وبالتحديد يهود شرق أوروبا، هم الذين أسسوا الحركة الصهيونية، التي وجدت قاعدتها الجماهيرية في الهجرات الأولى في أوساط الأشكناز من وسط وشرق أوروبا. والقيادات التاريخية للصهيونية، الذين ساهموا في تأسيس الدولة، ومثلوا النخبة الحاكمة في إسرائيل، كلّهم من الأشكناز، وغالبيتهم العظمى من بولونيا وروسيا القيصرية.

ويرجع أصل بروز هذا التصدع بين اليهود الغربيين واليهود الشرقيين في إسرائيل إلى نظرة الاستعلاء لدى الغربيين تجاه الشرقيين وازدراء ثقافتهم. ونتيجة لذلك، فقد فرض على اليهود الشرقيين نوع من التمييز والتهميش في المناصب العليا والحساسة في الدولة. وعلى المستوى الاجتماعي، شغلوا الوضع الأدنى، وقد كان من الشائع في وسائل الإعلام الإسرائيلية في نهاية الخمسينيات والستينيّات خطاب يتحدث عن وجود أو قدوم إسرائيل الثانية التي تشير إلى اليهود السيفاراديم أو اليهود الشرقيين أو طوائف اليهود الشرقيين (عيدوت ميزراحيم)(٦٠).

١ ـ ظروف الهجرة

بعد تأسيس الدولة عام ١٩٤٨، قدمت موجات من الهجرة لليهود السيفاراديم من البلدان العربية، ولا سيما من العراق ومصر والمغرب بعد حرب ١٩٥٦ ضدّ مصر، ومن البلدان المجاورة لها، مثل إيران وتركيا، واليهود الأكراد، ومجموعات إثنية يهودية، مثل يهود الهند(*)، ويهود الفالاشا

---

(٦٠) Yehoshua Rash, «Eux et nous en Israël,» *Projet*, no. 190 (1984), pp. 1155-1165, and Marius Schattner, «En Israël, l'enjeu Séfarade,» *Le Monde diplomatique* (mars 1996), p. 6.

(*) مجموعة هندية من مومباي، يُطلق عليهم اسم «بني يسرائيل»، وما تزال الهند في اهتمام الوكالة اليهودية والسلطات السياسية والدينية في إسرائيل لاحتمال استقدام مجموعات يهودية من مانيبور شمال شرق الهند، تطلق على نفسها اسم «يني مناشي» (Bnei Menashe). ومجموعة أخرى تسمى «بني إفراييم» في اندرا براديش، يعتقدون أنّهم يتحدرون من سبط مناسي المنتمي إلى القبائل العشر الضائعة.

من إثيوبيا، في فترة الثمانينيات. ومن هذا المنطلق، فقد أطلقت عبارة الأشكناز على اليهود المتحدرين من أوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية، بغضّ النظر حول إذا ما كانوا أشكنازاً من الناحية الدينية المذهبية واللغوية أم لا، وأطلق اسم السيفاراديم أو اليهود الشرقيين (بالعبرية «الميزراحيم») على اليهود الذين قدموا من الأقطار العربية ومن البلدان المجاورة لها، مثل إيران وتركيا، مع أن الكثير منهم لهم تراثهم الديني والثقافي المختلف عن التراث الديني السيفارادي، مثل يهود اليمن والعراق.

وقد اختلف دافع الهجرة بين اليهود من العالم الغربي، ولا سيّما اليهود من أوروبا الشرقية، واليهود من العالم الإسلامي والوطن العربي، واختلف موقفهم من الأيديولوجيا الصهيونية وطبيعة تأييدهم لها. فالهجرات اليهودية الأولى كان أغلبها من شرق أوروبا وروسيا، ولا سيّما الهجرة الثانية. هذه الهجرات الأولى يطلق عليها الإسرائيليون هجرة جيل الرواد أو الإسرائيليين الأوائل، وكانت ذات دوافع أيديولوجية قومية صهيونية، وذات توجهات علمانية تدعو إلى القطيعة مع المنفى الذي يعتبر التديّن جزءاً منه، وكرد فعل على تنامي المشكلة اليهودية في تلك المناطق، التي شهدت سلسلة من الاضطهادات التي كان أهمها ما يطلق عليها «البوغروم» عام ١٨٨١ في روسيا إثر مقتل القيصر الروسي. هذه الهجرات الأولى هي التي أسست التجمّعات الاستيطانية الأولى، واتسمت بالتنظيم الحزبي والأيديولوجي الذي طغى عليه التوجه الصهيوني القومي الاشتراكي بعد ثلاثينيات القرن العشرين. ولكن هجرة اليهود الشرقيين من الأقطار العربية والشرق أوسطية تمّت في سياق مختلف، وكانت دوافعها بخلاف دوافع الهجرات الأولى، فقد اشتملت على جمهور من المهاجرين أكثر ارتباطاً بالتقاليد الدينية اليهودية، وكان التحمّس للهجرة يعكس دوافع دينية مسيحانية بدل تلك الدوافع القومية العلمانية لدى الهجرات الأولى الأشكنازية(٦١)، وتمّت في سياق إكراهي، حيث هُجّر يهود العراق ومصر وغيرها تحت أجواء من الخوف والتفجيرات وأعمال العنف تجاههم، واتسمت بالهروب في الغالب.

لذا، ونتيجة لظروف الهجرة هذه، فقد اشتملت على تركيبة بشرية تفتقر إلى

(٦١) Jeremy Allouche, «The Oriental Communities in Israel, 1948-2003: The Social and Cultural Creation of an Ethnic Political Group,» Graduate Institute of International Studies, Geneva, 2003.

النخب المالية والثقافية التي تمكّنت من الهجرة إلى البلدان الأوروبية وأمريكا الشمالية. فمعظم اليهود من الطبقات العليا من المغرب أو العراق اختارت الهجرة إلى البلدان الغربية، مثل فرنسا والولايات المتحدة بدل إسرائيل.

٢ ـ السياسات الإسرائيلية تجاه المجموعات اليهودية

إن التصدّع الإثني القائم في الوسط اليهودي تصاعد بدوره نتيجة للسياسات الإسرائيلية الحكومية، التي سجلت تمييزاً في استقبال المهاجرين، وفي تطبيق سياسات استيعاب الهجرات بصفة تمييزية، وفي مجال الخطاب السياسي من فترة إلى أخرى، الذي عبّر عنه الكثير من القيادات الحزبية. فقد كان هناك اتجاه في وسط النخبة الصهيونية في الوكالة اليهودية، وفي الحكومات الإسرائيلية الأولى، إلى أن الهجرات اليهودية من دول الشرق الأوسط هي تهديد للهوية الإسرائيلية ذات الروح الغربية. فقد صرّح دافيد بن غوريون رئيس الحكومة الأسبق، أنّه لا يرغب في أن يتحول الإسرائيليون إلى عرب، وإسرائيل لا ترغب في أن تكون بلداً شرقياً، وأن هناك واجباً لمحاربة ذلك، بحجة أن الروح الشرقية تفسد الأفراد والمجتمعات(٦٢). ومن العوامل التي سهلت بروز التصدّعات الاجتماعية الإثنية في إسرائيل بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين تمثل في سلسلة من السياسات الهادفة إلى استيعاب وتذويب الهجرات اليهودية التي أثارت ردود فعل صراعية بين هذه المجموعات، لتصبح إسرائيل مجتمعاً تعددياً من الناحيتين الثقافية والاجتماعية نتيجة تراكم الصراعات بين مجموعات الهجرات القديمة والجديدة (انظر الشكل الرقم (٤) في ملحق هذا الكتاب).

أ ـ اليهود الشرقيون

ينظر الكثير من اليهود الشرقيين إلى أنفسهم على أنهم عوملوا بازدراء واحتقار، ووصفت ثقافتهم بالدونية، وبأنها تنتمي إلى الشرق المتخلف. وفرضت عليهم سياسة الاندماج في الثقافة الأشكنازية المهيمنة وفق مقولة فرن الصهر (Melting Pot) بدل (Salad Bowl)، إلى جانب سوء معاملة السلطات الإسرائيلية لهم في عهد الحكومات الأولى لحزب العمل ذات الأغلبية والخلفية الأشكنازية. فقد عملت على فرض الثقافة الغربية والأشكنازية عليهم، وتم احتقار رموز

(٦٢) Sammy Smooha, «Ethnic Stratification and Allegiance in Israel: Where do Jews Belong?,» *Politico*, vol. 14, no. 4 (1976), p. 645.

ثقافاتهم من منطلق استعلاء عنصري[٦٣]، وفرضت اللغة العبرية بلهجة أشكنازية عليهم، وربط اندماجهم بمدى إتقانهم لها، إلى جانب المواقف العنصرية التي تلقاها اليهود الشرقيون من الأشكناز، باعتبارهم متخلفين، ولا يختلفون عن العرب[٦٤]، وأنهم أقل إبداعاً وموهبة وتقدّماً من الأشكناز[٦٥].

وقد تجذّر هذا الموقف السلبي حيال اليهود الشرقيين بتبلور صور نمطية سلبية عن العديد من مجموعات اليهود الشرقيين، فقد وصف اليهود المغاربة على أنهم جميعاً مجرمون. ففي عام ١٩٤٩ صرح بن غوريون بنفسه أن اليهود المهاجرين من المغرب متوحشون، ووصف تلفظ اليهود الشرقيين للعبرية من الحلق بأنه يحمل نغمة عربية، كما جرت حادثة في العام نفسه (١٩٤٩)، إذ اختفى قرابة ٣٥٠ رضيعاً من أصول يمنية من العيادات، ولم يتضح هل توفوا أم بيعوا إلى عائلات أشكنازية لأغراض تبنّيهم[٦٦]. وابتداءً من الخمسينيات شهدت إسرائيل ظهور مجتمعين يهوديين متمايزين: **الأوّل** أشكنازي يطلق عليه «إسرائيل الأولى»، و**الثاني** سيفارادي يطلق عليه «إسرائيل الثانية».

كما أنَّ واقع اليهود الشرقيين شهد تخلفهم في كلّ المجالات الاجتماعية، فهم مقارنة باليهود من البلدان الغربية أو من أوروبا وأمريكا الشمالية، يمثلون الغالبية من بين أصحاب الدخل المنخفض في الوسط اليهودي، ويمثلون الأغلبية الساحقة من العمال اليدويين اليهود الذين يقومون بأعمال بسيطة غير مهنية، ومثلوا إلى غاية مقدم اليهود السوفيات الأغلبية العددية من السكان في مدن التطوير، التي لم تفلح في الوصول إلى التمركز كمستوطنات مستقرة ونامية.

كما يمثل اليهود الشرقيون غالبية بين سكان الأحياء الفقيرة حول المدن الكبرى، كالقدس وتل أبيب، وغالبية بين الذين يتركون مراكز الدراسة في الصفين السادس والتاسع، وغالبية بين الشباب الجانحين، وغالبية بين الأسر

(٦٣) إيلي نافور، «ثورة الطوائف الشرقية،» **الأرض**، السنة ٩، العدد ٢٤ (٢١ آب/ أغسطس ١٩٨١)، ص ٤٧ ـ ٤٨، نقلاً عن: **يديعوت أحرنوت**، ٧/ ٨/ ١٩٨١.

(٦٤) جلاء إدريس، «صورة اليهودي الشرقي في الأدب العبري المعاصر،» **الفكر المعاصر**، السنة ٢٤، العدد ٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦)، ص ٨٥.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٨٤.

(٦٦) يوسي ميلمان، **الإسرائيليون الجدد: مشهد تفصيلي لمجتمع متغير**، ترجمة فاضل البديري (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٣)، ص ١٢٥.

الكثيرة الأولاد[٦٧]. وبحسب مكتب الإحصائيات لعام ١٩٩٦، فإن الأشكنازي يتحصل على أجر يفوق بـ ١,٦ مرة أجر السفارادي، وضعفين من أجر العربي، وهو ما يؤيده الكثير من التقارير، ومنها تقرير أدفا[٦٨]. ومن الناحية التعلمية، فإن ٢١ بالمئة من المراهقين السيفاراديم، و٤٢ بالمئة من العرب، لا يحصلون على البكالوريا أو البجروت العبرية مقابل ٦ بالمئة من الأشكناز الذين لا يحصلون على هذه الشهادة[٦٩].

هذا الوضع أثار سلسلة من ردّات الفعل في أوساط اليهود الشرقيين، كان من مظاهرها سلسلة من الاحتجاجات، وقد وقعت أول حركة احتجاجية عام ١٩٥٩ في حيّ وادي صليب في حيفا الذي تقيم فيه أغلبية من يهود المغرب، وذلك احتجاجاً على أوضاع التعليم والمعيشة والتهميش وسوء معاملة رجال الأمن لهم[٧٠].

كما أنَّ الفجوة في المستوى المعيشي والمداخيل ازدادت في الفترة (١٩٦٦ ـ ١٩٧١) حين شجعت الحكومة الاستثمارات الخارجية والقطاع الخاص، بالإضافة إلى تلقي التعويضات الألمانية والمساعدات المالية من الجمعيات اليهودية في الغرب التي كان يستفيد منها اليهود الغربيون أكثر من غيرهم، والتي أدت إلى نمو اقتصادي بمعدل ٧ بالمئة سنوياً. فعائدات التنمية الاقتصادية لم يستفد منها اليهود الشرقيون، وبقوا في مدن التطوير والأحياء الفقيرة، بينما كان يتم استقبال اليهود الغربيين واليهود القادمين من الاتحاد السوفياتي في السبعينيات، وكانوا يستفيدون من القروض والمساكن الجديدة. هذه الوقائع أدت إلى تبلور هوية سيفارادية أو مزراحية جديدة نابعة من الحراك الاجتماعي المحدود والوضع الهامشي والطرفي لليهود الشرقيين[٧١]. ورغم وجود حراك اجتماعي في أوساط اليهود الشرقيين، بانتقال العديد منهم إلى الطبقات الوسطى، واندماجهم في المجتمع الأشكنازي من خلال الزواج المختلط، ونشوء طبقة رجال أعمال من

(٦٧) حبيب قهوجي، «الأزمة الطائفية في الكيان الصهيوني،» **الأرض**، السنة ٩، العدد ٣ (٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١)، ص ٢٣.

(٦٨) سبيرسكي وكونور، **صورة عن الوضع الاجتماعي في إسرائيل لعام ٢٠٠١**، ص ١٠.

(٦٩) Dominique Vidal, «Israël: La Mosaïque se défait,» *Le Monde diplomatique* (mai 1999), p. 19.

(٧٠) Ben Simon et Egal, *Israéliens, des juifs et des arabes*, p. 171.

(٧١) Erez and Oren Yiftachel, «Between Urban and National: Political Mobilization among Mizrahim in Israel's Development Towns,» *Cities*, vol. 21, no. 1 (2003), pp. 41-43.

اليهود الشرقيين، وازدياد تمثيلهم في المناصب السياسية على مستوى الحكومات والكنيست والهستدروت (نقابة العمال) وفي الجيش والإعلام، فإن العديد من الدارسين يرون، مثل سامي سموحا وأليعيزر بن رفائيل ويوحنان بيريس، أن هذا الحراك يظل فردياً مع بقاء أغلبية المجموعات الشرقية في مستوى أدنى طبقياً من المجموعات الأشكنازية، واستمرار مظاهر احتفاظ اليهود الشرقيين بهويتهم الإثنية من خلال طريقة النطق بالعبرية ونمط التديّن التقليدي السيفارادي، وازدياد شعبية ونفوذ القيادات الدينية السيفارادية في أوساطهم[٧٢].

ب ـ المهاجرون الروس

إن الهجرة اليهودية من بلدان الاتحاد السوفياتي إلى إسرائيل تمّت عبر فترات مختلفة، وفي مراحل مبكرة منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى سبعينيات القرن العشرين، لكن أهم موجة من الهجرة أثارت مسألة الهوية ومشكلة الاستيعاب والتعددية اللغوية هي التي حدثت بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٠، إذ كان لها أثر كبير في التغيّر الثقافي والسياسي في إسرائيل. ورغم إطلاق تسمية اليهود الروس عليها، فإنها في الحقيقة تكوّنت من مجموعات ثقافية وإثنية مختلفة، جاءت من مختلف جمهوريات الاتحاد السوفياتي. فقد شملت هذه الهجرة ٨٠ بالمئة من اليهود الأشكناز، و٢٠ بالمئة من اليهود السيفاراديم، مثل يهود بخارى. غير أن الأغلبية النسبية من المهاجرين، أي حوالى ٣٠ بالمئة، أتوا من روسيا وأوكرانيا[٧٣]. وما يميّز هذه الهجرة أنها زوّدت إسرائيل بنسبة عالية من الكفاءات العلمية والمهنية العالية المستوى، غير أن هذه النوعية من المهاجرين اصطدمت بالواقع الإسرائيلي، وواجه الكثير من هؤلاء المهاجرين البطالة والعمل في وظائف لا تتماشى مع مؤهلاتهم العلمية، بالإضافة إلى أن نسبة مهمة من أعضاء هذه الهجرة اصطدموا كذلك بعدم اعتراف المؤسسة الدينية بيهوديتهم. ونتيجة لإقامة الكثير منهم في مدن التطوير، فقد ازداد التوتر بينهم وبين مجموعات اليهود الشرقيين الذين رأوا فيهم منافساً على سوق العمل، لذا فبعد عام ١٩٩٢ بدأت موجات الهجرة تتضاءل وتتحول إلى هجرة عكسية.

(٧٢) Eliezer Ben Rafael and Yochanan Peres, *Is Israel One? Religion, Nationalism and Multiculturalism Confound* (Netherlands: Brill, 2005), pp. 109-112.

(٧٣) Asher Arian, *The Second Republic: Politics in Israel* (Chatham, NJ: Chattam House, 1998), p. 29.

ورغم أن الغالب على الهجرة الروسية أنها كانت بدوافع اقتصادية، تبحث عن الأمان الاجتماعي والاقتصادي في ظلّ تصاعد التغيّرات الاقتصادية والاجتماعية في روسيا وبلدان الاتحاد السوفياتي سابقاً، فإن هذه الهجرة رسّخت واقع التعددية اللغوية في إسرائيل، وصعّدت من وتيرة الصراع القومي العربي اليهودي، بانحياز رموز وقادة هذه الهجرة إلى الخطاب القومي اليميني المعادي للعرب والمسلمين، والانخراط في الحركة الاستيطانية بنشاط. وكرد فعل على مشكلة الاعتراف بيهودية قسم كبير منهم، فقد لجأوا إلى تشكيل هوية خاصة بهم، وأظهر الكثير منهم عدم اهتمام باللغة العبرية، وأصدروا صحفاً ومجلات ومسارح خاصة بهم ناطقة بالروسية[٧٤].

ج ـ يهود الفالاشا

واليهود الفالاشا، أو كما يطلق عليهم بالعبرية: «بيتنا إسرائيل»، فهم بخلاف اليهود من الروس، أتوا من بلد أفريقي فقير من العالم الثالث (إثيوبيا)، ففي عام ١٩٩١ دخل إسرائيل حوالى ١٤,٧٨٠ من يهود الفالاشا في إطار عملية نقل جوي جماعية سمّيت بعملية «سليمان»، أعقبتها عدة رحلات جوية لنقل اليهود من إثيوبيا إلى إسرائيل ليبلغ مجموع ما تمّ نقله في هذه الفترة من التسعينيات حوالى ٤٥ ألفاً. وقد سبقت ذلك عملية ترحيل ليهود الفالاشا في مطلع الثمانينيات في إطار ما يسمّى بعملية موسى في عام ١٩٨٥ التي نقلت عدداً أقل منهم[٧٥].

ويهود الفالاشا، من الناحيتين المذهبية والثقافية، لا ينتمون إثنياً إلى أي من المجموعات السيفارادية، ولا الأشكنازية، وتقاليدهم الدينية تقتصر على التوراة أو الأسفار الخمسة المكتوبة بخط الجيزة، ولا يحوي تراثهم الديني على التلمود، مما يعكس عزلتهم عن بقية التجمّعات اليهودية لفترة تاريخية طويلة. ونظراً إلى الخصائص العرقية لهم المتمثلة في البشرة السوداء، فقد واجهوا التفرقة العنصرية، سواء من المهاجرين الجدد أو من بقية المجتمع اليهودي، عبر العديد من

(٧٤) Dina Siegel, *The Great Immigration: Russian Jews in Israel*, New Directions in Anthropology; v. 11 (New York: Berghahn Book, 1998), pp. 30-31.

(٧٥) Steven Kaplan and Chaim Rosen, «Ethiopian Immigrants in Israel: Between Preservation of Culture and Invention of Tradition,» in: Elazar Leshem and Judith T. Shuval, *Immigration to Israel: Sociological Perspectives*, Studies of Israeli Society; v. 8 (New Brunswik: Transaction Publishers, 1998), p. 407.

الحوادث، أهمها تلك التي أثارتها وسائل الإعلام من خلال جريدة **معاريف** في العام ١٩٩٦، في ما عرف بـ «فضيحة الدم»، المتمثلة في رفض الدم المتبرع به من قبل اليهود الفالاشا، خصوصاً من الهجرة الأخيرة، الذي كان يتم إتلافه في المستشفيات لدوافع عنصرية، ومن غير إعلام المتبرعين، على زعم أن هذه المجموعة من المهاجرين تحمل احتمالات عالية الخطورة للعدوى بفيروس السيدا. ومن ناحية التجنيس، فقد واجه هؤلاء المهاجرون عدم الاعتراف بيهوديتهم من قبل المؤسسات الدينية، ثمّ تمت التسوية بقبولهم على أساس إعادة إجراء الاعتناق لهم من جديد(٧٦).

٣ ـ تشكّل الهويات والثقافات الفرعية للإثنيات اليهودية

رغم أن اليهود الشرقيين يشتركون في الأسطورة نفسها حول الأصل المشترك للجماعية اليهودية، فإنهم لا يتقاسمون منظومة القيم نفسها مع النخبة الأشكنازية المهيمنة. فالتطور التاريخي لدولة إسرائيل الذي ارتبط بالدور المهيمن لليهود الغربيين، طبع كلّ مظاهر الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية، وطبع مؤسسات الدولة ورموزها بالجانب الثقافي الغربي. وأعطيت الشرعية الكاملة لهذه المنظومة القيمية الغربية، بينما عوملت الثقافات الشرقية لليهود الشرقيين على أنها متخلفة وبدائية. وفي عهد سيطرة الثقافة اليسارية للصهيونية العمالية تمّ النظر إلى الخصوصيات الثقافية، التي من جملتها ثقافة اليهود الشرقيين، على أنها ثقافة المنفى والشتات التي ينبغي أن يتركها اليهود المهاجرون خلفهم، ويذوبوا في الأمة اليهودية الجديدة.

ورغم انهيار الثقافة السياسية المهيمنة للأيديولوجيا العمالية الصهيونية، فإن البديل المتمثل في اليمين القومي أصبح يتعامل مع واقع التعدد الإثني والثقافي بين المجموعات اليهودية كأمر واقع وبحجة الحفاظ على إرث الطوائف، بل إن الكثير من السياسات الإثنية والخصوصية أصبح يتبنى خطاب اليمين المتطرف، كما عند الأحزاب التي يؤيدها المهاجرون الروس (حالة حزب «إسرائيل بيتنا» وحزب الاتحاد الوطني الذي يؤيده المستوطنون المتدينون)(٧٧)، ويحاول فقط نزع

(٧٦) «Beta Israel,» in: *Encyclopedia Judaica*, 3rd ed. (New York: Thomson Gale, 2007), vol. 3, p. 508.

(٧٧) Ben Rafael and Peres, *Is Israel One? Religion, Nationalism and Multiculturalism Confound,* pp. 246-247.

الشرعية عن بعض مظاهر هذه التعددية الإثنية، حين تمسّ بالوحدة القومية للجماعية اليهودية. فعلى سبيل المثال، نظراً إلى اشتراك اليهود الشرقيين في العديد من الخصائص الثقافية مع العرب، فقد همّشت هذه العناصر لأنها تمثل ثقافة العدو.

وكما سبق، فإن التصدع الإثني لم يعد يقتصر على ثنائية اليهود الشرقيين والغربيين أو السيفاراديم والأشكناز، لأنها ثنائية تبسيطية، تتجاهل التنوع الإثني الفرعي بين المجموعات الشرقية والمجموعات الغربية على حدّ سواء. وهنا يختلف مستوى الاندماج في ثقافة المجتمع الإسرائيلي من مجموعة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال يعتبر اليهود العراقيون أكثر اندماجاً مع الأشكناز من اليهود المغاربة الذين يمثلون أكثر المجموعات السيفارادية من الناحية العددية. وعلى مستوى اليهود الغربيين، يجري التمييز بين اليهود من رومانيا والبلقان ونظرائهم من أوروبا الشرقية.

ويرى يفتاحئيل أن الهوية المشرقية بصيغة اليهود «السيفاراديم» لا تعكس هوية موحّدة للمجموعات المختلفة لليهود القادمين من الأقطار الإسلامية، بل شكلتها ظروف التهميش والمعاناة المشتركة في مدن التطوير، فهي هوية قائمة على أساس جغرافي تبلورت في المدن الحدودية والطرفية للدولة(٧٨). ولذا، فهي هوية متشكلة إسرائيلياً، ونتاج للسياسات التي كرّست تهميش اليهود الشرقيين سياسياً واقتصادياً، نظراً إلى حصول هذه المدن على الحصص القليلة من برامج الإنماء، وابتعادها عن المراكز السياسية والاقتصادية للمدن الكبرى والمناطق ذات النشاط الاقتصادي.

أ ـ التعبير السلوكي للتصدّع الإثني

إن التمييز والتهميش الاجتماعيين، في جميع المجالات، يعدّ من العوامل التي أدت إلى اندلاع الاحتجاج السيفارادي لدى اليهود الشرقيين، واحتجاج اليهود القادمين من الاتحاد السوفياتي ويهود الفالاشا، وذلك نتيجة وجود تمييز في استقبال المهاجرين لدى هذه الفئات، الذي ما زال محفوظاً في الذاكرة الجماعية لكثير من المهاجرين من الأقطار العربية، فينقل عن المهاجرين من العراق أنه

(٧٨) Tzfadia and Yiftachel, «Between Urban and National: Political Mobilization among Mizrahim in Israel's Development Towns,» p. 14.

«بينما استقبل اليهود الروس وأعطيت لهم بيوت، استقبلنا نحن في الخيام والمعابر». ويثبت جدع جلادي، وهو من يهود العراق، الظروف المهينة لاستقبال يهود العراق ورشهم بمادة الـ «دي. دي. تي»[٧٩].

وعلى المستوى السياسي، فقد كانت الإدانة تتوجه إلى أية محاولة للتمثيل السياسي المستقل للسيفارديم على أنها تكريس للطائفية بين اليهود، وتناقض الهدف الاجتماعي للدولة المتمثل في «تجميع المنفيين». ولم يستطع اليهود الشرقيون مقاومة هذا التوجه السياسي الثقافي في حقبتي الخمسينيات والستينيات، المتمثل في استيعابهم ضمن الثقافة الصهيونية الأشكنازية الغربية. وعلى المستوى الاجتماعي، حددت لهم أدوار طبقية، ضمن التقسيم الثقافي للعمل، وضمن سياسات استيعاب الهجرة، التي وصفها العديد من أبناء الطوائف الشرقية على أنها مذلّة ومهينة وغير إنسانية. ووصف العديد أن فرحتهم بقدومهم إلى إسرائيل تلاشت، والأمل في العيش في مجتمع تسوده المساواة اختفى كلياً[٨٠]، وهو الشعور ذاته الذي عبّر عنه في ما بعد أفراد ومجموعات الهجرة من بلدان الاتحاد السوفياتي.

وأمام شعور اليهود الشرقيين بالفوارق والهوة الاجتماعية والاقتصادية بينهم وبين اليهود الغربيين، التي استمرت في الازدياد عبر الأجيال الجديدة، والتي نشأت في إسرائيل، فإنها ترسّخت كثقافة أسست لهوية احتجاجية، وكانت دافعاً وراء تأييد اليهود الشرقيين للأحزاب اليمينية اليهودية. وهذه الفوارق اتسعت عبر مرور الزمن، وانتقلت إلى الأجيال اللاحقة، لأنها أصبحت تعكس فوارق طبقية وبنيوية، وقد سبقت الإشارة إلى الفوارق في المستوى التعليمي وفي الدخل الفردي. وهذا التمايز في الهوية الإثنية تكرس مؤسسياً، وفي الخطاب الإعلامي، وفي الأوساط الأكاديمية والدراسات الإحصائية، فمكتب الإحصاء الإسرائيلي يميّز في تعداده الديمغرافي بين اليهود الشرقيين، ويعرّفهم بأنهم اليهود القادمون من أفريقيا وآسيا، ويعرّف اليهود الغربيين بأنهم اليهود القادمون من أوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية.

---

(٧٩) جدع جلادي، **إسرائيل نحو الانفجار الداخلي: التقاطب بين المستوطنين الأوروبيين وأبناء دار الإسلام** (بيروت: دار البيادر للنشر والتوزيع، ١٩٨٨)، ص ١١٥.

(٨٠) نافور، «ثورة الطوائف الشرقية،» ص ٤٦ ـ ٥٠.

ب ـ التعبير التنظيمي للتصدع الإثني

إن للتعبير التنظيمي عن الفوارق الإثنية والطائفية بين اليهود الغربيين واليهود الشرقيين، ثمّ مع مقدم الهجرة السوفياتية وهجرة اليهود من إثيوبيا، مظاهر مؤسسية، ومن أهم هذه المظاهر ما يبرز على المستوى الديني من خلال وجود حاخامية عليا لها رئيسان: أحدهما سيفارادي، وآخر أشكنازي. وهذا عامل مهم من عوامل استمرار ودوام تشكّل الهويتين الأشكنازية والسيفارادية بين اليهود الشرقيين والغربيين بصيغتها التقليدية المذهبية. كما أنّه في بداية تأسيس الدولة وأثناء الانتداب، كانت هناك تنظيمات سيفارادية ناشطة سياسياً واجتماعياً، ومن بينها تنظيمات اليهود اليمنيين والقائمة السيفارادية، ولكن هذه التنظيمات السيفارادية تعرّضت للمضايقة والتهميش، مما عجّل باختفائها في نهاية الخمسينيات وفترة الستينيات.

ومع مطلع السبعينيات، وازدياد شعور الأجيال الشابة من اليهود الشرقيين بمظاهر التهميش، فقد بدأت التنظيمات السيفارادية في الظهور بوجه جديد، وتمثلت في الحركات الاحتجاجية المنظمة. وهذا يعني مساراً جديداً في مأسسة الصراعات والتمايزات الثقافية والطائفية. وذلك بالميل إلى إنشاء منظمات تعبر عن مطالب كلّ فئة إثنية. فمظاهر الاحتجاج الاجتماعي والتمايز الاجتماعي تسهل عملية التعبئة الإثنية في هذه الأوساط. ونتيجة لتصاعد التوترات الإثنية التي كانت تبرز مع مقدم كلّ موجة من الهجرة، خصوصاً إذا كانت هذه الهجرة بحجم كبير، على غرار هجرة الشرقيين في الخمسينيات، وهجرة اليهود الروس في بداية التسعينيات، فقد أصبح المجتمع المدني الإسرائيلي يشهد بروز العديد من المنظمات الاجتماعية القائمة على أساس المطالب الإثنية الاحتجاجية.

وقد كان الاتجاه الغالب هو الاحتجاج الموجه نحو السلطة الحاكمة، المتمثلة في النخبة الأشكنازية، بحسب ما ينظر إليها من قبل اليهود الشرقيون. وقد بدأت أولى الاحتجاجات لدى اليهود الشرقيين من أوساط اليهود المغاربة، من خلال أحداث وادي الصليب عام ١٩٥٩، وهو من الأحياء الفقيرة في ضواحي حيفا. وقد أثار اندلاع هذه الأحداث إطلاق نار من قبل شرطي على أحد سكان هذا الحيّ، وقد نتج منها سلسلة من أعمال الشغب والمظاهرات وتخريب الممتلكات انتشرت إلى المناطق المجاورة. وفي بداية السبعينيات، قامت حركة احتجاج ومعارضة من أوساط اليهود الشرقيين في القدس، ولكن في إطار تنظيم

ذي توجه يساري سمّى نفسه بـ «الفهود السود»، وقد انتهت هذه الحركة بعد عام ١٩٧٣[٨١]، وتفرق أعضاؤها إلى أحزاب وتنظيمات أخرى. ولكن التعبير التنظيمي الأكثر بروزاً ونجاحاً هو الذي اتخذ أبعاداً سياسية واضحة ومستقرّة، بدأ في بداية الثمانينيات بين الأوساط الدينية الشرقية، التي قوبل احتجاجها بمعارضة أقل من قبل الرأي العام والإعلام. وبعد قدوم الهجرة الروسية، وتوطين العديد منهم في مدن التطوير، أصبحت هذه المدن والأماكن ساحة للتوترات بين اليهود الشرقيين واليهود الروس وتبادل للاتهامات العنصرية[٨٢]، خصوصاً أثناء الحملات الانتخابية. ففي مدينة كريات بات، إحدى مدن التطوير، ثارت أعمال عنف خلال الانتخابات، ووصفت القيادات المحلية لليهود الشرقيين اليهود الروس بأنهم عصابات مافيا، ولا صلة لهم باليهودية[٨٣]. وهذا النوع من التهجّمات كثيراً ما ردّده قادة حركة شاس السيفارادية، من بينها تصريح شموئيل بنيزيري، أحد قادة حركة شاس في الكنيست عام ١٩٩٩، أثناء الحملة الانتخابية للحركة، وإثر مظاهرة احتجاجية ضدّ افتتاح مطعم غير ملتزم بقواعد الكشيروت (قواعد الأكل الحلال في الشريعة اليهودية) يمتلكه أحد اليهود الروس في بيت شيمش، حيث قال: «إن اليهود الروس عرفونا بالرذائل والفساد، وأغرقوا بيت شيمش بفظاعاتهم»[٨٤].

ومن جهة مأسسة التصدع الإثني، فإنه ارتبط، بحسب أورن يفتاحيل وميخائيل شاليف، بسياسات التوطين القائمة على عدم المساواة والتمايز في العقارات والمناطق السكنية والجغرافية والمخصّصات المالية[٨٥]. فمن المعروف أن تنظيمات الكيبوتز أو المستوطنات الفلاحية القائمة على النموذج الاشتراكي التعاوني هي ذات صبغة أشكنازية. وفي المقابل هناك نمط آخر من المستوطنات خصّص للمهاجرين الشرقيين، حيث يشكّلون الغالبية في قرى الموشاف. وعلى

(٨١) عبد الحفيظ محارب، «تعاظم دور الطوائف الشرقية في إسرائيل،» **آفاق** (١٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٧)، <http://www.aafaq.org/fact1/A12.htm>.

(٨٢) Tzfadia and Yiftachel, «Between Urban and National: Political Mobilization among Mizrahim in Israel's Development Towns,» pp. 42-43.

(٨٣) المصدر نفسه.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(٨٥) Michael Shalev, Yoav Peled and Oren Yiftachel, «The Political Impact of Inequality: Social Cleavages and Voting in the 1999 Election,» *CiteSeerx Beta* (January 2000), <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/summary?doi=10.1.1.58.3636>, p. 15.

مستوى المناطق السكنية، فقد تمّ إسكان اليهود الشرقيين في مدن التطوير، وهي في معظمها قرى عربية تمّ تدميرها أو هجر أهلها، وتم إطلاق تسميات عبرية عليها. وامتدت هذه السياسة حتّى داخل المدن الكبرى، حيث تكرّس الفصل الإثني عبر الأحياء المتمايزة من خلال تشكل وسط مديني يسكنه الأشكناز وهوامش طرفية يسكنها اليهود الشرقيون. وقد امتد تأسيس هذه العلاقة بين المركز الأشكنازي والهامش السيفارادي إلى العلاقة بين الكيبوتزات الغنية، التي تملك مناصب العمل والأرض، ومدن التطوير التي تشكّل الشرائح الفقيرة والمحتاجة إلى العمل[٨٦].

وبخصوص مستقبل التصدع الإثني أو الطائفي في المجتمع اليهودي، فهناك من يرى أنّه بصدد الاختفاء التدريجي، نتيجة للاندماج الاجتماعي والتقارب الثقافي أو التثاقف بين المجموعات اليهودية، وأنه قد اختفى الكثير من مظاهر التوتر والازدراء تجاه الطوائف الشرقية، وأن هناك تشابهاً في الخصائص الاجتماعية بين المجموعات الإثنية اليهودية من حيث تركيبة الأسرة التي أخذت تميل إلى فقدان السيطرة الأبوية، وانخفاض الخصوبة، وزيادة دور المرأة في ميدان العمل، وتشابه نمط الحياة المائل إلى الاستهلاكية، وازدياد الزواج عبر المجموعات اليهودية[٨٧]. إلا أن هذا التوجه يعارضه آخرون من أنصار التوجه النقدي وأنصار التعددية الثقافية، أمثال سامي سموحا ويوآف بيليد وباروخ كيمرلينغ وغيرهم، فهم يرون أن الهوة الإثنية بين المجموعات الإثنية اليهودية آخذة في الاتّساع، وتتخذ لها تعبيراً مؤسسياً، بحسب باروخ كيمرلينغ[٨٨]، بحجة أن الزواج بين المجموعات لا يلغي الهويات الإثنية بالضرورة، ولا يردم الهوة بينها بقدر ما يحدّ من الانتماء الإثني[٨٩]، بل يرى البروفسور يوسي شفيط أن الطوائف الشرقية أصبحت أكثر ميلاً إلى الزواج في ما بينها، وأقل ميلاً إلى

(٨٦) راسم خمايسي، «تركيبة اليهود الشرقيين في إسرائيل: توزيعهم والسياسة الرسمية لتوطينهم،» في: أوري أديب [وآخرون]، **اليهود الشرقيون في إسرائيل: الواقع واحتمالات المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٨٥ ـ ٨٦.

(٨٧) Ben Simon et Egal, *Israéliens, des juifs et des arabes*, et Smooha, «Ethnic Stratification and Allegiance in Israel: Where do Jews Belong?,» pp. 19-20.

(٨٨) باروخ كيمرلينغ، «حرب ثقافات،» ترجمة أحمد خليفة، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٧ (صيف ١٩٩٥)، ص ١٥.

(٨٩) Smooha, «La Pérennité de l'ethnicité Juive,» p. 26.

الزواج من اليهود الغربيين(٩٠)، وأن التصدع الاجتماعي الديني والتصدع الاجتماعي الطبقي هما تصدعان يعملان على تعزيز التصدع الإثني بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين بدل إضعافه.

رابعاً: التصدّع الديني في الوسط اليهودي

إن التصدّع الديني في إسرائيل لا يتعلق فقط بالانقسام على أساس التعدد الديني بين الديانات في حدّ ذاتها، فإسرائيل دولة متعددة دينياً، لكنّها تعرّف نفسها على أساس ديني، فالديانة اليهودية هي هوية الدولة: «دولة يهودية أو دولة يهود»، بل هناك دور رئيسي للديانة اليهودية في مؤسسات الدولة من خلال وجود وزارة خاصة بالأديان ومجلس أعلى للحاخامية. وهذا البعد المتعلق بوجود أديان ثلاثة، أي اليهودية والإسلام والمسيحية، يعزز التصدع القومي الذي يفصل بين العرب واليهود، لأن العرب يعتنقون الدين الإسلامي في أغلبيتهم، بالإضافة إلى أقلية من المسيحيين العرب، والعرب الذين ينتمون إلى المذهب الدرزي، وهو مذهب ديني نشأ تاريخياً من مذهب الشيعة الإسماعيلية. وهذا البعد من التصدع مندمج في تعزيز التصدع القومي القائم بين العرب واليهود.

ولكن هناك بعداً آخر من التصدع الديني له أهمية في المجتمعين اليهودي والعربي على حدّ سواء، وهو أكثر بروزاً في المجتمع اليهودي، وهو يتعلق بدرجة التدين والقيم الدينية. فهو تصدع يختلف أيضاً عن تجربة التصدع بين الدين والدولة الذي مثله الصراع بين الكنيسة والدولة ـ الأمة في المجتمعات الغربية، وذلك لأن الديانة اليهودية ليس لها مؤسسة تاريخية مركزية على غرار الكنيسة المسيحية، بل إن اليهودية أصبحت من ضمن مكونات الدولة ضمن ترتيب مؤسسي تصالحي، لأن الهوية اليهودية على أساس ديني هي من ضمن مكونات الدولة. فليس هناك فصل كبير بين الدين والدولة، فكثير من مظاهر ورموز الدولة هي ذات مصدر ديني يهودي، مثل رمز الخطين الأزرقين في العلم الإسرائيلي اللذين يرمزان إلى الطاليت، وهو الرداء الذي يجعله اليهودي على رأسه أثناء الصلاة. كما أنّ الأعياد الوطنية هي بذاتها أعياد دينية يهودية، ومن أبرزها عيد السنة اليهودية وعيد الفصح. ورغم أنّ المواطنين يصنّفون على أساس القومية في الهويات الشخصية، فإنهم يقسمون إلى أربع فئات: يهود، وعرب، ودروز،

(٩٠) محارب، «تعاظم دور الطوائف الشرقية في إسرائيل».

وشركس، وهذا التقسيم يحمل مدلولاً دينياً، إذا أخذنا بعين الاعتبار صعوبة الفصل بين القومية والدين في اليهودية.

إن التصدع الديني الذي يثير اهتمام الدارسين هو التصدع القائم في المجتمع اليهودي بين المتدينين والعلمانيين. وانطلاقاً من هذا البعد، يقسم الكثير من الدارسين مستويات التدين في المجتمع الإسرائيلي اليهودي إلى ثلاث فئات أساسية، هي: الفئة **الأولى** هي المتدينون، وهم الذين يلتزمون بالتعاليم الدينية للشريعة بصفة منتظمة في كلّ جوانب حياتهم، مثل مراعاة أحكام السبت، وقواعد الأكل، والالتزام بالصلاة في الكنيس (مكان العبادة اليهودي)، والفئة **الثانية** هي التي يطلق عليها اسم التقليديين أو «الماسورتيم»، وهم يلتزمون بالتعاليم الدينية جزئياً، وهي تلك التعاليم التي لها جانب اجتماعي، مثل الاحتفال بالأعياد الدينية، وممارسة احتفال البلوغ لدى الأطفال (بار متزفا)، وتقاليد الزواج، وعادات الأكل، ومراعاة الأكل الحلال (الكشيروت)، ومراسيم الدفن وفق الشريعة اليهودية، مع الالتزام جزئياً بالتعاليم الأخرى، مثل حضور الصلاة في الكنيس في المناسبات. أما الفئة **الثالثة**، فهي غير الملتزمين بالدين، وهم يتفاوتون في موقفهم من الديانة اليهودية من عدم المبالاة بالطقوس الدينية إلى معارضتها. ويصنّف الباحثون هذه الفئات إلى مجموعتين أساسيتين، هما: المجموعة **الأولى** المتدينون (داتييم)، وتشمل مجموعتين فرعيتين، هما: المتدينون الصهيونيون، وهم أكثر انفتاحاً وتقبلاً للمجتمع اليهودي الذي أنشأته الصهيونية في فلسطين، والمتدينون الحراديم، وهم أكثر انعزالاً عن بقية المجتمع اليهودي الذي يرونه علمانياً، كما أنهم أكثر تشدداً في الالتزام والتقيد بالتعاليم الدينية التقليدية. وكلا الفئتين أقلية في المجتمع اليهودي، بحيث لا تتجاوز نسبتهما ٢٠ بالمئة. وتمثل المجموعة **الثانية** بقية المجتمع اليهودي الإسرائيلي، وهم العلمانيون أو «الحيلونيم»، كما يطلق عليهم بالعبرية، بمعنى الدنيويين، فهم يشملون بقية فئات المجتمع اليهودي من التقليديين وغير الملتزمين، وهم يمثلون الأغلبية(٩١).

وما يلاحظ على هذا التصدع القائم على انقسام المجتمع اليهودي الإسرائيلي إلى هذه الفئات الثلاث: متدينون، تقليديون، وغير متدينين، أن هناك ميلاً إلى

(٩١) Levy Shlomit, Hanna Levinsohn and Elihu Katz, «A Portrait of Israel Jewry: Belief, Observation, and Values among Israeli Jews 2000,» Guttman Center of the Israel Democracy Institute and the Avi Hai Foundation (June 2002), p. 3.

ازدياد الاستقطاب بين المتدينين والعلمانيين عبر الزمن. ففي أبحاث مسحية مختلفة، من بينها تقرير لدراسة مسحية من معهد غوتمان (Gutmann)، أفاد أن هناك تزايداً في نسبة الذين يعرّفون هويتهم الدينية على أنهم متدينون من جهة، والذين يعرّفون أنفسهم على أنهم غير متدينين من جهة أخرى، بينما هناك تقلص طفيف في نسبة الذين عرّفوا أنفسهم على أنهم تقليديون (ماسورتيم) أو متدينون بصفة جزئية[٩٢]. وهذا يشير إلى عمليتين متناقضتين تولدان زيادة في الاستقطاب بين المجموعتين المتدينة وغير المتدينة. فالعملية **الأولى** هي عملية العلمنة في المجتمع اليهودي الإسرائيلي من خلال التخلي الجزئي أو الكلي عن مظاهر الالتزام الديني أو عدم الاهتمام به، والعملية **الثانية** هي الانتشار الملموس اجتماعياً في مظاهر التدين. ويبدو أن العملية الأولى هي الأكثر انتشاراً من العملية الثانية، وهي التوجه نحو التدين، ولا سيما التوجه نحو التدين على الطريقة السائدة عند اليهود الحريديم (انظر الجدول الرقم (٣) في ملحق هذا الكتاب).

وهذا التصدع الديني ـ العلماني ينبع من طبيعة الدين اليهودي، ومن مكانته، في إطار الدولة الإسرائيلية كعنصر وظيفي ومؤسس فيها. والجدل القائم في إسرائيل لا يدور بصفة أساسية حول الفصل بين الدين والدولة، رغم وجود من ينادي بذلك، وهم أقلية، بل يدور الخلاف حول المدى الذي تقف عنده الدولة في دعمها ومساعدتها للمؤسسات الدينية اليهودية، والمكانة التي تعطيها الدولة للدين اليهودي في سنّ القوانين والسياسات[٩٣]. ورغم تصريح دافيد بن غوريون، رئيس الوزراء الإسرائيلي والزعيم التاريخي للدولة، بأنه حاول أن يجعل من إسرائيل دولة علمانية، وأن يبعد الدين عن الحكومة والسياسة[٩٤]، فإن الواقع يشير إلى تداخل بين الدين والدولة، ووجود نوع من الاعتماد المتبادل بين المؤسسات الدينية والمدنية منذ البداية، بل إن المؤسسات الدينية، مثل الحاخامية العليا والمحاكم الدينية، تعتبر جزءاً من المؤسسات الرسمية للدولة.

وهذا الاعتماد على العامل الديني من قبل الساسة الإسرائيليين له جذور

(٩٢) المصدر نفسه، ص ٣ ـ ٤.

(٩٣) Reuven Y. Hazan, «Religion and Politics in Israel: The Rise and Fall of the Consocionalism Model,» in: Reuven Y. Hazan and Moshe Maor, eds., *Parties, Elections and Cleavages: Israel in Comparative and Theoretical Perspective*, Cass Series–Israeli History, Politics, and Society; 15 (London: Frank Cass, 2000), p. 113.

(٩٤) عبد الوهاب المسيري، **اليهودية والصهيونية وإسرائيل** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥)، ص ١٥٤ ـ ١٥٥.

تاريخية من خلال توظيف العقيدة الدينية اليهودية في جانبها المسيحاني في دعم حجج الأيديولوجيا الصهيونية لدى أوساط الصهيونية الدينية، خصوصاً في صيغتها الأخيرة عند أتباع تيار الحاخام تسفاي يهودا كوك، ومجموعة غوش أمونيم الاستيطانية. لذلك، يرى روجيه غارودي أن الحركة الصهيونية في بدايتها وفي نشاطها وظّفت الدين اليهودي، ووظفت رجال الدين اليهودي، في نشر أفكارها وتوسيع نشاطها، وكان الدين جزءاً مهماً في نجاح مخطط الهجرة، إذ يقول: «الحركة الصهيونية لا يمكن أن تتماسك إلا بالعودة إلى الموزاييك الديني، احذفوا مفاهيم الشعب المختار وأرض الميعاد، فينهار أسس الصهيونية... إن ضرورة الترابط الداخلي للبنية الصهيونية لإسرائيل فرض على قادتها تعزيز سلطة رجال الدين، فإقرار الدروس الدينية الإلزامية في مناهج الدراسة، مثلاً، لم يأت من الأحزاب الدينية مباشرة، وإنما جاء بضغط مارسه بن غوريون على حزبه الماباي»[٩٥].

كما أنَّ الديانة اليهودية، كما يطرحها المتدينون اليهود، لا تقتصر على الجانب الطقوسي العقائدي فقط، فهي بحسب نظرهم، نمط حياة يستند إلى تعاليم الشريعة اليهودية (الهلاخا) التوراتية ـ التلمودية التي يرونها صالحة لِكُلّ زمان ومكان. وهي تشمل العديد من مظاهر الحياة، بحسب ما جاء في التلمود، كشارح ومفصل لتعاليم التوراة[٩٦]، إلى جانب ارتباط اليهود الإسرائيليين، ولا سيّما اليهود الشرقيين، بدرجات متفاوتة، بالتدين التقليدي أكثر من الجمهور الأشكنازي. وهذا بدوره يعمل على تعزيز التصدع الديني لهذا التصدع الاجتماعي الإثني، بل إن تعريف الهوية الأشكنازية والسيفارادية قائمان على أساس مذهبي ديني، إذ يختلف المذهب السيفارادي الذي يعتنقه أغلبية اليهود القادمون من الأقطار العربية والإسلامية وبلدان البلقان عن المذهب الأشكنازي في الكثير من التشريعات والطقوس الدينية، مثل عادات الأكل والأذكار والترانيم المذكورة في الصلاة، وكيفية إعداد الذبائح وغير ذلك.

والصراع الديني ـ العلماني اليهودي له جذور تاريخية ترجع إلى محطتين:

(٩٥) روجيه غارودي، **الخرافات المؤسسة للسياسة الإسرائيلية**، ترجمة محمد علي كيلاني (الجزائر: دار هومة للنشر، ١٩٩٧)، ص ١٦٤.

(٩٦) دافيد لاندو، **الأصولية اليهودية: العقيدة والقوة** (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.])، ص ١٢ ـ ١٣.

المحطة الأولى، أو تواجد اليهود في مجتمعاتهم الأصلية، هي مرحلة نتجت من التغير الاجتماعي الذي واجهه الغيتو اليهودي (Ghetto) الذي كانت تحكمه السلطة الدينية أمام التحديث والتحرير أثناء بروز الدول الحديثة، ومنحها المواطنة لِكُلّ الرعايا على الأساس القومي بدل الديني. ويرجع هذا الصراع هنا إلى العلاقة الصراعية بين اليهودية المحافظة التقليدية والحركات الإصلاحية اليهودية ودعاة الاندماج. فالتوجه الإصلاحي كانت بداياته بين المفكرين اليهود في أوروبا الشرقية وألمانيا من الذين شكّلوا حركة الاستنارة أو الماسكليم، أي المتنوّرين، وأحد مؤسسيها هو موسى مندلسون. فقد دعوا إلى التفتح على المجتمع والاندماج في الدول التي ينتمون إليها، وإجراء تعديلات واجتهادات في الشريعة اليهودية تبلورت في الحركات الدينية الإصلاحية واليهودية الإصلاحية المحافظة التي أكدت الجانب الديني لليهودية مع تغيير بعض تعاليمها بما يتوافق مع حاجات العصر. وقد عارضتها الزعامات الحاخامية التقليدية التي أصبح يطلق عليها اليهودية الأرثوذكسية، والتي رأت في هذه التيارات خروجاً على تعاليم التلمود وكبار الربانيين من علماء الشريعة القدامى.

والمحطة الثانية من الصراع الديني في إطار المجموعات اليهودية هي المرتبطة بظهور الحركة الصهيونية، فقد عارضتها الأوساط الدينية اليهودية المحافظة في أوروبا الشرقية والوسطى، وهذا أدى إلى انقسام اليهود المتدينين إلى تيارين:

التيار **الأول** متعاون مع الصهيونية، وقد أضفى عليها شرعية دينية، باعتبارها مقدمة وأداة إلهية لتحقيق الخلاص عبر جمع المنفيين، ونجد هذه الأفكار واضحة في تعاليم الحاخامات وقادة الصهيونية الدينية، ومن بينهم الحاخام الأشكنازي الأوّل في فلسطين أبراهام إسحاق كوك، وهو يعتبر الأب الروحي والأيديولوجي لحركة غوش أمونيم ذات التوجهات الدينية القومية الاستيطانية[٩٧].

أما التيار **الثاني** من الجماعات اليهودية المتدينة، فقد عارض الصهيونية في بدايتها، ويطلق عليهم الحراديم أو اليهودية الأرثوذكسية المعارضة للصهيونية، وهذه المجموعة عارضت الصهيونية واعتبرتها خطراً على الوجود اليهودي، ورأت

(٩٧) David Newman, «Gush Emunim between Fundamentalism and Pragmatism,» *Jerusalem Quarterly*, no. 39 (1986), pp. 33-43, and Ian S. Lustick, *For the Land and the Lord: Jewish Fundamentalism in Israel* (New York: Council on Foreign Relations, 1988).

في الصهيونية مخالفة صريحة لتعاليم التوراة. لذا فالمجموعتان الدينيتان انتهجتا أسلوبين تجاه الجمهور اليهودي ذي الأغلبية الصهيونية العلمانية.

وقد انتهج الحراديم أو غلاة الأرثوذكسية اليهودية (Ultra Orthodox)، سواء من اليهود الشرقيين أو الأشكناز، استراتيجية العزلة للحفاظ على نمط الحياة اليهودي الديني، من خلال عزلتهم في أحياء منفصلة في مستوطنة بني براك، أكبر مستوطنة دينية في إسرائيل، وحي مائة شعاريم في مدينة القدس ومدن أخرى، كطبرية وصفد، حيث تمثل الييشيفا (المدرسة الدينية العليا) والكنيس مركز حياتهم الاجتماعية، وحيث يكرس العديد من المتدينين حياتهم لدراسة التلمود، ولا يمارس العديد من دارسي الشريعة أي نشاط إنتاجي. وهم نتيجة لهذا الانغلاق الاجتماعي مجتمع أكثر انضباطاً وطاعة لقادته الدينيين، ومجتمع سريع التعبئة من قبل القيادات الدينية، حين يشعرون أن منظومتهم الدينية معرضة للتهديد أو للهجوم عليها[٩٨].

أما الفئة الثانية من المجموعات الدينية اليهودية، الذين هم المتدينون الصهاينة والأكثر انخراطاً في المجتمع اليهودي والحياة العامة، ويؤيدون النشاط الصهيوني للدولة، خصوصاً المتعلق بالاستيطان، فقد انضموا في البداية، ومنذ نشأة المؤسسات اليهودية الصهيونية، إلى نشاط الصهيونية، وشكلوا أحد أجنحتها من خلال منظمة المزراحي التي أنشأوها بغرض الاستيطان الديني والمساهمة في استيعاب الهجرات القادمة، وقامت استراتيجيتهم منذ عام ١٩٤٨ على المشاركة في مؤسسات الدولة والاقتصاد وفق استراتيجية التوافق والتعاون مع الأغلبية العلمانية والحركة العمالية الصهيونية.

ولكن بعد عام ١٩٦٧، اتجه هذا التيار نحو المزيد من التشدد في الموقف القومي، بعد أن كان موقفهم السياسي يتسم بالبراغماتية والاعتدال في مسائل السياسة الخارجية، وذلك بسبب ظهور حركة غوش أمونيم من أتباع الحاخام تسفاي يهودا كوك، رئيس المدرسة الدينية المعروفة بـ «مركز هاراب» التي أسسها والده أبراهام إسحاق كوك، الذي اشتهر بأفكاره حول دور الصهاينة العلمانيين في المشروع الخلاصي. وتغلّب هذا الاتجاه على توجهات حزب المفدال، وعلى أوساط الصهيونية الدينية، التي ترى في الاستيطان في كامل ما يسمّونه

(٩٨) Alain Dieckhoff, «Les Visages du fondamentalisme juif en Israel,» *Cahier d'étude sur la Méditerranée Orientale et le Monde Turco-Iranien*, no. 28 (juin-décembre 1999).

بـ «أرض إسرائيل» واجباً دينياً، وأن التنازل عن أي شبر من الأرض يمثل انتهاكاً للشريعة[٩٩].

١ ـ قضايا التصدع الديني العلماني

هناك العديد من القضايا التي تثير التوتر بين المجموعات الدينية والأغلبية العلمانية، ومنها مسألة العلاقة بين الدين والدولة في إسرائيل، التي وُجد لها حل توفيقي في الاتفاق الذي عقده بن غوريون قبيل إعلان الدولة عام ١٩٤٨ مع حزب الأغودات الديني الأرثوذكسي الذي يمثل مجتمع الحراديم، وعرف باتفاقية الستاتيكو (Statu Quo)، وذلك بأن بعث رسالة إلى قادة حزب أغودات إسرائيل يتعهد فيها باحترام الدولة لحرمة السبت (شابات) كيوم راحة رسمية في الأسبوع، بالإضافة إلى الأعياد الدينية اليهودية، وباحترام القوانين الشخصية الدينية. وقد أعطاهم ضماناً باستقلالية شبكة التعليم الدينية لحزب الأغودات[١٠٠]. ورغم هذا الاتفاق الذي ظلّ ساري المفعول إلى يومنا هذا، فإن هناك مسائل ما زالت قائمة، وتثير المراجعة وإعادة النظر في اتفاقية الوضع القائم بين المجتمعين الديني والعلماني.

وتثور هذه المسائل على الخصوص أثناء توافد المهاجرين اليهود بأعداد ضخمة على غرار هجرة اليهود من روسيا وبلدان الاتحاد السوفياتي سابقاً، وهجرة يهود الفالاشا من إثيوبيا، ونتيجة لتغير الواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي يشكل ضغوطاً على هذه العلاقة، مثل زيادة التنافس الاقتصادي بين الشركات في توفير الخدمات أثناء العطل الدينية والأسبوعية المفروضة من وجهة دينية، مما يجعل القوانين الدينية عائقاً لكثير من هذه النشاطات، ويتسبّب في خسائر معتبرة لها. لذا، فمن أهم المسائل الحالية التي تثير توتراً ومواجهات كلامية وإعلامية وصراعات بين الطرفين الديني والعلماني، تتمثل في النزاع حول الطابع الديني لكثير من القوانين التي تصدر باسم مراعاة الشريعة اليهودية أو مراعاة الجمهور الديني، ومسألة الهوية اليهودية والإعفاءات الممنوحة لطلبة المدارس الدينية من الخدمة العسكرية.

---

(٩٩) David Newman, «From «Hitnachalut» to «Hitnatkut»: The Impact of Gush Emunim and the Settlement Movement on Israeli Society,» *Israel Studies*, vol. 10, no. 3 (2005), p. 207.

(١٠٠) Claude Klein, «Etat et religion en Israël,» *Pouvoir*, no. 72 (1995), p. 8.

أ ـ مسألة القوانين الدينية

يدور الصراع إجمالاً حول مدى الأهمية التي ينبغي أن تعطى للدين اليهودي للحفاظ على الطابع اليهودي لدولة إسرائيل: هل كدولة يهودية (Etat Juive) أو دولة يهود (Etat des Juifs)، وهو يعبّر عن أزمة هوية لدولة تجد صعوبة في أن تعلن نفسها كدولة علمانية، ويعبّر هذا أيضاً عن اختلاف حول أسس الدولة ودور عامل الدين فيها. وعلى هذا الأساس، تطرح شرعية ومصداقية الدولة والصهيونية أمام الشريعة والتراث الديني اليهودي، وأولوية أحدهما على الآخر. لذا، تطالب الأحزاب الدينية بتطبيق ومراعاة القوانين الدينية في الحياة العامة والأحوال الشخصية، وفي قواعد الأكل الحلال (الكشيروت) في المؤسسات والمطاعم اليهودية، وحرمة المقابر اليهودية وتحريم الحفريات فيها[١٠١].

ب ـ مسألة الإعفاءات والامتيازات

نظراً إلى الدور الذي تؤديه الأحزاب الدينية في الائتلافات الحكومية، بشقيها: الصهيونية الدينية لحزب المفدال، وأحزاب الحراديم: حزب الأغودات وحزب شاس وراية التوراة، فقد حصل المتدينون على الكثير من الامتيازات، كما حصلوا على الدعم المالي لمؤسساتهم الخدمية الدينية، مقابل تأييدهم لسياسات الائتلاف الحكومي الذي يشاركون فيه بصفة مستمرة منذ عام ١٩٤٨، وقد عزّزوا قوتهم المؤسسية بشكل يفوق حجمهم الاجتماعي. وتتمثل أهم هذه الامتيازات، التي تثير المعارضة من الكثير من الأوساط العلمانية في إعفاء طلبة المدارس الدينية «الييشيفا» من الخدمة العسكرية، خصوصاً المدارس التابعة للحراديم (أغلبية جمهور حزب أغودات وحزب شاس)، حيث بلغ معدل نسبة المعفيين ٧,٥ بالمئة سنوياً[١٠٢]، إلى جانب إعفاء الفتيات المتدينات نهائياً من الخدمة العسكرية، وزيادة دعم الحكومة للعائلات الكثيرة الأفراد، وهي شائعة في الأوساط الدينية، وزيادة المساعدات الاجتماعية للمدارس الدينية وطلابها، وتخصيص ميزانيات إضافية لمساعدة المتدينين في السكن. وهذا الوضع أخذ الاعتراض عليه يزداد من قبل الجمهور العلماني، بحجة أنه يخالف مبدأ عدم المساواة بين المواطنين الإسرائيليين.

---

(١٠١) المصدر نفسه، ص ٩.

(١٠٢) رشاد عبد الله الشامي، **القوى الدينية في إسرائيل: بين تكفير الدولة ولعبة السياسة**، عالم المعرفة؛ ١٨٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٤)، ص ١٣٢.

ج ـ مسألة من هو اليهودي

تتعلق هذه المسألة بنقاش ديني وسياسي واجتماعي في إسرائيل، يمسّ بقضايا عديدة، منها الاعتراف بيهودية الكثير من المهاجرين إلى إسرائيل، وقضية الاعتراف بالزواج المدني، ومنح الجنسية الإسرائيلية. فبحسب قانون العودة تمنح بصفة آلية الجنسية الإسرائيلية لِكُلّ يهودي هاجر إلى إسرائيل. وهذه القضية أثارت نزاعاً ونقاشاً حول التعريف الصحيح لاعتبار الشخص يهودياً، ويدور حولها العديد من القضايا، أهمها:

(١) النقاش حول الزواج المختلط، ومتى يعتبر الشخص الناشئ عن زواج مختلط يهودياً؟ لذا، فهناك صراع متواصل ونقاش حول الاعتراف بالزواج المدني الذي أخذت تنادي به العديد من الجمعيات الحقوقية ذات الخلفية العلمانية، والعديد من حوادث مصير أطفال هذا النوع من الزواج إذا كانت الأم غير يهودية، لأن الشريعة اليهودية تعرّف الشخص اليهودي على أنه من ولد من أم يهودية، وليس من أب يهودي[١٠٣].

(٢) التضارب والخلاف حول الاعتراف باعتناق الديانة اليهودية، وهو يتعلق بالإجراءات والتعاليم المتبعة لاعتناق اليهودية، وما إذا كانت مقبولة وصحيحة أم لا؟ وهي تثير مشاكل اجتماعية مع كلّ موجة من الهجرة، وترى فيه القوى العلمانية تهديداً لمستقبل الهجرة اليهودية، إذ يرى يوسي بيلين أن العديد من المجموعات اليهودية في العالم الغربي تتردّد في القدوم إلى إسرائيل بسبب سيطرة المذهب الأرثوذكسي اليهودي في إسرائيل على القوانين والمحاكم الدينية في إسرائيل[١٠٤].

(٣) مسألة اعتناق الشخص اليهودي لديانة أخرى، أو عيشه دون ديانة، أو عدم إدراكه ليهوديته، حيث يثور الخلاف هنا بين وجهة النظر الدينية التي ترى في الشخص اليهودي الذي يغيّر ديانته أنه يظل يهودياً رغم ردّته، بخلاف النظرة العلمانية التي ترى الهوية اليهودية رغبة في الانتماء كذلك. ومع ذلك فقد سبق لمحكمة العليا الإسرائيلية، في ما عرف بقضية «الأخ دانيال» أن رفضت عام

(١٠٣) عبد الوهاب المسيري، **من هو اليهودي؟**، ط ٣ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢)، ص ٦٨.

(١٠٤) يوسي بيلين، «حول المستقبل اليهودي،» **ملحق الجيروسالم بوست**، ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٠، على موقع مركز التخطيط الفلسطيني، <http://www.oppc.pna.net/mag/mag1/p1-11.htm>.

١٩٦٦ طلب أحد اليهود الذين اعتنقوا المسيحية، بالحصول على الجنسية اليهودية الإسرائيلية بمقتضى قانون العودة[١٠٥].

(٤) مسألة مذهبية تتمثل في رفض الحاخامية العليا الاعتراف بإجراءات الاعتناق لليهودية خارج المؤسسات الدينية لليهودية الأرثوذكسية، التي ترفض قطعاً يهودية المعتنقين عبر المحاكم الدينية لمذاهب اليهودية الإصلاحية واليهودية المحافظة في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان التي يوجد فيها هذان المذهبان[١٠٦].

فمن ناحية الشريعة اليهودية (الهالاخا)، يعتبر يهودياً كلّ من ولد من أم يهودية أو اعتنق اليهودية وفق شروط دينية معينة. وبعد قيام الدولة، طرحت عدة قضايا تتعلق بالاعتراف بيهودية الكثير من الأفراد والمجموعات، وأصبحت مسألة قانونية تتنازع فيها المحاكم الدينية والمدنية. ومسألة الاعتناق أصبحت موضع خلاف بين الطوائف اليهودية، لأنهم يختلفون حول الشروط والطقوس التي ينبغي أن يقوم بها المعتنقون الجدد لكي يصبحوا يهوداً، ومنها الختان بالنسبة إلى الذكور والغطس في الماء أو طقوس التطهير. وهناك مسائل يدور الخلاف حولها، مثل يهودية الأطفال لأزواج اعتنقوا اليهودية. ولذا، فإن المحكمة الحاخامية العليا تشددت في الاعتراف باليهود المعتنقين عبر محاكم يهودية غير أرثوذكسية، ولم تعترف بيهوديتهم، كما ثار النزاع والخلاف حول استقدام بعض المجموعات اليهودية، مثل يهود الهند، ويهود إثيوبيا، فقد شككت المؤسسة الدينية في يهوديتهم بحجة غياب التلمود في تراثهم الديني، وتمت إعادة الاعتناق لديهم وفق الشروط الأرثوذكسية[١٠٧]. والأمر نفسه تمّ بشأن العديد من المهاجرين من بلدان الاتحاد السوفياتي الذين لم تعتبرهم المؤسسة الدينية يهوداً.

ومن الناحية العملية، يرى الكثير من اليهود العلمانيين أن هذا التشدد يمثل عائقاً كبيراً أمام استقدام الكثير من اليهود للهجرة إلى إسرائيل، لتخوّفهم من عدم اعتراف المجالس الحاخامية بهم أو بأحد أبنائهم أو عوائلهم، أمام المعدلات المتزايدة في الزواج المختلط بين اليهود وغيرهم خارج إسرائيل، التي تتعامل معها اليهودية الإصلاحية بتساهل أكثر، ولا سيّما في إجراءات اعتناق أحد الأزواج،

(١٠٥) المسيري، المصدر نفسه، ص ٧٣.

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ٧١.

بينما يخضع المعتنقون لليهودية لشروط صعبة في المذهب الأرثوذكسي، مثل اشتراط الختان والانغماس في حوض الطهارة.

٢ ـ البعد القيمي والسلوكي في التصدع الديني العلماني

إن مظاهر التصدع الديني العلماني في الوسط اليهودي تتمثل في وجود منظومة قيم تفصل بين المجموعات المتدينة وبقية المجتمع اليهودي العلماني، فاليهود المتشدّدون دينياً من الحراديم يعتبرون مجتمعهم مجتمع الأطهار والمجتمع المحافظ على تعاليم التوراة والتلمود، أما مجتمع العلمانيين فيعتبر أن لديهم مجتمع منحرفين ومارقين عن الدين، أو غير يهود، ومجرد مجموعة من الأغيار. ومن جهة أخرى، فالمنظومة القيمية للعلمانيين تتشكل من اعتبار اليهودية قومية حافظت على وجودها بفضل التراث الديني اليهودي، فالنظرة العلمانية الصهيونية عموماً لا ترى في التوراة إلا مجرد وثيقة تاريخية لعلاقة اليهود بأرض إسرائيل ووجودهم التاريخي فيها، ولا أهمية للمضمون الديني العقائدي والشرائعي إلا في إطار دلالته على ارتباط اليهود بأرض إسرائيل.

وهذا الصراع أو الخلاف الديني العلماني شكّل منظومتين من القيم تتعارضان في النظر إلى الأولويات، فالمجموعات الدينية لها منظومة قيم مختلفة إزاء الموقف من العديد من القضايا، مثل الديمقراطية والقانون. فهم ينضوون ضمن فئة القيم التسلطية بمفهوم سكوت فلاناغان[١٠٨]، فالحراديم أو اليهود المتشددون دينياً لا يعترفون بقيم الديمقراطية أو الليبرالية، بل يعتبرونها تكريساً لتشريعات مخالفة للشريعة اليهودية التي هي القانون المطلق والأبدي لليهود. أما المتدينون من المعسكر الصهيوني، فلا يعترفون بالديمقراطية إلا على أساس براغماتي وتوفيقي بين الشريعة والحداثة، وبشرط أن لا تتصادم مع الشريعة والمبدأ المسيحاني المتمثل في الاستيطان. ولكن هناك تيارات متطرفة محسوبة على الصهيونية الدينية، مثل حركة كاخ تعلن صراحة عن عدم اعترافها بالمبدأ الديمقراطي. والعنصر المشترك بين المجموعتين الأصوليتين: الحراديم والصهيونية الدينية، هو سيادة الحقيقة الدينية على أي مبدأ أرضي. ولكن يلاحظ أن هناك تغيراً ملموساً لدى بعض أوساط المجموعات الحريدية، فنظراً إلى تغيرات ديمغرافية وإثنية تمثلت في صعود

(١٠٨) Scott Flanagan and Lee Aie-rie, «The New Politics: Cultures Wars, and the Authoritarian-Libertarian Value Change in Advanced Industrial Democracies,» *Comparative Political Studies*, vol. 36, no. 3 (April 2003), p. 235.

الحراديم السيفاراديم من حزب شاس، فقد أخذوا يضفون شرعية دينية جزئية على دولة إسرائيل على أساس أداتي بعد أن كانوا يصفونها بالكفر، وأخذوا يشاركون بدرجات متفاوتة في مؤسسات الدولة[١٠٩].

ومن مظاهر التعارض في القيم هو الموقف من القانون، ففي دراسة مسحية شملت عيّنة من أوساط المدارس الدينية للحراديم (الييشيفا)، وعيّنة من المستوطنين الدينيين، وجدت أن المتدينين الحراديين هم أقل الفئات الاجتماعية امتثالاً للقانون واحتراماً له، لأنهم يعتقدون بأولوية قانون الشريعة على القوانين الوضعية، ويليهم في المرتبة المستوطنون المتدينون، فهم أقل امتثالاً للقانون، وأقل ثقة في المحاكم المدنية، لأنهم يضعون مبدأ الأرض (أرض إسرائيل الكبرى) كقيمة لها أولوية تسمو على القوانين الأخرى. ويزيد هذا الميل نحو عدم احترام القوانين خلال الأحداث التي تمثل القوانين والإجراءات المخالفة للتعاليم الدينية[١١٠]، مثل إخلاء المستوطنات التي يقيمها المتدينون اليهود من أنصار الصهيونية الدينية، ومحاكمة بعض القيادات الدينية، أمثال آريي درعي، زعيم حزب شاس السيفارادي، وأحكام المحكمة العليا التي تخالف الشريعة اليهودية بالمفهوم الأرثوذكسي.

ولهذا تتسم الجماعات الدينية بمنظومة فعل مشتركة تسم السلوك الاجتماعي والسياسي للمتدينين بمظاهر معينة، منها الانعزال والتعبئة السريعة، والميل أحياناً نحو العنف والاحتجاجات في حالة انتهاك بعض القواعد الدينية، مثل مرور السيارات يوم السبت من أحياء وشوارع يسكنون فيها، أو من خلال محاولة فرض الالتزام بالتعاليم الدينية والتهجّم على المجموعات الدينية المخالفة أو على أي مجموعة يرون أنّها أجنبية من الأغيار وتدنّس ما يعتبر مقدساً عندهم. فقد واجه اليهود الروس هذا الهجوم، وتم وصفهم بأنهم «أوباش من الغوييم أو الأغيار». وتتزايد التوترات عادة في مناطق يتركّز فيها المتدينون في أحياء خاصة بهم، وبجوارها أحياء من الجمهور العلماني، مثل أحياء القدس وصفد الدينية ومستوطنة بني براك، وتتخذ أحياناً أشكالاً من العنف والمظاهرات، مثل رمي السيارات التي تسير يوم السبت، وغلق بعض الطرقات يوم السبت في الأحياء

(١٠٩) الشامي، **القوى الدينية في إسرائيل: بين تكفير الدولة ولعبة السياسة**، ص ١١١.

(١١٠) Dana Yagil and Arye Rattner, «Between Commandments and Laws: Religiosity, Political Ideology, and Legal Obedience in Israel,» *Crime, Law and Social Change*, no. 38 (2002), p. 185.

التي تسكنها أغلبية من المتدينين، ومهاجمة دور السينما والمطاعم المخالفة لقواعد الكشيروت. ويحرص المتدينون على تطبيق قانون السبت الذي أقرّ في الكنيست، والذي يفرض غرامات على منتهكي السبت من اليهود، وهذا يثير بدوره ردّ فعل الجمهور العلماني(١١١).

ومن جهة أخرى، هناك صراعات تقسم المعسكر الديني ذاته، لأنه مشكل من طوائف دينية وولاءات حاخامية مختلفة، فهناك صراع قديم بين المتدينين من أتباع الصهيونية الدينية أو ما يطلق عليها بالأرثوذكسية المحدثة التي يمثلها على المستوى السياسي الحزبي، الحزب الديني القومي (المفدال سابقاً) وحزب البيت اليهودي حالياً، في الأساس، وبين الأرثوذكسية المحافظة المعارضة للصهيونية التي يمثلها حزب الأغودات، وحزب شاس، وحزب علم التوراة، والمجموعات الحريدية الحسيدية الأخرى أو ما يسمّى بالطائفة الحريدية، مثل جماعة حراس المدينة (توري كارتا). فحزب الأغودات رفض المشاركة في الحكومات الإسرائيلية بصفة مباشرة، رغم التعامل مع مؤسسات الدولة، ومشاركته في رئاسة العديد من لجان الكنيست. وهذا الموقف تطور في ما بعد، خصوصاً بعد ظهور حركة شاس التي بادرت إلى المشاركة في الائتلافات الحكومية بصفة مباشرة. وقد كرّست الأحزاب والطوائف الأرثوذكسية المحافظة للحراديم عزلة أتباعها وطوائفها عن الجمهور العلماني حفاظاً على الطابع التقليدي والديني للحياة اليهودية لدى هذه الطوائف، بل تعدّى الصراع إلى داخل قوى الحراديم السياسية. فقد عادت الصراعات القديمة إلى الظهور بين التيارات الحسيدية والتيار الليتواني.

التيار الحسيدي هو أحد التيارات اليهودية المعبّرة عن الاتجاه الصوفي لليهود الأشكناز، الذي نشأ في أوكرانيا حول أتباع بعل شيم طوف(١١٢). وقد تفرقت الحركة الحسيدية إلى مجموعات مختلفة، بحسب الزعامات الدينية لها (بمثابة شيوخ طريقة)، أهمها مجموعة ساطمر، ومجموعة حبد أو اللوبافيتش(١١٣).

أما التيار الليتواني، فهو تيار حريدي ذو توجه قانوني شرائعي يتمسك بالقوانين والشرائع التلمودية، كما حددها الحاخامات الكبار، ويرى في

(١١١) Dieckhoff, «Les Visages du fondamentalisme juif en Israël».

(١١٢) Gershom Sholem, *Les Grands courants de la mystique juive* (Paris: Payot, 1994), p. 364.

(١١٣) جعفر هادي حسن، **اليهود الحسيديم: نشأتهم، تاريخهم، عقائدهم، تقاليدهم** (دمشق: دار القلم، ١٩٩٤)، ص ٢١٦.

الحسيدية انحرافاً عن الشريعة. وهم يتمثلون تاريخياً في تيار الميتناغديم (المعارضين) الممثل للحاخامات المتشددين من الأشكناز الذين عارضوا الحركة الحسيدية أثناء ظهورها في القرن السابع عشر. ولكن هذا الصراع والعداء بين التيار الحسيدي والليتواني تلاشى أمام التحديات المشتركة التي واجهت الطرفين، والمتمثلة في الصهيونية. لذا تعاون الطرفان في قيام حزب الأغودات قبل وبعد قيام دولة إسرائيل، ولكن في نهاية الثمانينيات برز خلاف حاد بين أحد أبرز زعامات التيار الليتواني غير الحسيدي الحاخام أليعازر شاخ، وزعيم طائفة حبد الحسيدية الحاخام شنورسون، بسبب إعلان الأخير بين أتباعه أنّه المسيح المنتظر، مما أدى إلى انفصال الحاخام شاخ عن الأغودات، وتشجيعه على قيام حزب شاس ذي الأغلبية السيفارادية(١١٤).

ويسجل في السنوات الأخيرة أن هناك مساراً في تحول المجتمع الديني الحريدي نحو اعتناق القيم الصهيونية، وفق ما عكسته مواقف القيادات الدينية لحركة شاس بالتسامح معها. وهناك جملة من الأوضاع تحرّك الوضع القائم بين المتدينين والعلمانيين نحو وقائع جديدة ليست بالضرورة تقارباً بين المجتمعين. وأهم هذه التغيّرات بداية نوع من الانفتاح الاجتماعي الذي أخذ يبديه قطاع كبير من اليهود الحريديم، بتقبل إسرائيل كنوع من الأمر الواقع، ومن خلال تخفيف لهجة العداء التي كانوا يبدونها تجاه الجمهور العلماني، الذي أصبح، بحسب وجهة نظرهم، مجرد أطفال ضالين بعد أن كان الخطاب الغالب هو نعتهم بالكفر والزندقة، ومجموعة من آكلي لحم الخنزير، ومجموعة من الأغيار المندسين بين اليهود، وهو منطلق لدعوة هذا الجمهور الضال. ولذا يرى عمانوئيل سيفان، وهو أستاذ جامعي إسرائيلي، أن «التغير الملحوظ في سلوك طائفة الحريديم ـ الأرثوذكس المتشددين ـ تمثل في اندماجها النسبي المتسارع في المجتمع الإسرائيلي في العقدين الأخيرين». فقد انتقل هؤلاء بالتدريج من عدائهم للصهيونية، وبالتالي لفكرة إسرائيل، بحسب المنظور الصهيوني له، إلى القبول بإسرائيل كنوع من الأمر الواقع، ومن ثمّ تحول نظرتهم إلى غالبية الإسرائيليين إلى «أطفال ضالين»، بعدما اعتبرهم الحريديم سابقاً «يهوداً مرتدين» و«كفاراً» و«ملتهمي لحم الخنزير والأرنب» (بحسب تعابير زعيمهم الروحي الراحل الحاخام أليعيزر شاخ). والمفارقة أن هذا التخفيف من العداء للمجتمع

(١١٤) الشامي، **القوى الدينية في إسرائيل: بين تكفير الدولة ولعبة السياسة**، ص ٢١٨.

الإسرائيلي وتراجع عقلية الحصار التي كان يعيشها الحريديم، كان بالضبط ما دفعهم إلى الانتقال من الانعزال والسلبية تجاه المجتمع إلى إطلاق حملاتهم الشرسة للمحافظة على «الطبيعة اليهودية للدولة»[١١٥].

لقد انتقل المجتمع الحريدي في إسرائيل من مواقف الدفاع والعزلة إلى مواقف المشاركة والهجوم، ومحاولة فرض وجهات النظر الدينية على الجمهور، وهو ما أدى إلى استجابة له في أوساط الصهيونية الدينية. فقد أصبح هناك توجه داخل أوساط الصهيونية الدينية نحو التشدد الديني، وتبني الكثير من تعاليم الحريديم في الكثير من المسائل الدينية، والتأثر بالقيادات الدينية الحريدية، وهو يعكس ردّ فعل على الانتقادات التاريخية والمعتادة التي كانت تتوجه إلى المتدينين الصهاينة، الذين طالما وصفوا من قبل الحراديم بأنهم أقل التزاماً بالشريعة اليهودية. وبالمختصر، هناك عملية صهينة داخل الوسط الحريدي، وعملية تشدد ديني بالصيغة الحرادية في وسط جمهور الصهيونية الدينية.

٣ ـ المستوى المؤسسي للتصدع الديني العلماني

يبرز التصدع الديني العلماني على المستوى المؤسسي بوضوح، وذلك من خلال استقلال الجمهور المتدين ضمن نظام من الخدمات والأحياء المستقلة، مثل حيّ مائة شعاريم في القدس، ومستوطنة بني براك، وبشبكة إعلامية من قنوات إذاعية وتلفزيونية وصحافة مكتوبة، بالإضافة إلى إقامة مؤسسات اقتصادية ومصرفية توفر الخدمات من وجهة دينية، مثل بنك مزراحي الديني. وعلى المستوى التعليمي، هناك تكريس لاستمرار التمايز القيمي بين الجمهور الديني والأغلبية العلمانية، بوجود نظامين للتعليم الديني: **الأوّل** تابع للدولة، ويشرف عليه تيار الصهيونية الدينية، و**الثاني** هو شبكة المدارس الدينية المستقلة للمجموعات الحريدية. ويشرف نظام التعليم الديني الرسمي الحكومي على منظومة تعليمية كاملة تصل إلى الجامعة، فجامعة بار إيلان تمثل امتداداً للتيار الصهيوني الديني. ولذا يرى عمانوئيل سيفان أن هذا الانقسام بين الدينيين والعلمانيين يشمل انفصالاً تاماً في جوانب التعليم الرسمي وغير الرسمي، يكرّس لانفصال وانقسام في القيم وفي نمط الحياة:

(١١٥) عمانوئيل سيفان، «مسارات متغيرة للعلمنة والاستقطاب لدى يهود إسرائيل،» **المشهد الإسرائيلي**، ٤/ ١٢/ ٢٠٠٤، <http://almash-had.madarcenter.org/almash-had/viewarticlec2b9.html?articalid=1500>.

«وللحريديم القوميين مدارسهم الخاصة أيضاً التي يشددون فيها على الطقوس والعبادات، ويمنعون الاختلاط بين الجنسين، ولا يعطون أهمية كبيرة للمواضيع «الحداثية»، مثل العلوم الإنسانية والاجتماعية. كما تعطي هذه المدارس أهمية أكثر للعلاقات مع المشروع الاستيطاني. وقد أدى هذا الانشقاق في مجال التعليم إلى إضعاف النظام التعليمي الرسمي وتراجع مكانته. ويتوازى الانشقاق التعليمي هذا مع انشقاق في أماكن العبادة، يمليه الخلاف على تدريس التلمود للنساء، وحقهن في قيادة الصلاة. هكذا نجد صراعاً ضمن الكتلة المتدينة نفسها، إضافة إلى صراع أقسام منها مع المجتمع ككل. . . يرى الحريديم أن غريمهم الأصلب هم الأشكناز الذين نصبوا أنفسهم حماة لـ «يهودية» دولة إسرائيل. وليس لهم الكثير من العلاقات العائلية مع اليهود الأقل تشدداً في التدين، خصوصاً التقليديين، بسبب الحظر على الاختلاط الاجتماعي مع «المرتدين والكفار». الاستثناء هنا هو كتلة اليهود الشرقيين، بتمسكهم بالعلاقات الأسرية الذي يكفل الحفاظ على تلك العلاقات، خصوصاً مع التقليديين. أما الأشكناز الحريديم، فلهم أيضاً مواقع دفاعية تحميهم من التطرف، من ذلك أن لهم، إذا فشلوا في معركتي السيطرة على مراسيم اعتناق اليهودية أو الاعتراف الرسمي بالحركتين المحافظة والإصلاحية، الارتداد إلى السلبية التاريخية إزاء «مجتمع الغوييم»، ونفي أي شرعية للدولة باعتبارها وليدة «خلاص» مزيف. وإن لسان حال هؤلاء يتلخص بـ «دع الغوييم الروس ينضمون إلى غوييم الصابرا ما داموا لا يتدخلون في شؤوننا». لكن هذا الموقف «الأقلياتي» قد يصبح أكثر تشدداً»[١١٦].

ويدور الصراع المؤسسي بين المتدينين والعلمانيين حول القوانين الدينية وفرضها على المجتمع، وعلى الوضع القائم بين الوسط الديني والعلماني، ومدى الحاجة إلى تغيير هذا الوضع ووفق أي اتجاه. فمن مظاهر هذا الصراع، قيام جمعيات ومنظمات من الجمهور العلماني تناهض ما يسمّونه الإكراه الديني، وأن إسرائيل تواجه خطر تحولها إلى دولة أصولية يحكمها رجال الدين، أو ما يسمونه بالتوجه نحو الخومنة (نسبة إلى الخميني)[١١٧]. ويبرز هذا الصراع من خلال محاولة تحكّم المتدينين في الكثير من جوانب الحياة العامة، ومحاولة فرض

(١١٦) المصدر نفسه.

(١١٧) Dominique Vidal, «Israël: Le Mosaïque se défait,» *Le Monde diplomatique* (mai 1999), p. 18.

القوانين الدينية على بقية اليهود. لذا، فهناك أصوات من الجمهور العلماني تنذر بأن الوضع قد يهدد بتحول إسرائيل من دولة ديمقراطية علمانية إلى دولة ثيوقراطية يسودها الإكراه الديني والعنصرية. ووجهة النظر هذه يتبناها بشكل صريح الكثير من الساسة والمفكرين اليهود العلمانيين، فعلى سبيل المثال رأى إسرائيل شاحاك، باعتباره من الكتّاب الإسرائيليين الذين يعادون الصهيونية والصهيونية الدينية والأصولية الدينية، أن المجموعات الدينية لا تمثل فقط خطراً على المجتمع المدني في إسرائيل، بل وعلى تقدّم اليسار المدعم لعملية السلام، وذلك من خلال دور الأصولية الدينية اليهودية في تعزيز المخاوف الأمنية، واعتناقها لأطروحة اليمين المتطرف العنصري تجاه التعايش مع العرب، وبإصدار الفتاوى المهددة بإهدار دمّ أي معارض من الوسط اليهودي يحاول تحدي السلطة الحاخامية أو يتجرأ على طرح التنازل عن الأرض لصالح العرب. فاغتيال رئيس الوزراء، بحسب نظره، تمّ بسبب هذا التوجه الديني الأصولي ذي التوجه اليميني الذي أخذ ينتشر في أوساط المتدينين، لأن الاغتيال تمّ على يد متطرف ديني (إيغال عمير)، وبفتاوى من شخصيات حاخامية مختلفة. وهو يرى أن هذا الأسلوب في التعامل مع المخالفين يرجع إلى النصوص الدينية لدى رجال الدين التي تعاقب من تسمّيهم الشريعة اليهودية بالمرتدين والهراطقة، وتحكم عليهم بالموت. فاغتيال رابين تمّ وفق حكمين من أحكام الشريعة، وهي قانون المطارد وقانون الواشي[118].

وقد اتخذ هذا الصراع العلماني الديني، كذلك، صراعاً حتّى داخل مؤسسات الدولة الرسمية، مثل الصراع والتوتر بين وزارة الشؤون الدينية والوزارات الأخرى، خصوصاً وزارة الهجرة، والصراع بين المجلس الأعلى للحاخامات والمجالس الحاخامية مع المحكمة العليا على الخصوص، التي أصدرت عدة أحكام قضائية تخالف تعاليم الشريعة اليهودية، بحسب تفسير المتدينين لها. فقد اعترض المتدينون بصفة متكررة على العديد من قراراتها القضائية، التي وصفوها بأنها تخالف الشريعة اليهودية، وباعتبارها تدخلاً في الشؤون الدينية التي لا بُدَّ من أن يحكمها اتفاق الوضع الراهن (Statu quo).

(١١٨) إسرائيل شاحاك، **التاريخ اليهودي: الديانة اليهودية وطأة ثلاثة آلاف سنة**، ترجمة صالح علي سوداح (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص ٢١ ـ ٣٠، وإسرائيل شاحاك ونورتون متسفياسكي، **الأصولية اليهودية في إسرائيل**، ترجمة ناصر عفيفي (القاهرة: مؤسسة روز اليوسف، ٢٠٠١)، ص ٢٥٤ ـ ٢٤٦.

وقد عارض المتدينون، ولا سيّما الحراديم، تعديلات قانون العودة وتعريف من هو اليهودي، الذي لا بُدَّ من أن يعرّف، بحسب نظرهم، على أساس الشريعة اليهودية. لذا، فقد كانت الاتهامات حادة من قبل المراجع الدينية اليهودية ضدّ المحكمة العليا، والمؤسسات العلمانية، والقيادات الحكومية العلمانية، بأنها تحاول إبادة اليهود الحقيقيين بإدخال الغوييم بين اليهود. كما اعترضوا على قرار المحكمة العليا بالاعتراف بالمحاكم الدينية الإصلاحية في ممارستها لإجراءات اعتناق الديانة اليهودية، وهو الذي أثار نقاشاً كبيراً حول صلاحية المحاكم الأرثوذكسية واحتكارها حقّ منح الهوية اليهودية بالنسبة إلى معتنقي اليهودية، لأنه هو الاتجاه المذهبي اليهودي السائد في إسرائيل. فالذي يجمع بين كلّ من الصهاينة المتدينين وغلاة الأرثوذكسية أو الحراديم هو عدم الاعتراف بالطوائف الدينية اليهودية المخالفة للمذهب الأرثوذكسي اليهودي، والتشكيك في يهودية المجموعات غير الأرثوذكسية، التي لا تلتزم بالتعاليم التلمودية والربانية (نسبة رابي التي تشير إلى كبار علماء الشريعة اليهودية التاريخيين)، مثل: طوائف الفلاشا، وطائفة القرائين، واليهود السامرة، واليهودية الإصلاحية، واليهودية المحافظة[119]. وترى الأرثوذكسية المحافظة في الأحكام التي تصدرها المحكمة العليا تهديداً لنفوذ ومكانة الأرثوذكسية اليهودية، وتهديداً لمكانة الشريعة اليهودية في مؤسسات الدولة في إسرائيل.

ويبرز هذا الصراع كذلك بين المؤسسات الحكومية على مستوى الوزارات، التي تتشكل على أساس ائتلافي يجمع بين الأحزاب الدينية والأحزاب العلمانية، حيث تتجدد من حين إلى آخر الأزمات الحكومية بين الوزارات، بسبب التصريحات والإجراءات الوزارية التي يراها أحد الأطراف مخالفة للعقد المشترك بين المتدينين والعلمانيين. فقد هاجم الحاخام عوفاديا يوسف شخص يوسي سريد، وزير التربية في عهد حكومة رابين الأخيرة، لأنه أدخل تعديلات على البرامج التعليمية، ومنها إدراج شعراء فلسطينيين، منهم سميح القاسم، في الدراسة، فوصفه الحاخام بأنه أفعى، كما أنَّ تولي رئيس كتلة ميريتس شولاميت ألوني لوزارة الثقافة والمعارف أثار بدوره تصريحات وانتقادات حادة بين الطرفين، بسبب مواقفه المعروفة ضدّ المتدينين.

(١١٩) Joseph Algazy, «En Israël: L'Irrésistible ascension, des hommes en noir,» *Le Monde diplomatique* (février 1998), p. 15.

خامساً: التصدّع الطبقي في المجتمع الإسرائيلي

إن التصدع الطبقي هو أحد التصدعات التي كان لها حضور مهم في المجتمعات الغربية، والتي تعكس التراتبية الاجتماعية القائمة على تقسيم العمل والموقع الاقتصادي من عملية الإنتاج والتوزيع الاجتماعي للثروة، وله نتائج في توزيع أدوار المكانة والسلطة في المجتمع.

وباعتبار إسرائيل من المجتمعات التي أخذت بالتوجهات الرأسمالية منذ البداية، ومن البلدان العالية التصنيع، ومجتمعاً ما بعد صناعي، وذلك بناءً على معدلات النمو المرتفعة في بداية التسعينيات إثر اعتماد خطّة الإصلاح الاقتصادي، والإنجاز الذي تمّ في التطور السريع للقطاع الصناعي، خصوصاً في مجالات التكنولوجيا العالية[١٢٠]، وبلوغ الناتج المحلي الخام ١٠٤ مليارات دولار عام ٢٠٠٠، بمعدل دخل فردي حوالى ١٧ ألف دولار[١٢١]، فإنه من المفترض أن تميل عملية التصنيع إلى توسيع الفرص في سوق العمل وتوفر إمكانية الحراك الاجتماعي بين الطبقات، على أساس الاستحقاق والإنجاز الفردي أكثر منه على أساس التوريث الطبقي، مما يؤدي إلى التغيّر في البنية الطبقية، التي تتسم بسعة الطبقة المتوسطة في البلدان المتقدمة صناعياً التي تعتبر إسرائيل أحدها أو على هامشها.

لكن الحالة الإسرائيلية لها بعض المميزات الطبقية الخاصة بها، فيرى مائير يعيش أن عملية التصنيع التي بدأت في فلسطين في بداية الثلاثينيات، وأخذت في التوسع بعد قيام دولة إسرائيل في الستينيات، أدت إلى تغيّرات هيكلية في البنية الطبقية للمجتمع الفلسطيني المحلي والمجتمع اليهودي الاستيطاني، وذلك بالتوسع المتنامي للقطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي، وانتقال الاقتصاد الإسرائيلي إلى المزيد من التقدّم، خصوصاً بعد التسعينيات، حيث عانى فيها الاقتصاد الإسرائيلي حالة الركود والتضخم. وعلى أثر عملية السلام، وصل الناتج المحلي الخام لإسرائيل إلى ثمانية أضعاف مثيله في الثمانينيات[١٢٢].

---

(١٢٠) نبيل السهيلي، **تطور الاقتصاد الإسرائيلي من ١٩٤٨ ـ ١٩٩٦** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨)، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(١٢١) Linda Sharaby, «Israel's Economic Growth: Success Without Security,» *Middle East Review of International Affairs*, vol. 6, no. 3 (September 2002), p. 25.

(١٢٢) Meir Yaish, «Class Structure in a Deeply Divided Society: Class and Ethnic Inequality in Israel, 1974-1991,» *British Journal of Sociology*, vol. 52, no. 3 (September 2001), p. 41.

ويفترض في ظلّ هذا الإنجاز، ومع اتسام إسرائيل بنظام دولة الرفاهية، أن يساعد ذلك على توسع شريحة الطبقة الوسطى، ووجود مجال للحراك الاجتماعي. ولكن السياسات الحكومية التي انتهجتها حكومات الليكود بعد عام ١٩٧٧، عملت على تقليص مساحة الدعم الحكومي للفئات الفقيرة، رغم أنّها لم تتخلّ عنه كلياً، مع ذلك، فالتقرير الصادر عن مركز أدفا للدراسات الاجتماعية يتكلم بخلاف ذلك، أي باتجاه نحو ازدياد الفجوة بين الطبقات، وازدياد مؤشرات البطالة والفقر[١٢٣]. كما تشير إلى أن هناك وضعاً طبقياً يتم فيه توزيع ناتج التنمية الاقتصادية وفق مستويات متفاوتة بين الشرائح الاجتماعية، نحو نمو متزايد لطبقة عليا تجارية وصناعية ذات أغلبية أشكنازية، وشرائح فقيرة متكونة في غالبيتها الساحقة من العرب واليهود الشرقيين وأوساط المتدينين، وبالتالي يطرح التساؤل عن إمكانية وجود تصدع طبقي وصراع على أساس طبقي؟

١ ـ الوعي الطبقي

إن من مستلزمات وجود التصدع الطبقي هو توفر الوعي بالهوية الطبقية، وبأن هناك صراعاً بين المصالح الطبقية، ومع ذلك فالعديد من الباحثين الإسرائيليين، مثل سامي سموحا، ومائير يعيش، وحاييم هانجبي، يرون أن الوعي الطبقي في إسرائيل يتسم بالضعف، وذلك بسبب هيمنة التصدعات ذات الطبيعة الانتسابية، مثل التصدع القومي بين العرب واليهود، والتصدع الإثني بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين، إذ يرى هانجبي أنه «ما يزال كثير من الناس في إسرائيل ينظرون إلى مراكزهم الاجتماعية على ضوء أصولهم الجغرافية والعرقية»[١٢٤]. ورغم وجود مستوى عال من صراعات العمل وسلسلة الإضرابات في الكثير من المجالات الصناعية، إلا أن التضامن الطبقي يبقى محدوداً. ومن مؤشرات ضعف التصدع الطبقي مع المقارنة بالتصدعات الانتسابية، ولا سيّما التصدع القومي، هو ضعف استقلالية التنظيمات النقابية تجاه السلطة الحكومية. فأكبر تنظيم نقابي، ونعني به: الهستدروت أو النقابة العامة لعمال إسرائيل، كان تابعاً للحزب الحاكم (الماباي) أو حزب العمل

---

(١٢٣) سبيرسكي وكونور، **صورة عن الوضع الاجتماعي في إسرائيل لعام ٢٠٠١**، ص ١١، و Bank of Israel, *Annual Report 2005*, p. 303.

(١٢٤) حانجبي، ماشوفر وأور، **الطبيعة الطبقية للمجتمع الإسرائيلي**.

الحالي، وامتداداً لسلطته الفعلية[١٢٥]، ولم يكن يمثل نقابة بقدر ما كان يمثل مجموعة من المؤسسات الاقتصادية المستخدمة للعمالة اليهودية المهاجرة حديثاً تحت شعار العمل العبري، ثمّ تمّ لاحقاً توظيف العمالة العربية اليدوية الرخيصة في المجال الصناعي والزراعي والخدمي.

ويظهر الفارق الطبقي بين المجموعات السكانية في إسرائيل على مستوى توزيع العمل والدخل الفردي. ومن أهم المؤشرات التي تدلّ عليه، هو الإسكان وعدد السكان في البيت الواحد، بالإضافة إلى مؤشر الدخل. لذا يرى سامي سموحا أن الطبقات الاجتماعية في إسرائيل محددة بطابع إثني، فالطبقات العليا والمتوسطة هي من أغلبية أشكنازية، وهي تمثل النخبة السياسية والاقتصادية في الوقت نفسه[١٢٦]. ويشبّه سامي سموحا هذا الوضع الطبقي في إسرائيل بنظام الطبقات الديني في الهند، إذا ما أخذنا المعايير الثلاثة: الانتماء بالولادة، والزواج الداخلي، والمكانة الاجتماعية، التي يرى أنها مترابطة إلى حدّ كبير في إسرائيل، فالانتماء الاجتماعي إلى إحدى المجموعات الإثنية أو القومية يحدد إلى درجة كبيرة المكانة الاجتماعية والطبقية في إسرائيل، كما يعني من جهة أخرى محدودية الحراك الاجتماعي[١٢٧].

٢ ـ أسس الانقسام الطبقي

يرى مائير يعيش، على أساس دراسة إحصائية، أن الانقسام الطبقي في المجتمع اليهودي له صلة بالمؤسسات التي بنيت في عهد الاستيطان اليهودي «اليشوف»، وأسست لبنية غير متكافئة للفرص أمام المهاجرين والسكان المحليين[١٢٨]، فالتراتبية الطبقية في إسرائيل، بحسب تحليلاته، لا تتبع منطق الاستحقاق والإنجاز الفردي، لأن مجال الحراك الاجتماعي له حدود وقيود أمام العرب على وجه الخصوص، وأمام قطاع كبير من اليهود الشرقيين. وهذه البنية غير المتكافئة للفرص، ساهمت فيها عدة عوامل، منها:

(١٢٥) حبيب قهوجي، «انتخابات الهستدروت في الكيان الصهيوني،» **الأرض**، السنة ٩، العدد ١٦ (٦ أيار/ مايو ١٩٨١)، ص ٣٧ ـ ٣٩.

(١٢٦) Smooha, «La Pérennité de l'ethnicité Juive,» p. 20.

(١٢٧) Smooha, «Ethnic Stratification and Allegiance in Israel: Where do Jews Belong?,» p. 649.

(١٢٨) Yaish, «Class Structure in a Deeply Divided Society: Class and Ethnic Inequality in Israel, 1974-1991,» p. 414.

أ ـ العامل **الأول** التزايد الملحوظ في الفجوة الطبقية على أساس تزايد الفجوة بين الأجور، وعلى أساس إعادة إنتاج تقسيم العمل.

ب ـ العامل **الثاني** هو ارتباط الفوارق الطبقية وبنية الفرص بالمجال المكاني، حيث يؤثر السكن ومحل الإقامة في إمكانية التقدّم والتطور الاجتماعي، بوجود ثلاثة فضاءات سكنية متفاوتة التطوير من حيث البنية التحتية، فالفضاء **الأوّل** يتمثل في المدن الكبرى والمدن الساحلية التي يتركز فيها النشاط الصناعي والسياحي والخدمي، والفضاء **الثاني** يتمثل في مدن التطوير، ومدن وأحياء الضواحي ذات الأغلبية السكانية من اليهود الشرقيين ومن المهاجرين حديثاً، والفضاء الثالث هو المناطق العربية التي تفتقر إلى الكثير من المجالات الخدمية والصناعية.

ج ـ العامل **الثالث** هو ارتباط التصدع الطبقي بالتصدعات الاجتماعية الأخرى، ولا سيّما التصدع الإثني والقومي، إذ إنَّ هناك تقسيماً طبقياً ثلاثي الفئات في الأساس، بين ثلاث مجموعات، وهي على الترتيب: الأشكناز، والسيفاراديم أو اليهود الشرقيين، ثمّ العرب.

ففي مجال الفوارق في الأجور، يؤكّد مركز «أدفا» في تقريره عام ٢٠٠١، وتقريره عام ٢٠٠٤، أنه إلى جانب اتّساع الفجوة في الرواتب بين الفئات الثلاث المذكورة، فإن الفجوة تتسع أيضاً في كلّ ما يتعلق بشروط الخدمات الاجتماعية، التي من المفروض أن تدفع إلى العاملين، مثل رسوم الضمان الاجتماعي، والصحة، وصناديق التعويضات والسفريات والنقاهة والغذاء خلال الدوام والملابس وغيرها. ويعدّ مؤشر الدخل والتقدّم في مستوى التعليم من أهم المؤشرات التي لها مدلول في التوزيع الطبقي وارتباطه بالمجموعات السكانية، فبحسب التقرير فإن الاشكناز يتقاضون ١,٥ ضعف معدل أجرة الأجير من اليهود الشرقيين، وأكثر من ضعف معدل أجرة أو دخل المواطن العربي[١٢٩]. وهذه الفجوة آخذة في الاتّساع (كما يبيّن الجدول الرقم (٥) حول الدخل الشهري للأجراء في المدن في ملحق هذا الكتاب).

وبخصوص العامل الثاني، وهو المتعلق بتأثير السكن والإقامة في فرص التطور والحراك الطبقي نحو الأعلى، فيؤكده الكثير من الدراسات، التي تتمثل في فوارق مكانية بين ثلاث فئات من المدن والتجمّعات السكانية، حيث تتفوق

(١٢٩) سبيرسكي وكونور، **صورة عن الوضع الاجتماعي في إسرائيل لعام ٢٠٠١**، ص ١٠.

المدن الكبرى والساحلية التي هي ذات أغلبية أشكنازية في مؤشرات الدخل، ومستوى ونوعية التعليم، والسكن، تليها مدن التطوير في المرتبة الثانية، ثمّ تليها المدن والقرى العربية[١٣٠]، وذلك لأن مدن التطوير والمدن العربية تمثل أطرافاً وهوامش للمركز المديني الاقتصادي والسياسي في البلاد ذي الأغلبية والهيمنة الأشكنازية.

لذا، يرى يفتاحئيل أن هناك تراتبية مكانية تولدت عبر التوزيع غير المتكافئ للموارد، ونتيجة للتوسع الجغرافي الاستيطاني، وذلك عبر ثلاثة أنواع من التجمّعات والمجموعات: المجموعة **الأولى** هي المدن والمستوطنات ذات الأغلبية من اليهود الغربيين أو الأشكناز، فهم بحكم أنهم المجموعة المسيطرة والمؤسسة للدولة، فقد سيطروا على أفضل وأجود الأراضي، وأقيمت فيها بنية تحتية اقتصادية وثقافية مثلت المركز الاقتصادي والصناعي. والمجموعة **الثانية** هي مجموعة المهاجرين من اليهود الشرقيين، ومن التحق بهم من المهاجرين الجدد، مثل قسم كبير من المهاجرين الروس، ومن بلدان الاتحاد السوفياتي سابقاً، الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالمركز في المدن الكبرى، والإثيوبيين الذين يقيمون بصورة نمطية في مدن التطوير، وهذه الأخيرة تمثل مراكز طرفية للمدن ذات الأغلبية الأشكنازية. أما المجموعة **الثالثة** فهي تمثل مناطق العرب المقيمين في إسرائيل، وهم مقصون من عملية بناء الدولة، لأنها دولة لا تخصهم بطبيعة الحال[١٣١]. وهذه التحليلات والتوصيفات تؤكد استمرار التصدعات الاجتماعية من خلال زيادة التمايز بين المجموعات السكانية على أساس طبقي أيضاً، حيث يعمل التصدع الطبقي على تعزيز التصدع الإثني والقومي والديني.

٣ ـ اتّجاه الصلة بين التصدع الطبقي والتصدعات الاجتماعية

يرى مائير يعيش أن الصلة بين الانتماء الطبقي والانتماء الاجتماعي الإثني والقومي في إسرائيل آخذة في الزوال تدريجياً، ففي مسألة الحراك الطبقي يرى أن اليهود الغربيين والعرب يتسمون بمستوى متقارب من الحراك الطبقي، وذلك بسبب اتجاه نسبة من العمالة الفلاحية في الوسط العربي نحو النشاط الخدمي

(١٣٠) Irit Adler, Noah Lewin-Epstein and Yossi Shavit, «Development Town and Social Stratification in Israel: A Truism Revisited,» peper presented at: Berkeley Meeting (14-16 August 2001).

(١٣١) Yiftachel and Yacobi, «Urban Ethnocracy: Ethnicization and the Production of Space in an Israeli «Mixed' City»,» p. 678.

والتجاري المستقل، الذي يصنّفه مائير يعيش ضمن فئة البرجوازية الصغيرة داخل الوسط العربي، وذلك بسبب تقلص فرص العمل في المراكز المدينية اليهودية، ومزاحمة العمالة الرخيصة له، وهي الآتية من الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، والعمالة الأجنبية الوافدة من جنوب شرق آسيا، مما جعل القطاع العربي يحاول إنشاء استقلال نسبي، رغم صعوبة واستحالة ذلك، وتحوله إلى قطاع اقتصادي تابع وقائم على الخدمات. كما أنّ هناك تنامياً تدريجياً لبرتلة (من البروليتاريا) المجتمع العربي (تحوله إلى طبقة بروليتارية)، بسبب مضايقة السياسات الإسرائيلية للنشاط الفلاحي ومصادرة الأراضي[١٣٢].

أما اليهود الشرقيون، فهم يمثلون الفئة التي اتجهت في الحراك الطبقي نحو الأسفل، بسبب انتماءاتهم السابقة إلى البرجوازية الصغيرة قبل الهجرة التي تحولت نحو البروليتاريا والعمل اليدوي، مما خلق إحباطات لدى الأوساط الشرقية، وجعلها تميل إلى الاحتجاجات، الذي تمثل المطالب الاقتصادية جزءاً مهماً منها. كما تحتل الفئات المتدينة (اليهود المتدينون) منهم أسفل الهرم الطبقي مع العرب واليهود الشرقيين، وتشترك معهم في تحمّل تبعات المعيشة، بسبب عدم مساهمة قطاع واسع من المتدينين في سوق العمل، وتفرّغهم للدراسة الدينية، وكبر حجم الأسر التي يعيلونها، واعتمادهم على مساعدة الدولة لهم.

خلاصة واستنتاجات

إن العلاقة بين التصدعات الاجتماعية في إسرائيل متفاوتة الأبعاد والمستويات، وتؤدي المؤسسات السياسية دوراً في تعميق بعض هذه التصدعات، مثل التصدع القومي، والحفاظ على نظام التصدع الديني العلماني، وتحاول التصدي للصراعات الإثنية باحتوائها، للحيلولة دون تحول التصدع الإثني إلى تصدع بارز يهدد ما يسمّى بالوحدة الوطنية المحصورة والمعرّفة يهودياً، كما أنّ هناك تراتبية في التصدعات الاجتماعية، حيث يمثل التصدع الطبقي الأرضية المعزّزة لبقية التصدعات الاجتماعية، ولكنه في الوقت نفسه يمثل نظام التصدع الأضعف، الذي يقوّي نظام التصدع الأقوى منه. فالتصدع الطبقي، باعتباره بعداً وظيفياً من أبعاد نظام التصدع، يعزّز ويقوّي بقية التصدعات الاجتماعية الأخرى

(١٣٢) Yaish, «Class Structure in a Deeply Divided Society: Class and Ethnic Inequality in Israel, 1974-1991,» pp. 415-416.

ذات الطبيعة الانتسابية، فالتصدعات القومية والإثنية والدينية، على الترتيب، لها تراتبية واضحة في المجال الاجتماعي الاقتصادي.

وكل من هذه التصدعات لها مستوى من البروز التنظيمي والتعبوي، الذي يكرّس انقسام المجتمع الإسرائيلي إلى مجموعات صراع متمايزة، جغرافياً وثقافياً. فهناك سبع مجموعات على الأقل تبلور لديها وعي بهوية جماعية ذاتية تميّزها من المجموعات الأخرى، ضمن العديد من الحدود الاجتماعية، وضمن أطر انغلاقية تميز بين أعضائها والآخرين، بمفهوم بارتوليني. وهذه المجموعات تتمثل في: العرب، واليهود الشرقيين، واليهود الغربيين (الأشكناز) العلمانيين، والمتدينين القوميين، والمتدينين الحراديم أو غلاة الأرثوذكسية اليهودية. كما يبرز دور الهجرات المتأخرة في دخول جماعات جديدة إلى نظام التقسيم، ويتمثل ذلك في دخول الجماعات اليهودية الروسية، والمهاجرين الفلاشا من إثيوبيا ليكملوا المجموعتين السادسة والسابعة على التوالي.

كما أنَّ العامل المؤسسي، من حيث طبيعة النظام السياسي، والمؤسسات السياسية، والعامل النخبوي، وانتماءات المجموعات وهويتها الاجتماعية، كان له دور في بروز التصدعات الاجتماعية وهيكلتها في إسرائيل، والعمل على تقوية بعض التصدعات الاجتماعية، مثل التصدع القومي بتكريس الانفصال بين المجتمعين العربي واليهودي، عن طريق مجموعة من الممارسات والمؤسسات المكرّسة للتمييز، والفصل بين المجموعتين القوميتين. وهذا مرتبط بطبيعة الدولة والنظام السياسي القائم على الإثنوقراطية التي تعطي شرعية لهذا الفصل، والمتمثل كذلك في سياسات الإقصاء تجاه المجتمع العربي، والإجماع التوافقي في دائرة المجتمع اليهودي بين المجموعات الدينية، أو القطاع الديني الذي يتمتع باستقلالية نسبية في العديد من المجالات الاجتماعية، وبقية المجتمع العلماني. وفي الوقت نفسه، هناك محاولة لتجاهل وإضعاف التصدع الإثني، بحجة الحفاظ على الوحدة الوطنية، حيث ينظر إليه على أنه يمثل تهديداً لها.

الفصل الثالث

العائلات الحزبية الإسرائيلية

إن التصنيفات المشهورة حول العائلات الحزبية على أساس المتتالية الأيديولوجية (Continuum) من خلال مقياس اليمين ـ اليسار، أو على أساس الموقف من المسائل الأساسية المتعلّقة بالتصدع الاجتماعي، لها أهمية في دراسة الأحزاب السياسية وتصنيفها، كما لها أهمية في دراسة التصدعات الاجتماعية وطريقة انتقالها إلى الساحة الحزبية. ومن أبرز التصنيفات، تلك التي تصنّف التوجهات الحزبية على أساس منطق المشروع، بحسب تعبير دانيال سيلر، أي دراسة الأحزاب السياسية باعتبارها حاملة لمشروع ومعتقد وأيديولوجيا مكرسة لصالح مجموعة صراعية في المجتمع. وعلى هذا الأساس، وضع مفهوم العائلات الحزبية[1]، وذلك لكي تسهل دراسة الأحزاب، وتكشف عن الزاوية أو الاقتراب الذي من خلاله يمكن الكشف عن رهان الصراع الأساسي في الساحة الحزبية، وللكشف عن التصدعات الاجتماعية الأكثر بروزاً في الحقل السياسي الحزبي، وما هي المتغيرات المستقلة التي تتحكّم في هيكلة الخريطة الحزبية.

في هذا الفصل ستتم دراسة العائلات الحزبية الإسرائيلية من الناحية الكلاسيكية المعروفة، في إطار التقسيم التقليدي بين اليمين واليسار، ومن جهة أخرى محاولة ربط انقسام العائلات الحزبية بالتصدعات الاجتماعية، حيث يدور قسم من أسئلة وفرضيات الدراسة حول: هل الانقسام السياسي يتطابق مع الانقسام الاجتماعي؟ وهل هيكلة المجموعات الحزبية في إسرائيل تخضع لمنطق الصراعات الاجتماعية، وتستجيب له؟ ويشمل ذلك البرامج والتوجهات السياسية للأحزاب، ومدى تقاربها مع خطوط التصدع الأساسية؟ وما هي القضايا التي تركّز عليها كلّ عائلة حزبية، التي تتوجه بها إلى مجموعة من مجموعات الصراع؟ وهل مقياس التصنيف على أساس اليسار واليمين كاف في تصنيف العائلات الحزبية؟ وهل بإمكان التصدعات الحزبية أن تكون متغيّراً

(١) Daniel Louis Seiler, *Les Partis politiques en occident: Sociologie historique du phénomène partisan* (Paris: Ellipses, 2003), p. 62.

تصنيفياً وتفسيرياً في تقسيم الخريطة الحزبية الإسرائيلية وإعادة هيكلتها؟

أولاً: أهمية دراسة العائلات الحزبية

إن العائلات الحزبية تعبّر عن وجود مجموعة من الصلات والسمات المشتركة بين عدد من الأحزاب، من حيث قاعدتها الاجتماعية وتوجهاتها الأيديولوجية والبرنامجية، مما يجعلها تندرج ضمن إحدى الفئات. وقد درست العائلات الحزبية من عدة معايير، أهمها المعيار الأيديولوجي، ومعيار الموقف من التصدعات الاجتماعية، وتصنيف العائلات الحزبية على أساس الروابط التنظيمية الأممية لها.

١ ـ تصنيف العائلات الحزبية على أساس اليمين واليسار

عادة ما يتم تناول دراسة العائلات الحزبية بتقسيمها على أساس المعيار الأيديولوجي بين اليمين واليسار، ويبرّر موريس دوفرجيه هذا التصنيف بأنه يتبع المنطق الاستقطابي للصراع، لأنه يميل إلى أن يستقطب الأطراف ضمن ثنائية المعارضة والتأييد[٢]. ومعيار اليمين واليسار هو تصنيف للأحزاب بناءً على السياسات والبرامج التي تنتهجها الأحزاب، وذلك من خلال عدة مؤشرات جزئية، مثل تتبع السلوك التشريعي للحزب على مستوى المجالس البرلمانية، وتحليل البرنامج الانتخابي للحزب عبر فترات مختلفة لاستخلاص الاتجاه العام له تجاه القضايا الأساسية من وجهة نظر الحزب، ومن خلال الدراسات المسحية وسبر الآراء حول التحديد الذاتي للمستجوبين، ومدى تقييمهم للسياسات الحزبية. لذا، يرى بيتر مائير أن تصنيف الحزب ضمن متتالية اليمين واليسار لها عدة ميزات، منها سهولة جمع المعلومات، وسهولة إجراء التصنيف على أساس اليمين واليسار من خلال تكميم متتالية اليسار واليمين، أي ترجمته إلى مقياس أو سلّم توجهات الأحزاب السياسية من اليمين إلى اليسار، كما أنَّ هذا التصنيف يصلح مدخلاً إلى دراسة التحالفات الحزبية[٣].

ومن أبرز الدارسين لتصنيف العائلات الحزبية على أساس متواصلة

(٢) Pierre Bréchon, *Les Partis politiques* (Paris: Montchrestirn, 1999), p. 59.

(٣) Peter Mair and Mudde Cas, «The Party Family and Its Study,» *Annual Review of Political Science*, no. 1 (1998), p. 217.

تصنيفية من اليمين إلى اليسار أو متتالية اليمين واليسار، دراسات جان بلوندل (Jean Blondel) الذي اقترح ست عائلات حزبية ضمن متتالية اليمين واليسار، هي: الشيوعيون، والاشتراكيون، والليبراليون الراديكاليون، والإيكولوجيون، والمسيحيون الديمقراطيون، والمحافظون[٤]. وقد تطور هذا المنظور التصنيفي بوضع تصنيف للأحزاب السياسية ضمن سلّم لقياس ترتيبي للتوجه نحو اليمين واليسار، منها بحث بيبا نوريس حول سلّم اليمين واليسار في دراستها حول الهندسة الانتخابية[٥].

وهذا التصنيف له عدة انتقادات، منها أن منطق الصراعات لا يمكن حصره ضمن هذه الثنائية، فهناك المواقف الوسطية والمواقف المتدرجة والمتعددة تجاه القضية الواحدة. وهذا المنطق التصنيفي ينطبق على بعض البلدان دون أخرى، فالحزبان الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة لا يمكن تصنيفهما على هذا الأساس، وبهذا التبسيط. وهذا التصنيف غير قابل للتعميم إذا أخذناه بمضمونه الأوروبي الأصلي، كما أنَّ التصنيف بين اليمين واليسار ليس له المضمون نفسه من فترة إلى أخرى، فهناك تطور في مضمون اليمين واليسار، لأن القضايا التي يتم على أساسها التصنيف تخضع للتغيّر. لذا، فهناك ميل إلى وضع معايير عامة في تصنيف العائلات الحزبية ضمن هذا المنظور، منها الموقف من المسألة الاقتصادية، والحماية الاجتماعية، والموقف من التغيير[٦].

٢ ـ العائلات الحزبية على أساس التصدع الاجتماعي

ليست العائلات الحزبية في المنظور الصراعي فقط توجها أيديولوجياً، وإنما هي تقليد وثقافة سياسية فرعية يثيرها صراع اجتماعي لأحد التصدعات الاجتماعية. وضمن هذا المنظور، هناك سبع عائلات حزبية في أوروبا، بحسب ستين روكان، وثمانية عائلات حزبية، بحسب دانيال سيلر، في دراساته الأخيرة. نشأت هذه العائلات الحزبية من التصدعات الاجتماعية التاريخية التي أفرزتها الثورة الوطنية، ثمّ الثورة الصناعية في أوروبا. وهذه العائلات تتمثل في: الأحزاب العمالية والأحزاب البرجوازية التي تعكس التصدع الطبقي، والأحزاب

(٤) Bréchon, Ibid., pp. 63-64.

(٥) Pippa Norris, *Electoral Engineering: Voting Rules and Political Behavior* (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 2003), pp. 118-119.

(٦) Bréchon, Ibid., p. 66.

العلمانية المعارضة للكنيسة مقابل الأحزاب الدينية، الناشئة عن التصدع الديني، والأحزاب المركزية مقابل الأحزاب الاستقلالية الناشئة عن التصدع بين المركز والمحيط، والأحزاب الزراعية الناشئة عن التصدع بين الريف والمدينة، وهذا التصدع الوحيد الذي أنتج عائلة حزبية واحدة بدل زوج من العائلات لِكُلّ بعد من أبعاد التصدع. والعائلة الحزبية الثامنة هي عائلة الأحزاب الشيوعية الناشئة عن التصدع الفرعي السياسي بين الأحزاب العمالية، فانقسمت إلى أحزاب اشتراكية وأحزاب شيوعية[(٧)].

وفي بعض الدول، ونتيجة للانقسام القومي، نجد أن هناك نظاماً حزبياً ثنائياً، أو نظاماً ثنائياً للعائلات الحزبية، كما هو الحال في بلجيكا وسويسرا، وهي الدول ذات النظام الفدرالي المنقسمة إلى قوميات أساسية. وقد أصبحت الحالة الإسرائيلية تقترب من هذا النموذج ابتداءً من عام ١٩٩٦، بانقسامها إلى نظام حزبي يهودي له منظومة قيم وإجماع وإيتوس قومي يختلف عن نظيره في الوسط العربي الذي بدأ يهيكل داخله نظاماً حزبياً فرعياً يجمع بين توجهات حزبية مختلفة.

لا يبحث معيار التصدع الاجتماعي في منشئية التصدع فقط، بل في البعد السوسيولوجي لنشأة الأحزاب السياسية، أي طبيعة القاعدة الانتخابية لهذه الأحزاب. وذلك يعني البحث في الهوية التاريخية الجنينية والاجتماعية لتشكّل المجموعة المرجعيّة له، مع ملاحظة أن الأحزاب قابلة للانتقال من عائلة إلى أخرى مع مرور الزمن، نتيجة عدة عوامل، منها الانقسام والانشقاق الحزبي، والتغير في النخبة الداخلية الحزبية، وتوجهات الحزب لتمثيل مجموعات متعددة. وهذه الاعتبارات تمثل نقداً للمنطق الثنائي أو الثنوي لتصنيف التصدعات، فليس بالضرورة أن ينتج الحزب ويعكس بعداً واحداً من أبعاد الصراع الاجتماعي، ويظل مرتبطاً به إلى الأبد.

هذا النموذج التصنيفي للعائلات الحزبية لقي نقداً وتعديلاً، منها التعديل الذي أدخله ليبهارت (Lijphart)، حيث أضاف ثلاثة أبعاد في التصدع إلى التصدعات الأربعة التي تكلّم عليها روكان، وهي الموقف من النظام السياسي القائم، حيثُ إنَّ هناك أحزاباً سياسية ترفض الوضع القائم للنظام السياسي،

---

(٧) Seiler, *Les Partis politiques en occident: Sociologie historique du phénomène partisan*, p. 165.

والتصدع السياسي الناتج من الموقف من السياسة الخارجية، والبعد الثالث هو الموقف من المادية وما بعد المادية[(٨)].

وبحسب مونيكا شارلوت وجاندا، فإن معيار التصدع في تصنيف العائلات الحزبية، بغضّ النظر عن الانتقادات الموجّهة إلى الأعمال الرائدة لمؤسسيه، هو نموذج قابل للتعميم في دول العالم الثالث، ولكنه يحتاج إلى مقدار من المرونة والتعديل. وقد اقترح الباحثان إضافة بعد آخر هو الصراع بين الدولة والمجتمع المدني، وهو ما يميز بين الأحزاب الشمولية، حيث تستوعب الدولة كلّ مظاهر النشاط الاجتماعي ومؤسسات المجتمع المدني المنظّم في مقابل الأحزاب التي تنتقد وتعارض أي مسعى للتنظيم، مثل الأحزاب الفوضوية[(٩)]. ومن جهة أخرى، قد تكون الأحزاب موضع تعدد وتراكم لمجموعة من التصدعات، مثل الأحزاب الاشتراكية التي هي أحزاب عمالية وأحزاب مركزية في الوقت نفسه[(١٠)].

ثانياً: الأحزاب السياسية الإسرائيلية ضمن اليمين واليسار

إن كثيراً من الدارسين للنظام الحزبي الإسرائيلي يرون أن تقسيم العائلات الحزبية ضمن اليسار واليمين ليس مبنياً على الأسس التقليدية المتعلّقة بالموقف من علاقة الدولة بالاقتصاد والموقف من التغيير، بل يطغى على هذا التقسيم البعد المحلي الخاص بالأوضاع الصراعية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ومستقبل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، بالإضافة إلى البعد التقليدي التاريخي المتعلق بالخلاف حول مشروع الدولة وهويتها وطابعها الصهيوني واليهودي بين تيارات الصهيونية، وذلك رغم التشابه الظاهري لبعض الأحزاب السياسية في برامجها السياسية بتلك التي في العالم الغربي. ولذا، يذهب بعض الدارسين، مثل فوزي طايل، إلى أن التعددية الحزبية في إسرائيل لا تمثل تعددية حقيقية، بل هي تدور حول الصهيونية، ولا وجود لمعارضة حقيقية لها[(١١)]. ولكن هذه الرؤية والتقييم لا يعطيان أهمية للتغيّر

---

(٨) Bréchon, Ibid., p. 71.

(٩) Jean Charlot, «Partis Politique pour une synthèse théorique,» dans: Yeve Meny, *Idéologies, partis politiques et groupes sociaux* (Paris: Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 1989), pp. 220-221.

(١٠) Bréchon, Ibid., p. 72.

(١١) فوزي محمد طايل، **النظام السياسي في إسرائيل** (القاهرة: دار الوفاء للطباعة والنشر، ١٩٩٣)، ص ١٠٣ ـ ١٠٥.

الواقعي الحاصل من الاختلاف بين المشاريع الصهيونية داخل المجتمع اليهودي، الذي يطرح مراجعة للصهيونية التقليدية ضمن ما يسمّى بالصهيونية الجديدة، التي أصبح بعض أنصار اليمين القومي والديني يطرحها كتجديد للخط الأيديولوجي للصهيونية التنقيحية لجابوتنسكي التي تمثل المرجعيّة الأيديولوجية له، أو ما بعد الصهيونية كبديل نقدي وجذري، وذلك في ضوء الواقع الاجتماعي والإقليمي لإسرائيل، كما عند بعض الأوساط اليسار[١٢]، داخل أحزاب ميريتس وأنصار حركة السلام الآن، بالإضافة إلى بداية وجود نظام حزبي فرعي في الوسط العربي في إسرائيل منذ نهاية الثمانينيات. لذا، يمكن تقسيم الأحزاب الإسرائيلية إلى خمس عائلات حزبية، تتمثل في اليمين المتطرف، واليمين المشكل من الليكود أساساً والأحزاب الدينية، والوسط، واليسار، حيث إن حزب العمل كأهم وأكبر حزب محسوب عليه، وأقصى اليسار المشكل من الحركات اليسارية التي من أهمها جبهة حداش (انظر الجدول الرقم (٦) في ملحق هذا الكتاب).

والانقسام على أساس اليمين واليسار لدى الأحزاب اليهودية في إسرائيل يدور حول قضايا أساسية، وأهمها الموقف من عملية السلام، والموقف من الأراضي المحتلة، والموقف من الأقلية العربية في إسرائيل، وهوية الدولة، حيثُ إنّ هناك انقساماً للرأي العام بين خيارين: **الأوّل** هو خيار اليسار الذي يتبنى في مجمله طرح الأرض مقابل السلام، والخيار **الثاني** هو خيار أنصار إسرائيل الكبرى الذي يعارض التسوية السلمية على أساس الأرض مقابل السلام، وهو يجمع بين الأحزاب القومية الصهيونية والدينية، وأصبح هو البعد الطاغي في تقسيم الأحزاب السياسية ضمن يمين «صقري» ويسار «حمائمي»[١٣] (انظر الجدول الرقم (٦) في ملحق هذا الكتاب).

وهذا الانقسام هو صراع متغلغل داخل النخبة القيادية الحاكمة، وبلورته مجموعة من القضايا التاريخية، التي شهدت صراعات واحتكاكات من فترة إلى أخرى، فهو اختلاف تاريخي بين صهيونيتين: الصهيونية **الأولى** هي مشروع الصهيونية العمالية التي تتبنى مشروعاً اجتماعياً ودولتياً (نسبة إلى الدولة)، على

(١٢) Alain Dieckhoff, «Israël à L'aube du 21ème siècle: Entre néosionisme et postsionisme,» *Raison Politiques*, no. 7 (août-octobre 2002), p. 151.

(١٣) Ami Pedahzur, «The Downfall of the National Camps,» in: Daniel J. Elezar and M. Ben Mollov, eds., *Israel at the Polls, 1999*, Cass Series–Israeli History, Politics, and Society; 16 (London: Portland, 2001), p. 37.

أساس أيديولوجيات الاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية والقطاع الاقتصادي العام والحركة النقابية. وهو التيار الذي حكم وسيطر على المنظمة الصهيونية ومنظمات مجتمع «الييشوف» من عام ١٩٢٠ إلى غاية عام ١٩٤٨، متمثلاً في حزب الماباي أو حزب عمال أرض إسرائيل، وهو أكبر الأحزاب العمالية الإسرائيلية، وكان يعتبر الحزب آنذاك الكبير والمهيمن، ويعبّر عن الثقافة الرسمية السائدة إلى غاية عام ١٩٧٧، التي انخرط فيها معظم الإنتلجنسيا الإسرائيلية.

أما الصهيونية **الثانية** المعارضة، فتتمثل في تيارين: **الأوّل** هو تيار الصهيونية العمومية التي كان من أبرز رموزها السياسيين: حاييم وايزمان، رئيس المنظمة الصهيونية، والتيار **الثاني** هو الصهيونية التصحيحية التي كانت أبرز معارض للصهيونية العمالية من خلال قائدها التاريخي جابوتنسكي. وكلا التيارين يمثلان الميل إلى الليبرالية الغربية والأيديولوجيا القومية المتشددة، متأثرة بالنماذج القومية السائدة في أوروبا في بداية القرن العشرين. وقد التقت كلّ من الصهيونية العمومية والتصحيحية لاحقاً في حزب الليكود وأحزاب اليمين المتطرف التي تدعو إلى إسرائيل الكبرى، والحدود التاريخية التوراتية لأرض لإسرائيل[١٤].

كما أنّ أهم بدايات الخلاف بين القطبين اليساري المتمثل في أحزاب الصهيونية العمالية، واليميني المتمثل في تحالف الصهيونيتين العمومية والتصحيحية، هو كيفية تحقيق الدولة اليهودية بين موقف يساري عمالي يدعو إلى العمل الميداني والاستيطان كأولوية، ومراعاة التدرج وضبط النفس وعدم الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع بريطانيا، والتدرج في مشروع إعلان الدولة اليهودية، واتجاه يدعو إلى العمل المسلح لطرد العرب، وإقامة جدار حديدي من القوة العسكرية التي تفرض الأمر الواقع على العرب، كما كان يدعو إلى ذلك جابوتنسكي[١٥]. ثمّ تطور الخلاف في ما بعد، وبعد قيام الدولة، خصوصاً بعد حرب ١٩٦٧، ليتمثل في قضايا الاستيطان والموقف تجاه السلام مع العرب؛ هل بالدعوة إلى إسرائيل الكبرى والسلام مقابل السلام، بحسب طرح اليمين، أم بالانسحاب عن بعض الأراضي المحتلة مقابل السلام، بحسب الطرح السائد في

(١٤) Claude Klein, *Le Système politique d'Israël* (Paris: Presse Universitaires de France, 1983), pp. 161-163.

(١٥) Alain Dieckhoff, *L'Invention d'une nation: Israël et la modernité politique* (Paris: Gallimard, 1993).

الأحزاب العمالية الصهيونية؟[16] وتطور هذان الموقفان حالياً بين موقف اليمين الذي يكتفي بإعطاء السلطة للحكم الذاتي للفلسطينيين، وعدم الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وطرح يساري يعترف بدولة فلسطينية منقوصة السيادة، على شكل بانتوستاند (Bantustand) تخترقها المستوطنات اليهودية[17].

كما أنه، ومن حين إلى آخر، وأثناء كلّ دورة انتخابية للكنيست، تظهر أحزاب منشقة تضع نفسها كوسط بين حزب الليكود وحزب العمل، ناتجة من انفصال نشطاء أحد الحزبين، مثل حزب الوسط، وهو انشقاق مجموعة من قيادات الليكود بزعامة أمنون شاحاك وإسحاق مردخاي وديفيد ليفي، والطريق الثالث الذي انشق من حزب العمل وحركة «ياحد» التي أنشأها عيزر وايزمان، وزير الدفاع في حكومة بيغن، وأخيراً حزب كديما الذي انشقت زعاماته من حزبي الليكود وحزب العمل[18].

وهناك تعزيز لهذا الصراع بتحالف الأحزاب الدينية التي يطلق عليها اسم اليمين الإسرائيلي الرخو[19]، بتموقعها مع حزب الليكود، خصوصاً بعد عام ١٩٦٧، حيث تبلور ذلك بشكل تيار قومي ديني يجمع بين الطرح القومي الجابوتنسكي مع الطرح التوراتي لقداسة الأرض، كما طرحه الحاخام الأشكنازي أبراهام كوك، منظّر الصهيونية الدينية المسيحانية. وقد تجسّد ذلك في حركات سياسية واستيطانية، مثل حركة غوش أمونيم، وأحزاب قومية، مثل تحيا، وأحزاب يمينية دينية، مثل موراشا، وأحزاب تدعو إلى العنصرية، مثل حركة كاخ. وهي حركات تتفاوت بين التيار الديني والتيار اليميني المتطرف، وتتزعمها شخصيات دينية من الحاخامات، مثل مائير كهانا، أو قيادات عسكرية، مثل الجنرال رحبعام زئيفي، زعيم حركة موليديت، ورفائيل إيتان زعيم حركة تسوميت[20].

---

(١٦) نظام محمود بركات، «الرؤية الإسرائيلية للحكم الذاتي والسلطة الفلسطينية،» **قضايا دولية**، العدد ٣٦٨ (٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧)، ص ٢٤.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(١٨) نافذة أبو حسنة، «الأحزاب العمالية واليسارية، ج ٢،» **قضايا دولية**، العدد ٣٢٦ (١٢ نيسان/ أبريل ١٩٩٦)، ص ٣٠.

(١٩) Pedahzur, «The Downfall of the National Camps,» p. 38.

(٢٠) Raphaël Cohen Almagor, «La Lute contre l'extrémisme,» *Pouvoir*, no. 72 (1995), p. 85.

أما الأحزاب الدينية الحرادية، فموقفها غير محسوم في هذا الإطار، بل تتخذ موقفاً براغماتياً متقلباً من فترة إلى أخرى، وخصوصاً حزب شاس، فحين يكون هناك ائتلاف مع أحزاب اليمين تتبنى الطرح الديني الملائم لأيديولوجية اليمين متمثلاً في قداسة الثلاثية: «الشعب، والتوراة، والأرض». وحين تعقد ائتلافاً مع حزب العمل (ائتلافه عام ١٩٩٢) تؤيد اتفاق أوسلو، وتؤيد الانسحاب الأحادي الجانب من غزة وتبرّره دينياً. ومن ذلك صدور فتوى الحاخام عوفاديا يوسف، الزعيم الروحي لحزب شاس، بأن التخلي عن بعض أرض إسرائيل ليس من المحرّمات المنصوص عليها في الشريعة، إذا كان هذا التخلي مقابل إنقاذ النفس اليهودية التي هي أغلى وأولى من الأرض[21].

ولذا، فإن التوجهات الحزبية الأساسية أو العائلات الحزبية في إسرائيل لطالما تنافست على أساس القضايا المتعلّقة بالبعد الأمني الذي كان وما زال مركز الثقل في السياسة الإسرائيلية، وهدف التعبئة السياسية الانتخابية منذ نشأة الدولة، حيث تحاول كلّ الأطراف الحزبية، ومن خلال زعاماتها أن تقنع الجمهور بأن لها مقدرة ورؤية واضحة في حسم المسألة الأمنية، التي تمثل الهاجس الأساسي للمواطن الإسرائيلي وللمستوطنين في الأراضي المحتلة[22].

ومن ضمن تقسيم الأحزاب الإسرائيلية بين محور الاستقطاب بين اليمين واليسار، تصنّف الأحزاب وفق مدى بعدها أو قربها من أحد أقطاب معسكر اليمين، وهو حزب الليكود، ومعسكر اليسار، وهو حزب العمل، وقربها أو بعدها من الموقف تجاه قضية السلام، والموقف من الأقلية العربية والصراع مع الفلسطينيين. والموقف من التسوية الإقليمية عادة ما يكون مستقطباً بين هذين الحزبين في السابق. لذا، فمن خلال البرامج الحزبية، تصنّف الأحزاب الإسرائيلية وفق هذا المنظور إلى يمين ويسار، هما الليكود والعمل، ثمّ إلى أحزاب تحسب على الوسط، وأخرى في أقصى اليمين، وأقصى اليسار بالنسبة إلى أحزاب أخرى، فالأحزاب السياسية ضمن اليمين واليسار بالمفهوم الإسرائيلي، وبحسب التعبيرات الإسرائيلية، تشمل ما يلي:

---

(٢١) نافذة أبو حسنة، «أحزاب الصهيونية الدينية وأحزاب الحراديم،» **قضايا دولية**، العدد ٣٣٨ (١٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٦)، ص ٣٩.

(٢٢) Asher Arian, «Israeli Public Opinion on National Security 2001,» *Memorandum* (Jaffee Center for Strategic Studies), no. 60 (August 2001).

١ ـ أحزاب اليسار الإسرائيلي

هي مجموعة الأحزاب التي لها توجه اشتراكي في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، مثل حماية الدولة للاقتصاد، والاهتمام بتوسيع شبكة المساعدات الاجتماعية. وعلى مستوى عملية السلام، فهي الأحزاب التي تنادي بالأرض مقابل السلام، وبالتفاوض مع الفلسطينيين، وتدعو إلى إدماج المواطنين العرب في الحياة الاجتماعية والسياسية. ويلاحظ أن مضمون هذه السياسات قد تطور نحو مزيد من الليبرالية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ونحو الاعتراف بالدولة الفلسطينية، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، بعد أن كان معروفاً عن توجهات الأحزاب الرئيسيّة في اليسار الصهيوني هو التوجهات العسكرية والمواقف الصقرية في الستينيات لحلّ الصراع العربي ـ الإسرائيلي، مثل حزب اتحاد العمل (أحدوت هاعفودا) الذي كان أحد حلفاء حزب المباي في السلطة. وكان هذا الموقف هو السياسة التي كان يعلنها حزب العمل في عهد رئيسة الوزراء غولدا مائير. فالحروب الأولى التي خاضتها إسرائيل كانت بتوجيه من حكومات يحكمها حزب العمل أو المباي، والأحزاب اليسارية للصهيونية العمالية المتحالفة معه، مثل اتحاد العمل والمابام، أو حزب العمال المتحد (أو المابام).

وتشمل الأحزاب التي تصنّف ضمن اليسار الإسرائيلي الصهيوني: حزب العمل، وحزب اتحاد العمل والمابام في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، بالإضافة إلى أحزاب يسارية جديدة انشقت عن حزب العمل أو ما يطلق عليها باليسار الحمائمي، مثل حركات راتس والمابام وشينوي، التي اتحدت في حزب ميريتس.

هذا فضلاً على إدراج معظم الأحزاب في الوسط العربي ضمن اليسار الإسرائيلي، بغضّ النظر عن مدى تبنيها لأيديولوجية اليسار، مثل الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) التي تمثل الحزب الشيوعي الإسرائيلي، وهو النواة المركزية لها، ويشكل العرب أغلبية أعضائه، والتجمّع الوطني الديمقراطي الذي أسسه عزمي بشارة، بالإضافة إلى أحزاب أقصى اليسار التي تمثل الاتجاهات الشيوعية الماركسية في المجتمع الإسرائيلي، مثل حركة الشعلة (موكيد) والبوصلة وقائمة اليسار الجديد، وحزب ماكي أو الحزب الشيوعي الإسرائيلي في قسمه اليهودي أثناء السبعينيات.

٢ ـ أحزاب الوسط الإسرائيلي

هناك مشكلة في المعيار الذي على أساسه تدرج الأحزاب في الوسط في إسرائيل، أو بمعنى آخر: وفق أي معيار؟، مثل التصنيف على أساس الموقع السياسي بين التكتلين الأساسيين في إسرائيل من الناحية التاريخية، أي بين تكتل الليكود، وتكتل حزب المعراخ أو التجمّع الذي كان تحالفاً حزبياً يقوده حزب العمل الإسرائيلي، وذلك في القضايا التي تقسم النظام الحزبي على أساس اليسار واليمين، مثل الموقف من العملية السلمية، والموقف من القضايا الاجتماعية والاقتصادية. وتشمل أحزاب الوسط: الحزب الليبرالي في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين، الذي تحول إلى اليمين بتحالفه مع حركة حيروت القومية اليمينية، وتحالف الحركات السياسية التي أنشأت حركة الديمقراطية للتغيير (داش) في السبعينيّات[٢٣]، وحركة شينوي، وحزب الوسط، والطريق الثالث، وحزب الجسر (غيشر) الذي أسسه دافيد ليفي، وهي أحزاب الوسط المعروفة في التسعينيات من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين.

غير أن أهم حزب حقق انتصاراً انتخابياً أدى إلى تغيير تركيبة النظام الحزبي الإسرائيلي هو حزب كديما الذي انشق عن الليكود، وضم زعامات حزبية أساسية انشقت عن الليكود، وقد شملت كلا من رئيس الليكود أرييل شارون ونائبه إيهود أولمرت، وقيادات من حزب العمل، مثل شمعون بيريس. وهو أمر حصل لأول مرة في النظام الحزبي الإسرائيلي، وحول النظام الحزبي من نظام تعددية حزبية مفرطة مستقطبة بين حزبين (الليكود والعمل)، إلى نظام تعددية حزبية مفرطة دون وجود حزب مهيمن، وهو أمر لافت في تاريخ أحزاب الوسط في إسرائيل الذي شهد عدم قابليتها للاستمرار في هذه الأحزاب التي تتخذ مواقف وسطية بين الليكود وحزب العمل، والتي كانت تظهر وتختفي مع كلّ مناسبة انتخابية، نظراً إلى افتقادها البنية التنظيمية الحزبية، وعدم استقرار التصويت لها، مما يعكس وجود استقطاب سياسي قوي بين اليسار واليمين في أغلب الفترات.

---

(٢٣) أسعد عبد الرحمن، «القوى السياسية الفاعلة في إسرائيل وتوجهاتها نحو السلام،» **شؤون عربية**، العدد ٥٥ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨)، ص ٢٠٤-٢٠٥.

٣ ـ أحزاب اليمين الإسرائيلي

ما يميز معسكر اليمين أو الأحزاب التي تنتمي إليه في الوسط اليهودي، هو رفض التسوية الإقليمية، أي الأرض مقابل السلام. وتدعو في برامجها إلى الاستيطان في كافة أراضي ما يعتبرونها إسرائيل الكبرى، مع اختلافهم في تعيين حدودها. ويعني ذلك رفض قيام دولة فلسطينية، وبدل ذلك أصبحت تطرح الحكم الذاتي للفلسطينيين في الأراضي المحتلة منذ بداية الثمانينيات على أثر اتفاقية كامب دافيد مع مصر[٢٤]. وهو خطاب سياسي واتجاه حافظ على بعض معالم خطابه منذ الأحزاب اليمينية الأولى، التي مثلت اليمين، مثل حركة حيروت في بداية تأسيس الدولة، إلى الأحزاب اليمينية بعد عام ١٩٩٦، وأهمها حزب الليكود والاتحاد الوطني وحزب المفدال وإسرائيل بيتنا. ويشمل اليمين الإسرائيلي كذلك حركات وأحزاباً أخرى، تمثل مصالح المستوطنين، وتدعو إلى تكثيف الاستيطان في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، كما تدعو إلى ترحيل العرب (الترانسفير) أو فرض قيود على المشاركة السياسية للعرب، مثل اشتراط يمين الولاء للدولة، مثل حزب إسرائيل بيتنا، وحزب تسوميت، وحزب تحيا، والحزبان الأخيران اختفيا من الخريطة الحزبية الانتخابية[٢٥].

٤ ـ أحزاب اليمين المتطرف

إن ما يطلق عليه باليمين المتطرف في إسرائيل، له ملامح اليمين المتطرف الجديد نفسه في أوروبا من حيث النزعة القومية المتطرفة، والخطاب الشعبوي، والتحريض ضدّ الأجانب والأقليات، والدعوة إلى إقصائهم[٢٦]. كما أنها أحزاب أصبحت أكثر تداخلاً مع ما يسمّى باليمين الإسرائيلي والمعسكر الديني، وتشمل أحزاب اليمين المتطرف في إسرائيل أحزاباً تطالب في برامجها بترحيل العرب أو التشديد على الفصل بين اليهود والعرب، وتأكيد القومية اليهودية وأمن إسرائيل، مثل حركة كاخ في ثمانينيات القرن العشرين، وحزب الاتحاد

(٢٤) نافذة أبو حسنة، «أحزاب اليمين الصهيوني بعد ١٩٤٢،» **قضايا دولية**، العدد ٣٢٧ (١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦)، ص ٢٨ ـ ٣١.

(٢٥) هاني عبد الله، **الأحزاب السياسية في إسرائيل: عرض وتحليل** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١).

(٢٦) Matt Golder, «Explaining Variation in the Success of Extreme Right Parties in Western Europe,» *Comparative Political Studies*, vol. 36, no. 4 (May 2003), pp. 432-466.

الوطني الذي هو تحالف لأربعة أحزاب من اليمين المتطرف، وهي: موليديت، وتكوما، وحزب إسرائيل أرضنا، وحزب الأمل («هاتيكفا» بالعبرية)، كما يمكن اعتبار حزب إسرائيل بيتنا الذي انضم إلى تحالف الاتحاد الوطني ثمّ خرج منه، ضمن هذا الاتجاه[٢٧].

٥ ـ أقصى اليسار الإسرائيلي

أما أحزاب وحركات أقصى اليسار، فهي مجموعة من الحركات ذات التوجهات اليسارية الماركسية والاحتجاجية المعارضة للصهيونية. وكثير منها يعرّف نفسه على أنه حزب أو حركة تمثل كلّ الإسرائيليين بمختلف انتماءاتهم القومية، عرباً أكانوا أم يهوداً. وهي تشمل الأحزاب والمنظّمات الشيوعية، مثل الحزب الشيوعي الإسرائيلي الذي أصبح الحزب المركزي المشكل للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش بالعبرية) في الوسط العربي، وتحالف شيلي في سبعينيات القرن العشرين، الذي ضمّ بعض الحركات الشيوعية، مثل حركة الشعلة، وحركة «هذا العالم»، والمنظمة الاشتراكية المسمّاة بالبوصلة أو الماتسبن. وباستثناء قائمة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة التي نجحت في إيجاد تأييد انتخابي لها في الوسط العربي، وتحولت إلى أحد الأحزاب الفاعلة في هذا القطاع، واستمرت في الوجود، فإن بقية أحزاب أقصى اليسار لم تسجل حضوراً انتخابياً مهماً في الكنيست، ولم يتعدّ تمثيلها في الكنيست المقعد والمقعدين (انظر الجداول الأرقام (٢٢)، و(٢٣)، و(٢٥) في ملحق هذا الكتاب).

وفي بداية التسعينيات، بدأت تظهر في الساحة الانتخابية أحزاب تعلن في برامجها الانتخابية عن قضايا غير تقليدية، ومنها حزب الخضر، وحزب الورقة الخضراء (عالي بروك)، وهذا الأخير يدعو في برنامجه السياسي إلى رفع حظر تداول بعض أنواع المخدرات، كما يدعو إلى الحرية الجنسية، ويركّز على قضايا حماية البيئة. ولكن هذا النوع من الأحزاب والقوائم لم تتمكن من الوصول إلى البرلمان لعدم حصولها على الأصوات الكافية. ففي انتخابات ٢٠٠٣ حصل حزب الورقة الخضراء على ٣٧,٨٥٥ صوتاً، أي نسبة ١,٢ بالمئة من نسبة الأصوات المعبّر عنها، وهي دون نسبة الحسم التي تبلغ ١,٥ بالمئة. وفي المقابل، فهناك

(٢٧) Ehud Sprinzak, «The Israeli Radical Right: History, Culture and Politics,» 22/12/2001, <http://us. geocities.com/alabasters_archive/israeli_radical_right.html>.

قوائم وأحزاب أخرى تمكّنت من الوصول إلى الكنيست، رغم عدم اهتمامها المركزي بقضايا الأمن والسلام، وتركيزها على الأبعاد الاجتماعية، مثل قائمة جيل التي ركزت في برنامجها على مشاكل فئات المتقاعدين، وهم يمثلون فئات عددية معتبرة. ولذا، حصلت على سبعة مقاعد في انتخابات الكنيست في العام ٢٠٠٦ (انظر الجدول الرقم (١٥) في ملحق هذا الكتاب)، لكنها لم تحصل على أي نجاح انتخابي في انتخابات الكنيست الثامن عشر عام ٢٠٠٩.

ثالثاً: العائلات الحزبية من زاوية المنشأ التاريخي في إسرائيل

إن تقسيم العائلات الحزبية الإسرائيلية على أساس المنشأ التاريخي والأيديولوجي له أهمية في دراسة تأثير التصدعات الاجتماعية والصراعات التاريخية في هيكلة النظام الحزبي الحالي، مما قد يؤكّد إلى حدّ ما فرضية التجميد التي تنادي بها نظرية التصدع الاجتماعي لروكان وليبست، ومفادها أن النظام الحزبي الحالي في أوروبا يعود منشأه إلى هيكلة الصراعات التاريخية. والأمر نفسه نجده في تصنيف العائلات والتكتلات الحزبية في إسرائيل الذي يميل إلى تعلقها وفق الأصول بجذور الأحزاب الحالية التي ترجع إلى ما قبل نشوء الدولة، وإلى تأسيس العديد من التنظيمات اليهودية في أوروبا الشرقية، وإلى الموقف من الحركة الصهيونية، وإلى التيارات التي نشأت داخل الحركة الصهيونية، مثل الصهيونية العمالية التي سيطرت على النشاط الاستيطاني، وعلى الوكالة اليهودية في فلسطين، والصهيونية التصحيحية التي أسسها فلاديمير جابوتنسكي لمعارضته لتوجهات الصهيونية العمالية في عصره، والصهيونية الدينية التي تحالفت وتعاونت مع الصهيونية العمالية في النشاط الاستيطاني والتعليمي في فلسطين، والصهيونية الدينية التي شكلت مع حزب الأغودات الديني المعارض للصهيونية عائلة الأحزاب اليهودية الدينية.

ووفق هذا الأساس، هناك أربع عائلات حزبية رئيسيّة، بما فيها عائلة الأحزاب العربية، وداخل كلّ عائلة حزبية هناك تكتلات حزبية وعائلات فرعية. فهناك عائلة أحزاب اليسار الصهيونية، وعائلة اليمين الإسرائيلي الصهيوني، وهي تمثل انقساماً تاريخياً ـ أيديولوجياً، حيث ارتبط بكيفية تنفيذ المشروع الصهيوني بين الصهيونية العمالية والصهيونية التنقيحية التي تحالفت مع الصهيونية العمومية بعد تأسيس الدولة. والعائلة الحزبية التالية تتمثل في عائلة الأحزاب الدينية، التي بدورها هي نتاج الصراع بين المتدينين الذين عارضوا الصهيونية والمتدينين الذين

أيّدوا الصهيونية، أي بين مجموعات اليهود الأرثوذكس الذين عرفوا باسم الجمعية العالمية التي أسسوها، وأطلقوا عليها اسم «أغودات إسرائيل»، والمجموعات الدينية التي أيدت الصهيونية، والتي عرفت باسم حزب المزراحي، وحزب عمال المزراحي اللذين اتحدا في حزب الديني القومي (المفدال). والعائلة الأخيرة هي الأحزاب التي تنتمي أو تمثل القطاع العربي، ومن ضمنها الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة التي هي امتداد للحزب الشيوعي الإسرائيلي، وقد تحول إلى حزب ذي أغلبية عربية في أعضائه وقاعدته الانتخابية. أما بقية الأحزاب العربية، فقد بدأت في الظهور في أواسط الثمانينيات من القرن العشرين، وقبل ذلك كان التمثيل العربي في الكنيست يقتصر على قوائم تابعة لحزب العمل أو نواب عرب من حزب المابام أو جبهة «حداش».

ورغم التنوع الأيديولوجي بين الأحزاب الممثلة للوسط العربي، المتفاوت بين تيار الحزب الشيوعي لدى الجبهة الديمقراطية (حداش)، وهو يعلن عن نفسه كحزب يهودي عربي، والقومي لدى التجمّع الوطني والحركة العربية للتغيير، والإسلامي لدى الحركة الإسلامية، فإن العامل المشترك بينها، على مستوى التوجه البرنامجي لها، هو المعارضة الضمنية أو العلنية للطابع اليهودي التمييزي للدولة، والمطالبة بتحسين أوضاع المواطنين العرب، والنضال من أجل الدفاع عن مطالب الجمهور العربي داخل الخط الأخضر.

وهناك أحزاب عرفت تغيّرات في برامجها السياسية، وفي قاعدتها الانتخابية التي تتحول من قائمة حزبية إلى أخرى، مثل أحزاب الوسط التي تكلّمنا عنها. كما أن هناك أحزاباً تقتصر في برامجها على بعد واحد من أبعاد قضايا التصدع، مثل الأحزاب الدينية، خصوصاً الحرادية، والأحزاب الجديدة التي تمثل مطالب فئات محددة من المجتمع، حيث نجح بعضها في الوصول إلى الكنيست، مثل حزب جيل أو حزب المتقاعدين، وأحزاب بقيت خارج الكنيست، ولم تتمكن من دخول الكنيست، نظراً إلى محدودية التأييد الانتخابي لها، مثل حزب الخضر وحزب الورقة الخضراء اللذين يركّزان على قضايا البيئة، وحزب ليخيم، وقائمة محاربة البنوك التي تركز في برامجها على بعض القضايا الاجتماعية.

١ ـ عائلة أحزاب الصهيونية اليسارية

تعتبر عائلة أحزاب اليسارية الصهيونية أحزاباً ذات قاعدة انتخابية من الوسط اليهودي في الأساس، تمييزاً لها من الأحزاب اليسارية في الوسط العربي،

مثل حداش، لكن ما يميّز هذه العائلة الحزبية هو تحيّز برنامجها نحو الأغلبية اليهودية، وتمثيلها للأيديولوجيا الصهيونية العمالية. فمعظم الأحزاب الناشئة داخل هذه العائلة هي امتداد، من الناحية التاريخية، لفئتين من أحزاب ما يسمّى بـ «الصهيونية العمالية»: الفئة **الأولى** تتمثل في حزب عمال إسرائيل (الماباي) الذي تحول إلى حزب العمل، وهو الحزب المهيمن على الحياة السياسية في المجتمع اليهودي منذ بداية تأسيس المجتمع الاستيطاني وإسرائيل إلى غاية عام ١٩٧٧. والفئة **الثانية** هي التجمّعات والمنظمات الصهيونية الأكثر يسارية واقتراباً من الفكر الماركسي التي نشأت، من الناحية التاريخية، متمثلة في حزب المابام الذي اندمج في حزب ميريتس لاحقاً[٢٨].

وقد كان هناك اعتقاد شائع بأن اليسار يمثل الموقف الحمائمي في مقابل الصقور الذي يمثله الليكود والأحزاب القومية، وبأن اليسار يؤيد قيام دولة فلسطينية، والتخلي عن المستوطنات في الضفة الغربية، مقابل تنشيط الاستيطان في الجليل والجولان. وهذا الأمر غير دقيق، فهو أولاً شعار أخذت تتخلى عنه أحزاب اليسار الحالية. فالموقف الذي تبديه أحزاب عائلة الصهيونية العمالية من السلام الذي يبدو أنّه يتسم بليونة أكثر من مواقف اليمين، يهدف إلى ضمان أغلبية يهودية في الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل. فاهتمامات هذه الأحزاب في هذه القضية، وتجاه الأقلية العربية، تمليه اعتبارات براغماتية، واعتبارات التوازن الديمغرافي. ولذا، فقد ركّزت هذه الأحزاب في برامجها على الاستيطان في المناطق ذات الكثافة العربية داخل الخط الأخضر، مثل منطقة الجليل. كما أنّ الموقف من التسوية بدأ يتغير مع مقتضيات التنافس مع الأحزاب اليمينية. فقد بدأ يتولد إجماع تدريجي بعد أوسلو بين اليمين واليسار حول ثلاث نقاط:

أ ـ عدم إخلاء المستوطنات الكبرى في الضفة الغربية، مثل مستوطنات أرئيل ومعاليه أدوميم أو ما يطلقون عليها بالمستوطنات الاستراتيجية، بل إن هناك تنافساً في عرض البرامج الانتخابية التي تحاول التقرب من المستوطنين والحركات الاستيطانية.

ب ـ عدم التفاوض بشأن تقسيم القدس (أورشليم) واعتبارها العاصمة الأبدية والموحّدة لإسرائيل.

(٢٨) نصر شمالي وهشام الدجاني، **الأحزاب والكتل السياسية في إسرائيل** (دمشق: مكتب الخدمات الطباعية، ١٩٨٦)، ص ٨٩.

ج ـ تمسك كلّ أحزاب الأغلبية اليهودية (بتعبير اليمين) بقانون العودة، باعتباره ضماناً لبقاء إسرائيل دولة يهودية، ومعارضة حقّ العودة للفلسطينيين[٢٩].

وقد أخذ الخطاب الديمغرافي يطغى في البرنامج السياسي المتعلق بالموقف من التصدعات الاجتماعية، وتحول إلى مشروع سياسي مشترك بين أقطاب اليمين واليسار في الوسط اليهودي، فكانت ثمرته **الأولى** تشكيل أكبر حزب وسط في إسرائيل، وهو حزب كديما، يتبنّى الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة، وهو خطّة ذات خلفية ديمغرافية وأمنية، ويتبنّى تنشيط الاستيطان في صحراء النقب والضفة الغربية والجولان، والثمرة **الثانية** كانت في تجدد خطاب الترانسفير لدى الاتجاه القومي اليميني، مثل حزب إسرائيل بيتنا، وحزب البيت اليهودي، والتحالف الحزبي لأحزاب اليمين المتطرف المعروف بالاتحاد الوطني، الذي هو في الأصل مشروع وخطاب يساري، بحسب باروخ كيمرلينغ، إذ يقول إنّه:

«من اللافت أن الخطاب الديمغرافي العنصري قد انبثق عن اليسار «الحمائمي» في الخريطة السياسية الإسرائيلية، وذلك من أجل إقناع الجمهور اليهودي والنظام السياسي بضرورة الانسحاب من المناطق المحتلة التي حوّلت إسرائيل واقعياً إلى دولة ثنائية القومية، ولكن، كما حصل مراراً في ديناميكية الخطاب السياسي، فقد جرى توسيع هذا الطرح ليتحول إلى «ضربة مرتدة» عندما تبنّى اليمين ـ وخاصة اليمين المتطرف ـ الطرح ذاته، لكنه استخلص منه استنتاجات مغايرة تماماً»[٣٠].

أ ـ حزب العمل الإسرائيلي

تأسس هذا الحزب عام ١٩٦٨ باتحاد كلّ من حزب الماباي، سلفه الرئيسي، واتحاد العمل، وحزب رافي المنشق من الماباي، وهو أهم الأحزاب الإسرائيلية من الناحية التاريخية، إلى جانب حزب الليكود من حيث أهميته في الساحة السياسية، حيث مثل لفترة طويلة منذ عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٧٧ الحزب المهيمن

(٢٩) نافذة أبو حسنة، «التسوية النهائية في التصورات الإسرائيلية،» **قضايا دولية**، العدد ٣٦٨ (٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)، ص ٢٤ ـ ٢٦.

(٣٠) باروخ كيمرلينغ، «ليغرب العرب عن وجوهنا،» **المشهد الإسرائيلي**، ٤/٦/٢٠٠٤.

في النظام الحزبي. وقد بدأ يشهد تراجعاً انتخابياً منذ عام ١٩٧٧، وتراجعاً كبيراً عام ٢٠٠٦، وفي انتخابات الكنيست الثامن عشر حصل على المرتبة الرابعة بحصوله على ١٣ مقعداً في الكنيست[٣١]. وقد شكّل حزب العمل تحالفاً انتخابياً حزبياً واسعاً سمّي بـ «المعراخ» أو التجمّع من عام ١٩٦٨ إلى عام ١٩٩٢، وهو تحالف انتخابي حزبي بين حزب العمل وحزب المابام، وبصفته حزباً اشتراكياً فهو عضو في الأممية الاشتراكية.

ومن ناحية النشأة التاريخية، فإن تتبع تاريخ نشأة أهم حزب حكم إسرائيل لفترة طويلة، يمكن أن يكشف عن النشأة التاريخية للتصدع الاجتماعي والسياسي، حيثُ إنَّ حزب العمل لطالما وصف بأنه حزب النخبة الأشكنازية، والحزب الذي عمل على تهميش اليهود الشرقيين منذ أن كان يطلق عليه حزب الماباي.

فـ **الماباي**، وهو اختصار لحزب عمال إسرائيل، كان يمثل الفصيل الحزبي الرئيسي الذي شكّل حزب العمل، ويمثل الأخير استمراراً له في برامجه وخطه السياسي وقياداته الحزبية، وفي الوقت نفسه كان هو الحزب الذي مثل التنظيم المركزي التنظيمي في قيام البنية التحتية للدولة[٣٢]، والذي قاده دافيد بن غوريون، الزعيم التاريخي المؤسس لدولة إسرائيل. والماباي بدوره أيضاً هو امتداد لحزب «بوعالي تسيون» أو عمال صهيون، وهو الحزب الاشتراكي الصهيوني الذي كان يمثل التنظيم الرئيسي في المجتمع اليهودي الاستيطاني قبل إعلان الدولة أو الييشوف بالعبرية، إذ كان معظم قيادته وقاعدته من اليهود الذين هاجروا من أوروبا الشرقية وروسيا. وقد ساهم في تأسيس الهستدروت أهم التنظيمات النقابية التي سيطرت على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الاستيطاني قبل عام ١٩٨٤ والمسمّى بـ «يشوف» بالعبرية، وكان وراء تأسس التنظيم العسكري المسمّى الحارس (هاشومير)، ومنظمة الدفاع (الهاغانا)، ثمّ تحول اسمه إلى الماباي، أي حزب عمال إسرائيل إثر اتحاده مع اتحاد العمل عام ١٩٣٠. وكانت النخبة الحزبية لهذا الحزب هي المسيطرة على الجهاز التنفيذي للوكالة اليهودية في فلسطين. وبعد إعلان الدولة تحول إلى الحزب الأوّل في البلاد أو الحزب الحاكم، وقاد معظم الائتلافات الحكومية منذ عام ١٩٤٨ إلى

(٣١) «Knesset Elections Results,» *Eighteenth Knesset* (10 February 2009), <http://www.knesset.gov.il/desc ription/eng/eng_mimshal_res18.htm>.

(٣٢) أبو حسنة، «الأحزاب العمالية واليسارية، ج ٢،» ص ٢٨.

غاية عام ١٩٧٧. وفي عام ١٩٦٥ تحالف انتخابياً مع اتحاد العمل ـ عمال صهيون ليشكّلا تجمّع العمل (المعراخ)، ليختفي الماباي عام ١٩٦٨ بتغيير اسمه إلى حزب العمل الإسرائيلي.

والحزب **الثاني** في تركيبة حزب العمل الإسرائيلي هو حزب اتحاد العمل (أحدوت هاعفودا)، وهو حزب تأسس عام ١٩١٩، وكان زعيمه الأوّل دافيد بن غوريون، زعيم الماباي في ما بعد. وقد اتحد هذا الحزب مع الحزب اليساري «العامل الفتى» عام ١٩٣٠، ومثّل جناحاً سياسياً داخل الماباي عرف بالجناح «ب»، وقد انفصل عن الماباي عام ١٩٤٤ واتحد مع حركة الكيبوتس الموحّد، وأعاد إطلاق التسمية القديمة نفسها، أي «اتحاد العمل»، وكان له دور في تشكيل حزب المابام، ثمّ انشق عنه. وفي نهاية المطاف انضم هذا الحزب إلى تجمّع المعراخ عام ١٩٦٥، ثمّ اندمج مع حزب الماباي عام ١٩٦٨ ليشكلا حزب العمل[٣٣].

والحزب **الثالث** المشكل لحزب العمل هو الحزب الصغير المسمّى بقائمة عمال إسرائيل (رافي)، وهو حزب أسسه دافيد بن غوريون بعد انشقاقه من حزب الماباي على خلفية قضية لافون التي تعود إلى عام ١٩٥٤[٣٤]، حيث احتج بن غوريون على تبرئة بنحاس لافون دون تحقيق قضائي. والسبب الثاني يعود إلى صراع الزعامات داخل حزب العمل، بين مجموعة الشباب التي من بينها موشي دايان وشمعون بيريس، والتي كانت تحظى بدعم دافيد بن غوريون، ومجموعة الحرس القديم في الحزب التي كان يتصدرها ليفي إشكول وغولدا مائير[٣٥]. وقد كان يتوقع منه أن يكون بديلاً لحزب العمل، ولكن النتائج المتواضعة للحزب جعلت الكثير من أنصار بن غوريون وقيادة حزب رافي يعودون إلى الانضمام والاندماج في حزب العمل[٣٦].

(٣٣) شمالي والدجاني، **الأحزاب والكتل السياسية في إسرائيل**، ص ٩٠ ـ ٩١.

(٣٤) تعود قضية «لافون» إلى اكتشاف شبكة التجسس الإسرائيلية في القاهرة عام ١٩٥٤، التي حاولت تفجير المؤسسات الأجنبية لكلّ من الولايات المتحدة وبريطانيا، بهدف قطع الطريق أمام مفاوضات جلاء القوات البريطانية من قناة السويس، وقد تمّ القبض على أعضائها وحكم على بعضهم بالإعدام.

وفي إسرائيل، تأسست لجنة تحقيق لم تفض إلى نتائج حاسمة، لكن «بن غوريون» حمّل المسؤولية لوزير الدفاع «بنحاس لافون»، ممّا أثار أزمة سياسية امتدّت لسنوات في أوساط الحكومة وفي أوساط حزب الماباي الحاكم.

(٣٥) «Rafi,» in: *Encyclopedia Judaica*, 3rd ed. (New York: Thomson Gale, 2007), vol. 17, p. 64.

(٣٦) شمالي والدجاني، المصدر نفسه، ص ٩٨ ـ ٩٩.

ومن جهة أخرى، فإن ظاهرة الانشقاق في الحزب، هي ظاهرة ملازمة للنظام الحزبي الإسرائيلي في مجمله، نظراً إلى الآلية الانتخابية التي تسهل الانشقاقات وتسهلها، فمعظم الأحزاب المنشقة عن حزب العمل كانت بسبب الخلافات بين القيادات الحزبية. ومن أهم الأحزاب المنشقة عن حزب العمل التي حققت فوزاً في الانتخابات، نجد حزب رافي الذي أسسه بن غوريون على أثر خلافاته مع قيادات حزب العمل، وبعد رجوع أغلبية قيادات رافي إلى الانضمام إلى حزب العمل، أسس بن غوريون «قائمة الدولة». وبعد وفاة بن غوريون، انضم الحزب إلى تكتل الليكود عام ١٩٧٣، ولم يعد له وجود. كما شهد حزب العمل انشقاقاً عام ١٩٩٩ بظهور حزب «شعب واحد» الذي أسسه عمير بيريتس إثر فصله من حزب العمل على خلفية تشكيله لقائمة انتخابية مستقلة في انتخابات الهستدروت، وقد عاد إلى الاندماج في حزب العمل عام ٢٠٠٥، ثمّ أصبح رئيسه عمير بيريتس رئيساً لحزب العمل بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧[٣٧].

وقد تناوب على رئاسة حزب العمل ابتداءً من تأسيسه عام ١٩٦٨ كلّ من ليفي إشكول (١٩٦٨ ـ ١٩٦٩)، ثمّ غولدا مائير من عام ١٩٧٤ إلى غاية عام ١٩٧٤، التي استقالت من رئاسة الحكومة والحزب بسبب الانتقادات التي وجهت إلى قيادة حزب العمل بشأن تقصيرهم في حرب تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣. وقد تلاهاً في رئاسة الحزب كلّ من إسحاق رابين، ثمّ شمعون بيريس، اللذين تنافسا على رئاسة الحزب إلى غاية عام ١٩٩٢، حيث حسمت الانتخابات الأولية النتيجة لصالح إسحاق رابين. ثمّ عاد بيريس إلى قيادة الحزب بعد مقتل رابين عام ١٩٩٥، وخسرها في مواجهة إيهود باراك عام ١٩٩٩. ثمّ تلاه بنيامين بن أليعيزر، وهو يهودي من أصل عراقي، ثمّ عمرام ميتسناع لفترة وجيزة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ تمّ انتخاب عمير بيريتس من أصول مغربية، رئيساً للحزب، وهو الرئيس السابق لنقابة الهستدروت ولحزب شعب واحد. وفي الانتخابات الداخلية للحزب في أيار/مايو ٢٠٠٧ عاد إيهود باراك إلى قيادة الحزب بتغلّبه على منافسيه في الانتخابات عمير بيريتس وعامي أيالون.

وقد شهد حزب العمل تغيّراً تدريجياً في برنامجه السياسي، وأخذ يميل نحو الوسط، ونحو الطرح الحمائمي في عملية السلام، وهو الذي قاد مفاوضات

(٣٧) Rebecca Weiner, «One Nation,» Jewish Virtual Library, <http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Politics/OneNation.html>.

أوسلو، حيث بدأ ينصّ في برامجه ابتداء من التسعينيات من القرن العشرين على حلّ الدولتين، وإمكانية قيام دولة للفلسطينيين سكان الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وذلك إذا قارنا مواقفه التاريخية في عهد بن غوريون وغولدا مائير التي لم تعترف أصلاً بوجود فلسطينيين. ومع أنه ينصّ على مبدأ الانسحاب من الأراضي المحتلة وفق الأرض مقابل السلام، فإنه في الوقت نفسه يدعو في برامجه إلى تعزيز الاستيطان في الجولان وفي النقب والجليل[٣٨].

ولكن هناك مجموعة من القضايا يجمع عليها حزب العمل مع مجمل الأحزاب اليهودية، مثل الليكود والأحزاب الدينية، وهذه القضايا أصبحت تمثل نقاط الإجماع اليهودي، وهي تتمثل في: إبقاء القدس العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل، ورفض أي تفاوض حول تقسيمها، ورفض عودة اللاجئين الفلسطينيين. وفي المقابل، يتم العمل على تشجيع على الهجرة اليهودية. وبعد انتفاضة الأقصى، بدأ يتبلور ميل إلى الإجماع لدى الأحزاب اليهودية بشان عدم تفكيك المستوطنات الكبيرة في الضفة الغربية، ولا سيّما تلك التي تشكل ما يسمّونه بـ «القدس الكبرى»، التي بدأ يشملها الجدار العازل.

ب ـ حزب ميريتس

هو حزب نشأ في البداية كتحالف سياسي جمع بين ثلاثة أحزاب يسارية، هي: المابام، وحركة راتس، وحزب التغيير أو شينوي في عام ١٩٩٢، وفي عام ١٩٩٧ اندمجت هذه الأحزاب في الحزب الجديد (ميريتس)، ما عدا مجموعة بقيادة أبراهام بوراز شكلت حزب التغيير (شينوي) من جديد، وميريتس هو اختصار للأحرف الأولى لكلمتي مابام وراتس.

وقد تأسس حزب المابام أو حزب العمال الموحّد، وهو حزب ينتمي من الناحية التاريخية إلى الحركة الصهيونية العمالية المتمثلة في حركة عمال صهيون، عام ١٩٤٨ باتحاد حزبي الحارس الفتى وتحالف اتحاد العمل وعمال صهيون، وهو امتداد للخط الفكري الصهيوني الاشتراكي الذي خلفه بيير بوروخوف. وقد كان يدعو في بداية نشأة دولة إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية، كحل للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي[٣٩]. ولكن هذا التوجه تغيّر ليتقارب في طرحه مع

(٣٨) أبو حسنة، «الأحزاب العمالية واليسارية، ج ٢،» ص ٣١ ـ ٣٢.

(٣٩) محمود خالد، **معسكر السلام الإسرائيلي** (عمّان: منشورات دار الكرمل، ١٩٨٦)، ص ٥١.

حزب العمل من خلال انضمامه إلى تحالف المعراخ مع حزب العمل، وفي عام ١٩٩٢ اندمج مع حركة راتس وحزب شينوي ليشكلا حزب ميريتس.

أما حركة راتس، فهي حزب يساري صهيوني تأسس عام ١٩٧٣ من قبل عضو الكنيست شولاميت ألوني بعد انشقاقه عن حزب العمل، كرد فعل على سياسة غولدا مائير رئيسة حزب العمل[٤٠]. وراتس هي اختصار للعبارة العبرية «ريش تصاديق» التي تعني قائمة العدل، وهي عبارة كانت تمثل الشعار الانتخابي للحزب في بداية ظهوره. واسم الحزب الرسمي هو حركة الحقوق المدنية والسلام، وهو من الأحزاب التي تنتمي إلى ما يسمّى بـ «معسكر السلام» من خلال الدعوة إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ومعارضة الاستيطان لأنه يهدد طابع إسرائيل كدولة ديمقراطية ويهودية (ذات أغلبية يهودية)[٤١]، وتأييد التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية. ومن ناحية الموقف من المسألة الدينية، فهذا الحزب أعلن في توجهاته السياسية عن التوجه العلماني المعارض للمتدينين، بالدعوة إلى فصل الدين عن الدولة، ووضع حدّ لتأثير المؤسسة الدينية، وترقية الحقوق المدنية، ولا سيّما حقوق المرأة، والدعوة إلى إنشاء دستور مكتوب، وتغيير النظام الانتخابي[٤٢]. وقد عقد هذا الحزب تحالفات انتخابية، فقد كان يمثل فصيلاً متحالفاً مع حزب العمل في الكنيست بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٤. وفي هذا العام الأخير اتحد مع حزب شيلي، وفي انتخابات ١٩٩٢ شكل مع حزبي المابام وشينوي قائمة ميريتس. وفي عام ١٩٩٦ حلّ يوسي ساريد محل شولاميت ألوني في رئاسة الحزب، ومثل هذا تغيّراً مهماً في مسار الحزب مهد لاختفائه رسمياً عام ١٩٩٧ باتحاده مع المابام وقسم من حزب شينوي، ليصبح التحالف الحزبي المسمّى «ميريتس» حزباً موحّداً.

وقد توالى على رئاسة حزب ميريتس كلّ من شولاميت ألوني، زعيمة حركة راتس سابقاً، بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٩، ثمّ تولى يوسي سريد رئاسة الحزب من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٣. وفي انتخابات ٢٠٠٣ دخل في تحالف انتخابي مع حزب شاخ الذي أسسه يوسي بيلين، عضو حزب العمل السابق، وأحد مهندسي اتفاقية أوسلو. وقد تغيّر اسم الحزب نحو اسم «ياحد»، ثمّ أعيدت

---

(٤٠) غازي السعدي، **الأحزاب والحكم في إسرائيل** (عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٩)، ص ٣٤٨.

(٤١) خالد، المصدر نفسه، ص ٤١.

(٤٢) Klein, *Le Système politique d'Israël.*

التسمية القديمة إليه. وفي انتخابات الكنيست لعام ٢٠٠٩، دخل في تحالف انتخابي مع حزب الحركة الجديدة، تحت اسم «الحركة الجديدة ـ ميريتس»، وحصلا فقط على ثلاثة مقاعد. وينصّ برنامج ميريتس، من خلال تحالفه مع حزبي شاخر والخيار الديمقراطي، ثمّ مع الحركة الجديدة لاحقاً، على معارضة الاستيطان، سواء في الجولان أو في الأراضي المحتلة، ويعتبر برنامج الحزب أن الاستيطان يعرقل مسار السلام. وميريتس له توجه وحضور معتبر في الوسط العربي، فقد أعلن في برامجه ما بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٦ على أن إسرائيل دولة يهودية، ولجميع مواطنيها، بمن فيهم العرب، وهو يعارض توجه الأحزاب الدينية في فرض القوانين الدينية، إذ ينصّ في برنامجه على أن إسرائيل ينبغي أن تكون دولة قانون، لا دولة شريعة دينية يهودية، وهو يعارض الوضع القائم المستند إلى سيطرة الأرثوذكسية اليهودية على الأحوال الشخصية اليهودية. فهو يدعو إلى المساواة في أوضاع المجموعات الدينية اليهودية المختلفة، وإقرار الزواج المدني، وإلغاء قوانين السبت والقوانين التي تنصّ على إعفاء طلبة مدارس الييشيفا الدينية اليهودية من الخدمة العسكرية[٤٣].

ج ـ شينوي

حزب يساري علماني، ظهر عام ١٩٧٤ كحركة احتجاجية ضدّ سلطة الحزب الحاكم، وانضم إلى تحالف القوى الحزبية والسياسية المنشقة أساساً عن حزب العمل، التي شكلت الحركة الديمقراطية للتغيير، المعروفة اختصاراً بـ «داش» عام ١٩٧٦[٤٤]، والتي حصلت على ١٥ مقعداً، وشاركت في حكومة مناحيم بيغن. ولكن حزب شينوي انفصل عن حركة «داش» التي تلاشت في ما بعد. وفي عام ١٩٩٢ انضم شينوي إلى تحالف ميريتس الذي جمع حزب المابام وراتس، ثمّ انفصل عن هذا التحالف في انتخابات ١٩٩٦، وسجل تقدّماً انتخابياً عام ٢٠٠٣ بحصوله على ١٥ مقعداً. وقد كان شينوي يمثل في ما بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٣ أهم وأكبر حزب علماني ينتقد سياسات الحكومات تجاه منح امتيازات للمتدينين الأصوليين اليهود الحراديين، فقد انتقد تومي لبيد، أحد قادة هذا الحزب، في أثناء حملته الانتخابية عام ٢٠٠٣، المتدينين اليهود بأنهم

---

(٤٣) «برنامج ميريتص لانتخابات الكنيست الـ ١٧،» موقع حزب ميريتص، بـ (العبرية)، <http://www.myparty. org.il/main-branch/he/ contents/2801.html>.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٤٤.

يشكلون عبئاً على الأمة، بعدم مساهمتهم في الخدمة الوطنية، وتشكيلهم عبئاً مالياً على دافعي الضرائب من بقية المواطنين الإسرائيليين[٤٥].

ولكن هذا الحزب لم ينجح في الحصول على أي مقعد في الانتخابات في عام ٢٠٠٦، رغم تركيزه في برنامجه الانتخابي على الاعتراض على سلطة وامتيازات الوسط الديني ومحاربة ما يسمّيه «القسر الديني»[٤٦]، وذلك بسبب تعرض كتلته النيابية لانقسامات أدت إلى تشكيل قوائم منافسة له. فقد انشقت عن شينوي في عام ٢٠٠٦ قائمة «حيتس» (Hetz) أو الصهيونية العلمانية التي لم تحصل بدورها على أي مقعد انتخابي[٤٧]. وهو يعرّف نفسه على أنّه حزب ليبرالي يدعو إلى حرية التدين وحرية الالتزام أو عدم الالتزام بالدين، ويحارب الإكراه الديني، ويدعو صراحة إلى الفصل بين الدين والدولة، وإلغاء الامتيازات التي يحصل عليها المتدينون، ومنها الإعفاء من الخدمة العسكرية التي يرى فيها مساساً بالمساواة الاجتماعية للمواطنين الإسرائيليين[٤٨].

د ـ أحزاب الوسط

إن محاولة تشكيل أحزاب وسط في إسرائيل عن طريق الانشقاق عن أحد أكبر الأحزاب الإسرائيلية، هي محاولات ترجع إلى الستينيات من خلال محاولة بن غوريون تشكيل حزب رافي أو قائمة عمال إسرائيل، وكانت في الغالب تحاول طرح برامج وسطية في عهدها، بين الليكود والعمل. وقد كان دافع الكثير من الحركات وأحزاب الوسط، هو إعادة هيكلة النظام الحزبي والنظام السياسي، والاستفادة من الأصوات العائمة بين حزب العمل وحزب الليكود، والدعوة إلى تغييرات جذرية في القوانين الأساسية، مثل تغيير النظام الانتخابي النسبي الراهن، وتغيير النظام البرلماني. ويلاحظ أن معظم الحركات وأحزاب الوسط لم تستمر طويلاً، مثل حزب رافي الذي أسسه بن غوريون، وحركة داش التي تزعمها الجنرال المتقاعد ييغال يادين، وكان طموحها في الوصول إلى السلطة

(٤٥) Cameron S. Brown, «Israel's 2003 Elections: A Victory for the Moderate Right and Secular Center,» *Middle East Review of International Affairs*, vol. 7, no. 1 (March 2003), pp. 84-85.

(٤٦) Joel Hofman, «A Guide to Israel's Political Parties,» Israel Temple Shaary Tefila (12 March 2006), <http://www.exc.com/joelhofman>.

(٤٧) المصدر نفسه.

(٤٨) المصدر نفسه.

وتغيير القواعد الأساسية بتوزيع القوة في النظام الحزبي، ولكن الاستثناء الوحيد هو نجاح حزب كديما بصفته حزباً وسطاً بين الليكود والعمل في الفوز في المرتبة الأولى انتخابياً، وإدخال تغيير مهم في الخريطة الحزبية الإسرائيلية، وإنهاء عهد الثنائية الحزبية التي كانت قائمة منذ عام ١٩٧٧.

وأهم هذه الأحزاب التي وصفت بأنها تنتمي إلى الوسط، هي الأحزاب التالية: حزب الجسر (غيشر)، وحزب المعسكر الديني (ميماد)، وحزب الوسط، والطريق الثالث، وهي أحزاب وحركات سريعة الزوال في الساحة الحزبية والانتخابية بسبب فشلها في الحصول على التأييد الانتخابي اللازم لتنفيذ برنامجها التغييري، باستثناء حزب كديما. ويعتبر حزب كديما حزب الوسط الوحيد الذي أصبح حزباً حاكماً. أما أحزاب الوسط القديمة التي كان لها دور في التأثير في التوازن بين قطبي اليسار واليمين من خلال الحزبين الكبيرين الليكود والعمل، فتمثلت في: الحركة الديمقراطية للتغيير (داش)، وكانت من العوامل التي أثرت في هزيمة حزب العمل عام ١٩٧٧، بتحول معظم الأصوات الانتخابية إلى حزب العمل نحو هذه الحركة الجديدة، وأدت إلى فوز الليكود لأول مرة برئاسة الحكومة في إسرائيل. ثم هناك قائمة عمال إسرائيل (رافي)، وهو الحزب الذي تزعمه بن غوريون وأدت قيادته الحزبية دوراً مهماً في العمل الحكومي في حكومات حزب العمل، مثل شمعون بيريس، وموشي دايان؛ وحزب ياحد، وهو حزب سياسي أسسه عيزر وايزمان قبيل انتخابات ١٩٨٤، وحصل على ثلاثة مقاعد، واندمج في ما بعد في حزب العمل الإسرائيلي[٤٩]؛ والحزب الليبرالي المستقل، وهو حزب تأسس عام ١٩٤٨ باسم الحزب التقدّمي، واتحد مع حزب الصهيونيين العموميين ليشكلا الحزب الليبرالي، وبعد تحالف الحزب الليبرالي مع حركة حيروت عام ١٩٦٦، انفصل الحزب التقدّمي عن هذا التحالف، ثمّ اندمج في حزب العمل عام ١٩٨٤[٥٠].

٢ ـ عائلة أحزاب اليمين الإسرائيلي

لقد أصبح اليمين الإسرائيلي من الناحية العامة يشمل الليكود والأحزاب القومية اليهودية والأحزاب الدينية، فالخط السياسي الأبرز لليمين هو الدعوة إلى

(٤٩) خالد، **معسكر السلام الإسرائيلي**، ص ٤٩.

(٥٠) Asher Arian, *Politics in Israel: The Second Republic*, 2nd ed. (New Jersey: Chattam House, 2004), p. 123.

إسرائيل الكبرى. وبعد عام ١٩٦٧ كان يركز على الاستيطان وعدم التنازل عن الأراضي المحتلة، تحت شعار «السلام مقابل السلام» بدل التسوية الإقليمية أو الأرض مقابل السلام. وما يلاحظ على اليمين الإسرائيلي أنّه أصبح يطرح مسألة الأمن ضمن منظور قومي ديني للهوية الإسرائيلية واليهودية في برامج الأحزاب التي تنتمي إلى هذا الاتجاه، بالإضافة إلى الأجندة الليبرالية في القضايا الاقتصادية.

أ ـ حزب الليكود

هو أكبر أحزاب اليمين الإسرائيلي الصهيوني، وقد شكل ما بين عامي ١٩٧٧ و٢٠٠٦ استقطاباً ثنائياً بينه وبين حزب العمل على أساس ثنائية قطبية بين أحزاب اليسار وأحزاب اليمين التي تزعمها حزب الليكود. وقد قاد حزب الليكود في بداية تأسيسه مناحيم بيغن، ثمّ خلفه على رئاسة الحزب عام ١٩٨٣ إسحاق شامير إلى غاية عام ١٩٩٣، ثمّ بنيامين نتنياهو بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٩، ثمّ أرييل شارون من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٥، حيث انشق عن الحزب وانشأ حزب كديما كحزب جديد يميل إلى الوسط. وقد تأسس حزب كديما من شخصيات قيادية تابعة لليكود، وأخرى من حزب العمل، ونتيجة للفراغ القيادي في الليكود، فقد عاد نتنياهو إلى قيادة الحزب.

وقد تشكل الليكود كقائمة انتخابية عام ١٩٧٣ باقتراح من أرييل شارون، كمبادرة لتكتل الأحزاب اليمينية المعارضة لتكتل الأحزاب اليسارية الحاكمة المشكلة من حزب العمل وحزب المابام. فقد تشكل في البداية كتحالف انتخابي حزبي بزعامة مناحيم بيغن، زعيم كتلة جاحال وحزب حيروت، وجاء تأسيسه كرد فعل على تشكّل جبهة المعراخ اليسارية الحاكمة[٥١]. لذا، فإن ظهور الليكود شكّل بداية ظهور الثنائية القطبية الحزبية في إسرائيل، فتشكل الليكود من ثلاثة أحزاب أساسية، هي حزب حيروت الذي قادت زعاماته حزب الليكود عن طريق زعيمه التاريخي مناحيم بيغن، والحزب الليبرالي الذي شكل تحالفاً انتخابياً مع حيروت عرف بجاحال في الستينيات، وحزب لعام الذي هو بدوره تجمّع لثلاثة أحزاب وحركات يمينية صغيرة[٥٢]. فالأحزاب المشكلة لليكود تمثلت في القوى التالية:

(٥١) شمالي والدجاني، **الأحزاب والكتل السياسية في إسرائيل**، ص ٦١.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٦٣ ـ ٦٤.

(١) **تحالف جاحال**، وهو اختصار لعبارة تكتل حيروت والليبراليين، وهو قائمة وتحالف سياسي بين حزب حيروت والحزب الليبرالي عام ١٩٦٥. وفي عام ١٩٦٧ انضم هذا التحالف إلى حكومة الوحدة الوطنية بزعامة ليفي إشكول، وانسحب منها عام ١٩٧٠. ومثلت هذه الخطوة زيادة في رصيده السياسي ومصداقية أمام الجمهور اليميني المتنامي، والمتأثر بأجواء الانتصار عام ١٩٦٧ على الدول العربية.

(٢) **حركة حيروت**، وهي الحزب الذي مثل الجناح السياسي للصهيونية التصحيحية ذات التوجه القومي اليهودي المتطرف، وقد مثلت حركة حيروت بعد تأسيس إسرائيل الحزب المعارض الأساسي للحزب الحاكم وحزب المابام. وفي عام ١٩٦٥ شكلت مع الحزب الليبرالي الإسرائيلي قائمة جاحال، وتطور هذا التكتل السياسي إلى حزب الليكود عام ١٩٧٣ بانضمام أحزاب يمينية أخرى. كما سيطرت حركة حيروت على هذا التحالف السياسي من خلال قياداتها، مناحيم بيغن وإسحاق شامير، قبيل انتخابات عام ١٩٨٤ بعد اعتزال بيغن عن السياسة. وفي عام ١٩٨٨ حلت الأحزاب المتحالفة في الليكود نفسها، وقد بقي منها حزب حيروت والحزب الليبرالي اللذان شكلا حزباً واحداً[٥٣]. وفي عام ١٩٩٨ انفصل من الليكود بيني بيغن، ابن مناحيم بيغن، وشكل حزب حيروت الحركة الوطنية.

ب ـ الحزب الليبرالي

هو امتداد لحزب الصهيونيين العموميين، ويرجع تأسيس هذا الحزب إلى عام ١٩٣١. وقد أطلقت هذه التسمية على المجموعات والأفراد الذين لا ينتمون إلى أي من الأحزاب الصهيونية في تلك الفترة. وقد عكس برنامجه التوجه الليبرالي الرأسمالي، ودخل انتخابات الكنيست ما بين عامي ١٩٤٩ و١٩٦١. وفي الكنيست الخامس عام ١٩٦١ اتحد مع الحزب التقدّمي ليشكلا الحزب الليبرالي. وقد انفصل حزبا الصهيونية العمومية عام ١٩٦٥، فاتجه الحزب التقدّمي بالعودة إلى التحالف مع حزب العمل الذي اندمج فيه عام ١٩٨٢، واتجه الحزب الليبرالي نحو التحالف مع حركة حيروت اليمينية بتشكيل تكتل جاحال، ثمّ تكتل الليكود. وقد تميزت العلاقة بين الحزبين بالتسوية في توزيع

(٥٣) Arian, Ibid., p. 122.

المناصب الحكومية، حيث تولى رئيس الحزب الليبرالي سيمحا إيرليخ وزارة المالية في حكومة بيغن الأولى[٥٤].

ج ـ حركة لعام

هي حزب سياسي تشكل من ثلاثة أحزاب صغيرة، هي: المركز الحر الذي انشق عن حزب حيروت في الكنيست السابع، وقائمة الدولة التي هي انشقاق للجناح الموالي لدافيد بن غوريون من حزب رافي، وحركة إسرائيل الكبرى، وهي حركة تشكلت لتشجيع الاستيطان في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧[٥٥].

وأهم الأجنحة التي قادت حزب الليكود هي القيادات المشكلة حول حركة حيروت وزعيمها التاريخي مناحيم بيغن. وقد سيطرت حركة حيروت على بقية الأجنحة في الليكود، وانتهت الأحزاب الثلاثة إلى الاندماج نهائياً في الليكود عام ١٩٨٨[٥٦]، حيث لم يعد للحزب الليبرالي وحزب حيروت أي وجود رسمي، وذلك لتمييزه من حركة حيروت الجديدة التي نشأت في ما بعد، والتي أسسها بيني بيغن، ابن الزعيم التاريخي لحركة حيروت مناحيم بيغن.

وقد عكس الليكود في برنامجه السياسي اتجاه اليمين في أيديولوجية إسرائيل الكبرى، المتمثلة في عدم الانسحاب من الأراضي المحتلة، وعدم التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية. وبعد مفاوضات أوسلو استمر الحزب في معارضتها، واقترح بدائل عنها من خلال اتفاقية وأي ريفر التي عقدها زعيم الحزب نتنياهو مع رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، ومن أهم بنودها محاربة الإرهاب، وتأجيل الإعلان عن الدولة الفلسطينية[٥٧]. ومن ناحية الموقف من قضايا التصدع الاجتماعي الداخلية، فقد كان يتبنى الموقف الوسط في القضايا الدينية، كما هو الشأن مع حزب العمل لاعتبارات تحالفيه مع الأحزاب الدينية، ومن خلال خطابات زعيمه بيغن الموجهة إلى اليهود الشرقيين، والمتعاطفة معهم، فقد أكسبته تأييدهم الكبير للحزب، وهو يعترف بالمواطنين العرب كأقليات، وليس كمجموعة قومية واحدة، وهو موقف تتبناه معظم الأحزاب الصهيونية.

---

(٥٤) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(٥٥) شمالي والدجاني، المصدر نفسه، ص ٦٣.

(٥٦) Arian, Ibid., p. 104.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

وفي مقابل الأحزاب التي شكّلت الليكود، فقد انشقت عن الليكود أحزاب على خلفية إثنية بسبب الخلاف على الزعامة بعد اعتزال مناحيم بيغن قيادة الحزب، وبسبب الخلاف حول التسوية السلمية والانسحابات من الأراضي المحتلة. ومن أهم الأحزاب المنشقة عن الليكود التي كان لها حضور في المؤسسة التشريعية والانتخابية:

(١) **حزب تحيا (النهضة)**: هو حزب تأسس من قائمة انتخابية انفصل أعضاؤها عن حزب الليكود في عهد مناحيم بيغن، بسبب التنازل عن سيناء إثر اتفاقية كامب ديفيد مع مصر. وقاد هذا الاحتجاج النائبة غيولا كوهين، وهي من أصول يمنية. وهذا الحزب يميني ذو توجهات استيطانية ربطت بين قياداته وحركة غوش أمونيم الاستيطانية صلات وطيدة. وقد اختفى هذا الحزب عام ١٩٩٦ بسبب المنافسة الشديدة بينه وبين حزب تسوميت على القاعدة الانتخابية نفسها، وببرنامج متشابه إلى حدّ بعيد يتوجه إلى أنصار التيار القومي الاستيطاني من ذوي الخلفية العلمانية[٥٨].

(٢) **حزب غيشر (الجسر)**: وهو حزب سياسي أسسه دافيد ليفي، من أصل مغربي، إثر خلافاته مع زعامات الليكود بشأن القائمة الانتخابية، وبصحبة نواب من أصول شرقية مغربية، مثل دافيد ماغين، العمدة السابق لكريات جان، ووزير الاقتصاد والتخطيط في حكومة إسحاق شامير[٥٩]. ومع ذلك، ولدواع انتخابية، فقد انضم حزب غيشر إلى قائمة الليكود الانتخابية برفقة حركة تسوميت عام ١٩٩٦ بعد مفاوضات، ثمّ إلى قائمة إسرائيل واحدة عام ١٩٩٩ مع حزب العمل. واستمر هذا التحالف الانتخابي والبرلماني إلى غاية نيسان/أبريل ٢٠٠٠، حيث غادر دافيد ليفي الائتلاف الحكومي، واستقال من منصب وزير الخارجية إثر خلافه مع إيهود باراك حول عملية السلام، والانسحاب الأحادي الجانب من جنوب لبنان. ثمّ عاد ليفي لينضم بحزبه إلى الليكود في انتخابات ٢٠٠٣ التي لم يحصل منها على أي امتياز، وزاد تقلص دور كتلة غيشر داخل الليكود التي تغلبت عليها الكتل الأكثر يمينية.

(٣) **حزب الوسط (مفلاجات مركاز)**: وهو حزب يمثل مجموعة منشقة من حزب الليكود عام ١٩٩٩، ترأسه وزير الدفاع في حكومة نتنياهو إسحاق

---

(٥٨) المصدر نفسه، ص ١٢٣.

(٥٩) أبو حسنة، «أحزاب اليمين الصهيوني بعد ١٩٤٢،» ص ٣٠.

مردخاي، وهو من أصول عراقية، برفقة شخصيات قيادية من الليكود، مثل: دافيد ماغين، ودان مريدور، ومجموعة من نواب حزب العمل في الكنيست، مثل: حاجاي ميروم، ونيسيم زفيلي، وعضو من حزب تسوميت ألعيزر ساندبرغ، ومن الذين دعوا إلى عزل نتنياهو. وقد كان الهدف من تشكيل هذا الحزب هو إمكانية إنشاء حزب قوي يقف في وجه كلّ من الليكود والعمل. وتم تشكيل هذا الحزب بناءً على ضرورة التكيف مع المحيط الذي أنشأته اتفاقية أوسلو، وميل التوجهات الحزبية نحو الوسط في الموقف من العملية السلمية[٦٠]. والكثير من أعضائه أتوا من حزب الطريق الثالث الذي أنشئ عام ١٩٩٣ المنشق عن حزب العمل، وقد حاول رئيسه إسحاق مردخاي الترشح لانتخابات رئاسة الوزراء عام ١٩٩٩ لمواجهة نتنياهو، ولكنه تراجع عن ذلك نظراً إلى أن بعض استطلاعات الرأي العام رجحت إمكانية تفوق إيهود باراك عليه.

وقد حصل الحزب في انتخابات ١٩٩٩ على ستة مقاعد، وانضم إلى حكومة باراك، وبعد تعرض رئيس الحزب لفضيحة جنسية، اضطر إلى الاستقالة من البرلمان في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٠، وحلّ محلّه أمنون ليبكين شاحاك في قيادة الحزب، وقد تولى منصب وزير وزارة النقل في حكومة باراك. وبعد اعتزال مردخاي، بدأ الحزب يفقد أعضاءه في الكنيست، فقد انفصل أمنون شاحاك برفقة داليا رابين وأوري سافير، وشكلوا مجموعة برلمانية باسم الطريق الجديد. ولم يتقدم حزب الوسط إلى الانتخابات في عام ٢٠٠٣. ويعود فشل هذا الحزب **أولاً** إلى منطلق تأسيسه، حيث تأسس على أساس مجموعة من الساخطين من أحزابهم، مثل ما حدث مع الحركة الديمقراطية عام ١٩٧٧، وسرعان ما عاد أكثرهم إلى أحزابهم. أما السبب **الثاني** فيعود إلى حزب شاس الذي سحب أغلبية القاعدة الانتخابية لليهود الشرقيين التي كان يراهن عليها الحزب باعتبار أن مردخاي من أصل عراقي.

(٤) **حزب كديما**[*]: وهو أهم انشقاق حزبي في الليكود، وفي تاريخ إسرائيل، أدى إلى تغيير الخارطة الانتخابية والاستقطاب السياسي الذي كان بين

(٦٠) Efraim Torgovnik, «The Center Party,» in: Elezar and Mollov, *Israel at the Polls, 1999*, p. 136.

(*) هناك كتلة من أعضاء الكنيست انفصلوا عن الليكود أثناء نهاية فترة كنيست ١٩٩٦، أطلقوا عليها اسم المسؤولية الوطنية ثمّ غيروا الاسم إلى كديما، وهي غير كديما المقصودة هنا.

الليكود وحزب العمل، حيث انشق عن الليكود عام ٢٠٠٥، في محاولة من أرييل شارون لإنجاح خطّة الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة، وبهدف إنشاء حزب جديد يمكنه أن يستقطب الزعامات والاتجاهات السياسية بين الليكود وحزب العمل، وهو ما تمّ فعلاً، بانضمام العديد من القيادات المهمة من الليكود، مثل إيهود أولمرت وتسيبي ليفني، ومن حزب العمل مثل شمعون بيريس. وبنجاح الحزب كأول حزب وسط تمكّن من تغيير الخريطة الحزبية المستقطبة بين الليكود والعمل بفوزه في انتخابات ٢٠٠٦ بالمرتبة الأولى. وهو يدعو إلى احتفاظ إسرائيل بأغلبية يهودية، ومن أجل ذلك فقد اقترحت قياداته خطّة الانسحاب من غزة، وخطّة تجميع المستوطنات في الضفة الغربية، وذلك لمعالجة المشكلة الأمنية، وتغيير حدود إسرائيل بالانفصال عن الفلسطينيين[٦١].

٣ ـ أحزاب وحركات اليمين المتطرف

إن من عوامل تصاعد شعبية الأحزاب اليمينية واليمين المتطرف، قضية الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ التي أثارت خلافاً بين النخبة السياسية والحزبية في إسرائيل في التعامل معها بين أنصار إسرائيل الكبرى الذين يطالبون بضمها، ولكن دون إعطاء حقّ المواطنة لسكانها، وهو الاتجاه السياسي السائد في برامج الأحزاب اليمينية المتطرفة، كحزب تحيا في الثمانينيات، الذي كان من الداعين علانية إلى ترحيل العرب[٦٢]، وحزب إسرائيل بيتنا الذي أعاد طرح فكرة الترانسفير بصيغة جديدة. وهذا الطرح، رغم أنّه خفت مع اتفاقية أوسلو، والاعتراف بسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، لكنه عاد بصيغ مختلفة، وبقوة، بعد انتفاضة الأقصى، وأخذ الموقف يقترب من موقف حزب العمل والأحزاب اليسارية التي تتحفّظ على الضم النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة، لأن ما سينجم عنه هو التأثير في الطابع اليهودي للدولة كدولة ذات أغلبية يهودية من الناحية الديمغرافية، بالإضافة إلى عامل ازدياد الاستقطاب في التصدع القومي بين العرب واليهود بازدياد حملات التحريض والكراهية ضدّ المواطنين العرب، الذي عملت هذه الأحزاب على استغلاله، خصوصاً بعد حرب غزة عام ٢٠٠٨، وأثناء الانتخابات الإسرائيلية عام ٢٠٠٩، وهو ما أدى إلى فوز أحزاب اليمين

(٦١) Kadima Party, «Action Plan,» Kadima Home Page, <http://www.kadimasharon.co.il/15-en/Kadima. aspx>.

(٦٢) Klein, *Le Système politique d'Israël*, p. 167.

المتطرف، وهي الأحزاب التي على يمين الليكود، بحصولها على ٣٨ مقعداً، وهو إنجاز تاريخي لليمين الإسرائيلي منذ قيام الدولة، في مقابل تراجع اليسار الإسرائيلي بحصول حزب العمل وحركة ميريتس على ١٦ مقعداً فقط، مقارنة بحصولهما على ٥٦ مقعداً في انتخابات ١٩٩٢، وهو تراجع تاريخي غير مسبوق لليسار الإسرائيلي في الوسط اليهودي(٦٣). وقد تطور طرح اليمين المتطرف عبر عدد من الأحزاب السياسية، كان أبرزها في الساحة الانتخابية للأحزاب التالية:

أ ـ حزب تسوميت

أسسه رفائيل إيتان، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي أثناء حرب لبنان عام ١٩٨٢، ولواء في الجيش سابقاً، عام ١٩٨٣. اتحد في قائمة انتخابية واحدة مع حزب تحيا في انتخابات الكنيست الحادي عشر، وانفصل الحزبان عام ١٩٨٧ نتيجة لاختلافات سياسية بينهما، وتحالف انتخابياً مع الليكود وغيشر في انتخابات ١٩٩٦ للكنيست الرابع عشر(٦٤). وفي انتخابات الكنيست الخامس عشر عام ١٩٩٩ فشل في الانتخابات، ولم يجتز عتبة الحسم الانتخابي.

ب ـ حركة كاخ

في عام ١٩٨٠ انتخب للكنيست ضمن قائمة «كاخ» الحاخام من الأصول الأمريكية مئير كاهانا الذي نادى بإلغاء حقوق المواطنة للعرب وطرد جميع الفلسطينيين إلى خارج البلاد. وبعد مرور خمس سنوات حُظرت مشاركة كاهانا في الانتخابات بسبب تحريضه على العنف وعلى العنصرية، وبحسب وجهة نظره، فإن الاستطلاعات أظهرت أن حزبه سيتحول إلى ثالث أكبر الأحزاب في الكنيست(٦٥). وبعد اغتيال كاهانا في نيويورك انقسمت الحركة إلى قسمين، كاخ وكاهانا حيّ، وبعض قيادات الحركة أسسوا حزباً جديداً بقيادة مارزل، وهي الجبهة اليهودية القومية المعروفة باسم حيال (حزيت يهوديت لؤوميت) أو الجبهة اليهودية الوطنية التي دخلت في المنافسة الانتخابية عام ٢٠٠٦، ولم تحصل على أي مقعد.

(٦٣) Mohanad Mustafa and As'ad Ghanem, «The Empowering of the Israeli Extreme Right in the 18th Knesset Elections,» *Mediterranean Politics*, vol. 15, no. 1 (March 2010), p. 25.

(٦٤) Arian, *Politics in Israel: The Second Republic*, p. 123.

(٦٥) شمالي والدجاني، **الأحزاب والكتل السياسية في إسرائيل**، ص ٨٢ ـ ٨٣.

ج ـ حيروت الحركة الوطنية

في عام ١٩٩٨ انشقت مجموعة من حزب الليكود يترأسها ميخائيل كلينر، وبيني بيغن، نجل مناحيم بيغن، على خلفية معارضة قيام نتنياهو باتفاقية واي ريفر، وبسبب ما يعتبرونه ابتعاد حزب الليكود عن الخط الأيديولوجي لحركة حيروت وللحركة التصحيحية التي أسسها جابوتنسكي، والتي تتمثل أساساً في الدعوة إلى إنشاء إسرائيل الكبرى التوراتية الكاملة(٦٦). وقد استقال بيني بيغن من زعامة الحزب نتيجة للتأييد المحدود لحزبه في الانتخابات عام ١٩٩٩، وحلّ في زعامته ميخائيل كلينر. وفي انتخابات ٢٠٠٣ حاول الحزب الدخول في المنافسة الانتخابية بمفرده، وكان في الترتيب الثاني أحد الزعماء السابقين لحركة كاخ باروخ مارزل، ولم يحصل الحزب على أي مقعد. ومن أهم النقاط التي ركز عليها الحزب في برامجه: ضرورة معالجة ما أسماه بالخطر الديمغرافي المتمثل في الحفاظ على أغلبية يهودية في إسرائيل، كما كان من الأحزاب اليمينية التي كثفت حملاتها الإعلامية ضدّ الأقلية العربية، ووصفها بأنها مزدوجة الولاء ومشكوك فيها. لذا، دعا في برنامجه الانتخابي إلى العودة إلى مستوطنات قطاع غزة، وتشجيع الدولة على أن يهاجر العرب إلى خارج إسرائيل(٦٧).

د ـ حزب إسرائيل بالهجرة

وهو حزب قريب في خطه السياسي من حزب الليكود، وقد اندمج هذا الحزب في الليكود بعد عام ٢٠٠٣، وهو حزب ذو صبغة يمينية من خلال البرامج والتصريحات التي تصدر من قادته. وهو ذو خلفية اجتماعية إثنية لقيامه بتأييد المهاجرين الروس، إذ قام على أساس الدفاع وتمثيل مصالح المهاجرين الروس في الأساس. وقد تأسس هذا الحزب عام ١٩٩٦ من قبل ناثان شرانسكي، وهو مهاجر سابق من الاتحاد السوفياتي.

كان حزب إسرائيل بالهجرة في البداية يتبنى مواقف الوسط ضمن الأحزاب الصهيونية الإسرائيلية، لكن أخذت مواقفه تتقارب نحو الليكود ونحو اليمين المتطرف. ونتيجة لذلك شهد انفصال نائبين من نوابه عام ١٩٩٩ هما رومان

(٦٦) National Union Party, «Whatever Happened to the «Israeli Right»,» <http://www.leumi.org.il/ english/index.html>.

(٦٧) برنامج حيروت الحركة الوطنية، <http://www.herut.org.il>.

بروفمان وألكسندر زينكر على هذه الخلفية، وشكلا حزب الخيار الديمقراطي، ثمّ انضم بروفمان بعد ذلك إلى قائمة ياحد التي شكلها يوسي بيلين مع ميريتس. وقد تأسس حزب إسرائيل بالهجرة ليعكس اهتمامات الكثير من المهاجرين الروس، الذين قوبلوا بتمييز ديني ضدهم من قبل المؤسسات الدينية التي لم تعترف بيهودية الكثير منهم، وعلى خلفية الهجمات الإعلامية التي شنّتها ضدهم القيادات الدينية لحركة شاس السيفارادية، كما على خلفية التوتر الإثني بينهم وبين اليهود الشرقيين في مدن التطوير، وعلى أساس الصعوبات الاقتصادية التي واجهها المهاجرون الروس في إيجاد مناصب عمل لائقة بمستوى الكثير من الإطارات العلمية والمهنية في وسطهم(٦٨).

ومن عوامل بروز هذا الحزب ما مثله قائد هذا الحزب ناثان شارانسكي من هالة إعلامية وشعبية في إسرائيل، بوصفه أحد المعتقلين السابقين والمناضلين من أجل الصهيونية والمقاومين لسلطة الاتحاد السوفياتي(٦٩). وقد حصل هذا الحزب على سبعة مقاعد في انتخابات ١٩٩٦، وتمكّن من دخول الائتلاف الحكومي لحزب الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو، كما أصبح هذا الحزب أحد أعمدة الائتلاف الحكومي المؤثرة في السياسات الحكومية التي زادت من التوتر بينه وبين نواب ووزراء حركة شاس، نظراً إلى تولي أحد قياديي الحزب، وهو يولي إيدلشتاين، لمنصب وزير الهجرة والاستيعاب. وقد انفصل من كتلة الحزب نائبان هما ميخائيل نيدلمان ويوري سترن، وشكلا كتلة نيابية باسم الهجرة من أجل إسرائيل المتجددة، التي انضمت في ما بعد إلى حزب المهاجرين الروس الآخر، وهو حزب إسرائيل بيتنا.

وفي انتخابات عام ١٩٩٩ تراجعت القوة الانتخابية لحزبي المهاجرين الروس، وحاولا الاتحاد في كتلة برلمانية مع إسرائيل بيتنا، غير أن هذا المسعى تمّ التراجع عنه، بانضمام الحزب إلى حكومة حزب العمل الذي فاز في المرتبة الأولى انتخابياً تحت تحالف انتخابي يسمّى إسرائيل واحدة، والذي ضمّ حزب العمل، وحزب غيشر، وحزب ميماد الديني. وقد تراجع أيضاً في نتائج الانتخابات عام ٢٠٠٣ نتيجة خيبة قاعدته الانتخابية من الأداء المحدود لوزراء

(٦٨) Vladimir Zeev Khanin, «Israel Russian Paries,» in: Robert O. Freedman, ed., *Contemporary Israel: Domestic Politics, Foreign Policy and Security Challenges* (Boulder, CO: Westview Press, 2009), p. 99.

(٦٩) «Nathan Sharansky,» in: *Encyclopedia Judaica*, vol. 18, pp. 411-412.

الحزب في وزارات الاستيعاب والهجرة ووزارة الإسكان. ونتيجة لذلك اندمج الحزب في الليكود بهدف المزيد من التأثير في سياسات الحكومة التي تولى رئاستها أرييل شارون لدعم قضايا المهاجرين الروس. وقد استقال زعيم الحزب من منصبه الوزاري كوزير للقدس على خلفية انضمامه إلى الجناح المعارض داخل الليكود لخطّة الانسحاب من غزة، وهذه الاستقالة أدت إلى اختفاء الحزب وتفرق أعضائه نحو أحزاب أخرى.

ومن أسباب تدهور تأييد هذا الحزب في أوساط المهاجرين الروس، خيبة الأمل التي تلقوها من الحزب نتيجة أخطائه المتواصلة في سياساته الائتلافية، فالحزب استقال من حكومة باراك على خلفية موضوع تقسيم القدس، رغم أن الحكومة انتهجت سياسات اجتماعية لصالح المهاجرين الروس، وفي المقابل فإنه بقي في حكومة شارون لعام ٢٠٠١، رغم برنامجها الاجتماعي الذي قلص من الميزانية المخصّصة للخدمات الاجتماعية التي أضرت بالمهاجرين الجدد(٧٠). كما أنَّ حزب إسرائيل بالهجرة لم يتمكن من التكيف مع الأوضاع الجديدة من خلال نشاطاته الحزبية وبرنامجه، فلم يهتم بتوسيع قاعدته الحزبية بين المهاجرين الجدد من فرنسا وأمريكا اللاتينية أمام تناقص قدوم المهاجرين الروس.

هـ ـ إسرائيل بيتنا

وهو حزب يميني قومي يرى نفسه أنّه حركة قومية تمثل امتداداً لفكر جابوتنسكي في تحقيق الأهداف الصهيونية الثلاثة: مواصلة الهجرة نحو إسرائيل، والدفاع عن البلاد، والدفاع عن الاستيطان. وفي موقفه من المواطنين العرب، يقترح كذلك فكرة الترانسفير الطوعي.

وقد أسس هذا الحزب أفيغدور ليبرمان عام ١٩٩٩، وهو عضو سابق من الليكود انشق عنه إثر خلافه مع نتنياهو حول معاهدة واي ريفر مع السلطة الفلسطينية. وقد أسس حزب إسرائيل بيتنا بتحالفه مع الكتلة البرلمانية «الهجرة من أجل التجديد» التي انشقت عن حزب «إسرائيل بالهجرة»، ودخل في تحالف انتخابي مع الاتحاد الوطني عام ٢٠٠٣. وفي انتخابات ٢٠٠٦ حصل على تقدّم انتخابي بحصوله على ١١ مقعداً. وقد اشتهر عن ليبرمان تصريحه الهجومي في الجلسة الافتتاحية للكنيست بأن النواب العرب يشبهون المخبرين

(٧٠) Khanin, Ibid., pp. 103-104.

النازيين، وأن الذي يلتقي منهم بالأعداء العرب من الدول المجاورة يجب أن يحكم عليهم بالإعدام.

وهذا الحزب يتبنى خطاً متشدداً في الموقف من العملية السلمية، وله توجهات أمنية تدعو إلى الحسم العسكري مع الدول المجاورة، ويتبنى موقفاً رافضاً ومشككاً لولاء المواطنين العرب تجاه دولة إسرائيل، وهو يرى فيهم خطراً كامناً لأنهم مزدوجو الولاء. ويستثني من ذلك الأقلية الدرزية، التي أدلى مسؤولو الحزب، ومنهم ليبرمان، بتصريحات متعاطفة معها، لأن أتباعها معروفون، بحسب زعمه، بولائهم لدولة إسرائيل، وبخدمتهم في جيش الدفاع الإسرائيلي.

وقد تبنى هذا الحزب في برنامجه السياسي للكنيست السابع عشر صيغة ترانسفير أخرى بدل الترانسفير الطوعي، تتمثل في التبادل السكاني، بإبقاء المستوطنات الموجودة في وسط الضفة الغربية، وتبادلها مع منطقة المثلث التي تشمل الطيرة وأم الفحم، وهي تضم زهاء ثلث المواطنين العرب داخل الخط الأخضر، بإخراجها من حدود إسرائيل. وفي الحقيقة، فإن الوسط الأكاديمي الإسرائيلي كان أول من نادي بهذه الخطة، وذلك ما تؤكده مقالات وأبحاث أرنون سوفير من جامعة حيفا، وسرجيو ديلا برغيولا من جامعة بن غوريون[٧١]. ولكن هذه الخطّة تتناقض مع إقامة الجدار العازل الذي يضم من الناحية الفعلية المزيد من السكان والأراضي الفلسطينية.

لذا، فمن أهم القضايا التي ركّز عليها هذا الحزب في برنامجه ما يسمّيه بالخطر الديمغرافي العربي في إسرائيل، إذ جاء في برنامجه الانتخابي لعام ٢٠٠٦ ما يلي:

«مسألة التناسب العددي بين اليهود والعرب تُلازم الاستيطان الصهيوني منذ بداية عهده، وقد طفت هذه المسألة على السطح بمستويات مختلفة طوال الفترة التي سبقت قيام الدولة... واضح أن الوضع الأساسي الذي تتواجد فيه مجموعتان إثنيتان، مختلفتان عن بعضهما البعض جوهرياً، في بقعة جغرافية واحدة وضيقة، يولد حالة من الاحتكاك تنطوي على طاقة للاتّساع وتعميق

(٧١) Sergio Della Pergola, «Demography in Israel/Palestine: Trends, Prospects, Policy Implications,» paper presented at: The 24th General Population Conference Salvador de Bahia, S64, Population Change and Political Transitions, August 2001.

الفجوة بين مكونات هذا الوضع... التهديد المنعكس عن هذا الوضع ليس ثمرة نزوات أشخاص متطرفين، وإنما هو التهديد الديمغرافي الذي ينظر إليه من قبل الجمهور الإسرائيلي اليهودي بأكمله، باعتباره التهديد الأكثر جدية على طابع وماهية الدولة»[٧٢].

أما عن خطّة الترانسفير الجديدة التي أخذ يتبناها الحزب، فهي فكرة التبادل السكاني عن طريق تبادل المناطق بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل حتّى تحافظ إسرائيل على أغلبية عددية يهودية مستقرة. وينصّ البرنامج على ما يلي:

«يتبادل الطرفان، إسرائيل والفلسطينيون، أراضي على أساس اعتبارات ديمغرافية. التطلع هو التوصل إلى خطّ متفق عليه مع الفلسطينيين وتكريس هذا الاتفاق في محافل الأسرة الدولية والأمم المتحدة.. التجمعات (المدن والقرى) العربية الواقعة في وادي عارة والمثلث تنتقل إلى سيادة السلطة الفلسطينية. تنتقل المستوطنات الإسرائيلية في «الكتل الكبيرة» القريبة من «الخط الأخضر» إلى السيادة الإسرائيلية (مثل أريئيل، ومعاليه ادوميم، وغوش عتصيون وغيرها. يكون حوالى ١٧٠ ألف عربي من القاطنين في منطقة متروبولين القدس مشمولين في منطقة السلطة الفلسطينية»[٧٣].

و ـ حزب موليديت

يعتبر من أوائل الأحزاب اليمينية التي ردّدت خطاب الترانسفير أو الترانسفير الطوعي للعرب، وانتهاج السياسات المتشددة تجاه العرب، سواء في الداخل أو في الأراضي المحتلة. لذا، فإن أنصار حركة كاخ ومؤيدي اليمين المتطرف اتجهوا إلى تأييد هذا الحزب، بعد حلّ حركة كاخ[٧٤]. وقد أسس هذا الحزب رحبعام زئيفي الذي تمّ اغتياله عام ٢٠٠١ في فندق في القدس.

ز ـ حزب الاتحاد الوطني

تأسس حزب الاتحاد الوطني كقائمة انتخابية قبيل انتخابات الكنيست الخامس عشر عام ١٩٩٩، باتحاد أحزاب: حيروت الحركة الوطنية، وحزب

(٧٢) برنامج حزب «إسرائيل بيتنا» (٢٠٠٦).

(٧٣) المصدر نفسه.

(٧٤) Arian, *Politics in Israel: The Second Republic*, p. 124.

موليديت، وقائمة تكوما، وقد حصل على أربعة مقاعد. وقد ترأس الحزب رحبعام زئيفي، رئيس حزب موليديت، وبعد مقتله عام ٢٠٠١، خلفه على رئاسة التكتل الحزبي مع حزب إسرائيل بيتنا زعيم هذا الأخير أفيغدور ليبرمان. وبعد انفصال ليبرمان عن هذا التحالف الحزبي بحزبه في انتخابات ٢٠٠٩، عاود هذا الحزب التحالف مع الحزب الديني القومي (المفدال) في انتخابات الكنيست السابع عشر في قائمة واحدة. وفي انتخابات ٢٠٠٩ تشكل من أربعة أحزاب يمينية صغيرة: موليديت، وتكوما، وحركة أرض إسرائيل لنا، وحركة الأمل (هاتيكفا).

ويدعو برنامج الحزب إلى التعامل بشدة وبحزم مع ما يسمّيه بالإرهاب الفلسطيني، وهو يندرج ضمن أحزاب اليمين ودعاة إسرائيل الكبرى. كما يدعو إلى الاستيطان في كامل أرض إسرائيل، واستعادة غوش قطيف وبقية المستوطنات في غزة. وقد عارض خطّة الانسحاب من غزة، وكان من ضمن المرحلين من قطاع غزة، أحد نواب هذا الحزب في الكنيست السابع عشر، وهو النائب تزفي هندل، كما يدعو إلى الترانسفير الطوعي للعرب في إسرائيل.

وفي تركيبته الحزبية، فهو يتكون من أعضاء ينتمون إلى اليمين المتطرف، ومن المتدينين الذين كانوا ينتمون إلى الحزب الديني القومي. فهناك شخصيات حاخامية من المفدال أيدت قيام هذا الحزب من بينها الحاخام أبراهام شابيرا وجناح من الحراديين القوميين الذين انشقوا من المفدال، وكوّنوا قائمة الحزب الديني القومي الصهيوني المتجدد. وهذا الحزب يمثل نموذجاً لتحالف المتدينين مع اليمين العلماني القومي اليهودي بالتقائهم في الكثير من العناصر المشتركة التي في محصّلتها تكرّس لزيادة مظاهر التصدع القومي الداخلي بين اليهود والعرب، وذلك على أسس دينية وقومية. ومن مظاهر التقاء برنامج هذا الحزب القومي الديني مع البرنامج الديني هو تبنّيه لبرنامج المفدال الاجتماعي نفسه، مثل تدعيم الجهاز التربوي الذي يركز على التربية الدينية اليهودية(٧٥).

٤ ـ عائلة الأحزاب الدينية

ما يلاحظ على هذه العائلة الحزبية هو التحول في أيديولوجياتها وبرامجها السياسية من التحالف مع اليسار، والتأثر بالأيديولوجيا اليسارية، واشتراكية

(٧٥) «The National Union Party,» Platform, <http://www.leumi.org.il>.

العمل والنشاط في إقامة الكيبوتزات الدينية، إلى التحول نحو اليمين وتأييد الاستيطان ومباركته دينياً. ويمثل حزب ميماد الاستثناء الوحيد بتحالفه انتخابياً مع حزب العمل، وتقاربه في البرامج السياسية من حزب العمل وأحزاب اليسار الصهيوني. وفي الوقت نفسه، هناك تقارب كبير يتمثل في العودة إلى التشدد في مسائل الشريعة بين المجموعتين الدينيتين للأحزاب الدينية في إسرائيل: مجموعة اليهود المتدينين القوميين الذين يعتبرون الصهيونية مقدمة للخلاص، واليهود الحراديم الذين تبدل موقفهم من الرفض للصهيونية والدولة إلى التعاون معها، والمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية، والانحياز نحو اليمين الصهيوني(٧٦).

٥ ـ الأحزاب الصهيونية الدينية

ـ الحزب الديني القومي (البيت اليهودي حالياً)

هو الحزب الديني القومي المعروف اختصاراً بـ «مفدال»، وقد تأسس عام ١٩٥٥ باتحاد فرعي حركة المزراحي الصهيونية الدينية: منظمة المزراحي وعمال المزراحي. وقد تغيّر برنامجه الانتخابي وخطه السياسي بعد عام ١٩٦٧، وأخذ يدعو إلى الاستيطان في الأراضي المحتلة وفي الضفة الغربية التي يطلقون عليها بالعبرية اسم «يهودا والسامرة». وأعضاؤه هم القيادات الناشطة في الحركات والمنظمات الاستيطانية، مثل كتلة الإيمان (غوش أمونيم) التي تأسست عام ١٩٧٤، ومجلس المستوطنات في الضفة الغربية وغزة المعروف اختصاراً بـ «يشع»(٧٧).

فبعد أن كان برنامجه الانتخابي يدعو إلى الحفاظ على الطابع الديني للدولة عن طريق تشريع القوانين التي تراعي التعاليم الدينية، أخذ الاتجاه القومي والأمني في برامجه يتقوى بالتركيز على الاستيطان والدفاع عنه، وفق الدوافع الدينية والأيديولوجية المسيحانية، تحت شعار: أرض إسرائيل لشعب إسرائيل، وفق توراة إسرائيل، وبالتشديد على الحفاظ على القيم اليهودية والصهيونية

(٧٦) رشاد عبد الله الشامي، **القوى الدينية في إسرائيل: بين تكفير الدولة ولعبة السياسة**، عالم المعرفة؛ ١٨٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٤)، ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

(٧٧) David Khalfa, «Le Mafdal: Les Mutations politique et idéologique du mouvement Sioniste Religieux,» *Bulletin du centre de recherche français de Jérusalem*, no. 16 (2005), p. 182.

التقليدية[٧٨]، وبالدعوة إلى إسرائيل الكبرى. ونظراً إلى تراجع نتائجه الانتخابية وتعرّضه لكثير من الانشقاقات، وتزايد اهتمامات أجياله الجديدة بالنشاط الاستيطاني، وتغيّر توجهاته الدينية نحو مزيد من التسامح في المسائل الدينية، وتشدد أكثر في الاتجاه القومي اليهودي، فقد نصّ برنامجه الانتخابي لعام ٢٠٠٦ على إمكانية إيجاد حلول للأزواج الذين لم يتمكنوا من الزواج وفق الشريعة اليهودية، بإجراءات شبيهة بالزواج المدني، وخاض انتخابات ٢٠٠٦ بتحالفه مع أحزاب يمينية أخرى. وقد سمّي هذا التحالف بقائمة: الاتحاد الوطني - المفدال، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ تقرر حلّ الحزب، بهدف الاندماج في الحزب الجديد الذي سمّي بحزب «البيت اليهودي»، الذي جمع بين أحزاب الاتحاد الوطني وحزب المفدال، لكن انسحاب الكتل الحزبية من هذا الحزب، حوله إلى نسخة جديدة لحزب المفدال.

يعتبر حزب المفدال، أو حزب البيت اليهودي لاحقاً، من أكثر الأحزاب الإسرائيلية امتداداً في العمر الزمني بعد حزب الأغودات. وقد شهد عدة انشقاقات عبر تاريخه، إما بسبب الخلفية الإثنية للقيادات المنشقة أو بسبب التشدد القومي للقيادات الحاخامية الجديدة في أوساط الحزب. فمن أهم هذه الانشقاقات نجد:

(١) **حزب تامي** الذي يعتبر أول محاولة لظهور حزب ذي هوية سيفارادية لليهود الشرقيين، فهو حزب صهيوني ديني أسسه الحاخام أهارون أبو حصيرة إثر احتجاجه على عدم تمثيل السيفاراديم في حزب المفدال[٧٩]، وقد اندمج في الليكود عام ١٩٨٨[٨٠].

(٢) **حزب موراشا**: وهو حزب تأسس في عام ١٩٨٤ من مجموعتين برلمانيتين: **الأولى** تسمى «متسادا»، وهي اختصار لمعسكر الصهيونية الدينية التي انشقت من المفدال عام ١٩٨٣، بقيادة حاييم دروكر، **والثانية** هي الفصيل العمالي لحزب الأغودات: مجموعة عمال أغودات إسرائيل. وقد دخلت انتخابات عام ١٩٨٤ وحصلت على مقعدين، وانضمت إلى حكومة الوحدة الوطنية. وفي عام ١٩٨٦ انفصل حاييم دروكر عن موراشا، وبقي حزب عمال الأغودات ممثلاً

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٣٠٢.

(٧٩) أبو حسنة، «أحزاب الصهيونية الدينية وأحزاب الحراديم،» ص ٣٨.

(٨٠) Arian, *Politics in Israel: The Second Republic*, p. 124.

لهذه الكتلة الانتخابية إلى غاية عام ١٩٨٨، حيث اندمج مع حزب الأغودات[٨١]. كما انشق عن الحزب الديني القومي حزب تكوما، وهو حزب ديني مقرّب من أوساط حركة غوش أمونيم، وكان ظهر عام ١٩٩٨، ومن أبرز قياداته حنان بورات، أحد نشطاء حركة غوش أمونيم، وزفي هندل أحد قياديي الحركة الاستيطانية في قطاع غزة، وقد انضم إلى التحالف الانتخابي الاتحاد الوطني عام ٢٠٠١[٨٢].

(٣) **حزب ميماد**: يعتبر حزب ميماد أو «حزب الدولة اليهودية الدولة الديمقراطية»، امتداداً للحركة التي أنشأها الحاخام يهودا عميتال عام ١٩٨٨، رئيس المدرسة الدينية (ييشيفا) هارعتسيون، ويعتبر حزباً استثنائياً في الصهيونية الدينية، بتحالفه الانتخابي مع أحزاب علمانية يسارية، وبتحالفه لفترة طويلة مع حزب العمل، وتوجهه اليساري في قضايا السياسة الخارجية وقضايا الصراع بين المتدينين والعلمانيين. فقد تأسس كحزب في عام ١٩٩٩، ودخل في تحالف انتخابي مع حزب العمل وحزب غيشر تحت اسم «إسرائيل واحدة»، حيث فاز الحزب بمقعد واحد ضمن القائمة، شغله الحاخام ميخائيل ملخيور.

وهو يرى في برنامجه السياسي أن الصراع القائم في المجتمع اليهودي بين المتدينين والعلمانيين ينبغي أن يحلّ عبر عقد قائم على تقوية قيم الثقافة اليهودية، وذلك عبر إدراج الدراسات الدينية في المناهج التربوية بدل التشريعات الإكراهية، وإدراج تشريعات المحاكم الدينية اليهودية في المحاكم المدنية. لذا فهو يدعو في برنامجه إلى حلول وسط بين المتدينين والعلمانيين، في الوسط اليهودي، بخصوص المسائل الدينية، مثل: عطلة السبت والزواج، فهو يدعو إلى الاعتراف بالأزواج خارج المحاكم الشرعية، والسماح بوسائل النقل يوم السبت في حدود معينة، وإقامة حوار بين كلّ فئات المجتمع اليهودي، وخصوصاً بين العلمانيين والمتدينين لحلّ خلافاتهم[٨٣]. وقد أنهى الحزب تحالفه الانتخابي مع حزب العمل عام ٢٠٠٨، ودخل انتخابات ٢٠٠٩ في تحالف انتخابي مع حزب يساري يسمّى الحركة الخضراء، ولم تتمكن القائمة المشتركة من الحصول على أي مقعد.

(٨١) أبو حسنة، المصدر نفسه، ص ٣٨.

(٨٢) «ما هي تكوما،» موقع تكوما، <http://www.tkuma.org.il/takanon.asp>.

(٨٣) «Meimad's Platform,» Maiemad, <http://english.meimad.org.il/ArticlePage.asp?ArticleId=72>.

٦ ـ الأحزاب الدينية المنتمية إلى الحراديم

ـ أغودات إسرائيل (اتحاد إسرائيل)

هو الجناح السياسي للطوائف اليهودية الدينية التي عارضت الصهيونية أثناء الانتداب البريطاني، وتأسست كحركة عالمية في بداية القرن العشرين في وسط أوروبا. وبعد قيام دولة إسرائيل شاركت في الانتخابات البرلمانية، وتحالفت مع حزبي الصهيونية الدينية وجناحها العمالي تحت اسم «جبهة التوراة اليهودية»، وشاركت في الائتلافات الحكومية دون أن يتولى أعضاؤها الوزارات بصفة مباشرة[٨٤]. وبصفتها حزباً دينياً، فقد كانت تشترط في دخولها الائتلافات المزيد من الدعم المالي لمدارسها الدينية، وتمرير بعض التشريعات الدينية، مثل قانون السبت وقانون الأكل الحلال (الكشيروت). وهذا الحزب لم يكن يعرف بميول معينة تجاه اليسار أو اليمين، لاقتصار برنامجه السياسي على المسائل الدينية والقطاعية للمتدينين من الطوائف الحسيدية والحرادية التابعة له.

وبعد صعود الليكود إلى الحكم، أصبح خطه السياسي يميل نحو اليمين، ونحو تأييد الاستيطان، خصوصاً بعد انتفاضة الفلسطينيين الثانية عام ٢٠٠٠، فقد شارك حزب الأغودات في معظم الائتلافات الحكومية التي ترأسها حزب الليكود. وحزب الأغودات هو تحالف لمجموعات حسيدية، من أهمها طائفة غور التي تمثل الأغلبية في الأغودات، وطوائف أخرى، مثل التيار الليتواني الذي انشق عنها عام ١٩٨٨ وشكل حزب «ديغل هتوراه»، أي علم التوراة، وقد انقسم الحزب بدوره إلى عدة أحزاب، من بينها:

(١) حزب راية التوراة: وهو حزب يمثل اليهود الأصوليين الأشكناز الحراديم من التيار الليتواني المعارض للتيارات الحسيدية، المسيطرة على حزب الأغودات، وقد تأسس هذا الحزب إثر الخلاف الذي نشب عام ١٩٨٨ بين القيادات الدينية داخل مجلس حكماء التوراة في حزب أغودات إسرائيل. فانفصل الحاخام أليعيزر مناحيم شاخ نهائياً عن المجلس، وشجع على تأسيس هذا الحزب. وبعد وفاة الحاخام شاخ عام ٢٠٠٣، انتقلت القيادة الروحية إلى البوسيك أو الحاكم الديني الحاخام يوسف شالوم إلياشيف، وقد تراوح تمثيله البرلماني بين مقعدين إلى ثلاثة مقاعد[٨٥].

(٨٤) الشامي، **القوى الدينية في إسرائيل: بين تكفير الدولة ولعبة السياسة**، ص ١٤٩.

(٨٥) المصدر نفسه، ص ١٤٨.

(٢) حزب شاس[*]: تأسس عام ١٩٨٤، قبيل انتخابات الكنيست الحادي عشر، احتجاجاً على تهميش القيادات الدينية السيفارادية في القائمة الانتخابية لحزب أغودات إسرائيل، وذلك بتشجيع من الحاخام الأشكنازي أليعيزر شاخ الذي كانت له بدوره خلافات عميقة مع مجلس حكماء التوراة، وهي الهيئة القيادية في حزب الأغودات، وبإشراف من الحاخام السيفارادي ذي الأصول العراقية عوفاديا يوسف[٨٦]. وفي بداية تأسيسه، كان قريباً من اليسار، خصوصاً في المسائل الاجتماعية والسياسة الخارجية، مثل الانسحاب من الأراضي المحتلة، وقريباً من الأحزاب الحرادية في موقفها من الصهيونية، ولكنه تحول إلى اليمين، وطرأت عليه تحولات عميقة لجملة من الأسباب، منها: اعتلاء قيادة الحزب شخصيات دينية يمينية هي التي تدير الحزب، مثل إيلي ييشاي، وتشجيع الحاخام عوباديا يوسف الزعيم الروحي للحزب والموجه لقراراته، وهو المشهور بفتاويه وبتصريحاته العنصرية تجاه العرب، وخروج آريي درعي من زعامته، نتيجة اتهامه بالفساد أثناء توليه لمنصب وزارة الداخلية عام ١٩٩٣، وقد حكمت عليه المحكمة بالسجن، وبعد خروجه من السجن عام ٢٠٠٢ ما زال من غير المسموح له تولي مناصب عامة.وقد تحول حزب شاس في موقفه من الصهيونية إلى القبول بها، في ما يسمّيه الدارسون بـ «صهيونية شاس» أو الصهيونية الجديدة ذات الصبغة السيفارادية[٨٧].

وقد نشر شاس لأول مرة خطوطاً عن برنامجه في انتخابات ٢٠٠٦ تمثلت في ما يلي:

أ ـ «دولة إسرائيل دولة الشعب اليهودي تقوم على مبادئ ديمقراطية بما يتفق مع توراة شعب إسرائيل».

ب ـ «تجميع الجاليات اليهودية من كلّ بقاع الأرض بغية بناء البيت اليهودي في دولة يهودية كبيرة وقوية في جميع أرجاء أرض إسرائيل».

ج ـ «الاستمرار في تطوير الاستيطان في يهودا والسامرة بما يتفق مع

(*) اختصار للكلمة العبرية مفلاجات (سفاراديم شومري توراه) التي تعني حزب السيفاراديين حراس التوراة.

(٨٦) Omar Kamil, «Rabbi Ovadia Yosef and his Culture War, in Israel,» *Middle East Review of International Affairs*, vol. 4, no. 4 (December 2000), p. 22.

(٨٧) Yoav Peled, «Towards a Redefinition of Jewish Nationalism in Israel? The Enigma of Shas,» *Ethnic and Racial Studies*, vol. 21, no. 4 (1998), pp. 703-704.

قرارات الكنيست والحكومة، وتطوير الجليل والنقب بغية تدعيم سكّان الأطراف»[٨٨].

كما أبرز الحزب في اتجاهاته الأخيرة أنّه لا يعترف بالشعب الفلسطيني ولا بوجوده في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا يعترف بالعرب الفلسطينيين داخل إسرائيل كأقلية عربية، وإنما كأقليات دينية: إسلامية ومسيحية ودرزية، يتوجب التسامح معهم[٨٩].

وحزب شاس يتوجه في خطاباته إلى ثلاث فئات من الإسرائيليين، هم: العلمانيون والتقليديون من اليهود الشرقيين، وإلى الشرائح الفقيرة بشعار تحقيق الرفاهية، وإلى المتدينين بشعار إعادة الماضي التليد إلى سيادة الشريعة اليهودية[٩٠]. ورغم تعرض حزب شاس لانشقاقات ناتجة من الخلافات الداخلية، مثل قائمة محبة إسرائيل في انتخابات ٢٠٠٦، وموريا في عام ١٩٩٠، فإن من عوامل نجاح شاس هو تمكنه من إنجاز شبكة واسعة من الخدمات الاجتماعية سمحت له بتوسيع قاعدته الانتخابية وشعبية قياداته في أوساط اليهود الشرقيين.

٧ ـ الأحزاب العربية ـ الوسط العربي

يمكن النظر إلى الأحزاب في الوسط العربي كنظام حزبي فرعي للفلسطينيين أو عرب ١٩٤٨، داخل النظام الحزبي الإسرائيلي[٩١]، تحكمه علاقاته الخاصة وقواعده الثقافية التاريخية في إنشاء التحالفات بين أحزابه. فالوسط العربي، قبل ظهور الأحزاب العربية المستقلة والخاصة به، كانت له علاقات وطيدة مع الحزب الشيوعي الإسرائيلي، ثمّ القائمة الشيوعية الجديدة (ركاح) التي تسلّم قيادتها وقاعدتها الحزبية عربي، وقد تحولت إلى حزب الجبهة الشعبية للسلام والمساواة (حداش). وكانت المؤسسة الحزبية الإسرائيلية تميل إلى تمثيل العرب في الكنيست، عبر تعيين بعض القيادات العربية التقليدية في قوائم عربية منفصلة تابعة لأحد

(٨٨) «Shas Party Platform,» Sahs Web Site, <http://www.shasnet.org.il>.

(٨٩) Yoav Peled, «No Arab Jews There: Shas and the Palestinians,» Working draft prepared at: «Ethno-Religious Movements in Israel/Palestine» Workshop, UC Irvine, 10-12 October 2002.

(٩٠) Peled, «Towards a Redefinition of Jewish Nationalism in Israel? The Enigma of Shas,» p. 704.

(٩١) Klein, *Le Système politique d'Israël*, p. 168.

الأحزاب: حزب العمل والمابام وكتلة ميريتس، بالإضافة إلى النفوذ الانتخابي المعتبر لحزب الليكود داخل الوسط العربي، خاصة في وسط الدروز، وبدرجة أقل في وسط البدو في النقب[٩٢]. فقد مثل تأسيس القائمة العربية للسلام عام ١٩٨٤ برئاسة محمّد ميعاري، والحزب الديمقراطي العربي برئاسة عبد الوهاب دراوشة عام ١٩٨٨، بداية لظهور الأحزاب العربية كتعبير مؤسسي عن التصدع القومي على المستوى الحزبي. وفي انتخابات ١٩٩٦ شاركت ثمانية أحزاب عربية في انتخابات الكنيست من خلال ثلاث قوائم حزبية متحالفة، وتندرج الاستراتيجية العامة لها، على العموم، في طلب الاعتراف بحقوق العرب كأقلية ثقافية، والاعتراف بالمواطنة الكاملة لهم والمساواة. فقد رفع حزب التجمّع الوطني الديمقراطي شعار: «إسرائيل لِكُلّ مواطنيها»، كمسعى لتسليط الضوء على السياسة الإثنوقراطية والعنصرية التي تنتهجها السياسات الإسرائيلية تجاه المواطنين العرب. وتحاول الأحزاب من الوسط العربي إثبات هويتها وانتمائها العربي الفلسطيني. لذا يمكن اعتبار الأحزاب العربية كعائلة سياسية واحدة لها كيانها الخاص في مقابل الأحزاب اليهودية الأخرى.

وهناك عائلات فرعية داخل هذه الأحزاب، مثل الشيوعيين الذين أسسوا قائمة راكاح المنشقة من الحزب الشيوعي، ثمّ تحولت إلى الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) كجبهة واسعة تمثل اليسار العربي. وهناك الأحزاب والتنظيمات العربية الصرفة، مثل الحركة العربية للتغيير، والحزب العربي الديمقراطي، والتجمّع الوطني الديمقراطي. وهذا الأخير يتحدر بعض أعضائه من حركة الأرض التي حظرتها السلطات الإسرائيلية في الستينيات، ومن حركة أبناء البلد، وهو تنظيم احتجاجي ما يزال له وجود معتبر في الوسط العربي، ولكنه يمثل الجناح المقاطع للانتخابات والمشاركة السياسية في مؤسسات الدولة الإسرائيلية. وهناك الاتجاه الإسلامي المتمثل في جناح من الحركة الإسلامية التي بدأت تنمو منذ أوائل الثمانينيّات، ومن أبرز قادتها عبد الله نمر درويش[٩٣]. ويمكن تقسيم الأحزاب في الوسط العربي إلى ثلاث فئات: الأحزاب القومية، والتوجه الإسلامي والتقليدي، والأحزاب الاشتراكية والشيوعية.

(٩٢) Dorris Ben Simon et Errera Egal, *Israéliens, des juifs et des arabes* (Bruxelles: Edition Complexes, 1989), pp. 433-444.

(٩٣) نافذة أبو حسنة، **الأحزاب الصهيونية في مائة عام** (باكستان: مركز الدراسات السياسية، ١٩٩٧)، ص ١٣٨.

أ ـ حزب التجمّع الوطني الديمقراطي

ظهر هذا الحزب عام ١٩٩٥ على خلفية معارضة اتفاقية أوسلو، التي رأى فيها مؤسس الحزب عزمي بشارة خطأ جسيماً ارتكبته القيادة الفلسطينية، وله انعكاس على مستقبل الحركة الوطنية الفلسطينية، وعلى وضع الفلسطينيين داخل الخط الأخضر. ويدعو هذا الحزب في برنامجه السياسي إلى تغيير طبيعة دولة إسرائيل القائمة على الطابع الإثني من دولة يهودية إلى دولة لِكُلّ مواطنيها، على أساس المساواة التامة في المواطنة بين العرب واليهود، وإلغاء جميع المؤسسات والقوانين التي تكرّس العنصرية ضدّ المواطنين العرب في دولة إسرائيل(٩٤).

ونتيجة هذا التوجه ـ خصوصاً القومي ـ فقد وجهت اتهامات إلى قيادة هذا الحزب لصلته بحزب الله وحزب البعث في سورية. وقد حاولت لجنة الانتخابات البرلمانية التي يسيطر عليها الاتجاه اليميني منع حزب التجمّع من دخول المنافسة الانتخابية عام ٢٠٠٣، بحجة أن التوجه السياسي للحزب وقياداته، لا يعترف بالطابع اليهودي للدولة، وأن قيادييه يؤيدون الإرهاب. وقد وجّه هذا الاتهام نفسه مع الحظر إلى أحمد الطيبي، رئيس حزب الحركة العربية للتغيير (تعال)، ولكن المحكمة العليا أبطلت هذا الحكم بعد توجيه طعن موجه إليها من قبل الحزبين(٩٥). وقد تكررت الاتهامات ومحاولات الحظر والاستئناف لدى المحكمة العليا في انتخابات ٢٠٠٩ أيضاً.

ومن مطالب حزب التجمّع الوطني، ضرورة الاعتراف بالعرب كأقلية قومية مستقلة، لا بُدَّ من أن تتمتع بالاستقلال الذاتي في التعليم، وعلى مستوى توزيع الموارد محلياً، والمساواة في الوصول إلى الموارد المالية والأرض، مثل اليهود، والتمثيل المناسب للعرب في جميع مؤسسات الدولة الرسمية والعامة، ومشاركتهم في القرارات المتعلّقة بهم، إذ نصّ برنامج الحزب على ما يلي:

«يطالب التجمّع بالاعتراف بالعرب في إسرائيل كأقليّة قوميّة، كشعب له حقوق قوميّة جماعيّة ومساواة مدنيّة كاملة، وفق ما ينصّ عليه القانون الدّولي

(٩٤) «نشأة التجمّع وتطوره،» موقع التجمّع الوطني الديمقراطي، ٧/ ٦/ ٢٠٠٧، <http://www.balad.org/index.php?id=157>.

(٩٥) «العليا الإسرائيلية تقرر ترشيح بشارة والطيبي والتجمّع،» **المشهد الإسرائيلي**، ١/ ٩/ ٢٠٠٣.

وقرارات وإعلانات الأمم المتّحدة ذات الصّلة، خصوصاً الإعلان بشأن حقوق الأقليّات الصادر عام ١٩٩٢»(٩٦).

ب ـ حزب الحركة العربية للتغيير (تعال)

هو اختصار لعبارة الحركة العربية للتغيير، وقد أسس الحزب عضو البرلمان العربي أحمد الطيبي، إثر انفصاله من حزب التجمّع(٩٧). وهو من أحزاب الوسط في القطاع العربي، بتغييره لتحالفاته الانتخابية من التجمّع إلى الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، فإلى التحالف مع القائمة العربية الموحّدة.

ج ـ القائمة العربية الموحّدة

وهي معروفة بـ «رعام» بالعبرية، وهي قائمة انتخابية تشكّلت عام ١٩٩٦ من الحزب العربي الديمقراطي بقيادة عبد المالك دراوشة، والحركة الإسلامية ـ القطاع الجنوبي، بالإضافة إلى قائمة الحركة العربية للتغيير(٩٨). وفي عام ٢٠٠٦ تشكلت من تحالف ثلاثة أحزاب عربية، هي الحزب العربي الموحّد، والحزب الوطني العربي، والحركة الإسلامية ـ فرع الجنوب. وقد ترأس رئيس الحركة الإسلامية إبراهيم صرصور هذا التحالف، وهذه الأحزاب طرحت برنامجاً مشتركاً يعكس وجهة الرأي العام لقطاع واسع من المواطنين العرب، من حيث تحسين الخدمات في القطاع العربي، ومساواة العرب في حقوق المواطنة مع بقية المجتمع الإسرائيلي، وحل القضية الفلسطينية وفق عودة اللاجئين، والقدس كعاصمة للدولة الفلسطينية، وهي تمثل تقريباً نقاط الإجماع لدى الأحزاب العربية في مقابل الإجماع المشكل في الأحزاب اليهودية حول هذه النقاط.

د ـ الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)(*)

هو تجمّع حزبي معارض للصهيونية، ومشكل أساساً من الحزب الشيوعي

(٩٦) حزب التجمّع الديمقراطي، «البرنامج السياسي للمؤتمر الرابع، ٥ ـ ٦ آذار ٢٠٠٤،» موقع التجمّع الوطني الديمقراطي، ٧/ ٦/ ٢٠٠٧، <http://www.balad.org/index.php?id=130>.

(٩٧) أبو حسنة، **الأحزاب الصهيونية في مائة عام**، ص ١٣٨.

(٩٨) Arian, *Politics in Israel: The Second Republic*, p. 138.

(*) «حداش» (חד"ש) وهو اختصار للكلمة العبرية (החזית הדמוקרטית לשלום ולשוויון) (هحزوت هديمكراتيوت لشلوم في شوفي): الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة.

الإسرائيلي. وقد تحالفت الجبهة مع الحركة العربية للتغيير في انتخابات ٢٠٠٣، وحصلت القائمة على ثلاثة مقاعد، كما حصلت على العدد نفسه في انتخابات الكنيست السابع عشر، وهي تعرّف نفسها على أنها جبهة يهودية عربية في برنامجها الانتخابي، الذي ينصّ على إخلاء المستوطنات، وإقامة دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وتأييد حقوق العمال الاجتماعية، والدفاع عن مصالح الجماهير العربية، والمطالبة باعتبار دولة إسرائيل دولة ثنائية القومية[٩٩]. وقد كانت حداش تمثل من الناحية التقليدية الحزب الرئيسي الممثل للعرب الذي تتوجه إليه معظم الأصوات العربية بعد حزب العمل، ولكنه بعد ظهور الأحزاب العربية المستقلة، مثل الحزب العربي الديمقراطي، والقائمة التقدّمية للسلام، في الثمانينيات، تقلص نفوذه الانتخابي في الوسط العربي، وأصبح في وضع تنافسي مع القائمة العربية الموحّدة في انتخابات ١٩٩٦ وما بعدها، وأصبح يدعو إلى تحالف يساري قومي لمواجهة الاتجاه الإسلامي والمحافظ في الوسط العربي.

ومن الناحية التاريخية، فالجبهة الديمقراطية تعود في نشأتها إلى الحزب الشيوعي الإسرائيلي، الذي ما زال يعرّف نفسه بأنه حزب يهودي عربي يسعى إلى المساواة بين العرب واليهود، والدفاع عن حقوق العمال والنساء والأقلية العربية، ويناضل ضدّ ما يسمّيه بنظام الاستغلال والتمييز القومي والعنصرية القائم في إسرائيل. وقد تأسس عام ١٩٤٨ من قبل أعضاء الحزب الشيوعي الفلسطيني الذين بقوا داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨. ورغم اعترافه بقيام دولة إسرائيل، غير أنّه طالب بقيام دولة فلسطينية، بحسب قرارات الأمم المتحدة، وكان عضواً في الشيوعية العالمية وموالياً للاتحاد السوفياتي. شارك في انتخابات الكنيست الأوّل، وحصل على أربعة مقاعد، وبعد أحداث براغ عام ١٩٥٣ انفصل حزب المابام عن ولائه للاتحاد السوفياتي، فانضم أعضاء من المابام، وأبرزهم موشيه سنيه، إلى الحزب الشيوعي الإسرائيلي، وأصبح من قيادات الحزب. وفي عام ١٩٦٥ انقسم الحزب إلى قسمين: قسم ذو أغلبية يهودية بزعامة موشيه سنيه، اعترف بحق إسرائيل في الوجود، وانتقد سياسات الاتحاد السوفياتي المعادية لإسرائيل، وقسم ذو أغلبية عربية موال لخط الاتحاد

(٩٩) الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، «البرنامج السياسي والاجتماعي لانتخابات الكنيست السابع عشر،» موقع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (آذار/مارس ٢٠٠٦)، <http://www.hadash.org.il/matzahadash.htm>.

السوفياتي، واتخذ اسماً جديداً له: القائمة الشيوعية الجديدة المعروفة باختصار «راكاح» بالعبرية، التي تحولت في ما بعد إلى الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة[١٠٠].

أما القسم اليهودي الذي احتفظ بتسمية الحزب فهو ماكي، فقد بقي مقتصراً على أقلية من الناخبين في الوسط اليهودي، ورغم انحيازه إلى تأييد النظام الإسرائيلي، وتأييده لحرب ١٩٦٧ التي اعتبرها حرباً دفاعية مشروعة، فإنه لم يحظ بثقة الجمهور اليهودي، إذ لم يحصل سوى على مقعد واحد في كلّ من انتخابات عامي ١٩٦٥ و١٩٦٩. ثمّ انضم إلى حزب الشعلة (موكيد) في انتخابات ١٩٧٣، وحصلت القائمة على مقعد واحد شغله زعيم حزب موكيد مئير بعيل، كما انضم عام ١٩٧٧ إلى قائمة شيلي (السلام والمساواة)، وفشل في الحصول على أي مقعد في انتخابات ١٩٨١، ثمّ تحالف أعضاء هذا الحزب مع حزب راتس في انتخابات ١٩٩٢، بعد استعادة راكاح اسم الحزب «ماكي» مجدداً عام ١٩٨٩.

أما الجناح ذو الأغلبية العربية راكاح، أو القائمة الشيوعية الجديدة، فقد ترأسه مئير فيلنر منذ تأسيسه إلى بداية الثمانينيات، وأصبح حزباً يمثل الوسط العربي على مستوى كلّ من القيادة والقاعدة الحزبية والانتخابية، وينصّ في برامجه والمنشورات على إدانة الصهيونية، ويدعو إلى تغيير النظام السياسي إلى دولة تتساوى فيها كلّ القوميات[١٠١]. وفي عام ١٩٧٧ شكل مع مجموعات معارضة للصهيونية وتنظيمات عربية، حركة الفهود السود، والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش). وفي عام ١٩٨٩ عاد راكاح إلى التسمية القديمة له «ماكي»، ويعتبر التنظيم الرئيسي في تحالف حداش، ومن أبرز الوجوه التاريخية في الحزب: إميل حبيبي، وتوفيق طوبي، وصموئيل ميكونيس.

وقد انشق عن حزب الشيوعي الإسرائيلي عام ١٩٩٥ منظمة العمل الديمقراطي (دعم)، حيث شارك هذا الحزب الصغير في انتخابات الكنيست السابع عشر، وفي انتخابات ٢٠٠٩، دون أن يحصل على أي مقعد. وباعتبار أعضائه ذوي خلفية شيوعية، ومن المنشقين من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، أعلنوا عن أفكارهم من خلال منشوراتهم، فهم يرفضون الحلّ الذي

(١٠٠) شمالي والدجاني، **الأحزاب والكتل السياسية في إسرائيل**، ص ٣٨.

(١٠١) مائير فلنر [وآخرون]، **دراسات في الصهيونية** (القدس: منشورات صلاح الدين، ١٩٧٦).

تتجه نحوه القضية الفلسطينية التي يرونها تتراوح بين مشروعين: أمريكي إسرائيلي يؤدي إلى استيعاب الحركة الفلسطينية في الداخل والخارج، وخيار الحركة الإسلامية الأصولية الذي يؤدي إلى الانتحار بالنسبة إلى القضية القومية الفلسطينية(١٠٢).

رابعاً: التصدّعات الاجتماعية في إسرائيل وإعادة هيكلة العائلات الحزبية

تعكس التصدعات الاجتماعية الأساسية في المجتمع جانباً مهماً من الانقسام السياسي بين العائلات الحزبية في إسرائيل، المتمثل في التصدع القومي بين العرب واليهود، والتصدع الإثني الذي كان قائماً بين مجموعتين: اليهود الشرقيين واليهود الغربيين، وأصبح الآن تصدعاً اجتماعياً متعدد الأبعاد بدخول المهاجرين الروس والمهاجرين من إثيوبيا كعناصر إضافية في هذا التصدع، والتصدع الديني المتمثل في الصراع العلماني الديني حول الطابع اليهودي الديني للمجتمع والدولة، والتصدع الطبقي الذي ليست له عائلات حزبية قوية محددة وواضحة. وتتفاوت التصدعات الاجتماعية في مدى حضورها وتأثيرها في هيكلة الانقسام بين العائلات الحزبية، ومدى تأثيرها في النقاش والخلاف السياسي، وفي حضور القضايا المرتبطة بالتصدع الاجتماعي في برامجها.

وفي تقسيم هذه الدراسة للعائلات الحزبية في إسرائيل، حاولنا الأخذ بالبعدين: الموقف من التصدعات الاجتماعية، ومعيار اليمين واليسار، وذلك وفق القضايا التالية:

١ ـ الموقف من الأقلية العربية والقضايا ذات الصلة بها مثل مسألة الأمن، والتسوية السلمية، والموقف من العرب في الأراضي المحتلة، ومدى تأييد اندماج العرب المواطنين في إسرائيل أو ما يسمّى بالأقليات في الحياة الإسرائيلية العامة، كمؤشر على توجهات الحزب تجاه التصدع القومي بين العرب واليهود.

٢ ـ الموقف من الاندماج بين اليهود والمجموعات الإثنية اليهودية، ومدى اهتمام الحزب بالمسألة الطائفية، وموقفه من الانقسام الحاصل بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين، والموقف من المهاجرين من بلدان الاتحاد السوفياتي سابقاً

(١٠٢) «دعم: حزب الطبقة العاملة،» موقع حزب دعم، <http://odaction.org/matza_ar.htm>.

والمهاجرين من إثيوبيا. وهنا، فإن ظهور الأحزاب القطاعية الإثنية في الوسط اليهودي مؤشر على ظهور التصدع الإثني كتصدع بارز سياسياً.

٣ ـ الموقف من مسألة العلاقة بين الدين والدولة، ولا سيّما ما يعرف بالموقف من الوضع القائم أو الستاتيكو، والموقف من المؤسسات والقوانين الدينية، مثل قانون السبت، والامتيازات التي يحصل عليها المتدينون، مثل الإعانات المالية للمدارس الدينية، وإعفاء قسم من المتدينين من الخدمة العسكرية، كمؤشر على أهمية التصدع الديني في البرامج الحزبية، وفي تقسيم العائلات الحزبية الإسرائيلية على أساس التصدع الديني بين أحزاب دينية وأحزاب علمانية.

٤ ـ الموقف من قضايا توزيع الثروة بين الطبقات، ومدى الحفاظ على دولة الرفاه والإعانات الاجتماعية التي كانت تتسم بها السياسات الحكومية في عهد حكومات حزب العمل، التي تمثل أحد أعمدة دولة الرفاه في إسرائيل التي تؤمن استمرار جذب الهجرات. كما إنّ سياسات الرفاه الإسرائيلية بدورها تمثل إحدى آليات إعادة إنتاج نظام التراتبية الإثنية القومية بين اليهود الغربيين واليهود الشرقيين والعرب الفلسطينيين(١٠٣).

وفي ضوء الدراسة المقارنة بين البرامج الحزبية بعد عام ١٩٩٦ والقوائم والتنظيمات الحزبية التي بدأت تظهر في الساحة السياسية، يلاحظ أن التصدّعات الاجتماعية في إسرائيل أصبح لها اهتمام واضح في الخطابات الحزبية، ومن خلال نتائج الانتخابات، يتضح أن لها دوراً معتبراً في تغيير الخريطة الحزبية، وفي إعادة تقسيم العائلات الحزبية نحو المزيد من التفتيت والانقسام، وذلك نظراً إلى تصاعد التوتر بين المجموعات الثقافية الإثنية الرئيسيّة السبع التي سبق أن تكلّمنا عليها في الفصل السابق(١٠٤)، وذلك على المستوى الإعلامي، وعلى مستوى إثارة القضايا الإثنية والقومية في النقاش السياسي داخل الكنيست وخارجه.

(١٠٣) Zeev Rosenhek, «Social Policy and Nation Building: The Dynamics of the Israeli Welfare State,» *Journal of Societal and Social Policy*, vol. 1, no. 1 (2002), pp. 15-16.

(١٠٤) المجموعات الإثنية الثقافية تشمل: العرب، اليهود الأشكناز العلمانيين، اليهود المتدينين القوميين، السيفارديم التقليديين، الحراديين، المهاجرين الروس، والإثيوبيين، وهي المجموعات التي تشكّل ثقافات فرعية رئيسيّة ومهمة من الناحية العددية وعلى مستوى الحضور الاجتماعي اليومي.

ويمكن أن نستخلص، وفقاً لخطوط التقسيم الأيديولوجية والتصدعية، أن العائلات الحزبية في إسرائيل تعكس إلى حدّ بعيد التقسيم الاجتماعي بين هذه المجموعات. فقد أصبح لِكُلّ بعد من أبعاد التصدع الاجتماعي مجموعة من الأحزاب تتموقع على أحد الجانبين أو الطرفين منه. ونتيجة لشدة الاستقطاب في التصدعات الاجتماعية، مثل التصدع القومي، فهذا يجعل من الصعوبة نجاح أية حركة حزبية باتخاذها مواقف وسطية، بالحصول على تأييد الأغلبية في الوسط اليهودي، رغم وجود العديد من الأحزاب الإسرائيلية التي تحاول أن تعرّف نفسها على أنها حزب أو حركة عربية يهودية، كما هو الحال بالنسبة إلى أحزاب أقصى اليسار، وحركة ميريتس، والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة. ففي المسألة القومية، هناك تميّز وخروج للأحزاب العربية من دائرة الإجماع الإسرائيلي، الذي يبقى ضمن الدائرة اليهودية، التي تعرّف إسرائيل كدولة يهودية.

وعلى هذا الأساس، فالأحزاب العربية تشكل عائلة حزبية منفصلة عن الأحزاب اليهودية، والانفصال القائم والمتزايد بين عائلة الأحزاب اليهودية وعائلة الأحزاب العربية يدلّ على تزايد أهمية التصدع القومي. وفي داخل الأحزاب اليهودية، تزايد التوجه اليميني القومي، كما تنامت شعبية الأحزاب التي تتبنى خطاباً أكثر تشدداً وعنصرية تجاه الوجود العربي في دولة إسرائيل، مثل اقتراح بدائل عنصرية للتخلص منه. وهذه الفئة من الأحزاب تتشابه مع خصائص الحركات اليمينية المتطرفة المتصاعدة في أوروبا التي تركّز على كراهية الأجانب والأقليات القومية (انظر الجدول الرقم (٧) في ملحق هذا الكتاب).

وفي إطار المسألة الدينية والموقف من العلاقة بين الدين والدولة، يلاحظ تحرّك واضح لدى كلّ من الحزبين الرئيسيين لليسار واليمين إلى توجه وسطي في الموقف من المتدينين. وعلى هذا الأساس، يرى روفن حازان (Reuven Hazan) أن إسرائيل ليست دولة علمانية، ولا دولة دينية، فمبدأ الفصل بين الدين والدولة ليس على إطلاقه في إسرائيل، لأن الجدل السائد ليس هو الفصل بين الدين والدولة، بل المدى الذي تقف عنده الدولة في دعمها للمؤسسات الدينية[١٠٥]، وهو مكمن الخلاف بين الأحزاب العلمانية الكبيرة، مثل الليكود،

(١٠٥) HazanY. Reuven, «Religion and Politics in Israel: The Rise and Fall of the Consocionalism Model,» in: HazanY. Reuven and Moshe Maor, eds., *Parties, Elections and Cleavages: Israel in Comparative and Theoretical Perspective* (London: Frank Cass, 2000), p. 113.

وحزب العمل، وحزب كديما التي تتخذ مواقف وسطية تجاه مسألة الدين والدولة، وبين الأحزاب العلمانية اليمينية واليسارية الصغيرة، مثل تسوميت، وميريتس، وشينوي، التي تتخذ مواقف معارضة ومعادية لدور المتدينين في السياسة العامة للبلد.

وتتخذ الأحزاب الرئيسيّة موقفاً وسطياً تجاه المجموعتين: الأغلبية العلمانية، والأقلية الدينية، فَكُلّ من حزبي الليكود والعمل وحزب كديما، بصفتها أحزاباً حاكمة في حينه، ونتيجة للحاجة إلى أغلبية برلمانية لتشكيل الحكومة، تحاول التقرّب من الأحزاب الدينية، ومن الجمهور الديني المتعاطف مع الأحزاب الدينية من خلال الدعوة إلى الحوار بين المتدينين والعلمانيين واحترام القيم والتقاليد اليهودية، واحترام الوضع القائم في المؤسسات الدينية والعلمانية. ومن خلال برامجها، تحاول أن تجمع بين العنصرين (الدين والدولة)، وبين المجوعتين: المتدينين والعلمانيين، ضمن صيغة توفيقية تعايشية قائمة على احترام الوضع القائم بالتوفيق بين مصالح المجموعات الدينية وأغلبية الجمهور العلماني[١٠٦].

أما الأحزاب ذات التوجه العلماني، فقد زادت شعبيتها نتيجة ما يعتبره الرأي العام الإسرائيلي ممارسة ابتزازية من قبل الأحزاب الدينية. ومع تزايد التوتر بين الأحزاب الدينية المتصلبة في الشؤون الدينية، مثل حزب شاس، وهي ما يطلق عليها بالأحزاب الحرادية، وبين أحزاب ما يسمّى بالوسط العلماني التي أخذت تحتجّ على الوضع القائم، وتدعو إلى تغييره وإعادة النظر فيه، تحول حزب صغير في السابق، مثل حزب شينوي، إلى الحزب الثالث انتخابياً عام ٢٠٠٣، بسبب تركيزه في الحملة الانتخابية على مهاجمة الأحزاب الدينية الحريدية. لهذا، نجد في هذا البعد طرفين متعارضين، فمن الجانب الديني نجد الأحزاب الدينية التي تدعو إلى عدم الفصل بين الدين والدولة، بل إخضاع الدولة لتعاليم الدين أو الشريعة اليهودية، وفي الطرف المقابل نجد الأحزاب العلمانية المعارضة لتدخل المتدينين في الحياة العامة، والمطالبين بالفصل الواضح بين الدين والدولة، وإزالة القوانين الدينية. ومن الناحية التاريخية، فقد مثّل توجه الطرف العلماني المعارض للأحزاب الدينية وامتيازات الوسط الديني، في عهد الحزب المهيمن في الفترة ما

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ١١٢ ـ ١١٣.

بين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٧٧ كلاً من حزب المابام من اليسار، والحزب الليبرالي من اليمين. وفي عهد الاستقطاب الثنائي بعد عام ١٩٧٧ برزت أحزاب، مثل راتس، وشينوي، وميريتس، تعارض المتدينين من الجانب اليساري، وحزب تسوميت من الجانب اليميني.

أما البعد المتعلق بالصراع والتصدع الإثني، فهو بعد لم يكن مسموحاً له بالبروز في أوائل تأسيس الدولة، وقد تمّ احتواء الأحزاب والقوائم التي كانت تمثل السيفاراديم واليهود اليمنيين في الأحزاب ذات الهيمنة الأشكنازية، مثل حزب الصهيونيين العموميين وحزب الماباي. وهذا البعد من التصدع الاجتماعي تمثله الحركات والأحزاب المعارضة لهيمنة النخب الأشكنازية على الحياة السياسية والحزبية منذ تأسيس الدولة. وأولى هذه الأحزاب والحركات هي تلك التي خرجت من الوسط السيفارادي وفشلت في الاستمرار، مثل قائمة السيفاراديم، وقائمة اليمنيين في الكنيست الأوّل والثاني، وتلتها حركة الفهود السود في بداية السبعينيات التي لم تنجح في الاستمرار، وحزب تامي المنشق عن الحزب الديني القومي، وحزب شاس المنشق عن حزب الأغودات في الثمانينيات، وغيشر المنشق عن الليكود في عام ١٩٩٦. وازداد بروز البعد الإثني والطائفي في القوائم والأحزاب في القطاع اليهودي بعد الهجرة المهمة عددياً من اليهود الروس بعد عام ١٩٩٠، فقد برزت أحزاب المهاجرين الروس، مثل إسرائيل بالهجرة، وإسرائيل بيتنا، وقوائم أخرى على مستوى الانتخابات المحلية.

وهذا التنامي للأحزاب ذات الطابع الإثني شجع عليه النجاح الذي وجدته حركة شاس في الأوساط السيفارادية، وهذا دفع بمجموعات أخرى تمثل الثقافات الفرعية الهامشية إلى إنشاء أحزابها الخاصة. فبرزت بصورة واضحة الأحزاب العربية التي كان التمثيل العربي فيها يقتصر على القوائم التابعة لحزب العمل أو جبهة المعراخ، والأحزاب اليهودية الأخرى، مثل المابام، أو على الحزب الشيوعي والمنظمات الأهلية المتحالفة معه في ما بعد، التي عرفت باسم حداش. أما مجموعات المهاجرين من إثيوبيا، فقد تمكّنوا من إنشاء تنظيمات محلية نافست الأحزاب الأخرى في الانتخابات المحلية، وحازت على مقاعد في بلدات التطوير، ولكن على المستوى الوطني لم تتمكن قوائم اليهود من إثيوبيا من اجتياز نسبة الحسم المطلوبة للحصول على مقعد في البرلمان.

وعلى مستوى البعد الطبقي، فقد سبق أن أشرنا إلى أن التقسيم الطبقي هو تصدع مقوّ للتصدعات الأخرى، وأخذت تضعف أهميته السياسية، رغم أن هناك تراتبية طبقية تتبع الانقسام الإثني والقومي في المجتمع الإسرائيلي. ورغم أن هذا البعد من التصدع موجود على مستوى الانقسام الأيديولوجي منذ نشأة الأحزاب الصهيونية بين أحزاب ما يسمّى بالصهيونية العمالية التي حملت الفكر الماركسي والاشتراكي، وأسست النقابة العمالية الهستدروت، وبين الصهيونية التنقيحية واليمينية التي كان لها توجهات وبرامج برجوازية، مثل الحزب الليبرالي وحزب حيروت، إلا أن هذا الاختلاف الأيديولوجي الذي كان قائماً لم يكن يجسد حقيقة طبقية واقعية في المجتمع.

وحتّى الانقسام الأيديولوجي بين الأحزاب العمالية والأحزاب الليبرالية أخذت تخفّ حدته، وبدأت المسافات تتقارب بتحول الأحزاب العمالية الصهيونية في برامجها نحو الديمقراطية الاجتماعية، على غرار حزب العمل، ونحو تبني الليبرالية الاجتماعية، مثل حركة ميريتس، إذا ما قارناها مع سلفها الماركسي: حزب المابام. ومما يؤكّد ضعف أهمية التصدع الطبقي تلك المفارقة الموجودة من حيث صلة الأحزاب بالقواعد الاجتماعية، حيث إن هناك تحيزاً انتخابياً في الطبقات العليا نحو الأحزاب العمالية التي توصف باليسار، مثل ميريتس وشينوي وحزب العمل، وتحيزاً في الطبقات الدنيا اليهودية نحو أحزاب اليمين، مثل الليكود، رغم أنها تتبنى برامج أكثر ميلاً نحو اقتصاد السوق، وأقل ميلاً نحو تعزيز الخدمات الاجتماعية وسياسات الرفاه، مما يدلّ على ضعف التصدع الطبقي، وبقاء الأحزاب التي تركز على المطالب والمصالح العمالية، مثل الحزب الشيوعي الإسرائيلي، محدودة التأييد انتخابياً، بل إن الانقسام الأيديولوجي بين اليسار واليمين، ليس مرتبطاً بالقضايا الاجتماعية، بقدر ارتباطه بشؤون السياسة الخارجية، وقضايا الأمن، والموقف تجاه العملية السلمية، والصراع العربي ـ الإسرائيلي.

وانطلاقاً من هذا الواقع، يمكن أن نرى بوضوح أن الانقسامات الحزبية بين العائلات الحزبية، كانت تدور حول ثلاثة محاور أساسية، هي ما يسمّى باليمين الإسرائيلي، وباليسار الإسرائيلي، الذي كانت تتحالف معه التنظيمات العربية بطريقة هامشية، والأحزاب الدينية. وهذه المحاور الحزبية كانت قضايا الخلاف بينها تدور حول بعد الأمن والسلام، أي قضايا السياسة الخارجية، والبعدين الديني والاجتماعي في السياسة الداخلية من خلال التنافس بين أحزاب اليسار

واليمين والأحزاب الدينية. لكن هذه المحاور الثلاثة أضيفت إليها محاور أخرى، ومحاور فرعية، حيث أصبحت تتبع وتتطابق الانقسامات السياسية تقريباً في السنوات الأخيرة، ومنذ عام ١٩٩٦ ترافقت مع التصدعات الاجتماعية القومية والإثنية والدينية بشكل واضح.

وفي المرحلة الثانية من تحول النظام الحزبي الإسرائيلي من نظام التعددية الحزبية ذات الحزب المهيمن إلى نظام التعددية الحزبية المستقطبة، على أساس الاستقطاب الثنائي بين حزبي الليكود والعمل بعد عام ١٩٧٧، بدأت التصدعات الإثنية تعلن عن نفسها بوضوح أكثر إذا قارناها بالمرحلة الأولى بين عامي ١٩٤٨ و١٩٧٧ التي كانت امتداداً لمرحلة ما قبل الدولة، حيث تهيكلت الأحزاب السياسية فيها على أساس انقسام سياسي أيديولوجي بين اليمين واليسار الصهيونيين. وترجع جذور هذا الانقسام الأيديولوجي إلى امتداد التصدعات الاجتماعية والأيديولوجية في أوروبا الشرقية والوسطى داخل التنظيمات الصهيونية التي عكست التصدعات الاجتماعية الناشئة في تلك المجتمعات بشكل عام، وبسبب المسألة اليهودية المتمثلة في أزمة اندماج اليهود في تلك المجتمعات بشكل خاص. فالتصدع الاجتماعي الطبقي بين العمال والمستخدمين، والمسألة اليهودية كمسألة إثنية، انعكسا في وجود أحزاب صهيونية قومية عمالية، وأحزاب وتنظيمات يهودية برجوازية، مثل الصهيونية التصحيحية، والصهيونية العمومية. كما كانت تمثل امتداداً للتصدع الديني العلماني الذي نشأ في أوروبا، وانتقل إلى فلسطين، وانقسم فيها مجتمع الاستيطان اليهودي («اليشوف» بالعبرية) في فلسطين، إلى يشوف قديم تقليدي ديني، ويشوف جديد ذي بنية استيطانية، وتوجهات علمانية تحررية من سلطة الدين التقليدية.

هذه التصدعات الاجتماعية، من الناحية التاريخية، التي تدور حول التصدع الطبقي الموروث من المجتمعات الأصلية في أوروبا الشرقية، والتصدع الديني الذي استمر في فلسطين، والتصدع القومي الذي هو تعبير عن التناقض بين السكان الأصليين الفلسطينيين والمستوطنين اليهود، كان لها دور كبير في تشكل العائلات الحزبية التقليدية الأربع: عائلة اليسار الصهيوني، وعائلة أحزاب اليمين الصهيوني، وعائلة الأحزاب الدينية، الصهيونية وغير الصهيونية، وفي الأخير عائلة الأحزاب العربية، أو عائلة أحزاب الوسط العربي، بإضافة مشكلة الصراع اليهودي ـ الفلسطيني. وقد استمر هذا النظام التصدعي التقليدي القائم على أبعاد

ثلاثة للتصدع، هي: التصدع القومي، والتصدع الديني، والتصدع الطبقي، وذلك إلى غاية عام ١٩٧٧ وما بعدها وفق هيكلية جديدة، حيث بدأت معالم بروز البعد الرابع من نظام التصدع الجديد، وهو التصدع الإثني الذي تمكّن من البروز سياسياً بعد أن كان تصدعاً كامناً في الستينيات. وقد برز أول تصدع في صيغة الانقسام الحاصل بنيوياً بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين، ليمتد بعد عام ١٩٩٠، ويشمل دخول مجموعتين يهوديتين إلى نظام التصدع الإثني، ببروز الأحزاب الإثنية للمهاجرين من الاتحاد السوفياتي سابقاً، واليهود الإثيوبيين. وهذا الواقع يعبّر عنه باروخ كيمرلينغ بحرب الثقافات التي اندلعت في إسرائيل، في تعليقه على انتخابات ١٩٩٦، حيث يرى أنه «لأول مرة في إسرائيل، أصبحت الانتخابات والفوز فيها لا يحددان من هو الحزب الذي سيحكم إسرائيل، وما هي السياسات التي ستعتمد فقط، بل وأي قسم من الهويات الاجتماعية السياسية سيهيمن على السلطة»[١٠٧].

وبناءً على تصنيفه للمجموعات الاجتماعية السبع (أشكناز علمانيين، متدينين أشكناز صهيونيين، متدينين أشكناز حراديم، سيفاراد متدينين تقليديين، يهود روس، يهود إثيوبيين، عرب)، يمكن إعطاء تقسيم حزبي مماثل لذلك، مما يدلّ على حضور التصدعات الاجتماعية في تشكل العائلات الحزبية، وفق التقسيم التالي:

١ ـ **اليسار العلماني الأشكنازي** ذو القاعدة الاجتماعية (المجموعات المرجعيّة) الأشكنازية. والتوجه العلماني الواضح أو الضمني، ويشمل ذلك حزب العمل، واليسار العلماني المتمثل في ميريتس وشينوي.

٢ ـ **اليمين القومي** ذو القاعدة الانتخابية المشكلة من اليهود الشرقيين من مدن التطوير، ومن مجموعات المستوطنين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وهذا اليمين يتمثل أساساً في حزب الليكود والأحزاب التي انشقت عنه، مثل حزب غيشر.

٣ ـ **اليمين المتطرف**، وهو يمثل قاعدة اجتماعية ذات أغلبية أشكنازية،

(١٠٧) Baruch Kimmerling, «Elections as a Battleground over Collective Identity,» in: Asher Arian and Michael Shamir, eds., *The Elections in Israel 1996*, SUNY Series in Israeli Studies (Albany NY: State University of New York Press, 1999), p. 27.

وهو مشكل اجتماعياً من أوساط المجموعات الاستيطانية والحركات الاستيطانية الرئيسيّة، مثل غوش أمونيم، والبرامج السياسية والخطاب السياسي لها يعكس خصائص اليمين المتطرف المتمثل في كراهية الأجانب، إلى حدّ الفوبيا، واستهداف الأقليات القومية بالعداء. وفي إسرائيل، يتم تركيز الهجوم على العرب، وتشمل هذه العائلة الحركات اليمينية القومية المتشددة، مثل حركة كاخ العنصرية وتحيا وموليديت سابقاً، وحالياً الاتحاد الوطني وإسرائيل بيتنا. وهي أحزاب تطور خطابها المعلن من الترانسفير أو الفصل العنصري علانية، كما كانت تطرحه حركة كاخ، إلى طرح جديد يتمثل في دقّ ناقوس الخطر في ما يعتبرونه بمسألة المعضلة الديمغرافية التي أصبح يواجهها المجتمع الإسرائيلي، والمتمثلة في التزايد الديمغرافي للفلسطينيين سكان إسرائيل، وزيادة توجهات القومية الفلسطينية بينهم، والمخاطر الأمنية الداخلية الناجمة عن ذلك، المتمثلة في ما يسمونه بـ «الولاء المزدوج لعرب إسرائيل». لذا، تشترك هذه الحركات في طرحها لفكرة الترانسفير الطوعي للعرب، أو التبادل السكاني الجغرافي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

٤ ـ **الأحزاب الإثنية القومية**، وهي أحزاب تتفاوت وتتداخل مع اليمين المتطرف، ومن أبرزها أحزاب المهاجرين الروس، مثل إسرائيل بالهجرة وإسرائيل بيتنا، وأحزاب اليهود الإثيوبيين، مثل حزب مستقبل واحد.

٥ ـ **الأحزاب الدينية الإثنية**: في البداية، وقبل انشقاق هذه الأحزاب من الأغودات، لم يكن المجتمع الحرادي يعكس تمييزاً إثنيا واضحاً، ولكن التمايز الإثني الديني ظهر من خلال إنشاء اليهود السيفاراديم لأحزاب وتنظيمات خاصة بهم، وهي المتمثلة في حركة شاس وأحزاب الحراديين الأشكنازيين، مثل حزب «راية التوراة».

٦ ـ **الأحزاب الدينية القومية**: أبرز ممثل لها هو الحزب الديني القومي الذي تغيّرت تسميته إلى حزب البيت اليهودي، وحركة غوش أمونيم، وحزب تكوما، وحزب الأمل المنضويين ضمن تحالف الاتحاد الوطني، وحركة ميماد التي تتحالف انتخابياً مع حزب العمل.

٧ ـ **أحزاب الأقليات القومية**: في الحالة الإسرائيلية تمثل الأحزاب العربية أحزاب الأقلية القومية، فهي الأحزاب ذات التأييد الانتخابي من الوسط العربي

حصرياً، وذات القيادات والبرامج الحزبية العربية التي تنصّ على الدفاع عن الحقوق العربية، وتخرج عن إجماع الأحزاب اليهودية في ما يتعلق بالقدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، ومعارضة الهجرة اليهودية والطابع اليهودي للدولة.

خلاصة واستنتاجات

لقد أدى التصدع الاجتماعي إلى إعادة تشكيل العائلات السياسية من خلال بروز عائلات فرعية تمثل هويات فرعية مختلفة للمجموعات الإثنية في المجتمع الإسرائيلي من خلال سلسلة من الاصطفافات السياسية المتعددة الأبعاد على مستوى الأحزاب السياسية، حيث نجد على مستوى البعد القومي بروزاً واضحاً لعائلتين، هما الأحزاب اليهودية في مقابل الأحزاب العربية. وقد عمل على بروز هذا الانقسام سياسات الدولة الإثنية المشجعة على الهجرة اليهودية والاستيطان، التي أدت إلى حصار العرب داخل مناطقهم وعزلهم مؤسسياً ومكانياً، من خلال تصاعد المد اليميني القومي اليهودي منذ عام ١٩٦٧، تاريخ انتصار إسرائيل واحتلالها للأراضي العربية، وعام ١٩٧٣، تاريخ تشكيل الليكود والتراجع المستمر لليسار الإسرائيلي بمختلف توجهاته.

وداخل العائلة الحزبية اليهودية أصبح هناك ميل إلى تشكل عائلات حزبية فرعية على أساس الثقافات والانتماءات الفرعية الإثنية والدينية التي بدأت تظهر بوضوح منذ انتخابات ١٩٩٦، وهي تمثل مساراً متصلاً يتمثل في التنامي المتصاعد لليمين القومي الذي صعّد من خطاب الفوبيا من المواطنين العرب، والذي يؤكّد الهوية القومية والدينية لليهودية ولدولة إسرائيل، كما تمثل مساراً لتنامي الأصولية اليهودية بتياريها الصهيوني وغير الصهيوني، وتوسع نشاطها الاجتماعي وتزايدها الديمغرافي، وخروج الأصولية اليهودية للحراديم من العزلة الدينية التي كانت تفرضها زعامات الأغودات على أتباعها، من خلال بروز حزبي شاس وراية التوراة من حزب الأغودات، وتغيّر خطابها السياسي ليتقارب كثيراً مع خطاب اليمين الصهيوني.

كما أن هذه الثقافات والانتماءات أخذت تمثل مساراً لبروز الأحزاب الإثنية لدى بعض الفئات، ومنهم:

١ ـ اليهود الشرقيون المحتجون على سيطرة النخبة الأشكنازية، وتهميشهم الثقافي والاجتماعي والمكاني والاقتصادي، من خلال المحاولات المستمرة لبروز قوائم وتنظيمات مستقلة لهم، وقد توّج ذلك ببروز حركة شاس وحزب غيشر.

٢ ـ الروس والإثيوبيون الذين لم تستوعب هجرتيهما من الناحية الثقافية، بل كرّستا لتحول المجتمع إلى مجتمع متعدد اللغات والعرقيات، بإضافة اللغة الروسية إلى لغة الإعلام الإسرائيلي في القطاع اليهودي، فضلاً على أن التعددية العرقية أصبحت واقعاً ملموساً بوجود عرقية يهودية سوداء تواجه التمييز العنصري. وكلا الهجرتين، أنتجتا مجموعة من التنظيمات الاجتماعية ومجموعات الضغط التي توّجت بدورها بظهور أحزاب تمثل هذه الإثنيات، مصلحياً وبرنامجياً.

الفصل الرابع

السياسات الحزبية والتغيّر في النظام الحزبي

يقصد بالسياسات الحزبية، مجمل نشاطات العملية السياسية للتنظيمات الحزبية التي سينتج منها في المحصّلة هيكلة وإعادة هيكلة في النظام الحزبي، وهذه السياسات لها أهداف لعل من أهمها: محاولة جلب التأييد الانتخابي وتوسيع قاعدتها الانتخابية عبر مختلف المجموعات الاجتماعية، وما يترتب عليه من توظيف للتصدعات الاجتماعية ومحاولة استثمارها أو التخفيف من أهميتها. فبالاعتماد على مفهوم التصدع الاجتماعي الذي يمتد من الحقل الاجتماعي إلى الحقل السياسي، حيث يشكّل التصدع السياسي ويحدد مضمونه، فإن التوجه التفسيري يتجه إلى كيفية هيكلة هذه التصدعات الاجتماعية لرهانات الصراع ومضمون القضايا التي يدور حولها الانقسام السياسي بين العائلات الحزبية، وفي تحديد مضمون اليسار واليمين.

كما يتجه التفسير إلى محاولة فهم الطريقة التي يؤدي بها بروز التصدعات الاجتماعية إلى عمليات إعادة اصطفاف انتخابية، تؤدي إلى إعادة النظر في البرامج والسياسات والتحالفات الحزبية والانتخابية من خلال إعادة تقييم النخب الحزبية لهذا الواقع، ومحاولة التكيّف معه. وفي الأخير، سيؤدي تزايد دخول أبعاد التصدع الاجتماعي وتراكمها في المحصّلة إلى المزيد من الانقسام في النظام الحزبي.

إن تصاعد تأثير التصدعات الاجتماعية من خلال إثارة القضايا الاجتماعية على أساس الهويات الاجتماعية، يؤثر في أنماط التعبئة السياسية التي تتخذها الأحزاب لكسب تأييد مجموعات بعينها أو تأييد أكبر قدر من المجموعات الاجتماعية. كما يؤدي الانقسام أو التصدع الاجتماعي إلى رفع العدد الفعلي للأحزاب، مما يؤدي إلى صعوبة تشكيل الائتلافات الحكومية. لذا، فمن المهم معرفة كيف يؤدي بروز التصدعات الاجتماعية سياسياً إلى تغيير بنية النظام الحزبي والسياسات الحزبية الانتخابية والحكومية.

أولاً: التغير في النظام الحزبي الإسرائيلي

مرّ النظام الحزبي لإسرائيل في تغيّره بثلاث مراحل، هي: مرحلة نظام الحزب المهيمن، ثمّ مرحلة الثنائية الحزبية المستقطبة بين معسكرين حزبيين، هما معسكر الليكود، ومعسكر حزب العمل، ثمّ مرحلة الميل نحو زيادة التجزئة في النظام الحزبي بعد عام ١٩٩٦، فقد امتدت مرحلة الحزب المهيمن من عام ١٩٤٩ إلى غاية عام ١٩٧٧ كان فيها حزب الماباي الذي تغيّر إلى حزب العمل هو الحزب الحاكم الذي مثّل الأغلبية النسبية الكبيرة في الكنيست، ويقود تشكيل الحكومات ويترأسها. وفي انتخابات ١٩٧٧ تراجع حزب العمل أو جبهة المعراخ أمام تقدّم تكتل الليكود اليميني بزعامة مناحيم بيغن، الخصم التاريخي للحزب الحاكم السابق والخصم الشخصي لزعيمه دافيد بن غوريون. وفي الواقع، فإن بداية الاستقطاب بين الليكود وجبهة المعراخ بقيادة حزب العمل بدأت منذ عام ١٩٥٩، وأعقبها تأسيس الليكود عام ١٩٧٣، حيث سجل تقدّماً انتخابياً بفعل إعادة الاصطفاف في الهيئة الانتخابية، متمثلة في ازدياد تصويت اليهود الشرقيين لصالحه. وقد افتتحت انتخابات ١٩٧٧ عهداً من التنافس الحزبي بين التكتلين: اليساري متمثلاً في حزبي العمل والمابام، المشكلين للتجمّع أو المعراخ من جهة، وحزب الليكود المشكل بدوره من اتحاد وائتلاف ثلاثة أحزاب يمينية (حيروت، والحزب الليبرالي، وحركة لعام) من جهة أخرى.

فالفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٧٧ و١٩٩٦ كانت تمثل عهد نظام الثنائية الحزبية القطبية، ولكن من الناحية الواقعية كان النظام الحزبي الإسرائيلي في تلك الفترة يمثل نظام الثنائية المستقطبة أو نظام الثنائية والنصف، نظراً إلى الدور الذي كانت تؤديه الأحزاب الدينية، بالأخص حزب المفدال وحزب الأغودات، في ترجيح كفة أحد القطبين على حساب الآخر، ونظراً إلى تنافس القطبين الحزبيين في جلب الأحزاب الدينية إلى تأييدها.

أما المرحلة الثالثة للنظام الحزبي فهي الممتدة ما بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٦، وفيها بدأ النظام الحزبي يميل تدريجياً نحو النظام الحزبي المفرط في تعددية الأحزاب أو التعددية الحزبية المفرطة، بازدياد تفتت الحزبين الكبيرين، حيث برزت الأحزاب الدينية، ولا سيما حزب شاس، كطرف ثالث متقارب نسبياً في قوته الانتخابية من الحزبين الكبيرين: العمل والليكود في انتخابات ١٩٩٩. أما بعد انتخابات ٢٠٠٦ فتمثل مرحلة جديدة في ميل النظام الحزبي الإسرائيلي نحو

المزيد من التجزئة وتفتت وتراجع الأحزاب الكبرى في حجمها الانتخابي، وبروز حزب وسط من جديد على غرار الحركة الديمقراطية للتغيير (داش) في عام ١٩٧٧، ولكنه في هذه المرة يصبح هو الحزب الأوّل الفائز، وذلك بنجاح أرييل شارون في تشكيل حزب كديما على حساب الليكود والعمل عام ٢٠٠٥، على خلفية طرحه لخطّة الانسحاب من غزة، ليصبح هو الحزب الحاكم بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ ويستمرّ بزعامة إيهود أولمرت بعد انسحاب شارون من الحكومة، وهذه المرحلة الأخيرة في تغيّر النظام الحزبي الإسرائيلي تماثل النمط الحزبي الذي يتحدث عنه ألن سياروف (Alan Siaroff)، المتسم بالتعددية الحزبية المفرطة مع تعادل نسبي في حجم الأحزاب الكبرى، أو بتعددية حزبية مفرطة مع وجود حزبين رئيسيين[١] (كديما والليكود).

١ ـ عهد الحزب المهيمن

إن حزب الماباي الذي تحول إلى حزب العمل لاحقاً، كان يمثل دور الحزب المهيمن، بمفهوم دوفرجيه للحزب المهيمن، وهو أنّه: «حزب أكبر من الأحزاب الأخرى، ويطبع زمنه بطابعه. فالهيمنة هي مسالة تأثير أكثر مما هي مسألة حجم»[٢]، وذلك لعدة أسباب، منها: أن حزب الماباي، أو حزب العمل في ما بعد، جسّد لفترة طويلة الهيمنة الأيديولوجية والثقافية في إسرائيل، التي عرفت بـ «الثقافة المابائية» أو الثقافة السياسية العمالية، والتي اتخذت شعار «الصابار» كأيديولوجيا للتعامل مع الهجرات اليهودية، وتغيير الشخصية اليهودية من شخصية المنفى المذمومة إلى شخصية الصابار المرغوب فيها، بحسب نظرهم. فنظراً إلى دور الحركات المرتبطة به في العمل الاستيطاني قبل تأسيس الدولة وسيطرته على مؤسسات البيشوف، فقد كانت أيديولوجيته تمثل القيم الصهيونية للدولة، وشخصياته التاريخية هم رموز الدولة والأبطال التاريخيين للأمة والأبطال الطليعيين (الحالوتسيم) الذين أحيوا أرض إسرائيل، بحسب التعبير الإسرائيلي.

ونظراً إلى دور حزب العمل في توسيع شبكة من المنظمات النقابية والزراعية والخدمية، فقد أصبح من أنشط الأحزاب في الحركة الاستيطانية، وفي استيعاب

(١) Alan Siaroff, *Comparative European Party Systems: An Analysis of Parliamentary Elections Since 1945* (New York: Garland Publishing, 2000), p. 71.

(٢) موريس ديفرجيه، **الأحزاب السياسية**، ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد، ط ٣ (بيروت: دار النهار للنشر والتوزيع، ١٩٨٩)، ص ٣١٣.

الهجرات اليهودية. ومن أبرز هذه المؤسسات مؤسسة الهستدروت التي أسسها عام ١٩٢٠، والتي امتد نشاطها لتصبح دولة داخل الدولة، وأحد أركان سيطرة النخبة الحاكمة، بتعبير حامد ربيع[٣]. ومن بداية تأسيسها إلى نهاية الثمانينيات، فقد تمكّن بواسطتها حزب العمل من امتلاك قدرة على تعبئة أكبر قدر من المنخرطين والناخبين في صفوفه في تلك الفترة، بالإضافة إلى الدور الذي أدته المنظمات الفلاحية التعاونية (الكيبوتزات) التابعة للحزب في إعداد القيادات العسكرية والسياسية الموالية للحزب[٤]. وفي المقابل، فإن أحزاب اليمين، مثل حركة جابوتنسكي، فشلت في منافسة حزب الماباي لفترة طويلة، بسبب ارتكاب جابوتنسكي لجملة من الأخطاء، أهمها معارضة نشاط الهستدروت، وتركيزه على العمل الأيديولوجي بدل التنظيمي، بإهمال بناء منظمات تستوعب المهاجرين وتؤطرهم، بل كان الطابع التنظيمي يميل إلى الناحية العسكرية من خلال تأسيسه لمنظمة البيتار شبه العسكرية، ثمّ الإيتسل. كما أنَّ انسحاب جابوتنسكي من المنظمة الصهيونية العالمية عام ١٩٣٥ فسح المجال أكثر لحزب الماباي لزيادة نفوذه في المنظمة الصهيونية وفي الوكالة اليهودية، بما خدم زيادة الموارد المالية الخارجية لمؤسساته المتعددة النشاطات والخدمات[٥].

كما تعود قوة حزب العمل في احتفاظه بالقوة الانتخابية والسياسية، والاستمرار في حكم إسرائيل من عام ١٩٤٨ إلى غاية عام ١٩٧٧، إلى سياسته البراغماتية وتحالفاته المرنة مع بقية الأحزاب والحركات الصهيونية، ولا سيّما جناح الصهيونية الدينية «المفدال». فهناك عبارة معروفة عن زعيم الحزب دافيد بن غوريون أنّه «مستعد للتحالف مع أي كان ما عدا الشيوعيين وحركة حيروت التي كان يقودها مناحيم بيغن. فبعقد حزب الماباي لتحالفات مع الأحزاب الدينية والليبرالية، مثل حزب الصهيونيين العموميين، بالإضافة إلى حلفائه من الأحزاب الصهيونية العمالية، مثل اتحاد العمل والمابام، تمكّن من الاحتفاظ بأغلبية مضمونة في البرلمان. كما أن أسلوب هذا الحزب في سحب الشرعية عن المعارضين من خلال تصنيفهم بأنهم معادون للصهيونية، وبعدم المسؤولية، وأنهم خطر على

---

(٣) حامد ربيع، **إطار الحركة السياسية في إسرائيل** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٥)، ص ٣١١.

(٤) حامد ربيع، **من يحكم في تل أبيب** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥)، ص ٣١٢.

(٥) Myron Joel Aronoff, *Israeli Visions and Divisions: Cultural Change and Political Conflict*, 3rd ed. (New Brunswick,NJ: Transaction Publisher, 2004), pp. 1-2.

الدولة ومستقبل إسرائيل، ووصفهم بهذه الأوصاف، أدى إلى عزل حركة حيروت في بداية تأسيس الدولة.

وفي إطار مفهوم روكان وليبست لآليات الاصطفاف (Alignment) وظهور التصدع السياسي، يمكن فهم قوة حزب العمل في مراحله الأولى، وكذلك فهم دوره في الفترات الحاسمة من تكوين الدولة في تعبئة القوى الاجتماعية حوله، مما جعله يحتفظ بهيمنته الأيديولوجية والثقافية والتنظيمية، ويستثمرها في بناء بيروقراطية قوية للدولة سمحت بانتقال الكثير من الوظائف الخدمية للمنظمات الصهيونية الحزبية إلى احتكار الدولة، وهي سياسة انتهجها بن غوريون وقيادة حزب المابام بصرامة في ما يُعرف بالدولنة (Statism)، مثل إلغاء التنظيمات العسكرية ودمجها في «جيش الدفاع الإسرائيلي»، وإلغاء المدارس التعليمية الخاصة التابعة للمنظمات الحزبية، وإدماجها في نظام تعليمي رسمي تابع للدولة، مع استثناء نظام التعليم الديني للتيارات الدينية وفق اتفاقية الستاتيكو بينه وبين حزب الأغودات.

كما أنّ أيديولوجية الماباي المتمثلة في الدولنة بتحويل وظائف المنظمات الحزبية إلى الدولة، وتحويل الصهيونية إلى مثابة ديانة مدنية، مكّنت من توسيع نشر الثقافة الصهيونية العمالية لتصبح أحد أركان التنشئة السياسية، وفق مبدأ فرن الصهر ودمج المهاجرين، وهي التي أثارت مشاكل واحتجاجات في ما بعد، خصوصاً لدى أوساط اليهود الشرقيين والقادمين من العالم العربي والإسلامي. كما تعود هيمنة حزب العمل إلى الإنجازات في المجال الاقتصادي التي قامت بها تنظيماته وحكوماته من خلال استيعاب موجة كبيرة من المهاجرين من أوروبا في نهاية الأربعينيات، وموجة هجرة يهود العالم العربي والإسلامي بعد الخمسينيات إلى غاية الستينيات. وقد استلزم هذا الأمر تشكيل إدارة مركزية قوية وتسيير للاقتصاد من قبل الدولة وقطاع الهستدروت، وتوفير الدعم المالي الكافي لاستيعاب المهاجرين.

وترجع هيمنة حزب العمل السياسية كذلك إلى إنجازاته العسكرية التي تمثلت في الأعمال العسكرية الهجومية على البلدان العربية الحدودية، مثل الهجوم على مصر عام ١٩٥٦، وحرب عام ١٩٦٧، مما أكسبه دعماً سياسياً داخل المجموعات اليهودية في إسرائيل[٦].

ولكن عصر الهيمنة لم يستمرّ طويلاً، فمع التغيّرات الداخلية الاجتماعية

---

(٦) المصدر نفسه، ص ٤ ـ ٥.

والاقتصادية، والتغيّر في الأجيال، أخذت شعبية حزب العمل وهيمنته الثقافية في التآكل. فعلى مستوى الإنجاز العسكري، تعرّضت صورته للاهتزاز في أحداث حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، التي أدت إلى قيام لجنة حكومية عرفت بـ «لجنة أغرانات» (ترأسها القاضي سيمون أغرانات) اتهمت قيادات الحزب بالتقصير، كما أوقعت المسؤولية على قيادات الجيش. وعلى مستوى الأداء الاقتصادي والاجتماعي، فقد تزايدت مظاهر الاستياء من البيروقراطية الحزبية داخل صفوفه وخارجها، مما أدى إلى سلسلة من الانشقاقات الداخلية وتعالي نداءات التصحيح، وهو ما توّج ببروز الجبهة الديمقراطية للتغيير (داش) التي أثرت في فقدانه فرصة الحصول على رئاسة الحكومة مجدداً، وتزايد الاستياء من بيروقراطية الدولة، مع تنامي القطاع الخاص وتصاعد قضايا الفساد التي اتهم فيها الكثير من رموز الحزب. وعلى المستوى الاجتماعي، فقد تصاعدت الاحتجاجات الطائفية لليهود الشرقيين على خلفية السياسة التهميشية لحزب العمل، وتصريحات رؤساء حكومات العمل السلبية تجاههم، مثل التصريح الذي اشتهر عن غولدا مائير تجاه اليهود الشرقيين واليهود المغاربة.

فتآكل الثقافة المابائية (نسبة إلى حزب الماباي) القائمة على أيديولوجية الصابار، كنموذج لليهودي الإسرائيلي الجديد، ونبذ ثقافة المنفى، فسح المجال أمام خطاب اليمين الليكودي، ومن بعده خطاب التعددية الثقافية للمجموعات اليهودية. ومن آثار ذلك، توجه الأجيال الشابة نحو الأحزاب والحركات اليمينية ذات الطابع القومي. ففي دراسة بيبا نوريس (Norris) تعدّ إسرائيل من الدول التي نجد فيها ميل الأجيال الشابة نحو اليمين أكثر من اليسار، لأنه يعبّر عن التغيير الحاصل في الساحة الحزبية، باعتبارهم أكثر الفئات السكانية استجابة للتغيير[٧].

٢ ـ الثنائية القطبية

لقد ظهر الاستقطاب في النظام الحزبي بين الليكود والمعراخ الذي شكّله حزب العمل مع أحزاب الصهيونية العمالية، من خلال محاولة الليكود فرض

(٧) Pippa Norris: *Electoral Engineering: Voting Rules and Political Behavior* (Cambridge, UK, New York: Cambridge University Press, 2003), pp. 105-106, and «Electoral Reform and Fragmented Multipartyism: The Mechanical and Psychological Effects of Electoral Systems on Party Systems,» paper presented at: The International Conference Political Reform in Brazil in Comparative Perspective, Ipanema, Brazil, 27-28 June 2002, <http://www.pippanorris.com>.

سيطرته كبديل للحزب المهيمن بعد فوزه في انتخابات ١٩٧٧، ومن خلال استغلاله للتوترات الإثنية بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين، والاحتجاج العام لدى اليهود الشرقيين الموجّه ضدّ سلطة حزب العمل. لذا، فقد انتهج الليكود منذ تأسيسه استراتيجية تتمثل في استقطاب المهاجرين الجدد والفئات الشابة. وكانت له فرصة النجاح في أوساط اليهود الشرقيين الذين رأوا في التصويت لحزب حيروت، ومن ثمّ لحزب الليكود، نوعاً من الاحتجاج على سلطة حزب العمل باعتبارها سلطة أشكنازية همّشت اليهود الشرقيين[٨]. وكذلك، فقد استفاد من وجود حليف جديد له في الوسط الديني من خلال التحول الأيديولوجي في الوسط الصهيوني الديني الذي بدأت مظاهره الأولى منذ حرب ١٩٦٧، التي أدت إلى تحويل الحزب الديني إلى حزب قومي يميني أكثر من ذي قبل[٩].

وقد برز هذا الاستقطاب من خلال شدّة الخطابات والاتهامات المتبادلة بين الليكود والعمل، التي ترجع جذورها إلى الخلافات العميقة بين الصهيونية العمالية والصهيونية التصحيحية، حول كيفية إنشاء الدولة؛ هل حصل ذلك عبر الاستيطان المباشر ضمن الأيديولوجية الطليعية المساواتية، التي نظرت إلى التوجهات العسكرية والقومية لجابوتنسكي، قائد الصهيونية التنقيحية، كشكل من أشكال الفاشية؟ وفي المقابل، فقد اعتبر التصحيحيون سياسات الماباي بأنها اندماجية، وتشكل خطراً على الهوية القومية اليهودية، بسبب الصلات الوثيقة بين الصهيونية العمالية والشيوعية من الناحية الأيديولوجية، ومع العالم الغربي من الناحية الدبلوماسية. لذا، عارضت الصهيونية التنقيحية علاقات سلطة الييشوف مع بريطانيا، ورفضت خطّة التقسيم بسبب مطالبتها بإسرائيل الكبرى التي تضم كلاًّ من الضفة الشرقية والغربية. فقد برز تبادل الاتهامات منذ البداية، حيث شبّه بن غوريون جابوتنسكي بهتلر، واتهم التصحيحيون بن غوريون بأنه عميل بريطاني، والصهاينة العماليين بأنهم بولشفيك[١٠]. وقد بلغت التوترات ذروتها باغتيال أحد زعماء الماباي حاييم أورلوزوروف في ١٦ حزيران/يونيو ١٩٣٣، فقد توجهت التهمة إلى أتباع جابوتنسكي[١١].

(٨) Jonathan Mendilow, *Ideology, Party Change, and Electoral Campaigns in Israel, 1965-2001*, SUNY Series in Israeli Studies (Albany, Ny: State University of New York Press, 2003), p. 37.

(٩) Aronoff, *Israeli Visions and Divisions: Cultural Change and Political Conflict*, p. 19.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢١.

(١١) المصدر نفسه، ص ٢١ ـ ٢٢.

ورغم محاولات التوفيق بين الطرفين من خلال لقاءات سرية كانت تتم بين بن غوريون وجابوتنسكي، حيث حاولا التعاون على مستوى التنظيمات النقابية التابعة للتنظيمين، فقد اصطدمت محاولات التقارب مع المعارضة الداخلية في حركة جابوتنسكي، إذ رفض بيان هذا التعاون من خلال خطاب موجّه إلى جابوتنسكي في مؤتمر التصحيحيين الذي عقد في كراكوف عام ١٩٣٥ بقوله: «لا تنس بأن بن غوريون دعاك بفلاديمير هتلر، ولكن ذاكرتنا هي أحسن»[١٢].

هذه الخلافات هي التي أدت بجابوتنسكي إلى إنشاء المنظمة الصهيونية الجديدة عام ١٩٣٥، وظهرت الانقسامات من خلال التوجهات العسكرية للأجنحة العسكرية للطرفين، حيث اتجهت الهاغانا، الجناح العسكري لحزب الماباي، إلى سياسة مهادنة وتعاون مع البريطانيين، بينما انتهج تنظيم الإيتسل (إيرغون تسفاي ليؤومي) التابع للتصحيحيين نحو سياسات معادية للبريطانيين. وزادت هذه التوجهات تطرفاً بانشقاق تنظيم ليحي عن الإيتسل بزعامة أبراهام شتيرن ليمارس نشاطات إرهابية ضدّ البريطانيين والعرب[١٣].

وخلال الفترة التي حكم فيها الليكود بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨٤، حاول نشر أيديولوجيته من خلال استعمال أجهزة الدولة في الترويج لها، ولأبطاله التاريخيين، ولوجهة نظره الأيديولوجية التصحيحية حول تاريخ الحركة وتفسيراتها للواقع الحالي، من خلال إدماجها للثقافة الجابوتنسكية القومية في الثقافة الوطنية، ومن خلال إعادة الاعتبار لشخصية جابوتنسكي[١٤]. ولكن الأداء الحكومي لبيغن كان محدوداً في المجال الاقتصادي، حيث وصلت نسبة التضخم في عهد حكومتي بيغن الأولى والثانية إلى ١٠٢ بالمئة سنوياً، بالمقارنة بـ ٣٦ بالمئة سنوياً في عهد حكومات العمل السابقة[١٥]. ويرجع ذلك إلى جملة من الأمور، منها اهتمام بيغن وخليفته إسحاق شامير بمسائل الدفاع والأمن والسياسة الخارجية، وسعي حكومات الليكود إلى خفض الضرائب، وخفض الإعانات الاجتماعية، مما يتنافى مع تطلعات قاعدته الانتخابية المشكّلة من الفئات المحدودة الدخل. وهو ما تسبّب في تدهور شعبية الليكود في أوساط الطبقات الفقيرة، ومعظمها من

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢١.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٤٣-٤٤.

(١٥) Ira Sharkansky, *What Makes Israel Tick: How Domestic Policy Makes Cope with Constraints* (Chicago, IL: Nelson-Hall, 1985), p. 42.

اليهود الشرقيين. ومع بداية التسعينات، وظهور العديد من الأحزاب اليمينية، مثل حزب تيحيا، وحركة كاخ، وأحزاب الإثنية الدينية، مثل حزب شاس، أخذ اليهود الشرقيون وفئات المهاجرين الجدد والمستوطنين، يبتعدون تدريجياً عن الليكود نسبياً، نحو أحزاب إثنية ودينية تنافسه في التوجّه القومي، وأخذ الليكود في التراجع في قوته الانتخابية منذ عام ١٩٨٤.

ولقد بدأت الثنائية القطبية التي وصمت النظام الحزبي إلى غاية عام ٢٠٠٦، منذ فوز الليكود عام ١٩٧٧، في التغيّر، حيث بدأت سلسلة من التغيّرات في بنية النظام الحزبي، بعد أن كانت تتسم بالاستقرار النسبي طيلة ثلاثين عاماً تقريباً، أي من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٧٧. فهذه المرحلة الممتدة من عام ١٩٧٧ اتسمت بالهبوط المتواصل للأحزاب اليسارية، ولا سيّما حزب العمل، وتحول اليسار نحو اليمين في توجهاته في ما أصبح يعرف بفقدان حزب العمل لهويته اليسارية، واتجاهه نحو اليمين، تحت تأثير الدوافع الأمنية وتزايد قوة التصدع القومي، وهو ما دفع إلى نوع من التقارب في المسائل الأمنية والاقتصادي، سهلت من إقامة حكومات الوحدة الوطنية بين عامي ١٩٨٤ و١٩٩٠، ثمّ بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٥.

وقد أدى الاستقطاب الحاد بين اليمين واليسار عام ١٩٨٤ إلى اختفاء وضعف أحزاب الوسط، وفشل الكثير منها في الاستمرار لفترة طويلة، وتحول اليمين الإسرائيلي نحو اليمين المتطرف في المسائل المتعلّقة بالأمن وبالموقف من الأقلية العربية[١٦]، التي كانت محصّلتها بعد أحداث الانتفاضة الثانية انتصار أطروحة اليمين بين الأحزاب الكبرى حول التهديد الديمغرافي، لتزايد نسبة العرب في إسرائيل، وزيادة تقبّل الرأي العام الإسرائيلي والطبقة السياسية لفكرة الترانسفير الجديدة المتمثلة في تبادل الأراضي.

٣ ـ تعددية الأحزاب وتآكل الأحزاب الكبيرة

وقد تطورت الثنائية القطبية التي كان يتسم بها النظام الحزبي في بداية الثمانينيات من ثنائية قطبية ذات مستوى عال من الاستقطاب والمنافسة بين الحزبين الليكود والعمل، إلى ثنائية حزبية أقل استقطاباً، وتزايد تفتت وتآكل الحزبين الكبيرين تدريجياً، في نهاية عقد الثمانينيات، وتحوّلهما إلى نظام الثنائية القطبية

---

(١٦) عدنان عبد الرزاق، «البنية السياسية ونظام الأحزاب في إسرائيل،» **الفكر الديمقراطي**، العدد ٨ (خريف ١٩٨٩)، ص ٤٠.

والنصف، بمفهوم بلوندل، الذي يرى أنه نوع من النظام الحزبي الذي يمثل فيه الحزبان الرئيسيان ثلثي القوة الانتخابية، والفارق بينهما يكون بين ٢ إلى ١٠ بالمئة من عدد الأصوات أو المقاعد[١٧]. هذه السمات تنطبق على النظام الحزبي الإسرائيلي الذي كان سائداً في عام ١٩٩٦ إلى غاية عام ٢٠٠٣، حيث بدأت القوة الانتخابية النسبية للحزبين الكبيرين تتجه نحو التآكل، وقد بدأت بتراجع حاد بعد انتخابات ١٩٩٦، واستمرت في التراجع بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩، حيث تغيّرت الخريطة الحزبية بصورة كبيرة إلى تعددية حزبية قائمة على أربعة أحزاب أساسية، بتصدّر حزب كديما الفوز في انتخابات ٢٠٠٦، يليه حزب العمل بفارق عشرة مقاعد، ثمّ يليهما حزب شاس الديني وحزب الليكود اللذان حصلا على نتائج متقاربة.

لذا، ففي انتخابات ٢٠٠٦، فاز حزب كديما بأغلبية المقاعد في الكنيست بحصوله على ٢٩ مقعداً، وحزب العمل على ١٩ مقعداً، وشاس على ١٢ مقعداً، بينما تراجع الليكود إلى المرتبة الرابعة بحصوله على ١٢ مقعداً، وبنسبة ٨,٩٩ بالمئة من الأصوات المعبّر عنها. وقد تفوّقت شاس عليه بحصولها على ٩,٥٣ بالمئة من الأصوات المعبّر عنها. وبحصول الحزبين الفائزين في المرتبة الأولى والثانية على ٤٨ مقعداً، أي بنسبة ٤٠ بالمئة، من جملة المقاعد في البرلمان في انتخابات ٢٠٠٦، وبحصول الأحزاب الرئيسيّة الأربعة مجتمعة على ٧٢ مقعداً، أي بنسبة ٦٠ بالمئة من الأصوات فقط، كان ذلك مؤشراً على تحول النظام الحزبي نحو تنافسية حزبية على أساس ثلاث أو أربع قوى حزبية أساسية كبرى، وهو ما تكرّر تقريباً في انتخابات ٢٠٠٩، التي تصدّر فيها كديما الترتيب ٢٨، ثمّ الليكود ٢٧، وتراجع حزب العمل لأول مرة إلى المرتبة الرابعة بـ ١٣ مقعداً، وتزايدت قوة حزب إسرائيل بيتنا بحصوله على ١٥ مقعداً. كما يدلّ ذلك على دور متنام للأحزاب الدينية والقطاعية في الوسطين اليهودي والعربي، وعلى تزايد أهمية التصدع القومي من خلال حصول أحزاب اليمين على أكبر نسبة من المقاعد، أي ٥٠ مقعداً في عام ٢٠٠٦، و٦٥ مقعداً في عام ٢٠٠٩، وهي تشمل أحزاب اليمين التقليدي والأحزاب الدينية، ما عدا حزب ميماد المحسوب على اليسار والمتحالف مع حزب العمل انتخابياً، ثمّ الحركة الخضراء في انتخابات ٢٠٠٩، وعلى تزايد أهمية التصدع الديني والإثني من خلال استعادة شاس لقوتها

(١٧) Jean Blondel, «Types of Party System,» in: Peter Mair, ed., *The West European Party System* (Oxford: Oxford University Press, 1990), p. 305.

الانتخابية في النظام الحزبي بعد انتخابات ٢٠٠٦، وهو حزب يمثل توجها دينياً وإثنياً في الوقت نفسه (انظر الشكل الرقم (٥) في ملحق هذا الكتاب).

والسمة المشتركة بين حقبة ١٩٧٧ والحقبة الجديدة لما بعد عام ٢٠٠٦، هو دور أحزاب الوسط في تغيير بنية النظام الحزبي، فالحركة الديمقراطية للتغيير (داش)، وهي تحالف لأحزاب يسارية صهيونية نشأت في محاولة لتغيير الأوضاع القائمة الموروثة عن حزب العمل ما بين عامي ١٩٧٤ إلى ١٩٧٧، تسبّبت في عام ١٩٧٧ إلى تراجع تحالف المعراخ الذي يقوده حزب العمل، وسمحت بتفوق تحالف الليكود وإنهائه عهد نظام الحزب المهيمن. وفي المقابل، فالأمر نفسه حدث عام ٢٠٠٦ بتأسيس حزب سياسي منشق عن حزب الليكود، وهو حزب كديما، الذي تسبّب في انسحاب جزء مهم من القيادات والقاعدة الانتخابية لِكُلّ من الليكود وحزب العمل، وجزء مهم من القاعدة الانتخابية للأحزاب التي كانت تمثل الوسط، مثل حركة شينوي، التي لم تنجح في الحصول على أي مقعد انتخابي.

لكن انتخابات ٢٠٠٦ اختلفت عن انتخابات ١٩٧٧ في النتيجة، فللمرة الأولى في تاريخ الانتخابات الإسرائيلية، ينجح فيها حزب يمثل توجهات الوسط السياسي لرئاسة الحكومة بدل المشاركة فيها فقط، لكنه يمثل هذه المرة انشقاقاً مباشراً من أحد الأحزاب الكبرى (حزب الليكود)، وينجح في تصدّر الفوز في الانتخابات، وفي الوصول إلى زعامة الحكومة الائتلافية، وتغيير الخريطة الحزبية وشكل النظام الحزبي.

٤ ـ التجزئة في النظام الحزبي الإسرائيلي

إن مؤشر التجزئة في النظام الحزبي هو أحد التعريفات الإجرائية للتغيّر في بنية النظام الحزبي من خلال حساب القوة النسبية للأحزاب وعددها في البرلمان على أساس مؤشر لاكسو وتاجيبار[١٨]، وهو أشهر هذه المؤشرات بعد مؤشر راي (Rae). وهو يشير إلى نمط النظام الحزبي بناءً على القوة النسبية للأحزاب وعددها، فإذا كان يتراوح مؤشر التجزئة بين ٢ إلى ٢,٥ دلّ على وجود نظام ثنائية حزبية، وإذا كان بين ٣ إلى ٤ دلّ على وجود ثنائية حزبية مستقطبة أو ثنائية

(١٨) Rein Taagepera, «Implications of the Effective Number of Parties for Cabinet Formation,» *Party Politics*, vol. 8, no. 2 (2002), p 227, and Rein and Soberg Matthew Shugart, «Predicting the Number of Parties: A Quantitative Model of Duverger's Mechanical Effect,» *American Political Science Review*, vol. 87, no. 2 (1993), p. 455.

ونصف، بمفهوم جان بلوندل، أو يشير إلى وجود حزبين رئيسيين مع وجود حزب ثالث أقل قوة[١٩]، وهو الوضع الذي ينطبق على النظام الحزبي الإسرائيلي بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨١، إذ تدنّت في هذا العام الأخير نسبة التجزئة في النظام الحزبي الإسرائيلي، وبلغت درجة الاستقطاب بين الحزبين الليكود وتكتل المعراج ذروته (انظر الجدول الرقم (٨) في ملحق هذا الكتاب).

وما يشهده النظام الحزبي الإسرائيلي هو كثرة الانقسامات الحزبية، وعدم الاستقرار في البنية الحزبية من حيث الغياب والحضور المتتالي للأحزاب والقوائم الحزبية من دورة انتخابية إلى أخرى، كما يشهد ميلاً نحو الارتفاع الملموس في العدد الفعلي للأحزاب، وتقلّصاً نسبياً للأحزاب الكبرى، مما يعني انتقال النظام الحزبي من نظام تعددية حزبية قائم على الأحزاب الكبرى إلى نظام متعدد الأحزاب دون وجود حزب مهيمن رئيسي (انظر الشكل الرقم (٧) في ملحق هذا الكتاب).

ومن خلال قياس درجة التجزئة في النظام الحزبي الإسرائيلي، فإنه يلاحظ استمرار ارتفاع هذه التجزئة بعد عام ١٩٩٦، وعلى الخصوص عام ٢٠٠٦، لتصل إلى المرتبة الأولى عالمياً بالمقارنة بدول ذات أنظمة حزبية تنافسية، بحسب عوفير كينينغ، وجدعون راحات، وروبن حازان، في دراستهم المشتركة[٢٠]، وذلك بسبب التقلص المتواصل للقوة النسبية للحزبين الرئيسيين، وتصاعد حجم القوة الانتخابية للأحزاب الطائفية والقطاعية، مما يدلّ على ارتفاع أهمية التصدعات الاجتماعية في النظام الحزبي الإسرائيلي (انظر الجدول الرقم (٨) في ملحق هذا الكتاب).

٥ ـ دور التصدعات الاجتماعية في ارتفاع التجزئة في النظام الحزبي الإسرائيلي

إن مؤشر العدد الفعلي للأحزاب هو مؤشر مهم في دراسة قياس العلاقة الإحصائية الارتباطية بين التصدعات الاجتماعية والتجزئة في النظام الحزبي من

(١٩) Arend Lijphart, «The Political Consequences of Electoral Laws, 1945-1985,» *American Political Science Review*, vol. 84, no. 2 (June 1990), p. 483.

(٢٠) Ofer Kenig, Gideon Rahat and Reuven Hazan, «The Political Consequences of the Introduction and the Repeal of the Direct Elections for the Prime Minister,» in: Asher Arian and Michal Shamir, eds., *The Elections in Israel, 2003*, SUNY Series in Israeli Studies (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2005), pp. 49-50.

خلال دراسة الارتباط الإحصائي بين مؤشر الانقسام الاجتماعي الديني والإثني مع مؤشر الانقسام الحزبي. وهذا الارتباط بين مؤشرات التجزئة الإثنية والدينية، كأحد المتغيّرات الإجرائية للتصدع الاجتماعي، ومؤشر التجزئة الحزبية، كمؤشر يدلّ على المفهوم الإجرائي للتغيّر في بينة النظام الحزبي، استندت إليه عدة دراسات في محاولة إثبات العلاقة الارتباطية بين الانقسام في البنية الاجتماعية، وميلها نحو توليد المزيد من الأحزاب السياسية.

فالدراسات التي انتهجت مثل هذه القياسات، مثل دراسة مظفر شاهين[٢١]، ودراسات أوردشوك وشفيتسوفا[٢٢]، ودراسات كوكس وأموريم نيتو[٢٣]، تثبت الفرضية المتعلّقة بأنه كلّما زادت الانقسامات الاجتماعية زاد العدد الفعلي للأحزاب، مما يثبت الفرضية النظرية حول دور الانقسامات الاجتماعية في هيكلة النظام الحزبي من خلال ميل الانقسامات الاجتماعية، مثل الانقسامين الإثني والديني، إلى التأثير في تزايد الانقسام في النظام الحزبي، وتزايد عدد الأحزاب السياسية، مع الإشارة إلى دور المتغيّرات الوسيطة في هذه العلاقة، المتمثلة في المتغيّر المؤسسي، مثل النظام الانتخابي، ومتغيّر الفواعل الحزبية والفردية.

وما يلاحظ في الحالة الإسرائيلية هو وجود دلالة إحصائية بين مؤشرات التجزئة الإثنية والتجزئة الدينية مع مؤشر التجزئة الحزبية، وهذا في إطار المقارنة بين الحالة الإسرائيلية بحالات أخرى، كما في دراسة هيثر ستول[٢٤]، أو من خلال الدراسة المقارنة بين الفترات التاريخية للحالة الإسرائيلية، حيث يعقب دخول الهجرات الجديدة زيادة في مؤشر التجزئة الحزبية، كما حدث بعد عام ١٩٥١ بدخول موجات من الهجرة اليهودية من أقطار آسيا وأفريقيا وأوروبا، وهو أكثر بروزاً بعد عام ١٩٩٢، حيث ساهمت أحزاب المهاجرين الروس في

(٢١) Mozaffar Shaheen, James R. Scarritt and Glen Galaich, «Electoral Institutions, Ethnopolitical Cleavages and Party Systems in Africa's Emerging Democracies,» *American Political Science Review*, vol. 97, no. 3 (2003).

(٢٢) Peter Ordeshook and Shvetsova Olga, «Ethnic Heterogeneity, District Magnitude, and the Number of Parties,» *American Journal of Political Science*, vol. 38, no. 1 (1994), pp. 100-123.

(٢٣) Amorim O. Neto and Gay W. Cox, «Electoral Institutions: Cleavage Structures and the Number of Parties,» *American Journal of Political Science*, vol. 41 (1997), pp. 149-117.

(٢٤) Heather R. Stoll, «Social Cleavages, Political Institutions, and Party Systems: Putting Preferences Back into the Fundamental Equation of Politics,» (Ph.D. Thesis, Stanford University, Stanford, CA, 2004), p. 109.

زيادة مؤشر التجزئة الحزبية من خلال زيادة الميل نحو التصويت على أساس الانقسام الإثني والديني (انظر الجدول الرقم (٨) في ملحق هذا الكتاب).

ولذا يرى الكثير من الدارسين أن التنوّع العرقي والإثني لليهود هو المصدر الأساسي لارتفاع عدد الأحزاب في إسرائيل، فحامد ربيع يرى أن تعدد الأحزاب يرجع إلى التعدد العنصري والحضاري لليهود[٢٥]. ويرجع جوناثان مانديلو (Jonathan Mendilow) التعددية الحزبية المفرطة إلى الانقسامات الاجتماعية وردود الفعل المتبادلة والتنافس بين المجموعات اليهودية في بواكير تأسيس المجتمع اليهودي (الييشوف)، فتأسيس حزب سياسي أو منظمة سياسية من قبل مجموعة يهودية كان يعقبه في العادة تأسيس مماثل من قبل المجموعة المعارضة، فمجموعات الصهيونية الاشتراكية التي أسست حزب عمال صهيون، قابلها أنصار الصهيونية العمومية بتأسيس حزب لهم، كما أثار تأسيس حزب المزراحي من قبل الصهيونيين المتدينين تأسيس منظمة الأغودات من قبل اليهود المتدينين المعارضين للصهيونية. وقد أثار نشاط يهود أوروبا الشرقية في مجتمع اليشوف مجموعات اليهود الشرقيين، ودفعها إلى تنظيم نفسها ضمن تنظيمات، مثل تنظيم اليهود اليمنيين والسيفاراديم[٢٦].

ثانياً: التغيّر في البنية التنظيمية للأحزاب الإسرائيلية

لقد مسّت التصدعات الاجتماعية في إسرائيل بدورها التنظيم الداخلي للأحزاب، فالتنظيم الحزبي يستجيب للحاجات والتطورات الاجتماعية المحيطة به. لذا، يرى كثير من الدارسين للأحزاب السياسية الإسرائيلية، مثل آشر أريان (Asher Arian) وأرونوف (Aronoff)، أن الحياة الحزبية في إسرائيل تأثرت بالتغيّرات الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية والثقافية من خلال التغيّر العام في البنية التنظيمية للأحزاب الرئيسيّة الكبرى، مثل حزبي الليكود والعمل، من نمط الحزب الجماهيري والاندماجي إلى نمط حزب الكارتل، بحسب مفهوم بيتر مائير (Peter Mair)، وذلك من خلال التقلص المتزايد للنفوذ الاجتماعي الذي كانت تتمتع به في الخمسينيات والسبعينيات، إذ كانت تسيطر على شبكة كبيرة من المرافق الثقافية والخدمية، ومن خلال ضمور التوجه الأيديولوجي الذي كان

(٢٥) ربيع، **إطار الحركة السياسية في إسرائيل**، ص ٣٠٦.

(٢٦) Mendilow, *Ideology, Party Change, and Electoral Campaigns in Israel, 1965-2001*, p. 30.

يسم الأحزاب الإسرائيلية، وحل محلّه الاختلاف على القضايا المرتبطة بالمصالح المختلفة للمجموعات السكانية والثقافية وجماعات المصالح. وتجسّد ذلك في تغيّر نمط الثقافة السياسية التي بدأت تعطي أهمية أقل للأحزاب السياسية، إذ بدأت الصورة النمطية السلبية للأحزاب السياسية في الازدياد، من خلال بروز الحركات السياسية خارج الإطار الحزبي والبرلماني، مثل حركات الاستيطان وحركات السلام، والمجموعات التي تعارض التمييز العنصري ضدّ الأقليات والمهاجرين وضد المرأة، والجيل الجديد من الأحزاب الذي يهتم بقضايا البيئة والحقوق الخاصة بفئات معينة من المجتمع، ومن خلال الانخفاض الحاد في العضوية في الأحزاب والمشاركة في الانتخابات، حيث يسجل تراجع مستمر في نسبة الإقبال على الانتخابات من دورة انتخابية إلى أخرى، فنسبة المشاركة في الانتخابات عام ٢٠٠٦ بلغت ٧٣ بالمئة، وهي أقل نسبة مشاركة منذ عام ١٩٤٨.

هذه التوجهات في تراجع الأهمية الاجتماعية للأحزاب السياسية ونفوذها الاجتماعي، هو اتجاه عام لدى الكثير من الأنظمة الحزبية التعددية، بحسب بيتر مائير[٢٧]. وهو يؤدي إلى تغيّر في التوجهات التعبوية للأحزاب السياسية تجاه الجماهير، وتبعاً لذلك تتغير بنيتها التنظيمية. ولذا يرى آشر أريان أن هناك ثلاثة أنماط من التنظيم الحزبي على الأقل، تسود بين الأحزاب السياسية الإسرائيلية، وفق منظور موريس دوفرجيه وبيتر مائير، وهي أحزاب الآلة أو أحزاب الكارتل، والأحزاب الجماهيرية، وأحزاب الأطر. ورغم التغيّر في البنية التنظيمية لكثير من الأحزاب الإسرائيلية، خصوصاً الكبيرة منها، فإن هناك أحزاباً ما زالت تمثل امتداداً للتنظيم التقليدي التعبوي في بداية نشوء الدولة، ويتعلق الأمر بنمط التنظيم الجماهيري ونمط التنظيم النخبوي أو أحزاب الأطر.

١ ـ أحزاب الأطر[٢٨]

مثلت أحزاب الأطر النموذج الأوّل والأسبق في تاريخ ظهور الأحزاب السياسية، بصفة عامة. وفي الساحة الإسرائيلية، تمثل أحزاب الأطر أعرق

(٢٧) Peter Mair and Ingrid van Biezen, «Party Membership in Twenty European Democracies, 1980-2000,» *Party Politics*, vol 7, no. 1 (2001), p. 11.

(٢٨) أحزاب الأطر، بحسب تعريف دوفرجيه، هي الأحزاب التي تعتمد على مجموعة من الأعيان المحليين، لاختيار المرشحين وإدارة الحملات الانتخابية، وهي بخلاف أحزاب الجماهير لا تسعى إلى توسيع الانخراط والبحث عن المناضلين في تمويل نشاطاتها. انظر: دوفرجيه، **الأحزاب السياسية**.

الأحزاب التي ما زالت مستمرة إلى الآن من خلال حزب الأغودات الديني كنموذج على ذلك. ومن الناحية التاريخية، كانت الأحزاب اليمينية التقليدية، مثل الحزب الليبرالي والحزب التقدّمي، تمثل نماذج لأحزاب الأطر. ولكن هذا الطابع التنظيمي انحصر في الأحزاب الدينية الحرادية، مثل حزب الأغودات، وحزب راية التوراة (ديغل هتوراه) وحزب شاس، حيث نجد نسبة العضوية إلى الناخبين متفاوتة بدرجات كبرى، وهو يرجع إلى البنية السلطوية البعيدة عن الإجراءات الديمقراطية[٢٩]. فمن حيث العلاقة بين القيادة والمناصرين للحزب، فإنها تتخذ شكل علاقة الأتباع لقيادة الحزب بدل المناضلين في الحزب، والقرارات التي تتخذها هذه الأحزاب لا تصدر عبر إجراءات ديمقراطية أو من أوساط القيادة السياسية الممثلة لها، بل تصدر عن مجلس كبار علماء التوراة لِكُلّ حزب، وهي أعلى سلطة في هذه الأحزاب، وهي مشكّلة من كبار الحاخامات. وبعض هذه الأحزاب، مثل حزب الأغودات، يتشكّل مجلس حكماء التوراة فيه من زعماء الطوائف الدينية الحسيدية المتحالفة مع بعضها البعض.

٢ ـ نمط التنظيم الجماهيري[٣٠]

إن الأحزاب الجماهيرية كانت النموذج الأكثر انتشاراً في السابق، وقد وصفت إسرائيل بأنها دولة أحزاب، نظراً إلى نشاط الأحزاب الذي كان يمتد إلى مختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بل إن نفوذ بعض الأحزاب كان يمتد إلى خارج الدولة لدى الجاليات اليهودية. فمعظم الأحزاب الموجودة حالياً هي امتداد للأحزاب التي تشكّلت قبل تأسيس الدولة، والطابع الجماهيري والاندماجي لهذه الأحزاب، مثل حزب العمل، كان مصدراً لنفوذه واحتفاظه بالسلطة لفترة طويلة امتدت من بداية الثلاثينيات من القرن العشرين إلى عام ١٩٧٧. وقد استندت قوته إلى سيطرته وإشرافه على أكبر قوة نقابية في البلاد المسماة بـ «الهستدروت»، وإشرافه على شبكة من التعاونيات الفلاحية المسماة بـ «الكيبوتز» التي كانت مصدر لتعبئة وتكوين القيادات الحزبية[٣١].

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٦٦.

(٣٠) أحزاب الجماهير، بحسب تصنيف دوفرجيه، هي الأحزاب التي لها بنية تنظيمية تشمل البلد، وتعتمد على العضوية الفردية للأعضاء، وتعتمد في نشاطها على نشاط المناضلين، وتسعى نحو توسيع الانخراط في عضويتها، انظر: المصدر نفسه.

(٣١) ربيع، **إطار الحركة السياسية في إسرائيل**، ص ٣١١.

ورغم انحسار التنظيم الجماهيري عن الأحزاب السياسية في معظم أنحاء العالم، بحسب بيتر مائير، الذي يرى أن عصر الأحزاب الجماهيرية قد ولّى، نظراً إلى التغيّرات التي طرأت على النظم الحزبية والأحزاب، مثل تغيّر وظائفها التمثيلية أو تقلصها، وتراجع العضوية في الأحزاب السياسية[٣٢]، فإن بعض ملامح الحزب الجماهيري ما زالت تعكسها بعض الأحزاب السياسية الإسرائيلية، والحزب الأبرز، بحسب آشر أريان، الذي بقي يعكس تنظيم أحزاب الجماهير، وذلك بناء على مقياس نسبة الأعضاء إلى نسبة الناخبين، هو الحزب الوطني الديني (المفدال) أو حزب البيت اليهودي بعد عام ٢٠٠٩، أما بقية الأحزاب الإسرائيلية، مثل حزب العمل الذي كان نموذجاً للحزب الجماهيري في السبعينيات، فإن طابعه التنظيمي أخذ في التحول نحو الحزب اللاقط (Catch All Party) وحزب الكارتل (Cartel Party). والأمر نفسه بالنسبة إلى حزب كديما، وحزب الليكود، الذي كان يميل إلى أحزاب الأطر، في بداية نشأته من خلال أحزابه المشكّلة له، وقبل تأسيسه كان حزب حيروت نموذجاً لأحزاب المناضلين من حيث تشابه بنيته التنظيمية مع التنظيم العسكري[٣٣]. ويرجع احتفاظ الحزب الديني الوطني بالطابع الجماهيري إلى نشاطه عبر شبكة من المعابد الدينية اليهودية والمدارس الدينية الرسمية، وإلى نشاط أتباعه في أوساط الجيش، من خلال منصب المرشد الديني في الجيش، وإلى الحركات الاستيطانية والحركات الشبابية التابعة له، مثل تنظيم بني عكيبا، وحركة غوش أمونيم.

٣ ـ تحول الأحزاب الإسرائيلية نحو أحزاب الكارتل

إن مفهوم الكارتل، بحسب مفهوم بيتر مائير وكاتس، وإطلاقه على الأحزاب السياسية، يهدف إلى وصف العلاقة التي تربط الأحزاب السياسية بِكُلّ من الدولة والمجتمع المدني. ويقصد بهذا تلك الأحزاب التي أصبحت أكثر ارتباطاً بمؤسسات الدولة، من حيث سيطرة أصحاب المناصب في الدولة على جهاز الحزب، بحيث يشغل فيه الناشطون الحزبيون مكانة هامشية، وتقلّص الوظيفة التمثيلية لهذه الأحزاب على حساب الوظيفة الحكومية، والانشغال بقضايا

(٣٢) Peter Mair, «Political Parties and Democracy: What Sort of Future?,» *Central European Political Science Review* (2003).

(٣٣) Asher Arian, *Politics in Israel: The Second Republic* (Chatham, NJ: Chatham House, 1998), p. 149.

السياسات واتخاذ القرارات، ومحاولة احتكار الساحة الحزبية بين الأحزاب القائمة، عن طريق التسوية بين هذه الأحزاب على اقتسام موارد الدولة[٣٤].

وكنتيجة لذلك، بحسب مائير وكاتز، تحولت الأحزاب من اعتبارها جزءاً من المجتمع إلى اعتبارها جزءاً من الدولة، وتآكل الهوية الاجتماعية لها، حيث لم تعد تمثل الصراع الاجتماعي والأيديولوجي، وتحول أداؤها الوظيفي من التمثيل إلى الإجرائية، أي ممارسة الوظائف الحكومية، حيثُ إنّ تجميع المصالح لم يعد مقتصراً على الأحزاب السياسية، وتعداه إلى تنظيمات المجتمع المدني المختلفة. والتعبير عن المصالح الشعبية والفئوية أخذ يتم خارج الأحزاب من خلال الحركات الاحتجاجية خارج البرلمان، واقتصرت الوظيفة الحزبية على الجانب الإجرائي المتمثل في تجنيد القادة السياسيين وممارسة الوظائف الحكومية.

وأحزاب الكارتل هي أحزاب ذات توجهات عامة، تركز في برامجها على أكبر قدر من المجموعات الانتخابية[٣٥]. وهذا النمط من الأحزاب أخذ يتسع في إسرائيل، ولا سيما الأحزاب التي مارست النشاط الحكومي التنفيذي وقيادة الحكومات، وتشمل كلاً من الليكود وحزب العمل وحزب كاديما، التي أخذت تتسم بطابع أحزاب الآلة من حيث ميلها إلى التوجه إلى جميع المجموعات القومية والإثنية والدينية، وميلها نحو تمثيل الوسط بين اليمين أو اليسار في مختلف أبعاد الانقسام الاجتماعي، ولا سيّما الموقف من العلاقة بين الدين والدولة، والموقف من الأقليات، الذي يشير إلى الانقسام بين العرب واليهود، مع تحيز نسبي واضح لصالح الأغلبية اليهودية، والأغلبية العلمانية، وللثقافة الأشكنازية كثقافة مهيمنة. فالأحزاب الإسرائيلية بهذه المواصفات، تقترب من أحزاب الكارتل، من حيث ازدياد اعتمادها على معونات الدولة في نشاطاتها الحزبية، وتقلص المساهمات المالية الفردية ومساهمات الأعضاء، وارتباطها بمؤسسات الدولة والحكومة.

وتظهر كرتلة (تحول نحو أحزاب الكارتل) الأحزاب السياسية في إسرائيل، بحسب ياعيل ييشاي، من خلال نمطين: أحدهما تنظيمي، والآخر سلوكي.

(٣٤) Klaus Detterbeck, «Cartel Parties in Western Europe?,» *Party Politics*, vol. 11, no. 2 (2005), pp. 174-175.

(٣٥) Richard S. Katz and Peter Mair, «Cadre, Catch-All or Cartel?: A Rejoinder,» *Party Politics*, vol. 2, no. 4 (October 1996), pp. 527-536.

فالأوّل يتضمن توفير الموارد المالية وموارد التأييد، والثاني يتعلق بأدوات واستراتيجيات الاختراق تجاه المجتمع المدني. فإسرائيل من الدول الأولى التي اعتمدت نظام تمويل الأحزاب من الخزينة العامة[٣٦]، وذلك بحجة الحيلولة دون خضوع الأحزاب السياسية إلى جماعات المصالح المالية وإملاءاتها.

ويعدّ تمويل الأحزاب في إسرائيل من ضمن الأعلى عالمياً، ففي عام ١٩٩٩ أعطيت الأحزاب الإسرائيلية تمويلاً مالياً بمعدل ٤٣,٨ شيكل لِكُلّ صوت يحصل عليه أحد الأحزاب. وقد بلغت النفقات العامة المخصّصة للأحزاب في إسرائيل عام ١٩٩٨ حوالى ٢٨,٥ مليون دولار[٣٧]. وفي المقابل، قيّدت التبرعات الفردية، ومنعت التبرعات من خارج إسرائيل. وقد قيّدت المساهمات الفردية بـ ١٥٠ دولاراً، وبضعف هذه القيمة في الفترات الانتخابية[٣٨].

٤ ـ أحزاب ما بعد الكارتل

ولكن إسرائيل تشهد أيضاً حقبة ما بعد الكارتل (Post Cartel) للأحزاب السياسية، مع الاحتفاظ بكثير من ملامح تنظيم الكارتل، وذلك من خلال الاعتماد على وسائل الإعلام في تسيير الحملات الانتخابية والاعتماد على الدعم المالي للدولة، ولكن مع العودة إلى المجتمع المدني من خلال توطيد الأحزاب السياسية علاقاتها مع الجمعيات المدنية وتقوية سياسات الهوية[٣٩]، وهو من الدلائل الفرعية على تصاعد أهمية التصدعات الاجتماعية.

إن ارتباط الأحزاب السياسية بجمعيات من المجتمع المدني له أسباب أيديولوجية وسياسية واجتماعية، وقد بدا واضحاً دور الجمعيات المختلفة في دعم مرشحي الحزب ونشر أفكاره وبرامجه الانتخابية، مما يوفر دعماً مباشراً أو غير مباشر للحزب. فالليكود أخذ يرتبط بجمعيات تدعو إلى الحلول الصقرية، والطرح اليميني القومي المعادي للعرب والأقلية العربية، في مقابل حزب العمل الذي ترتبط به بعض جمعيات حركات السلام، مثل جمعية جيل السلام. وما

(٣٦) Israel State, «The Knesset Research and Information Center,» *Party Financing and Elections Financing in Israel* (21 July 2003), pp. 5-6.

(٣٧) Yael Yishai, «Bringing Society Back in Post-Cartel Parties in Israel,» *Party Politics*, vol. 7, no. 6 (2001), p. 674.

(٣٨) Israel State, «The Knesset Research and Information Center,» p. 6.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٦٧٩.

زالت بعض الأحزاب، مثل حركة شاس، تؤدي بعض الأنشطة الاجتماعية، فشبكتها التربوية «الهمعيان» جلبت لها مكسباً سياسياً واجتماعياً[٤٠].

أما بشأن تقوية سياسات الهوية، فهي تعني تعزيز الأحزاب السياسية للتصدعات الاجتماعية بدل إضعافها، ويبرز هذا أيضاً من خلال زيادة ارتباط الأحزاب السياسية بالهويات الاجتماعية، وبإثارة الهويات الطائفية والقطاعية، وسياسات الاعتراف بالخصوصيات الثقافية لِكُلّ مجموعة. وهي تعني مطالبة المجموعات التي ترى أنّها تعرّضت للتجاهل بهويتها الخاصة، وأحزاب ما بعد الكارتل تؤدي دوراً مهماً في تعزيز مطالب هذه الهويات الفرعية[٤١].

ومما يساعد على ذلك ما تشهده الساحة الإسرائيلية من انقسامات اجتماعية عبر عدة قضايا، منها: الانقسام بين اليهود الأرثوذكس الذين يدعون إلى اتّباع ميراث حكماء التوراة، والعلمانيين الذين يدعون إلى الحريات الفردية؛ واليهود الشرقيين الذين يشعرون بالحرمان والتهميش، ويطالبون بإعادة الاعتبار لموروثهم الثقافي، والعرب الذين يدركون وضعهم كأقلية، وما ينجم عن ذلك من انعكاس على أوضاعهم سياسياً واقتصادياً، ويطالبون بالمساواة ونزع الإجراءات العنصرية ضدهم؛ والانقسام في المجتمع والنخب بين منظور الصهيونية وما بعد الصهيونية، التي ترى في الصهيونية هدفاً تمّ إنجازه، وعلى الدولة أن تتحول إلى دولة لِكُلّ مواطنيها أو إلى دولة طبيعية مثل كلّ الدول، رغم أن هذا الاتجاه أخذ يتضاءل بين الأحزاب اليسارية لصالح اتجاه الصهيونية الجديدة.

ففي الكنيست الخامس عشر والرابع عشر إلى الكنيست الأخير الثامن عشر، أخذت تبرز أحزاب الهوية بوضوح، أي أن كلّ هوية اجتماعية أصبحت لها أحزابها التي تعبّر عنها، ومما ساعد على تكريس سياسات الهوية هو إدراج انتخابين: انتخاب برلماني، وانتخاب رئيس الوزراء[٤٢]، ورغم التخلي عن هذا الأسلوب الانتخابي بعد عام ٢٠٠١، إلا أن سياسات الهوية استمرت لدى الأحزاب الإسرائيلية، وهذا يعزّز فرضيات دور النظام الانتخابي كعامل مساعد في بروز التصدعات الاجتماعية من خلال زيادة مؤشر التجزئة الحزبية.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٦٨٠.
(٤١) المصدر نفسه، ص ٦٨٢.
(٤٢) المصدر نفسه.

٥ ـ إدخال الانتخابات الأولية

في المرحلة الأوليى للنظام الحزبي كانت البنية التنظيمية لكثير من الأحزاب تميل إلى تكريس الزعامة الكارزمية التي يعاد انتخابها كلّ مرة، وذلك من خلال هيمنة القيادة الحزبية على تحديد القائمة الحزبية المعدّة للانتخابات، وهو ما كان واقعاً في حزب العمل من خلال قائده التاريخي دافيد بن غوريون، ومناحيم بيغن الزعيم التاريخي لحركة حيروت، التي شكّلت الفصيل الرئيسي في الليكود. فقد استمر بيغن في قيادة الليكود، وفشل العديد من محاولات إزالته من رئاسة الحزب إلى غاية قراره باعتزال العمل السياسي عام ١٩٨٣. والأمر نفسه ينطبق على مائير يعاري، رئيس حزب المابام، ويوسف بورغ من المفدال، وشابيرا من حزب الأغودات. وهذه النزعة الكارزمية سبّبت النزاعات داخل الأحزاب الإسرائيلية التي كانت تتسم بدرجة عالية نسبياً من الأوليغارشية[٤٣].

كما أنّ تكريس الزعامة الكارزمية أدى إلى زيادة الانقسامات والانشقاقات الحزبية على خلفية بروز زعامات حزبية شابة تحاول التغيير، وبروز تكتلات وأجنحة داخل هذه الأحزاب كنتيجة لذلك. وهو ما نلحظه في سلسلة الانشقاقات الحزبية التي تكاثرت في بداية السبعينيات، وهو من العوامل التي أدت إلى إضعاف حزب كبير مثل حزب العمل. ومع تطور النظام الحزبي نحو الثنائية الحزبية المستقطبة، والنظام الحزبي المتعدد الأقطاب، أخذت تبرز بوضوح القيادات الحزبية التي تشكل قوائمها الانتخابية، لتعكس مطالب مجموعة من مجموعات الثقافة الفرعية بين المجموعات الإثنية اليهودية، كما برزت الزعامات الطائفية والإثنية بين الأحزاب اليهودية، ومثال ذلك دور دافيد ليفي وأنصاره كأحد الأجنحة في الليكود، الذين أثاروا مسألة عنصرية قيادات الليكود تجاه الشرقيين، فاتجه إلى تشكيل حزب غيشر أو الجسر.

وقد لجأت الأحزاب السياسية للتغلب على أزمات التمثيل ومشكلات الانقسامات المتتالية، إلى تغيير صيغ تعيين المرشحين في القوائم الحزبية، باعتماد صيغ أكثر ديمقراطية، مثل تولّي هيئات منتخبة لتعيين المرشحين أو عن طريق الانتخاب الداخلي المباشر. وأهم هذه التعديلات في تجديد هياكل الحزب تمثلت في إدخال الانتخابات الأولية بصيغ مختلفة داخل هذه الأحزاب السياسية. وقد

(٤٣) Claude Klein, *Le Système politique d'Israël* (Paris: Presse Universitaires de France, 1983), p. 84.

مسّت هذه العملية معظم الأحزاب السياسية، ما عدا الأحزاب الدينية الأرثوذكسية، مثل حزب الأغودات، وحزب شاس، وحزب راية التوراة، التي بقي مجلس حكماء التوراة داخلها، وهو الهيئة التي تقوم بتعيين المرشحين في القائمة الانتخابية للحزب[٤٤] (انظر الجدول الرقم (٩) حول أنماط تشكيل القوائم الانتخابية في ملحق هذا الكتاب).

وقد بدأت صيغة الانتخابات الأولية، كأسلوب لانتخاب القائمة الحزبية، من قبل المنتسبين إلى الحزب ضمن انتخابات داخل الحزب، لأول مرة عام ١٩٧٧ لدى الحركة الديمقراطية للتغيير (داش)، كأسلوب في اختيار المرشحين للانتخابات. وهو يعكس توجّهاً عاماً في السياسة الإسرائيلية، بحسب أرونوف، نحو أمركة الثقافة السياسية والعملية السياسية برمتها، نتيجة للصلات القوية الاقتصادية والسياسية والثقافية التي أخذت تربط بين إسرائيل والولايات المتحدة. وانتشر هذا الأسلوب في الانتخابات لدى بقية الأحزاب الإسرائيلية، باستثناء الأحزاب الدينية الحرادية. فقد بدأت هذه الانتخابات لدى حزب العمل في عام ١٩٨١، وبلغت ذروتها في انتخاب عوزي برعام سكرتيراً عاماً للحزب في عام ١٩٨٤، كما بدأت الانتخابات الأولية كأسلوب لانتخاب أعضاء القائمة الانتخابية للكنيست عند حزب الليكود عام ١٩٩٢.

وبحسب أرونوف، فالانتخابات الأولية جاءت كمحاولة لاستعادة القاعدة المؤيدة للحزب، ورفع نسبة الانخراط فيها، أمام زيادة عدم المبالاة بالسلطة لدى المواطنين، ونقص الرغبة في المشاركة السياسية الحزبية لديهم، حيث انتهجت الأحزاب الكبرى أسلوب الانتخابات الأولية كوسيلة لاستمالتهم. وينقل أرونوف تقييم نتائج الانتخابات الأولية على السياسات الحزبية، حيث يختلف الدارسون الإسرائيليون في تقييم نتائج الانتخابات الأولية، فيرى روبن حازان أن الانتخابات الأولية سمحت للمصالح الخاصة أن تحتل مكانة أولى في التمثيل السياسي، وأن تكون لها القدرة على معاقبة النواب الذين لا يخدمون مصالحها، حيث يتحدث عن نجاح رئيس نقابة صناعة الطيران، بسبب وجود الشركة في المنطقة التي جرت فيها الانتخابات الأولية، ودور شركة الكهرباء الإسرائيلية في الحيلولة دون إعادة انتخاب رئيس لجنة المالية

(٤٤) Gideon Rahat and Reuven Y. Hazan, «Candidate Selection Methods: An Analytical Framework,» *Party Politics*, vol. 7, no. 3 (2001), p. 310.

في الكنيست الرابع عشر بسبب تأييده لسياسات إنهاء احتكارات الشركة[٤٥].

وبحسب روبن حازان وجدعون راحات، فإن الهدف من توسيع المشاركة قد أسيء استعماله، حيث يرى أنه في السابق كان اعتماد المرشحين على النخبة العليا في الحزب، التي استبدلت بوسطاء من رجال الأعمال والمحتكرين لوسائل الإعلام[٤٦]. وقد كان من أهداف إدراج الانتخابات الأولية لدى الأحزاب التي اعتمدته، خصوصاً حزب العمل وأحزاب ميريتس، هو استقطاب التأييد الشعبي برفع عدد العضوية في هذه الأحزاب، ولكن هذا الإجراء أدى إلى التلاعب به من خلال أن بعض المقاطعات الانتخابية في حزب العمل بلغ فيها عدد الأعضاء أو المسجلين في العضوية ضعف عدد الذين انتخبوا فعلياً إلى الحزب[٤٧]، أي أن هذا الإجراء التنظيمي أدى إلى زيادة الفساد في الأحزاب السياسية من خلال تزوير العضوية والانتساب الحزبي والتلاعب بالأصوات في الانتخابات الداخلية للأحزاب، خصوصاً في حزب العمل، حيث أثيرت مسألة التزوير على نطاق واسع للانتساب إلى حزب العمل في الوسط العربي عام ٢٠٠٣[٤٨]، بل إن فتح المجال أمام الناخبين في الانتخابات الأولية أدى إلى اختراق حزب الليكود من قبل اليمين المتطرف للتأثير في قراراته، إذ بلغ حجم العضوية فيه الناتجة من الانتخابات الأولية ٢٥٠ ألف عضو عام ٢٠٠٣، وهناك اتهامات حول انتساب أعضاء من ميريتس إلى حزب العمل في الانتخابات الأولية للحزب من أجل دعم عمرام ميتسناع[٤٩].

ومن نتائج الانتخابات الأولية زيادة اقتراح المشاريع القانونية التي يتقدم بها النواب بصفة فردية، بحيث تجاوزت مشاريع القوانين التي تقترحها الحكومة، حيث يرى روبن حازان أن المصالح الخاصة للمترشحين أصبحت فوق الاعتبارات الحزبية ومراعاة مطالب الناخبين، وأنتجت شرعية مزدوجة وولاء مزدوج للمرشح تجاه الحزب وتجاه الناخبين وتجاه المجموعات التي عملت على انتخابه[٥٠]. ونتيجة

(٤٥) Myron Joel Aronoff, «The Americanization» of Israeli Politics: Political and Cultural Change,» *Israel Studies*, vol. 5, no. 1 (Spring 2000).

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٣٢٠.

(٤٧) المصدر نفسه.

(٤٨) برهوم جرايسي، «تزوير الانتسابات في حزب العمل ضربة قاصمة تبعده عن الحكم أكثر،» **المشهد الإسرائيلي**، ٢٧/٦/٢٠٠٥.

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) Rahat and Hazan, «Candidate Selection Methods: An Analytical Framework,» p. 313.

لذلك، فإنه بدلاً من أن تحسن الانتخابات الأولية داخل الأحزاب الكبرى من التمثيل الحزبي للمجموعات الهامشية، فإنها أدت إلى تحطيم القدرة التمثيلية للفئات الهامشية، مثل النساء وتمثيل القطاع العربي والمهاجرين الجدد، وتغليب سياسات الهوية والانقسامات الاجتماعية ومجموعات المصالح[٥١].

ثالثاً: النظام الانتخابي الإسرائيلي والتصدّعات الاجتماعية

إن النظام الانتخابي الإسرائيلي مسؤول عن العدد الكبير للأحزاب والقوائم الانتخابية، فهو نظام اقتراع نسبي، حيث تمثل إسرائيل في مجملها دائرة انتخابية واحدة، إذ تنصّ المادة الرابعة من القانون الأساسي للكنيست على أن الانتخابات للكنيست هي انتخابات عامة ومباشرة ووطنية وسرية، بطريقة الاقتراع النسبي[٥٢]. أما نسبة الحسم الانتخابي أو عتبة الفوز الانتخابي، فهي منخفضة كثيراً إذا قارناها بالدول التي تنتهج النظام الانتخابي النسبي، وهو من العوامل المسهّلة لارتفاع التجزئة في النظام الحزبي الإسرائيلي، نظراً إلى سهولة تشكيل القوائم الانتخابية وانخفاض تكلفة الوصول إلى الكنيست، وهي من العوامل في عدم الاستقرار الحكومي وعدم فعالية الحكومات كنتيجة لازدياد الاعتماد على الائتلافات الحكومية للأحزاب الصغيرة[٥٣].

وترجع جذور هذا النظام النسبي إلى المنظمة الصهيونية في بدايتها الأولى، حيث تبنّت هذا النظام بهدف تمثيل أكبر قدر من المجموعات اليهودية عبر الدول. وفي فلسطين بعد عام ١٩٢٠ تبنّت الوكالة اليهودية في الانتخابات التي أجريت لتشكيل المجلس الوطني هذا النظام، وكان هذا النظام جزءاً من اتفاقية الوضع الراهن بين الأحزاب العمالية والأحزاب الدينية.

ولكن نظراً إلى الصعوبات والأزمات التي نتجت منه، المتمثلة في صعوبة تشكيل الحكومات دون الدخول في ائتلافات مع الأحزاب الدينية أو الأحزاب

(٥١) Reuven Y. Hazan and Gideon Rahat, «Representation, Electoral Reform, and Democracy: Theoretical and Empirical Lessons from the 1996 Elections in Israel,» *Comparative Political Studies*, vol. 33, no. 10 (December 2000), p. 1321.

(٥٢) انظر: المادة ٤، من القانون الأساسي: الكنيست.

(٥٣) Gideon Rahat, «The Politics of Reform in Israel: How the Israeli Mixed System Came to be,» in: Matthew Shugart and Martin Wattenberg, eds., *Mixed-Member Electoral Systems: The Best of Both Worlds?* (New York: Oxford University Press, 2000), p. 124.

الصغيرة، وانتشار سلوكات الفساد السياسي بعقد صفقات بين الحزب الفائز والأحزاب الدينية والأحزاب الصغيرة، بتأييد الحكومة مقابل مبالغ مالية، وتورط العديد من الوزراء في قضايا الفساد، مثل تورط آرييه درعي من حزب شاس في تلقي رشاوى وتحويل أموال عمومية[٥٤]، لذا فقد كان هناك نقاش مستمر منذ الستينيات من القرن العشرين حول ضرورة إجراء إصلاح في النظام الانتخابي بهدف تغيير نمط النظام الحزبي، ووضع حدّ لسلوكات الفساد وابتزاز الأحزاب الدينية والأحزاب الصغيرة للحكومات.

فقد طرح بن غوريون في عام ١٩٦٥ اقتراحاً لتغيير النظام الانتخابي بتبنّي النظام المختلط الذي يجمع بين النظام النسبي ونظام الأكثرية، بانتخاب ٩٠ عضواً على أساس تقسيم إسرائيل إلى مجموعة من الدوائر الانتخابية، وانتخاب ٣٠ عضواً على المستوى البلد كلّه. كما اقترحت حركة (داش) في برنامجها الانتخابي تغيير النظام الانتخابي نحو صيغة أقل نسبية، برفع عتبة الدخول إلى الكنيست إلى أكثر من ٥ بالمئة. وتبلورت هذه الاقتراحات على مستوى الكنيست ضمن مشروعين: الاقتراح **الأوّل** نصّ على تقسيم إسرائيل إلى عشرين دائرة انتخابية تنتخب ٨٠ نائباً، أي أربعة نواب لِكُلِّ مقاطعة، وأربعين نائباً ينتخبون عن طريق الاقتراع النسبي على مستوى القطر. أما الاقتراح **الثاني**، فينصّ على انتخاب ستين نائباً على المستوى المحلي، وستين نائباً على المستوى القطري. ولكن رغم ميل أغلبية الكنيست نحو هذا الاقتراح الثاني، إلا أن انسحاب حزب العمل من حكومة الوحدة الوطنية عام ١٩٩٠ حمل الليكود والأحزاب الدينية والقومية المتحالفة معه على التخلي عن هذا الاقتراح[٥٥].

ولكن رغم النقاشات حول تغيير النظام الانتخابي، فقد اصطدمت معظم الاقتراحات بمعارضة الأحزاب الدينية والأحزاب الصغيرة له، لأن تبني نظام الانتخاب الأكثري أو نظام اقتراع أقل نسبية أو نسبة الحسم أكثر ارتفاعاً، كأن تصل إلى ٥ بالمئة فقط، سيحرم الأحزاب الدينية والصغيرة من التمثيل في الكنيست، وبالتالي سيقصيها من الوجود السياسي على المستوى البرلماني[٥٦]. لذا، فقد تمّ رفض

(٥٤) باري شميش، **سقوط إسرائيل**، ترجمة عمار جولاق ومحمد العابد (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٣)، ص ٢٠ - ٢١.

(٥٥) Rahat, Ibid., p. 121.

(٥٦) Olivier Duhamel, *Les Démocraties* (Paris: Edition du seuil, 1993).

اقتراح تقدّم به حزب الماباي في عام ١٩٥٢ برفع نسبة الحسم الانتخابي إلى ٤ بالمئة.

وقد اقتصرت التغييرات في النظام الانتخابي على جانبين: الجانب **الأوّل** هو رفع نسبة الحسم الانتخابي، فقد تمّ رفع نسبة الحسم التدريجي من ١ بالمئة إلى ١,٥ عام ١٩٩٦، وإلى ٢ بالمئة عام ٢٠٠٦. والجانب **الثاني** هو التغيير في طريقة توزيع باقي الأصوات، فقد تمّ تغيير طريقة التوزيع من طريقة أكبر البواقي الذي اعتمد عام ١٩٥١ إلى طريقة أكبر المعدلات الذي أعيد العمل به عام ١٩٧٣[٥٧]، وذلك بالتعاون بين حزبي المعراخ والليكود، وهو تعاون نادر يمثل التعاون ضمن نموذج مأزق السجين في نظرية الألعاب[٥٨].

لكن أهم تغيير في النظام الانتخابي هو إدراج الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء الذي أقرّ عام ١٩٩٢ على أن يدخل حيّز التطبيق في الانتخابات التالية التي تمّت عام ١٩٩٦، وامتد هذا النظام الانتخابي إلى عام ٢٠٠١، وتراجعت عنه إسرائيل عام ٢٠٠٣، حين لمست النخبة السياسية والحزبية للأحزاب الرئيسيّة مساوئه.

وقد كان الهدف من إدخال الاقتراع المباشر لرئيس الوزراء، هو تقوية السلطة التنفيذية له، ووضع حدّ لتأثير الأحزاب الصغيرة وتقوية الأحزاب الرئيسيّة، وذلك في ضوء نجاح طريقة الانتخاب المباشر لعمداء البلديات التي أدرجت في السبعينيات، وسمحت بالتغلب على مشكلة النزاعات في المجالس المحلية، ولكنه في المقابل أدى إلى خسارة الأحزاب الكبرى للعديد من المقاعد على مستوى البلديات[٥٩].

ولكن إدراج الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء كانت له نتائجه العكسية، بازدياد عدم الاستقرار الحكومي، ولجوء رؤساء الحكومات إلى الانتخابات المبكرة، حيث تبيّن نتائج الانتخابات التي طبّق فيها هذا التعديل الانتخابي، أن القوة الانتخابية للأحزاب الرئيسيّة زادت ضعفاً بدل أن تزداد قوة، وتراجعت القوة الانتخابية للأحزاب الأيديولوجية[٦٠]، مثل أحزاب اليمين المتطرف، ومنها

(٥٧) Jacqueline Gatti-Domenach, «Le Système électoral Israélien,» *Revue de droit public*, no. 4 (1990), p. 1000.

(٥٨) Rahat, «The Politics of Reform in Israel: How the Israeli Mixed System Came to be,» p. 137.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(٦٠) Hazan and Rahat, «Representation, Electoral Reform, and Democracy: Theoretical and Empirical Lessons from the 1996 Elections in Israel,» p. 1323.

موليديت، بتراجعها من ثلاثة مقاعد إلى مقعدين، وتراجع حزب ميريتس اليساري من ١٢ مقعداً إلى تسعة مقاعد، وذلك لأن التصويت المزدوج فسح المجال أمام الناخبين للجمع بين التصويت الطائفي للقائمة الحزبية، والتصويت للمرشح المفضل لرئاسة الوزراء. وهذا التعديل الانتخابي كان له أثر في إبراز ثلاثة انقسامات اجتماعية أساسية، هي: التصدع القومي بين الأقلية العربية والأغلبية اليهودية، والتصدع بين المتدينين والعلمانيين، والتصدع بين المهاجرين القدامى والمهاجرين الجدد من الاتحاد السوفياتي سابقاً، الذين صوّتوا لحزب إسرائيل بعاليا الذي حصل على سبعة مقاعد.

هذا التعديل الانتخابي كان له أثر في زيادة مؤشر التجزئة في النظام الحزبي، حيث تحول النظام الانتخابي من نظام أحادي نسبي إلى نظام ثنائي يجمع بين النسبية في اقتراع نواب البرلمان، ونظام الاقتراع ذي الدورتين لانتخاب رئيس الوزراء، وذلك في الدورتين الانتخابيتين في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٩، وفي انتخابات ٢٠٠١ التي اقتصرت على انتخاب رئيس الوزراء، حيث تغلب شارون، مرشح الليكود، على إيهود باراك، مرشح حزب العمل. ومن نتائج هذا التعديل في النظام الانتخابي هو زيادة القوة النسبية للأحزاب الصغيرة، وكان المستفيد الرئيسي منها هو حزب شاس، الحزب الديني الإثني، وباقي الأحزاب الدينية، والأحزاب الإثنية للمهاجرين الروس.

وقد تمّ وضع شروط أمام القوائم المتقدمة إلى الانتخابات، فقد أدرج تعديل على القانون الأساسي للكنيست عام ١٩٨٥ ينصّ على أن تمنع الأحزاب والقوائم الانتخابية، التي تمسّ ضمنياً أو علنياً بالعمل، على إنكار وجود إسرائيل كدولة الشعب اليهودي، وإنكار الطابع الديمقراطي لدولة إسرائيل، أو أن تمارس نشاطاً أو دعاية عنصرية[٦١]. فوفق هذه المادة (السابعة، الفقرة أ، في القانون الأساسي للكنيست)، تتشكّل أية قائمة بهدف المساس بالطابع اليهودي والديمقراطي لدولة إسرائيل أو تمارس العنصرية، سيتم منعها من الترشح. لذا، فقد تمّ إقصاء حركة كاخ العنصرية بناءً على هذا القانون في عام ١٩٨٨[٦٢]، وقد تمّت عدة محاولات لإقصاء قوائم وأحزاب عربية، مثل القائمة التقدّمية للسلام، في العام نفسه،

(٦١) انظر: المادة الرقم ٧، الفقرة أ من القانون الأساسي: الكنيست.

(٦٢) Raphaël Cohen Almagor, «La Lutte contre l'extrémisme politique en Israël,» *Pouvoir*, no. 72 (1995), p. 83.

بحجة إنكارها للطابع اليهودي للدولة، لكن المحكمة العليا قبلت الطعن الذي تقدّمت به القائمة التقدّمية للسلام، وسمح لها بالترشح في الانتخابات. وفي ضوء انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، وتزايد التوتر بين الأحزاب اليهودية والأحزاب العربية، وتزايد الحملات الإعلامية تجاه القيادات السياسية والبرلمانية العربية، فقد تمّ تعديل المادة السابقة نفسها في أيار/مايو ٢٠٠٢ بإدراج منع أي حزب أو قائمة تؤيد ما يسمّى بالإرهاب أو دولاً معادية. ويقصد بذلك تأييد السلطة الفلسطينية أو المنظمات الفلسطينية المقاومة[٦٣]، فقد نصّ هذا التعديل على أنه يمنع كلّ حزب أو قائمة تعمل على «تأييد الكفاح المسلح الذي تخوضه دولة معادية أو منظمة إرهابية ضدّ دولة إسرائيل»[٦٤].

رابعاً: السياسات الحزبية إزاء التصدّعات الاجتماعية

لقد تمثلت السياسات الحزبية في إسرائيل التي ترمي إلى التعامل مع التصدعات الاجتماعية من خلال مراعاة شعبيتها في أوساط معينة، في عدة سياسات ترمي إلى تقوية وجودها السياسي، وفي المحصّلة فإنها أدت إلى إعادة إنتاج نظام التصدع الاجتماعي القائم، وذلك من خلال السعي إلى تمثيل المجموعات الاجتماعية المختلفة، أو من خلال التغيّر في برامجها الانتخابية من خلال التركيز على قضايا تمسّ بعض المجموعات الاجتماعية. وتنعكس هذه السياسات الموجهة إلى التعامل مع التصدعات الاجتماعية من خلال التحالفات الحزبية على مستوى الانتخابات أو على مستوى الكنيست أو الحكومة.

١ ـ بناء القوائم الانتخابية

إن تشكيل القوائم الحزبية المعدة للانتخابات، أخذت تراعي مسألة تمثيل الانتماءات الاجتماعية والإثنية. وذلك بهدف الاستفادة من هذه التصدعات الاجتماعية، وركوب موجتها بالنسبة إلى الأحزاب الجديدة والصغيرة، وبهدف احتواء الانقسامات الاجتماعية، والحفاظ على القاعدة الانتخابية، واستقطاب المزيد من الناخبين بالنسبة إلى الأحزاب الكبيرة، التي لها طموح في ترؤس الائتلافات

(٦٣) شعبان خالد، «أزمة النظام الانتخابي الإسرائيلي،» **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، العددان ١٣ - ١٤ (٢٠٠٥).

(٦٤) انظر: المادة الرقم ٧، الفقرة ٣ من القانون الأساسي: الكنيست.

الحكومية، مثل حزب العمل، وحزب الليكود، وحزب كديما. فبالنسبة إلى الأحزاب الرئيسيّة، أخذ يتم ذلك بإدراج ممثلي الطوائف اليهودية المختلفة، بما فيها بعض المتدينين، وشخصيات من الوسط العربي، ومن اليهود الشرقيين والمهاجرين الجدد. وهذه كانت أحد الأساليب الفعالة في استيعاب الحركات الاحتجاجية في بداية نشوء الدولة، وفي عهد الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. فقد نجحت هذه الاستراتيجيا إلى حدّ معين في اختفاء القوائم الانتخابية لممثلي الطوائف الشرقية السيفارادية، واقتصار التمثيل العربي في قوائم تابعة للأحزاب الصهيونية، باستثناء تمثيل الحزب الشيوعي للعرب. وقد تم إضعاف التعبئة الاجتماعية للتنظيمات والحركات الحاملة لمشروع تصدع اجتماعي وهوية اجتماعية احتجاجية. فمن أسباب ضعف التصدع الإثني السيفارادي الأشكنازي من الناحية السياسية في السبعينيات من القرن العشرين، هو الحملة الإعلامية التي سلطت على الحركة الاحتجاجية للفهود السود، وهي حركة احتجاجية من أوساط اليهود الشرقيين، وزيادة الأحزاب الكبيرة لتمثيل اليهود الشرقيين في قوائمها.

ولكن هذه الاستراتيجيا لم تعد تجدي نفعاً، وتعثرت في الثمانينيات من القرن العشرين، فظهر الاحتجاج الإثني على خلفية عدم التمثيل المناسب لليهود الشرقيين في الأحزاب السياسية المهيمنة على الساحة السياسية، وزيادة الوعي والشعور بالتهميش السياسي لدى الطوائف الشرقية. فتمكّنت لأول مرة قائمة من أوساط اليهود الشرقيين المتدينين من النجاح بالوصول إلى الكنيست، بانفصال قائمة تامي من المفدال، وفوزها بثلاثة مقاعد عام ١٩٨١، وانشقاق حزب شاس من حزب الأغودات عام ١٩٨٤. ولاحقاً في التسعينيات من القرن العشرين بظهور الأحزاب الروسية، مثل حزب إسرائيل بالهجرة، وحزب إسرائيل بيتنا، بسبب عدم التمثيل الملائم لليهود الروس في قوائم الأحزاب الكبيرة لحزب العمل والليكود.

وهناك توجه في الأحزاب الرئيسيّة ذات الأغلبية اليهودية في بناء القوائم الانتخابية ضمن إجراءات تصحيحية للتمثيل تجمع بين الانتخابات الأولية والانتخابات على مستوى المحليات، وبين التعيينات وحجز أماكن مضمونة لممثلي بعض القطاعات أو مجموعات الهوية. فحزب العمل قسّم دوائره الانتخابية إلى اثنتي عشرة دائرة، ثماني دوائر على أساس جغرافي، وأربع دوائر على أساس قطاعي. ففي حزب العمل يتم توزيع المقاعد في القائمة بمراعاة تمثيل المدن الكبرى (تل أبيب، والقدس، وحيفا)، وأماكن مضمونة في حزب العمل تمثل العرب، بمنح أماكن مضمونة لما يسمّى بالأقليات في قوائمهم بإدراج شخصية من الوسط

الدرزي، وأخرى من بقية الوسط العربي، وحجز أماكن مضمونة لممثلي القطاعات الفلاحية لِكُلّ من الكيبوتز والموشاف. أما حزب الليكود، فقد قسّم دوائره الانتخابية إلى عشر دوائر، تسع دوائر تمثل دوائر جهوية، ودائرة انتخابية واحدة قطاعية تراعي تمثيل غير اليهود والمهاجرين الجدد، وله أماكن مضمونة لِكُلّ من المهاجرين، ومقعد للأقليات التي يقصد بها الوسط العربي[٦٥]. لذا، ففي انتخابات ١٩٨٤ أدرج أمل نصر الدين من الوسط العربي الدرزي في قائمة الليكود في المرتبة ٢٨، وتم ترشيح محمّد وتد في قائمة المعراخ (تكتل حزب العمل والمابام) في المرتبة ٣٣، وعبد الوهاب دراوشة في المرتبة ٤٢[٦٦]، ومثل صلاح طريف من الوسط الدرزي حزب العمل عام ١٩٩٢. وفي الليكود، كان هناك عربي على الأقل في القوائم الانتخابية له، مثل أسعد الأسعد، مما ضمن مستوى من التغلغل داخل الوسط العربي والدرزي على وجه خاص. أما حزب كديما في حملته الانتخابية عام ٢٠٠٦، فقد انتهج هذه الاستراتيجيا نفسها، إذ هدف إلى جمع أكبر قدر من الفئات الاجتماعية والسياسية التي تخدم برنامج الحزب الذي ركّز على الانسحاب الأحادي الجانب من الأراضي المحتلة وقطاع غزة، وردم الهوة بين الأغنياء والفقراء. وقد شملت قائمة كديما ١١ امرأة، و١١ يهودياً شرقياً، و٦ مرشحين من المهاجرين الروس و٤ مرشحين من المتدينين الأرثوذكس[٦٧].

٢ ـ التحالفات الانتخابية

تؤدي التحالفات الانتخابية إلى رسم خطوط تقسيم جديدة بين المجموعات الاجتماعية، وهي تعكس تقارباً وتوافقاً أيديولوجياً مهماً أو تعمل على تقوية أحد أبعاده[٦٨]، وبالتالي فمن أهم عوامل تعزيز أو إضعاف التصدعات الاجتماعية هو التحالفات الحزبية، حيث يؤدي التحالف بين حزبين يمثلان مجموعتين متمايزتين من المجتمع إلى إضعاف قوة التصدع بينهما. وفي إسرائيل هناك توجهات إلى إنشاء تحالفات انتخابية بين أحزاب وقوائم حزبية تمثل عائلات حزبية مختلفة، على غرار محاولات التسوية والتقريب بين الاتجاه العلماني (الأغلبية) والاتجاه الديني

(٦٥) Hazan and Rahat, «Representation, Electoral Reform, and Democracy: Theoretical and Empirical Lessons from the 1996 Elections in Israel,» pp. 1314-1315.

(٦٦) سعيد تيم، **النظام السياسي الإسرائيلي** (بيروت: دار الجيل، ١٩٨٩)، ص ٢٩٠ ـ ٢٩٢.

(٦٧) Gil Hoffman, «Politics: Kadima's Dreamers,» *Jerusalem Post*, 2/2/2006.

(٦٨) Sona Nadenichek Golder, «Pre-Electoral Coalition Formation in Parliamentary Democracies,» *British Journal of Political Science*, no. 36 (2006), p. 211.

للصهيونية الدينية، من خلال تحالف حزب العمل مع حزب ميماد الديني الذي أنشأه الحاخام يهودا عميتال، والتوجه إلى التقارب بين الأحزاب العلمانية اليمينية القومية والأحزاب الدينية من خلال التأييد المشترك لحركة غوش أمونيم وتشكيل الاتحاد الوطني ـ المفدال عام ٢٠٠٦، وهو مشكّل من الحزب الديني القومي والاتحاد الوطني المشكل من حركة حيروت الجديدة وتكوما وموليديت، وهو يعكس ميلاً في الوسط اليهودي إلى تعزيز البعد القومي في الانقسام القومي بين العرب واليهود من خلال التركيز على الأيديولوجيا الصهيونية في بعدها القومي، ومحاولة التوفيق في المسائل الخلافية بين المتدينين الصهاينة والعلمانيين.

وتهدف التحالفات الانتخابية، من جهة أخرى، في إسرائيل إلى زيادة القوة الانتخابية للأحزاب الصغيرة، وزيادة الحجم النسبي للأحزاب الكبيرة. فهناك عدد من الأحزاب الصغيرة وجدت في الميدان البرلماني عن طريق تحالفها مع الأحزاب الكبيرة، مثل حركة لعام التي تحالفت مع حزبي حيروت والحزب الليبرالي منذ عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٨٨، وحزب ميماد الذي تحالف منذ بروزه مع حزب العمل، وفشل في الوصول إلى الكنيست في انتخابات ٢٠٠٩ بتحالفه مع الحركة الخضراء، وحزب غيشر الذي تحالف مع الليكود في عام ١٩٩٦ ومع حزب العمل في عام ١٩٩٩ ضمن قائمة إسرائيل واحدة.

وتعكس التحالفات الانتخابية بنية العائلات الحزبية، حيث تجري معظم التحالفات بين العائلة الحزبية نفسها للأحزاب في الغالب، وهذا ما نلمسه في التحالفات الانتخابية بين الأحزاب الدينية، حيث شكّلت الأحزاب الدينية في الكنيست الأوّل تحالفاً انتخابياً سمّي بـ «الجبهة الدينية»، شملت كلاً من حزب المزراحي وعمال المزراحي، اللذين تحولا إلى حزب المفدال عام ١٩٥٦، وحزبي الأغودات وعمال الأغودات. وفي المقابل، أخذت الأحزاب في الوسط العربي تنتهج هذا الأسلوب لتقوية التمثيل العربي في الكنيست، من خلال الدعوة إلى مقاطعة الأحزاب الصهيونية في الوسط العربي، وتأييد التحالفات بين القوى الوطنية لتقوية حظوظ النجاح في الانتخابات.

ومن أهم التحالفات الانتخابية التي كان لها دور في تغيير بنية النظام الحزبي، التحالف الانتخابي الذي قام بين الأحزاب اليمينية عام ١٩٧٣، بتأسيس التحالف الانتخابي باسم الليكود، أي التكتل، وهو الذي أدى إلى توليد حالة من الاستقطاب بين معسكر اليمين ومعسكر اليسار، متمثلاً في المعراخ. والتحالف

الانتخابي الثاني الذي كان له دور في إعادة اصطفاف وتحول النظام الحزبي للحزب المهيمن إلى الثنائية القطبية من عام ١٩٧٧ إلى غاية عام ١٩٩٦، وهو التحالف الانتخابي الذي جمع مجموعة من القيادات الحزبية اليسارية الصغيرة وشخصيات أكاديمية وعسكرية عبر التوحّد في قائمة حزب الحركة الديمقراطية للتغيير (داش) التي جمعت بين الحركة الديمقراطية للتغيير وحزب التغيير شينوي وحركات أخرى صغيرة، وشخصيات فكرية وحزبية أخرى.

وبفضل التحالفات الانتخابية، تمكّنت الأحزاب الإثنية من اجتياز نسبة الحسم، وكثير من هذه الأحزاب القطاعية الدينية أو الإثنية تمكّنت من الوصول إلى الكنيست بفضل التحالف مع الأحزاب الأكبر منها أو مع مثيلاتها. وهنا نلحظ الاتجاه البراغماتي لهذه الأحزاب، والقوائم التي تبدل مواقعها بين اليمين واليسار وفق المصلحة الانتخابية، مثل حزب غيشر الذي شكّل تحالفاً انتخابياً مع الليكود في انتخابات ١٩٩٦، وهو تحالف انتخابي جمع غيشر ببعض أحزاب اليمين المتطرف، وهو حزب تسوميت، ولكنه في انتخابات ١٩٩٩ تحالف مع حزب العمل، وحزب ميماد، وهو حزب ديني قريب من الأحزاب اليسارية.

ورغم إمكانية تأثير التحالفات الانتخابية والاندماجات في تقليص مؤشر التجزئة في النظام الحزبي، فإن الواقع الإسرائيلي يشير إلى العكس من ذلك تماماً، فالتجميع والاتحادات بين الأحزاب كان يعقبها انشقاقات في العادة، مثل تحالف بعض الأحزاب الدينية الصغيرة، مثل حزب عمال الأغودات وحزب ميتسادا (حزب معسكر الصهيونية الدينية) في جبهة موراشا، الذي انتهى بانشقاق كتلة أوروت وميتسادا من التحالف، وأدى إلى عودة عمال الأغودات إلى حزب الأغودات.

ونسجل في هذا الإطار ظهور تحالفات انتخابية على خلفية تأكيدها البعد القومي، من خلال اتحاد الأحزاب الدينية والأحزاب الإثنية على أساس قومي مشترك. فتحالف الاتحاد الوطني الذي جمع بين الأحزاب القومية في اليمين المتطرف والمنشقين من الحزب الديني القومي المعروف اختصاراً بـ«المفدال»، يعكس هذا التوجه القومي في الوسط اليهودي، وفي ميل الأحزاب الدينية والإثنية في الوسط اليهودي إلى الاصطفاف وراء الأحزاب اليمينية القومية. وهو يدلّ على أن التصدع الديني أصبح معززاً للتصدع والانقسام السياسي القومي والإثني. فانتخابات عامي ١٩٩٦ و١٩٩٩، حول انتخاب رئيس الوزراء، بيّنت انقسام المجتمع إلى قسمين

يميل المتدينون والأحزاب الدينية إلى أحد أطرافه، وهو اليمين القومي، في مقابل الأحزاب اليسارية والأحزاب العربية وحزب العمل، التي تميل إلى اليسار. وما يلاحظ على الأحزاب الدينية أنها أصبحت أكثر يمينية، وأكثر تشدداً من الناحية الدينية، والاستثناء الوحيد هو حزب ميماد الديني المتحالف انتخابياً مع حزب العمل لغاية عام ٢٠٠٨، ومع الحركة الخضراء في انتخابات ٢٠٠٩.

وفي القطاع العربي، بدأت الأحزاب تدرك أهمية التحالفات الانتخابية منذ مرحلة مبكرة، بسبب الحظر على ظهور الأحزاب العربية التي منعت من العمل. فكان المخرج في البداية هو تزايد الاصطفاف وراء الحزب الشيوعي (ماكي) الذي انشق منه الجناح ذو الأغلبية العربية عام ١٩٦٩، بتشكيل قائمة راكاح. واتسع هذا التحالف الانتخابي ليضم بعض التنظيمات العربية، وبعض القيادات السياسية العربية المحلية، وبذلك تمكّنت القوى السياسية العربية التي كانت محصورة محلياً من دخول البرلمان عن طريق الحزب الشيوعي ضمن تحالف الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وقد تبلور هذا الاصطفاف بالتزايد المستمر للتصويت للأحزاب العربية في الوسط العربي منذ أواخر الثمانينيات (انظر الجدول الرقم (١٤) في ملحق هذا الكتاب).

خامساً: التحالفات الحزبية الحكومية السائدة في إسرائيل

إن أحد محددات التركيبة الحكومية في إسرائيل والسياسات الحزبية هو عدم الانسجام الاجتماعي المعبّر عنه بالانقسامات الاجتماعية، والاختلاف الأيديولوجي، والعوامل المؤسسية المتمثلة في النظام الانتخابي النسبي. وهي متغيّرات تؤدي إلى التأثير في الحجم النسبي للأحزاب، ولا سيما الحزب الأوّل في الانتخابات، مما يؤثر في صعوبة التفاوض بشأن تشكيل الحكومات الائتلافية إذا كان الحجم الانتخابي للحزب الأوّل أقل من ٥٠ بالمئة بكثير. كما تؤدي نسبة التجزئة العالية في النظام الحزبي إلى رفع العدد الفعلي للأحزاب الداخلة في الائتلافات، مما يؤثر في المحصّلة في الاستقرار الحكومي وفعالية الحكومة تجاه المسائل الاجتماعية، ولا سيما تلك التي تمسّ مصلحة بعض الأطراف المتحالفة أو تلك الناشئة عن الانقسامات الاجتماعية.

١ ـ الائتلافات الحكومية والتصدّعات الاجتماعية

للقاعدة الاجتماعية في إسرائيل تأثير في الائتلافات الحكومية، وذلك على أساس أن هذه القاعدة الاجتماعية هي مزيج من المهاجرين من مختلف الأقطار،

بالإضافة إلى التحول في السياسة الاقتصادية من سياسة الأيديولوجيا المساواتية [ودولة الرفاه]، إلى سياسة اقتصادية ليبرالية ودولة الفوارق الطبقية الكبرى، والاختلاف الأيديولوجي الذي تبلور ضمن خطوط تقسيم سياسية واقتصادية ودينية وإثنية. فتراكم التصدعات الاجتماعية هو الذي أدى إلى عدد كبير من الأحزاب السياسية كمحصّلة لذلك. ونتيجة لذلك، منع هذا حصول الأحزاب الكبرى على الأغلبية الساحقة في البرلمان، مما يسمح لها بتشكيل الحكومة على انفراد، وبالتالي فَكُلّ الحكومات التي قامت في إسرائيل قامت على أساس ائتلافي، وظلت تخضع لسياسة الائتلاف بين الأحزاب.

وقد أخذت هذه التحالفات الحزبية في الحكومات طابعاً ثابتاً ومستمراً، يعكس التأثر بالقوة النسبية للتصدعات السياسية الحزبية، ضمن إطار لا يتجاوز خطوط التقسيم الأيديولوجي والاجتماعي والثقافي، وهي تكرّس لمسألة الحدود الإقصائية والإدماجية داخل النظام الحزبي. ولكن ليس على أساس التوجهات والبرامج السياسية، بل على أساس الانتماء الثقافي الاجتماعي لهذه الأحزاب، فقد بدأت تتراجع الأهمية الأيديولوجية في تشكيل الائتلافات الحكومية. والدليل على ذلك هو نجاح قيام حكومات الوحدة الوطنية التي كانت عقب ذروة من الاستقطاب السياسي الحزبي بين حزب العمل وحزب الليكود في الثمانينيات من القرن العشرين.

فالاتجاه السائد في الائتلافات الحكومية في إسرائيل هو الدور المحوري والدائم للأحزاب الدينية في تشكيل هذه الائتلافات، سواء كانت حكومات يقودها اليسار أو حزب العمل، الحزب الكبير في معسكر اليسار مع الأحزاب الدينية، أو حكومات اليمين التي يقودها الليكود مع الأحزاب الدينية، خصوصاً في ظلّ الثنائية القطبية القائمة من عام ١٩٧٧ إلى غاية عام ٢٠٠٦، أو حكومات الوحدة الوطنية المشكلة من الحزبين الرئيسيين الليكود والعمل وبعض الأحزاب الدينية.

وما يلاحظ على الائتلافات الحكومية، وعلى السياسات الناتجة منها، أنّها تعكس التسوية التاريخية بين الدولة الصهيونية اليهودية والمجموعات الدينية، ضمن سياسة توفيقية تؤجل على أساسها الخلافات، وتسوّى ضمن حلول وسط من خلال الدور المهم للأحزاب الدينية في تشكيل الحكومات، التي ظلت الشريك الدائم في أية حكومة ائتلافية، خصوصاً الحزب الديني القومي، ومطالبة هذه الأحزاب بمناصب وزارية معينة تمكّنها من خدمة مصالحها الطائفية وتعزيز

المكانة الاجتماعية والقانونية للشريعة اليهودية في المجتمع الإسرائيلي. لذا، فوزارات الشؤون الدينية، ووزارة الداخلية، ووزارة التعليم والثقافة، شغلها المتدينون في أحيان كثيرة، خصوصاً وزارة الأديان، وخصوصاً من تيار الحزب القومي الديني. ومعظم الوزراء الذين تعاقبوا على هذه الوزارات كانوا ينتمون إلى الأحزاب الدينية.

ولذا، فمن منجزات هذا التحالف الديني العلماني على مستوى الحكومات منذ تأسيس الدولة، الذي بدأ في شكل تحالف حكومي بين حزب الماباي وحزب المزراحي وعمال المزراحي، والذي يعود إلى قبيل قيام الدولة عام ١٩٤٨، هو توطيد السلطة الدينية للمذهب الأرثوذكسي بصيغتيه الأشكنازية والسيفارادية، واستبعاد التيارات الدينية اليهودية الإصلاحية والمحافظة. وكان من منجزات هذا التحالف أيضاً هو تأسيس وزارة خاصة بالأديان، ومجلس أعلى للحاخامية، وتكييف بقية المؤسسات التابعة للدولة لتتناسب مع مطالب المتدينين، أو على الأقل قسم مهم من المتدينين، مثل التزام المؤسسات والإدارات بالأعياد الدينية، وتوفير الخدمات ذات الطابع الديني. وكان من نتائج هذا التحالف الحيلولة دون صياغة دستور مكتوب في بداية تأسيس الدولة، بسبب معارضة المفدال وحزب الأغودات لهذا النوع من الدساتير، تحت مخاوف أن يمسّ ذلك بمكانة الشريعة اليهودية في المجتمع والدولة، وكان من نتائجه أيضاً إقرار وإدراج نظام التعليم الديني في النظام الرسمي بإقرار قانون التعليم الرسمي الديني[٦٩].

وقد بدأت الائتلافات الحكومية تعكس اعتبارات التصدع الاجتماعي بصورة أكثر، مع تزايد التجزئة في النظام الحزبي، وظهور الأحزاب الإثنية ذات التوجهات القومية اليمينية، والتوجهات الدينية، خصوصاً منذ الحكومة التي ألفها نتنياهو عقب انتخابات ١٩٩٦، حيث تشكّلت الحكومة، بالإضافة إلى حزب الليكود، من الحزب الفائز، وحزب المفدال الديني، وشملت حزب غيشر الإثني ذو الخلفية السيفارادية، وحزب إسرائيل بالهجرة، وهو حزب إثني لليهود الروس، وحزب شاس، وهو حزب ديني إثني قاعدته من اليهود الشرقيين. وهذه التركيبة الحكومية للائتلافات استمرت في بقية الحكومات التي تشكلت بعد عام ١٩٩٩، والتي بدأت تميل تدريجياً نحو الأحزاب الإثنية وأحزاب اليمين القومي،

---

(٦٩) رشاد عبد الله الشامي، **القوى الدينية في إسرائيل: بين تكفير الدولة ولعبة السياسة**، عالم المعرفة؛ ١٨٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٤)، ص ٢١٩ ـ ٢٢٠.

بل حتّى الأحزاب الدينية الحرادية أخذت تؤيد التوجه اليميني في الموقف من الأقلية العربية، ومن المناطق المحتلة. فحزب الأغودات، بعد أن كان يؤيد أطروحة اليسار في الانسحاب من المناطق المحتلة، بدأ يرفض هذا المبدأ بداية منذ عام ١٩٩٦، بسبب تحالفه مع حركة حبد الدينية الحرادية المؤيدة للاستيطان[٧٠]، مما يعني زيادة تأكيد إقصاء الأقلية العربية، وتقوية التصدع القومي، لإضعاف بقية التصدعات الأخرى داخل المجتمع اليهودي.

وقد زادت صعوبة تشكيل الحكومات، بازدياد الضعف النسبي للأحزاب الكبرى الفائزة في الانتخابات، مما زاد من قوة الموقف التفاوضي للأحزاب الصغيرة، ولا سيما الأحزاب الدينية التي تمثل القوة الثالثة في النظام الحزبي، وصعوبة التفاوض مع الأحزاب السياسية التي تنتمي إلى العائلة الحزبية نفسها، أو صعوبة الجمع بين الأحزاب الدينية، وبعض الأحزاب العلمانية المعارضة لسلطة المتدينين، التي تتبنى موقفاً معارضاً لدور الدين في مؤسسات الدولة، ولامتيازات المتدينين. فحزب شينوي وحركة راتس، أو ميريتس في ما بعد، كانا يمثلان أهم الأحزاب التي اعترض عليها المتدينون، واشترطوا انسحابهما من الحكومة لدخول الائتلاف الحكومي.

ومن أهم قضايا التصدع الاجتماعي التي أثارت صعوبات بالغة في تشكيل الحكومات، وأثارت أزمات حكومية، هي الأزمات التي كانت تثيرها الأحزاب الدينية، بسبب القضايا الدينية التي كانت تراها قد انتهكت، فقد واجهت الحكومات الإسرائيلية الأولى سلسلة من الأزمات الحكومية، وحلت الحكومة بسبب القضايا الدينية، أو بسبب الصراع بين الأحزاب الدينية والأحزاب المعارضة لإشراك المتدينين في الحكومات، وهو ما يفسر جزئياً العدد الكبير للحكومات بمعدل حكومة كلّ ٢٢ شهراً.

ومن ذلك الصعوبات التي واجهها ليفي إشكول في تشكيل الائتلاف الحكومي، بسبب صعوبة التوفيق بين الأحزاب الدينية والأحزاب العلمانية الأخرى، فقد طالب حزب المابام وحزب الأحرار المستقلين عدم الاستجابة لمطالب الأحزاب الدينية بشأن تعزيز تشريعات قانون السبت، وتم تشكيل الحكومة بعد تسوية الخلافات مع الأحزاب الدينية، مثل حزب الماباي، وحزبي المابام

(٧٠) رشاد عبد الله الشامي، **الحروب والدين في الواقع السياسي الإسرائيلي، ١٩٦٧ - ٢٠٠٠** (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٥)، ص ٢١٥ - ٢١٦.

والمستقلين، واتحاد العمل، والحزب الوطني الديني. وهذه الصعوبات في تشكيل الائتلافات شائعة في كلّ الائتلافات الحكومية، بما فيها حكومات الوحدة الوطنية.

في مراعاة التصدع العلماني الديني بين الأحزاب ذات التوجهات العلمانية والأحزاب الدينية، الشريك شبه الدائم في الائتلافات الحكومية، كان تشكيل الائتلاف الحكومي يميل إلى تسوية النزاعات والخلافات بين الطرفين، بما يرضي الشريك الديني في معظم الأحيان. والملاحظ على الأحزاب الدينية أنها بدأت تميل نحو اليمين، وتأييد أيديولوجية إسرائيل الكبرى. وقد ابتدأ التوجه القومي في الأحزاب الدينية على مستوى حزب المفدال بعد عام ١٩٦٧، نتيجة تغلب كتلة الشباب الديني على الحزب، ودور حركة غوش أمونيم في توسيع أنصارها من الشباب الديني المتحمّس.

وما يلاحظ في بداية التسعينيات هو دخول الأحزاب الإثنية، كما سبق القول، في لعبة التحالفات الحكومية، حيث أصبح التفاوض على تشكيل الحكومات، وإسناد الوظائف الحكومية يستند إلى خلفية إثنية، بحيث أثر في تركيبة الحكومات، من حيث عدد الوزارات وعدد الحقائب الوزارية التي بدأ يزيد عددها على هذا الأساس، لترضية الأحزاب الداخلة في الائتلاف الحكومي.

وفي مراعاة التصدع الإثني، فالحكومات بدأت تعي أهمية إدخال الأحزاب الطائفية للمهاجرين الروس، وللشخصيات من أوساط اليهود الشرقيين، في تحالفاتها الانتخابية والحكومية، مثل حكومة ١٩٩٦، برئاسة بنيامين نتنياهو، وحكومة ١٩٩٩ برئاسة إيهود باراك. فقد ازدادت الاعتبارات الإثنية كذلك ابتداءً من عام ١٩٩٦ في تعيين وزراء ينتمون إلى الطوائف الشرقية، ففي حكومة ١٩٩٦ كان هناك حوالى نصف الوزراء من خلفية سيفارادية، وهو يعني تقدّماً سياسياً لدى اليهود الشرقيين.

وفي إطار التصدع القومي، هناك سياسات إقصاء متواصلة لتمثيل العرب والأحزاب العربية في أية تشكيلة حكومية، واقتصار القوائم العربية في السابق على تأييد قيام الحكومات التي يقودها حزب الماباي أو حزب العمل لاحقاً، على امتداد حكوماته في إسرائيل، أو أحياناً إفشال إسقاطها، كما وقع في حكومة إسحاق رابين عام ١٩٩٢ التي دعمتها الأحزاب العربية، على خلفية المفاوضات الممهدة لاتفاقية أوسلو، بل وحرص التحالفات الحزبية الإسرائيلية على الميل نحو اليمين والنزعة القومية الصهيونية.

أما بشأن تمثيل العرب في المستوى الحكومي، فقد اقتصر على تعيين نواب وشخصيات عربية موالية للأحزاب الصهيونية، بدلاً عن ممثلي الأحزاب العربية، في شغل منصب وزير دون حقيبة أو في منصب نائب وزارة. ومن أبرز الشخصيات العربية التي شغلت مناصب وزارية نذكر: نواف مصالحة، وصالح طريف، ومجلي وهبة، وغيرهم، وما يلاحظ على هذه الشخصيات أنها في غالبتها تنتمي إلى الوسط الدرزي.

٢ ـ أنماط الحكومات الائتلافية

يحدد تشكيل الحكومات الائتلافية عدة متغيّرات، أهمها المسافة الأيديولوجية والمصلحية التي تفصل بين الأحزاب، والحجم النسبي للحزب القائد للائتلاف والأحزاب الأخرى، إذ إنَّ ذلك له دور في قابلية التفاوض، وفي التفاوض بشأن عدد الحقائب والوظائف الوزارية لِكُلّ حزب. كما أنَّ الائتلافات الحكومية تمليها الحسابات الاستراتيجية المبنية على التكلفة والمكاسب، ولذا فكثير من الدراسات حول التحالفات الحكومية في إسرائيل تؤكد الدور المحوري للأحزاب الدينية في تشكيل الائتلافات الحكومية، نظراً إلى كلفتها الأقل، وميل التكتلين الحزبيين إلى تشكيل تحالفات انتخابية ضمن أفضليات تشمل الحزب الرئيسي (الليكود أو العمل) والأحزاب القريبة أيديولوجياً من الحزب (أحزاب اليمين المتطرف بالنسبة إلى الليكود أو أحزاب اليسار اليهودي)، بالإضافة إلى الأحزاب الدينية، مع تفضيل نسبي لشريك ديني من الأحزاب الدينية الأرثوذكسية على الحزب الديني القومي، لأنها أقل كلفة من حيث إنها أكثر مرونة وتساهلاً في مسائل الأمن والسياسة الخارجية والاقتصادية من المسائل الدينية، وذلك بعد تحول حزب المفدال الصهيوني الديني من حزب ديني معتدل إلى حزب يتبنى برنامجاً قومياً استيطانياً. وتشمل الائتلافات البعيدة الاحتمال كلاً من الجمع بين أحزاب أقصى اليمين وأقصى اليسار، لاستحالة التوفيق بين سياسات التسوية الإقليمية والانسحابات وأيديولوجية إسرائيل الكبرى واستمرار الاستيطان. وتشمل الائتلافات الأقل أفضلية والصعبة كلاً من الجمع بين الليكود والعمل، بما يسمّى بحكومات الوحدة الوطنية والجمع بين حزب ديني وحزب علماني معارض للمتدينين، وهو ما حصل لحكومة باراك في عام ١٩٩٩. وهذا النوع الأخير من الائتلافات أثار سلسلة من الأزمات في حكومة باراك بسبب التوترات بين حزب شاس الديني وحزب شينوي العلماني. لذا، فحزب العمل هو أقل

جاذبية من حزب الليكود بالنسبة إلى الأحزاب الدينية[٧١]. فالائتلافات الحكومية في إسرائيل (كما يوضحها الجدول الرقم (١٠) في ملحق هذا الكتاب) تدور حول خمسة محاور محتملة، وهي الليكود، وحزب العمل أو اليسار، وأحزاب أقصى اليسار الصغيرة، وهي تشمل أحزاب محسوبة على الوسط السياسي، مثل شينوي، وحزب الوسط، والطريق الثالث، وكديما، وأحزاب اليمين والأحزاب الدينية، مع استبعاد المحور السادس المتعلق بالأحزاب العربية أو ذات الأغلبية العربية، مثل حداش، التي لم تدخل في أي ائتلاف حكومي بصفة مباشرة إلى حدّ الآن (انظر الجدول الرقم (١٠) في ملحق هذا الكتاب).

٣ ـ حكومات الوحدة الوطنية

لقد قامت حكومات الوحدة الوطنية في إسرائيل في عدة فترات مختلفة، ففي عام ١٩٦٧ إثر اجتياح إسرائيل البلدان العربية، وبدافع ما يسمّى بـ «مواجهة الخطر الخارجي من الدول العربية»، قامت أول حكومة وطنية في إسرائيل، شملت كلاً من حزب العمل (الحزب الحاكم) والأحزاب المعارضة له من الناحية التقليدية، وهي تكتل جاحال الذي يجمع بين حزبي حيروت والليبراليين. أما حكومات الوحدة الوطنية التي قامت بين حزب الليكود وحزب العمل من عام ١٩٨٤ إلى غاية عام ١٩٩٠، فقد أملتها صعوبة انفراد أحد الحزبين بتشكيل الحكومة، والتقارب الحاصل بين الحزبين الكبيرين في العديد من المسائل الأمنية والاقتصادية. أما الصعوبات التي واجهها كلا الحزبين لتشكيل ائتلافات حكومية، فقد كانت مع الأحزاب الدينية، أو كانت بسبب الخلاف العميق حول المسائل الاقتصادية الداخلية، مثل الموقف من قطاع الهستدروت، والاختلاف في الموقف من العملية السلمية والتعامل مع الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو استقطاب تشكّل منذ حرب ١٩٦٧. أما حكومة الوحدة الوطنية التي قامت عام ٢٠٠١ بين حزبي الليكود والعمل، فقد قامت بدافع التصدّي لما يسمّونه بـ «الإرهاب الفلسطيني»، وهي تعكس من الناحية الفعلية توجّهاً في الثقافة الإسرائيلية نحو اليمين، وإقصاء الأحزاب العربية في الساحة السياسية، وتوجّهاً نحو نزع الشرعية السياسية لأية حكومة تستند إلى دعم الأحزاب العربية، وهو التوجه الذي أظهرته حكومة باراك عام ١٩٩٩، رغم تأييد القطاع العربي لباراك انتخابياً.

---

(٧١) Ethan Bueno Mesquita, «Strategic and Non-Policy Voting: A Coalitional Analysis of Israeli Electoral Reform,» *Comparative Politics* (October 2000), pp. 72-73.

٤ ـ الانقسام القومي وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية

ساهم هذا النمط من الائتلافات الحكومية في تكريس عزل العرب من الناحية السياسية، فحكومة الوحدة الوطنية التي أنشأها أرييل شارون عملت على عزل العرب في الناحية السياسية، وازداد ميل حزب العمل إلى عدم الاعتماد على دعم الأحزاب العربية كما وقع في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٩، وهو ردّ فعل لاتهام الأحزاب الدينية واليمينية له بأنه حزب يميل إلى العرب. وهو يعكس حرص الأحزاب اليهودية على تقوية هويتها اليهودية وكفاءتها في تسيير الملف الأمني، فالتصدع القومي في إسرائيل تتعامل معه السياسات الحكومية ضمن الاقتراب الأمني، ولهذا السبب هناك عدم اهتمام بالاستجابة لمطالب القطاع العربي.

فاللجنة البرلمانية المعروفة بلجنة «أور»، التي شكلت على خلفية أحداث انتفاضة الأقصى، وإطلاق الشرطة الإسرائيلية النار على متظاهرين عرب مواطنين في إسرائيل، مما أدى إلى مقتل ١٣ منهم، لم تترجم إلى سياسات عملية لتصحيح الأوضاع في الوسط العربي، كما أنَّ تمثيل العرب في الحكومات كان يقتصر على المستوى الشخصي دون الحزبي، وضمن حقائب وزارية رمزية أو دون مسؤوليات معتبرة، فأقصى مرتبة وزارية شغلها فرد من الوسط العربي كانت إما كنائب وزير أو وزير بلا حقيبة منذ عام ١٩٧١ إلى غاية عام ٢٠٠١، ولأول مرة في تاريخ إسرائيل تولى وزير عربي مقاليد وزارة حكومية، بتعيين غالب مجادلة وزيراً للعلوم والثقافة (انظر الجدول الرقم (١١) حول تمثيل العرب في الحكومات الإسرائيلية ملحق هذا الكتاب).

٥ ـ سياسات الائتلاف تجاه التصدّعات الاجتماعية

وبالنظر إلى أهمية التصدعات الاجتماعية، فإن الائتلافات الحكومية أخذت تكرّس لسياسات لها انعكاسات على المجموعات الاجتماعية، وعلى الانقسام الاجتماعي في إسرائيل، حيثُ إنَّ صيغة التحالف تحدد التصدعات أو المجموعات التي هي داخل الائتلاف، وتلك التي هي خارجه، وتكرّس لعلاقة إدماج أو إقصاء، وفق السياسات التالية:

أ ـ سياسات التسوية

تتم هذه السياسات بين الأحزاب اليهودية الكبرى والصغيرة، بمحاولة صياغة إيتوس (Ethos) إجماعي يرتكز على الهوية اليهودية للمجتمع والدولة،

ووفق المرجعيات الصهيونية التي أخذت تتقبلها الأحزاب الحرادية (أحزاب الأغودات، وراية التوراة، وشاس) من خلال تزايد انخراطها في العمل الحكومي، وتولّي الوزارات الحكومية بعد أن كانت تمتنع عن ذلك منذ الحكومة الأولى عام ١٩٤٩. وتجسّدت ذروة هذه السياسات في تشكيل حكومات الوحدة الوطنية الأخيرة عام ٢٠٠١، التي حاولت أن تجمع أكبر قدر من الأحزاب اليهودية. وهي تشير إلى توجه من السياسة التوافقية، بمفهوم ليبهارت (Lijphart)، نحو سياسة الإجماع بالتركيز على مسائل الهوية القومية اليهودية، ومستقبل إسرائيل، وسبل تحقيق أمن الدولة والمجتمع اليهودي الإسرائيلي.

ب ـ السياسات التوفيقية

إن السياسة التوفيقية (Consociation Policy) هي السياسة التي تعكس وتكرّس لاتفاقية الوضع الراهن بين الحزب الحاكم والأحزاب الدينية. لذا، فهناك من يدرج إسرائيل ضمن النموذج التوافقي، مثل أرندت ليبهارت من خلال تصدّي الحكومات لمعالجة الصراع الديني العلماني، كما أنَّ نسبة مهمة من الأزمات الحكومية نتجت من الخلاف مع الأحزاب الدينية، كما مثلت الأحزاب الدينية الشريك الدائم في كلّ الائتلافات الحكومية.

ج ـ سياسات الاستيعاب والإدماج

نجد سياسة الاستيعاب والإدماج في محاولة احتواء الأحزاب الإثنية اليهودية، حيث يدلّ التتبع التاريخي للقوائم والأحزاب القائمة على الخلفية القطاعية غير الدينية، على أنّها ظاهرة عابرة وغير مستقرة، وهي ظاهرة متكرّرة في التاريخ الإسرائيلي، تتلازم مع قدوم الهجرات النوعية التي تنتمي إلى البلد نفسه أو البيئة الثقافية نفسها. فكثير من القوائم والأحزاب القائمة على أساس هذه الخلفية، سرعان ما اندمجت في الأحزاب الأخرى، فالحزب التقدّمي الذي كان ينظر إليه على أنّه حزب يمثل المجموعات اليهودية الألمانية اندمج مع حزب الصهيونية العمومية وشكل الحزب الليبرالي، وانتهى به المطاف إلى الاندماج في حزب العمل في مطلع الثمانينيات من القرن العشرين.

أما بخصوص الأحزاب والقوائم ذات الخلفية السيفارادية، فقد كان يتم التعامل معها بأسلوب الاحتواء أو الحصار والتشهير الإعلامي. فقائمة اليمينيين والقائمة السيفارادية في الكنيست الأوّل والثاني اختفتْ من الساحة، واندمج

أتباعها في حزب العمل وبقية الأحزاب الأخرى. أما حركة الفهود السود التي ظهرت في السبعينيات، فقد فشلت في الحصول على أي مقعد في البرلمان، وهوجمت إعلامياً بأنها خارج الإجماع اليهودي، وانتهت هذه الحركة بتفرق نشطائها بين أحزاب أقصى اليسار.

أما بخصوص الأحزاب الإثنية التي ظهرت بعد عام ١٩٩٢، أي بعد قدوم المهاجرين من بلدان الاتحاد السوفياتي، فقد أعادت النقاش حول المسائل الإثنية بقوة، ففي حكومة نتنياهو التي شكّلها عام ١٩٩٦، احتلت الأحزاب الإثنية مناصب مهمة. فكانت المسائل المتعلّقة بالقضايا المتصلة بالمجموعات التي تمثلها هذه الأحزاب الداخلة في الائتلاف من ضمن المفاوضات حول المناصب الوزارية. فقد طالب حزب إسرائيل بالهجرة بوزارة الداخلية ليتمكّن من حلّ المشاكل البيروقراطية التي واجهت الكثير من اليهود الروس إبان إشراف حركة شاس على هذه الوزارة، لأن قيادات شاس والأوساط الدينية السيفارادية شكّكت في يهودية الكثير من المهاجرين من الاتحاد السوفياتي. وقد تراجعت القوة النسبية للأحزاب الإثنية غير الدينية في انتخابات ٢٠٠٣ بشكل ملحوظ، وبدأت بالاختفاء التدريجي، أو تمّ استيعابها ضمن الأحزاب الكبرى، أو عملت على تغيير برنامجها الإثني حتّى تضمن استمرارها كحزب. فقد فشلت القوائم الإثنية غير الدينية في الظهور على الساحة البرلمانية مجدداً في انتخابات ٢٠٠٦، فاختفى حزب المهاجرين الروس، مثل قائمة إسرائيل بالهجرة، وفشلت القوائم الإثنية، مثل قائمة مستقبل واحد، الممثلة لليهود الفالاشا، في اجتياز نسبة الحسم الانتخابي. أما حزب إسرائيل بيتنا ذو الخلفية الإثنية لليهود الروس، فقد تكيّف مع الوضع، واختار تغيير خطابه نحو اليمين المتطرف، من خلال انضمامه لفترة قصيرة إلى تحالف الاتحاد الوطني الذي شكّلته الأحزاب اليمينية التي انفصلت عن الليكود والمفدال في انتخابات عام ٢٠٠٦، كما أنّ تغيير خطابه وبرنامجه أهّله ليصبح أحد الأحزاب المهمة بعد انتخابات ٢٠٠٩، بحصوله على ١٥ مقعداً، بحيث جاء في المرتبة الثالثة. أما حزب شاس، فقد تكيّف بدوره مع هذه السياسة، بتغيير خطابه الإثني إلى خطاب ديني مذهبي يركّز على أسبقية وأولوية التراث الديني للمذهب السيفارادي.

د ـ سياسات الاستبعاد

نجد سياسات الاستبعاد تواجه أحزاب القطاع العربي، فقد ازداد الميل نحو الاستبعاد إلى درجات التحريض على القيادات الحزبية، ورفع دعاوى قضائية

لإلغاء بعض أحزاب القطاع العربي. فقد تمّ رفع دعوى قضائية ضدّ كلّ من حزب التجمّع الوطني الديمقراطي والقائمة العربية الموحّدة عام ٢٠٠٣، بحجة السعي إلى العمل على تقويض إسرائيل كدولة يهودية وإنكار طابعها اليهودي، وبتهمة التقارب مع أعداء إسرائيل. وعلى مستوى بناء الائتلافات الحكومية، ومنح الثقة للحكومات، ازداد تأكيد شرعية انبثاق الحكومة من الأغلبية اليهودية، واستنادها إلى الأغلبية اليهودية في الكنيست. فقد استغل حزب الليكود والأحزاب الدينية واليمينية تصويت العرب في انتخابات ١٩٩٦ لصالح العمل في رسم صورة إعلامية لحزب العمل، على أنّه يعتمد على أصوات العرب. هذا أدى إلى ردّة فعل لدى قيادة حزب العمل في انتخابات ١٩٩٩، بابتعاد باراك عن الأحزاب العربية، وتجاهل التصويت العربي له في انتخابات رئاسة الوزراء، وتقرّبه نحو الأحزاب الوسط والأحزاب الدينية في الوسط اليهودي.

خلاصة واستنتاجات

إن التصدعات الاجتماعية هي من العوامل الأساسية التي عملت على تغيير النظام الحزبي بفعل الاصطفاف السياسي الحزبي المتواصل نحو اليمين وحزب الليكود، والانتخاب الاحتجاجي ضدّ سلطة حزب العمل. كما أدى تزايد أهمية الانقسامات الاجتماعية في الساحة السياسية إلى المزيد من التجزئة في النظام الانتخابي، من خلال الارتفاع النسبي لعدد الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان، وازدياد تراجع القوة الانتخابية للحزبين الكبيرين: حزب الليكود وحزب العمل.

وقد حاولت السياسات الحكومية التعامل مع التعددية الحزبية المفرطة من خلال محاولة تعديل النظام الانتخابي ذي الاقتراع النسبي الذي يشجع على الانقسامات الحزبية، ويرفع عدد الأحزاب في الهيئة البرلمانية. وتمثلت أهم التعديلات في رفع عتبة التمثيل إلى مستوى طفيف جداً، وتعديل نظام توزيع باقي الأصوات وفق أكبر المعدلات، بما يتوافق مع مصلحة الأحزاب الكبيرة، وإدراج الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء عام ١٩٩٦، ولكن التعديل الأخير كانت له نتائج عكسية في ارتفاع التجزئة في النظام الحزبي، وتزايد ضعف الأحزاب السياسية الرئيسيّة، وتزايد قوة الأحزاب الطائفية الممثلة لمصالح هويات اجتماعية (انظر الشكل الرقم (٦) في ملحق هذا الكتاب).

وعلى مستوى الأحزاب السياسية، هناك توجهات للتحالف السياسي قائمة على التقارب الأيديولوجي، الذي يكرّس الانقسام القومي والديني، وأدى إلى

تزايد القوة النسبية للأحزاب اليمينية اليهودية والأحزاب الدينية الحرادية. وتعكس السياسات الائتلافية على مستوى الحكومات ثلاث سياسات إزاء التصدعات الاجتماعية، هي: سياسة التوفيق بين الأحزاب الدينية والأحزاب العلمانية، وسياسة الاستيعاب من قبل القوى الحزبية الكبرى تجاه الأحزاب الإثنية اليهودية، التي توّجت بالنجاح النسبي وبالاختفاء التدريجي للقوائم والأحزاب الإثنية، ولا سيّما أحزاب المهاجرين الجدد، وبتراجع قوتها الانتخابية بفشل العديد من هذه القوائم من الوصول إلى البرلمان، رغم وجودها انتخابياً على المستوى المحلي. كما أنَّ هناك سياسة إقصاء واستبعاد متواصلة تجاه ما يسمّى بالأقلية العربية، وقد ازداد التوجه المعادي لها بعد انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، وحرب لبنان عام ٢٠٠٦، وحرب غزة عام ٢٠٠٨، من خلال الحملات الإعلامية، ومحاولة سنّ مجموعة من القوانين تقيد نشاط الأحزاب السياسية العربية، وتشكيل حكومات الوحدة الوطنية القائمة على إقصاء العرب من التمثيل الحكومي، ومن خلال عدم المساواة في تمثيل العرب سياسياً وحكومياً.

وهذا يثبت دور الانقسامات الاجتماعية وتزايد تأثيرها في هيكلة النظام الحزبي، من خلال ازدياد توجه الأحزاب السياسية نحو سياسات الهوية الاجتماعية، ومن خلال التأثير في هيكلة النظام الحزبي الذي أخذ يتحول نحو التعددية الحزبية المفرطة، وتآكل ملامح الثنائية القطبية التي استمرت من عام ١٩٧٧ إلى عام ٢٠٠٦ بظهور حزب كديما، وتزايد قوة شاس، الحزب الديني الإثني، وإسرائيل بيتنا، الحزب العلماني الإثني، بتحوله إلى حزب قومي يميني. وهذا التأثير الذي تمارسه التصدعات الاجتماعية في النظام الحزبي تعمل على تسهيله متغيّرات وسيطة، أهمها النظام الانتخابي العالي النسبية الذي يشجّع على رفع عدد الأحزاب في البرلمان، وسياسات التحالفات الحزبية والحكومية التي تكرّس لتعزيز بعض التصدعات، على غرار التصدع القومي، وإضعاف أخرى، مثل التصدع الإثني، مع ما ينعكس ذلك على توجهات الناخبين في اهتمامهم بمسائل التصدع الاجتماعي، وهو ما سنعرضه في الفصل الخامس والأخير.

الفصل الخامس

مكانة التصدّعات الاجتماعية في التوجّهات الانتخابية

إن دراسة مظاهر الاصطفاف الانتخابي في الحالة الإسرائيلية ستسمح باستكمال دراسة عناصر التصدع الاجتماعي وتأثيره في النظام الحزبي، وذلك من خلال تتبع مظاهر السلوك الانتخابي للأفراد على القوائم الحزبية، وربط ذلك بالخلفية الاجتماعية للناخب، وبالمقارنة بين المحطات الانتخابية المهمة في تاريخ البلد، وذلك من خلال ثلاثة مستويات:

المستوى **الأوّل** هو التصويت، بحسب المناطق الجغرافية والقطاعات الجغرافية البارزة في إسرائيل، لما لأهمية الموقع والوسط الاجتماعي من تأثير في التوجهات الانتخابية للأفراد، ولغلبة ثقافة هوية اجتماعية على هذا الوسط، وللكشف عن مدى تأثير التمركز الجغرافي والمناطقي للمجموعات الاجتماعية في بناء الهويات الاجتماعية وتسييسها من الناحية الحزبية.

والمستوى **الثاني** هو الاتجاهات الانتخابية، بحسب المجموعات الاجتماعية في إسرائيل، من حيث الدور الذي يؤديه الانتماء إلى إحدى الهويات الاجتماعية في تحديد السلوك الانتخابي للفرد.

وفي المستوى **الثالث** والأخير، يتناول التأثير النسبي للأبعاد الأربعة من التصدع الاجتماعي في هيكلة الخيارات الانتخابية، وذلك بناءً على الدراسات المسحية التي درست التوجّه الانتخابي للمجموعات البارزة في الوسط اليهودي، وفي الوسط العربي.

ونظراً إلى صعوبة التعامل مع المعطيات الضخمة التي تغطيها هذه الفترة، فإن الدراسة تركّز على المحطات الانتخابية المفصلية مثل انتخابات ١٩٧٧، وانتخابات ١٩٩٦ التي تمثل انقلاباً وتحولاً في الاصطفافات الانتخابية وراء العائلات الحزبية الرئيسيّة في إسرائيل. وفي ضوء القضايا الأساسية لِكُلّ بعد من أبعاد التصدع الاجتماعي، تحاول الدراسة تقييم وقياس الأهمية النسبية لِكُلّ بعد من أبعاد التصدع الاجتماعي، وما إذا كان يمثل تصدعاً مسيّساً، يعمل على خلق اصطفاف حوله أو مجرد تصدع اجتماعي كامن.

أولاً: السلوك الانتخابي في إسرائيل

من المظاهر التي كانت مشهورة عن السلوك الانتخابي الإسرائيلي، هو الارتفاع النسبي للمشاركة في الانتخابات التي كانت تتجاوز نسبة ٨٠ بالمئة، ويرجع ذلك إلى التعبئة العالية القائمة على البعد الأيديولوجي، وإلى القضايا المثارة في الانتخابات، ولا سيّما البعدان الأمني والأيديولوجي. ولكن نسب المشاركة بدأت تتراجع لتصل إلى أدنى مستوياتها عام ٢٠٠٦، إذ بلغت نسبة المشاركة ٦٣,٢ بالمئة، ويرجع ذلك إلى عوامل ظرفية، منها الحملة العسكرية على لبنان عام ٢٠٠٦، وفي عام ٢٠٠٩ إثر الحرب على قطاع غزة. وقد أدى هذا إلى تدني الثقة في الحكومات، وازدياد تدهور الثقة في المؤسسات السياسية، خصوصاً الأحزاب والكنيست والجيش. ولكن هناك ميل ثابت إلى تراجع المشاركة في التصويت من دورة انتخابية إلى أخرى، وهو يشير إلى تدني أهمية الأحزاب السياسية لدى الرأي العام، وهذا يجعل من دراسة التصدعات الاجتماعية من خلال مؤشرات الميول الانتخابية واتجاهات التصويت أحد جوانب دراسة بنية التصدعات الاجتماعية ودور الفواعل السياسية، خصوصاً الأحزاب السياسية في توجيه وتسييس هذه التصدعات، وانعكاس ذلك من خلال الاصطفافات الانتخابية للناخبين.

ولكن يلاحظ أن نسب المشاركة تتفاوت بين المجموعات السكانية، فنسبة المشاركة في الوسط العربي قبل وبعد عام ١٩٧٧ كانت دائماً أقل منها لدى الوسط اليهودي، وفي الوسط العربي كذلك يمثل البدو أقل المجموعات إقبالاً على الانتخابات[١]، بينما اليهود المتدينون يمثلون أقل المجموعات اليهودية امتناعاً عن التصويت. ويرجع ذلك إلى أن هناك نسبة قليلة فقط من اليهود المتشدّدين، خصوصاً لدى مجموعات الحسيدية، ممن يقاطعون المؤسسات الإسرائيلية، لأنهم يعتبرون الدولة غير شرعية من الناحية الدينية. أما بقية الوسط الديني الذي يدين بالولاء للزعامات الدينية الحزبية، فهو يشهد تعبئة مكثفة في الفترات الانتخابية. أما في الوسط العربي، فيرجع تراجع التصويت فيه إلى تغيّر الحزب الحاكم من حزب العمل إلى حزب الليكود، وتزايد الاغتراب النسبي بين العرب والامتناع عن التصويت بعد اعتلاء الليكود للحكم. وقد بلغ أقصى معدل لمشاركة العرب في الانتخابات منذ تولي الليكود للسلطة عام ١٩٧٧، إذ بلغت نسبة المشاركة في

(١) Arian Asher, *Politics in Israel: The Second Republic* (Chatham, NJ: Chatham House, 1998), p. 207.

الوسط العربي ٧٧ بالمئة في انتخابات الكنيست الرابع عشر عام ١٩٩٦[٢]، وهي الانتخابات التي شهدت تعبئة انتخابية، خاصة إثر إدخال الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء، والتي تنافس فيها شمعون بيريس من حزب العمل مع بنيامين نتنياهو من حزب الليكود. ومما ساعد على ذلك أجواء عملية أوسلو للسلام التي أثارت نقاشاً سياسياً داخلياً في الوسط العربي - الإسرائيلي حول مستقبل المواطنين الفلسطينيين في دولة إسرائيل. كما أنّ من عوامل زيادة نسبة التصويت في هذه الدورة الانتخابية هو الأداء البرلماني للنواب العرب في الكنيست بإحباط مشروع لمصادرة الأراضي في القدس، مما أقنع قسماً من الحركة الإسلامية بالمشاركة في الانتخابات ودخول الكنيست[٣]، وهو ما أدى إلى زيادة نسبة مشاركة العرب في الانتخابات في عام ١٩٩٦ على مثيلتها من الانتخابات في السابق. لكن، وفي الوقت نفسه، كانت هناك تعبئة انتخابية عكسية في الوسط العربي حول جدوى مشاركة العرب في هذه الانتخابات، وذلك على خلفية الحملة العسكرية لإسرائيل على لبنان المسمّاة بـ «عملية عناقيد الغضب». ولكن نسب التصويت عادت إلى التراجع على المستوى العام، وعلى مستوى القطاع العربي، بسبب ازدياد التوتر بين العرب واليهود، وازدياد الاغتراب السياسي في الوسط العربي. وهناك عوامل ظرفية في انتخابات ٢٠٠٦، وهي تمثل أدنى مستوى للمشاركة على المستوى العام، وفي القطاع العربي، بسبب الفتور الذي ميّز الحملة الانتخابية. فهذا التراجع في القطاع العربي، يعتبره العديد من الدارسين (حيدر، والحاج، وأمل جمال) بأنه تحوّل من قبل الفلسطينيين الذين هم بصدد مراجعة مواقفهم من المشاركة السياسية والجدوى منها في دولة تقوم على التمييز ضدهم[٤]، وهو أيضاً تعبير عن الاحتجاج على الأداء السياسي لبعض النواب العرب، واحتجاج على الممارسة التشريعية في الكنيست التي أقرت بعض القوانين العنصرية، مثل قانون فقدان المواطنة الذي يمنع من لمّ شمل العائلات الفلسطينية[٥]، وهو أيضاً خيبة

(٢) إيلي ريخس، «انتخابات الكنيست السادس عشر عند المواطنين العرب في إسرائيل،» (بالعبريّة) مركز موشي دايان، ., <http://www.tau.ac.il/dayancenter/ELI/adkan1.pdf>

(٣) نافذة أبوحسنة، **الأحزاب الصهيونية في مائة عام** (باكستان: مركز الدراسات السياسية، ١٩٩٧)، ص ١٣٥.

(٤) عزيز حيدر، «دور المقاومة الثقافية في صياغة الهوية الجماعية: دراسة في الهوية الجماعية للعرب في إسرائيل،» **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ٢٠٥ (آذار/ مارس ١٩٩٦).

(٥) Daphne Barak-Erez, «Israel: Citizenship and Immigration Law in the Vise of Security, Nationality,» *International Journal of Constitutional Law*, vol. 6, no. 1 (2008), p. 184.

أمل للجمهور العربي من نتائج توصيات لجنة «أور» التي شكلت إثر انتفاضة عام ٢٠٠٠ التي راح ضحيتها ١٢ مواطناً عربياً. لذا، فقد تزايدت قوة التعبئة المناهضة والمعارضة للمشاركة في الانتخابات لدى تيار واسع في الوسط العربي، بحيث أدى إلى تراجع نسبة تصويت العرب للأحزاب اليهودية لدى جميع المجموعات: الدروز، والمسلمون والمسيحيون في المدن الكبرى، والبدو[٦]. وبلغت ذروة هذا التراجع في انتخابات ٢٠٠٩ بنسبة ٥٣٫٤ بالمئة[٧].

ولعل أهم عامل لهذا التراجع في التصويت، وفي التأثير في الخيار الانتخابي من الناحية السلبية، المتمثلة في التوجه نحو المقاطعة الانتخابية، هو تصاعد ونجاح سياسات الهوية والنزعة القومية أو الفلسطنة، أي الوعي بالهوية الفلسطينية، ومنها تأثير السياق العام الذي أثاره الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠١ في خيبة أمل الناخبين العرب من ممثل يستجيب لمطالبهم، وإلى حملة الأحزاب العربية، خصوصاً حزب التجمّع الوطني، والأحزاب المتحالفة في القائمة العربية الموحّدة ضدّ التصويت للأحزاب اليهودية. وقد نتج من هذه الحملة المناهضة للتصويت للأحزاب اليهودية أن حصلت الأحزاب العربية على ٧٠ بالمئة من الأصوات العربية[٨] (انظر الجدول الرقم (١٤) في ملحق هذا الكتاب).

أما بالنسبة إلى الميل نحو التصويت لدى الناخب الإسرائيلي، بغضّ النظر عن انتماءاته وهويته الاجتماعية، فيمكن فهم السلوك الانتخابي في الحالة الإسرائيلية من خلال إطار عام لتحليل الحوافز الانتخابية، التي يمكن إدراجها ضمن فئتين:

١ ـ الفئة **الأولى** تسمّى «التصويت التعبيري» (Expressive Vote)، وهو التصويت لصالح المرشح أو القائمة الانتخابية التي يقترب برنامجها من القناعات والأفضليات السياسية للناخب، أو على أساس أن الحزب الأقرب في طرحه للقضايا والمسائل التي تهم الناخب. وعلى هذا الأساس، فمن الدارسين من يرى أن الناخب الإسرائيلي هو ناخب مخلص ووفي ومحافظ، وأن الانتخابات الإسرائيلية عبر تاريخها تعكس الأفضليات الانتخابية القائمة على الخيارات

(٦) أسعد غانم ومهند مصطفى، «التصويت بعدم التصويت: قراءة في المدلولات السياسية لنتائج انتخابات الكنيست الـ ١٧،» **شؤون دولية ومحلية**، العدد ١١ (٢٠٠٦)، ص ٢٠.

(٧) Schafferman Karin Tamar, «Participation, Abstention and Boycott: Trends in Arab Voter Turnout in Israeli Elections,» <http://www.idi.org.il/sites/english/ResearchAndPrograms/elections09/Pages/Ar abVoterTurnout.asp>.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٢ ـ ٢٣.

الأيديولوجية التي يؤمن بها الناخبون[٩]. ورغم التراجع النسبي في شعبية الأحزاب السياسية الكبرى، إلا أن التعبير الأيديولوجي في السلوك الانتخابي ما زال ذا مدلول في الانتخابات الإسرائيلية، فرغم تراجع الأحزاب ذات الطابع الأيديولوجي في عام ١٩٩٦، إلا أنها عادت بصيغ أخرى من خلال الارتفاع الملموس في نسبة التصويت للأحزاب اليمينية، مثل الاتحاد الوطني، ونسبة تأييد اليمين بصفة عامة في الوسط اليهودي، والأحزاب القومية والإسلامية في الوسط العربي، وتراجع الإقبال على انتخاب الأحزاب الصهيونية في الوسط العربي. وهنا يبرز الدافع الأيديولوجي في التعبئة السياسية على أساس قومي لدى الأحزاب السياسية العربية واليهودية على حدّ سواء، الذي تعزّز في المحصّلة من قوة التصدع القومي بين العرب واليهود. وتتفاوت المجموعات الاجتماعية في الميل نحو هذا الدافع، ففي الوسط اليهودي هناك ميل كبير للمهاجرين الجدد إلى التصويت وفق هذا الدافع أكثر من المهاجرين القدامى، وفي الوسط العربي يكثر لدى أوساط المدن والتجمّعات السكانية الكبرى أكثر من أوساط البدو والدروز.

٢ ـ الفئة **الثانية** من التصويت هي «التصويت الذرائعي البراغماتي» (Instrumental Vote)، وهو يهتم بنتائج السياسة المتوقعة عن اختياره قائمة أو حزباً معيّناً. وفي هذا النوع من الانتخاب أو التصويت لدى الناخبين الذين يتوقعون نتائج تصويتهم، وكذلك العائد أو الكسب الذي يتوقعونه منه، يتم التصويت على أساس حسابات استراتيجية، أو على أساس الاختيار العقلاني. كما أن الدارسين للعملية الانتخابية، وفق النماذج التصويتية المحتملة، يرون أن الناخب الذرائعي يتخلى عن تأييده للحزب أو القائمة الانتخابية التي يرى أن لها حظوظاً ضئيلة في النجاح في الانتخابات، ويصوّت للمترشح الأقل سوءاً الذي له حظوظ أوفر في الفوز[١٠].

ويختلف السياق في التصويت الذرائعي من نظام انتخابي إلى آخر، بحسب طبيعة توزيع الأصوات وتركيبة النظام الحزبي، من حيث توجّهات وبرامج الأحزاب السياسية والقوائم الانتخابية والوعود التي توجّهها إلى جمهور الناخبين بين المجموعات الاجتماعية، وبحسب التركيبة السياسية للحكومة الفعلية والمتوقعة، وما إذا كانت حكومة الحزب الفائز أو حكومة ائتلافية؟ فهناك

(٩) John Aldrich, [et al.], «Coalition Considerations and the Vote: Instrumental Voting in Knesset Election 2003,» in: Asher Arian and Michal Shamir, eds., *The Elections in Israel, 2006*, SUNY Series in Israeli Studies (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2008), p. 46.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٤٧ ـ ٤٨.

اعتبارات انتخابية، وفق هذه الفئة، تدور حول: من هو الحزب الذي يتوقع أن يكون له حظ أوفر من التمثيل؟ ومن هو الحزب الذي من المحتمل أن يكون شريكاً ائتلافياً أو له الفرص الكبرى في الوصول إلى المناصب الحكومية، ومن هو الحزب الحاكم؟ وبصيغة أخرى من سيحكم؟ وما هي ملامح السياسة العامة والتوجّهات السياسية الناتجة من تركيبة معينة من الائتلاف الحكومي؟

هذا بالنسبة إلى السياق العام، ولكن هناك تصويت ذرائعي على أساس الاهتمامات المحلية، مثل التصويت على قائمة تحوي مرشحين من البلدة أو المدينة أو المجموعة الاجتماعية التي ينتمي إليها المرشح، أو التصويت لقاء وعود انتخابية من قبل الأحزاب لبعض المجموعات الاجتماعية. وكما تمّ ذكره آنفاً، فبناء القوائم الانتخابية التي تراعي التوازنات للانتماءات الاجتماعية كانت تؤدي إلى إفشال القوائم الحزبية الجديدة للمجموعات الإثنية، مثل فشل القوائم السيفارادية في السبعينيات على غرار تنظيم الفهود السود، وفشل قائمة مستقبل واحد للمهاجرين الإثيوبيين، نظراً إلى تصويت أغلبية الإثيوبيين للأحزاب الكبيرة، خصوصاً حزب الليكود. وفي انتخابات ٢٠٠٦ كان هناك تصويت معتبر للإثيوبيين لصالح حزب شاس، وحزب كديما، نظراً إلى تمثيلهما ليهود إثيوبيين في أماكن مضمونة انتخابياً، هما شلومو نقوساي في المرتبة ٣٤ في قائمة حزب كديما الانتخابية، والحاخام بايانا في المركز ١٣ في قائمة حزب شاس الانتخابية[١١].

وبحسب دراسة شارك فيها بول أبرامسون وجون ألدريخ وآخرون، فقد أكدوا في دراستهم الفرضية التالية أن الناخب الإسرائيلي يرتبط خياره الانتخابي بحسابات تأثير هذا الخيار في سياسات التحالف الحكومي وتركيبة الحكومة الائتلافية ومخرجاتها السياسية. ومما يساعد على هذا وجود حافز يساعد على ذلك يتمثل في: الطابع النسبي للنظام الانتخابي، والعتبة الانتخابية المنخفضة جداً في الحصول على مقعد في الكنيست التي ارتفعت فقط إلى ٢ بالمئة في انتخابات ٢٠٠٦. ولكن هذه الفرضية تنطبق على الجمهور الانتخابي الإسرائيلي بصفة عامة، أي أن السلوك الانتخابي في إسرائيل يتأثر كثيراً بالاعتبارات التحالفية في تشكيل الحكومات، وفي تشكيل التحالفات الانتخابية للأحزاب الكبرى، لأن الساحة الحزبية في إسرائيل منقسمة إلى تكتلين حزبيين يطلق على **الأوّل** التكتل أو المعسكر المسمّى باليسار، والحزب الرئيسي فيه هو حزب العمل، والتكتل **الثاني** هو المعسكر المسمّى باليمين أو

(١١) Yair Ettinger, «The Many-Splendored Ethiopian Vote,» *Haaretz*, 28/2/2006.

المعسكر القومي الذي يتزّعمه الليكود وحزب كديما. وعلى هذا الأساس، فالناخب قد يفضل اختيار الحزب الكبير داخل المعسكر الذي ينتمي إليه على حساب الأحزاب الصغيرة، أو بالعكس، ويضع في حساباته الحكومة المقبلة ومن يشكلها[١٢].

ويرى دارسون آخرون، مثل روبن حازان وجدعون راحات، أن التعديل في النظام الانتخابي الذي حدث في عام ١٩٩٦، بإدخال الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء، كان له تأثير في استراتيجيات الناخب الإسرائيلي، فهذا التعديل الانتخابي أعطى فرصة لتقسيم الصوت الانتخابي والتعبير عن أبعاد سياسية مختلفة أيديولوجية وخصوصية[١٣]، وذلك بإعطاء الناخب الفرصة للتصويت لمرشح رئاسة الوزراء على أساس أيديولوجي، وعلى أساس قضايا عامة، مثل مسألة الأمن والاقتصاد، والتصويت للقائمة الحزبية التي تمثل قطاعه أو المجموعة الاجتماعية التي ينتمي إليها. ولكن هذا النظام الانتخابي الثنائي التصويت تخلى عنه النظام الإسرائيلي، وهنا تأثرت الأحزاب الصغيرة نسبياً بهذا التغيير، وتراجعت قوتها النسبية في انتخابات ٢٠٠٣ التي طغى فيها التصويت على أساس أيديولوجي وقومي.

ثانياً: التوجهات الانتخابية بحسب المناطق

إن السلوك الانتخابي هو أحد مؤشرات التصدع الاجتماعي، وذلك من خلال ربط السلوك والاختيار الانتخابي بالانتماء الاجتماعي للناخب، فهو يتأثر بالبيئة الاجتماعية والحيّز المكاني. لذا، فالدراسات الانتخابية ركّزت في جزء من أعمالها على جغرافية التصويت وتصميم خرائط انتخابية، كما عند سيغفريد. ويرى بيتر تيلور وكولن فلنت أن العامل المكاني أو الجغرافي له أهمية بالغة في التصويت، إذ قد يصوّت الناس للمرشح أو للقوائم الانتخابية بحكم الصداقة والجيرة للمرشحين، فهناك ميل عام إلى حصول المرشح على أصوات كثيرة في مسقط رأسه أو في المنطقة التي ينتمي إليها ونشأ فيها. كما أنَّ كلّ منطقة جغرافية تطغى عليها قضية من القضايا التي تسيطر على اهتمام الناخبين فيها، كما أنَّ طبيعة المعلومات المتداولة التي

(١٢) Paul R. Abramson [et al.], «Strategic Abandonment or Sincerely Second Best? The 1999 Israeli Prime Ministerial Election,» *Journal of Politics*, vol. 66, no. 3 (August 2004), pp. 706-728.

(١٣) Ofer Kenig, Gideon Rahat and Reuven Y. Hazan, «The Political Consequences of the Introduction and the Repeal of the Direct Elections for the Prime Minister,» in: Asher Arian and Michal Shamir, eds., *The Elections in Israel, 2003*, SUNY Series in Israeli Studies (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2005), p. 43.

تؤثر في قرار التصويت تتأثر إلى حدّ بعيد بشبكة العلاقات الاجتماعية المحلية[١٤].

وفي هذا الإطار، هناك توجّه واضح، بحسب أورن يفتاحيئيل وحاييم يعقوبي، نحو بروز خريطة انتخابية عبر المناطق في إسرائيل. لذا، فقد أصبح من الشائع في إسرائيل التعبير عن بعض أبعاد الانقسام الاجتماعي التي لها دور في هيكلة العائلات الحزبية والتوجهات الانتخابية من خلال التعبير عن المناطق الجغرافية أو ما يسمّى بالأوساط[١٥]، وهي نتيجة لسياسة إسرائيلية كرّست لهندسة هذه الانقسامات من خلال سياسات الإسكان والتقسيم الإداري. ففي التقارير والإعلام والخطابات الرسمية أصبح من الشائع التمييز بين القطاع العربي والقطاع اليهودي. وفي كلا القطاعين بدورهما هناك أوساط فرعية: الوسط الدرزي، والوسط البدوي في القطاع العربي؛ والوسط الديني واليهود الشرقيين والمهاجرين الروس أو المهاجرين الجدد في القطاع اليهودي.

فالانقسام الديني العلماني يعبّر عنه من الناحية الجغرافية، على أنه انقسام بين محور القدس وتل أبيب، للإشارة إلى تركز الغالبية من المصوّتين للأحزاب العلمانية المعارضة للدين في تل أبيب، وغلبة الطابع الديني على القدس وضواحيها، وفي المستوطنات الدينية مثل بني براك، والمدن التي يسكنها المتدينون بكثافة، مثل صفد وطبريا. كما أنّ محور المركز والمحيط أو بين المدن القديمة ومدن التطوير يشير إلى الانقسام بين اليهود الغربيين أو الأشكناز، الذين يتركّزون في السواحل والمدن الكبرى القديمة، مثل تل أبيب وهرتزيليا ونتانيا ووسط البلاد، وبين اليهود الشرقيين الذين يتركّز معظمهم في مدن التطوير، مثل بئر سبع وسديروت في الجنوب من البلاد، ومعالوت وكريات شمونه في الشمال (انظر الجدول الرقم (٣٣) في ملحق هذا الكتاب).

لذا يرى يفتاحيئيل أن البعد الجغرافي والمكاني هو أحد العوامل المهمة في إعادة إنتاج الحدود بين المجموعات الإثنية في إسرائيل، وإعادة بناء هويات جماعية قائمة على التمايز المكاني والجغرافي. ويرى أن عملية الاستيطان كرّست

(١٤) بيتر تيلور وكولن فلنت، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات**، ترجمة عبد السلام رضوان وإسحق عبيد، سلسلة عالم المعرفة؛ ٢٨٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٢)، ص ٨٣ ـ ٨٤.

(١٥) Oren Yiftachel and Haim Yacobi, «Urban Ethnocracy: Ethnicization and the Production of Space in an Israeli «Mixed» City,» *Environment and Planning D: Society and Space*, vol. 21 (2003), pp. 673-693.

إنتاج هويات جماعية أو تعزيزها بين ثلاث مجموعات على الأقل من خلال الفوارق بين الموقع وطبيعة الإقامة. فالمناطق العربية هي بمثابة حدود داخلية تفصل بين العرب واليهود، ومدن التطوير بمثابة حدود طرفية تفصل بين الهوية الميزراحية لليهود الشرقيين واليهود الأشكناز الذين تقيم أغلبيتهم في المدن الكبرى والقديمة والمدن الساحلية، والمستوطنات ذات البنية التحتية الأكثر تطوراً ومستوى الحياة المرتفع في التعاونيات الفلاحية، مثل الكيبوتز والموشاف والمستوطنات المقامة في بداية السبعينيات في الجليل والنقب، والمعروفة بـ «الماتسبيم»[١٦].

١ ـ المناطق العربية

يسكن العرب أو الفلسطينيون داخل الخط الأخضر، من خلال تمركزهم في ثلاث مناطق بصفة رئيسيّة، وهي منطقة الجليل في شمال فلسطين، ومنطقة المثلث في وسط البلاد، وفي صحراء النقب في الجنوب. وهم متمركزون ومنفصلون، في أغلبيتهم، عن اليهود في المناطق التي يسكنون فيها. فبحسب مكتب الإحصاءات الإسرائيلي، هناك ٧١ بالمئة من العرب يسكنون في مدن وقرى ذات أغلبية عربية مطلقة، ومن أهم هذه المدن أم الفحم، والناصرة، وسخنين، و٢٤ بالمئة من السكان العرب يسكنون في ثماني مدن مختلطة ذات أغلبية يهودية، كما يقيم العرب الفلسطينيون في كلّ من مدن: تل أبيب ـ يافا، وحيفا، واللد، ومعالوت ـ ترشيحا، والناصرة العليا، وعكا، والرملة. كما يقيم حوالى ٤ بالمئة من السكان العرب، بحسب مكتب الإحصاء، في قرى البدو في النقب[١٧]، وأغلبها قرى لا تعترف بها السلطات الإسرائيلية، وتسعى إلى تهجير سكانها منها وهدم بيوتهم.

وما يلاحظ على نمط التصويت في الوسط العربي، أنّه بدأ يتغير بعد عام ١٩٨٨، حيث أخذت تميل هذه المناطق ذات الأغلبية العربية، خصوصاً في مدن الناصرة وأم الفحم، إلى التصويت على القوائم العربية، مثل حزب التجمّع الوطني الديمقراطي والقائمة العربية الموحّدة، والتصويت للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) منذ منتصف التسعينيات. وبدأت تتقلص ظاهرة التصويت للأحزاب الصهيونية، مثل حزب العمل وميريتس (انظر الجدول الرقم (١٤) في ملحق هذا الكتاب).

(١٦) Oren Yiftachel, «Nation Building or Ethnic Fragmentation?: Frontier Settlement and Collective Identities in Israel,» Lewis Center for Regional Policy Studies, Working Paper; 17 (1996).

(١٧) Israel State of Prime Minister's Office, Central Bureau of Statistic, Center for Statistical Information, «The Arab Population in Israel,» *Statistilite*, no. 27 (November 2002), p. 3.

ويمكن تقسيم الأحزاب التي تصوّت لها المناطق العربية إلى أربع فئات: الأحزاب العربية ذات التوجهات والقيادات العربية، مثل حزب التجمّع الوطني الديمقراطي والقائمة العربية الموحّدة، وقوائم وأحزاب تعلن عن نفسها بأنها ثنائية الطابع، مثل الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)، وأحزاب يهودية صهيونية يصوّت لها العرب بدرجات متفاوتة، وأهمها حزب العمل والليكود، وتليه في الأهمية أحزاب اليسار الصهيوني، مثل حركة ميريتس. وفي الأخير، نجد حضوراً ضعيفاً للأحزاب الدينية، مثل حزب المفدال وحزب شاس، أما أحزاب اليمين المتطرف فهي غائبة في الوسط العربي، لأنها تعاديه، ولا ترغب في الحصول على أصواته أصلاً.

٢ ـ المدن الكبرى

نقصد بها المدن ذات التعداد الذي يفوق مئة ألف على الأقل، وهي في معظمها أو كلها ذات أغلبية يهودية، مثل القدس وتل أبيب وحيفا، وبعض هذه المدن ذات أغلبية أشكنازية أيضاً، مثل تل أبيب وحيفا. كما يمثل المتدينون نسبة تعداد مهمة من سكانها، مثل القدس. والمدن الكبرى، باستثناء مدينة القدس، هي معقل انتخابي للأحزاب الصهيونية اليسارية، مثل حزب العمل وميريتس وشينوي، وبصفة عامة فهي تمثل مركزاً للمصوّتين العلمانيين والأشكناز، وذلك بحكم الهجرة السابقة للأشكناز أو اليهود الغربيين وإقامتهم في هذه المدن.

والمدن الكبرى هي أيضاً المناطق التي يحتدم فيها التنافس بين الأحزاب العلمانية أو الأحزاب الرئيسيّة في البلاد، أي بين الليكود والعمل، حيث تتقارب نتائج الانتخابات بينها، بالإضافة إلى أحزاب اليسار والوسط، وينخفض فيها الميل نحو أحزاب اليمين المتطرف والأحزاب الدينية والأحزاب الإثنية، مثل حزبي شاس وإسرائيل بالهجرة، كما يتبيّن ذلك من نتائج انتخابات ٢٠٠٣ (انظر الجدول الرقم (٣٤) في ملحق هذا الكتاب).

٣ ـ المستوطنات

إن التوجه الانتخابي العام في المستوطنات يميل نحو الليكود والأحزاب اليمينية والأحزاب الدينية، متمثلة في الحزب الديني القومي. ففي انتخابات ٢٠٠٣ وانتخابات ٢٠٠٦ حصل الليكود على المرتبة الأولى في مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة، قبل الانسحاب منها عام ٢٠٠٥، يليه حزب إسرائيل بيتنا والحزب

الديني القومي (المفدال). وقد حظي حزب العمل بتصويت أقل في المستوطنات، باستثناء المستوطنات الواقعة في الجولان. أما حركة شاس الدينية السيفارادية المحسوبة على تيار الحراديم، فقد بدأ يظهر لها وجود معتبر في مستوطنات الضفة الغربية، وهذا بفعل التصريحات والنشاطات الاجتماعية التي بدأت تقوم بها حركة شاس في المستوطنات في الضفة الغربية وغزة، قبل الانسحاب، وذلك بحصولها على ١١ بالمئة من أصوات المستوطنين. وهذا المظهر من التصويت في المستوطنات يعكس الانقسام السياسي الحاصل في إسرائيل بين الصقور والحمائم، حيث تمثل المستوطنات في الضفة الغربية وغزة معقل التوجهات السياسية اليمينية الصقرية التي تؤمن بالاستيطان وبأرض إسرائيل الكبرى.

٤ ـ الكيبوتز والموشاف

هي قرى تعاونية أنشئت قبل وبعد نشوء الدولة، وما يلاحظ أن الكيبوتزات ما زالت معقلاً انتخابياً للأحزاب اليسارية اليهودية، مثل حزب العمل، والتوجه اليساري الصهيوني، مثل حزب اتحاد العمل والمابام في بداية نشوء الدولة، ثمّ حزب ميريتس بعد اندماج حزب المابام فيه، فحوالى ٤٥ بالمئة من نسبة التصويت في الكيبوتزات اتجهت إلى حزب العمل، في انتخابات ٢٠٠٣، وصوّت أعضاء الكيبوتز بنسبة ٩٣,١ بالمئة لصالح إيهود باراك، مرشح حزب العمل، في الانتخابات المباشرة لرئيس الوزراء عام ١٩٩٩، كما توجّهت نسبة معتبرة من الأصوات في الكيبوتزات عام ١٩٩٩ نحو حزب ميريتس بنسبة ٣١,٩ بالمئة، و٢٧ بالمئة في انتخابات ١٩٩٩ و٢٠٠٣ (انظر الجدولين الرقمين (٣٤) و(٣٥) في ملحق هذا الكتاب).

أما التصويت في الموشاف، فهي قرى تعاونية ذات ملكيات فردية، وهي تعكس بوضوح الاستقطاب الطائفي. ففي الموشاف ذي الأغلبية الأشكنازية يميل التصويت نحو حزب العمل والأحزاب اليسارية، أما في الموشاف ذي الأغلبية السيفارادية فهو أقل ميلاً نحو الحركة اليسارية، وأكثر توجهاً نحو التكتل اليميني والأحزاب اليمنية ومرشح اليمين (نتنياهو)، وحزب شاس في السنوات الأخيرة (انظر الجدول الرقم (١٣) في ملحق هذا الكتاب).

٥ ـ مدن التطوير

مدن التطوير أو المدن الجديدة هي المدن والبلدات والمستوطنات التي بنيت بعد عام ١٩٤٩، أو هي مدن وقرى عربية هجّر أهلها كلياً عنها، مثل بئر السبع

والناصرة العليا، أو قرى أقيمت على أنقاضها مستوطنات جديدة، مثل كريات شمونه، وذلك بهدف استيعاب واستقبال موجات اليهود المهاجرين الذين أتوا من البلدان العربية وبلدان الشرق الأوسط في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وقد تحولت إلى مدن متوسطة الحجم، مثل طبرية، وعسقلان، وبيت شيميش، وإيلات، وغيرها. ويرى أورن يفتاحئيل أن مدن التطوير هي المكان الذي تبلورت فيه الهوية السيفارادية أو هوية الميزراحيين لليهود الشرقيين، نتيجة لسياسات الإسكان الإسرائيلية، بهدف استيعاب المهاجرين[١٨].

وقد أصبحت مدن التطوير من الناحية التاريخية معقلاً لحزب الليكود وأحزاب اليمين الإسرائيلي، وما زالت كذلك من خلال التصويت على مرشح الليكود لرئاسة الوزراء، فقد صوّتت مدن التطوير لصالح نتنياهو (٥٧,٥ بالمئة) على حساب إيهود باراك (٤٢,٤ بالمئة) بفارق ١٥ بالمئة. وتفوّقت شاس في مدن التطوير على حزب الليكود في الفوز بأكبر نسبة من الأصوات عام ١٩٩٩ بـ ٢١,٨ بالمئة لشاس مقابل ١٥,٧ بالمئة لصالح حزب الليكود (انظر الجدول الرقم (٣٥) في ملحق هذا الكتاب). ولكن في عام ٢٠٠٣ تغيّر الوضع بتوجّه السكان إلى التصويت بالدرجة الأولى لليكود، ثمّ لحركة شاس، ثمّ لحزب شينوي، ثمّ لحزب إسرائيل بيتنا (الجدول الرقم (٣٤) في ملحق هذا الكتاب). ويعود التصويت لهذين الحزبين الأخيرين إلى وجود نسبة عددية معتبرة من اليهود الروس إلى جانب اليهود الشرقيين في هذه المدن. لكن في انتخابات ٢٠٠٦ عادت نسبة التصويت إلى الارتفاع لدى حزب شاس السيفارادي في مدن التطوير، خصوصاً أوفكيم وأشدود، وفي بعض مناطق النقب، خصوصاً بئر سبع، وفي المدن ذات الوجود المكثف لليهود المتدينين الحراديم، مثل بات يام الساحلية (انظر الجدول الرقم (٣٣) حول نتائج الانتخابات الإسرائيلية بحسب المدن في عام ٢٠٠٦ في ملحق هذا الكتاب).

ثالثاً: التوجهات الانتخابية بحسب الانتماءات الاجتماعية

١ ـ التوجهات الانتخابية لدى العرب

هناك تنام وتوجه عام في الوسط العربي، أو لدى المواطنين العرب، نحو

(١٨) Oren Yiftachel *Ethnocracy: Land and Identity Politics in Israel/Palestine* (Philadelphia, PA: University of Pennsylvania Press, 2006), p. 249.

التصويت أكثر لصالح الأحزاب العربية، وذلك منذ عام ١٩٨٨. وتشمل الأحزاب العربية حزب التجمّع الوطني الديمقراطي، والقائمة العربية الموحّدة التي تجمع الحركة الإسلامية مع أحزاب أخرى من فترة انتخابية إلى أخرى، مثل حركة التغيير أو الحزب العربي، والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، التي كانت تمثل الحزب الشيوعي الإسرائيلي في بداية الخمسينيات، ولكنها تحولت إلى حزب عربي من حيث قياداتها وبرامجها، رغم إدراج شخصيات يهودية في صدارة القائمة، مثل: موشي سنيه في الستينيات والسبعينيّات من القرن العشرين، ومائير فلنر في نهاية التسعينيات. ويمكن فهم التوجهات الانتخابية التي تميل نحو التقلص في تأييد الأحزاب اليهودية والصهيونية، مقابل ازدياد التصويت للأحزاب العربية أو الامتناع عن المشاركة أصلاً، على أنه مؤشر معاكس للأسرلة (الاندماج في الحياة الاسرائيلية العامة) وتوجه نحو تنامي الوعي القومي المعبّر عنه بالفلسطنة[١٩]، أو أنّه مؤشر على المقاومة الثقافية العلنية، بحسب عزيز حيدر[٢٠]. ومع ذلك، فهناك توجهات مهمة في الوسط العربي للتصويت للأحزاب اليهودية، في القرى الدرزية والبدوية التي تصوّت بصفة أكثر لحزبي العمل والليكود، وحتّى التصويت لأحزاب يمينية منها، مثل وجود نسبة ضئيلة من التصويت لحركة كاخ والليكود وحزب إسرائيل بيتنا في الوسط الدرزي، ونسبة ضئيلة من التصويت لحركة شاس في الوسط البدوي.

وفي دراسات التوجهات التصويتية في الوسط العربي، تتعدد التفسيرات بشأنها، بناءً على وجود بنية تقليدية عشائرية تسود في الأوساط العربية، حيث يطغى البعد المحلي العشائري على العديد من الاعتبارات، وينافس النزعة والتضامن القومي في بعض الأوساط العربية. كما أنّ المجموعات الفرعية للوسط العربي تتفاوت في سلوكها الانتخابي، بين الوسط الدرزي الأكثر ميلاً نحو الأحزاب اليهودية الكبرى، مثل حزب العمل، وحزب الليكود، وحزب كديما، أما المسيحيون فقد كانوا يصوّتون بصفة تقليدية للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، لكن ظهور حزب التجمّع الوطني الديمقراطي جعله منافساً لها. وقد بدأ المسلمون الذين يمثلون الأغلبية في بعض المدن والتجمّعات العربية الكبرى،

(١٩) خالد عابد، «تصويت فلسطيني ١٩٤٨ في الانتخابات الإسرائيلية،» **دراسات فلسطينية**، العدد ٢٧ (صيف ١٩٩٦)، ص ٣٤.

(٢٠) حيدر، «دور المقاومة الثقافية في صياغة الهوية الجماعية: دراسة في الهوية الجماعية للعرب في إسرائيل،» ص ٣٩.

مثل أم الفحم والناصرة وسخنين، وقرى البدو في الوسط والنقب، يميلون أكثر نحو تأييد الأحزاب المنضوية مع الحركة الإسلامية تحت القائمة العربية الموحّدة[٢١]. وقد تغيّر سلوك البدو الانتخابي من التصويت للأحزاب اليهودية، بما فيها الأحزاب اليمينية، بسبب ارتباط الزعامات القبلية بالسلطات الإسرائيلية، نحو التصويت لصالح الأحزاب العربية، وتتصدر ذلك القائمة العربية الموحّدة بالدرجة الأولى[٢٢].

٢ ـ اليهود الشرقيون

أصبح اليهود الشرقيون أكثر ميلاً نحو حركة شاس والأحزاب اليمينية بشكل عام، وهناك واقع معروف حول دور التصويت السيفارادي في إعادة الاصطفاف الانتخابي وراء الليكود في بداية السبعينيات من القرن العشرين، التي أدت إلى إنهاء عهد حزب العمل كحزب مهيمن في إسرائيل. وقد أظهرت دراسات، مثل دراسة أندرسون ويعيش، على أن السيفاراديم أكثر ميلاً نحو الأحزاب الكبيرة واليمينية، مثل الليكود[٢٣].

وهناك تفسيرات مختلفة لتوجهات اليهود الشرقيين نحو الحركات والأحزاب اليمينية والخيارات الصقرية في السياسة الخارجية والمتشددة تجاه العرب. فأحد هذه التفسيرات يرجعها إلى التجربة التاريخية لليهود الشرقيين في مجتمعاتهم الشرقية، حيث واجهوا الاضطهاد والتمييز، إضافة إلى ظروف الهجرة إلى إسرائيل التي تمّت في ظروف إكراه وعنف وكراهية تجاه اليهود، ولا سيما هجرة اليهود العراقيين إلى إسرائيل. وهناك تفسير آخر يرى أن الاصطفاف نحو اليمين لدى الشرقيين، خصوصاً بين الفئات الفقيرة، وتأييدهم لأحزاب الليكود والأحزاب اليمينية الشعبوية، مثل حركة كاخ في الثمانينيات من القرن العشرين، وحركة شاس، رغم الأداء الاقتصادي والتوجه الاقتصادي الليبرالي لهذه الأحزاب، مما يتعارض مع أوضاعهم الاقتصادية المتدنية، يرمي إلى محاولة إثبات الهوية اليهودية القومية والاختلاف عن

(٢١) Hillel Frisch, «The Arab Vote in the Israeli Elections: The Bid for Leadership,» *Israel Affairs*, vol. 7, nos. 2-3 (Winter-Spring 2001), pp. 164-165.

(٢٢) Parizot Cédric, «Enjeux Tribaux et élections nationales en Israël,» *Revue du Monde Musulman et de la Méditerranée* (REMM), vol. 85, nos. 85-86 (1999), p. 246.

(٢٣) Robert Andersen and Meir Yaish, «Social Cleavages, Electoral Reform and Party Choice: Israel's «Natural» Experiment,» *Electoral Studies*, no. 22 (2003), p. 421.

العرب، وسعيهم نحو المساواة والاعتراف الثقافي والاجتماعي بهم[٢٤].

٣ ـ الأشكناز أو اليهود الغربيون

يعتبر حزب العمل حزباً أشكنازياً، بالإضافة إلى حزب ميريتس وحزب شينوي من الناحية الانتخابية، من حيث تصويت أغلبية اليهود الغربيين لهذه الأحزاب. والمفهوم الإجرائي لليهود الغربيين هم الذين جاؤوا من بلدان أوروبا وأمريكا، أو ولدوا لآباء من أمريكا وأوروبا. فاليهود الغربيون في الدراسات المسحية (دراسة أندرسون مع مائير يعيش، وبورستين، وشاليف، وسامي سموحا) أكثر ميلاً نحو اليسار، ونحو حزب العمل. وفي المقابل، فاليهود الشرقيون هم أكثر ميلاً نحو الأحزاب اليمينية وحزب الليكود والأحزاب الدينية، رغم أن معظم القيادات فيها أشكنازية، فهناك استقطاب سياسي بين اليسار واليمين على أساس إثني. ويتعزّز هذا الانقسام الانتخابي على أساس إثني جغرافي أيضاً، بتركّز اليهود الغربيين في المدن الكبرى، مثل حيفا وتل أبيب ونتانيا وهرتزيليا، وفي المستوطنات التعاونية، خصوصاً الكيبوتزات. لذا هناك تصويت مرتفع في هذه الأوساط، وتركّز اليهود الشرقيين في هوامش المدن الكبرى ومدن التطوير.

٤ ـ المهاجرون الجدد

في البداية، كانت توجهات اليهود الجدد الروس نحو حزب العمل، ثمّ نحو الليكود بعد عام ١٩٩٦، ونتيجة لظروف الاستيعاب في كل الحكومات التي تولت تسيير عمليات الاستيعاب، توجّه اليهود من الاتحاد السوفياتي إلى إنشاء قوائم مستقلة خاصة بهم. ورغم تراجع الأحزاب اليهودية الروسية مؤخراً في انتخابات عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٦، فإنه يسجل توجه المهاجرين الروس نحو اليمين القومي بدل اليمين الديني، خصوصاً في انتخابات ٢٠٠٩، بتزايد القوة الانتخابية لحزب إسرائيل بيتنا إلى ١٥ مقعداً، إذ يحسب اليهود الروس على الجمهور اليهودي العلماني. وترى النخبة الإسرائيلية في الهجرة الروسية، أن هذه الهجرة عزّزت القوة الديمغرافية والثقافية والسياسية لليهود العلمانيين والغربيين أمام توجه متنام

(٢٤) Michael Shalev and Kis Sigal, «Social Cleavages among Non-Arab Voters: A New Analysis,» Hebrew University of Jerusalem (Tel Aviv University) (2001).

للثقافة السيفارادية الشرقية الدينية التقليدية، وما يسمّى بالخطر الديمغرافي العربي.

إذن، يغلب التوجه الانتخابي لدى المهاجرين الروس على التوجه العلماني، بالتصويت للأحزاب العلمانية، سواء الإثنية منها الخاصة بهم، أو للأحزاب الكبيرة وأحزاب اليمين المتطرف وحزب الليكود. وقد سجلت تغيّرات وتقلبات انتخابية في أوساط المهاجرين من الاتحاد السوفياتي سابقاً، فمن التصويت لحزب العمل، تطور الميل الانتخابي نحو الأحزاب الإثنية الممثلة لمصالح المهاجرين الروس، ونحو اليمين الذي يركّز على القضايا القومية والأمنية. ففي انتخابات ١٩٩٩ انتخب المهاجرون الروس الذين شاركوا بنسبة عالية بلغت ٨٥ بالمئة، وهي أعلى من معدل المشاركة العامة، وذلك بنسبة ٥٧ بالمئة، للأحزاب الإثنية المحسوبة عليهم، فانتخبوا بنسبة ٤١ بالمئة لصالح إسرائيل بالهجرة، وبنسبة ١٦ بالمئة لإسرائيل بيتنا، وهما الحزبان اللذان مثلا اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفياتي في هذه الانتخابات(٢٥).

ويرى الدارسون أن التوجه نحو اليمين، ورفضهم لأطروحة السلام لدى المهاجرين الروس، له ما يفسره في تحدرهم من دولة لها تقاليد ثقافية تاريخية إمبراطورية، حيث تعتبر الأرض مقدسة في الثقافة الروسية التي تحدروا منها(٢٦). ووجهة النظر هذه قد لا تفسر تقلب التصويت لدى المهاجرين الروس من حزب العمل عام ١٩٩٢، ثمّ إلى التصويت لصالح حزب الليكود ومرشحه عام ١٩٩٦، ثمّ الانقلاب مجدداً بالتصويت لمرشح حزب العمل إيهود باراك على حساب نتنياهو، ولا تفسر سبب إعادة الاصطفاف الانتخابي لدى المهاجرين الروس من حزب العمل إلى الأحزاب القطاعية والإثنية، ثمّ إلى أحزاب اليمين بدءاً من عام ٢٠٠٣. وما قد يفسر ذلك هو السلوك التصويتي الاحتجاجي في هذا الوسط، تجاه أداء الحكومات التي يرون أنّها قصّرت في معالجة قضايا استيعابهم، وأنها المسؤولة عن المصاعب التي تعرّضوا لها(٢٧). لذا، يتسم سلوكهم الانتخابي، في الجملة ولدى قسم معتبر منهم، بالبراغماتية وبالتقلب والتأرجح بين اليمين واليسار، لكن مع ميل واضح نحو اليمين القومي العلماني.

---

(٢٥) خالد شعبان، «اليهود المهجَّرون إلى إسرائيل: الموجة الأخيرة،» موقع مركز التخطيط الفلسطيني، ١٤/٨/٢٠٠٤، <http://www.oppc.pna.net/mag/mag3/p3-3.htm>

(٢٦) Jacob Boyars, «Transitory Immigrant Parties: Evolving Political Leanings in Israel's Russian Community Since 1992,» *Sound Politicks*, vol. 11, no. 2 (Spring 2005), p. 8.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٩ ـ ١٠.

٥ ـ المتدينون اليهود

تعتبر المجموعات الدينية في إسرائيل متنوعة، فهناك أحزاب دينية تمثل عدة مجموعات دينية، ويعتبر الوسط الديني من أكثر الأوساط انضباطاً في توجهه الانتخابي، خصوصاً الوسط الحرادي (الحراديم) باعتباره مجتمعاً منغلقاً، ويتركز في أحياء منعزلة أو مدن يمثلون الأغلبية فيها. لذا، فهناك توجه مهيمن في المدن الدينية للتصويت في المرتبة الأولى على حزبي أغودات وراية التوراة أو على القائمة التي يشكلانها، يليه حزب شاس، ثمّ حزب المفدال (البيت اليهودي حالياً)، ثمّ الاتحاد الوطني.

وما يلاحظ على هذا الوسط أن التوجهات الانتخابية قد ازدادت ميلاً نحو اليمين، ونحو التشدد الديني، نتيجة للتعبئة المتزايدة في هذا الوسط بعد عام ١٩٨٨، فقد دخلت جماعات حريدية الساحة السياسية بعد أن كانت تحظر على أتباعها المشاركة في الانتخابات، مثل حركة «حبد» ذات التوجهات المسيحانية، بل وحرّضت أتباعها على الانضمام والخدمة في الجيش(٢٨). وقد ازدادت القوة الانتخابية للأحزاب الدينية كذلك، نتيجة للتزايد الديمغرافي في الوسط الديني الذي يعتبر أكثر خصوبة من بقية الأوساط اليهودية الأخرى، إضافة إلى تزايد النشاط التبشيري والدعوي للمتدينين تجاه العلمانيين، أو ما يعرف بظاهرة رجال التوبة «بعلي تشوباه» في الوسط اليهودي.

رابعاً: الوزن النسبي لمتغيّرات التصدع الاجتماعي

إن التأثير النسبي لأبعاد التصدع الاجتماعي يمكن معرفتها عن طريق التحليل الإحصائي للعلاقات الارتباطية بين متغيّرات ومؤشرات أبعاد التصدع الاجتماعي ومؤشرات النظام الحزبي. ومن بين الاهتمامات البحثية السائدة في إسرائيل التي يمكن أن تفيد في هذا المجال، الدراسات التي تناولت تأثير أبعاد التصدع الاجتماعي في الخيارات الانتخابية للناخب الإسرائيلي. ومن أهم الدراسات: دراسة بول برستين حول تأثير التصدعات الاجتماعية في الخيارات الانتخابية(٢٩)،

---

(٢٨) رشاد عبد الله الشامي، **القوى الدينية في إسرائيل: بين تكفير الدولة ولعبة السياسة**، عالم المعرفة؛ ١٨٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٤)، ص ٢١٥ ـ ٢١٦.

(٢٩) Paul Burstein, «Social Cleavages and Party Choice in Israel: A Log-Linear Analysis,» *American Political Science Review*, no. 72 (1978), pp. 96-109.

ودراسة مائير وأندرسون حول تأثير التصدعات الاجتماعية والتغير في النظام الانتخابي في الخيار الانتخابي[٣٠]، ودراسة ميخال شامير وآشر أريان حول الهوية الجماعية وتأثير التصدعات الاجتماعية في الخيار الانتخابي[٣١].

وما يلاحظ على الدراسات الأولى التي تمت في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، مثل دراسة بورستين، أنها أغفلت دور الأبعاد الأخرى، مثل العاملين الجغرافي أو المكاني، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة المسحية اقتصرت على عيّنة من الأفراد في تل أبيب والقدس. لذا، ففي الدراسات اللاحقة، أخذت تميل إلى إدخال المزيد من المتغيرات الضابطة، مثل متغيري العمر والجنس، وتعديل في مؤشرات أبعاد التصدع الاجتماعي، مثل التصدع الطبقي الذي كانت تختلف النتائج حوله، بسبب التعريف الإجرائي والمؤشرات التي كانت تعتمدها الأبحاث من دراسة إلى أخرى، بالإضافة إلى التحسين في نوعية وحجم العيّنات، وإجراء دراسات طولية وتتبعية تستهدف تحليل الأوضاع الاجتماعية. لذا، فكثير من الدراسات اللاحقة، مثل دراسات ميخائيل شاليف، وسامي سموحا، ومائير يعيش، استفادت من معطيات برنامج المسح الاجتماعي الدولي (ISSP). وأما آشر أريان، فهو يتبنى مشروعاً لدراسة الانتخابات الإسرائيلية ضمن دراسات تتبعية طولية منذ عام ١٩٦٩. ويلاحظ على معظم هذه الدراسات أنها تفصل بين دراسة المجتمع اليهودي ودراسة المجتمع العربي، وهذا يعكس رؤية استشراقية في الوسط الأكاديمي الإسرائيلي، وتأكيد الانقسام القومي والمؤسسي القائم بين المجتمعين. ومن خلال الدراسة المقارنة لأبرز هذه الدراسات، فإنها تشير إلى الحقائق التالية:

١ ـ العامل القومي

نقصد به مدى تأثر التوجهات الانتخابية بالانتماء القومي إلى كلّ من الوسطين العربي واليهودي في إسرائيل، فبحسب أريان وميخال شامير اللذين ركّزا في دراساتهما على الهوية الجماعية، عبر ما يسمّيانها بالعائلات الأيديولوجية الأساسية، وهي اليمين متمثلاً في الليكود بصفة رئيسيّة، واليسار متمثلاً في العمل، فقد أثبتا من خلال الدراسات المسحية الإحصائية، أن المتغيّر القومي أصبحت له مكانة

(٣٠) Andersen and Yaish, «Social Cleavages, Electoral Reform and Party Choice: Israel's «Natural» Experiment,» p. 399.

(٣١) Asher Arian and Michal Shamir, «Collective Identity and Electoral Competition in Israel,» *American Political Science Review*, vol. 93, no. 2 (June 1999), p. 265.

متزايدة في تحديد الخيارات الانتخابية. فبحسب أريان يحتل العامل القومي المرتبة الأولى في الأهمية النسبية للتصدعات، وأن أهميته النسبية قد ازدادت أكثر من ذي قبل، ولا سيما في مسألة الأمن والحلّ السلمي[٣٢]. وتبقى مسألة النقاش حول الأرض هي القضية الأساسية التي لها أهمية طيلة الفترات المختلفة، وتزايدت أهميتها بعد عام ١٩٨٤. ففي عام ١٩٩٦ أجاب ٧١ بالمئة من المستجوبين بأن قضية الأرض هي المسألة الأهم في قرارهم الانتخابي مقارنة بـ ٥٢ بالمئة عام ١٩٩٢.

وفي الكثير من الدراسات المسحية التي سبق أن أشرنا إليها، مثل دراسة ميخال شامير وآشر أريان، وأبحاث سامي سموحا، فهي تؤيد وجهة النظر التي ترى في العامل القومي أنه المتغيّر المهيمن من بين أبعاد التصدع الاجتماعي التي أصبحت تهيكل التوجه الانتخابي في الوسط العربي، من حيث التوجه نحو التصويت للأحزاب العربية، وانحسار نفوذ الأحزاب الصهيونية فيها. لذا يرى عزيز حيدر أن الاصطفاف السياسي الانتخابي للعرب وراء الأحزاب العربية، وميل هذه الأحزاب إلى طرح المطالب العربية بصيغة قومية، يعبّر عن الشكل العلني لأشكال المقاومة الثقافية التي تركّز على خطاب الهوية الفلسطينية[٣٣]. وهو يصف سياسة الأحزاب العربية بعد مرحلة أوسلو بأنها سياسة القضايا الكبرى، مثل التركيز في الخطابات والبرامج على القضية الفلسطينية، والعلاقة مع الدولة، وإثبات الهوية الوطنية والقومية. وفي المقابل، هناك إهمال نسبي للقضايا الاجتماعية[٣٤].

أما في الوسط اليهودي، فتبرز كذلك أهمية العامل القومي من خلال التعبئة القومية العالية، وازدياد مؤشرات الفوبيا والكراهية تجاه العرب، وازدياد عدم الثقة بين العرب واليهود بشكل عام، خصوصاً بعد انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر، والحرب الثانية على لبنان، والحرب على غزة، وتأييد البرامج السياسية التي تؤيد عزل العرب أو الانفصال عنهم أو حتّى ترحيل العرب[٣٥]. ويرى أورن يفتاحيل أن انتخابات العام ٢٠٠٩ أظهرت تزايداً في المزايدات الإثنية بين

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٦٦.

(٣٣) حيدر، «دور المقاومة الثقافية في صياغة الهوية الجماعية: دراسة في الهوية الجماعية للعرب في إسرائيل،» ص ٤٠ ـ ٤١.

(٣٤) عزيز حيدر، «المبنى الاجتماعي للفلسطينيين في إسرائيل: التحولات الأساسية،» **شؤون دولية ومحلية**، العدد ١١ (٢٠٠٦)، ص ٤٩.

(٣٥) Sammy Smooha, *Index of Arab-Jewish Relations in Israel* (Haifa: The Jewish-Arab Center, University of Haifa, 2004), p. 18.

الأحزاب اليهودية من خلال تزايد الحملات المعادية للعرب، وكرّست لفصل عنصري زاحف. فقد تزايد صعود المعسكر اليميني في إسرائيل، وحتّى العملية الانتخابية برمتها دارت بين معسكرين يروّجان للفصل العنصري بين العرب واليهود، كلّ بطريقته. فقد جرى تنافس على الصوت اليهودي بين معسكرين، بحسب يفتاحئيل، يشتركان في التركيز على العامل القومي، هما المعسكر الكولونيالي الذي يمثله اليمين الإسرائيلي، مثل حزب الليكود والأحزاب اليمينية اليهودية ذات الخلفية الدينية والإثنية، وإسرائيل بيتنا، وحزب البيت اليهودي، والأحزاب الدينية للوسط الحرادي، مثل شاس وتحالف يهودية التوراة، ومعسكر التمييز الإثني الذي يدور حول حزبي العمل وكديما(٣٦).

٢ ـ العامل الإثني

ونقصد به من الناحية الإجرائية، وكما سبق في الفصل الثاني، الانقسام الإثني في الوسط اليهودي بين اليهود من خلفية غربية، واليهود من خلفية إثنية شرقية. فأغلبية الدراسات اتجهت إلى دراسة العامل الإثني في الوسط اليهودي من جهة، وفي الوسط العربي من جهة أخرى.

ومن ناحية تاريخية، فإن تطور الظاهرة الإثنية، وازدياد تأثيرها في هيكلة الخيارات الانتخابية، وبالتالي تغيير ملامح النظام الحزبي في إسرائيل، تعكسها الدراسات التي تمّت في فترات مبكرة، فدراسة بول بورستين التي ركّزت على انتخابات ١٩٦٩، أثبتت ضعف العامل الإثني في هيكلة الخيار الانتخابي في المجتمع اليهودي، رغم وجود انحياز معتبر للشرقيين نحو حزب جاحال في تلك الفترة على حساب التجمّع (أو حزب العمل)(٣٧)، وهي دراسة تعبّر عن بداية ظهور دور العامل الإثني بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين من الناحية التاريخية. لذا، فالدراسات الميدانية والمسحية التي أتت بعدها، أخذت تشير إلى تزايد أهمية هذا العامل في تحديد الخيارات الانتخابية، وبالتالي اعتباره أحد التصدعات الاجتماعية التي أثرت في تغيّر الاصطفافات الانتخابية، خصوصاً بين أوساط اليهود الشرقيين. ففي دراسة آريان وميخال شامير، وهي دراسة أخذت شكل المسح الطولي، بأخذ العامل الجيلي بعين الاعتبار في قياس وضبط المتغيّرات،

(٣٦) أورن يفتاحيل، «التصويت لسياسة الفصل العنصري ديمقراطياً،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٧٧ (شتاء ٢٠٠٩)، ص ١٦٩.

(٣٧) Burstein, «Social Cleavages and Party Choice in Israel: A Log-Linear Analysis,» p. 101.

وإجراء مجموعة من الدراسات المسحية عبر فترات مختلفة، أثبتت أن العامل الإثني قد زادت أهميته مع مرور الوقت، وبرزت ذروته في انتخابات ١٩٩٦(٣٨). ولكن نظراً إلى أن هذه الانتخابات اقترنت بتعديل في القانون الانتخابي بإدراج الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء، فقد أدرجت الدراسات في ما بعد مؤشر الانتخاب لمرشح اليمين (نتنياهو، وشارون) ومرشح اليسار (بيريس، وباراك) في دراسة متغيّر الخيار الانتخابي. فبعد التعديلات الانتخابية عام ١٩٩٦، فإن الكثير من الدارسين (أمل جمال، وسامي سموحا، ومئير يعيش، ويوآف بيليد) يرون أن الانتخابات التي تلت ذلك التغيير أبرزت صلة بارزة بين التوجهات الإثنية والخيارات الانتخابية، وأن العامل الإثني له دور في تحديد الأفضليات الانتخابية أكثر من بعض المتغيرات، مثل المتغيّر الطبقي في الوسط اليهودي(٣٩).

فعلى مستوى الناخبين من الأصول الميزراحية (اليهود الشرقيين)، فقد توضح تحيّزهم وتأييدهم للأحزاب اليمينية، مثل الليكود والحزب الديني القومي، والأحزاب التي تحمل الهوية السيفارادية، مثل حزب شاس، بعد أن كانت مدانة قبل عقد من الزمن، وبعد أن كان الصوت الانتخابي الميزراحي أو السيفارادي عاملاً مرجحاً في توازن القوى بين الحزبين الكبيرين الليكود والعمل بعد مرحلة ١٩٧٧.

ويلاحظ أن هناك تطوراً في السلوك الانتخابي لليهود الشرقيين، وقد ظهر في شكل تصويت احتجاجي لصالح الليكود، عمل على إنهاء سلطة حزب العمل، كحزب مهيمن على الساحة الحزبية، ثمّ تحول السلوك الانتخابي ليعبّر عن الهوية السيفارادية أو المزراحية من خلال تزايد تأييد الأحزاب والقوائم ذات الخلفية السيفارادية. ومن خلال التصاعد المتواصل للتأييد الانتخابي لحركة شاس. ورغم أن شاس لا تعلن عن الخلفية الإثنية بشكل صريح، وذلك بدعوتها إلى العودة إلى الجذور والهوية السيفارادية، كمذهب وتراث ديني يهودي، بدلاً من مصطلح الميزراحية أو اليهود الشرقيين (المزراحيم) كهوية إثنية، فهناك تأييد مرتفع لها في أوساط اليهود الشرقيين، على الأخص من بين الطبقات الفقيرة ذات التوجه الديني التقليدي، بحسب كيمرلينغ. فالتحليل الأيكولوجي (شاليف، ويفتاحئيل)، والتحليل الطبقي (مئير يعيش، وسموحا)، والتحليل باعتماد المتغير

(٣٨) Arian and Shamir, «Collective Identity and Electoral Competition in Israel,» p. 272.

(٣٩) Peter Nannestad, Martin Paldam and Michael Rosholm, «System Change and Economic Voting: A Study of Immigrants and Natives in Israel,» University of Aarhus, 8 May 2001.

الإثني (سموحا، وبيليد)، أوضح أن الشريحة الأوسع من مؤيدي حركة شاس في انتخابات ١٩٩٦ و١٩٩٩ هم من اليهود التقليديين الشرقيين، بالإضافة إلى نسبة أقل من اليهود المتشددين الحراديم.

وبحسب يعقوب يدغار، فإنه ينظر إلى الظاهرة الانتخابية لحركة شاس بنظرة فيبر إلى نشاط الكنيسة نفسها، الذي يميزه من طبيعة النشاط الاجتماعي للطوائف الدينية المنغلقة في شبكات اجتماعية محدودة بالانتماء والالتزام الطائفي[٤٠]. فحركة شاس خرجت من المجال الطائفي الذي تتسم به الطوائف الدينية لليهود الحريديين، لتنتقل إلى الانفتاح على بقية المجتمع، بغرض إرجاعه بالتوبة، وإلى الممارسة الحقيقية والأصلية للهوية اليهودية، بحسب وجهة نظر القادة الدينيين لحزب شاس، وهي الهوية اليهودية المستلهمة من التراث الديني السيفارادي. فهي تطرح نفسها بديلاً دينياً للمؤسسة الدينية التي يهيمن عليها الأشكناز، وبديلاً ثقافياً شعاره العودة إلى الأصل، ووضع التاج في موضعه. وهو ما يفسر سعي حزب شاس الديني السيفارادي من خلال تنشيط تعبئة اجتماعية واسعة من خلال إنشائها لشبكات مختلفة من الخدمات الاجتماعية، من بينها شبكة التعليم الدينية (الهمعيان)، وإعلاء شأن القيادات الدينية والروحية بين أوساط اليهود الشرقيين، وتبنّي الدفاع عن الموروث الشعبي لليهود الشرقيين[٤١].

ولكن رغم المفارقة المتمثلة في التوجه البراغماتي للقيادة في حزب شاس، والميول اليمينية الواضحة في القاعدة الانتخابية، وهو ما يثبته العديد من الأبحاث المسحية من فترة إلى أخرى، ففي دراسة يعيش وأندرسون يصوّت اليهود الشرقيون للكتلة اليمينية أكثر من اليسارية، وللأحزاب الكبرى أكثر من الأحزاب الصغيرة[٤٢]. وقد تأثر هذا التوجه بعد التغيير الانتخابي عام ١٩٩٦ بإدراج الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء، وتراجع نسبياً بعد إزالة هذا التعديل[٤٣]. ويعود هذا التوجه التصويتي لليهود الشرقيين إلى عدة اعتبارات، فبحسب أهارون ويلس،

(٤٠) Yaacov Yadgar, «SHAS as a Struggle to Create a New Field: A Bourdieuan Perspective of an Israeli Phenomenon,» *Sociology of Religion* (Summer 2003), <http://www.findarticles.com//cf_0/m0SOR/mag. jhtml>.

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) Andersen and Yaish, «Social Cleavages, Electoral Reform and Party Choice: Israel's «Natural» Experiment,» p. 412.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٤١٢.

لا يعود ميل اليهود الشرقيين نحو الأحزاب اليمينية والقومية الشعبوية إلى الاعتبارات الأيديولوجية، بالدرجة الأولى، والدليل على ذلك أن معظم المستوطنين في الضفة الغربية وغزة ليسوا من أصول ميزراحية، كما أن القيادات الناشطة في أحزاب اليمين المتطرف في معظمها ليست مزراحية، بل يعود الميل نحو اليمين إلى اعتبارات نفسية[٤٤]، لعل أهمها الرغبة في التميز أكثر من العدو المتمثل في العرب، وذلك بتبني مواقف أكثر صقرية وتشدداً وعنصرية تجاه العرب[٤٥]. وهناك من يعطي تفسيراً اقتصادياً لسلوك اليهود الشرقيين نحو اليمين، وهو الرغبة في الحفاظ على التقسيم الثقافي لسوق العمل في إسرائيل، ورؤية العرب كمنافسين لهم في سوق العمل، إذ يقع معظم اليهود الشرقيين في أسفل السلم الطبقي، ويليهم العرب. ولذا، فهناك ميل في الأوساط اليهودية الأكثر فقراً إلى تأييد اليمين ومعارضة عملية السلام، التي يرون أنها تشكل تهديداً لهم في سوق العمل في إسرائيل، ولذا يؤيدون مختلف الطروحات اليمينية التي تدعو إلى الحدّ من حقوق المواطنة والتضييق على العرب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي[٤٦].

٣ ـ التوجهات الدينية

أبرز العديد من الدراسات دور الدين في تقسيم الخيارات الانتخابية. ونذكر منها دراسة كينيث والد وصموئيل شاي عام ١٩٩٥[٤٧]، ودراسة آشر أريان وميخال شامير[٤٨]، التي تثبت أن العامل الديني ما زالت له أهمية في التوجهات الانتخابية في إسرائيل، على أساس أن المؤشر المهم في العامل الديني هو درجة التدين، ودرجة الالتزام بالتعاليم الدينية، والانتماء إلى الجماعية الدينية، وليس نوع الديانة. فالمتدينون اليهود أكثر ارتباطاً بالأحزاب الدينية، والتقليديون أكثر ارتباطاً بالأحزاب الدينية وأحزاب اليمين، مثل حزب الليكود، ويصوّتون لهم، والعلمانيون وغير المتدينين أكثر إقبالاً على الأحزاب اليسارية، مثل حزب العمل، وحزبي شينوي وميريتس.

(٤٤) Aaron Willis, «Redefining Religious Zionism: Shas' Ethno-Politics,» *Israel Studies Bulletin*, vol. 8, no. 1 (Fall 1992), p. 5.

(٤٥) رشاد عبد الله الشامي، **الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية**، عالم المعرفة؛ ١٠٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦)، ص ٨٧.

(٤٦) Yoav Peled, «No Arab Jews There: Shas and the Palestinians,» Working draft prepared to: «Ethno-Religious Movements in Israel/Palestine» Workshop, UC Irvine, 10-12 October 2002.

(٤٧) Kenneth Wald and Samuel Shye, «Religious Influence in Electoral Behavior: The Role of Institutional and Social Forces in Israel,» *Journal of Politics*, vol. 57, no. 2 (May 1995), pp. 495-508.

(٤٨) Arian and Shamir, «Collective Identity and Electoral Competition in Israel,» p. 271.

وفي الدراسة المسحية التي قام بها أندرسون ومائير يعيش، جرى تدعيم ذلك أيضاً، فهي ترى أن التصويت للمعسكر اليساري الذي يشمل حزب العمل والأحزاب اليسارية الصغيرة من جهة، ومن جهة أخرى حزب الليكود والأحزاب اليمينية الصغيرة، تعكس الانقسام الديني، فالفئات الأكثر تديناً هي الأكثر ارتباطاً بالتصويت للأحزاب اليمينية الصغيرة والأحزاب الدينية أكثر من الفئات الأخرى، أي فئة التقليديين أو الأقل تديناً وغير المتدينين. وفي المقابل، ففئة غير المتدينين، التي هي بحسب الدراسة المسحية الفئات التي لا تحضر أي نشاط ديني في الكنيس، هي أكثر ارتباطاً بالأحزاب اليسارية الصغرى أو أقصى اليسار[٤٩].

وقد وجدت دراسة أندرسون ويعيش علاقة ضعيفة بين التغيير الانتخابي وتأثير التصدعات الاجتماعية في الخيارات الانتخابية لدى الأحزاب اليسارية منها لدى أحزاب اليمين. فهناك تأثير ملموس لهذا التغيير الانتخابي لدى اليمين والأحزاب الصغيرة اليمينية، ويظهر جلياً في الحملة الانتخابية لحزب شاس الديني بالدعوة إلى التصويت لصالح نتنياهو في انتخابات رئاسة الحكومة، وإلى التغيّر في التصويت من الليكود إلى الأحزاب اليمينية الأخرى، بسبب أن المعسكر اليساري أكثر انسجاماً من المعسكر اليميني من الناحية الدينية. فالناخبون في الوسط اليهودي هم أكثر تديّناً من جهة اليمين، وأكثر أشكنازية من جهة اليسار[٥٠].

٤ ـ العامل الطبقي

تكاد معظم الدراسات في مجال التصدع الاجتماعي الطبقي والانتخابات تجمع على أن التصدع الطبقي هو أقل التصدعات تأثيراً في الأفضليات الانتخابية، وذلك بسبب الاهتمامات الطبقية الضعيفة في إسرائيل، وضعف الوعي الطبقي، وضعف التعبئة لدى الأحزاب والمنظمات السياسية على الأساس الطبقي، كما سبق أن ذكرنا في الفصل الثاني. ومع ذلك، فإنه نتيجة للتغير التدريجي في الأوضاع الاقتصادية، هناك تأثير للعامل الطبقي في التوجهات الانتخابية، وفي الخيارات بين اليسار المؤيد لعملية السلام واليمين المعارض للعملية السلمية.

فبحسب دراسة أريان وشامير السابقة، ودراسات روبرت أندرسن ومائير

(٤٩) Andersen and Yaish, «Social Cleavages, Electoral Reform and Party Choice: Israel's «Natural» Experiment,» p. 412.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٤٢١.

يعيش، فإن العامل الطبقي له مدلول مهم في تحديد التوجهات التصويتية في إسرائيل، رغم ضعفه النسبي في هيكلة الأحزاب السياسية. وتتضح أهمية العامل الطبقي في إسرائيل في تحديد الخيارات الانتخابية، أو ارتباطه بها، إذا تمّ اعتماد مؤشر المهنة بدل الدخل أو السكن لِكُلّ غرفة، كمؤشر رئيسي لقياس المتغيّر الطبقي، وهو التعريف الإجرائي للطبقة الاجتماعية، بحسب تاك وينجشان وجون غولثروب[٥١]. وهذا النوع من الدراسات المبنية على هذا التعريف الإجرائي، مثل دراسات بروك، ونيوبيرتا، ومانزا، أثبتت التراجع النسبي للمتغيّر الطبقي في الدول المتقدمة، مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، مع أنّه الأكثر شيوعاً بين الدول المتطورة والصناعية في السابق[٥٢]، وأن المتغيّر الطبقي له تأثير في الأفضليات الانتخابية. ففي دراسة روبرت أندرسن وأنطوني هيث، أثبتا أن الطبقات العليا (بمفهوم غولثروب) هي أكثر ميلاً، بصفة نسبية، نحو الأحزاب اليمينية، وأقل ميلاً نحو اليسار[٥٣]. ويؤيده العديد من الدراسات المقارنة، مثل دراسة بايبا نوريس (Pippa Norris).

أما في الحالة الإسرائيلية، فهي بخلاف التوجه العام بين الدول الغربية الصناعية، إذ إن الطبقات الدنيا أكثر ميلاً إلى التصويت للأحزاب اليمينية، مثل الليكود وأحزاب أقصى اليمين، بينما تصوّت الطبقات المتوسطة والعليا للأحزاب اليسارية، مثل حزب العمل وميريتس، وهي مفارقة ووضع تختص بلدان معينة به، مثل إسرائيل وبعض بلدان الكتلة الشرقية[٥٤].

ففي الدراسة المشتركة بين يعيش وأندرسون تم الإثبات أن الطبقتين العليا والوسطى، بحسب التعريف الإجرائي الذي اعتمده، مثل المهنيين في حرف غير يدوية، والمسيّرين، ومدراء الشركات، ورجال الأعمال، هم أكثر ميلاً إلى

(٥١) Tak WingChan and John H. Goldthorpe, «Class and Status: The Conceptual Distinction and its Empirical Relevance,» Department of Sociology (University of Oxford) Sociology Working Papers, Paper Number 2006-03 (2006), p. 3.

(٥٢) Clem Brooks, Paul Nieuwbeerta and Jeff Manza, «Cleavage-Based Voting Behavior in Cross-National Perspective: Evidence from Six Postwar Democracies,» *Social Science Research*, no. 35 (2006), p. 107.

(٥٣) Robert Andersen and Anthony Heath, «Social Identities and Political Cleavages: The Role of Political Context,» Department of Sociology (University of Oxford), Sociology Working Papers; no. 06 (2002), p. 21.

(٥٤) Pippa Norris, *Electoral Engineering: Voting Rules and Political Behavior* (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 2003), pp. 111-112.

الأحزاب اليسارية الصغيرة والكتلة اليسارية من بقية الطبقات الأخرى. وفي المقابل، فالطبقات الدنيا من المجتمع الإسرائيلي اليهودي هي أكثر تأييداً لليمين من بقية الطبقات الأخرى. وفي دراستهما في تأييد الناخبين على الأساس الطبقي، وجدت أن الطبقات الأكثر فقراً في المجتمع اليهودي الإسرائيلي هي أكثر تأييداً للأحزاب الدينية، وحزب شاس خاصة، أما الطبقات الأعلى منها نسبياً، فهي تميل إلى تأييد حزب الليكود. وفي دراسة أندرسون ويعيش، فإن العلاقة بين المتغيّر الطبقي والأفضلية الحزبية لم تتأثر كثيراً بالتغيّر في النظام الانتخابي الذي جرى في عام ١٩٩٦[٥٥].

وتفسير هذا الارتباط بين التصويت لدى الفئات الدنيا إلى اليمين، والعليا إلى اليسار، هو أن الطبقات العليا أكثر حمائمية، بتعبيرهما، من بقية الطبقات الأخرى، على أساس التوقع السائد في أوساطها بأن السلام في الشرق الأوسط سيؤدي إلى ازدهار اقتصادي واسع في إسرائيل، تكون هذه الفئات من أكبر المستفيدين منه، بتوسع سوق منتجات الصناعة الإسرائيلية. فهذه الطبقات العليا تتوقع مكسباً اقتصادياً كبيراً من عملية السلام، على عكس الطبقات الدنيا التي ترى في السلام تهديداً لمصالحها في تأمين الوظائف والأعمال، وفي ضياع وظائفهم أمام العمالة الأرخص في البلدان العربية، وفي ضوء المنافسة التي كانوا يواجهونها من قبل العمالة الفلسطينية الوافدة من الضفة الغربية، وقطاع غزة قبل الحصار[٥٦].

وهناك تفسير آخر لهذا الارتباط بين الموقع الطبقي والخيار السياسي، وهو التفسير الثقافي أو ما يسمّيه يوآف بيليد بـ «التقسيم الثقافي للعمل في إسرائيل»، فالطبقات العليا هي الأكثر تكويناً والأكثر توجهاً نحو ما يسمّيها بالكوسموبوليتانية، أو العالمية والعولمية، والاهتمام بالشؤون العالمية، واعتبار مصالحهم هي امتداد لذلك، بينما الطبقات الدنيا يطغى عليها الاهتمام المحلي. وبناءً على ذلك، فالطبقات العليا تميل إلى السلام، لأنه اهتمام عالمي وغربي[٥٧]. وفي سياق هذا التفسير، يرى يوآف بيليد أيضاً أن التصدع الطبقي يعزّز ويقوّي كلا من التصدع الإثني والقومي في إسرائيل، لأنه يعبّر عن تقسيم ثقافي للعمل

(٥٥) Andersen and Yaish, «Social Cleavages, Electoral Reform and Party Choice: Israel's «Natural» Experiment,» p. 416.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٢١٩ ـ ٢٢٠.

(٥٧) المصدر نفسه.

بين مجموعات تمثل ثقافات فرعية[٥٨]، أي أن هناك تقسيماً طبقياً تمّ تصميمه مسبقاً من خلال سياسات استيعاب واحتواء الهجرات المختلفة، ولا سيما هجرة اليهود الشرقيين، وتوجيهها ضمن مناطق وأعمال محددة، لتعويض العمالة العربية التي تمّ تهجير معظمها في حرب ١٩٤٨ عام النكبة بالنسبة إلى الفلسطينيين.

خلاصة واستنتاجات

تبرز نتائج الانتخابات، بحسب المناطق، ومن خلال التعرّض لخصائص السلوك الانتخابي للمجموعات الاجتماعية في إسرائيل، الميل نحو التجانس في السلوك الانتخابي، بحسب التمركز الجغرافي لهذه المجموعات، مثل تمركز أغلبية اليهود الشرقيين في مدن التطوير ويهود الفالاشا في بئر السبع، والأغلبية الأشكنازية في المدن القديمة، وتمركز أغلبية المتدينين في القدس والمدن الدينية القديمة، مثل صفد وطبرية، وفي أحياء أو مستوطنات خاصة بالمتدينين، مثل مستعمرة بني براك.

وتعكس الانتخابات الإسرائيلية على نحو متزايد أهمية التصدعات الاجتماعية في هيكلة الخيارات الانتخابية، من حيث العلاقة الوطيدة بين الانتماءات الاجتماعية والخصائص الاجتماعية والديمغرافية بالخيار الانتخابي. كما أنَّ القضايا الانتخابية، مثل الأمن والعملية السلمية، مرتبطة بخطاب الهويات الاجتماعية وبسياسات الهوية، التي تعمل النخب الحزبية على الترويج لها، وهو ما ساعد في بروز استقطاب اجتماعي قومي بين العرب اليهود، واستقطاب ديني في الوسط اليهودي بين العلمانيين والمتدينين، لكن ليس بدرجة الفصل والتباعد بين اليهود والعرب، وبدرجة أقل بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين واليهود الجدد القادمين من الاتحاد السوفياتي سابقاً، ومن إثيوبيا.

وهذا السياق الإسرائيلي يعكس بنية اجتماعية مجزأة تميل إلى مزيد من الاستقطاب السياسي والاجتماعي، إلى حدّ أنها أصبحت عاملاً حاسماً في تشكل الهويات الفرعية، وفي هيكلة الخيارات الانتخابية، وفي تأثير أبعاد التصدع الاجتماعي في هيكلة النظام الحزبي، وبروز تصدعات اجتماعية محزبة.

(٥٨) Yoav Peled, «Ethnic Democracy and Cultural Division of Labor: Competing or Complementary Models of Inter-Ethnic Relations in Formally Democratic Societies?,» Ben Gourion University, 16/2/2004, <http://bgu.ac.il/Eng/Home>.

ولكن الأهمية النسبية لأبعاد التصدع تتفاوت، فالتصدع القومي، من حيث الاستقطاب بين العرب واليهود، يأتي في المقدمة، نظراً إلى ارتباطه بمسائل تمثل أهمية أولى لدى الناخب الإسرائيلي اليهودي، وهي الأمن والأرض والديمغرافيا، فازدياد الاهتمام بها يعكس ميلاً أكثر لدى اليمين واليسار، على حدّ سواء، نحو استقطاب على أساس قومي، ونحو عزل الأقلية العربية، وتزايد مؤشرات الكراهية تجاهها. أما في الوسط العربي، فهناك توجه نحو تأكيد الهوية الفلسطينية أكثر من الهوية المدنية الإسرائيلية، وأكثر من أي وقت مضى. أما العامل ذو المرتبة الثانية في الأهمية، فهو التصدع الديني، وهو يعكس انقساماً بين القيم الدينية في تعريف الهوية اليهودية: بين القيم العلمانية القومية في تعريف اليهودية كانتماء قومي ثقافي والقيم الدينية لليهودية الأرثوذكسية، كما يعكس صراعاً ثقافياً حول دور الدين في الدولة والمجتمع: بين مجتمع تقليدي محافظ ومجتمع حديث منفتح على العولمة والعصرنة. وقد زادت أهمية التصدع الإثني، رغم ضعفه النسبي داخل المجموعة اليهودية، لارتباطه بالتهميش الثقافي والمكاني ومشاكل الاستقبال بين المجموعات المهاجرة. أما التصدع الطبقي، فهو تصدع يأتي في مرتبة أخيرة من حيث الأهمية، ولكن له دور مهم في تعزيز التصدعات الاجتماعية بتشكيله لتراتبية مكانات اجتماعية مرتبطة بالانتماء الاجتماعي الانتسابي، فهو يعمل على تعزيز بقية التصدعات الأخرى من خلال انقسام المجموعات الاجتماعية على أساس طبقي.

إن أهمية التصدعات الاجتماعية في هيكلة الخيارات الانتخابية، ومن ثمّ هيكلة النظام الحزبي، من حيث عدد الأحزاب والتجزئة في النظام الحزبي، تدلّ على أن المجتمع الإسرائيلي ما زال في مرحلة التعامل مع استيعاب الثقافات الفرعية، والبحث عن صيغة إجماع، وذلك على حساب الأقلية العربية الفلسطينية داخل الخط الأخضر، وعلى حساب الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وهو يعكس توتراً متزايداً بين الثقافة والعملية الليبرالية للمجتمع الإسرائيلي، والنزعة التقليدية والدينية والقومية المتطرفة التي تعمل متضافرة لتعزيز التصدع القومي بين العرب واليهود، والتي تكرّسها السياسات الإثنوقراطية للنظام السياسي الإسرائيلي.

خاتمة

تسعى الأبحاث المتعلّقة بنظرية التصدّع الاجتماعي إلى محاولة معرفة تأثير بنية الانقسامات الاجتماعية والمجموعات الاجتماعية في هيكلة النظام الحزبي وطريقة اشتغاله، ودور هذه التصدعات في هيكلة الحقل السياسي، وتزداد أهميته في المجتمعات المنقسمة، حيث كلّما زاد عمق الانقسام والصراع الاجتماعي بين المجموعات، أدى إلى زيادة فرص ظهوره سياسياً. ولا ينبغي أن يقصد بالتصدع الاجتماعي ميل المجتمع إلى التفكك والانحلال بالضرورة، مما قد ينجم عنه انهيار للنظام السياسي، بل يقصد بالتصدع الاجتماعي ذلك الانقسام الاجتماعي الذي يحدد الخطوط الأساسية الصراعية في المجتمع، ويولد قيم ثقافية لدى المجموعات على أساس الوعي الذاتي بهوية خاصة، تعمل على تعبئة الوعي بها على أساس مجموعة من الفواعل التنظيمية والمؤسسية، مثل الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية، التي تعمل على التمثيل والتعبير عن المطالب الاجتماعية المتعلّقة بهوية مجموعات خاصة. وهذا التعريف للتصدع يكتسب قدرة تفسيرية في دور الانقسامات والصراعات الاجتماعية في هيكلة الحياة السياسية والنظم الحزبية.

ولكن الفرضية السببية المتعلّقة بتأثير التصدع الاجتماعي في النظام الحزبي ما زالت تثير الاهتمام في الدراسات السياسية والاجتماعية، فمن خلال عرض بعض الأعمال التي تبحث في التصدع الاجتماعي، مثل أعمال آلان زوكرمان، وإنغلهارت، وبايبا نوريس، فليس بالضرورة أن كلّ صراع وانقسام اجتماعي يملك مقوّمات التصدع، بل يمكن أن يتحول آلياً إلى حزب أو أن تمثله مجموعات حزبية، ذلك أنّه يمكن للتصدعات الاجتماعية أن تظهر في مستوى فرعي من خلال وجود مظاهر اصطفاف لدى الناخبين، أي ميل إحدى المجموعات ذات الانتماء الاجتماعي المشترك إلى أحزاب معينة بدل أخرى، حتّى ولو كان الأمر

يتعلق بنظام حزبي ثنائي، أو انحياز مجموعات جهوية أو إثنية إلى تأييد أجنحة فرعية داخل الحزب، أو يتعلق بنظم الحزب الواحد.

ولدراسة تقييم وتفسير العلاقة بين النظام الحزبي والتصدع الاجتماعي، فقد تمّ استعراض التوجهات النظرية من خلال أربعة اقترابات أساسية، هي:

١ ـ **الاقتراب البنيوي السوسيولوجي**، كما برز أساساً في أعمال مارتن ليبست وستين روكان، ثمّ في ما بعد في أعمال ستيفانو بارتوليني، الذي يرى أن التصدعات الاجتماعية كان لها دور في هيكلة الأنظمة الحزبية في مجتمعات أوروبا الغربية، وأن الصراعات الاجتماعية الأساسية هي التي أدت إلى بروز الأحزاب السياسية وهيكلة الأنظمة الحزبية فيها.

٢ ـ **الاقتراب القيمي**، وهو يركّز على دور القيم في تشكيل الخيارات السياسية للأفراد في المجتمع. وهو ينطلق من فرضية مفادها بروز تصدعات اجتماعية جديدة لها تأثير في التوجه نحو قيم معينة بدل أخرى، وترى أن التصدعات الاجتماعية التقليدية، مثل التصدع الطبقي أو الديني أخذت تفقد قيمتها في البلدان الصناعية، وهو ما تطرحه أعمال من يسمّون باتجاه السياسات الجديدة، مثل رونالد إنغلهارت وسكوت فلاناغان.

٣ ـ **الاقتراب المؤسسي**، وأنصاره يرون أن المؤسسات، بما فيها الأحزاب السياسية، تعمل على توليد وتقوية التصدعات الاجتماعية، والسماح ببروز بعضها دون أخرى.

٤ ـ **اقتراب الخيار العقلاني أو الاستراتيجي**، وهو يركّز على الاستراتيجيات الفردية للناخبين في تحديد انتماءاتهم وربطها بخياراتهم الانتخابية، ودور النخب في إثارة بعض القضايا الاجتماعية، وجعلها ضمن الأولويات لدى الأحزاب السياسية، ولدى الناخبين. ورغم الاختلاف في وجهة النظر التفسيرية، لكنّها تكشف عن العناصر الأساسية في دينامية تكوّن التصدعات الاجتماعية، وانتقالها إلى الساحة السياسية، وهيكلتها للنظام الحزبي. كما تكشف عن العلاقة التفاعلية بين الصراعات الاجتماعية التي تنشأ عنها التصدعات والمتغيّرات الأخرى، ولا سيّما النظام الحزبي.

ومن خلال دخول متغيّرات وسيطة، ترى الدراسة أن أهم هذه المتغيّرات الوسيطة تتمثل في توجهات النظام السياسي، وطبيعة النظام الانتخابي ودرجة

نسبيته، وتوجهات النخبة السياسية وموقفها من الانقسامات والصراعات الاجتماعية، والتحالفات الانتخابية والسياسية التي تعمل على تخفيف أو إبراز بعض التصدعات الاجتماعية من خلال تأثير هذه التحالفات في الاصطفافات السياسية الحزبية والانتخابية.

أما بخصوص العلاقة بين التصدّعات الاجتماعية والنظام الحزبي في الحالة الإسرائيلية، فهي علاقة متفاوتة الأبعاد والمستويات، نظراً إلى الدور الذي تؤديه المؤسسات السياسية في تعميق بعض هذه التصدعات، مثل التصدع القومي، والحفاظ على استقرار وتوازن معين في نظام التصدع الاجتماعي الديني ـ العلماني، كما يبرز دور العامل المؤسسي من خلال محاولة النظام السياسي الإسرائيلي للتصدي، ومعالجة التصدع الإثني، والعمل على إخفائه وإضعافه في الوسط اليهودي، ونزع الشرعية عنه، وفي الوقت نفسه، العمل على إبرازه وتعميقه في الوسط العربي. فالحالة الإسرائيلية تُظهر بوضوح التراتبية والأهمية المتفاوتة للتصدّعات الاجتماعية، حيث يمثل التصدع الطبقي الحلقة الأضعف من هذه التصدعات، وفي الوقت نفسه التصدع الاجتماعي الذي يعمل على تقوية وديمومة التصدعات الأخرى. ولهذا السبب، يمكن أن نتحدث عن وجود نظام للتصدع الاجتماعي في إسرائيل متمفصل من ترتيبات مؤسسية له، حيث يقوّي التصدع الاجتماعي الأضعف التصدع الأقوى، فالتصدع الطبقي باعتباره بعداً وظيفياً من أبعاد التصدع هو عامل مقوٍ ومعزز للتصدعات الاجتماعية الانتسابية، القومية والدينية والإثنية. فالتصدعات القومية والدينية والإثنية على الترتيب، هي تصدعات لها تراتبية واضحة في المجال الاجتماعي من خلال تحديد الهويات بين المجموعات الاجتماعية، ومكانة هذه الهويات في المجال الاقتصادي وسوق العمل، الأمر الذي يظهر فوارق طبقية بينها.

وتبرز أيضاً الأهمية النسبية لهذه التصدعات من خلال امتلاكها لمستوى من البروز التنظيمي والنشاط التعبوي، على مستوى الجمعيات والحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية، الذي يكرّس انقسام المجتمع الإسرائيلي بين مجموعات صراع مشكلة على الأقل من سبع مجموعات متمايزة من بعضها البعض، ضمن العديد من الحدود الاجتماعية، وضمن أطر انغلاقية واضحة تعطي تعريفاً لحدود كلّ مجموعة اجتماعية. وهذه المجموعات تتمثل في: العرب، واليهود الغربيين ذوي التوجهات العلمانية، واليهود الشرقيين ذوي التوجهات التقليدية في الغالب، والمتدينين القوميين والمستوطنين، والمتدينين الحراديم أو غلاة الأرثوذكسية

اليهودية، كما يبرز دور الهجرات المتأخرة في دخول جماعات جديدة إلى نظام التقسيم الاجتماعي، ويتمثل ذلك في دخول الجماعات اليهودية الروسية من دول الاتحاد السوفياتي سابقاً، والمهاجرين الفلاشا من إثيوبيا.

كما أنّ العامل المؤسسي والنخبوي في الحالة الإسرائيلية له دور في بروز التصدعات الاجتماعية وهيكلتها، والعمل على تقوية بعض التصدعات الاجتماعية، مثل التصدع القومي بتكريس الانفصال بين المجتمع العربي والمجتمع اليهودي. ويمكن التعبير عن ذلك بوجود جدار عزل مؤسسي بين مجتمعين: الأوّل يهودي استيطاني كولونيالي، والآخر عربي فلسطيني محلي، وهو مرتبط بطبيعة الدولة والنظام السياسي القائم على الممارسة الإثنوقراطية (Ethnocracy)، التي تعطي شرعية لهذا الفصل، من خلال تكريس مفهوم إثني للمواطنة وسياسات الإقصاء المنهجي والمنظّم الموجّه ضدّ المجتمع العربي في إسرائيل، والسياسة الاستعمارية القمعية الموجهة ضدّ العرب في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان.

كما يبرز دور العامل المؤسسي والنخبوي في الحالة الإسرائيلية في وجود إجماع توافقي داخل دائرة المجتمع اليهودي، ولا سيّما بين المجموعات الدينية والأغلبية العلمانية اليهودية، في العديد من قضايا علاقة الدين بالدولة، فالقطاع الديني يتمتع باستقلالية نسبية في العديد من المجالات الاجتماعية. وهناك محاولة لاحتواء وإضعاف التصدع الإثني في الوسط اليهودي بحجة الحفاظ على الوحدة الوطنية التي يقصد بها القطاع اليهودي فقط. وهذه الوحدة الوطنية لها مفهوم إقصائي، حيث يستبعد منها العرب، بل تتوجه ضدهم، بتصاعد حملات التخوين والتحريض الإعلامية، وخطاب الفوبيا الديمغرافية الموجّه إلى العرب، ومستقبل الدولة ذات الأغلبية والطابع اليهوديين اللذين تتنافس الأحزاب اليهودية بمختلف أطيافها وتتزايد على تحقيقهما.

وقد أدى نظام التصدع الاجتماعي في إسرائيل إلى إعادة تشكيل العائلات السياسية، بمفهوم دانيال سيلر، أو المعسكرات الحزبية الرئيسيّة، من خلال بروز عائلات حزبية فرعية جديدة تمثل هويات فرعية مختلفة للمجموعات الإثنية في المجتمع الإسرائيلي، ومن خلال سلسلة من الاصطفافات السياسية المتعددة الأبعاد على مستوى التحالفات الحزبية، حيث نجد على مستوى البعد القومي بروزاً واضحاً لعائلتين هما: الأحزاب اليهودية التي تمثل اصطفافاً قومياً دينياً وصهيونياً،

في مقابل الأحزاب العربية التي تمثل تزايداً في ميل الأقلية العربية في إسرائيل نحو المزيد من الفلسطنة على حساب الأسرلة. وقد عمل على بروز هذا الانقسام سياسات الدولة الإثنية المشجعة على الهجرة اليهودية، وعلى الاستيطان، عبر حصار العرب داخل مناطقهم، وعزلهم مؤسسياً ومكانياً، ومن خلال تصاعد المدّ اليميني القومي اليهودي منذ عام ١٩٧٣، تاريخ تشكيل حزب الليكود، والتراجع المستمر لليسار بمختلف توجهاته في الوسط اليهودي.

وبالإضافة إلى الانقسامات التقليدية بين اليمين واليسار داخل العائلة الحزبية اليهودية، وبين الأحزاب الدينية والأحزاب العلمانية، فقد أصبح هناك ميل إلى تشكّل عائلات حزبية فرعية على أساس الثقافات والانتماءات الفرعية الإثنية والدينية التي بدأت تظهر بوضوح منذ انتخابات ١٩٩٦، وهي تمثل مساراً متصلاً يتمثل في التنامي المتصاعد لليمين القومي المعارض لإدماج المواطنين العرب في الحياة السياسية والاجتماعية، الذي يؤكّد الهوية القومية والدينية لليهودية ولدولة إسرائيل، ومساراً لتنامي الأصولية اليهودية، وتوسيع نشاطها الاجتماعي، وتزايدها الديمغرافي، وخروجها من العزلة الدينية التي كانت تفرضها زعامات الأغودات والمجموعات الحسيدية على أتْباعها من خلال بروز حزبي شاس وراية التوراة عبر انشقاقهما عن حزب الأغودات. وهو كذلك مسار لبروز الأحزاب الإثنية لليهود الشرقيين المحتجّين على سيطرة النخبة الأشكنازية، وتهميشهم الثقافي والاجتماعي والمكاني والاقتصادي، من خلال المحاولات المستمرة لبروز قوائم وتنظيمات مستقلة لليهود الشرقيين، تمكّنت من النجاح أخيراً ببروز حزب تامي سابقاً، وحركتي شاس وغيشر وغيرهما من الحركات ذات الخلفية اليهودية الشرقية.

كما أنّ الهجرتين الروسية ـ السوفياتية والإثيوبية التي لم تُستوعب من الناحية الثقافية، كرّست لتحول المجتمع إلى مجتمع متعدد اللغات والعرقيات بصفة فعلية، بإضافة اللغة الروسية إلى لغة الإعلام العبري في القطاع اليهودي، والتعددية العرقية بوجود عرقية يهودية سوداء تواجه التمييز العنصري متمثلة في يهود الفلاشا. وكلا الهجرتين الإثيوبية والروسية أنتجتا مجموعة من التنظيمات الاجتماعية المحلية ومجموعات ضغط ومصالح طائفية، توّجت بدورها بظهور أحزاب تمثل هذه الإثنيات، مصلحياً وبرنامجياً.

وهذه التصدعات الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي هي من العوامل

الأساسية التي عملت على تغيير النظام الحزبي بفعل الاصطفاف الانتخابي المتواصل نحو اليمين وحزب الليكود، والانتخاب الاحتجاجي ضدّ سلطة حزب العمل منذ عام ١٩٧٧. كما أنّ تزايد أهمية الانقسامات الاجتماعية في الساحة السياسية أدت إلى المزيد من التجزئة في النظام الحزبي من خلال الارتفاع النسبي لعدد الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان، وازدياد تراجع القوة الانتخابية للحزبين الكبيرين: حزب الليكود، وحزب العمل، وبالتالي تحولهما في النظام الحزبي من الثنائية القطبية إلى نظام حزبي ذي تعددية مفرطة، تفتقر إلى وجود حزب مهيمن، الأمر الذي أخذ يتراوح بين حزب كديما وحزب الليكود.

وإزاء هذه التحولات، فقد حاولت السياسات الحكومية التعامل مع التعددية الحزبية المفرطة من خلال محاولة تعديل النظام الانتخابي ذي الاقتراع النسبي الذي يشجع على الانقسامات الحزبية، ورفع عدد الأحزاب في الهيئة البرلمانية. وقد تمثلت أهم التعديلات في محاولة رفع عتبة التمثيل إلى مستوى طفيف جداً من ١,٥ بالمئة إلى ٢ بالمئة في انتخابات ٢٠٠٦، وتعديل نظام توزيع باقي الأصوات وفق أكبر المعدلات، وإدراج الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء عام ١٩٩٦. ولكن التعديل الأخير كانت له نتائج عكسية في ارتفاع التجزئة في النظام الحزبي، وتزايد ضعف الأحزاب السياسية الرئيسيّة، وتزايد قوة الأحزاب الطائفية الممثلة لمصالح هويات اجتماعية.

وعلى مستوى الأحزاب السياسية الإسرائيلية، فهناك توجهات للتحالف السياسي قائمة على التقارب الأيديولوجي القومي، وقد كرّست للانقسام القومي والديني، وأدت إلى تزايد القوة النسبية للأحزاب اليمينية اليهودية والأحزاب الدينية الحَرادية. كما تعكس السياسات الائتلافية الموجودة على مستوى الحكومات الإسرائيلية، وجود ثلاث سياسات إزاء التصدعات الاجتماعية، وهي: سياسة التوفيق بين الأحزاب الدينية والأحزاب العلمانية، وسياسة الاستيعاب من قبل القوى الحزبية الكبرى تجاه الأحزاب الإثنية اليهودية، التي توّجت بالنجاح النسبي عبر الاختفاء التدريجي للقوائم والأحزاب الإثنية أو تكيّفها مع خطاب اليمين القومي اليهودي، ولا سيّما أحزاب المهاجرين الجدد، وتراجع قوتها الانتخابية بفشل العديد من هذه القوائم، رغم وجودها على المستوى المحلي، من الوصول إلى البرلمان. في الوقت نفسه، هناك سياسة إقصاء واستبعاد متواصلة تجاه الأقلية العربية والأحزاب التي تمثلها. وقد ازداد هذا التوجه، بعد انتفاضة الأقصى الثانية، والحرب الثانية على لبنان عام ٢٠٠٦، والحرب على غزة عام ٢٠٠٩، من

خلال الحملات الإعلامية الموجهة ضدّ العرب، ومحاولة سنّ مجموعة من القوانين التي تقيّد نشاط الأحزاب السياسية العربية، وتشكيل حكومات الوحدة الوطنية القائمة على إقصاء العرب من التمثيل الحكومي، والتراجع عن الخطاب المعتدل تجاه تمثيل الأقليات لدى الأحزاب الكبيرة، ومن خلال عدم المساواة في تمثيل العرب، سياسياً وحكومياً.

وهذا يثبت دور الانقسامات الاجتماعية، وتزايد تأثيرها في هيكلة النظام الحزبي، من خلال ازدياد توجه الأحزاب السياسية نحو سياسات الهوية الاجتماعية، ومن خلال التأثير في هيكلة النظام الحزبي الذي أخذ يتحول نحو المزيد من التجزئة الحزبية، وتآكل ملامح الثنائية القطبية التي استمرت من عام ١٩٧٧ إلى عام ٢٠٠٦، بظهور حزب كديما، وتزايد قوة الأحزاب ذات الخلفية الدينية أو الإثنية. وهذا التأثير الذي تمارسه التصدعات الاجتماعية في النظام الحزبي تعمل على تسهيله متغيّرات وسيطة، أهمها النظام الانتخابي العالي النسبية الذي يشجع على رفع عدد الأحزاب في البرلمان، وبالتالي يسهل مفعول الانقسام الاجتماعي على الانقسام السياسي، ونمط التحالفات السياسية الحزبية على مستوى الانتخابات والائتلافات الحكومية.

وعلى مستوى تحليل السلوك الانتخابي في إسرائيل، فقد كشفت نتائج الانتخابات، بحسب المناطق، ومن خلال التعرّض لخصائص السلوك الانتخابي للمجموعات الاجتماعية في إسرائيل، عن ميل إلى التجانس في مظاهر السلوك الانتخابي من الناحية المكانية، بسبب التمركز الجغرافي لهذه المجموعات، مثل تمركز أغلبية اليهود الشرقيين في مدن التطوير، ويهود الفالاشا في بئر السبع، والأغلبية الأشكنازية في المدن القديمة ومستوطنات الكيبوتز، وتمركز أغلبية المتدينين في القدس والمدن الدينية القديمة، مثل صفد وطبرية، وفي أحياء أو مستوطنات يستقل بسكنها المتدينون، مثل مستعمرة بني براك.

لذا، فالانتخابات الإسرائيلية تعكس على نحو متزايد أهمية التصدعات الاجتماعية في هيكلة الخيارات الانتخابية، من حيث العلاقة الوطيدة بين الانتماءات الاجتماعية والخصائص الاجتماعية والديمغرافية من جهة، والخيار الانتخابي من جهة أخرى. وهذا يكشف عن الاهتمامات التي تطغى على الانتخابات الإسرائيلية التي تختلف نسبياً عن تلك التي في المجتمعات الغربية، فالقضايا الانتخابية ذات الأهمية تتمثل في: الأمن والموقف من العملية السلمية

بالدرجة الأولى، وهي في الوقت نفسه مرتبطة بخطاب الهويات الاجتماعية وبسياسات الهوية، نظراً إلى وجود أقلية عربية يتزايد حجمها السكاني باستمرار. ولذا، تعمل النخب الحزبية على الترويج للخطاب الأمني، وللخطاب الديمغرافي، ولخطاب الهويات الفرعية، وهذا ساهم في بروز استقطاب اجتماعي بين العرب واليهود، وازدياد مؤشرات الكراهية بين المجتمعين، وفي الوسط اليهودي، باستمرار التمايز بين العلمانيين والمتدينين، وبدرجة أقل بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين، وبين اليهود الجدد القادمين من الاتحاد السوفياتي سابقاً، ومن إثيوبيا، من جهة، واليهود القدامى من جهة أخرى، خصوصاً من المجموعات الشرقية، التي يرون فيها منافساً جديداً في سوق العمل، وفي المكانة الاجتماعية.

وهذا السياق الإسرائيلي يعكس بنية اجتماعية مجزأة تميل نحو مزيد من الاستقطاب سياسياً بين معسكرين يميني ويساري، ومن الناحية الاجتماعية أصبحت عاملاً حاسماً في تشكل الهويات الفرعية، وفي هيكلة الخيارات الانتخابية، وفي ازدياد تأثير التصدعات الاجتماعية في هيكلة النظام الحزبي من خلال بروز تصدعات اجتماعية محزبة، أي ظهور أحزاب سياسية وقوائم انتخابية ممثلة في البرلمان، تعكس في برامجها وخطاباتها مسائل الهوية الاجتماعية التي تمثلها.

ولكن الأهمية النسبية لأبعاد التصدع تتفاوت، فالتصدع القومي بين العرب واليهود يأتي في المقدمة، نظراً إلى ارتباطه بمسائل تمثل أهمية أولى لدى النظام السياسي القائم على الممارسة الإثنوقراطية، ولدى الناخب الإسرائيلي اليهودي. وهذه القضايا تتمثل في الأمن والأرض والديمغرافيا أو التوازن الديمغرافي مع العرب، والموقف من قضايا الاستيطان والأراضي المحتلة، ولدى المواطن العربي في إسرائيل في تحسين أوضاعه الاجتماعية والسياسية، وحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. فازدياد الاهتمام بهذه القضايا (Issues) انعكس في المجتمع اليهودي نحو ميل الناخب أكثر نحو اليمين ونحو الاستقطاب على أساس قومي، ونحو عزل الأقلية العربية، وتزايد مؤشرات الكراهية تجاهها. وفي الوسط العربي هناك توجه نحو تأكيد الهوية الفلسطينية أكثر من الهوية المدنية الإسرائيلية.

أما العامل ذو المرتبة الثانية في الأهمية فهو التصدع الديني، وهو يعكس انقساماً بين القيم الدينية في تعريف الهوية اليهودية وبين القيم العلمانية القومية

في تعريف اليهودية، كانتماء قومي ثقافي، وقيم يهودية دينية تتقيّد بالتشريعات الدينية، وصراع ثقافي بين مجتمع تقليدي محافظ يعكس تقاليد مجتمع المهجر الدينية، ويحاول الاستمرار ومقاومة ما هو خارجي، ومجتمع حديث علماني منفتح على العولمة والعصرنة. أما التصدع الإثني، فقد زادت أهميته رغم محاولات إضعافه داخل المجموعة اليهودية، لارتباطه بالتهميش الثقافي ومشاكل الاستقبال التي تواجهها المجموعات المهاجرة القادمة. أما التصدع الطبقي فهو تصدع يأتي في المؤخرة من حيث الأهمية، ولكنه يعمل على تعزيز بقية التصدعات الأخرى من خلال انقسام المجموعات الاجتماعية على أساس طبقي، الناجم عن تبلور نظام تقسيم عمل ثقافي.

إن أهمية التصدعات الاجتماعية في هيكلة الخيارات الانتخابية، ومن ثمّ هيكلة النظام الحزبي من حيث عدد الأحزاب والتجزئة في النظام الحزبي، تدلّ على أن المجتمع الإسرائيلي ما زال في مرحلة التعامل مع استيعاب الثقافات الفرعية والبحث عن صيغة إجماع، تتم على حساب الأقلية العربية. وهو يعكس توتراً متزايداً بين الثقافة والعملية الليبرالية للمجتمع الإسرائيلي، والنزعة التقليدية والدينية والقومية المتطرفة التي تعمل متضافرة ومتعاونة لتعزيز التصدع القومي بين العرب واليهود، وإضعاف التصدعات الإثنية اليهودية.

إن الحالة الإسرائيلية من حيث وجود نظام للتصدعات يؤثر في هيكلة النظام الحزبي من خلال بروز أحزاب ذات خلفية اجتماعية وثقافية واضحة، ووجود اهتمام لخطاب ومطالب الهويات الاجتماعية في النشاط الحزبي، وفي الحملات الانتخابية، ويؤكّد الفرضيات المتعلّقة بوجود التصدعات الاجتماعية في المجتمعات المنقسمة إثنياً وعرقياً ودينياً وتأثيرها في هيكلة النظام الحزبي. كما تؤيد الحالة الإسرائيلية الفرضيات المتعلّقة بتأثير متغيّرات وسيطة في العلاقة بين الانقسام الاجتماعي، والميل نحو المزيد من التجزئة في النظام الحزبي، من أهمها طبيعة النظام السياسي في هيكلة التصدعات الاجتماعية وهندسة الانقسامات الاجتماعية، وتأثير درجة نسبية النظام الانتخابي في التشجيع على بروز التصدعات الاجتماعية سياسياً، ودور السياسات الحزبية والنخبوية في إضعاف أو تقوية بعض الانقسامات، بتسوية القضايا التي تثيرها في مقابل تأكيد انقسامات اجتماعية أخرى.

كما تكشف الحالة الإسرائيلية عن وجود تراتبية في أهمية تأثير بعض

التصدعات في النظام الحزبي أكثر من بقية التصدعات الأخرى، بهيمنة التصدع القومي على بقية التصدعات الاجتماعية، وأهمية التصدع الديني على بقية التصدعات الاجتماعية داخل المجتمع اليهودي، واستمرار أهمية التصدع الإثني داخل المجتمع اليهودي من خلال التركز الجغرافي للمجموعات الإثنية والدينية، وحداثة الهجرات الجديدة التي ما زالت بصدد الاستيعاب. وهذا يؤكّد الفرضية المتعلّقة بقوة التصدعات الانتسابية أمام التصدعات الوظيفية في هذا النوع من المجتمعات، وذلك من خلال تتبع الدراسات المسحية لنتائج الانتخابات الإسرائيلية، وتتبع نتائج الانتخابات الإسرائيلية عبر المناطق الجغرافية والتجمعات السكانية، التي كشفت أن الاختيارات الانتخابية يؤثر فيها عاملان، هما: الانتماء الاجتماعي والثقافي بالدرجة الأولى، وتأثير المحيط السكني في تحديد الخيارات الانتخابية، نظراً إلى تمركز كلّ مجموعة في مناطق سكنية وجغرافية معينة.

وهذه المعطيات تؤكد وجود تصدع سياسي اجتماعي من خلال وجود اصطفاف انتخابي لدى الناخبين، بحسب انتماءاتهم إلى إحدى المجموعات الديمغرافية الموجودة في إسرائيل، وهي: العرب كمجموعة تمثل أقلية قومية تعاني التمييز والفصل المؤسسي تجاهها؛ والأشكناز كمجموعة تمثل الأغلبية بين الطبقات العليا والوسطى، وتتركز في المدن الرئيسيّة، وتمثل النخبة السياسية والاقتصادية الحاكمة في إسرائيل؛ واليهود الشرقيون كمجموعات مهمّشة وفقيرة، في غالبيتهم، في المجتمع اليهودي الإسرائيلي، ويغلب عليهم الطابع الاحتجاجي؛ والمتدينون بحسب توجهاتهم الأيديولوجية والإثنية والمذهبية، الذين يميلون إلى العزلة وحماية مجتمعهم من أخطار العلمنة؛ والمهاجرون الجدد بحسب انتماءاتهم الثقافية والعرقية، الذين يحتجون على سياسات الاستيعاب.

الملاحـــق

أولاً: الجداول

الجدول الرقم (١)
تصنيف التصدّعات الاجتماعية بحسب نموذج روكان وليبست

التصدّع	المركز/ المحيط	الكنيسة/ الدولة	العمال/ المالكين	الريف/ المدينة
العائلات الحزبية	الأحزاب المركزية/ الأحزاب الجهوية	الأحزاب العلمانية (اللائكية)/ الأحزاب الدينية	الأحزاب العمالية (الاشتراكية)/ الأحزاب البرجوازية	الأحزاب الفلاحية

الجدول الرقم (٢)
التصنيف المقترح لأبعاد التصدّع الاجتماعي

منشأ التصدّع	مستوى تطور التصدّع		
	التصدّع الكامن	التصدّع البارز	
انتسابي		المسيس	المحزب
الإثني العرقي اللغوي الديني القومي	انقسام إثني كامن انقسام عرقي جماعات لغوية جماعات دينية مجموعات قومية	اصطفاف ضمن محاور إثنية اصطفاف ضمن محاور عرقية اصطفاف وفق محاور لغوية اصطفاف ديني مسيّس اصطفاف قومي	أحزاب إثنية أحزاب عرقية أحزاب هوية تتبنى مطالب لغوية أحزاب دينية ـ أحزاب مضادة للدين أحزاب قومية: مطالب قومية
وظيفي الطبقي	طبقات اجتماعية	اصطفاف طبقي	أحزاب طبقية: عمالية، برجوازية... الخ

الجدول الرقم (٣)
التعريف الذاتي للهوية الدينية لدى الإسرائيليين

الهوية	النسبة المئوية	
سنوات	١٩٩٩	١٩٩٠
حريدي[*]	٥	٣
متدين	١٢	١٢
تقليدي	٣٥	٤٢
غير متدين	٤٣	٣٨
معارض للدين	٥	٥

(*) يهودي متدين وفق تعاليم التلمود.

المصـــدر: Shlomit Levy, Hanna Levinsohn and Elihu Katz, «A Portrait of Israel Jewry: Belief, Observation, and Values among Israeli Jews 2000,» The Guttman Center of the Israel Democracy Institute and the Avi Hai Foundation (June 2002).

الجدول الرقم (٤)
النمو الاقتصادي لإسرائيل بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٤

النسنة	النسبة المئوية
١٩٩٠	٦,٢
١٩٩١	٥,٩
١٩٩٢	٦,٧
١٩٩٣	٣,٣
١٩٩٤	٧
١٩٩٥	٦,٨
١٩٩٦	٥
١٩٩٧	٣,٣
١٩٩٨	٢,٤
١٩٩٩	٢,٣
٢٠٠٠	٥,٩
٢٠٠١	٠,٩ـ
٢٠٠٢	٠,٧ـ
٢٠٠٣	١,٣
٢٠٠٤	٤,٢

المصـــدر: «Israel at 57: A Statistical Glance,» Jewish Virtual Library, 11L5L2005, <http://www.jewishvirtuallibrary.org\jsource\Society_&_Culture\israel57.html>.

الجدول الرقم (٥)
الدخل الشهري لدى الأجراء في المدن

العام	الأجيرون	الأشكناز	الشرقيون	العرب وآخرون
١٩٩٠	١٠٠	١٢٥	٨١	٧٥
١٩٩١	١٠٠	١٢٥	٨٥	٧٧
١٩٩٢	١٠٠	١٢٧	٨٤	٧٤
١٩٩٣	١٠٠	١٢٩	٨٩	٧٥
١٩٩٤	١٠٠	١٣٢	٨٧	٧٦
١٩٩٥	١٠٠	١٤٠	٨٩	٧٢
١٩٩٦	١٠٠	١٤٦	٩٢	٧٢
١٩٩٧	١٠٠	١٣٧	٩١	٧٢
١٩٩٨	١٠٠	١٣٩	٩٤	٧١
١٩٩٩	١٠٠	١٣٩	٩٢	٦٦

المصدر: شلومو سبيرسكي وأتياس ايتي كونور، **صورة عن الوضع الاجتماعي في إسرائيل لعام ٢٠٠١**، ترجمة مدار، أوراق إسرائيلية (تل أبيب: مركز أدفا، ٢٠٠١).

الجدول الرقم (٦)
تصنيف العائلات الحزبية بحسب اليمين واليسار في إسرائيل

اليمين المتطرف	اليمين	أحزاب الوسط	اليسار	أقصى اليسار
كاخ	**الوسط اليهودي:**	كاديما	حزب العمل (المباي)	ماكي
حزب الاتحاد	الليكود (جاحال)	اللبراليون	العامل الفتى	هذا العالم
الوطني	شلومتزيون	المستقلون،	المابام	موكيد
موليديت تكوما	إسرائيل بيتنا	حركة داش،	اتحاد العمل	(الشعلة)
	تحيا	شينوي	ميريتس	معسكر شيلي
	حيروت	قائمة الدولة	شعب واحد	أوميتس
	تسوميت	تيليم	راتس	حزب دعم
	اليمين الديني:	ياحد (وايزمان)	ميماد	القائمة
	البيت اليهودي (المفدال)	أومتز	**الوسط العربي:**	التقدّمية
	الأغودات	حزب الوسط	الجبهة الديمقراطية	للسلام
	عمال الأغودات		للسلام والمساواة	
	شاس		التجمّع الوطني	
	تامي		الديمقراطي	

المصدر: من إعداد الباحث.

الجدول الرقم (٧)

تصنيف العائلات الحزبية بحسب أبعاد التصدّع الاجتماعي الأساسية في إسرائيل

البعد	الديني		القومي		الإثني		الطبقي	
أطراف التصدّع	الأحزاب الدينية	العلمانية	الأحزاب المركزية	أحزاب الأقليات	الإثنية المهيمنة	الإثنيات الفرعية	الأحزاب العمالية	الأحزاب البرجوازية
العائلات الحزبية	١ . المفدال ٢ . أغودات	٣ . ميريتس تسوميت شينوي	٤ . القومية : الليكود ٥ . اليمين المتطرف	٦ . الأحزاب العربية	أحزاب النخبة الأشكنازية : العمل، ميريتس، الليكود، كديما	٧ . الإثنية : المهاجرون الروس، الإثيوبيون : حزب المستقبل الإثنية الدينية : شاس	الماباي (سابقاً) المابام (سابقاً) أقصى اليسار	الليبرالي الليكود

المصدر : من إعداد الباحث.

الجدول الرقم (٨)

مؤشر التجزئة الحزبية، ومؤشرات التجزئة الاجتماعية في إسرائيل

الكنيست	العام	مؤشر العدد الفعلي Np	عدد المهاجرين بين السنوات	مؤشر التجزئة الدينية	مؤشر التجزئة الإثنية	مؤشر التجزئة القومية
١	١٩٤٩	٤,٧٣	٣٤١,٧٨٢	١,٣٢	-	١,٣١
٢	١٩٥١	٤,٨٣	٣٤٥,٨٤٢	١,٢٥	-	١,٢٤
٣	١٩٥٥	٦,٠٠	٩٢,٢٠٤	١,٢٦	-	١,٢٥
٤	١٩٥٩	٤,٩٢	١٨٠,٢٤٢	١,٢٥	-	١,٢٤
٥	١٩٦١	٥,٣٧	٧٢,٤٢٧	١,٢٦	٢,٢٢	١,٢٥
٦	١٩٦٥	٤,٧٢	٢١٢,١٧٣	١,٢٧	-	١,٢٦
٧	١٩٦٩	٣,٥٧	٥٣,٠٩٨	١,٣٤	-	١,٣٣
٨	١٩٧٣	٣,٣٥	١٨٩,٤٥٤	١,٣٥	٢,٣٨	١,٣٤
٩	١٩٧٧	٤,٣٧	٩٣,١٩٢	١,٣٨	-	١,٣٦

يتبع

تابع

الكنيست	العام	مؤشر العدد الفعلي Np	عدد المهاجرين بين السنوات	مؤشر التجزئة الدينية	مؤشر التجزئة الإثنية	مؤشر التجزئة القومية
١٠	١٩٨١	٣,١٣	٩٦,٦٤٣	١,٤٠	-	١,٣٨
١١	١٩٨٤	٣,٨٦	٥٠,٦١	١,٤٢	٢,٨٢	١,٤٠
١٢	١٩٨٨	٤,٣٨	٤٦,١٤٦	١,٤٥	-	١,٤٣
١٣	١٩٩٢	٤,٤١	٤٧٨,٤٧٠	١,٤٦	٣,٣١	١,٤٣
١٤	١٩٩٦	٥,٦١	٣٠٨,٥١٠	١,٥٠	٣,٤٩	١,٤٨
١٥	١٩٩٩	٨,٧٤	٢٠٤,٨٩٠	١,٥٦	٣,٨٦	١,٥٤
١٦	٢٠٠٣	٦,١٧	١٦٥,٩٩٥	-	٤,١٧	١,٦٠
١٧	٢٠٠٦	٧,٨٤	-	-	٤,٤١	١,٦٣
١٨	٢٠٠٩	٦,٧٧	-	-	-	-

مؤشر التجزئة = $\frac{1}{\sum_{i=1}^{n} m^2}$ (وفق صيغة لاكسو وتاجبيرا). حيث m هي نسبة : (عدد المقاعد في الكنيست، أو نسبة المجموعة القومية أو الإثنية أو الدينية). معطيات الخاصة بالنسب : المصدر مكتب الإحصاء الإسرائيلي، المعطيات الخاصة بنسب المقاعد : المصدر موقع الكنيست. المعطيات الخاصة بالهجرة : موقع المكتبة اليهودية الافتراضية.

المصدر : من إعداد الباحث.

الجدول الرقم (٩)

أنماط تشكيل القوائم الانتخابية في الأحزاب الإسرائيلية

النمط	النمط الفرعي	المثال
نظام التعيين	التعيين المحض	الأحزاب الأرثوذوكسية : شاس، الأغودات، علم التوراة
أنظمة الانتخاب	نظام أغلبية بدورة واحدة	الليكود (١٩٩٦)
	نظام الأغلبية المتعدد الدورات	الليكود (١٩٩٢)، شينوي ١٩٩٢، المابام ١٩٩٢
	دورة واحدة، نظام شبه أغلبي	ميريتس ١٩٩٦
	دورة واحدة ـ شبه نسبية	حزب العمل ١٩٩٢، ١٩٩٦، ١٩٩٩ الليكود ١٩٩٩، ميريتس ١٩٩٩
	دورة متعددة ـ اقتراع شبه نسبي	راتس ١٩٩٢

المصدر : Gideon Rahat and Reuven Y. Hazan, «Candidate Selection Methods; An Analytical Framework,» *Party Politics,* vol. 7, no. 3 (2001).

الجدول الرقم (١٠)
الائتلافات الحكومية المحتملة في إسرائيل

الائتلافات المحتملة	أقصى اليسار	حزب العمل	اليمين/ الليكود	أقصى اليمين	المتدينون	العرب
أقصى اليسار	-	نعم	لا	لا	ممكن	ممكن
حزب العمل	نعم	-	ممكن	لا	نعم	مستبعد
اليمين	لا	ممكن	-	نعم	نعم	لا
أقصى اليمين	لا	لا	نعم	-	نعم	لا
المتدينون	لا	نعم	نعم	نعم	-	لا
العرب	ممكن	مستبعد	لا	لا	لا	-

المصدر: Ethan Bueno de Mesquita, «Strategic and Non-Policy Voting: A Coalitional Analysis of Israeli Electoral Reform,» *Comparative Politics* (October 2000).

الجدول الرقم (١١)
تمثيل العرب في الحكومات الإسرائيلية

الكنيست	الحكومة	اسم الوزير	المنصب الذي شغله	الفترة
السابع	١٥	عبد العزيز الزعبي	نائب وزير الصحة	١٩٧١ ـ ١٩٧٤
	١٥	جبر معدي	نائب وزير الاتصالات	١٩٧١ ـ ١٩٧٤
الثامن	١٦	جبر معدي	نائب وزير الاتصالات	١٩٧٤ ـ ١٩٧٤
	١٧		نائب وزير الاتصالات	١٩٧٤ ـ ١٩٧٥
			نائب وزير الفلاحة	١٩٧٥ ـ ١٩٧٧
الثالث عشر	٢٥	نواف مصالحة	نائب وزير الصحة	١٩٩٢ ـ ١٩٩٥
	٢٦		نائب وزير الصحة	١٩٩٥ ـ ١٩٩٦
		صالح طريف	نائب وزير الشؤون الداخلية	١٩٩٥ ـ ١٩٩٦
الخامس عشر	٢٨	نواف مصالحة	نائب وزير الشؤون الخارجية	١٩٩٩ ـ ٢٠٠١
	٢٩	صالح طريف	وزير بلا حقيبة	٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢
السادس عشر	٣٠	مجلي وهبة	نائب وزير التعليم والثقافة والرياضة	٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦
	٣٠		نائب وزير في مكتب رئيس الوزراء	٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٥
السابع عشر	٣١	غالب مجادلة	وزير بلا حقيبة	٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٧
			وزير العلوم والثقافة والرياضة	٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٩
			نائب وزير الشؤون الخارجية	٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٩
الثامن عشر	٣٢	أيوب قارة	نائب وزير تطوير النقب والجليل	٢٠٠٩ ـ

المصدر: Ministers of the Minorities, Knesset <http://www.knesset.gov.il/govt/eng/GovtByParameter_eng.asp?par=2>.

الجدول الرقم (١٢)
تغير نسب مشاركة العرب في الانتخابات الإسرائيلية بالمقارنة بنسبة المشاركة العامة (بالمئة)

سنة الانتخاب	نسب الأصوات العربية	نسبة مشاركة العرب	نسبة المشاركة العامة
الكنيست الأول ١٩٤٩	٩,٥	٦٩,٣	٨٦,٩
الكنيست الثاني ١٩٥١	١١,٦	٨٥,٥	٧٥,١
الكنيست الثالث ١٩٥٥	٩,٠	٩١,٠	٨٢,٨
الكنيست الرابع ١٩٥٩	٨,٢	٨٨,٩	٨١,٦
الكنيست الخامس ١٩٦١	٧,٧	٨٥,٥	٨١,٤
الكنيست السادس ١٩٦٥	٨,٣	٨٧,٨	٨٣,٠
الكنيست السابع ١٩٦٩	٨,٤	٨٢,٠	٨١,٧
الكنيست الثامن ١٩٧٣	٨,٤	٨٠,٠	٧٨,٦
الكنيست التاسع ١٩٧٧	٩,٢	٧٥,٠	٧٨,٥
الكنيست العاشر ١٩٨١	٩,٨	٦٩,٧	٧٨,٥
الكنيست الحادي عشر ١٩٨٤	١٣,٠	٧٣,٧	٧٨,٨
الكنيست الثاني عشر ١٩٨٨	١٤,٣	٧٣,٩	٧٩,٧
الكنيست الثالث عشر ١٩٩٢	١٣,٣	٦٩,٧	٧٨,٢
الكنيست الثالث غشر ١٩٩٦	١٠,٣	٧٧,٠	٧٩,٣
الكنيست الرابع عشر ١٩٩٩	١١,٠	٧٥,٠	٧٧,٢
الكنيست الخامس عشر ٢٠٠٣	١٣,٠	٦٢,٠	٦٧,٨
الكنيست السادس عشر ٢٠٠٦	-	٥٦,٣	٥٨,٦٣

المصدر: Ephraim Lavie and Arik Rudnitzky, «Arab Politics in Israel: The 18th Knesset Election,» <http://www.dayan.org/kapjac>.

الجدول الرقم (١٣)
نسب التصويت لشاس ونتنياهو في الأوساط التي يسكنها اليهود الشرقيون في انتخابات ١٩٩٩ (بالمئة)

	نتنياهو	شاس
النسبة الكلية	٤٩,٠٠	١٤
نوع المستوطنات		
الكيبوتز	١٠	١

يتبـع

تابــع

الموشاف (أغلبية أشكنازية)	٢٢	١
مدن التطوير	٦٠	٢٢
الموشاف (أغلبية سيفارادية)	٦٨	٢٩
المستوطنات في الأراضي المحتلة	٨٣	١٢

المصدر: بناء على دراسة مسحية للباحثين: Michael Shalev and Sigal Kis, «Social Cleavages among non-Arab Voters: A New Analysis,» Hebrew University of Jerusalem, Tel Aviv University.

الجدول الرقم (١٤)
تصويت العرب في إسرائيل للأحزاب السياسية العربية واليهودية

عام الانتخاب	نسبة المشاركة	التصويت لصالح: ماكي، ركاح، حداش	التصويت للقوائم العربية	حزب العمل	بقية الأحزاب اليهودية
١٩٤٩	٧٩	٢٢	٢٨	١٠	٤٠
١٩٥١	٨٦	١٦	٥٥	١١	١٨
١٩٥٥	٩٠	١٥	٤٨	١٤	٢٣
١٩٥٩	٨٥	١١	٤٢	١٠	٣٧
١٩٦١	٨٣	٢٢	٤٠	١٠	٢٨
١٩٦٥	٨٢	٢٣	٣٨	١٣	٢٦
١٩٦٩	٨٠	٢٨	٤٠	١٧	١٥
١٩٧٣	٧٣	٣٧	٢٧	١٧	٢٣
١٩٧٧	٧٤	٥٠	١٦	١١	٢٣
١٩٨١	٦٨	٤٧	١٢(*)	٢٩	٢٢
١٩٨٤	٧٢	٣٢	١٨	٢٦	٢٤
١٩٨٨	٧٤	٣٣	٢٦	١٦	٢٥
١٩٩٢	٧٠	٢٣	٢٤	٢٠	٣٣
١٩٩٦	٧٧	٣٧	٣٠	١٦	١٧
١٩٩٩	٧٥	٢٢	٤٨	٨	٢٢
٢٠٠١	-	-	-	-	-
٢٠٠٣	٦٥	٢٨,٨	٤٧	٦,٣	١٤,٧١
٢٠٠٦	٥٦,٣	٢٣,٨	٤٦,٦	١٢,٥	١٨

(*) من ١٩٤٩ إلى غاية ١٩٨١، القوائم العربية ملحقة بأحد الأحزاب الصهيونية: المابام، الماباي، أو المعراخ.

المصدر: إيلي ريخس، «انتخابات الكنيست السادس عشر عند المواطنين العرب في إسرائيل،» مركز موشي دايان، (بالعبرية). <http://www.tau.ac.il/dayancenter/ELI/adkan1.pdf> ومعطيات عام ٢٠٠٦، من: Elie Rekhess, «The Arab Minority in Israel and the Seventeenth Knesset Election: The Beginning of a New Era,» in: Asher Arian and Michal Shamir, *The Elections in Israel 2006, SUNY Series in Israeli Studies* (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2008), pp. 159-188.

الجدول الرقم (١٥)
انتخابات الكنيست الثامن عشر

١٠ شباط/ فبراير ٢٠٠٩

نسبة المشاركة	٦٣,٩٠ بالمئة
مجموع الأصوات	٥,٢٧٨,٩٨٥
الأصوات الصحيحة	٣,٣٧٣,٤٩٠
نسبة الحسم ٢ بالمئة	٦٧,٤٧٠
الأصوات لِكُلّ مقعد	٢٧,٢٤٦

اسم القائمة	عدد الأصوات المقبولة	نسبة التصويت (بالمئة)	عدد المقاعد	نسبة المقاعد (بالمئة)
كاديما	٧٥٨,٠٣٢	٢٢,٤٧	٢٨	٢٣,٣٣
الليكود	٧٢٩,٠٥٤	٢١,٦١	٢٧	٢٢,٥٠
إسرائيل بيتنا	٣٩٤,٥٧٧	١١,٧٠	١٥	١٢,٥٠
العمل	٣٣٤,٩٠٠	٩,٩٣	١٣	١٠,٨٣
شاس	٢٨٦,٣٠٠	٨,٤٩	١١	٩,١٧
يهودية التوراة المتحدة	١٤٧,٩٥٤	٤,٣٩	٥	٤,١٧
الاتحاد الوطني	١١٢,٥٧٠	٣,٣٤	٤	٣,٣٣
القائمة العربية الموحّدة ـ الحركة العربية للتغيير	١١٣,٩٥٤	٣,٣٨	٤	٣,٣٣
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	١١٢,١٣٠	٣,٣٢	٤	٣,٣٣
الحركة الجديد ـ ميريتس	٩٩,٦١١	٢,٩٥	٣	٢,٥٠
البيت اليهودي	٩٦,٧٦٥	٢,٨٧	٣	٢,٥٠
التجمّع الوطني الديمقراطي	٨٣,٧٣٩	٢,٤٨	٣	٢,٥٠
المجموع	٣٢٦٩٥٨٦	١٠٠		-

المصدر: موقع الكنسيت، <http://www.knesset.gov.il>.

الجدول الرقم (١٦)
انتخابات الكنيست السابع عشر

٢٨ آذار/ مارس ٢٠٠٦

نسبة المشاركة ٦٣,٢٠ بالمئة

مجموع الأصوات ٣,١٨٨,٠٧٥

الأصوات الصحيحة ٣,١٣٨,٣٧١

نسبة الحسم ٢ بالمئة ٦٢,٧٦٧

الأصوات لِكُلّ مقعد ٢٤,٦٠٩

اسم القائمة	عدد الأصوات المقبولة	نسبة التصويت (بالمئة)	عدد المقاعد	نسبة المقاعد (بالمئة)
كاديما	٦٩٠,٠٩٥	٢١,٩٩	٢٩	٢٤,١٧
العمل	٤٧٢,١٤٦	١٥,٠٤	١٩	١٥,٨٣
شاس	٢٩٩,١٣٠	٩,٥٣	١٢	١٠,٠٠
الليكود	٢٨٢,٠٧٠	٨,٩٩	١٢	١٠,٠٠
إسرائيل بيتنا	٢٨١,٨٥٠	٨,٩٨	١١	٩,١٧
الاتحاد الوطني ـ المفدال	٢٢٣,٨٣٨	٧,١٣	٩	٧,٥٠
قائمة جيل	١٨٥,٧٩٠	٥,٩٢	٧	٥,٨٣
يهودية التوراة المتحدة	١٤٦,٩٥٨	٤,٦٨	٦	٥,٠٠
ميريتس ـ ياحد	١١٨,٣٥٦	٣,٧٧	٥	٤,١٧
القائمة العربية الموحّدة	٩٤,٤٦٠	٣,٠١	٤	٣,٣٣
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	٨٥,٨٣٠	٢,٧٣	٣	٢,٥٠
التجمّع الوطني الديمقراطي	٧٢,٠١٣	٢,٢٩	٣	٢,٥٠
المجموع	٢,٩٥٢,٥٣٦	١٠٠	١٢٠	١٠٠

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (١٧)
انتخابات الكنيست السادس عشر

٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣

نسبة المشاركة ٦٨,٩ بالمئة

الأصوات الصحيحة ٣,١٤٨,٣٦٤

نسبة الحسم ١,٥ بالمئة ٤٧,٢٢٦

عدد الأصوات لِكُلّ مقعد ٢٥,١٣٨

اسم القائمة	عدد الأصوات المقبولة	نسبة التصويت (بالمئة)	عدد المقاعد	نسبة المقاعد (بالمئة)
الليكود	٩٢٥,٢٧٩	٢٩,٣٩	٣٨	٣١,٦٧
العمل ـ ميماد	٤٥٥,١٨٣	١٤,٤٦	١٩	١٥,٨٣
شينوي	٣٨٦,٥٣٥	١٢,٢٨	١٥	١٢,٥٠
شاس	٢٥٨,٨٧٩	٨,٢٢	١١	٩,١٧
الاتحاد الوطني	١٧٣,٩٧٣	٥,٥٣	٧	٥,٨٣
ميريتس	١٦٤,١٢٢	٥,٢١	٦	٥,٠٠
المفدال	١٣٢,٣٧٠	٤,٢	٦	٥,٠٠
يهودية التوراة	١٣٥,٠٨٧	٤,٢٩	٥	٤,١٧
حداش	٩٣,٨١٩	٢,٩٨	٣	٢,٥٠
شعب واحد	٨٦,٨٠٨	٢,٧٦	٣	٢,٥٠
التجمّع الوطني الديمقراطي	٧١,٢٩٩	٢,٢٦	٣	٢,٥٠
إسرائيل بالهجرة	٦٧,٧١٩	٢,١٥	٢	١,٦٧
القائمة العربية الموحّدة	٦٥,٥٥١	٢,٠٨	٢	١,٦٧
المجموع	٣,٠١٦,٦٢٤	١٠٠	١٢٠	١٠٠

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (١٨)
انتخابات الكنيست الخامس عشر

١٧ أيار/ مايو ١٩٩٩

نسبة المشاركة ٧٨,٧ بالمئة

الأصوات الصحيحة ٣,٣٠٩,٤١٦

نسبة الحسم ١,٥ بالمئة ٤٩,٦٧٢

عدد الأصوات لِكُلّ مقعد ٢٥,٩٣٦

اسم القائمة	عدد الأصوات المقبولة	نسبة التصويت (بالمئة)	عدد المقاعد	نسبة المقاعد (بالمئة)
إسرائيل واحدة	٦٧٠,٤٨٤	٢٠,٢	٢٦	٢١,٦٧
الليكود	٤٦٨,١٠٣	١٤,١	١٩	١٥,٨٣
شاس	٤٣٠,٦٧٦	١٣	١٧	١٤,١٧
ميريتس	٢٥٣,٥٢٥	٧,٦	١٠	٨,٣٣
إسرائيل بالهجرة	١٧١,٧٠٥	٥,١	٦	٥,٠٠
شينوي	١٦٧,٧٤٨	٥	٦	٥,٠٠
حزب الوسط	١٦٥,٦٢٢	٥	٦	٥,٠٠
المفدال	١٤٠,٣٠٧	٤,٢	٥	٤,١٧
يهودية التوراة	١٢٥,٧٤١	٣,٧	٥	٤,١٧
القائمة العربية الموحّدة	١١٤,٨١٠	٣,٤	٥	٤,١٧
الاتحاد الوطني	١٠٠,١٨١	٣	٤	٣,٣٣
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	٨٧,٠٢٢	٢,٦	٣	٢,٥٠
إسرائيل بيتنا	٨٦,١٥٣	٢,٦	٤	٣,٣٣
التجمّع الوطني الديمقراطي	٦٦,١٠٣	١,٩	٢	١,٦٧
شعب واحد	٦٦,١٤٣	١,٩	٢	١,٦٧
المجموع			١٢٠	١٠٠

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (١٩)
انتخابات الكنيست الرابع عشر

٢٩ أيار/ مايو ١٩٩٦

نسبة المشاركة ٧٩,٣ بالمئة

الأصوات الصحيحة ٢,٩٧٣,٥٨٠

نسبة الحسم ١,٥ بالمئة ٤٤,٦٠٤

عدد الأصوات لِكُلّ مقعد ٢٤,٧٧٩

اسم القائمة	عدد الأصوات المقبولة	نسبة التصويت (بالمئة)	عدد المقاعد	نسبة المقاعد (بالمئة)
العمل	٨١٨,٧٤١	٢٧,٥	٣٤	٢٨,٣٣
الليكود ـ جيشر ـ تسوميت	٧٦٧,٤٠١	٢٥,٨	٣٢	٢٦,٦٧
شاس	٢٥٩,٧٩٦	٨,٧	١٠	٨,٣٣
المفدال	٢٤٠,٢٧١	٨,١	٩	٧,٥٠
ميريتس	٢٢٦,٢٧٥	٧,٥	٩	٧,٥٠
إسرائيل بالهجرة	١٧٤,٩٩٤	٥,٨	٧	٥,٨٣
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	١٢٩,٤٥٥	٤,٤	٥	٤,١٧
يهودية التوراة	٩٨,٦٥٧	٣,٣	٤	٣,٣٣
الطريق الثالث	٩٦,٤٧٤	٣,٢	٤	٣,٣٣
القائمة العربية الموحّدة	٨٩,٥١٤	٣	٤	٣,٣٣
موليديت	٧٢,٠٠٢	٢,٤	٢	١,٦٧
			١٢٠	١٠٠

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٢٠)
انتخابات الكنيست الثالث عشر

٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٩٢

نسبة المشاركة ٧٧,٤ بالمئة

الأصوات الصحيحة ٢,٦١٦,٨٤١

نسبة الحسم ١,٥ بالمئة ٣٩,٢٥٣

عدد الأصوات لِكُلّ مقعد ٢٠,٧١٥

اسم القائمة	عدد الأصوات المقبولة	نسبة التصويت (بالمئة)	عدد المقاعد	نسبة المقاعد (بالمئة)
العمل	٩٠٦,٨١٠	٣٤,٧	٤٤	٣٦,٦٧
الليكود	٦٥١,٢٢٩	٢٤,٩	٣٢	٢٦,٦٧
ميريتس	٢٥٠,٦٦٧	٩,٦	١٢	١٠,٠٠
تسوميت	١٦٦,٣٦٦	٦,٤	٨	٦,٦٧
المفدال	١٢٩,٦٦٣	٥	٦	٥,٠٠
شاس	١٢٩,٣٤٧	٤,٩	٦	٥,٠٠
يهودية التوراة	٨٦,١٦٧	٣,٣	٤	٣,٣٣
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	٦٢,٥٤٥	٢,٤	٣	٢,٥٠
موليديت	٦٢,٢٦٩	٢,٤	٣	٢,٥٠
القائمة العربية الموحّدة	٤٠,٧٨٨	١,٦	٢	١,٦٧

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٢١)
انتخابات الكنيست الثاني عشر

١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨

نسبة المشاركة ٧٩,٧ بالمئة

الأصوات الصحيحة ٢,٢٨٣,١٢٣

نسبة الحسم ١ بالمئة ٢٢,٨٣١

عدد الأصوات لِكُلّ مقعد ١٨,٥٦٣

اسم القائمة	عدد الأصوات المقبولة	نسبة التصويت (بالمئة)	عدد المقاعد	نسبة المقاعد (بالمئة)
الليكود	٧٠٩,٣٠٥	٣١,١	٤٠	٣٣,٣٣
التجمّع	٦٨٥,٣٦٣	٣٠	٣٩	٣٢,٥٠
شاس	١٠٧,٧٠٩	٤,٧	٦	٥,٠٠
أغودات إسرائيل	١٠٢,٧١٤	٤,٥	٥	٤,١٧
راتس	٩٧,٥١٣	٤,٣	٥	٤,١٧
المفدال	٨٩,٧٢٠	٣,٩	٥	٤,١٧
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	٨٤,٠٣٢	٣,٧	٤	٣,٣٣
تحيا	٧٠,٧٣٠	٣,١	٣	٢,٥٠
المابام	٥٦,٣٤٥	٢,٥	٣	٢,٥٠
تسوميت	٤٥,٤٨٩	٢	٢	١,٦٧
موليديت	٤٤,١٧٤	١,٩	٢	١,٦٧
شينوي	٣٩,٥٣٨	١,٧	٢	١,٦٧
راية التوراة	٣٤,٢٧٩	١,٥	٢	١,٦٧
القائمة التقدّمية للسلام	٣٣,٢٧٩	١,٥	١	٠,٨٣
الحزب العربي الديمقراطي	٢٧,٠١٢	١,٢	١	٠,٨٣

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٢٢)
انتخابات الكنيست الحادي عشر

٢٣ تموز/ يوليو ١٩٨٤

نسبة المشاركة ٧٨,٨ بالمئة

الأصوات الصحيحة ٢,٠٧٣,٣٢١

نسبة الحسم ١ بالمئة ٢٠,٧٣٣

عدد الأصوات لِكُلّ مقعد ١٦,٧٨٦

اسم القائمة	عدد الأصوات المقبولة	نسبة التصويت (بالمئة)	عدد المقاعد	نسبة المقاعد (بالمئة)
التجمّع	٧٢٤,٠٧٤	٣٤,٩	٤٤	٣٦,٦٧
الليكود	٦٦١,٣٠٢	٣١,٩	٤١	٣٤,١٧
تحيا ـ تسوميت	٨٣,٠٣٧	٤	٥	٤,١٧
المفدال	٧٣,٥٣٠	٣,٥	٤	٣,٣٣
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	٦٩,٨١٥	٣,٤	٤	٣,٣٣
شاس	٦٣,٦٠٥	٣,١	٤	٣,٣٣
التغيير	٥٤,٧٤٧	٢,٧	٣	٢,٥٠
راتس	٤٩,٦٩٨	٢,٤	٣	٢,٥٠
ياحد	٤٦,٣٠٢	٢,٢	٣	٢,٥٠
القائمة التقدّمية للسلام	٣٨,٠١٢	١,٨	٢	١,٦٧
أغودات إسرائيل	٣٦,٠٧٩	١,٧	٢	١,٦٧
موراشاه ـ عمال الأغودات	٣٣,٢٨٧	١,٦	٢	١,٦٧
تامي	٣١,١٠٣	١,٥	١	٠,٨٣
كاخ	٢٥,٩٠٧	١,٢	١	٠,٨٣
أوميتز	٢٣,٨٤٥	١,٢	١	٠,٨٣

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٢٣)
انتخابات الكنيست العاشر

٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٨١

نسبة المشاركة ٧٨,٥ بالمئة

الأصوات الصحيحة ١,٩٣٧,٣٦٦

نسبة الحسم ١ بالمئة ١٩,٣٧٣

عدد الأصوات لِكُلّ مقعد ١٥,٣١٢

اسم القائمة	عدد الأصوات المقبولة	نسبة التصويت (بالمئة)	عدد المقاعد	نسبة المقاعد (بالمئة)
الليكود	٧١٨,٩٤١	٣٧,١	٤٨	٤٠,٠٠
المعراخ	٧٠٨,٥٣٦	٣٦,٦	٤٧	٣٩,١٧
المفدال	٩٥,٢٣٢	٤,٩	٦	٥,٠٠
أغودات إسرائيل	٧٢,٣١٢	٣,٧	٤	٣,٣٣
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	٦٤,٩١٨	٣,٤	٤	٣,٣٣
تامي	٤٤,٩١٨	٢,٣	٣	٢,٥٠
تحيا	٤٠,٧٠٠	٢,٣	٣	٢,٥٠
تيليم	٣٠,٦٠٠	١,٦	٢	١,٦٧
شينوي	٢٩,٨٣٧	١,٥	٢	١,٦٧
راتس	٢٧,٩٢١	١,٤	١	٠,٨٣

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٢٤)
انتخابات الكنيست التاسع

١٧ أيار/ مايو ١٩٧٧

نسبة المشاركة	٧٩,٢ بالمئة
الأصوات الصحيحة	١,٧٤٧,٨٢٠
نسبة الحسم ١ بالمئة	١٧,٤٧٨
عدد الأصوات لِكُلّ مقعد	١٤,١٧٣

اسم القائمة	عدد الأصوات المقبولة	نسبة التصويت (بالمئة)	عدد المقاعد	نسبة المقاعد (بالمئة)
الليكود	٥٨٣,٩٦٨	٣٣,٤	٤٣	٣٥,٨٣
المعراخ	٤٣٠,٠٢٣	٢٤,٦	٣٢	٢٦,٦٧
الحركة الديمقراطية للتغيير	٢٠٢,٢٦٥	١١,٦	١٥	١٢,٥٠
المفدال	١٦٠,٧٨٧	٩,٢	١٢	١٠,٠٠
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	٨٠,١١٨	٤,٦	٥	٤,١٧
أغودات إسرائيل	٥٨,٦٥٢	٣,٣	٤	٣,٣٣
فلاتو شارون	٣٥,٠٤٩	٢	١	٠,٨٣
شلومتزيون	٣٣,٩٤٧	١,٩	٢	١,٦٧
معسكر شيلي	٢٧,٢٨١	١,٦	٢	١,٦٧
القائمة العربية المتحدة	٢٤,١٨٥	١,٤	١	٠,٨٣
عمال أغودات إسرائيل	٢٣,٥٧١	١,٣	١	٠,٨٣
راتس	٢٠,٦٢١	١,٢	١	٠,٨٣
الليبراليون المستقلون	٢٠,٣٨٤	١,٢	١	٠,٨٣

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٢٥)
انتخابات الكنيست الثامن

٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣

نسبة المشاركة	٧٨,٦ بالمئة
الأصوات الصحيحة	١,٥٦٦,٨٥٥
نسبة الحسم ١ بالمئة	١٥,٦٦٨
عدد الأصوات لِكُلّ مقعد	١٢,٤٢٤

اسم القائمة	عدد الأصوات المقبولة	نسبة التصويت (بالمئة)	عدد المقاعد	نسبة المقاعد (بالمئة)
المعراخ	٦٢١,١٨٣	٣٩,٦	٥١	٤٢,٥٠
الليكود	٤٧٣,٣٠٩	٣٠,٢	٣٩	٣٢,٥٠
المفدال	١٣٠,٣٤٩	٨,٣	١٠	٨,٣٣
جبهة التوراة المتحدة	٦٠,٠١٢	٣,٨	٥	٤,١٧
الليبراليون المستقلون	٥٦,٥٦٠	٣,٦	٤	٣,٣٣
راكاح	٥٣,٣٥٣	٣,٤	٤	٣,٣٣
راتس	٣٥,٠٢٣	٢,٢	٣	٢,٥٠
التقدّم والتنمية(*)	٢٢,٦٠٤	١,٤	٢	١,٦٧
موكيد	٢٢,١٤٧	١,٤	١	٠,٨٣
القائمة العربية للبدو والقرويين(*)	١٦,٤٠٨	١	١	٠,٨٣

(*) قوائم ملحقة بحزب التجمّع.

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٢٦)
انتخابات الكنيست السابع

٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٩

نسبة المشاركة ٨١,٧ بالمئة

الأصوات الصحيحة ١,٣٦٧,٧٤٣

نسبة الحسم ١ بالمئة ١٣,٦٧٧

عدد الأصوات لِكُلّ مقعد ١١,٢٧٤

اسم القائمة	عدد الأصوات المقبولة	نسبة التصويت (بالمئة)	عدد المقاعد	نسبة المقاعد (بالمئة)
المعراخ	٦٣٢,٠٣٥	٤٦,٢	٥٦	٤٦,٦٧
جاحال	٢٩٦,٢٩٤	٢١,٧	٢٦	٢١,٦٧
المفدال	١٣٣,٢٩٤	٩,٧	١٢	١٠,٠٠
أغودات إسرائيل	٤٤,٠٠٢	٣,٢	٤	٣,٣٣
الليبراليون المستقلون	٤٣,٩٣٣	٣,٢	٤	٣,٣٣
قائمة الدولة	٤٢,٦٥٤	٣,١	٣	٢,٥٠
راكاح	٣٨,٨٢٧	٢,٨	٣	٢,٥٠
التقدّم والتنمية(*)	٢٨,٠٤٦	٢,١	٢	١,٦٧
عمال أغودات	٢٤,٩٦٨	١,٩	٢	١,٦٧
التعاون والمحبة(*)	١٩,٩٤٣	١,٤	٢	١,٦٧
هذا العالم ـ القوة الجديدة	١٦,٨٥٣	١,٢	٢	١,٦٧
المركز الحر	١٦,٣٩٣	١,٢	٢	١,٦٧
ماكي	١٣,٦١٧	١,١	١	٠,٨٣

(*) قوائم ملحقة بحزب التجمّع.

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٢٧)
انتخابات الكنيست السادس

١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥

نسبة المشاركة ٨٣,٠ بالمئة

الأصوات الصحيحة ١,٢٠٦,٧٢٨

نسبة الحسم ١ بالمئة ١٢,٠٦٧

عدد الأصوات لِكُلّ مقعد ٩,٨٨١

اسم القائمة	عدد الأصوات المقبولة	نسبة التصويت (بالمئة)	عدد المقاعد	نسبة المقاعد (بالمئة)
المعراخ	٤٤٣,٣٧٩	٣٦,٧	٤٥	٣٧,٥٠
جاحال	٢٥٦,٩٥٧	٢١,٣	٢٦	٢١,٦٧
المفدال	١٠٧,٩٦٦	٨,٩	١١	٩,١٧
رافي	٩٥,٣٢٨	٧,٩	١٠	٨,٣٣
المابام	٧٩,٩٨٥	٦,٦	٨	٦,٦٧
الليبراليون المستقلون	٤٥,٢٩٩	٣,٨	٥	٤,١٧
أغودات إسرائيل	٣٩,٧٩٥	٣,٣	٤	٣,٣٣
راكاح	٢٧,٤١٣	٢,٣	٣	٢,٥٠
التقدّم والتنمية(*)	٢٣,٤٣٠	١,٩	٢	١,٦٧
عمال الأغودات	٢٢,٠٦٦	١,٨	٢	١,٦٧
التعاون والمحبة(*)	١٦,٠٣٤	١,٣	٢	١,٦٧
هذا العالم ـ القوة الجديدة	١٤,١٢٤	١,٢	١	٠,٨٣
ماكي	١٣,٦١٧	١,١	١	٠,٨٣

(*) قوائم ملحقة بحزب المعراخ.

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٢٨)
انتخابات الكنيست الخامس

١٥ آب/ أغسطس ١٩٦١

نسبة المشاركة ٨٣,٠ بالمئة

الأصوات الصحيحة ١,٠٠٦,٩٦٤

نسبة الحسم ١ بالمئة ١٠,٠٧٠

عدد الأصوات لِكُلّ مقعد ٨,٣٣٢

اسم القائمة	عدد الأصوات المقبولة	نسبة التصويت (بالمئة)	عدد المقاعد	نسبة المقاعد (بالمئة)
المباي	٣٤٩,٣٣٠	٣٤,٧	٤٢	٣٥,٠٠
حركة حيروت	١٣٨,٥٩٩	١٣,٨	١٧	١٤,١٧
الحزب الليبرالي	١٣٧,٠٩٩	١٣,٦	١٧	١٤,١٧
المفدال	٩٨,٧٨٦	٩,٨	١٢	١٠,٠٠
المابام	٧٥,٦٥٤	٧,٥	٩	٧,٥٠
اتّحاد العمل (احدوث هاعفودا)	٦٦,١٧٠	٦,٦	٨	٦,٦٧
ماكي	٤٢,١١١	٤,٢	٥	٤,١٧
أغودات إسرائيل	٣٧,١٧٨	٣,٧	٤	٣,٣٣
عمال الأغودات	١٩,٤٢٨	١,٩	٢	١,٦٧
التعاون والمحبة(*)	١٩,٣٤٢	١,٩	٢	١,٦٧
التقدّم والازدهار(*)	١٦,٠٣٤	١,٦	٢	١,٦٧

(*) قوائم عربية ملحقة بحزب المباي.

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٢٩)
انتخابات الكنيست الرابع

٢٦ تموز/ يوليو ١٩٥٩

نسبة المشاركة ٨١,٦ بالمئة

الأصوات الصحيحة ٩٦٩,٣٣٧

نسبة الحسم ١ بالمئة ٩,٦٩٣

عدد الأصوات لِكُلّ مقعد ٧,٨٠٠

اسم القائمة	عدد الأصوات المقبولة	نسبة التصويت (بالمئة)	عدد المقاعد	نسبة المقاعد (بالمئة)
المباي	٣٧٠,٥٨٥	٣٨,٢	٤٧	٣٩,١٧
حركة حيروت	١٣٠,٥١٥	١٣,٥	١٧	١٤,١٧
المفدال	٩٥,٥٨١	٩,٩	١٢	١٠,٠٠
المابام	٦٩,٤٦٨	٧,٢	٩	٧,٥٠
الصهاينة العموميون	٥٩,٧٠٠	٦,٢	٨	٦,٦٧
اتّحاد العمل	٥٨,٠٤٣	٦	٧	٥,٨٣
جبهة التوراة الدينية	٤٥,٥٦٩	٤,٧	٦	٥,٠٠
الحزب التقدّمي	٤٤,٨٨٩	٤,٦	٦	٥,٠٠
ماكي	٢٧,٣٧٤	٢,٨	٣	٢,٥٠
التقدّم والتنمية(*)	١٢,٣٤٧	١,٣	٢	١,٦٧
التعاون والمحبة(*)	١١,١٠٤	١,١	٢	١,٦٧
الزراعة والتنمية(*)	١٠,٩٠٢	١,١	١	٠,٨٣

(*) قوائم عربية ملحقة بحزب المباي.

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٣٠)
انتخابات الكنيست الثالث

٢٦ تموز/ يوليو ١٩٥٥

نسبة المشاركة ٨٢,٨ بالمئة

الأصوات الصحيحة ٨٥٣,٢١٩

نسبة الحسم ١ بالمئة ٨,٥٣٢

عدد الأصوات لِكُلّ مقعد ٦,٩٣٨

اسم القائمة	عدد الأصوات المقبولة	نسبة التصويت (بالمئة)	عدد المقاعد	نسبة المقاعد (بالمئة)
الماباي	٢٧٤,٧٣٥	٣٢,٢	٤٠	٣٣,٣٣
حركة حيروت	١٠٧,١٩٠	١٢,٦	١٥	١٢,٥٠
الصهاينة العموميون	٨٧,٠٩٩	١٠,٢	١٣	١٠,٨٣
الجبهة الدينية المتحدة	٧٧,٩٣٦	٩,١	١١	٩,١٧
اتّحاد العمل	٦٩,٤٧٥	٨,٢	١٠	٨,٣٣
المابام	٦٢,٤٠١	٧,٣	٩	٧,٥٠
جبهة التوراة الدينية	٣٩,٨٣٦	٤,٧	٦	٥,٠٠
ماكي	٣٨,٤٩٢	٤,٥	٦	٥,٠٠
الحزب التقدّمي	٣٧,٦٦١	٤,٤	٥	٤,١٧
القائمة الديمقراطية لعرب إسرائيل (*)	١٥,٤٧٥	١,٨	٢	١,٦٧
التقدّم والعمل (*)	١٢,٥١١	١,٥	٢	١,٦٧
الزراعة والتنمية (*)	٩,٧٩١	١,١	١	٠,٨٣

(*) قوائم عربية ملحقة بحزب الماباي.

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٣١)
انتخابات الكنيست الثاني

٣٠ تموز/ يوليو ١٩٥١

نسبة المشاركة ٧٥,١ بالمئة

الأصوات الصحيحة ٦٨٧,٤٩٢

نسبة الحسم ١ بالمئة ٦,٨٧٤

عدد الأصوات لِكُلّ مقعد ٥,٦٩٢

اسم القائمة	عدد الأصوات المقبولة	نسبة التصويت (بالمئة)	عدد المقاعد	نسبة المقاعد (بالمئة)
الماباي	٢٥٦,٤٥٦	٣٧,٣	٤٥	٣٧,٥٠
الصهاينة العموميون	١١١,٣٩٤	١٦,٢	٢٠	١٦,٦٧
المابام (*)	٨٦,٠٩٥	١٢,٥	١٥	١٢,٥٠
عمال المزراحي	٤٦,٣٤٧	٦,٨	٨	٦,٦٧
حركة حيروت	٤٥,٦٥١	٦,٦	٨	٦,٦٧
ماكي	٢٧,٣٣٤	٤	٥	٤,١٧
الحزب التقدّمي	٢٢,١٧١	٣,٢	٤	٣,٣٣
القائمة الديمقراطية لعرب إسرائيل (**)	١٦,٣٧٠	٢,٤	٣	٢,٥٠
أغودات إسرائيل	١٣,٧٩٩	٢	٣	٢,٥٠
السيفاراديم وقوائم الشرق	١٢,٠٠٢	١,٨	٢	١,٦٧
عمال الأغودات	١١,١٩٤	١,٦	٢	١,٦٧
المزراحي	١٠,٣٨٣	١,٥	٢	١,٦٧
التقدّم والعمل (**)	٨,٠٦٧	١,٢	١	٠,٨٣
جمعية اليمنيين	٧,٩٦٥	١,٢	١	٠,٨٣
الزراعة والتطور (**)	٧,٨٥١	١,١	١	٠,٨٣

(*) رغم انفصال المابام عن اتحاد العمل = عمال صهيون إلا أن الكتلة النيابية بقيت موحّدة.

(**) قوائم عربية أو قوائم الأقليات، تابعة لحزب الماباي.

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٣٢)
انتخابات الكنيست الأول

٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٩
انتخاب الهيئة التأسيسية التي تحولت إلى الكنيست الأوّل

الأصوات الصحيحة	٤٣٤,٦٨٤
نسبة الحسم ١ بالمئة	٤,٣٤٦
عدد الأصوات لِكُلّ مقعد	٣,٥٩٢

اسم القائمة	عدد الأصوات المقبولة	نسبة التصويت (بالمئة)	عدد المقاعد	نسبة المقاعد (بالمئة)
المباي	١٥٥,٢٧٤	٣٥,٧	٤٦	٣٨,٣٣
المابام	٦٤,٠١٨	١٤,٧	١٩	١٥,٨٣
الجبهة الدينية المتحدة	٥٢,٩٨٢	١٢,٢	١٦	١٣,٣٣
حركة حيروت	٤٩,٧٨٢	١١,٥	١٤	١١,٦٧
الصهاينة العموميون	٢٢,٦٦١	٥,٢	٧	٥,٨٣
الحزب التقدّمي	١٧,٧٨٦	٤,١	٥	٤,١٧
السيفاراديم وطوائف الشرق	١٥,٢٨٧	٣,٥	٤	٣,٣٣
ماكي	١٥,١٤٨	٣,٥	٤	٣,٣٣
الحزب الديمقراطي للناصرة(*)	٧,٣٨٧	١,٧	٢	١,٦٧
قائمة المقاتلين	٥,٣٦٣	١,٢	١	٠,٨٣
ويزو	٥,١٧٣	١,٢	١	٠,٨٣
قائمة اليمنيين	٤,٣٩٩	١	١	٠,٨٣

(*) الحزب الديمقراطي للناصرة قائمة ملحقة بحزب المباي.

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٣٣)
نتائج الانتخابات الإسرائيلية بحسب المدن في عام ٢٠٠٦

الأحزاب والقوائم / المدينة	القدس	تل أبيب	حيفا	بئر السبع	أم الفحم	اوفكيم	إيلات	أريئيل	أشدود	عسقلان	بني باراك	بات يام	هرتزيليا	حولون	موديعين	نتانيا	بتاح تكفا	كريات شمونا	روش لتصيون	رامات غان
كديما	١٢	٢٧,٨	٢٨,٩	٢١,٥	١,٤	٩,١	٣١,٤	١٢,٤	١٩,٥	١٩,٧	٣,١	٢٥,١	٣٥,١	٢٨,٩	٣٢,٣	٢٣,٨	٢٣,٤	١٧,٦	٣٢,٤	٣٠
حزب العمل ـ ميماد	١٠,٣	١٩,٨	١٦,٩	١٦,٧	٣,٧	١٦,٣	٢١,٢	٣,٩	١٠,٣	١١,٢	١,٩	١١,٨	١٧,٥	١٤,٥	٢٠,٤	١٠,٩	١٢,٢	١٧,٨	١٥	١٦,٨
الليكود	١٠,٦	٨,٧	٨,٣	٩,٥	-	١٠	٩,١	٢٤,١	١٠,١	١٣	٣	١١,٦	٨,٧	١١,٤	١٠,٢	١٢,٢	١١	١٢,١	١٠,٧	١٠,٩
إسرائيل بيتنا	٦,٥	٤,٢	١٢,١	٢٠,١	-	١٦,٣	٧,٣	٣٤,٦	١٩,٩	٢٢,٣	١,٨	١٦,٩	٥,٤	٨,٧	٥,١	١٣,٥	١١	١٦,٧	١٠,٩	٥
شاس	١٥,٢	٧,٥	٣,٦	١٤	٠,٧	٢٢,٢	٨,٩	٤,٢	١٧,١	١٥,١	٢٣,٨	١٦,٩	٥,٤	٨,٧	٥,١	١٣,٥	١١	١٦,٧	١٠,٩	٥
جيل	٤,٢	٩,٢	٧,١	٤,٢	-	٠,٧	٧,٧	٥	٣,٢	٣,٨	١,٦	٩,٥	٩,٥	١١,٦	٨,١	٦,٣	٩	٤,٢	١٠,٧	١٣,١
الاتحاد الوطني	١٢,٢	٣,٣	٤,٢	٦,٤	-	٦,٧	٤,٧	٨,٥	٤,٤	٦,٨	٥,٩	٥,٢	٤,٢	٣,٩	٨	٩,١	١٢	١٠,٤	٣,٩	٦,٨
يهودية التوراة	١٨,٦	١,٣	٢,٤	٠,٩	-	١٣,٣	٠,٧	٠,٣	٩,٣	١,٥	٥٦,٤	١,٢	٠,٨	٠,٧	٠,٤	٢,٢	٤	٠,٤	٠,٨	١
ميريتس ـ ياحد	٣,١	٨,٧	٣,٨	١,٥	٢,٣	٢,٢	٢,٢	٠,٥	١	١,١	٠,٢	١,٥	٦	٢,٣	٥,٣	١,٦	٢,٢	٠,٨	٢,٦	٤,٣
القائمة العربية ـ الحركة العربية للتغيير	٠,١	٠,٧	٠,٢	٠,١	١٠,٦	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
حداش	٠,٣	٠,٩	٢,٨	٠,١	٥٦,١	-	٠,١	-	-	-	-	٠,١	٠,١	-	-	-	-	٠,١	-	٠,٢
التجمّع الوطني الديمقراطي	٠,٢	٠,٣	٢,٩	٠,١	٢١,٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

المصدر: «النتائج الحقيقية: ٢٨ لكديما، الليكود في الموقع الخامس،» **يديعوت أحرونوت** (بلعبريّة)، <http://www.ynet.co.il/ articles/0,7340, L-3233587,00.html>.

المدن القديمة أو ذات أغلبية أشكنازية: تل أبيب، حيفا، نتانيا، هرتزيليا، بتاح تكفا، روش لتصيون.

المدن التطوير: بئر السبع، إيلات، اوفاكيم، أشدود، عسقلان، كريات شمونا، رامات جان.

المدن العربية: أم الفحم.

المدن الدينية: القدس، بني براك.

الجدول الرقم (٣٤)
التوجهات الانتخابية بحسب المناطق عام ٢٠٠٣

الحزب / المدينة	القدس	تل أبيب	حيفا	المدن القديمة	المدن الجديدة	المدن الدينية	القطاع العربي	مستوطنات الضفة الغربية	الكيبوتز
الليكود	٢٧,٨	٢٨,٤	٢٨,٢	٣٥,٢	٣٦,٠	٨,٤	٢,٣	٢٨,٦	٦,٩
العمل ميماد	٩	٢٢,٦	٢٢,٣	١٧,٢	٨,٨	٢	٦,٣	٤	٤٥,٥
شينوي	٦,٩	١٥,٥	١٦,٤	١٦,٦	١١,٣	٢,١		٦,٦	٧,٨
شاس	١٢,٦	٧,٢	٢,٩	٦,٩	١٢,٤	٢٢,٨	٢,٤	٨,٥	٠,٥
الاتحاد الوطني	٥,٦	٢,٦	٦,١	٥,٢	٨,٧	٢,٢	٠,٤	١٥,٦	١,٣
ميريتس	٤,٨	١١,١	٥,٤	٤,٦	٢,٥		٤,٢	١,٤	٢٧
المفدال	٦,٥	٢,٥	٢,٨	٤,٣	٣,٤	٥,٦		١٤,٤	٣,٧
اتحاد التوراة	١٨,٦	١,٣	٢	١,٥	٣,١	٥١,٢		١٠,٨	
أمة واحدة		١,٤	١,٨	٢,٦	٣,٨		٥	٠,٧	٠,٩
حاداش			٢,٤				٢٨,٨		
حزب التجمّع الوطني الديمقراطي			٢,٢				٢١,٤		
القائمة العربية الموحّدة							١٨,٦		
إسرائيل بالهجرة	١,٩		٣,٦	٢,١	٤,١		٠,٤	١,٧	٠,٤

المصـــدر: Cameron S. Brown, «Israel's 2003 Elections: A Victory for the Moderate Right and Secular Center,» MERIA, vol. 7, no. 1 (March 2003), p. 94.

الجدول الرقم (٣٥)
نسب التصويت بحسب المدن في انتخابات ١٩٩٩

المرشحون / المدينة	القدس	المدن القديمة	مدن التطوير	المدن الدينية	القطاع العربي	الصفة الغربية	الكيبوتز
إيهود باراك	٣٥,٤	٥٦,٥	٤٢,٤	١٠,٩	٩٥,٩	١٨,٥	٩٣,١
بنيامين نتنياهو	٦٤,٥	٤٣,٣	٥٧,٥	٨٩	٤	٨١,٤	٦,٨
الأحزاب							
إسرائيل واحدة	٢٤,٨	٥,٦	١٣,٨	٤,٣	١٤,١	٦,٨	٥٠,٥
الليكود	١٥,٢	١٦,٩	١٥,٧	٦,٥	٠,٧	٢٠,٩	١,٨
شاس	١٧,٣	١١,٤	٢١,٨	٢٢,٥	١,٨	١١,٦	٠,٥
ميريتس	٧,٢	٧,٧	٤,٤	١	٣,٨	٢	٣١,٩

يتبـــع

تابـــع

شينوي	٤,٣	٦,٧	٤,١	١,٢	٠,١	٤,١	٢,٤
حزب الوسط	٤,٦	٦,٥	٤,١	١,٣	١	٣,٦	٢,٤
إسرائيل بالهجرة	٢,٦	٥,٦	٩,٨	١,٩	٠,٦	٢,٦	٠,٧
المفدال	٦	٤,٥	٣,٦	٦,٦	١	١١	٢,٧
اتحاد يهودية التوراة	١٥,٥	١,٥	٢,٨	٤٧,١	٠,٥	٩,٧	٠,٣
الاتحاد الوطني	٥,٥	٢,٦	٢,٤	٣,٦	٠	١٩	١,٤
إسرائيل بيتنا	٢	٢,٣	٥,٤	١	٠,٤	٤,١	٠,١
القائمة العربية الموحّدة	٠,١	٠	٠,٩	٠	٣٤	٠	٠
حداش	٠,٥	٠,١	٠,٦	٠	٢٧,٥	٠	٠,٥
بلد	٠,٢	٠	٠,٦	٠	١٧,٤	٠	٠
شعب واحد	٠,٤	٢,١	٢,٨	٠,٣	٢,٢	٠,٦	٠,٢

المصـــدر: Barry Rubin, «Special Report: Analysis of the Israeli and Turkish Elections,» *MERIA*, no. 7 (Jun 1999), <http://meria.idc.ac.il/news/1999/99news7.html>.

الجدول الرقم (٣٦)
الهجرة إلى إسرائيل من عام ١٩٤٨ إلى عام ٢٠٠٣

الأعـــوام	عدد المهاجرين اليهود
١٩٤٨	١٠١,٨٢٨
١٩٤٩	٢٣٩,٩٥٤
١٩٥٠	١٧٠,٥٦٣
١٩٥١	١٧٥,٢٧٩
١٩٥٢	٢٤,٦١٠
١٩٥٣	١١,٥٧٥
١٩٥٤	١٨,٤٩١
١٩٥٥	٣٧,٥٢٨
١٩٥٦	٥٦,٣٣٠
١٩٥٧	٧٢,٦٣٤
١٩٥٨	٢٧,٢٩٠
١٩٥٩	٢٣,٩٨٨
١٩٦٠	٢٤,٦٩٢
١٩٦١	٤٧,٧٣٥
١٩٦٢	٦١,٥٣٣
١٩٦٣	٦٤,٤٨٩
١٩٦٤	٥٥,٠٣٦
١٩٦٥	٣١,١١٥

يتبـــع

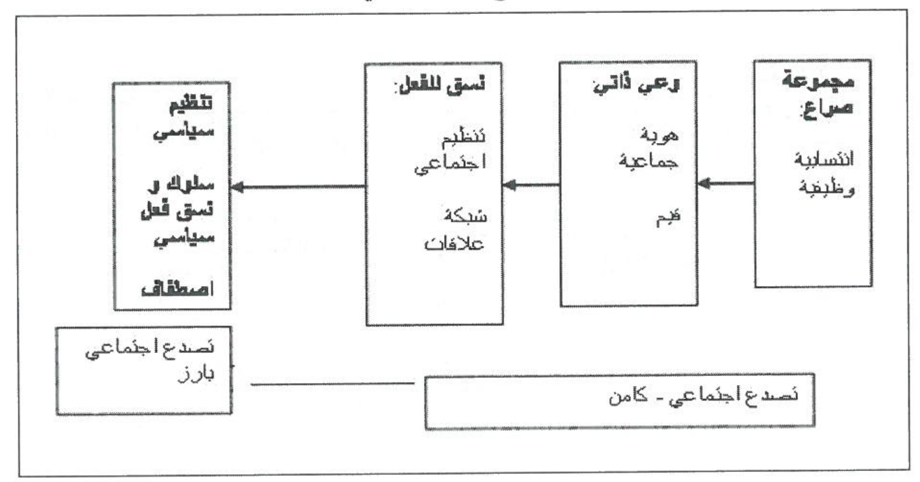
تابــع

١٩٦٦	١٥,٩٥٧
١٩٦٧	١٤,٤٦٩
١٩٦٨	٢٠,٧٠٣
١٩٦٩	٣٨,١١١
١٩٧٠	٣٦,٧٥٠
١٩٧١	٤١,٩٣٠
١٩٧٢	٥٥,٨٨٨
١٩٧٣	٥٤,٨٨٦
١٩٧٤	٣١,٩٨١
١٩٧٥	٢٠,٠٢٨
١٩٧٦	١٩,٧٥٤
١٩٧٧	٢١,٤٢٩
١٩٧٨	٢٦,٣٩٤
١٩٧٩	٣٧,٢٢٢
١٩٨٠	٢٠,٤٢٨
١٩٨١	١٢,٥٩٩
١٩٨٢	١٣,٧٢٣
١٩٨٣	١٦,٩٠٦
١٩٨٤	١٩,٩٨١
١٩٨٥	١٠,٦٤٢
١٩٨٦	٩,٥٠٥
١٩٨٧	١٢,٩٦٥
١٩٨٨	١٣,٠٣٤
١٩٨٩	٢٤,٣٠٠
١٩٩٠	٢٠٠,١٧٠
١٩٩١	١٧٦,٦٥٠
١٩٩٢	٧٧,٣٥٠
١٩٩٣	٧٧,٨٦٠
١٩٩٤	٨٠,٨١٠
١٩٩٥	٧٧,٦٦٠
١٩٩٦	٧٢,١٨٠
١٩٩٧	٦٧,٩٩٠
١٩٩٨	٥٨,٥٠٠
١٩٩٩	٧٨,٤٠٠
٢٠٠٠	٦١,٥٤٢
٢٠٠١	٤٤,٦٣٣
٢٠٠٢	٣٥,١٦٨
٢٠٠٣	٢٤,٦٥٢
المجموع	٢,٩٦٧,٨٢٠

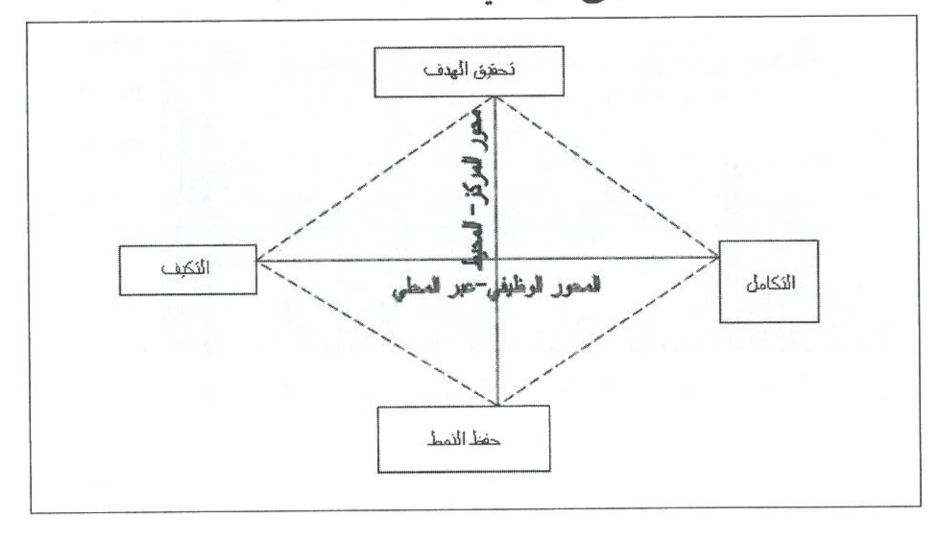
المصــــدر: Jewish Virtual Library, «Immigration to Israel, 1948-2004,» <http://www.jewishvirtuallibrary.org\jsource\Immigration\Immigration_to_Israel.html>.

ثانياً: الأشكال

الشكل الرقم (١)
عناصر التصدع الاجتماعي وتطوره

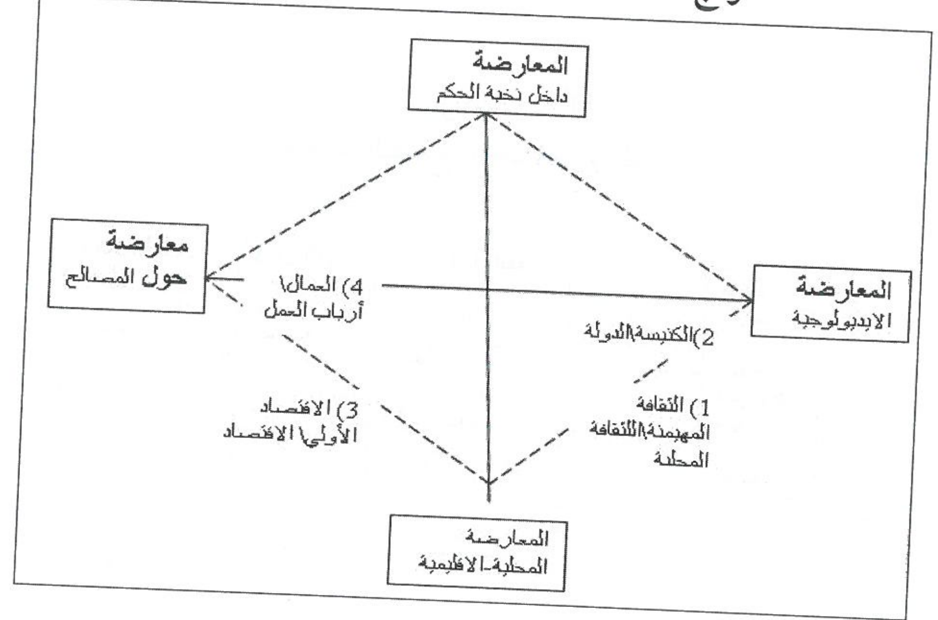


الشكل الرقم (٢)
النموذج الوظيفي لتالكوت بارسونز



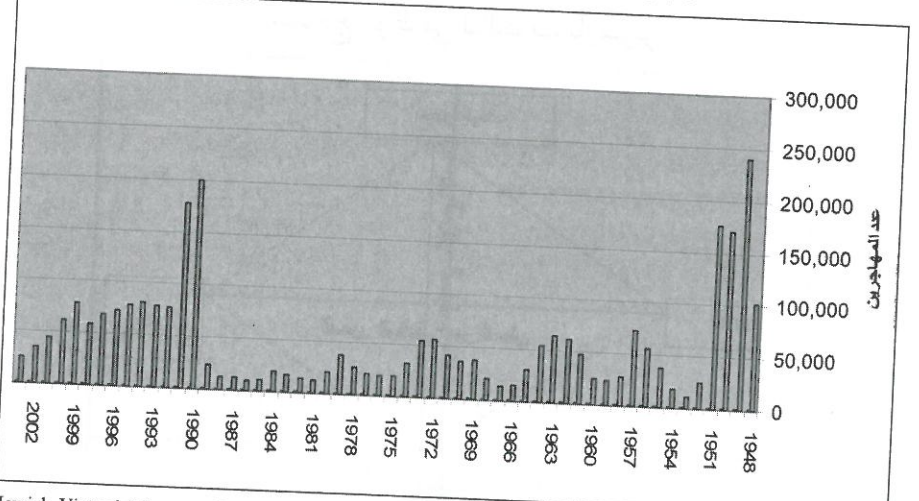
الشكل الرقم (٣)

نموذج التصدعات الاجتماعية عند روكان وليبست



الشكل الرقم (٤)

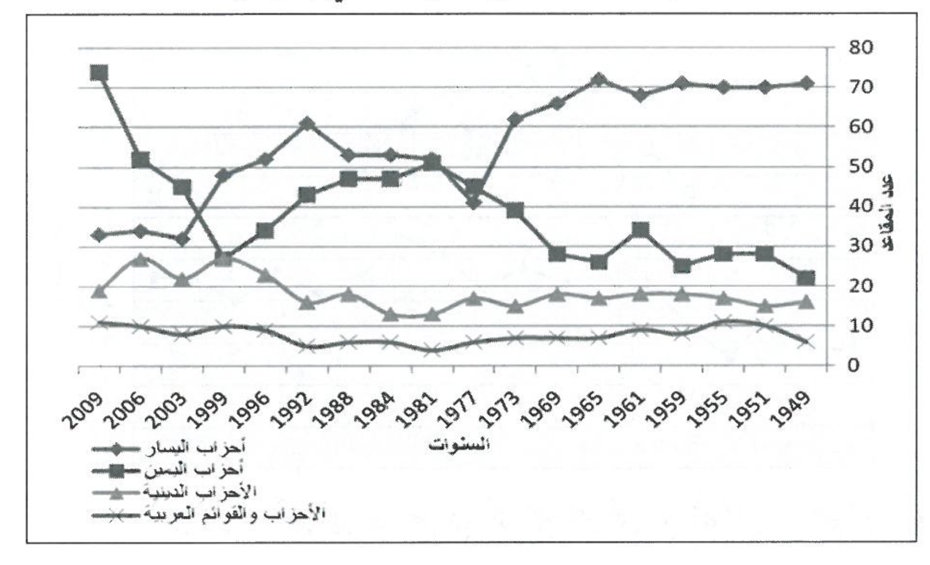
الهجرات اليهودية بين عامي ١٩٤٨ و٢٠٠٣



المصـــدر: Jewish Virtual Library, «Immigration to Israel, 1948-2004,» <http://www.jewishvirtuallibrary.org\jsource\Immigration\Immigration_to_Israel.html>.

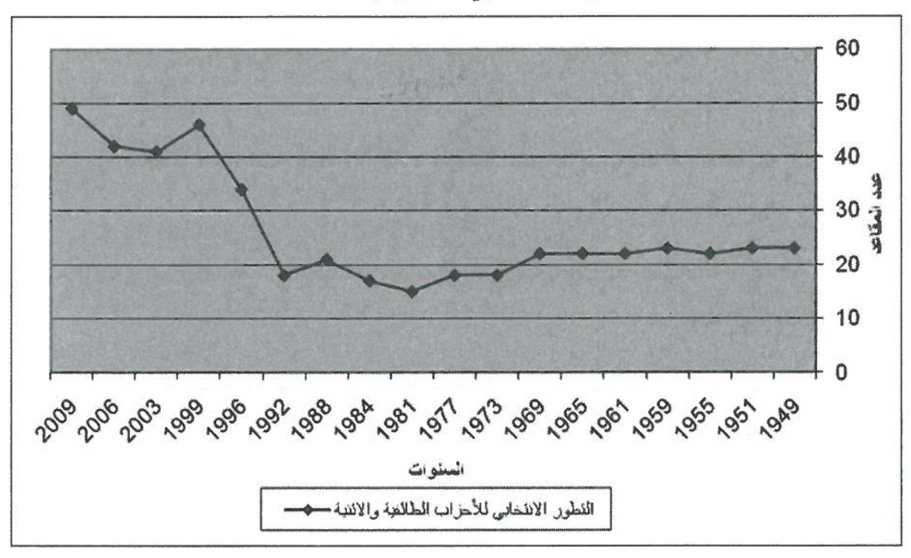
الشكل الرقم (٥)

تطور العائلات الحزبية الرئيسيّة في إسرائيل



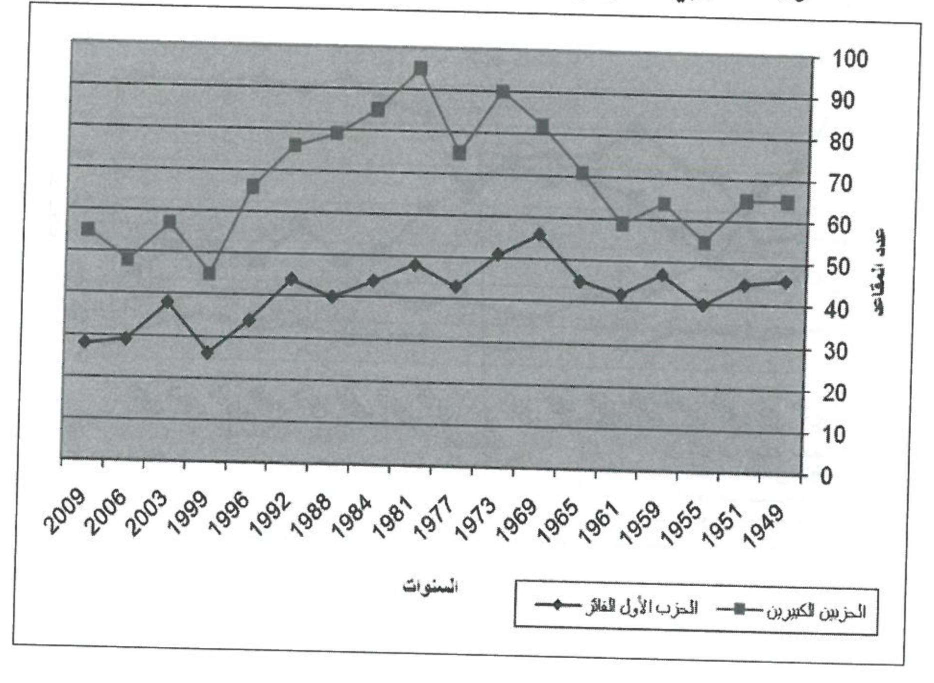
الشكل الرقم (٦)

التطور الانتخابي للأحزاب الطائفية



الشكل الرقم (٧)

التطور الانتخابي للحزبين الكبيرين والحزب الأوّل الفائز في إسرائيل



المراجـــع

١ ـ العربية

كتب

أبو حسنة، نافذة. **الأحزاب الصهيونية في مائة عام**. إسلام أباد: مركز الدراسات السياسية، ١٩٩٧.

أديب، أودي [وآخرون]. **اليهود الشرقيون في إسرائيل: الواقع واحتمالات المستقبل**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣

إسرائيل ٢٠٢٠: خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع. راجع الترجمة عن العبرية إلياس شوفاني وهاني عبد الله؛ تقديم سلمان أبو ستة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥. ٦ ج

بادي، برتران. **الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي**. ترجمة لطيف فرج. القاهرة: مكتبة العالم الثالث، ١٩٩٦.

ـــــ وبيير بيرنباوم. **سوسيولوجيا الدولة**. ترجمة جوزف عبد الله وجورج أبي صالح. بيروت: مركز الإنماء القومي، [د. ت.].

بشارة، عزمي. **العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

بودون، ريمون وبوريكو فرنسوا. **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**. ترجمة سليم حداد. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٦.

بوسوي، جان [وآخرون]. **نظرية الثقافة**. ترجمة سعد علي الصادق. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٧. (عالم المعرفة)

بيرنبوم، بيار [وآخرون]. **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**. ترجمة هيثم اللمع. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

بيريز، شمعون. **مستقبل إسرائيل**. حوار روبرت ليتل؛ ترجمة محمد نجار. بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠.

تيلور، بيتر وكولن فلنت. **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات**. ترجمة عبد السلام رضوان وإسحق عبيد. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٢. (سلسلة عالم المعرفة؛ ٢٨٣)

تيم، سعيد. **النظام السياسي الإسرائيلي**. بيروت: دار الجليل، ١٩٨٩.

جبور، سمير. **انتخابات الكنيست الحادي عشر، ١٩٨٤**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥.

جلادي، جدع. **إسرائيل نحو الانفجار الداخلي: التقاطب بين المستوطنين الأوروبيين وأبناء دار الإسلام**. بيروت: دار البيادر للنشر والتوزيع، ١٩٨٨.

حانجبي، حاييم؛ موشي ماشوفر وآكيفا أور. **الطبيعة الطبقية للمجتمع الإسرائيلي**. ترجمة إبراهيم منصور. بيروت: دار ابن رشد، ١٩٧٩.

حسن، جعفر هادي. **اليهود الحسيديم: نشأتهم، تاريخهم، عقائدهم، تقاليدهم**. دمشق: دار القلم، ١٩٩٤.

حماد، مجدي. **النظام السياسي الاستيطاني: دراسة مقارنة بين إسرائيل وجنوب أفريقيا**. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١.

خالد، محمود. **معسكر السلام الإسرائيلي**. عمّان: منشورات دار الكرمل، ١٩٨٦.

دوفرجيه، موريس. **الأحزاب السياسية**. ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد. ط ٣. بيروت: دار النهار للنشر والتوزيع، ١٩٨٩.

دوهاميل، أوليفيه وييف ميني. **المعجم الدستوري**. ترجمة منصور القاضي. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٦.

ربيع، حامد. **إطار الحركة السياسية في إسرائيل**. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٥.

ـــــ. **من يحكم في تل أبيب**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥.

ربيع، محمود. **أزمة الفكر الصهيوني**. ط ٢. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩.

رزوق، أسعد. **الدولة والدين في إسرائيل**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨.

ـــــ. **نظرة في أحزاب إسرائيل**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨.

سبيرسكي، شلومو وأتياس ايتي كونور. **صورة عن الوضع الاجتماعي في إسرائيل لعام ٢٠٠١**. ترجمة مدار. تل أبيب: مركز أدفا، ٢٠٠١. (أوراق إسرائيلية)

السعدي، غازي. **الأحزاب والحكم في إسرائيل**. عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٩.

السهيلي، نبيل. **تطور الاقتصاد الإسرائيلي من ١٩٤٨ ـ ١٩٩٦**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨.

شاحاك، إسرائيل. **التاريخ اليهودي: الديانة اليهودية وطأة ثلاثة آلاف سنة**. ترجمة صالح علي سوداح. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٥.

ـــــ ونورتون متسفياسكي. **الأصولية اليهودية في إسرائيل**. ترجمة ناصر عفيفي. القاهرة: مؤسسة روز اليوسف، ٢٠٠١.

الشامي، رشاد عبد الله. **أزمة الهوية في إسرائيل**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٧. (عالم المعرفة)

ـــــ. **الحروب والدين في الواقع السياسي الإسرائيلي، ١٩٦٧ ـ ٢٠٠٠**. القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٥.

ـــــ. **الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦. (عالم المعرفة؛ ١٠٢)

ـــــ. **القوى الدينية في إسرائيل، بين تكفير الدولة ولعبة السياسة**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٤. (عالم المعرفة؛ ١٨٦)

شاهين، أحمد. **صراع الإرادات في فلسطين: الفلسطينيون مواطنو إسرائيل**. الجزائر: المجلس الأعلى العربي للعلوم والتكنولوجيا، ١٩٩٤.

شمالي، نصر وهشام الدجاني. **الأحزاب والكتل السياسية في إسرائيل**. دمشق: مكتب الخدمات الطباعية، ١٩٨٦.

شميش، باري. **سقوط إسرائيل**. ترجمة عمار جولاق ومحمد العابد. عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٣.

شنايدر، كولن. **إسرائيل والليكود والحلم الصهيوني**. ترجمة مصطفى الرز. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٧.

طايل، فوزي محمد. **النظام السياسي في إسرائيل**. القاهرة: دار الوفاء للطباعة والنشر، ١٩٩٣.

عبد الله، هاني. **الأحزاب السياسية في إسرائيل: عرض وتحليل**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١.

عليوة، حسن. **القوى السياسية في لإسرائيل ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣.

غارودي، روجيه. **الخرافات المؤسسة للسياسة الإسرائيلية**. ترجمة محمد علي كيلاني. الجزائر: دار هومة للنشر، ١٩٩٧.

الغزال، أسامة. **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**. ط ٤. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٩.

فلنر، مائير [وآخرون]. **دراسات في الصهيونية**. القدس: منشورات صلاح الدين، ١٩٧٦.

فيدال، دومينيك. **خطيئة إسرائيل الأصلية: المؤرخون الجدد الإسرائيليون يعيدون النظر في طرد الفلسطينيين**. ترجمة جبور الدويهي. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٢.

قهوجي، حبيب. **العرب في ظل الاحتلال منذ ١٩٤٨**. بغداد: مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٢.

لابلانش، جان وج. ب. بونتالس. **معجم مصطلحات التحليل النفسي**. ترجمة مصطفى حجازي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٥.

لاندو، دافيد. **الأصولية اليهودية: العقيدة والقوة**. القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.].

ليبست، سيمور مارتن. **رجل السياسة: الأسس الاجتماعية للسياسة**. ترجمة خيري حماد. بيروت: دار الآفاق الجديدة، [د. ت.].

المسيري، عبد الوهاب. **الأيديولوجية الصهيونية: دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٣. ٢ ج. (عالم المعرفة؛ ٦٠)

ـــــ . **من هو اليهودي؟**. ط ٣. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢.

ـــــ . **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩. ٨ ج.

ـــــ . **اليهودية والصهيونية وإسرائيل**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥.

الموسوعة الفلسطينية: الدراسات الخاصة. بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٩٠. ٦ ج.

ميلمان، يوسي. **الإسرائيليون الجدد: مشهد تفصيلي لمجتمع متغير**. ترجمة فاضل البديري. عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٣.

هوربين، ألوف. **مواقف إسرائيلية: هل يوجد حلّ للقضية الفلسطينية**. عمّان: دار الجليل، [د. ت.].

دوريـات

أبو حسنة، نافذة. «أحزاب الصهيونية الدينية وأحزاب الحراديم.» **قضايا دولية**: العدد ٣٣٨، ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

ـــــ . «الأحزاب العمالية واليسارية: ج ١.» **قضايا دولية**: العدد ٣٢٥، ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٦.

ـــــ . «الأحزاب العمالية واليسارية: ج ٢.» **قضايا دولية**: العدد ٣٢٦، ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

—— . «أحزاب اليمين الصهيوني بعد ١٩٤٢.» **قضايا دولية**: العدد ٣٢٧، ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

—— . «انشقاق الليكود، الخلفيات والانعكاسات على التركيبة السياسية الإسرائيلية.» **قضايا دولية**: العدد ٢٨٨، ١٠ تموز/يوليو ١٩٩٥.

—— . «التسوية النهائية في التصورات الإسرائيلية.» **قضايا دولية**: العدد ٣٦٨، ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

—— . «الثقافة السياسية الصهيونية: تقديس القوة والعنف والأمن في صنع السلام.» **قضايا دولية**: العدد ٣٣٠، ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

—— . «الحركة الصهيونية في مائة عام: الاتجاهات والأحزاب.» **قضايا دولية**: العدد ٣٢٤، ١٨ آذار/مارس ١٩٩٦.

—— . «حكومة نتنياهو توليفة بين قلعة داوود والصهيونية.» **قضايا دولية**: العدد ٣٣٩، ١ تموز/يوليو ١٩٩٦.

إدريس، جلاء. «صورة اليهودي الشرقي في الأدب العبري المعاصر.» **الفكر المعاصر**: السنة ٢٤، العدد ٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

أفنيري، أوري. «التلينا رقم ٢: هل الحرب الأهلية أمر غير مستبعد.» **الأرض**: العدد ١٢، ١٧ آذار/مارس ١٩٨١.

برالي، مائير. «حزب الأحرار المستقلين فضلة الحزب الحاكم.» **الأرض**: السنة ٩، العدد ٩، ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨١.

بركات، نظام محمود. «جماعة المصالح في إسرائيل.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٢٠٥، نيسان/أبريل ١٩٩٠.

—— . «الدعاية الانتخابية واستطلاعات الرأي العام في الانتخابات الإسرائيلية.» **قضايا دولية**: العدد ٣٥٩، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

—— . «الرؤية الإسرائيلية للحكم الذاتي والسلطة الفلسطينية.» **قضايا دولية**: العدد ٣٦٨، ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

بشارة، عزمي. «دوامة الدين والدولة في إسرائيل.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، ١٩٩٠.

بوري، يورام. «جنرالات في سياسة ١٩٨١: تراجع تكتيكي قبل الانقضاض.» **الأرض**: العدد ١٧، ٢١ أيار/مايو ١٩٨١.

بيلين، يوسي. «حول المستقبل اليهودي.» **ملحق الجيروسالم بوست**: ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

بيني، موريس. «ملاحظات حول التأريخ الصهيوني وفكرة الترانسفير في سنوات ١٩٣٧ ـ ١٩٤٤.» ترجمة أنطوان شلحت. **الكرمل**: العدد ٦٧، ربيع ٢٠٠١.

جرايسي، برهوم. «تزوير الانتسابات في حزب العمل ضربة قاصمة تبعده عن الحكم أكثر.» **المشهد الإسرائيلي**: ٦/ ٢٧/ ٢٠٠٥.

جريس، صبري. «حول نتائج انتخابات الكنيست العاشر: نحو الاستقطاب والتصلب.» **شؤون فلسطينية**: العدد ١١٧، آب/أغسطس ١٩٨١.

جفال، مصطفى. «الصوت العربي في الانتخابات الإسرائيلية.» **شؤون فلسطينية**: عدد ١١٧، آب/أغسطس ١٩٨١.

حسن، خضر. «الجلاد بلا قداسة ولا دموع.» **الكرمل**، العدد ٧٩، ربيع ٢٠٠٤.

حيدر، عزيز. «دور المقاومة الثقافية في صياغة الهوية الجماعية: دراسة في الهوية الجماعية للعرب في إسرائيل.» **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ٢٠٥، آذار/مارس ١٩٩٦.

—— . «المبنى الاجتماعي للفلسطينيين في إسرائيل: التحولات الأساسية.» **شؤون دولية ومحلية**: العدد ١١، ٢٠٠٦.

خالد، شعبان. «أزمة النظام الانتخابي الإسرائيلي.» **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**: العددان ١٣ ـ ١٤، ٢٠٠٥.

خليفة، أحمد. «الانتخابات الإسرائيلية: النتائج من زاوية الوضع السياسي الداخلي.» **دراسات فلسطينية**: العدد ٢٧، صيف ١٩٩٦.

دافار: ١٨/ ١/ ١٩٨١، و٣٠/ ٤/ ١٩٨١.

رام، أوري. «الموقف من الكولونيالية في علم الاجتماع الإسرائيلي.» **الكرمل**: العدد ٦٤، صيف ٢٠٠٠.

رزيلاي، أمنون. «النصر الذي شل حيروت.» **الأرض**: السنة ٩، العدد ٣، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١.

روبنشتاين، أمنون. «إسرائيل والدول القومية الجديدة.» **المشهد الإسرائيلي** (مركز مدار ـ نابلس): ٢٤/٣/٢٠٠٤.

روزن، عمانوئيل. «عرب إسرائيل عام ١٩٤٨: الأقلية تتحول إلى أغلبية.» **الأرض**: السنة ٩، العدد ١٥، ٢١ نيسان/أبريل ١٩٨١.

زحلان، أنطوان. «العرب في مواجهة إسرائيل: الإمكانات الإسرائيلية: الإمكانات البشرية والتقانية الإسرائيلية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٥٨، آب/أغسطس ٢٠٠٠.

سيفان، عمانوئيل. «مسارات متغيرة للعلمنة والاستقطاب لدي يهود إسرائيل.» **المشهد الإسرائيلي**: ٤/١٢/٢٠٠٤.

شاحاك، إسرائيل. «اللاهوت اليهودي والقدس.» **الكرمل**: العدد ٦٥، ٢٠٠٠.

ـــــ ونورتون ميتسفنسكي. «الأصولية اليهودية في المجتمع الإسرائيلي.» **الكرمل**: العدد ٦٢، شتاء ١٩٩٩.

عابد، خالد. «تصويت فلسطيني ١٩٤٨ في الانتخابات الإسرائيلية.» **دراسات فلسطينية**: العدد ٢٧، صيف ١٩٩٦.

عبد الرحمن، أسعد. «القوى السياسية الفاعلة في إسرائيل وتوجهاتها نحو السلام.» **شؤون عربية**: العدد ٥٥، أيلول/سبتمبر ١٩٨٨.

عبد الرزاق، عدنان. «البنية السياسية ونظام الأحزاب في إسرائيل.» **الفكر الديمقراطي**: العدد ٨، خريف ١٩٨٩.

«العليا الإسرائيلية تقرر ترشيح بشارة والطيبي والتجمّع.» **المشهد الإسرائيلي**: ١/٩/٢٠٠٣.

غانم، أسعد ومهند مصطفى. «التصويت بعدم التصويت: قراءة في المدلولات السياسية لنتائج انتخابات الكنيست الـ ١٧.» **شؤون دولية ومحلية**: العدد ١١، ٢٠٠٦.

قهوجي، حبيب. «الأزمة الطائفية في الكيان الصهيوني.» **الأرض**: السنة ٩، العدد ٣، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١.

ـــــ. «انتخابات الهستدروت في الكيان الصهيوني.» **الأرض**: السنة ٩، العدد ١٦، ٦ أيار/مايو ١٩٨١.

ـــــ. «التغييرات في الخريطة السياسية داخل الكيان الصهيوني عشية الانتخابات.» **الأرض**: السنة ٩، العدد ١٤، ٧ نيسان/أبريل ١٩٨١.

ـــــ. «حركة غوش أمونيم.» **الأرض**: السنة ٩، العدد ١٧، ٢١ أيار/مايو ١٩٨١.

ـــــ. «الحكومة الجديدة في الكيان الصهيوني.» **الأرض**، السنة ٩، العدد ٢٣، ٢١ آب/أغسطس ١٩٨١.

ـــــ. «حول انتخابات الكنيست العاشر في الكيان الصهيوني.» **الأرض**: السنة ٩، العدد ١٩، ٢١ حزيران/يونيو ١٩٨١.

ـــــ. «حول نتائج الانتخابات الإسرائيلية.» **الأرض**: السنة ٩، العدد ٢١، ٢١ تموز/يوليو ١٩٨١.

ـــــ. «حول الوضع الداخلي في الكيان الصهيوني.» **الأرض**: السنة ٩، العدد ٣، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١.

ـــــ. «الدين والدولة في الكيان الصهيوني.» **الأرض**: السنة ٩، العدد ٥، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١.

ـــــ. «المؤتمر الثالث لحزب العمل الإسرائيلي.» **الأرض**: السنة ٩، العدد ٩، ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨١.

ـــــ. «الوضع في حزب العمل الصهيوني بعد الانتخابات.» **الأرض**: السنة ٩، العدد ٢، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١.

ـــــ. «الوضع الداخلي والأزمات المستعصية في الكيان الصهيوني.» **الأرض**: السنة ٩، العدد ١٣، ٢١ آذار/مارس ١٩٨١.

ـــــ. «الوضع الداخلي والتوجهات السياسية للكيان الصهيوني.» **الأرض**: السنة ٩، العدد ١، ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨١.

كمال، إبراهيم. «انتخابات الكنيست: الانعكاسات الداخلية والخارجية.» **شؤون الأوسط**: العدد ١٢، أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

كيمرلينغ، باروخ. «حرب ثقافات.» ترجمة أحمد خليفة. **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٢٧، صيف ١٩٩٥.

ـــــ. «موضوعات وقضايا لا هي ديمقراطية ولا هي يهودية.» ترجمة أحمد خليفة. **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٣٣، شتاء ١٩٩٨.

ـــــ. «ليغرب العرب عن وجوهنا.» **المشهد الإسرائيلي**: ٤/٦/٢٠٠٤.

محارب، عبد الحفيظ. «تعاظم دور الطوائف الشرقية في إسرائيل.» **آفاق**: ١٦ تموز/يوليو ٢٠٠٧.

نافور، إيلي. «ثورة الطوائف الشرقية، إذا لم تتقلص الفجوة الطائفية يمكن أن يحدث تفجير هدام.» **الأرض**: السنة ٩، العدد ٢٤، ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨١.

نحمان، بن يهود. «أسطورة المسادا.» **الكرمل**: العدد ٦٧، ربيع ٢٠٠١.

«ندوة الصهيونية وما بعد الصهيونية.» ترجمة أحمد خليفة. **دراسات فلسطينية**: العدد ٣٣، شتاء ١٩٩٨.

هشام، جعفر. «الرؤية الإسرائيلية لإدارة الصراع مع العرب.» **المجتمع**: ٢٧/١٠/١٩٩٨.

هعولام هزيه: ١٤/١/١٩٨١.

يديعوت أحرنوت: ٧/٨/١٩٨١، و٢٧/٨/١٩٨١.

يفتاحيل، أورن. «التصويت لسياسة الفصل العنصري ديمقراطياً.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٧٧، شتاء ٢٠٠٩.

ينين، جويئيل. «إسرائيل: الاقتصاد السياسي ومستقبل الدولة العسكرية.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩١، أيلول/سبتمبر ١٩٨٦.

تقارير ومواقع إلكترونية

برنامج حيروت الحركة الوطنية، <http://www.herut.org.il>.

«برنامج ميريتص لانتخابات الكنيست ال ١٧.» موقع حزب ميريتص، <http://www.myparty.org.il/main-branch/he/contents/2801.html>.

بليكوف، ميخائيل. **تقرير جمعية سيكوي، ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤**. تحرير شالوم (شولي) ديختير. القدس: جمعية سيكوي لدعم المساواة المدنية، ٢٠٠٤.

الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة. «البرنامج السياسي والاجتماعي لانتخابات الكنيست السابع عشر.» موقع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة: آذار/مارس ٢٠٠٦، <http://www.hadash.org.il/matzahadash.htm>.

حزب التجمّع الديمقراطي. «البرنامج السياسي للمؤتمر الرابع، ٥ ـ ٦ آذار ٢٠٠٤.» موقع التجمّع الوطني الديمقراطي، ٧/٦/٢٠٠٧، <http://www.balad.org/index.php?id=130>.

حزب دعم. «دعم: حزب الطبقة العاملة،» موقع حزب دعم، <http://odaction.org/matza_ar.htm>.

ريخس، إيلي. «انتخابات الكنيست السادس عشر عند المواطنين العرب في إسرائيل،» موقع مركز موشي دايان، <http://www.tau.ac.il/dayancenter/ELI/adkan1.pdf>، (بالعبريّة).

شعبان، خالد. «اليهود المهجَّرون إلى إسرائيل: الموجة الأخيرة.» موقع مركز التخطيط الفلسطيني، ١٤/٨/٢٠٠٤، <http://w ww.oppc.pna.net/mag/mag3/p3-3.htm>.

«ما هي تكوما.» موقع تكوما، <http://www.tkuma.org.il/takanon.asp>.

٢ ـ الأجنبية

Books

Arian, Asher. *Politics in Israel: The Second Republic*. Chatham, NJ: Chatham House, 1998.

_____. and Michal Shamir (eds.). *The Elections in Israel, 2003*. New York: Transaction Publishers, 2005. (SUNY Series in Israeli Studies)

_____ (eds.). *The Elections in Israel 1996*. Albany NY: State University of New York Press, 1999. (SUNY Series in Israeli Studies)

_____. (eds.). *The Elections in Israel, 1999*. Albany, NY: State University of New York Press, 2001. (SUNY Series in Israeli Studies)

_____. (eds.). *The Elections in Israel 2006*. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2008. (SUNY Series in Israeli Studies)

Aronoff, Myron Joel. *Israeli Visions and Divisions: Cultural Change and Political Conflict*. 3rd ed. New Brunswick, NJ:Transaction Publisher, 2004.

Balstan, Hayim. *Hebrew Dictionary, Hebrew/English-English/ Hebrew*. Macmilan: New York, 1992.

Bartolini, Stefano. *The Political Mobilization of the European Left, 1860-1980: The Class Cleavage*. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2000. (Cambridge Studies in Comparative Politics)

_____ and Peter Mair. *Identity, Competition, and Electoral Availability: The Stabilisation of European Electorates, 1885-1985*. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1990.

Ben Rafael, Eliezer and Yochanan Peres. *Is Israel One? Religion, Nationalism and Multiculturalism Confound*. Netherlands: Brill, 2005.

Ben Simon, Dorris et Errera Egal, *Israéliens, des juifs et des arabes*. Bruxelles: Edition Complexes, 1989.

Birnbaum, Pierre. *Sociologie des nationalisme*. Paris: Presses Universitaires de France, 1997.

Bréchon, Pierre. *Les Partis politiques*. Paris: Montchrestirn, 1999.

Butenschon, Nils A., Uri Davis and Manuel Hassassian (eds.). *Citizenship and the State in the Middle East: Approaches and Applications*. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2000.

Choe, Yonhyok. *Social Cleavage and Party Support: A Comparison of Japan, South Korea and the United Kingdom*. Huddinge: Sodertorns Hogskola, 2003.

Dahl, Robert A. *Polyarchy; Participation and Opposition*. New Haven, CT: Yale University Press, 1971.

Dahrendorf, Ralf. *Class and Class Conflict in Industrial Society*. Stanford, CA: Stanford University Press, 1959.

Dalton, Russell J., Scott C. Flanagan and Paul Allen Beck (eds.). *Western Society, Electoral Change in Advanced Industrial Democracies: Realignment or Dealignment?*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984.

Diamond, Larry and Marks Gary (eds.). *Reexamining Democracy. Newbury Park*, CA: Sage, 1992.

Dieckhoff, Alain. *L'Invention d'une nation: Israël et la modernité politique*. Paris: Gallimard, 1993.

Dogan, Mattei et Pelassy Dogan. *Dominique: Sociologie politique comparative: Problèmes et perspective*. Paris: Economica, 1982.

Dowty, Alan (ed.). *Critical Issues in Israel Society*. Haifa: University of Haifa, 2001.

_____. *The Jewish State a Century Later*. Berkeley, CA: University of California Press, 2001.

Duhamel, Olivier. *Les Démocraties*. Paris, Edition du Seuil, 1993.

Elezar, Daniel J. and M. Ben Mollov (eds.). *Israel at the Polls, 1999*. London: Portland, 2001. (Cass Series–Israeli History, Politics, and Society; 16)

Encyclopedia Judaica. 3rd ed. New York: Thomson Gale, 2007. 22 vols.

Everitt, Joanna and Brenda O'Neill (eds.). *Citizen Politics: Research and Theory in Canadian Political Behaviour*. Don Mills: Oxford University Press, 2002.

Finifter, Ada W. (ed.). *Political Science: The State of the Discipline*. Washington, DC: American Political Science Association, 1993.

Franklin, Mark N., Thomas T. Mackie and Henry Valen. *Electoral Change: Responses to Evolving Social and Attitudinal Structures in Western Nations*. Cambridge, CA: Cambridge University Press, 1992.

Freedman, Robert O. (ed.). *Contemporary Israel: Domestic Politics, Foreign Policy and Security Challenges*. Boulder, CO: Westview Press, 2009.

Hazan, Reuven Y. and Moshe Maor (eds.). *Parties, Elections and Cleavages: Israel in Comparative and Theoretical Perspective*. London: Frank Cass, 2000. (Cass series–Israeli History, Politics, and Society; 15)

Janda, Kenneth. *Political Parties: A Cross-National Survey*. New York: The Free Press, 1980.

Joseph, Lapalombara and Weiner Myron (eds.). *Political Parties and Political Development*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1966.

Katz, Richard S. and Willaim Crotty. *Handbook of Party Politics*. London: SAGE Publication, 2006.

Klein, Claude. *Le Système politique d'Israël*. Paris: Presse Universitaires de France, 1983.

Lagroye, Jacques, Bastien François et Frédéric Sawicki. *Sociologie Politique*. 4ème éd. Paris: Presse de la foundation nationale des sciences politique, 2002.

Lapalombara, Joseph and Myron Weiner (eds.). *Political Parties and Political Development*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1966.

Laurent, Chabuy et Annie Chabuy. *Politique et minorité au Proche-Orient: Les Raison d une explosion*. Paris: Edition Maisonneuve et larose, 1984.

Leshem, Elazar and Judith T. Shuval. *Immigration to Israel: Sociological Perspectives*. New Brunswik: Transaction Publishers, 1998. (Studies of Israeli Society; v. 8)

LeDuc, Lawrence. Richard G. Niemi and Pippa Norris (eds.). *Comparing Democracies: Elections and Voting in Global Perspective*. London and New Delhi: Sage Publications, 1996.

Lee, Yueh-Ting [et al.] (eds.). *The Psychology of Ethnic and Cultural Conflict*. Westport, Conn: Praeger, 2004. (Psychological Dimensions to War and Peace, 1540-5265)

Levi-Faur, David; Sheffer Gabriel and David Vogel (eds.). *Israel: The Dynamics of Change and Continuity*. London: Frank Cass, 1999.

Lipset, Seymour M. and Stein Rokkan (eds.). *Party Systems and Voter Alignments: Cross-National Perspectives*. New York: Free Press, 1967. (International Yearbook of Political Behavior Research; v. 7)

Lustick, Ian S. *For the Land and the Lord: Jewish Fundamentalism in Israel*. New York: Council on Foreign Relations, 1988.

Mair, Peter (ed.). *The West European Party System*. Oxford: Oxford University Press, 1990.

Manza, Jeff and Clem Brooks. *Social Cleavages and Political Change: Voter Alignments and US Party Coalitions*. New York: Oxford University Press, 1999.

McLean, Lain. *The Concise Oxford Dictionary of Politics*. Oxford: Oxford University Press, 1976.

Mendilow, Jonathan. *Ideology, Party Change, and Electoral Campaigns in Israel*. New York: Suny Press, 2003.

Meny, Yeve. *Idéologies, partis politiques et groupes sociaux*. Paris: Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 1989.

_____. *Politique Comparée: Les Démocracies: Allemagne, Etat Unies, France, Grande Bretagne, Italie*. 3ème éd. Paris: Montchrestien, 1990.

Merkl, Peter and Leonard Weinberg (eds.). *Encounters with the Contemporary Radical Right*. Boulder, CO: Westview Press, 1993.

Norris, Pippa. *Electoral Engineering: Voting Rules and Political Behavior*. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2003.

Rae, Douglas W. and Michel Taylor. *The Analysis of Political Cleavages*. New Haven, CT: Yale University Press, 1970.

Seiler, Daniel Louis. *La Politique Comparée*. Paris: Armand Colin, 1982.

_____. *Les Parties politiques*. 2ème éd. Paris: Armand Colin, 2000.

_____. *Les Partis politiques en occident: Sociologie historique du phénomène partisan*. Paris: Ellipses, 2003.

Shafir, Gershom and Yoav Peled. *Being Israeli: The Dynamic of Multiple Citizenship*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2002.

Sharkansky, Ira. *What Makes Israel Tick, How Domestic Policy Makes Cope with Constraints*. Chicago: Nelson-Hall, 1985.

Sholem, Gershom. *Les Grands courants de la mystique juive*. Paris: Payot, 1994.

Shugart, Matthew and Martin Wattenberg (eds.). *Mixed-Member Electoral Systems: The Best of Both Worlds?*. New York: Oxford University Press, 2000.

Smooha, Sammy. *Index of Arab-Jewish Relations in Israel*. Haifa: The Jewish-Arab Center, University of Haifa, 2004.

Siaroff, Alan. *Comparative European Party Systems*: An Analysis of Parliamentary Elections Since 1945. New York: Garland Publishing, 2000.

Siegel, Dina. *The Great Immigration: Russian Jews in Israel*. New York: Berghabn Book, 1998.

Singer, Isidore [et al.] (eds.). *The Jewish Encyclopedia*. New York. [n. pb.], 1909.

Sprinzak, Ehud and Larry Diamond (eds.). *Israeli Democracy under Stress*. Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1993. (An Israel Democracy Institute Policy Study)

Stammer, Otto (ed.). *Party Systems, Party Organizations, and the Politics of New Masses*. Berlin: Institut für Politische Wissenschaft an der Freien University Berlin, 1968.

United Nations Development Programme [UNDP]. *Human Development Report 2007: Vulnerability and the Attainment of the MDGs at* the Local Level. New York: UNDP, 2007.

Van Deth, Jan W. and Elinor Scarbrough (eds.). *The Impact of Values*. Oxford: Oxford University Press, 1995.

Yiftachel, Oren. *Ethnocracy: Land and Identity Politics in Israel/Palestine*. Philadelphia, PA: University of Pennsylvania Press, 2006.

Zeigler, Harmon. *Political Parties in Industrial Societies*. Itasca, IL: Peacock, 1993.

Periodicals

Adam, Przeworski and Michael Wallerstein. «The Structure of Class Conflict in Democratic Capitalist Societies.» *American Political Science Review*: vol. 76, no. 2, 2004.

Abramson, Paul R. [et al.], «Strategic Abandonment or Sincerely Second Best? The 1999 Israeli Prime Ministerial Election.» *Journal of Politics*: vol. 66, no. 3, August 2004.

Algazy, Joseph. «Au Nom du grand Israël.» *Le Monde diplomatique*: décembre 1997.

_____. «En Israël: L'Irrésistible ascension, des hommes en noir.» *Le Monde diplomatique*: février 1998.

_____. «Qui a peur des immigrants soviétique.» *Le Monde diplomatique*: avril 1990.

Almagor, Raphaël Cohen. «La Lute contre l'extrémisme.» *Pouvoir*: no. 72, 1995.

Anckar, Carsten. «Size and Party System Fragmentation.» *Party Politics*: vol. 6, no. 3, 2000.

Andersen, Robert and Meir Yaish. «Social Cleavages, Electoral Reform and Party Choice: Israel's Natural' Experiment.» *Electoral Studie*: no. 22, 2003.

Arian, Asher. «Israeli Public Opinion on National Security 2001.» *Memorandum* (Jaffee Center for Strategic Studies): no. 60, August 2001.

_____. «Candidates, Parties And Blocs: Israel In The 1990s.» *Party Politics*: vol. 7, no. 6, 2001.

_____. «Collective Identity and Electoral Competition in Israel.» *American Political Science Review*: vol. 93, no. 2, June 1999.

Aronoff, Myron Joel. «The Americanization» of Israeli Politics: Political and Cultural Change.» *Israel Studies*: vol. 5, no. 1, Spring 2000.

Barak-Erez, Daphne. «Israel: Citizenship and Immigration Law in the Vise of Security, Nationality.» *International Journal of Constitutional Law*: vol. 6, no. 1, 2008.

Bar-Tal, Daniel. «Societal Beliefs in Times of Intractable Conflict: The Israeli Case.» *International Journal of Conflict Management*: no. 9, 1998.

_____. «Why Does Fear Override Hope in Societies Engulfed by Intractable Conflict, as it Does in the Israeli Society?.» *Political Psychology*: no. 22, 2001.

Barzilai, Gad. «Entre l'état de droit et les droits de l'état: La Cours suprême dans la culture juridique Israélienne.» *Revue international des sciences sociales*: vol. 52, juin 1997.

Beinin, Joel. «Washington et le proche-orient un «think tank» au service du Likoud.» *Le Monde diplomatique*: septembre 2003.

Ben Raphaël, Elizer. «Le Multiculturalisme, une perspective analytique.» *Cahier International de sociologie*: vol. 54, no. 1, 1998.

Benoit, Kenneth. «District Magnitude, Electoral Formula, and the Number of Parties.» *European Journal of Political Research*: no. 39, 2001.

Ben Raphaël, Elizer. «Le Multiculturalisme: Une perspective analytique.» *Cahier International de Sociologie*: vol. 54, no. 1, 1998.

Benski, Tova. «Ethnic Convergence Processes under Conditions of Persisting Socioeconomic and Decreasing Cultural Differences: The Case of Israeli Society.» *International Migration Review*: vol. 28, no. 2, 1994.

Ben-Zvi, Abraham. «The Limits of Israel's Democracy in the Shadow of Security.» *Taiwan Journal of Democracy*: vol. 1, no. 2, December 2005.

Birch, Sarah. «Two-Round Electoral Systems and Democracy.» *Comparative Political Studies*: vol. 36, no. 3, April 2003.

Birnbaume, Pierre. «Sur la citoyenneté.» *L'Année sociologique*: vol. 46, no. 1, 1986.

Bitton, Simone. «Ranc Urs et craintes dans la communauté Orientale.» *Le Monde diplomatique*: octobre 1991.

Boyars, Jacob. «Transitory Immigrant Parties: Evolving Political Leanings in Israel's Russian Community Since 1992.» *Sound Politicks*: vol. 11, no. 2, Spring 2005.

Brooks, Clem; Paul Nieuwbeerta and Jeff Manza. «Cleavage-Based Voting Behavior in Cross-National Perspective: Evidence from Six Postwar Democracies.» *Social Science Research*: no. 35, 2006.

Budge, Ian and Michael Laver. «The Policy Basis of Government Coalitions: A Comparative Investigation.» *British Journal of Political Science*: no. 23, 1993.

Burstein, Paul. «Social Cleavages and Party Choice in Israel: A Log-Linear Analysis.» *American Political Science Review*: no. 72, 1978.

Brown, Cameron S. «Israel's 2003 Elections: A Victory for the Moderate Right and Secular Center.» *Middle East Review of International Affairs*: vol. 7, no. 1, March 2003.

Cédric, Parizot. «Enjeux Tribaux et élections nationales en Israël.» *Revue du Monde Musulman et de la Méditerranée* (REMM): vol. 85, nos. 85-86, 1999.

Chandra, Kanchan. «Ethnic Bargains, Group Instability, and Social Choice Theory.» *Politics and Society*: vol. 29, no. 3, September 2001.

Chhibber, Pradeep and Mariano Torcal. «Elite Strategy, Social Cleavages, and Party Systems in a New Democracy: Spain.» *Comparative Political Studies*: vol. 30, no. 1, 1997.

Colomer, Joseph M. «It's Parties That Choose Electoral Systems or, Duverger's Laws Upside Down.» *Political Studies*: vol. 53, 2005.

Dalton, Russell J. «Citizen Attitudes and Political Behavior.» *Comparative Political Studies*: vol. 33, nos. 6-7, August-September 2000.

Davidson, Lawrence. «The Zionist Attack on Jewish Values.» *Logos*: vol. 3, no. 2, Spring 2004.

De Mesquita, Ethan Bueno. «Strategic and Non-Policy Voting: A Coalitional Analysis of Israeli Electoral Reform.» *Comparative Politics*: October 2000.

De Tinguy, Anne. «Les Russes d' israel: Une minorité très influente.» *Les Études de CERI*: no. 48, décembre 1998.

Detterbeck, Klaus. «Cartel Parties in Western Europe?.» *Party Politics*: vol. 11, no. 2, 2005.

Dieckhoff, Alain. «Démocratie et ethnicité en Israël.» *Sociologie et sociétés*: vol. 29, no. 2, automne 1999.

_____ . «Israël à L'aube du 21ème siècle: Entre neosionisme et postsionisme.» *Raison Politiques*: no. 7, août-octobre 2002.

_____ . «Israël: Une nation plurielle.» *Cahiers de l'orient*: no. 54, 1999.

_____ . «Les Visages du Fondamentalisme Juif en Israel.» *Cahier d'étude sur la Méditerranée Oriental et le Monde Turco-Iranien*: no. 28, juin-décember 1999.

Dreyfus, François. «La Cour suprême l'audace du juge.» *Pouvoir*: no. 72, 1995.

Dror, Yehezkel. «The Future of Israel I. External Factors.» *Israel Studies*: vol. 6, no. 2, 2001.

Epstein, Lewin N. and M. Semyonov. «Group Mobility in the Israeli Labor Market.» *American Sociological Review*: no. 51, 1986.

Ersson, Svante. «Revisiting Rokkan: On the Determinants of the Rise of Democracy in Europe.» *Historical Social Research*: vol. 20, no. 2, 1995.

Ettinger, Yair. «The Many-Splendored 'Ethiopian Vote.» *Haaretz*: 28/2/2006.

Etzioni, Amitai. «Agrarianism in Israel's Party System.» *Canadian Journal of Economics and Political Science*: vol. 23, no. 3, August 1957.

______ . «Alternative Ways to Democracy: The Example of Israel.» *Political Science Quarterly*: vol. 74, no. 2, 1959.

______ . «The Functional Differentiation of Elites in the Kibbutz.» *American Journal of Sociology*: vol. 64, no. 5, March 1959.

Evans, Jocelyn A. J. «In Defense Of Sartori: Party System Change, Voter Preference Distributions and Other Competitive Incentives.» *Party Politics*: vol. 8, no. 2, 2002.

Flanagan, Scott and Aie-Rie Lee. «The New Politics, Cultures Wars, and the Authoritarian- Libertarian Value Change in Advanced Industrial Democracies.» *Comparative Political Studies*: vol. 36, no. 3, April 2003.

Frisch, Hillel. «The Arab Vote in the Israeli Elections: The Bid for Leadership.» *Israel Affairs*: vol. 7, nos. 2-3, Winter-Spring 2001.

Garst, William Daniel. «From Factor Endowments to Class Struggle: Pre-World War Germany and Rogowski's Theory of Trade and Political Cleavages.» *Comparative Political Studies*: vol. 31, no. 1, February 1998.

Gatti-Domenach, Jacqueline. «Le Système électoral Israélien.» *Revue de Droit Public*: no. 4, 1990.

Ghanem, As'ad. «State and Minority in Israel: The Case of Ethnic State and the Predicament of its Minority.» *Ethnic and Racial Studies*: vol. 21, no. 3, May 1998.

_____ , Nadim Rouhana and Oren Yiftachel. «Questioning «Ethnic Democracy»: A Response to Sammy Smooha.» *Israel Studies*: vol. 3, no. 2, Fall 1998.

Gilboa, Yaakov. «Kibbutz Education: Implications for Nurturing Children from Low-Income Families.» *Israel Economic Review*: vol. 2, no. 2, 2004.

Glaser, Daryl. «Partiality to Conationals or Solidarity with the Oppressed? Or what Liberal Zionism Can Tell Us about the Limitations of Liberal Nationalism.» *Ethnicities*: vol. 5, no. 4, 2005.

Golder, Matt. «Explaining Variation in the Success of Extreme Right Parties in Western Europe.» *Comparative Political Studies*: vol. 36, no. 4, May 2003.

_____ . «The Sociological and Institutional Determinants of the Number of Parties: An Improved Empirical Analysis.» Working Paper, 8 December 2002.

_____ and William Roberts Clark. «Rehibilitating Duverger's Theory: Testing the Mechanical and Strategic Modifying Effect of Electoral Laws.» *Comparative Political Studies*: no. 39, 2005.

Golder, Sona Nadenichek. «Pre-Electoral Coalition Formation in Parliamentary Democracies.» *British Journal of Political Science*: no. 36, 2006.

Gordon, Neve. «The Israeli Peace Camp in Dark Times.» *Peace Review*: vol. 15, no. 1, Spring 2003.

Gray, Mark and Caul Miki. «Declining Voter Turnout in Advanced Industrial Democracies, 1950 to 1997: The Effects of Declining Group Mobilization.» *Comparative Political Studies*: vol. 33, no. 9, November 2000.

Greilsammer, Ilan. «Laique et Religieux En Israel.» *Cahier de l'Orient*: no. 54, 2ème trimestre, 1999.

_____ . «Réflexions sur le système électoral Israélien.» *Pouvoir*: no. 72, 1995.

Halévi, Ran. «Israel and the Question of the National State.» *Policy Review*: no. 124, April-May 2004.

Hazan, Reuven Y. and Gideon Rahat. «Representation, Electoral Reform, and Democracy: Theoretical and Empirical Lessons from the 1996 Elections in Israel.» *Comparative Political Studies*: vol. 33, no. 10, December 2000.

Herzog, Hanna. «Social Construction of Reality in Ethnic Terms: The Case of Political Ethnicity in Israel.» *International Review of Modern Sociology*: vol. 15, nos. 1-2.

Hoffman, Gil. «Politics: Kadima's Dreamers.» *Jerusalem Post*: 2/2/2006.

Huckfeldt, Robert and John Sprague. «Political Parties and Electoral Mobilization: Political Structure, Social Structure, and the Party Canvass.» *American Political Science Review*: vol. 86, no. 1, March 1992.

Inglehart, Ronad. «The Silent Revolution in Europe: Intergenerational Change in Post-Industrial Societies.» *American Political Science Review*: vol. 65, 1971.

_____ and Wayne E. Baker. «Modernization, Cultural Change, and The Persistence of Traditional Values.» *American Sociological Review*: vol. 65, February 2000.

Israel State of Prime Minister's Office, Central Bureau of Statistic, Center for Statistical Information. «The Arab Population in Israel.» *Statistilite*: no. 27, November 2002.

Ivekovic, Ivan. «The Israeli Ethnocracy and the Bantustanization of Palestine.» *Revista de ciencias socials de la universidad josé santos ossa*: vol. 6, 2002.

Izraeliy, Dafna. «Gender Politics in Israel: The Case of Affirmative action for Women Directors.» *Women's Studies International Forum*: vol. 26, no. 2, 2003.

Jones, Mark. «Electoral Institutions, Social Cleavages, and Candidate Competition in Presidential Elections.» *Electoral Studies*: vol. 23, no. 1, 2004.

Kardahji, Nick. «The Logic of the Israeli Left.» *Logos*: vol. 3, no. 2, Spring 2004.

Karsh, Efraim. «Israel's Arabs v. Israel.» *Commentary*: December 2003.

Kamil, Omar. «Rabbi Ovadia Yosef and his Culture War, in Israel.» *Middle East Review of International Affairs*: vol. 4, no. 4, December 2000.

Kapeliouk, Amnon. «La Décadence des Kibboutzim israéliens.» *Le Monde diplomatique*: Août 1995.

Katz, Richard S. and Peter Mair. «Cadre, Catch-All or Cartel?: A Rejoinder.» *Party Politics*: vol. 2, no. 4, October 1996.

Kedar, Alexandre. «The Legal Transformation of Ethnic Geography: Israeli Law and the Palestinian Landholder, 1948-1967.» *International Law and Politics*: vol. 33, no. 923, 2002.

Keren, Mechael. «Political Perfectionism and the Anti-System Party.» *Party Politics*: vol. 6, no. 1, 2000.

Khalfa, David. «Le Mafdal: Les mutations politique et idéologique du mouvement Sioniste Religieux.» *Bulletin du Centre de Recherche Français de Jérusalem*: no. 16, 2005.

Khalifa, Osama Fouad. «Arab Political Mobilization and Israeli Responses.» *Arab Studies Quarterly*: Winter 2001.

Kimmerling, Baruch. «Benny Morris's Shocking Interview.» *Logos*: vol. 3, no. 1, Winter 2004.

_____ . «Juridiction in an Immigrant-Settler Society: The Jewish and Democratic State.» Comparative Political Studies: vol. 35, no. 10, December 2002.

_____ and Dahlia Moore. «Collective Identity as Agency and Structuration of Society: The Israeli Example.» *International Review of Sociology*: no. 7, 1997.

Kisangani N., Emizet. «Political Cleavages in a Democratizing Society: The Case of the Congo (Formerly Zaire).» *Comparative Political Studies*: vol. 32, no. 2, April 1999.

Kitschelt, Herbert. «Formation of Party Cleavages in Post-Communist Democracies: Theoretical Propositions.» *Party Politics*: vol. 1, no. 4, 1995.

_____ . «The Formation of Party Systems in East Central Europe.» *Politics and Society*: vol. 20, no. 1, 1992.

Klein, Claude. «Etat et religion en Israël.» *Pouvoir*: no. 72, 1995.

_____ . «Israël, tableau d'une société éclatée.» *Rive*: no. 1, Hiver 1997.

Knutsen, Oddbjom. «Cleavage Dimensions in Ten West European Countries.» *Comparative Political Studies*: no. 21, 1989.

_____ . «The Impact of Structural and Ideological Party Cleavages in Western European Democracies: A Comparative Empirical Analysis.» *British Journal of Political Science*: no. 18, 1988.

Kreigle, Maurice. «Nation et Religion, Aux Origine de Neo-Messianismes dans l'Israël d'aujourd'hui.» *Annales HSS*: no. 1, janvier-fevrier 1999.

Kriesi, Hanspeter. «The Transformation of Cleavage Politics The 1997 Stein Rokkan Lecture.» *European Journal of Political Research*: no. 33, 1998.

Kyvelidis, Ioannis. «Measuring Post-Materialism in Paost-Socialist Societies.» *European Integration Online Papers* (EIOP): vol. 5, no. 2, 2001.

Layman, G. C. and T. M. Carsey. «Party Polarization and Conflict Extension in the American Electorate.» *American Journal of Political Science*: vol. 46, 2002.

Lijphart, Arend. «Comparative Politics and the Comparative Method.» *American Political Science Review*: vol. 65, no. 3, September 1971.

_____ . «Religios vs. Linguistic vs. Class Voting: The «Crucial Experiment» of Comparing Belgium, Canada, South Africa, and Switzerland.» *American Political Science Review*: vol. 73, no. 2, 1979.

_____ . «The Political Consequences of Electoral Laws, 1945-1985.» *American Political Science Review*: vol. 84, no. 2, June 1990.

_____ . «Typology of Democratic System.» *Comparative Political Studies*: vol. 1, no. 1, 1968.

Mair, Peter. «Political Parties and Democracy: What Sort of Future?.» *Central European Political Science Review*: 2003.

_____ and Mudde Cas. «The Party Family and Its Study.» *Annual Review of Political Science*: no. 1, 1998.

_____ and Ingrid Van Biezen. «Party Membership in Twenty European Democracies, 1980-2000.» *Party Politics*: vol. 7, no. 1, 2001.

Lin, Jih-Wen. «Can Social Solidarity Be Institutionally Engineered? The Case of Presidential Election.» *Issues and Studies*: vol. 40, nos. 3-4, September-December 2004.

Louer, Laurence. «Comment Gérer la minorite arab d'Israel?: Les élection de Mai 1999.» *Politique Etrangère*: no 2, 2000.

Lowrance, Sherry. «Being Palestinian in Israel: Identity, Protest, and Political Exclusion.» *Comparative Studies Of South Asia, Africa and the Middle East*: vol. 25, no. 2, 2005.

Lust-Okar, Ellen and Amaney Ahmad Jamal. «Rulers and Rules Reassessing The Influence of Regime Type on Electoral Law Formation.» *Comparative Political Studies*: vol. 35, no. 3, April 2002.

Malkin, Irade. «Sionisme, Religion et démocratie en Israël.» *Rive*: no. 3, été 1997.

March, James and Johan Olsen. «The New Institutionalism: Organizational Factors in Political Life.» *American Political Science Review*: vol. 78, no. 3, September 1984.

Mark, J. Altschul. «Israel's Law of Return and the Debate of Altering, Repealing, Maintaining, Its Present Language.» *University of Illinois Law Review*: no 5, 2002.

Marks, Gary and Carole J. Wilson. «The Past in The Present: A Cleavage Theory of Party Response to European Integration.» *British Journal of Political Science*: no. 30, July 2000.

Miller Gary and Norman Schofield. «Activists and Partisan Realignment.» *American Political Science Review*: vol. 97, 2003.

Momiroski, Tony. «The Jewish Group: Highlighting the Culture Problem in Nation-States.» *Online Journal of Peace and Conflict Resolution*: vol. 5, no. 1, Summer 2003.

Moors, Guy and Jeroen K. Vermun. «Heterogeneity in Postmaterialist Value Priorities: A Latent Class Discrete Choice Approach.» *Political Research Quarterly* (Tilburg University, Faculty of Social and Behavioural Sciences, Department of Methodology and Statistics): 2004.

Mustafa, Mohanad and As'ad Ghanem. «The Empowering of the Israeli Extreme Right in the 18th Knesset Elections.» *Mediterranean Politics*: vol. 15, no. 1, Mars 2010.

Nathan, Yanai. «Why do Political Parties Survive?: An Analytical Discussion.» *Party Politics*: vol. 5, no. 1, 1999.

Neto, Amorim O. and Gay W. Cox. «Electoral Institutions: Cleavage Structures and the Number of Parties.» *American Journal of Political Science*: vol. 41, 1997.

Newman, David. «From «Hitnachalut» to «Hitnatkut»: The Impact of Gush Emunim and the Settlement Movement on Israeli Society.» *Israel Studies*: vol. 10, no. 3, 2005.

_____ . «Gush Emunim between Fundamentalism and Pragmatism.» *Jerusalem Quarterly*: no. 39, 1986.

_____ . «There is No Solution other than a Two-State Solution.» *Arab World Geographer*: vol. 8, no. 3, 2005.

Ordeshook, Peter and Olga Shvetsova. «Ethnic Heterogeneity, District Magnitude, and the Number of Parties.» *American Journal of Political Science*: vol. 38, no. 1, February 1994.

Ottman, E. T. «Fractured Fences on Post-Zionism and Diversity.» *Ritsumeikan Annual Review of International Studies*: vol. 3, 2004.

Ottolenghi, Emmanuelle. «Choosing a Prime Minister: Executive-Legislative Relations in Israel in the 1990s.» *Journal of Legislative Studies*: vol. 10, nos. 2-3, Summer-Autumn 2004.

Pedahzur, Ami and Yael Yishai. «Hatred by Hated People: Xenophobia in Israel.» *Studies in Conflict and Terrorism*: no. 22, 1999.

Peled, Asafa. «Israel's First Bedouin Envoy.» *Yediot Ahronot*: 22/6/2006.

Peled, Yoav. «Ethnic Democracy and the Legal Construction of Citizenship: Arab Citizens of the Jewish State.» *American Political Science Review*: vol. 86, 1992.

_____. «Towards a Redefinition of Jewish Nationalism in Israel?: The Enigma of Shas.» *Ethnic and Racial Studies*: vol. 21, no. 4, 1998.

Rahat, Gideon and Reuven Y. Hazan. «Candidate Selection Methods; An Analytical Framework.» *Party Politics*: vol. 7, no. 3, 2001.

Peleg, Ilan. «Israel as Jewish and Democratic, Revising the Sacred Formula.» *Reconstructionist*: vol. 68, no. 2, Spring 2004.

Pennings, Paul and Reuven Y. Hazan. «Democratizing Candidate Selection Causes and Consequences.» *Party Politics*: vol. 7, no. 3, 2001.

Rabinowitz, Dan. «Borders and Their Discontents Israel's Green Line, Arabeness and Unilateral Separation.» *European Studies*: no. 19, February 2003.

_____. «Natives with Jackets Degrees, Otherings, Objectification and the Role of Palestinians in the Co-Existence Field in Israel.» *Social Anthropology*: vol. 9, no. 1, 2001.

_____. «Oriental Othering and National Identity: A Review of Early Israeli Anthropological Studies of Palestinians.» *Identities: Global Studies in Culture and Power*: no. 9, 2002.

_____. «The Palestinian Citizens of Israel: The Concept of Trapped Minority and the Discourse of Transnationalism in Anthropology.» *Ethnic and Racial Studies*: vol. 24, no. 1, January 2001.

Ramonet, Ignacio. «La Paix maintenant.» *Le Monde diplomatique*: mars 2002.

Rapoport, Meron. «Priorité Absolue à la sécurité: Les libertés menacées des citoyens d'Israël.» *Le Monde diplomatique*: Avril 2004.

Rash, Yehoshua. «Eux et nous en Israël.» *Projet*: no. 190, 1984.

_____. «Israël a l'épreuve de son avenir.» *Projet*: no. 166, 1980.

Reuveny, Reuven. «Fundamentalist Colonialism: The Geopolitics of Israeli-Palestinian Conflict.» *Political Geography*: no. 22, 2003.

Rogowski, Ronald. «Political Cleavages and Changing Exposure to Trade.» *American Political Science Review*: vol. 81, no. 4, December 1987.

Rose, Richard and Derek Urwin. «Social Cohesion, Political Parties and Strains in Regimes.» *Comparative Political Studies*: vol. 11, 1969.

Rosenhek, Zeev. «Social Policy and Nation Building: The Dynamics of the Israeli Welfare State.» *Journal of Societal and Social Policy*: vol. 1, no. 1, 2002.

Rouhana, Nadim N. and Nimer Sultany. «Redrawing the Boundaries of Citizenship: Israel's New Hegemony.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 33, no. 1, Autumn 2003.

Rubin, Barry. «External Factors in Israel's 1999 Elections.» *Middle East Review of International Affairs*: vol. 3, no. 4, December 1999.

Selby, Jan. «Post-Zionist Perspectives on Contemporary Israel.» *New Political Economy*: vol. 10, no. 1, March 2005.

Shaheen, Mozaffar, James R. Scarritt and Glen Galaich. «Electoral Institutions, Ethnopolitical Cleavages and Party Systems in Africa's Emerging Democracies.» *American Political Science Review*: vol. 97, no. 3, 2003.

Shahar, Ilan. «And What if Rabbi Ovadia Doesn't Live Until 120?.» *Haaretz*: 21/9/2006.

Sharaby, Linda. «Israel's Economic Growth: Success Without Security.» *Middle East Review of International Affairs*, vol. 6, no. 3, September 2002.

Shafir, Gershon and Yoav Peled. «Citizenship and Stratification in an Ethnic Democracy.» *Ethnic and Racial Studies*: vol. 21, no. 3, May 1998.

Shamir, Michal and Asher Arian. «Collective Identity and Electoral Competition in Israel.» *American Political Science Review*: vol. 93, no. 2, 1999.

Schattner, Marius. «En Israël, l'enjeu Séfarade.» *Le Monde diplomatique*: mars 1996.

Slim-Freund, Wegrman. «Le Devoir d'Israël.» *Le Monde diplomatique*: septembre 1990.

Smooha, Sammy. «Ethnic Stratification and Allegiance in Israel: Where do Jews Belong?.» *Politico*: vol. 14, no. 4, 1976.

_____. «La Pérennité de l'ethnicité juive.» *Le Cahier de l'orient*: no. 542, 2ème trimèstre, 1999.

Taagepera, Rein. «Implications of the Effective Number of Parties for Cabinet Formation.» *Party Politics*: vol. 8, no. 2, 2002.

_____ and Grofman Bernard. «Mapping the Indices of Seats-Votes Disproportionality and Inter-Election Volatility.» *Party Politics*: vol. 9, no. 6, 2003.

_____ and Soberg Matthew Shugart. «Predicting the Number of Parties: A Quantitative Model of Duverger's Mechanical Effect.» *American Political Science Review*: vol. 87, no. 2, 1993.

Stokes, D. E. «Spatial Models of Party Competition.» *American Political Science Review*: vol. 57, no. 1, 1963.

Susser, Bernard. «The Direct Election of the Prime Minister: A Balance Sheet.» *Israel Affairs*: vol. 4, no. 1, 1997.

Tan, Alexander C. «Emerging Party Systems: An Introduction.» *Party Politics*: vol. 11. no. 6, 2005.

Tepe, Sultan. «Religious Parties and Democracy: A Comparative Assessment of Israel and Turkey.» *Democratization*: vol. 12, no. 3, June 2005.

«The Kinneret Agreement.» *Israelinsider*: 11 January 2002, <http://www.israelinsider.com/ channels/politics/popup/popup_0049.htm>.

Torgovnik, Efraim. «Strategies under a New Electoral System: The Labor Party in the 1996 Israeli Election.» *Party Politics*: vol. 6, no. 1, 2000.

Tzfadia, Erez and Oren Yiftachel. «Between Urban and National: Political Mobilization among Mizrahim in Israel's Development Towns.» *Cities*: vol. 21, no. 1, 2003.

Vatter, Adrian. «Legislative Party Fragmentation in Swiss Cantons: A Function of Cleavage Structures or Electoral Institutions?.» *Party Politics*: vol. 9, no. 4, 2003.

Vidal, Dominique. «Israël: La Mosaïque se défait.» *Le Monde diplomatique*: mai 1999.

Wald, Kenneth and Samuel Shye. «Religious Influence in Electoral Behavior: The Role of Institutional and Social Forces in Israel.» *Journal of Politics*: vol. 57, no. 2, May 1995.

Waxman, Chaim I. «Critical Sociology and the End of Ideology in Israel.» *Israel Studies*: vol. 2, no. 1, 1997.

Willis, Aaron. «Redefining Religious Zionism: Shas' Ethno-Politics.» *Israel Studies Bulletin*: vol. 8, no. 1, Fall 1992.

Woods, Patricia J. «Legal Norms and Political Change in Israel.» *Droit et société*: vol. 55, no. 3, 2002.

Yaakov, Kop. «Nation Building, Pluralism and Democracy In Israel.» *Georgetown Journal of International Affairs*: Winter-Spring 2003.

Yael, Yishai. «Bringing Society Back in Post-Cartel Parties in Israel.» *Party Politics*: vol. 7, no. 6, 2001.

Yadgar, Yaacov. «SHAS as a Struggle to Create a New Field: A Bourdieuan Perspective of an Israeli Phenomenon.» *Sociology of Religion*: Summer 2003.

Yagil, Dana and Arye Rattner. «Between Commandments and Laws: Religiosity, Political Ideology, and Legal Obedience in Israel.» *Crime, Law and Social Change*: no. 38, 2002.

Yaish, Meir. «Class Structure in a Deeply Divided Society: Class and Ethnic Inequality in Israel, 1974-1991.» *British Journal of Sociology*: vol. 52, no. 3, September 2001.

Yasushi, Hazama. «Social Cleavages and Electoral Support in Turkey: Toward Convergence?.» *Developing Economies*: vol. 41, no. 3, September 2003.

Yaish, Meir. «Class Structure in a Deeply Divided Society: Class and Ethnic Inequality in Israel, 1974-1991.» British Journal of Sociology: vol. 52, no. 3, September 2001.

Yiftachel, Oren. ««Ethnocracy»: The Politics Of Judaizing Israel/Palestine.» *Consetellations*: vol. 6, 1999.

_____. «Ethnocracy and its Discontents: Minorities, Protest and the Israeli Polity.» *Critical Inquiry*: vol. 26, Summer 2000.

_____ and Haim Yacobi. «Urban Ethnocracy: Ethnicization and the Production of Space in an Israeli «Mixed» City.» *Environment and Planning D: Society and Space*: vol. 21, 2003.

Yishai, Yael. «Bringing Society Back in Post-Cartel Parties in Israel.» *Party Politics*: vol. 7, no. 6, 2001.

Yiftachel, Oren. «Contradictions and Dialectics: The Shaping of Political Space in Israel/Palestine: An Indirect Response to Lina Jamoul.» *Antipode*: vol. 26, 2004.

_____. «Ethnocracy' and its Discontents: Minorities, Protest and the Israeli Polity.» *Critical Inquiry*: no. 26, Summer 2000.

_____ and Asaad Ghanem. «Understanding Ethnocratic Regimes: The Politics of Seizing Contested Territories.» *Political Geography*: vol. 23, no. 4, 2005.

_____ and Haim Yacobi. «Urban Ethnocracy: Ethnicization and the Production of Space in an Israeli «Mixed» City.» *Environment and Planning D: Society and Space*: vol. 21, 2003.

Zuckermann, Alan S. «New Approaches to Political Cleavages.» *Comparative Political Studies*: vol. 15, no. 2, 1982.

_____. «Political Cleavage: A Conceptual and Theoretical Analysis.» *British Journal of Political Science*: vol. 5, no. 2, 1975.

Theses

Hanna, David. «The Influence of Gender, Religion, Grade, Class-Type, and Religiosity on Mathematical Learning in the Israeli Junior High School.» (Inaugural Dissertation, Zur Erlangung des Doktorgrades der Philosophie an der Ludwig-Maximilians-University, München, February 2003).

Jeremy, Allouche. «The Oriental Communities in Israel, 1948-2003: The Social and Cultural Creation of an Ethnic Political Group.» (Mémoire Presented to Obtain a Diploma of Graduate Studies (DES) in International Relations, Graduate Institute of International Studies, Geneva, 2003).

Lie Svenn, Arne. «Shifting Parties, Constant Cleavage Party System Formation Along the Urban-Rural Cleavage in Post-Communist Lithuania.» (Master Thesis Department of Comparative Politics. University of Bergen, May 2006).

Rune, Stubager. «The Education Cleavage: New Politics in Danemark.» (PhD. Thesis, Aarhus: Department of Political Science, University of Aarhus, 2005).

Stoll, Heather R. «Social Cleavages, Political Institutions, and Party Systems: Putting Preferences Back into the Fundamental Equation of Politics.» (Ph.D. Thesis, Stanford University, Stanford, 2004).

Stubager, Rune. «Cleavage: An Exploration in Definition and Model Development.» (Master Science Dissertation, Department of Political Science, University of Aarhus, Aarhus, 2002).

Wifag, Adnan. «The Influence of Class and Ethno-Religious Identity on Voting Strategies: A Case of the Palestinian Minority in Israel.» (Masters Thesis, Duke University, 2005).

Confrences

24th General Population Conference Salvador de Bahia, S64, Population Change and Political Transitions, August 2001.

The Annual Meeting of the Arbeitskreis «Wahlen und Politische Einstellungen» in the Deutsche Vereinigung für PolitischeWissenschaft, University of Mannheim, Germany, 8-9 June 2005.

The Annual Meeting of the American Political Science Association, Washington D.C., September 2000.

The 58th Annual Meeting of the Midwest Political Science Association, Chicago, Illinois, 27-30 April 2000.

ECPR Joint Session, 2000.

«Ethno-Religious Movements in Israel/Palestine» Workshop, UC Irvine, 10-12 October 2002.

The International Conference Political Reform in Brazil in Omparative Perspective, Ipanema, Brazil, 27-28 June 2002, <http://www.pippanorris.com>.

The Panel no. 19: «Cleavage Development: Causes and Consequences» at the European Consortium of Political Research's Joint Session of Workshops, Edinburgh, 28 March- 2 April 2003.

Workshop on the Analysis of Political Cleavages and Party Competition, Duke University, Department of Political Science, 2-3 April 2004.

Reports and Websites

Allouche, Jeremy. «The Oriental Communities in Israel, 1948-2003: The Social and Cultural Creation of an Ethnic Political Group.» Graduate Institute of International Studies, Geneva, 2003.

Andersen, Robert and Anthony Heath. «Social Identities and Political Cleavages: The Role of Political Context.» Department of Sociology, University of Oxford Press, Sociology Working Papers; no. 06, 2002.

Bank of Israel, *Annual Report 2005*.

Elff, Martin. «Social Structure and Party Support in Comparative Perspective: The Decline of Social Cleavages in Western Europe Revisited.» 28 October 2004.

Israel State. «The Knesset Research and Information Center.» Party Financing and Elections Financing in Israel: 21 July 2003.

Lavie, Ephraim and Arik Rudnitzky. «Arab Politics in Israel: The 18th Knesset Election.» <http://www.dayan.org/kapjac>.

Ferrara, Federico. «What We Really Know: Institutions, Cleavages and the Number of Parties.» Harvard University, Department of Government, 4 December 2005.

«First Arab Named To Israeli Supreme Court.» Jewish Virtual Library, <http://www. jewishvirtuall ibrary.org/jsource/Politics/arabct.html>.

Giugni, Marco and Florence Passy. «Cleavages, Opportunities, and Citizenship: Political Claim-Making by the Extreme Right in France and Switzerland.» Department of Political Science, University of Geneva, Switzerland, 2000.

Hofman, Joel. «A Guide to Israel's Political Parties.» Israel Temple Shaary Tefila: 12 March 2006, <http://www.exc.com/joelhofman>.

Horowitz, Donald L. «Electoral Systems and Their Goals: A Primer for Decision-Makers.» Duke University (North Carolina): January 2003.

Kadima Party. «Action Plan.» Kadima Home Page, < http://www.kadimasharon.co.il/15-en/Kadima. aspx > .

«Knesset Elections Results.» Eighteenth Knesset: 10 February 2009, < http://www.knesset.gov.il/ description/eng/eng_mimshal_res18.htm > .

Levy, Shlomit; Hanna Levinsohn and Elihu Katz. «A Portrait of Israel Jewry: Belief, Observation, and Values among Israeli Jews 2000.» The Guttman Center of the Israel Democracy Institute and the Avi Hai Foundation: June 2002.

«Meimad's Platform.» Maiemad, < http://english.meimad.org.il/ArticlePage.asp?ArticleId = 72 > .

«Ministers of the Minorities. The Knesset, < http://www.knesset.gov.il/govt/eng/GovtByParamet er_eng. asp?par = 2 > .

Nannestad, Peter; Martin Paldam and Michael Rosholm. «System Change and Economic Voting: A Study of Immigrants and Natives in Israel.» University of Aarhus, 8/5/2001.

National Union Party. «Whatever Happened to the «Israeli Right».» < http://www.leumi.org.il/ english/index.html > .

Peled, Yoav. «Ethnic Democracy and Cultural Division of Labor: Competing or Complementary Models of Inter-Ethnic Relations in Formally Democratic Societies?.» Ben Gourion University Website: 16/2/2004.

Shalev, Michael and Kis Sigal. «Social Cleavages among Non-Arab Voters: A New Analysis.» Hebrew University of Jerusalem (Tel Aviv University): 2001.

_____ Yoav Peled and Oren Yiftachel. «The Political Impact of Inequality: Social Cleavages and Voting in the 1999 Election.» CiteSeerx beta: January 2000, < http://citeseerx.ist. psu.edu/ viewdoc/summary?doi = 10.1.1.58.3636 > .

«Shas Party Platform.» Sahs Web Site, < http://www.shasnet.org.il > .

Shlomit, Levy, Hanna Levinsohn and Elihu Katz. «A Portrait of Israel Jewry: Belief, Observation, and Values Among Israeli Jews 2000.» The Guttman Center Of The Israel Democracy Institute and The Avi Hai Foundation: June 2002.

Smooha, Sammy. «Index of Arab-Jewish Relations in Israel.» The Jewish-Arab Center (University of Haifa): 2004.

_____ . «The Model of Ethnic Democracy.» ECMI Working Paper; 13, European Centre for Minority Issues (Germany): October 2001.

Sprinzak, Ehud. «The Israeli Radical Right: History, Culture and Politics.» 22/12/2001, < http://us. geocities.com/alabasters_archive/israeli_radical_-right.html > .

Tamar, Schafferman Karin. «Participation, Abstention and Boycott: Trends in Arab Voter Turnout in Israeli Elections.» < http://www.idi.org.il/sites/english/ResearchAndPrograms/elections09/Pages /ArabVoterTurnout.asp > .

«The National Union Party.» Platform, < http://www.leumi.org.il > .

Weiner, Rebecca. «One Nation.» Jewish Virtual Library, < http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Politics/OneNation.html > ..

WingChan, Tak and John H. Goldthorpe. «Class and Status: The Conceptual Distinction and its Empirical Relevance.» Department of Sociology (University of Oxford) Sociology Working Papers. Paper Number 2006-03 (2006).

Yiftachel, Oren. «Nation Building or Ethnic Fragmentation?: Frontier Settlement and Collective Identities in Israel.» Lewis Center for Regional Policy Studies, Working Paper; 17: 1996.

Yuchtman-Ya'ar, Ephraim. «Value Priorities in Israeli Society: An Examination of Inglehart's Theory of Modernization and Cultural Variation.» Tel Aviv University: 2003.

Zielinski, Jakub. «Translating Social Cleavages into Party Systems: The Significance of New Democracies.» Department of Political Science, Ohio State University, 10 August 2001.

< http://www.mfa.gov.il > .

فهـــــرس

ـ أ ـ

- ب -

- ت -

ـ ث ـ

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ر -

- ز -

- س -

ـ ش ـ

ـ ص ـ

ـ ط ـ

ـ ع ـ

- م -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -

هذا الكتاب

يعرف «التصدع الاجتماعي» بأنه عملية تشكل لخطوط انقسام اجتماعية، ذات أساس بنيوي عميق، بين مختلف المجموعات الاجتماعية، وتعبر عن نفسها على مستويات الهوية والتنظيم الاجتماعي والسياسي. ويتخذ الكتاب «إسرائيل» كحالة للدراسة، حيث تكشف عن بنية تراتبية في نظام التصدع الاجتماعي، بحيث يحتل التصدع القائم بين العرب واليهود موقع الصدارة، يليه التصدع الديني الذي يقسم اليهود إلى متدينين وعلمانيين، والتصدع «الإثني» الناشئ عن الطبيعة الاستيطانية و«المهاجرية» لإسرائيل كما هي الحال في الانقسام بين اليهود الشرقيين والغربيين، والتصدع الطبقي.

ويؤكد الكتاب ـ من خلال الدراسة العلمية الموثقة - حضور التصدعات الاجتماعية المتعاظمة في تشكل النظام الحزبي. ويدل على ذلك، حدوث تحول من صيغة «الحزب المهيمن» (١٩٤٨ ـ ١٩٧٧) إلى صيغة التعددية الحزبية المفرطة (١٩٧٧ ـ ٢٠٠٦) حيث تتزايد أهمية الانقسامات الاجتماعية في الساحة السياسية الحزبية.

يستنتج الكتاب أيضاً أن البنية الاجتماعية المجزأة تميل إلى تعميق الاستقطاب السياسي في المجتمع الإسرائيلي.

المؤلف

- د. عبد القادر عبد العالي.
- أستاذ محاضر في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، مدينة سعيدة، الجزائر.
- حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة الجزائر العاصمة (بن يوسف بن خدة).
- ألف ونشر عدداً من الأبحاث حول الأحزاب السياسية في إسرائيل، وتأثير العولمة في الدولة الوطنية، وغيرها.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ١٦ دولاراً
أو ما يعادلها

